

الموسم على شاطئ  
البحر

الجزء الخامس

إشراف - إقالة









المشورة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - (١٩٨٤ م)

مطبعة الموسوعة الفقهية

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس

إشراف - إقالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً . فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ  
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

( سورة التوبة آية ١٢٢ )

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

( أخرجه البخاري ومسلم )

رسول الله ﷺ: «ألا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرفا إلا سويت»<sup>(١)</sup>

وفي اعتبار تسنيم القبر إشرافا خلاف تجده مفصلا في كتاب الجنائز من كتب الفقه.<sup>(٢)</sup>

## إشراف

ب - إشراف البيوت :

٣ - يباح للإنسان أن يعلو بينائه ما شاء بشرطين :

الأول : ألا يضر بغيره، كمنع النور أو الهواء عن الغير.<sup>(٣)</sup>

الثاني : ألا يكون صاحب البناء ذميا، فيمنع من تطويل بنائه على بناء المسلمين، وإن رضي المسلم بذلك، لتمييز البناء، ولثلا يطلع على عورة المسلم.<sup>(٤)</sup> وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الجزية.

الإشراف بمعنى الاطلاع من أعلى :

٤ - يمنع الشخص من الإشراف على دار غيره إلا بإذنه، ولذلك يمنع من أن يفتح في جداره كوة يشرف منها على جاره وعياله.<sup>(٥)</sup>

٥ - أما الإشراف على الكعبة والنظر إليها فهو من جملة القربات، والساعي بين الصفا والمروة يصعد على الصفا وعلى المروة حتى يشرف على الكعبة،

(١) حديث : «ألا تدع تمثالا إلا طمسته...» أخرجه مسلم (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦٦٦ ط عيسى الحلي).

(٢) مطالب أولي النهى ١/ ٩١٠ طبع المكتب الإسلامي، وجواهر الإكليل ١/ ١١١ طبع شرقون، وحاشية قليوبي ١/ ٣٤١ طبع مصطفى الحلي، وحاشية ابن عابدين ١/ ٦٠١.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٦١ الطبعة البرلانية الأولى.

(٤) أسنى المطالب ٢/ ٢٢٠، ٤/ ٢٢٠ طبع المكتبة الإسلامية،

وحاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٦، والمغني ٨/ ٥٣٢.

(٥) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٦١.

التعريف :

١ - الإشراف لغة : مصدر أشرف، أي اطلع على الشيء من أعلى.<sup>(١)</sup>

وإشراف الموضع : ارتفاعه، والإشراف : الدنو والمقاربة.

وانطلاقا من المعنى الأول أطلق المحدثون كلمة إشراف على «المراقبة المهيمنة».<sup>(٢)</sup>

وهو معنى استعمله الفقهاء كالمعاني اللغوية الأخرى. فقد استعملوه في مراقبة ناظر الوقف والرصبي والقيم ومن في معناهم.

الإشراف بمعنى العلو :

أ - إشراف القبر :

٢ - لا يحل أن يكون القبر مشرفا بالاتفاق، لما رواه مسلم وغيره عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي بن أبي طالب : «ألا أبعثك على ما يعثني عليه

(١) لسان العرب، والصحاح، مادة : (شرف).

(٢) انظر : المرجع للملائي مادة : (أشرف).

كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الحج عند كلامهم على السعي بين الصفا والمروة.

## إشراك

التعريف :

١ - الإشراك : مصدر أشرك ، وهو اتخاذ الشريك ، يقال أشرك بالله : جعل له شريكا في ملكه ، والاسم الشرك . (١) قال الله تعالى حكاية عن لقمان : (يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (٢) هذا هو المعنى المراد عند الإطلاق . كما يطلق أيضا على الكفر الشامل لجميع الملل غير الإسلام . فالشرك أخص من الكفر على الإطلاق العام ، فكل شرك كفر ولا عكس . كما يطلق الإشراك على مخالطة الشريكين . يقال : أشرك غيره في الأمر أو البيع : جعله له شريكا . كما يقال : تشارك الرجلان ، واشتركا ، وشارك أحدهما الآخر . (٣) وتفصيله في مصطلحي (تولية ، وشركة) .

الإشراك بالله تعالى :

٢ - الإشراك بالله تعالى جنس تحته أنواع ، وكله مذموم ، وإن كان بعضه أكبر من بعض . والشرك له مراتب ، فمنه الشرك الأكبر ، ومنه الأصغر ، وهو الشرك الخفي .

أ - الشرك الأكبر : وهو اتخاذ الشريك لله تعالى في

(١) لسان العرب والمصباح مادة : (شرك) .

(٢) سورة لقمان / ١٣

(٣) شرح الروض مع حاشية الرمل ١٦٣/٣

الإشراف بمعنى المراقبة المهيمنة :

٦ - إقامة هذا النوع من الإشراف واجب تحقيقا للمصالح التي هي مقصد من مقاصد الشارع ويتجلى ذلك فيما يأتي :

أ - الولاية : سواء أكانت ولاية عامة كولاية أمير المؤمنين والفاضي ونحوهما ، أم ولاية خاصة كولاية الأب على ابنه الصغير ، كما سيأتي ذلك مفصلا في مبحث (ولاية) .

ب - الوصاية : كالوصاية على المحجور عليه كما هو مبين في مبحث (الحجر) .

ج - القوامة : كقوامة الرجل على زوجته ، كما هو مفصل في مبحث (النكاح) .

د - النظارة : كنظائر الوقف ، كما هو مفصل في كتاب الوقف من كتب الفقه .

الإشراف بمعنى المقاربة والدنو :

٧ - يترتب على الإشراف بهذا المعنى كثير من الأحكام ، ذكرها الفقهاء في أبوابها ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أ - عدم أكل الذبيحة إذا ذبح بعد أن أشرفت على الموت ، على خلاف وتفصيل مبين في كتاب الذبائح (التذكية) .

ب - وجوب إنقاذ من أشرف على الموت كالغرقى ونحوه إن كان من الممكن إنقاذه .

ج - وجوب الانتفاع باللقطة إذا أشرفت على التلف . كما هو مبين في كتاب (اللقطة) .

أخوف ما أخوف على أمي الإشراك بالله، أما إني لست أقول يعبدون شمساً ولا قمراً ولا وثناً، ولكن أعيالاً لغير الله وشهوة خفية».

ما يكون به الشرك :

٣ - يكون الشرك بأمور يتنوع اسمه بحسبها إلى ما يأتي :

أ - شرك الاستقلال، وهو إثبات إلهين مستقلين كشرك الثنوية، أو أكثر من الإلهين.

ب - شرك التبعيض، وهو اعتقاد أن الإله مركب من آهة، كشرك النصارى القائلين بالآقائيم الثلاثة وشرك البراهمة.

ج - شرك التقريب، وهو عبادة غير الله ليقرّب إلى الله زلفى، كشرك متقدمي الجاهلية.

د - شرك التقليد، وهو عبادة غير الله تعالى تبعاً للغير، كشرك متأخري الجاهلية.

هـ - الحكم بغير ما أنزل الله مع استحلال ذلك: لقول تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وقد ورد «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه» فهم لم يعبدوهم ولكن شرعوا لهم ما لم يأذن به الله.<sup>(٢)</sup>

== يخرجاه، وتعبه اللحيي بقوله: عبد الواحد متروك. علم بأن إنسان ابن ماجة ليس فيه عبد الواحد (ستن ابن ماجة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٠٦ ط هـ) الحلي، ومسنّد أحمد بن حنبل ١٢٤/٤ نشر للكتب الإسلامي، والمشتدك ٣٣٠/٤ نشر دار الكتاب العربي، والفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ١٩/٢٢٠

(١) سورة التوبة / ٣١

(٢) حديث: «أما إنهم لم يكونوا يعبدوهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه». أخرجه أحمد والترمذي وابن جرير وابن سعد، وعبد بن حيد وابن المنذر ==

ألوهيته أو عبادته، وهو المراد بقوله تعالى: (إن الشرك لظلم عظيم)<sup>(١)</sup> وعن ابن مسعود في الصحيحين قال: «سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: أن تجعل لله نداً، وهو خالقك»<sup>(٢)</sup>.

ب - الشرك الأصغر وهو الشرك الخفي: وهو مراعاة غير الله في العبادة. مثل الرياء والنفاق، لقوله تعالى: (ولا يشرك بعبادة ربّه أحداً)<sup>(٣)</sup> قال ابن حجر: نزلت فيمن يطلب الحمد والأجر بعبادته وأعماله. وقول رسول الله ﷺ: «إن أدنى الرياء شرك»، وأحب العبيد إلى الله الاتقياء الأسخياء الأخفاء<sup>(٤)</sup> وقوله عليه السلام: «إن

(١) سورة لقمان / ١٣

(٢) حديث: «أي اللب أحظم؟... أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (فتح الباري ٩٩٧/٨ ط السلفية، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٠/١ ط هـ) الحلي».

(٣) سورة الكهف / ١١٠

(٤) حديث: «إن أدنى الرياء شرك... أخرجه الحاكم وابن ماجة من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً بالفتح وإن اليسر من الرياء شرك، وإن من عادي ولي الله فقد يبرز الله تعالى بالمحاربة، وإن الله يحب الاتقياء الأخفاء الذين إن غلبوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يندحوا ولم يعرفوا، قلوبهم مصابيح الهدى يفرجون من كل غبراء مظلمة» وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبي. وقال الحافظ البوصيري تعليقاً على إسناد ابن ماجة: في إسناد عبد الله بن شيعة وهو ضعيف (المستدرك ٣٧٨/٤ نشر دار الكتاب العربي، وستن ابن ماجة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٠ - ١٣٧١ ط هـ) الحلي.

(٥) حديث: «إن أعروف ما أخوف على أمي الإشراك بالله...» أخرجه ابن ماجة بهذا اللفظ من حديث شدد بن أبوس مرفوعاً. قال الحافظ البوصيري: في إسناد هجر بن عبد الله، لم أر من تكلم فيه. ويأتي رجال الإسناد ثقات. وأخرجه أحمد والحاكم عن طريق عبد الواحد بن زيد من حديث شدد بن أبوس مطولاً ضمن قصة. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم

شريكا في الأمر أو البيع<sup>(١)</sup>. فهو بمعنى الإشراك. إلا أنه عند الإطلاق ينصرف الإشراك إلى : اتخاذ شريك لله، والتشريك : اتخاذك للغير شريكا في المال أو الأمر.

صفته : (حكمه التكليفي) :

٦ - الإشراك بالله تعالى حرام . وحكم الأنواع الخمسة الأولى كضرر تركها بالإجماع . وحكم السادس المعصية من غير كفر بالإجماع . وحكم السابع التفصيل ، فمن قال في الأسباب العادية : إنها تؤثر بطبيعتها فقد حكي الإجماع على كفره، ومن قال إنها مؤثرة (على سبيل الاستقلال) بقوة أودعها الله فيها فهو فاسق<sup>(٢)</sup>.

إسلام المشترك :

٧ - يدخل المشترك كغيره من الكفار في الإسلام بالنطق بالشهادتين ، لقول النبي ﷺ : وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بجهقه ، وحسابه على الله<sup>(٣)</sup>.

ولم تشترط المذاهب الأربعة إضافة شيء إلى الشهادتين ، كالنبي من كل دين يخالف دين الإسلام<sup>(٤)</sup>، إلا في بعض الحالات . وهناك أمور

(١) المصباح للشمس : (شرك).

(٢) الكليات لأبي القاسم ٧١ / ٣

(٣) حديث : وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ... أخرجه البخاري ومسلم من حديث عمر رضي الله عنه مرفوعا (فتح الباري ٢٢٢ / ٣ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١ / ٥١ ، ٥٢ ط عيسى الحلبي).

(٤) حاشية ابن حبلبن ١ / ٢٣٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وصواعق الإكليل ١ / ٢٢ ، وحاشية الحموي ١ / ١٣٠ ، ١٣١ ، والمغني ١٤٢ / ٨ ، ونجاة المحتاج ٧ / ٢٩٩

و - شرك الأغراض : وهو العمل لغير الله تعالى .

ز - شرك الأسباب : وهو إسناد التأثير للأسباب العادية<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكفر :

٤ - الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب ، منها الشرك بالله ، ومنها الجحد للنبوة ، ومنها استحلال ما حرم الله ، ومنها إنكار ما علم من الدين بالضرورة . أما الشرك فهو خصلة واحدة ، هو اتخاذ إله مع الله .

وقد يطلق الشرك على كل كفر على سبيل المبالغة .

فعلى هذا يكون كل شرك كفرا ، ولا يكون كل كفر شركا إلا على سبيل المبالغة<sup>(٢)</sup>.

ب - التشريك :

٥ - التشريك مصدر : شرك ، وهو جعلك الغير لك

== وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، وابن مروهو والبيهقي في سننه أنرا عن عدي بن حاتم الطائي . قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، وغلط بن أهون ليس بمعروف في الحديث . قال عبد القادر الأرناؤوط : لكن في الباب عن حنيفة مرفوعا أخرجه الطبري (١٦٦٣٤) ورويا يتقوى به (تحفة الأحواني ٨ / ٤٩٢ - ٤٩٤ ، والدر المنثور ٣ / ٢٣٠ - ٢٣١ ط المطبعة الإسلامية بطهران ، وتفسير الطبري بتحقيق عمود محمد شاكر ١٤ / ٢٠٩ - ٢١١ ط دار المعارف بمصر ، وجامع الأصول بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط ٧ / ١٦١ نشر مكتبة الحلواني).

(١) الكليسات لأبي البقاء ٣ / ٧٠ ، وتلخيص كتاب الاستنباط لأبن تيمية ص ١٤٧ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٨٥ ط المكتب الإسلامي.

(٢) الفروق في اللغة لأبي حلال العسكري في مادة : (إلحاد ، وشرك)



وذهب المالكية في المعتمد عندهم إلى منع الاستعانة بالمشرك، لكن لا يمنع إذا خرج من تلقاء نفسه.

والرأي الآخر للمالكية - وهو اختيار أصبغ - أنه يمنع مطلقاً.<sup>(١)</sup>

أخذ الجزية من المشركين :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الجزية تقبل من أهل الكتاب، لقوله تعالى: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)<sup>(٢)</sup> واتفقوا كذلك على أخذها من المجوس، لنص الحديث «سنا بهم سنة أهل الكتاب»<sup>(٣)</sup> ولأن لهم شبهة كتاب. وقد وضع رسول الله ﷺ الجزية عليهم.

أما ما عدا هؤلاء فهم ثلاثة أنواع :

أ - مرتلون :

وهؤلاء لا تقبل منهم الجزية بالإجماع، لأن

أخرى يدخل بها المشرك في الإسلام، وينظر تفصيل ذلك كله تحت عنوان (إسلام).

نكاح المشرك والمشرقة :

٨ - أنكحة الكفار المتفق عليها بينهم الأصل فيها الصحة، وأنهم يقرون عليها،<sup>(١)</sup> وفي ذلك خلاف وتفصيل موطنه مصطلحي: (نكاح، وكفر).

ولا يختلف نكاح المشركين عن غيرهم من الكفار أهل الكتاب إلا في أن الكافر إذا أسلم وكانت زوجته كتابية فله استدامة نكاحها، وليس له ذلك إن كانت مشركة غير كتابية. وانظر التفصيل تحت عنوان (نكاح).

الاستعانة بالمشركين في الجهاد :

٩ - المراد بالمشرك هنا ما يعم كل كافر، فينظر: إن خرج للخدمة، كسائق سيارة ونحوه، فذلك جائز اتفاقاً.

أما إذا خرج للقتال فهناك ثلاثة اتجاهات:

ذهب الجمهور إلى الجواز مطلقاً، سواء أكان خروجه بدعوة أم بغير دعوة، واستدلوا على ذلك بأن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه،<sup>(٢)</sup> كما روي أن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم حنين، وهو على شركه، فأسهم له.<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٣٨٦/٢ - ٣٩٠، وحاشية المنسوقي ٦١٣/٢، وشرح روض الطالب ١٦٣/٣، والمغني ٦١٣/٦، ٦١٤.

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه» أخرجه أبو داود في المراسيل كما في تحفة الأشراف (١٣/٣٧٩ - ط الدار القميّة) وأعله ابن حجر في التلخيص بالإرسال (٤/١٠٠ - ط الشركة القنّية).

(٣) حديث: «أن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم حنين وهو على شركه فأسهم له». أخرجه مسلم (٧٣٧/٢ - ط الخليلي).

(١) حاشية ابن عابدين ٣٣٥/٣، والمغني ٩/٢٥٩ ط القاهرة، والمنسوقي ١٧٨/٢، ٢١٧/٤.

(٢) سورة التوبة / ٢٩

(٣) حديث: «سبّوا بهم...» أخرجه مالك من طريق محمد بن علي من حديث عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه مرفوعاً. قال ابن عبد البر: «هذا منقطع لأن محمد بن علي لم يلق عمرو ولا عبدالرحمن الطبراني بن عوف، إلا أن معناه متصل من وجهه حسن. وأخرجه الطبراني من حديث السابق بن يزيد وقال الحلي: فيه من لم أخرجههم. وقال ابن حجر: روى أبو عبيد بإسناد صحيح عن حليقة رضي الله عنه «ولولا أني رأيت أصحابي أخلوا الجزية من المجوس ما أخلعناهم». (تنوير الحرفك ١/٢٦٤ نشر مكتبة الشهيد الحلي، وجمع الزوائد ١٣/٦ نشر مكتبة القدسي، وفتح الباري ١/٢٦١ ط السلفية).

مأمنته<sup>(١)</sup> قال الأوزاعي: هي إلى يوم القيامة. كما أجازوه للرسل، لأن الرسول ﷺ كان يؤمن من رسل المشركين، وقال لرسولي مسيلم: «ولولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما»<sup>(٢)</sup>.

ويكون الأمان من الإمام، لأن ولايته عامة، ومن الأمير لمن يوجد بإزائه من المشركين، ومن مسلم مكلف مختار لحديث الرسول ﷺ: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل»<sup>(٣)</sup>. والتفصيل في مصطلح (مستأمن).<sup>(٤)</sup>

صيد المشرك وذبيحته:

١٢ - اتفق العلماء على تحريم صيد المجوسي وذبيحته إلا ما لا ذكاة له كالسمك والجراد، فإنهم أجمعوا على إباحته.

وحكم سائر الكفار من عبدة الأوثان والزنادقة وغيرهم حكم المجوس في تحريم ذبائحهم

(١) سورة التوبة / ٩

(٢) حديث: «ولولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما» أخرجه أبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي بلفظ مقارب، والحديث سكت عنه أبو داود والشندي. وقال صاحب الفتح الرباني: سنده جيد (سنن أحمد بن حنبل ٤/٨٧، ٤٨٨ نشر المكتب الإسلامي ١٣٩٨ هـ، وموسن للمصنف ٣/٣٨ ط الهنود، والفتح الرباني ١٤/٦٢ الطبعة الأولى ١٣٧٠ هـ).

(٣) حديث: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم...» أخرجه البخاري من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً (فتح الرباني ٦/٢٧٩، ٢٨٠ ط السلفية).

(٤) ابن عسدين ٣/٢٧٧، والمثني ٨/٣٩٨، والجمل ٥/٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، وقليوبي ٤/٢٢٦، والنسوتي ٢/١٨٤، ١٨٥، وجواهر الإكليل ١/٢٥٧، ٢٥٨، ويسدس الصنائع ٩/٤٣٢١ ط الإمام.

المرتد كفر بربه بعد ما هدي للإسلام ووقف على محاسنه، فلا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف.

ب - مشركون من العرب:

وهؤلاء لا تقبل منهم الجزية عند الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية، لأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، فالعجزة في حقهم أظهر، ولذلك لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن لم يسلموا قتلوا، والراجح عند المالكية أنه تقبل منهم الجزية.

ج - مشركون من غير العرب:

وهؤلاء لا تقبل منهم الجزية عند الشافعية وظاهر مذهب الإمام أحمد، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، لقوله تعالى: (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»<sup>(٢)</sup> وعند الحنفية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد تقبل منهم الجزية، لأنه يجوز استرقاقهم، فيجوز ضرب الجزية عليهم.<sup>(٣)</sup>

إعطاء الأمان للمشرك:

١١ - أجاز العلماء إعطاء الأمان للمشرك لیسع كلام الله، لقوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى یسمع كلام الله ثم أبلغه

(١) سورة التوبة / ٩

(٢) حديث: «أمرت أن أقاتل الناس...» سبق ترجمه (ف/٧).

(٣) حاشية ابن عسدين ٣/٢٧٨، والحاشية ٢/١٦٠، وحاشية النسوتي ٢/٢٠١، وفي المحتج ٤/٢٤٤، وروضة الطالبين ٣٠٥/١٠.

الكتاب محل لكم<sup>(١)</sup> قال البخاري : طعامهم : ذبائهم ، وهو المروي عن ابن مسعود وأهل العلم ، ولما روي عن قيس بن السكن الأسدي قال : قال رسول الله ﷺ : «إنكم نزلتم بفارس من النبط ، فإذا اشتريتم لحماً فإن كان من يهودي أو نصراني فكلوا ، وإن كان ذبيحة مجوسي فلا تأكلوا»<sup>(٢)</sup> وللتفصيل ر - (صيد ، ذبائح).

## الأشربة

التعريف :

١ - الأشربة جمع شراب ، والشراب : اسم لما يشرب من أي نوع كان ، ماء أو غيره ، وعلى أي حال كان . وكل شيء لا مضغ فيه فإنه يقال فيه : يشرب .<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح تطلق الأشربة على ما كان مسكراً من الشراب ، سواء كان متخذاً من الثمار ، كالعنب والرطب والتين ، أو من الحبوب كالحنطة أو

(١) سورة المائدة ٥

(٢) حديث : «إنكم نزلتم بفارس من النبط ، فإذا اشتريتم لحماً ...» أخرجه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه بالفتح : «إنكم نزلتم أرضاً لا يقصّب بها المسلمون ، إنما هم النبط .. أو قال : النبط .. وفارس ، فإذا اشتريتم لحماً فكلوا ، فإن كان ذبيحة يهودي أو نصراني فكلوه ، فإن طعامهم حل لكم» (المصنف ٤٨٧/٤ - ٤٨٨ نشر الكتب الإسلامي).

(٣) لسان العرب ، وتاج المروس مع القاموس المحيط ، زحزان الصالح مادة : (شرب).

وصيدهم إلا ما لا ذكاة له كالسمك والجراد ، لقوله ﷺ «أحلّت لنا ميتتان ، الحوت والجراد»<sup>(١)</sup> وقال في البحر «هو الطهور ماؤه ، أحلّ ميتته»<sup>(٢)</sup>

كما اتفق فقهاء المذاهب على حل صيد الكتاني وذبيحته ، لقوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا

(١) حديث : «أحلّت لنا ميتتان الحوت والجراد» أخرجه ابن ماجه واللفظ له وأحمد والشافعي وعبد بن حميد والدارقطني وابن عدي وابن مردويه عن طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال ابن حجر : إسناده ضعيف . وأخرجه البيهقي موقوفاً على عبد الله بن عمر وقال : هذا إسناده صحيح وهو في معنى المستند ، وصوب الدارقطني أيضاً وقفه . قال النووي : هو وإن كان الصحيح وقفه في حكم المرفوع ، إذ لا يقال من قبل الرأي (سنن ابن ماجه ١٠٧٣/٢ ط حيس الحلبي ، والدارقطني ٢٧١/٤ ، ٢٧٢ ط دار المحاسن للطباعة ، والسنن الكبرى للبيهقي ١/٢٥٤ ، ٢٥٧/٩ ط دائرة المعارف المطبوعة بالهند ، والدرية في تجميع أحاديث الهداية ١/٢١٢ ط مطبعة النجاة الجديدة ١٢٨٤ هـ ، ولفظ القدير ٢٠٠/١ نشر المكتبة التجارية ١٣٥٦ هـ).

(٢) رد المحتار على الدر المختار الشهير بابن عابدين ٥/١٨٩ ، والكتاني ١/٦٤٧ ط المكتبة الإسلامي ، والفتاوى ٨/٥٦٧ ، ٥٧٠ ، والسنن على الشرح الكبير ٢/١٠٣ ، ونبأه المحتاج ٨/١٠٦ ط المكتبة الإسلامي - دمشق . وحديث : «هو الطهور ماؤه ...» روي من حديث أبي هريرة ، ومن حديث جابر ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، ومن حديث أنس ، ومن حديث عبد الله بن عمر ، ومن حديث القواسمي ، ومن حديث أبي بكر رضي الله عنهم . أما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه مرفوعاً . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح وصححه البخاري فيما حكاه عن الترمذي (تحفة الأحاديث ١/٢٢٤ - ٢٣٠ نشر المكتبة السلفية ، وسنن النسائي ١/١٧٦ ط المطبعة المصرية بالأزهر ، وصون المعبود ١/٣١ ، ٣٢ ط الهند ، وسنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ١/١٣٦ ط حيس الحلبي ، ونصب الرأية ٩٥/٩٦ ط دار المأمون ، والثانينص الحيدر ٩/١٢٠ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة).

هي ما كان من العنب دون ما كان من سائر الأشياء. <sup>(١)</sup> قال الفيروزآبادي: الخمر ما أسكر من عصير العنب، أو هو عام، والعموم أصح، لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب، وما كان شراهم إلا البسر والتمر. <sup>(٢)</sup>

وقال الزبيدي يشرح قول صاحب القاموس: (أو عام) أي: ما أسكر من عصير كل شيء، لأن المدار على السكر وغيره العقل، وهو الذي اختاره الجاهل. وسعي الخمر خرا، لأنها تخمر العقل وتستره، أو لأنها تركت حتى أدركت واختمرت. <sup>(٣)</sup> فعلى القول الأول يكون إطلاق اسم الخمر على سائر الأنبيذة المسكرة من باب القياس اللغوي لما فيها من غامرة العقل. <sup>(٤)</sup>

٤ - واصطلاحا: اختلف الفقهاء في تعريف الخمر بناء على اختلافهم في حقيقتها في اللغة وإطلاق الشرع. فذهب أهل المدينة، وسائر الحجازيين، وأهل الحديث كلهم، والحنابلة، وبعض الشافعية إلى أن الخمر تطلق على ما يسكر قليلا أو كثيرا، سواء اتخذ من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو غيرها. واستدلوا بقول النبي ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». <sup>(٥)</sup>

ويقول عمر رضي الله عنه: «أيها الناس: إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة: من العنب،

الشعير، أو الخلوات كالعسل. وسواء كان مطبوخا أو نيئا. <sup>(٦)</sup>

وسواء كان معروفا باسم قديم كالخمر، أو مستحدث (كالعرق والشمبانيا ... الخ)، لحديث النبي ﷺ: «لشرب أناس من أمي الخمر ويسمونها بغير اسمها». <sup>(٧)</sup>

أنواع الأشربة المسكرة وحقيقة كل نوع:  
٢ - تطلق الأشربة المسكرة عند الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على قسمين: الخمر، والأشربة الأخرى.

### النوع الأول: الخمر

التعريف:

٣ - الخمر لغة: ما أسكر من عصير العنب، وسميت بذلك لأنها تخمر العقل. وحقيقة الخمر أنها

(١) تبين الحقائق ٦/٤ ط دار المعرفة، وتكملة فتح القدير مع الهداية ٩/٢٢ ط دار إحياء التراث، وابن علقين ٥/٢٨٨ ط دار إحياء التراث، والمقوعة ٦/٢٦٦ ط دار صادر، وحاشية النووي مع الشرح الكبير ٤/١١٣ ط دار الفكر، والزرقي ٨/١١٢ ط دار الفكر، والمصلي مع حاشيته القليوبي وصية ٤/٢٠٢ ط حسي الحلبي، وبغني المحتاج ٤/١٨٧ ط مصطفى الحلبي، وبغية المحتاج ٨/٩٠-٩١ نشر المكتبة الإسلامية، وحاشية الجمل على شرح المنهاج ٥/١٥٧-١٥٨ ط إحياء التراث، والمغني ٨/٣٠٣ ط الرياض، وكتشاف القناع ٦/١١٦ نشر مكتبة الناصر.

(٢) حديث: «لشرب أناس من أمي الخمر ويسمونها بغير اسمها». أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي مالك الأشعري مرشوها، ولي إسناده مقال، وذكر له ابن حجر شواهد جيدة في الشفتح (هون المصودة ٣/٣٧٧ ط المنجد، وسنن ابن ماجه ٢/١٣٣٣ ط حسي الحلبي، وسند أحمد بن حنبل ٥/١٣٤٢ ط المدينة، وفتح الباري ١٠/٥١، ٥٢ ط السلفية).

(١) لسان العرب مادة: (خمر).

(٢) القاموس المحيط مادة: (خمر).

(٣) تاج العروين مادة: (خمر).

(٤) روضة الناظر ص ٨٨ ط السلفية.

(٥) حديث: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». أخرجه مسلم

(٦) ١٥٨٧ ط الحلبي، وأبو داود (٤/٨٥ ط عزت عبيد).

وذهب أبو حنيفة وبعض الشافعية إلى أن الخمر هي عصير العنب إذا اشتد. <sup>(١)</sup> وقيلده أبو حنيفة وحده بأن يقذف بالزبد <sup>(٢)</sup> بعد اشتداده. <sup>(٣)</sup> واشترط الحنفية في عصير العنب كونه نيثا. يتبين مما سبق أن إطلاق اسم الخمر على جميع أنواع المسكرات عند الفريق الأول من باب الحقيقة، فكل مسكر عندهم خمر. وأما الفريق الثاني والثالث، فحقيقة الخمر عندهم عصير العنب إذا غلي <sup>(٤)</sup> واشتد عند الفريق الثاني، وقذف بالزبد عند الفريق الثالث. وإطلاقه على غيره من الأشربة مجاز وليس بحقيقة.

#### النوع الثاني : الأشربة المسكرة الأخرى

٥ - ذهب جواهر العلماء إلى أن كون كل مسكر خرا هو حقيقة لغوية أو شرعية كما علم مما سبق، وجمهور الشافعية الذين ذهبوا إلى أن الخمر ما كان من عصير العنب لا يخالفون الجمهور في أن ما أسكر كثيره فقليله حرام، والاختلاف في الإطلاق بين الجمهور، وأكثر الشافعية لم يغير الأحكام من وجوب الحد عند شرب قليله، والنجاسة، وغير ذلك مما يتعلق بالخمر، ماعدا مسألة تكفير مستحل غير الخمر، فلا يكفر منكر

والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير. والخمر ما خامر العقل. <sup>(١)</sup>

وأن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خرا يدخل في النهي، فأراقوا المتخذ من التمر والوطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب، على أن الراجح من حيث اللغة كما تقدم هو العموم. ثم على تقدير التسليم بأن المراد بالخمر المتخذ من عصير العنب خاصة. فإن تسمية كل مسكر خرا من الشرع كان حقيقة شرعية، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية. <sup>(٢)</sup>

وذهب أكثر الشافعية، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية، وبعض المالكية إلى أن الخمر هي المسكر من عصير العنب إذا اشتد، سواء أقذف بالزبد أم لا، وهو الأظهر عند الشرنبلالي. <sup>(٣)</sup>

(١) الأثر من عمر رضي الله عنه: «أبى الناس إنه نزل بحريم الخمر وهي من خمسة... أخرجه البخاري (١٠/٣٥) - الفتح ط السلفية) ومسلم (٤/٢٣٢٢ ط الحلبي).

(٢) المني ٩/١٥٩، وكشاف الفتاح ٦/١١٦، والمبدية ٦/٣٦١، والروضة ١٠/١٦٨ ط المكتب الإسلامي، والحطاي على سنن أبي داود ٤/٣٦٢ - ٢٦٣ ط العلمية حلب، وحاشية الباني على شرح الزرقاني ٤/١١٢، وفتح الباري ١٠/٤٨٨ السلفية، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد مع الملحة ٤/٤٨٣ - ٤٨٤، وتفسير الرازي ٦/٤٢ وما بعدها ط المطبعة البهية، والمتنبي للبيهي ٣/١٤٧، وأحكام القرآن للقرطبي ٣/٥٧٢ و١/٢٨٦، وفتح القدير للشوكاني ٢/٧٤.

(٣) ابن عابدين ٥/٢٨٨، والشرح الكبير مع حاشية المنصوري ٤/٣٥٣، ونحفة المحتاج ٧/٦٣٦ دار صادر، والروضة ١٠/١٦٨، وبهاية المحتاج ٨/٩، وتفسير الألويسي ٢/١١٢، والطبري ٢/٣٥٧، والكروماني شرح البخاري ٢٠/١٤٠، وصمد الفاري ٢١/١٦٦ وما بعدها.

(١) لشد: قري تكثير بحيث يصير مسكرا (ابن عابدين ٥/٢٨٨)  
(٢) قذف بالزبد: رمى بالرغوة (المرجع السابق).  
(٣) ابن عابدين ٥/٢٨٨، وفتح القدير مع الهداية ٩/٢٦، وأسنى الطالب ٤/١٥٨ ط المطبعة بمصر، ومغني المحتاج ٤/١٨٦.  
(٤) الغليان: الفوران من غير نثر.

(٢) نبيذ الزبيب : وهو النبيء من ماء الزبيب إذا طبخ أدنى طبخ وغلى واشتد. (١)

النوع الثاني : ما يتخذ من التمر أو الرطب (وهو السكر) والبسر (وهو الفضيخ).

وفي حكم هذا النوع الخليطان . وهو شراب من ماء الزبيب وماء التمر أو البسر أو الرطب المختلطين إذا طبخا أدنى طبخ وإن اشتد، ولا عبرة بذهاب الثلثين. (٣)

النوع الثالث : نبيذ ما عدا العنب والتمر كالعسل أو التين أو البر ونحوها. (٤)

هذه هي الأشربة المحرمة عند الحنفية، أما الخمر فيأجماع الأمة، وأما نبيذ العنب والتمر فيحرم عند أبي حنيفة وأبي يوسف القدر المسكر منها خلافاً لمحمد، وأما نبيذ العسل والتين والبر والشعير ونحو ذلك فمباح عند أبي حنيفة وأبي يوسف، بشرط ألا يشرب للهرا أو طرب، ونخالهها محمد، وذأبه هو المفتى به عند الحنفية، (٥) كما سيتضح فيما يأتي.

#### أحكام الخمر :

٦- المراد بالخمر هنا جميع المسكرات جرباً على مذهب الجمهور، وأحكامها ما يأتي :

حكمه للاختلاف فيه، كما سيأتي كل ذلك مفصلاً.

وهذه الحنفية إلى أن الخمر التي يحرم قليلها وكثيرها، ومجدها، ويكفر مستحلها، إلى غير ذلك هي المتخذة من عصير العنب خاصة، أما الأنبيذة عندهم فلا يجد شاربها إلا إذا سكر منها. (١) والأشربة المحرمة عند الحنفية على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الأشربة المتخذة من العنب وهي :

أ- الخمر : وهي المتخذة من عصير العنب النبيء إذا غلى واشتد عند أبي يوسف ومحمد، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة. ويقول الصاحبين من عدم اشتراط قذف الزبد (٢) قال الأئمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد). (٣)

ولعصير العنب أنواع بحسب ذهاب جزء منه بالطبخ، كالباقق، والطلاء، والمثلث، والمتصف، ولا يختلف حكمها كما سيأتي بيانه. (٤)

وفي حكم هذا النوع ما يتخذ من الزبيب، وهو صنفان :

(١) نقيع الزبيب : وهو أن يترك الزبيب في الماء من غير طبخ حتى تخرج حلاوته إلى الماء، ثم يشتد ويغلي ويقذف بالزبد عند أبي حنيفة، أو لم يقذف بالزبد عند صاحبيه.

(١) الهداية مع فتح القدير ٣١٩/٩.

(٢) رد المحتار ٢٨٨/٥.

(٣) المغني ٣١٧/٨، والنواكح البدائي ٢٨٩/٢، والموسوي مع الشرح الكبير ٣٥٢/٤، وفي المحتاج ١٨٦/٤، والمصباح النير، وأساس البلاغة.

(٤) الفتاوى الهندية ٤٠٩/٥، وابن عابدين مع الدر المختار ٢٩٠/٥، وبدائع الصنائع ٢٩٤٥/٦، الإمام.

(١) المصباح للنير، والفتاوى الهندية ٤٠٩/٥، وفتح القدير مع الهداية ٣١-٣٠/٩.

(٢) للمغني ٣١٨/٨-٣١٩، وتبيين الحقائق ٤٥/٦، والبدائع ٢٩٤٥/٦.

(٣) البدائع ٢٩٤٦/٦، والفتاوى الهندية ٤١٢/٥، وابن عابدين ٢٩٢/٥-٢٩٣، والهداية مع فتح القدير ٣٧/٩.

(٤) نفس المراجع.

## الأول - تحريم شربها قليلاً وكثيراً:

٧ - ثبتت حرمة الخمر بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة. أما الكتاب. فقوله تعالى: (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون. إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون).<sup>(١)</sup>

وتحريم الخمر كان بتدرج وبمناسبة حوادث متعددة، فلهم كانوا مولعين بشربها. وأول ما نزل صريحاً في التفسير منها قوله تعالى: (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس)<sup>(٢)</sup> فلما نزلت هذه الآية تركها بعض الناس، وقالوا: لا حاجة لنا فيها فيه إثم كبير، ولم يتركها بعضهم، وقالوا: نأخذ منفعتيها، ونترك إثمها. فنزلت هذه الآية: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)<sup>(٣)</sup> فتركها بعض الناس، وقالوا: لا حاجة لنا فيها يشغلنا عن الصلاة، وشربها بعضهم في غير أوقات الصلاة حتى نزلت: (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر حرامان عليهما، حتى صار يقول بعضهم: ما حرم الله شيئاً أشد من الخمر.

٨ - وقد أكد تحريم الخمر والميسر بوجوه من التأكيد منها: تصدير الجملة بآنها.

ومنها: أنه سبحانه وتعالى قرنها بعبادة الأصنام.

ومنها: أن جعلها رجساً.

ومنها: أن جعلها من عمل الشيطان، والشيطان لا يأتي منه إلا الشر البحت.

ومنها: أنه أمر باجتنابها.

ومنها: أنه جعل الاجتناب من الفلاح، وإذا كان الاجتناب فلاحاً كان الارتكاب خيبة ومحنة.

ومنها: أنه ذكر ما يتج منها من الوبال، وهو وقوع التعادي والتباغض من أصحاب الخمر والفسار، وما يؤدى إلى من الصد عن ذكر الله، وعن مراعاة أوقات الصلاة.

وقوله تعالى: (فهل أنتم متبهون) من أبلغ ما ينهى به، كأنه قيل: قد تلي عليكم ما فيها من أنواع الصوارف والموانع، فهل أنتم مع هذه الصوارف متبهون، أم أنتم على ما كنتم عليه، كأن لم توعظوا ولم تزجروا.<sup>(٤)</sup>

٩ - وأما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة في تحريم الخمر قليلاً وكثيراً. وقد قال جماهير العلماء: كل شراب أسكر كثيره حرم قليله، فيعم المسكر من نقيع التمر والزبيب وغيرهما، لما تقدم من الآية الكريمة وللأحاديث الشريفة التالية:

عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «كل شراب أسكر فهو حرام».<sup>(٥)</sup>

(١) تفسير للزهري ١/ ٦٧٤ - ٦٧٥ نشر دار الكتاب العربي، وتفسير القرطبي ٦/ ٢٨٥ وما بعدها مطبعة دار الكتب، وتفسير الطبري ٧/ ٣١ وما بعدها ط مصطفى الحلبي، وتفسير الرازي ٧/ ١٧٩ وما بعدها المطبعة البهية، وتفسير الألوسي ٧/ ١٥ وما بعدها المطبعة المنيرية.

(٢) حديث: «كل شراب أسكر فهو حرام». أخرجه البخاري (١٠/ ٤١ - الفتح - ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٥٨٥ - ط الحلبي).

(١) سورة المائدة / ٩٠ - ٩١

(٢) سورة البقرة / ٢١٩

(٣) سورة النساء / ٤٣

فهذه الأحاديث كلها دالة على أن كل مسكر حرام، ومنها ما يدل على تسمية كل مسكر خمرًا، وهو قوله ﷺ: «كل مسكر خمر».

كما يدل بعضها على أن المسكر حرام لعينه، قل أو كثر، مسكر منه شاربهُ أو لم يسكر، وهذا عند الجمهور.<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية إلى أن النبي من عصير العنب إذا غلى واشتد عند الصالحين، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة، هو الخمر التي يحرم شرب قليلها وكثيرها إلا عند الضرورة، لأنها محرمة العين، فيستوي في الحرمة قليلها وكثيرها.

أما عصير غير العنب والتمر، أو المطبوخ منها بشرطه، فليس حراماً لعينه.<sup>(٢)</sup> ومن هنا فلا يحرم إلا السكر منه كما سيأتي تفصيله.

وأما السكر والفضيخ ونقيع الزبيب، فيحرم شرب قليلها وكثيرها باتفاق الفقهاء، لما تقدم من الأحاديث، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «الخمر من هاتين الشجرتين».<sup>(٣)</sup> وأشار عليه الصلاة

وقال عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».<sup>(٤)</sup>

وعن سعد بن أبي وقاص أنه ﷺ قال: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره».<sup>(٥)</sup>

وعن النبي ﷺ أنه قال: «وما أسكر كثيره فقليله حرام».<sup>(٦)</sup>

وقال عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر حرام، وما أسكر منه الفرق»<sup>(٧)</sup> فملء الكف منه حرام».<sup>(٨)</sup>

وعن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتّر».<sup>(٩)</sup>

(١) الحديث تقدم (ف) ٤

(٢) حديث: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره». أخرجه الدارقطني (٢٥١/٤) - ط دار الحصان بالقاهرة (والنسائي (٨/٣٠١) - ط المكتبة التجارية) وجوهه الشاذي في مختصر السنن (٥/٢٦٧) نشر دار المعرفة.

(٣) حديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام». أخرجه ابن ماجه (٢/١١٢٥) - ط المحامي والدارقطني (٤/٢٥٤) - ط دار الحديث بالقاهرة. وصححه ابن حجر في الفتح (١٠/٤٣) - ط السلفية.

(٤) الفرق (يفتح الرام) مكياك يسع ستة عشر رطلا، والفرق (بالسكون) هو ما يسع مائة وعشرين رطلا، وهو للمراد في الحديث - (النباية لابن الأثير ولسان العرب مادة: فرق).

(٥) حديث: «كل مسكر حرام، وما أسكر منه الفرق، فملء الكف منه حرام». أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها، قال الترمذي: هذا حديث حسن، وأقره الشاذلي. قال الشوكاني: أمهه الدارقطني بالوقف (هون للمبوء ٣/٣٧٩ ط الحديث، ونقطة الأحرفي ٥/٦٠٧) نشر المكتبة السلفية، وموارد الظن إلى زوائد ابن حبان من ٣٣٦ نشر دار الكتب العلمية، ونيل الأوطار ٩/٦٥، ٦٦ نشر دار الجليل ١٩٧٣م.

(٦) حديث: «نهى عن كل مسكر ومفتّر» أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة رضي الله عنها. قال الشاذلي: فيه شهر ين حشيش ونقعه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وتكلم فيه غير واحد. قال =

= الشوكاني: هذا الحديث صالح للاحتجاج به. قال مهنا القادر الأرسلاوط علق بجامع الأصول: ولي سند ضيف وقد حسنه الحافظ في الفتح: كما أن في إسناده الحكم بن عتيبة. قال ابن حبان في الثقات: كان يئس وقد علمته (هون للمبوء ٣/٣٧٠ - ٣٧٧ ط الحديث، وجامع الأصول ٥/٩٣) نشر مكتبة الحلواني، وتلخيص التهذيب ٢/٤٣٢ - ٤٣٤ ط دار صادر.

قال الخطابي: القسكر كل شراب يورث الفتور والخدر في الأعضاء، وهذا لا شك أنه متداول لجميع أنواع الأشربة المسكرة. (التفسير الكبير ٩/٤٥)

(١) معني للاحتجاج ٤/١٨٧، والمغني ٨/٣٠٤، والمختلعة ٦/٣٦١،

وكشاف الفتاوى ٦/١١٧، والتفسير الكبير ٩/٤٤ - ٤٥

(٢) هذه الأشياء تصنع من التمر أو من العنب كما تقدم.

(٣) حديث: «والخمر من هاتين الشجرتين» أخرجه مسلم

(٣/١٥٧٣) ط المحامي، وأبو داود (٤/٨٤ - ٨٥) ط هرت هيبند =



يحرم شرب قليله وكثيره عند الفقهاء عامة، لأنه إذا ذهب أقل من الثلثين بالطبخ، فالحرمان فيه باق، وهو ما زاد على الثلث. أما إذا ذهب ثلثاه بالطبخ، وبقي ثلثه فهو حلال وإن اشتد عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: يحرم. وهذا الخلاف فيها إذا قصد به التقوي، أما إذا قصد به التلهي فإنه لا يحل بالاتفاق. وعن محمد مثل قولها. وعنه أنه كره ذلك، وعنه أنه توقف فيه.

هذا إذا طبخ عصير العنب، فأما إذا طبخ السعنب كما هو، فقد حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن حكمه حكم العصير لا يحل حتى يذهب ثلثاه.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أن حكمه حكم الزبيب، حتى لو طبخ أدنى طبخة يكون بمنزلة الزبيب، أي يحل منه ما دون المسكر وإن لم يذهب ثلثاه، لأن طبخه قبل عصره أبعد عن صفة الخمر، فلم يعتبر ذهاب الثلثين.<sup>(١)</sup>

حكم المطبوخ من نبيذ التمر ونقيع الزبيب وسائر الأنيلة:

١٢ - مذهب جمهور العلماء - كما تقدم - أن ما أسكر من النية والمطبوخ، سواء اتخذ من العنب أو التمر أو الزبيب أو غيرها يحرم شرب قليله وكثيره، وقد سبق ذكر أدلتهم.

أما عند الحنفية، فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن المطبوخ من نبيذ التمر ونقيع

والسلام إلى النخلة والكرمة. والذي ها هنا هو المستحق لاسم الخمر، فكان حراما. هذا إذا كان عصيرهما نيشا غير مطبوخ، وغلى واشتد عند الصاحبين، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة. أما المطبوخ من هذه الأشياء فسيأتي حكمه عند الأحناف.

شرب دردي<sup>(١)</sup> الخمر:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم شرب دردي الخمر، ويحد شاربه، لأنه خمر بلا شك، وسواء دردي الخمر أو دردي غيره، وأنه لا فرق بين الجميع، ويحد بالثخين منها إذا أكله.

وذهب الأحناف إلى كراهة<sup>(٢)</sup> شرب دردي الخمر، لأن فيه ذرات الخمر المتناثرة، وقليله كثيرة، ولكن لا يحد شاربه الدردي إلا إذا سكر، لأنه لا يسمى خمرًا، فإذا سكر منه وجب الحد عليه، كما في شرب الباقي أو المنصف.<sup>(٣)</sup>

حكم المطبوخ من العنب أو عصيره:

١١ - إن المطبوخ من عصير العنب أدنى طبخ، بحيث ذهب منه أقل من الثلثين، وكان مسكرا

= دهلس). وحصر الأحناف الخمر في التمر والعنب بناء على هذا الحديث، وشافهم الجمهور، فقالوا: ليس في الحديث حصر، ويحوز أن تكون الخمرة من غير هاتين الشجرتين. (انظر المغني ٨/٣٠٤ - ٣٠٥، والمبدية ٦/٢٦١، والمحلّى ٧/٤٩٣ وما بعدها).

(١) دردي الخمر: ما يبيى أسفله (ترتيب القفوس المحيط).

(٢) المراد بالكراهة هنا: كراهة التصريح، وهي ثبوت طلب الكف عن الفعل بدليل ظني. (مسلم الثبوت ٨٥/١ ط يولاق).

(٣) البدائع ٦/٩٣٦، ومغني المحتاج ٤/١٨٨، والمحلّى ٧/٥٧٩.

(١) بدائع الصنائع ٦/٢٩٤١ - ٢٩٤٢، والمبدية مع فتح القدير ٣٥/٩، والدر المختار ٥/٢٩٠.



مثل طلاء الإبل، ثم أمر بشربه، وكان علي يزرق الناس طلاء يقع فيه الذباب، فلا يستطيع الخروج منه، أي لحلاوته.

### حكم الأشربة الأخرى :

١٥ - تقدم أن مذهب جمهور العلماء تحريم كل شراب مسكر قليله وكثيره، وعلى هذا فإن الأشربة المتخذة من الخبثوب والعسل واللبن والتين ونحوها يحرم شرب قليلها إذا أسكر كثيرها، وهذا قال محمد بن الحسن من الخنفية وهو المقتى به عندهم. <sup>(١)</sup> وذلك للدلالة المتقدمة من أن وكل شراب مسكر خمر وكل خمر حرام، وغير ذلك.

ورأي الجمهور مروي عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي بن كعب، وأنس، وعائشة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، والنعمان بن بشير، ومعاذ بن جبل، وغيرهم من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم.

وبذلك قال ابن المسيب، وعطاء، وطاووس، وجهاهد، والقاسم، وقتادة، وعمر بن عبد العزيز، وأبو ثور، وأبو عبيد، وإسحاق بن راهوية، والأوزاعي، وجمهور فقهاء الحجاز، وجمهور المحدثين عن فقهاء التابعين ومن بعدهم. <sup>(٢)</sup>

تفصيلات لبعض المذاهب في بعض الأشربة :

١٦ - اختلف المالكية والشافعية والحنابلة في حكم

(١) البدائع ٢٩٤٦/٥، وتبيين الحقائق ٤٦/٦، ٤٧، وابن حبلين ٢٩٢/٥ - ٢٩٣

(٢) للنفى ٣٥٠/٨، ومابعدهما، والموثق ٣١٨/٦، وبني الحاج ١٨٦/٤، ١٨٧، والمتقى على الوفا ١٤٧/٣، والروضة ١٦٨/١٠

لفيشربه زيباً فرداً، وتراً فرداً، ويسراً فرداً. <sup>(١)</sup>  
د - واستدلوا على إباحة الخليطين بما روته عائشة رضي الله عنها قالت: «كنا نتبذ لرسول الله ﷺ في سقاء، فنأخذ قبضة من تمر، وقبضة من زبيب، فنطرحهما فيه، ثم نصب عليه الماء فننتبله غدوة فيشربه عشية، ونتبله عشية فيشربه غدوة». <sup>(٢)</sup>

### ١٤ - وأدلتهم من الآثار :

أ - ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى عمار بن ياسر رضي الله عنه: «إني أتيت بشراب من الشام طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، فذهب منه شيطانه وريح جنونه، وبقي طيبه وحلاله، فمر المسلمين قبلك، فليتبسعوا به في أشربتهم». <sup>(٣)</sup>  
فقد نص على أن الزائد على الثلث حرام، وأشار إلى أنه ما لم يذهب ثلثه فالقوة المسكرة فيه قائمة، وورخص في الشراب الذي ذهب ثلثه وبقي ثلثه.  
ب - ما روي أيضاً عن عمر رضي الله عنه أنه كان يشرب النبيذ الشديد، وأنه هو وعلي وأبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري أحلوا الطلاء، وكانوا يشربونه، وهو: ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، وقال عمر: هذا الطلاء

(١) حديث أبي سعيد رضي الله عنه: أن النبي ﷺ «دس من التمر ...» أخرجه مسلم ١٥٧٤/٣، ١٥٧٥ - ط الحلي.

(٢) حديث عائشة: «كنا نتبذ ...» أخرجه ابن ماجه ١١٦٦/٣ - ط الحلي، وأعله الشوكاني في التلبيح بجهالة أحد رواه. ١٩٣/٨ ط الحلي.

(٣) نيل الأوطار ١٩٧/٨، والبدائع ٢٩٤٤/٦، ومابعدهما، واليسوط ٥/٢٤ وما بعدها.

بعض الأشربة غير المسكرة في تقديسهم، كالحليطين، والنيذ، والفقاق.

أ- الحليطين :

ذهب المالكية إلى تحريم الحليطين من الأشياء التي من شأنها أن تقبل الانتباز، كالبر والربط، والتمر والزبيب ولو لم يشتد، لأن الرسول ﷺ نهي أن ينبذ الربط والبسر جميعاً. <sup>(١)</sup> والنبه يقتضي التحريم، إذا لم يكن هناك قرينة تصرفه إلى غير ذلك كالكرامة. أي أخذنا بظاهر هذا الحديث وغيره يجرم الحليطان، وإن لم يكن الشراب منها مسكراً سدا للذرائع. <sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية : يكره من غير المسكر: المنصف، وهو ما يعمل من تمر وربط، والحليط : وهو ما يعمل من بر وربط، لأن الإسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير، فيظن الشارب أنه ليس بمسكر، ويكون مسكراً، فإن أمن سكره ولم تكن فيه شلة مطرية فيحل. <sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة : يكره الحليطان، وهو أن ينبذ في الماء شبتان، لأن النبي ﷺ نهي عن الحليطين. <sup>(٤)</sup> وعن أحمد : الحليطان حرام، قال القاضي : يعني أحمد بقوله : « هو حرام ». إذا اشتد وأسكر، وهذا هو الصحيح إن شاء الله، وإنما نهي النبي ﷺ لعله إسراعاً إلى السكر المحرم، فإذا لم يوجد لم يثبت التحريم. <sup>(٥)</sup>

(١) والحديث تقدم ترجمه (ف ١٧).

(٢) للفتي على لزوماً ١٤٩/٣، وبداية المجتهد ٤٨٧/١ ومبهمها نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) مفتي الحاج ١٨٧/٤

(٤) والحديث تقدم ترجمه (ف ١٦).

(٥) للفتي ٣١٨/٨ ومبهمها، وكشاف الفتاوى ٩٦/٦ وما بعدها.

ب- النبيذ <sup>(١)</sup> غير المسكر :

١٧ - قال الحنابلة وغيرهم : لا يكره إذا كانت مدة الانتباز قريبة أو يسيرة، وهي يوم وليلة. أما إذا بقي النبيذ مدة يحتمل فيها إفضاؤه إلى الإسكار، فإنه يكره، ولا يثبت التحريم عند المالكية والشافعية إلا بالإسكار، فلم يعتبروا المدة أو الغليان. <sup>(٢)</sup> ولا يثبت التحريم عند الحنابلة ما لم يغل العصور، أو تمض عليه مدة ثلاثة أيام بليلاتها.

وإن طبخ العصور أو النبيذ قبل فورانه واشتداده، أو قبل أن تمضي عليه ثلاثة أيام حتى صار غير مسكر كالسدس، ونحوه من المربيات، وشراب الخروب، فهو مباح، لأن التحريم إنما ثبت في المسكر، فبقي ما عداه على أصل الإباحة. <sup>(٣)</sup> واستدلوا بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان ينقع له الزبيب، فيشره اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيسقى أو يهراق. <sup>(٤)</sup>

الانتباز في الأوعية :

١٨ - الانتباز : انخساذ النبيذ للمباح، وقد اتفق الفقهاء على أنه يجوز الانتباز في الأوعية المصنوعة من جلد، وهي الأسقية، واختلفوا فيها سواها.

(١) هو ما بقي من التمر أو الزبيب ونحوهما، أو المحبوب في الماء ليكسبه من طعمه بشرط ألا يمضي عليه ثلاثة أيام، وإلا حرم، كما سيوضح مما سيأتي (المعجم الوسيط مادة: نيل).

(٢) الروضة ١٦٨/١٠، والمبدية ٢٦٣/٦، وبداية المجتهد ٤٩٠/١

(٣) المفتي ٣١٧/٨ - ٣١٩

(٤) حديث : « أن النبي ﷺ كان ينقع ... » أخرجه مسلم (١٥٨٩/٣) - ط الحلي.

ولا تشربوا مسكراً، من شاء أوكى سقاه على إثم<sup>(١)</sup>.

والقول بنسخ الانتباه في الأوعية المذكورة هو قول جمهور الفقهاء، ومنهم الشافعية والحنابلة في الصحيح عندهم، فلا يحرم ولا يكره الانتباه في أي وعاء<sup>(٢)</sup>.

وقال جماعة منهم ابن عمر وابن عباس ومالك وإسحاق: يكره الانتباه في الدباء والمزفت، وعليهما اقتصر مالك، فلا يكره الانتباه في غير الدباء والمزفت. وكره أحمد في رواية والثوري الانتباه في الدباء والحنتم والنقير والمزفت، لأن النبي ﷺ نهى عن الانتباه فيها، فالنهي عند هؤلاء باق، سدا للذرائع، لأن هذه الأوعية تعجل شدة التبيد.

#### حالات الاضطراب :

١٩ - ما سبق من تحريم الخمر أو الأنبذة عند الإسكار إنما هو في الأحوال العادية. أما عند الاضطراب فإن الحكم يختلف، ويرخص شرعاً تناول الخمر، ولكن بمعياره الشرعي الذي تباع به المحرمات، كضرورة العطش، أو الغصص، أو الإكراه، فيتناول المضطر بقدر ما تندفع به

فذهب الحنفية إلى جواز الانتباه في كل شيء من الأواني، سواء الدباء<sup>(١)</sup> والحنتم<sup>(٢)</sup> والمزفت<sup>(٣)</sup> والنقير<sup>(٤)</sup>، وغيرها، لأن الشراب الحاصل بالانتباه فيها ليست فيه شدة مطربة، فوجب أن يكون الانتباه في هذه الأوعية وغيرها مباحاً. وما ورد من النهي عن الانتباه في هذه الأوعية منسوخ بقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن الأشربة في ظروف آدم، فاشربوا في كل وعاء، غير ألا تشربوا مسكراً» وفي رواية «نهيتكم عن الظروف، وإن ظرفاً لا يحمل شيئاً ولا يجرمه، وكل مسكر حرام»<sup>(٥)</sup> فهذا إخبار صريح عن النبي عنه فيما مضى، فكان هذا الحديث ناسخاً للنهي.

ويدل عليه أيضاً ما روى أحمد عن أنس، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن النبيذ في الدباء والنقير والحنتم والمزفت»<sup>(٦)</sup> ثم قال بعد ذلك: «وَأَلَا كُنْتُ نهيتكم عن النبيذ في الأوعية، فاشربوا فيما شئتم،

(١) للدباء بضم الدال وتشديد الباء، والواحدة دباءة، هي: القرعة اليابسة المجمولة وعاء. (المصباح المنير مادة: دبه).

(٢) الحنتم: جزار مدعولة خضر، كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة (النهاية لابن الأثير).

(٣) المزفت: الوعاء المظلي بالزفت وهو القار، وهو ما يحدث التغير في الشراب سرعاً (المصباح المنير مادة: زفت).

(٤) النقير: خشبة تنقر أو تحفر كتصمة وتلدح وينبذ فيها. (المصباح المنير مادة: نقر).

(٥) حديث: «كنت نهيتكم عن الأشربة في ظروف آدم... وفي رواية «نهيتكم عن الظروف»، وإن الظروف أو ظرفاً لا يحمل شيئاً ولا يجرمه، وكل مسكر حرام» أخرجه مسلم (٣/ ١٥٨٥ - ط الحلي).

(٦) حديث: «نهى عن النبيذ في الدباء والنقير والحنتم والمزفت» أخرجه مسلم (٣/ ١٥٧٩ - ط الحلي).

(١) أي من شاء ربط بالحيط ثم سقاه: (رواه المصنف من الجلد للحفظ، مع أن فيه شرباً محرماً، فيحصل جزاء ذلك، والواجب عليه إراقته إن لم يتخلل (نيل الأوطار ٨/ ١٨٣).

وحديث: «وَأَلَا كُنْتُ نهيتكم عن النبيذ في الأوعية...» أخرجه أحمد (٣/ ٤٨١) ط للمدينة من حديث ابن الرسيم، وقال الميمني في المصباح (٥/ ١٦٣) ط القدسي: فيه يحیی بن عبد الله الجليفر، وهو ضعيف عند الجمهور، وابن الرسيم لم أخرجه.

(٢) المتن على الموطأ ٣/ ١٤٨، وبداية المجتهد ١/ ٤٩٠ - ٤٩١، والمغني ٨/ ٣١٧، والمدينة ٦/ ٢٦٣

وهي من قبيل الرخصة الواجبة عند الشافعية. <sup>(١)</sup>  
أما شرب الخمر لدفع العطش، فذهب الحنفية - وهو قول يقابل الأصح عند الشافعية - إلى جواز شربها في حالة الضرورة، كما يباح للمضطر تناول الميتة والخنزير، وقيدوا الحنفية بقولهم: إن كانت الخمر ترد ذلك العطش <sup>(٢)</sup> ومفهومه أنها إن لم ترد العطش لا يجوز.

وذهب المالكية - وهو الأصح عند الشافعية - إلى تحريم شربها لدفع العطش، قال المالكية: لأنها لا تزيل العطش، بل تزيده حرارة لحاررتها ويسوستها. <sup>(٣)</sup> وقيد الحنابلة حرمة شربها بكونها صرفاً، أي غير مخموزة بها يروي من العطش، فإن مزجت بها يروي من العطش جاز شربها لدفع الضرورة. <sup>(٤)</sup> وأما ضرورة التداوي فسيأتي بيانها في أواخر هذا البحث.

(الثاني) من أحكام الخمر: أنه يكفر مستحلها:  
٢٢ - لقد ثبت حرمة الخمر بدليل قطعي، وهو القرآن الكريم والسنة والإجماع، كما سبق. فمن استحلها فهو كافر مرتد خلال الدم والمال. <sup>(٥)</sup> وللتفصيل في ذلك انظر مصطلح: (ردة).

الضرورة، وهذا ليس مجمعا على جميعه، بل فيه خلاف بين الفقهاء على النحو التالي:

#### أ - الإكراه:

٢٠ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز شرب الخمر عند الإكراه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» <sup>(١)</sup> إلا أن الشافعية مع قولهم بالجواز ألزموا شارب الخمر عند الإكراه - وكل أكل حرام أو شربه - أن يتقيه إن أطاعه، لأنه أبيع شربه للإكراه، ولا يباح بقلوه في البطن بعد زوال السبب. <sup>(٢)</sup> ولزيادة التفصيل راجع مصطلح: (إكراه).

#### ب - الغصص أو العطش:

٢١ - يجوز للمضطر شرب الخمر إن لم يجد غيرها (ولسواء نجسا كما صرح به المالكية والحنابلة) لإساعة لقمة غص بها، باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، خلافاً لابن عرفة من المالكية الذي يرى أن ضرورة الغصص تدنو الحد ولا تمنع الحرمة. وإنما حلت عند غيره من الفقهاء لدفع الغصص إنقاذاً للنفس من الهلاك، والسلامة بذلك قطعية،

(١) الفتاوى الهندية ٤١٢/٥، والسنوسي مع الشرح الكبير ٣٥٢/٤، والفتاوى البدائي ٢٨٩/٢، والخطيب ٣١٨/٦، والمحشي على حاشي ١٠٨/٨، وكشاف الفتاوى ١١٧/٦، والإنصاف ٢٢٩/١٠، ومغني المحتاج ١٨٨/٤.  
(٢) الفتاوى الهندية ٤١٢/٥، ومغني المحتاج ١٢/٨.  
(٣) السنوسي مع الشرح الكبير ٣٥٣/٤، والفتاوى البدائي ٢٨٩/٢، والخطيب ٣١٨/٦.  
(٤) كشاف الفتاوى ١١٧/٦.  
(٥) الفتاوى الهندية ٤١٠/٥، ومغني المحتاج مع فتح القدير ٢٨/٩، والمغني ٣٠٣/٩، وشرح الطحاوي ١٥٨/٤.

(١) حديث: «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» لمخرجه ابن ماجة (١/٦٥٩ ط الحلي) وصححه ابن رجب الخطي في جامع العلوم والحكم (ص ٣٥٠ ط الحلي).  
(٢) السنوسي مع الشرح الكبير ٣٥٣/٤، والفتاوى البدائي ٢٨٩/٢، والخطيب ٣١٨/٦، وكشاف الفتاوى ١١٧/٦، ومغني المحتاج ١٠/٨، والفتاوى البرزانية يعلش الهندية ١٢٧/٦، وحاشية ابن علقين ٨٨/٥.

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على جلد شارب الخمر، ثم اختلفوا في مقداره ما بين أربعين أو ثمانين. والجمهور على القول بالثمانين.<sup>(١)</sup> وتفصيله في (حد الشرب).

وعلى هذا يجد عند الجمهور شارب الخمر سواء أسكر أم لم يسكر، وكذا شارب كل مسكر، سواء أشرب كثيرا أم قليلا. والمفتي به عند الحنفية أنه يجد من شرب الخمر قليلا أو كثيرا، وكذا يجد من سكر من شرب غيرها.<sup>(٢)</sup>

#### ضابط السكر :

٢٤ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وصاحب أبي حنيفة وغيرهم إلى أن السكران هو الذي يكون غالب كلامه الهلليان، واختلاط الكلام، لأن هذا هو السكران في عرف الناس وعاداتهم، فإن السكران في متعارف الناس اسم لمن هذى، وإليه أشار الإمام علي رضي الله عنه بقوله: <sup>(٣)</sup> «إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وحد المفتري ثمانون».

فحد السكر الذي يمنع صحة العبادات، ويوجب الفسق على شارب النبيذ ونحوه هو الذي

هذا، وإن الخمر التي يكفر مستحلها هي ما اتخذ من عصير العنب، أما ما أسكر من غير عصير العنب النبي فلا يكفر مستحلها، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء، لأن حرمتها دون حرمة الخمر الثابتة بدليل قطعي، وهذه ثبتت حرمتها بدليل ظني غير مقطوع به من أخبار الأحاد عن النبي ﷺ وأثار الصحابة.<sup>(١)</sup>

#### (الثالث) عقوبة شاربها :

٢٣ - ثبت حد شارب الخمر بالسنة، فقد وردت أحاديث كثيرة في حد شارب الخمر، منها ما روي عن أنس «أن النبي ﷺ أتني برجل قد شرب الخمر، فجلده بجريدين نحو أربعين. قال : وفعله أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر».<sup>(٢)</sup>

وعن السائب بن يزيد قال : «كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ، وإمرة أبي بكر، فصلدوا من خلافة عمر، فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان آخر إمرة عمر، فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين».<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٥/ ٢٨٩، والتمهات الدوالي ٢/ ٢٩٠، ومغني المحتاج ٤/ ١٨٧، والمغني ٨/ ٣٠٤ وما بعدها، وقيل الأوطار ٧/ ١٤٦ وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع ٦/ ٢٩٣ وما بعدها، وتبيين الحقائق ٦/ ٤٥ - ٤٧، ومغني المحتاج ٤/ ١٨٧، والمغني ٨/ ٣٠٤ وما بعدها، والموسقي على الشرح الكبير ٤/ ٣٥٧، وابن عابدين ٣/ ١٦٢ - ١٦٣، ٥/ ٢٨٩ - ٢٩٣.

(٣) أنظر علي رضي الله عنه : «إذا سكر هذى... رواه مالك في الموطأ ٢/ ٨٤٢ - ط الحلبي، وأصله ابن حجر في التلخيص ٤/ ٧٥ ط دار المعاصر.

(١) الفرائض المغنمية ٥/ ٤٩١، والهاشية مع تكملة فتح القدير ٨/ ٣٠٣، ٣٠٤، وشرح روض الطالب ٨/ ٢٨، والمغني ٨/ ٣٠٣، وحاشية القلوبي على شرح للملح ٤/ ٢٠٢، ومغني المحتاج ٤/ ١٨٦، والمجلد ٧/ ٤٩١، وفيه أن الظاهرية يكفرون مستحل النبيذ ككفر مستحل الخمر المجمع عليه.

(٢) حديث أنس : «أن النبي ﷺ أتني برجل... أخرجه مسلم ٣/ ١٣٣ - ط الحلبي.

(٣) حديث السائب بن يزيد قال : «كنا نؤتى بالشارب... أخرجه البخاري (١٢/ ٦٦ - الفتح ط السلفية).

إقامته على الشارب بواسطة الشهادة أو الإقرار أو القبيح ونحوها تفصيله في حد شرب الخمر. وانظر مصطلح (إثبات).

حرمة تملك وتمليك الخمر :

٢٦ - يحرم على المسلم تملك أو تمليك الخمر بأي سبب من أسباب الملك الاختيارية أو الإرادية، كالبيع والشراء والهبة ونحو ذلك، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الذي حرم شرها حرم بيعها»<sup>(١)</sup>.

وعن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان التملك للخمر بسبب جبري كالإرث، فإنها تدخل في ملكه وتورث، كما إذا كانت ملكاً للمسلم فأسلم، أو تخمر عند المسلم عصير العنب قبل تخلله، ثم مات والخمر في حوزته، فإنها تنتقل ملكيتها إلى وارثه بسبب جبري إرادي، فلا يكون ذلك من باب التملك والتمليك الاختياري المنهي عنه.

وينبني على ما تقدم أن الخمر هل هي مال أو لا؟ اختلف العلماء في ذلك: فذهب الحنفية في الأصح عندهم، والمالكية إلى:

- (١) حديث: «إن النبي حرم شرها حرم بيعها» أخرجه مسلم (١٧٠٦/٣) ط (الطبي).
- (٢) حديث: «إن الله ورسوله حرم...» أخرجه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً. (فتح الباري ٤/٤٢٤ ط السلفية، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٧٠٧/٣ ط حبي (الطبي)).

يجمع بين اضطراب الكلام فهما وإفهاما، وبين اضطراب الحركة مشيا وقياما، فيتكلم بلسان منكسر، ومعنى غير منتظم، ويتصرف بحركة مختبط، ومشى متمايل، وما زاد على ذلك مما يذكره الإمام أبو حنيفة فهو زيادة في حد السكر أي مقداره.<sup>(١)</sup>

وهذه أبو حنيفة إلى أن السكر الذي يتعلق به وجوب الحد هو الذي يزيل العقل بحيث لا يفهم السكران شيئا، ولا يعقل منطقيا، ولا يفرق بين الرجل والمرأة، والأرض والسياء، لأن الحدود يؤخذ في أسبابها بأقصاها، درءاً للحد، لقوله عليه الصلاة والسلام: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»<sup>(٢)</sup>.

وقول الصحاحين أبي يوسف ومحمد مال إليه أكثر المشايخ من الحنفية، وهو المختار للفتوى عندهم. قال في الدر: «يختار للفتوى لضعف دليل الإمام»<sup>(٣)</sup>.

طرق إثبات السكر :

٢٥ - إن إثبات الشرب المرجح لعقوبة الحد لأجل

- (١) خصص الطحاوي ص ٢٧٨، والبدائع ٢٩٤٧/٥، وحاشية ابن مابدين ٢٩٢/٥، والفتاوى والإكامل ٣١٧/٦، والأحكام السلطانية للبردي ص ٢٢٩، ولا يي على ص ٢٥٤، والمغني ٣١٢/٨، والمحلل ٥٠٦/٧.
- (٢) البدائع ٢٩٤٦/٦ - ٢٩٤٧، وفي الحد عند أبي حنيفة قبل وصول السكر إلى فاعله ليس منه عدم استعطاق العقوبة، بل يجب عقوبة التميز بما يكفي الفرد كما هو معلوم.
- وحديث: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم» أخرجه الشريفي (٣٣/٤) ط (الطبي) والحاكم (٣٨٤/٤) ط دائرة المعارف العشائرية، وضمنه ابن حجر في التلخيص (٦٥/٤) ط دار المسكن، وصحح وقفه على ابن مسعود.
- (٣) الدر المختار بحاشية ابن علقم ١٦٥/٣



إذا وجب على المسلم، فإنه يكون بالقيمة عند الحنفية والمالكية لا بالمثل، لأن المسلم ممنوع عن تملكه ونقله إياها، لما فيه من إعزازها. وإذا وجب للمي على ذمي، فقد صرح الحنفية بأنه يكون بالمثل.<sup>(١)</sup> وينظر أيضا مصطلح (إتلاف) و(ضيان).

#### حكم الانتفاع بالخمر :

٢٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم الانتفاع بالخمر للمداواة، وغيرها من أوجه الانتفاع، كاستخدامها في دهن، أو طعام، أو بل طين. واحتجوا بقوله ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم».<sup>(٢)</sup> وأخرج مسلم في صحيحه وغيره أن طارق بن سويد رضي الله عنه سأل النبي ﷺ عن الخمر فيه - أكره أن يصنعها - فقال: إنها أصنعها للدواء، فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء».<sup>(٣)</sup>

وقال الجمهور: يحيد من شرها لدواء.<sup>(٤)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن التداوي بالخمر حرام في الأصح إذا كانت صرفا غير ممزوجة بشيء آخر

أنها مال متقوم،<sup>(٥)</sup> لكن يجوز إتلافها لضرر صحيح، وتضمن إذا أتلفت للمي.

في حين ذهب الحنفية - في مقابل الأصح - والشافعية والحنابلة إلى أنها ليست ببال، وعلى هذا فيجوز إتلافها، لمسلم كانت أو ذمي.

أما غير الخمر من السكر المائع، فذهب الجمهور وعلمد من الحنفية إلى أنه لا يجوز إتلافه خلافا لأبي حنيفة وأبي يوسف.<sup>(٦)</sup> وللتفصيل انظر في ذلك مصطلحي (بيع)، و(إتلاف).

#### ضيان إتلاف الخمر أو غصبها :

٢٧ - اتفق الفقهاء على أن الخمر إن كانت لمسلم فلا يضمن متلفها، واختلفوا في ضيان من أتلف خمر للمي، فذهب الحنفية والمالكية إلى القول بالضمان، وذهب الشافعية والحنابلة إلى القول بعدم الضمان، لانتفاء تقربهما كسائر النجاسات.

واتفقوا أيضا على أنه لا تراق الخمرة المغصوبة من مسلم إذا كانت محرمة - وهي التي عصرت لا بقصد الخمرية، وإنما بقصد التخليل - وتزد إلى المسلم، لأن له إمساكها لتبصير خلا. والضيان هنا

(١) المتقوم بكسر الواو المشددة: ما يباع الانتفاع به شرعا، وغير المقيم: ما لا يباع الانتفاع به شرعا، كالسكر والخنزير ولحمها. (تكملة فتح القدير ٣١/٩، وابن عابدين على الدر المختار ٢٨٩/٥)

(٢) ابن عابدين ٢٨٩/٥، ٢٩٢، وتكملة فتح القدير ٣١/٩، والطحاوي ٢٨٠/٥، والشرح الصغير ٤٧٤/٤، وشرح الروض ٣٤٤/٧، ومغني المحتاج ٢/٢٨٥، والمجموع ٩/٢٢٧، ٢٣٠، والمغني ٥/٢٢٢ - ٢٢٣ مطبع سجل العرب، والإنصاف ١٩٢/٥ - ١٩٤/٦، والفتاوى على السوطي ١٥٨/٣، والمهذب ٢٦١/١

(١) الهندس ٢٩٣٦/٦، وحاشية ابن سبيلين ٥/٢٩٢، وتبيين الحقائق ٥/٢٣٤، ٢٣٥، والطحاوي ٥/٢٨٠، والشرح الكبير مع المغني ٥/٣٧٦، ونهاية المحتاج ٥/١٦٥، وحاشية القليوبي على شرح المنهاج ٣٠/٣ وما بعدها.

(٢) حديث: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم» أخرجه ابن حبان (مسند الزبائين ص ٣٩ ط السلفية) وأبو يعلى كما في مجمع الزوائد (٨٦/٥ - ط القلمي)، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح ما خلا حسان بن خرق.

(٣) حديث طارق بن سويد: «إنه ليس بدواء ولكنه داء» أخرجه مسلم (٣/١٥٧٢ - ط الخليلي).

(٤) حاشية المدسوس مع الشرح الكبير ٤/٣٥٢، ومغني المحتاج ٤/١٨٨، وكشاف القناع ١١٦/٦ - ١١٧، ودرائع الصانع ٢٩٣٥/٦

### الاحتقان أو الاستعاط<sup>(١)</sup> بالخمر:

٣٠ - ذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريماً الاحتقان بالخمر (بأخذها حقنة شرجية) أو جعلها في سموت، لأنه انتفاع بالمحرم النجس، ولكن لا يجب الحد، لأن الحد مرتبط بالشرب، فهو سبب تطبيق الحد. ويلاحظ - كما سبق - أنه يستوجب عقوبة أخرى زاجرة بطريق التعزير.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الاحتقان بها يعتبر حراماً. وعلافتهم مع الحنفية إنما هو في التسمية، فالحنفية يسمون ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام بدليل ظني مكروه تحريماً، والجمهور يسمونه حراماً. وهم يوافقون الحنفية في أنه لا حد في حالة الاحتقان بالخمر، لأن الحد للزجر، ولا حاجة للزجر في هذه الحالة، لأن النفس لا ترغب في مثل ذلك عادة. ولكن الحنابلة قالوا بوجود الحد في حالة الاستعاط، لأن الشخص أوصل الخمر إلى باطنه من حلقه.<sup>(٢)</sup>

### حكم مجالس شارب الخمر:

٣١ - يحرم مجالس شراب الخمر وهم يشربونها، أو الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات خراً كان أو غيره، لقول النبي ﷺ: «من كان يؤمن

تستهلك فيه، ويحب الحد. أما إذا كانت عزوجة بشيء آخر تستهلك فيه، فإنه يجوز التداوي به عند فقد ما يقوم به التداوي من الطاهرات، وحينئذ تجزى فيه قاعدة الضرورة الشرعية. وكذا يجوز التداوي بذلك لتعجيل شفاء، بشرط إخبار طبيب مسلم عدل بذلك، أو معرفته للتداوي به، وبشرط أن يكون القدر المستعمل قليلاً لا يسكر.

وذهب الإمام النووي إلى الجزم بحرمتها فقال: المذهب الصحيح تحريم الخمر للتداوي.<sup>(٣)</sup>

### حكم سقيها لغير المكلفين:

٢٩ - يحرم على المسلم المكلف أن يسقي الخمر الصبي، أو المجنون، فإن أسقامهم فالإثم عليه لا على الشارب، ولا حد على الشارب، لأن خطاب التحريم مترجعه إلى البالغ العاقل.<sup>(٤)</sup> وقد قال ﷺ: «الخمر أمّ الخيائث»<sup>(٥)</sup> وقال: «ولعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها»<sup>(٦)</sup>. ويحرم أيضاً على المسلم أن يسقي الخمر للنواب. صرح بذلك المالكية والحنابلة.

(١) للجنون ٥١/٩، والفطري ٢٠٣/٤، وبهية المحتاج ١٢/٨، ومغني المحتاج ١٨٨/٤

(٢) البهائم ٢٩٣٥/٩، ومغني المحتاج ١٨٨/٤، وحاشية عميرة على المحلى ٢٠٢/٤

(٣)، (٤) حديث: «ولعن الله الخمر...» أخرجه أبو داود وابن ماجه وزائدة وأكمل لمناه له من حديث ابن عمر مرفوعاً، وأخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أنس بن مالك مرفوعاً، ولفظ الترمذي: «ولعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقبها وبائعها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له». قال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث =

= أنس، قال الحافظ ابن حجر والتماري: رجاله ثقات (هون المبرور ٣/٣٦٦ ط الحشد، ومن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد صباغيني ١/٢، ١١٢١، ط عيسى الحلبي، ونسخة الأحسوف ٤/٥١٦، ٥١٧ ط نشر المكتبة السلطانية، والتلخيص الحبير ٤/٧٣ ط شركة الطباعة الفنية، والترغيب والترهيب ٤/٢٩٢، ٢٩٣ ط مطبعة السعادة). (١) استعاط الدواء إدخاله في الأنف.

(٢) بداية المحتاج ٨/١١، والمغني ٨/٣٠٧، والشرح الكبير ٤/٣٥٢، وحاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٥/٢٩٠

أثر تخلل الخمر وتحليلها :

٣٣ - إذا تخللت الخمر بنفسها بغير قصد التخليل يحل ذلك الخمر <sup>(١)</sup> بلا خلاف بين الفقهاء. <sup>(٢)</sup> لقوله **﴿وَنَعَم الْأُمُ الْخَل﴾** <sup>(٣)</sup>

ويعرف التخلل بالتغير من المראה إلى الحموضة، بحيث لا يبقى فيها مرارة أصلاً عند أبي حنيفة، حتى لو بقي فيها بعض المرارة لا يحل شربها، لأن الخمر عنده لا تصير خلا إلا بعد تكامل معنى الخلية فيه. كما لا يصير العصير خراً إلا بعد تكامل معنى الحمرة.

وقال الصحابان: تصير الخمر خلا بظهور قليل من الحموضة فيها، اكتفاء بظهور الخلية فيه، كما أن العصير يصير خراً بظهور دليل الحمرة، كما أشرنا في بيان مذهبها.

تحليل الخمر بعلاج :

٣٤ - قال الشافعية والحنابلة، وهو رواية عن مالك لا يحل تحليل الخمر بالعلاج كاخل والبصل والملح، أو إيقاد نار عندها، ولا تطهر حينئذ، لأننا مأمورون بالاجتنابها، فيكون التخليل اقتراباً من الخمر على وجه التمول، وهو مخالف للأمر بالاجتناب، ولأن الشيء المطروح في الخمر يتنجس بملاقاتها

(١) الخمر معروف، والجمع خلول، سمي بذلك، لأنه اختل منه طعم الخلوة، يقال: اختل الشيء: إذا تغير واضطرب (ر): المصباح للثير.

(٢) للمحلل ١١٧/١، والبحر الزخار ٣٥١/٤، ومابعدا، والروضة البهية ٢٩٠/٢.

(٣) وفي لفظ: «نعم الإدام الخمر»، رواه مسلم وأحمد وأصحاب السنن الأربعة عن جابر بن عبد الله، وأخرجه مسلم عن عائشة، ورواه الحاكم والبيهقي عن أنس بن مالك (تصحيح المراجعة ٣٩٠/٤)، والمفاهيد الحسنة للسرخسي ص ٤٤٧.

والدم لا يقر فلا يقعد على مائدة يشرب عليها الخمر. <sup>(١)</sup>

٣٥ - جمهور الفقهاء إلى أن الخمر نجسة بغير طهارة، كالبول والدم لثبوت حرمتها **﴿فَمِنْهَا نَجَسٌ﴾** <sup>(٢)</sup> كما ورد في القرآن الكريم: **﴿وَالْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجِسٌ...﴾** <sup>(٣)</sup> والرجس في اللغة: الشيء القذر المذموم. <sup>(٤)</sup>

أما الاستبراء الأخرى المختلف فيها فالحكم بطهارة ما يتجمع عندهم بالحكم بنجاستها. <sup>(٥)</sup> وقد ذهب بعض الفقهاء، منهم ربيعة شيخ مالك والشافعية والشيوكاني، إلى طهارتها، تمسكا بأصله، وحملوا الرجز في الآية على القذارة الحموية. <sup>(٦)</sup> لأنها البهيمة إذا سقيت خمرًا، فهل تحل أو تحرم لأجل الخمر؟ في المسألة تفصيل ينظر في مصطلح (الجمعة).

(١) كتابات الفقهاء ١١٨/٦. وحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليشرب الخمر، فليشربها بغير طهارة» من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً، وأصله في سنن أبي داود عن حديث سالم عن أبيه بلفظ: «يسى رسول الله ﷺ عن مطهرين: من الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، فإن ما على يدها (أي على) وهو منقطع على بطنه». قال أبو داود: هذا حديث صحيح. أخرجه جعفر بن الزهري وهو منكر. (رسن أبي داود ١١٨/٦ ط ١٤٤٠ هـ، وسنن الدارمي ١١٢/٢، نشر دار إحياء التراث العربى).

(٢) المجموع ٢/٢٤٨.

(٣) سنن مالك ٢/٢٢٢.

(٤) المصباح للثير.

(٥) بمطابقة ابن عثيمين مع الشر المصالح ٢٨٩/٥ - ٢٩١، وتبيين الحقائق ١/٢٢٢.

(٦) ابن عثيمين ٢/٢٨٩، والمجموع ٢/٥٦٤، والمغني ٨/٣١٨، ومغني المحتاج ٤/١٨٨، والمحلل ١/١٦٣.

فقد أراق الرجل مائي المزدتين بحضرة النبي ﷺ ولم ينكر عليه، ولو جاز تخليلها لما أباح له إراقته، ولنبهه على تخليلها.

وهذا نهي يقتضي التحريم، ولو كان إلى استصلاحها سبيل مشروع لم تجز إراقته، بل أرشدهم إليه، سيما وهي لا يتم بحرم التفريط في أموالهم.

واستدلوا أيضا بإجماع الصحابة - كما يقولون - فقد روى أسلم عن عمر رضي الله عنه أنه صعد المنبر فقال: «لا تأكل خلا من خمر أفسدت، حتى يبدأ الله تعالى إفسادها، وذلك حين طاب الخلل، ولا بأس على امرئ أصاب خلا من أهل الكتاب أن يتعاهه ما لم يعلم أنهم تعمّدوا إفسادها» فعند ذلك بقع النبي <sup>(١)</sup> وهذا قول يشتهر بين الناس، لأنه إعلان للحكم بين الناس على المنبر، فلم ينكر أحد. وبه قال الزهري.

وظاهر الرواية عند الحنفية، والراجع عند المالكية أنه يحل شربها، ويكون التحليل جائزا أيضا، <sup>(٢)</sup> لأنه إصلاح، والإصلاح مباح، قياسا على ديبج الجلد، فإن الدبّاع يطهره، لقوله ﷺ: «أيضا إهاب ديبج فقد طهره» <sup>(٣)</sup> وقال عن جلد الشاة

فينجسها بعد انقلابها خلا، ولأن الرسول ﷺ أمر بإهراق الخمر بعد نزول آية المائدة بتحريمها.

وعن أبي طلحة أنه سأل النبي ﷺ عن أيتام وروثوا خمر، فقال: «أهرقها»، قال: «أفلا أخللها؟» قال: لا، <sup>(٤)</sup>

وعن ابن عباس «أهدى رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له رسول الله ﷺ: «أما علمت أن الله حرمها؟» فقال: لا، فساره رجل إلى جنبه، فقال: «بم ساررت؟» فقال: «أمرت أن يبيعه»، فقال له رسول الله ﷺ: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها»، ففتح الرجل المزدتين حتى ذهب ما فيها، <sup>(٥)</sup>

(١) حديث: «سأل أبو طلحة النبي ﷺ عن أيتام وروثوا خمر... أخرجه أحد أبوه والدارمي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: قال شعيب الأرقطوب: «استند قوي». وأصله في صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله عنه باللفظ: «أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تنضد خلا؟» فقال: «لا يسند أحد بن حنبل ١١٩/٣ ط الميمنية وعن المنذوب ٣/٣٦٦، ط الهند، وسنن الدارمي ١١٨/٧ نشر دار إحياء السنة النبوية، وشرح السنة للبغوي ينطبق شعيب الأرقطوب ٣٧/٨ نشر المكتب الإسلامي).

وأجاب الطحاوي عن الحديث بأنه عمول على التغليظ والتشديد، لأنه كان في ابتداء الإسلام، كما ورد ذلك في سور الكلب. يعني أن ذلك المني قد تصدّم في زمانها لاستقرار التحريم، فلا يحتمل التوقيف في الفساد، كما كان يحتمل ذلك في مبدأ التحريم لتعلق النفوس بالخمر، فلم أقيمت الخمر في البيوت حتى تتخلل على مدى الزمان، لأدى ذلك إلى وقوع الناس بشربها.

وأجاب بعض الحنفية بأن حديث أبي طلحة مروي برواية أخرى، ذكر فيها أن النبي ﷺ «أذن بتخليصها»، فتصرّفت الروايتان، فسقط الاحتجاج بالحديث (نصب الراية ٣١١/٤، والبدائع ١١٤/٥).

(٢) حديث ابن عباس وأهدى رجل... رواه مالك في الموطأ وأحمد ويسلم والنسائي (تجريد الأوطار ٨/١٦٩، والمتنقى على الموطأ ٣/١٥٣) والرواية: «للمزادة من ثلاثة جلود ويوضع فيها»

== للماء. والمزادة: جلود يغمس بعضها إلى بعض، يوضع فيها الماء. (١) أثر عمر رواه أبو عبيد في كتاب الأموال ينحو من هذا المعنى ص ١٠٤ وما بعدها (المفني ٨/٣٣٠).

(٢) البدائع ١١٤/٥، وابن عابدين ١/٢٩٠، والمتنقى على الموطأ ٣/١٥٣-١٥٤، وبلدية للمجهّد ١/٤٦١، والفوازين الفقهية ص ٣٤.

(٣) حديث: «أيضا إهاب ديبج فقد طهره» أخرجه النسائي بهذا اللفظ (١٣٣/٧) ط المكتبة التصانيفية، ورواه مسلم (١/٢٧٧ ط الحلبي) باللفظ: «إذا ديبج الإهاب فقد طهره».

يكن قصد تخليلها حلت بذلك، لأنها تخللت بفعل الله تعالى، وإن قصد بذلك تخليلها احتمل أن تطهر، لأنه لا فرق بينها إلا القصد، فلا يقتضي تحرهما. ويحتمل ألا تطهر، لأنها خللت بفعل، كما لو ألقى فيها شيء.<sup>(١)</sup>

إسماك الخمر لتخليها :

٣٦ - اختلفوا في جواز إسماك الخمر بقصد تخليلها. فذهب الحنفية والشافعية إلى جوازه، وهذا الحل عندهم حلال طاهر.

وذهب الحنابلة إلى تحريم إسماك الخمر بقصد تخليلها، لكن يحمل عندهم للخلال إسماك الخمر ليتخلل، لثلا يضيع ماله.<sup>(٢)</sup>

طهارة الإناء :

٣٧ - إذا تخللت الخمرة وطهرت - حسب اختلاف أقوال العلماء السابقة في طهارتها أو نجاستها - فإن الإناء الذي فيه الخمر يطهر أصلا وأسفله عند أكثرهم. وهناك اختلاف عند المالكية حول طهارة

المية : «إن دبأغها يحله كما يحل خل الخمر»<sup>(١)</sup> فأجاز النبي ﷺ التخليل، كما ثبت حل الخل شرعا، بدليل قوله ﷺ أيضا : «خير خللكم خل خروكم»<sup>(٢)</sup> وبدليل قوله الذي سبق ذكره أيضا : «نعم الأدم الخل»، فإنه لم يفرق بين التخلل بنفسه والتخليل، فالنص مطلق.<sup>(٣)</sup> ولأن التخليل يزيل الوصف المفسد، ويجعل في الخمر صفة الصلاح، والإصلاح مباح، لأنه يشبه إراقة الخمر. وفي رواية ثالثة عن مالك - وهي المشهورة - أنه على سبيل الكراهة.

تخليل الخمر بتقلها، أو بخلطها بخل :

٣٥ - إذا نقلت الخمر من الظل إلى الشمس، أو بالعكس، ولو بقصد التخليل، فتخللت يحل الحل الحاصل عند الحنفية والمالكية والشافعية. والصحيح عند الحنفية : أنه لو وقعت الشمس على الخمر بلا نقل، كرفع سقف كان فوقها، لا يحل نقلها. وهلل الشافعية الحل بقولهم : لأن الشدة المطرية (أي الإسكان) التي هي علة النجاسة والتحریم، قد زالت من غير أن تعقب نجاسة في الوعاء، فتطهر.

وقال الحنابلة : إن نقلت الخمر من موضع إلى آخر، فتخللت من غير أن يلقى فيها شيء، فإن لم

(١) حديث : «إن دبأغها يحله كما يحل خل الخمر» (يعني جلد الشاة الميتة). أخرجه الدارقطني (٤/٣٦٦ - ط دار المحاسن) وقال : تفرد به فرج بن فضالة وهو ضعيف.

(٢) حديث : «خير خللكم خل خروكم» أخرجه البيهقي في المصرفة وقال : تفرد به المصنفين بن زياد وليس بالقوي (تصب الرواية للزيلي ٤/٣١١ - ط المجلس العلمي بالهند). ويلاحظ أن أصل الجواز يسمون خل العنب بخل الخمر.

(٣) تبين الحافظ للزيلي ٤/٤٨

(١) مفي المحتاج ١/٨١، وحاشيتي قلوبوي وصميرة على شرح المحلى ١/٧٧، والمفني ٨/٣١٩، وكشاف الفتاوى ١/١٨٧، والمبسوط ٢/٢٠٧، والبدائع ٥/١١٢ - ١١٤، وتبانيح الأكار تكملة فتح القدير ٨/١٥٥، ١٦٦، وتبيين الحقائق للزيلي ٦/٤٤، ٤٨، والفتاوى الهندية ٢/٤١٠، والدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٥/٣١٩، وختمير الطحاوي ص ٢٧٩، والحرشي مع خليل ١/٨٨، والخطاب ١/٩٧ - ٩٨، والسنوني ٥٢/١

(٢) البدائع ٦/٢٩٣٧، والهندية ٥/٤١٠، والسنوني ١/٥٢، والخطاب ١/٩٧، ومفي المحتاج ١/٨١ - ٨٢، والمفني ١/٣١٩، وكشاف الفتاوى ١/١٨٧

من نعل أونحوه، ليعلم أنها هدي، فليس في التقليد خروج دم. والفرق ظاهر.<sup>(١)</sup>

صفته (الحكم الإجمالي) :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم إشعار بدن الهدي وهي الإبل خاصة، فجمهور الفقهاء : (المالكية والشافعية والحنابلة وصاحب أبي حنيفة) على أنه يسن إشعارها، لما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت : وقتلت قلائد هدي النبي ﷺ، ثم أشرها وقلدتها<sup>(٢)</sup> وفعله الصحابة، ولأنه إيلام لغرض صحيح فجزأ كالكي، والوسم، والغصه، والحجامة، وتشعر البقرة كالإبل لأنة من البدن، وكره أبو حنيفة الإشعار للبدن، لأنه شدة وإيلام، ولم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما كره إشعار أهل زمانه الذي يخاف منه اهلاك، لأننا من قطع الجلد دون اللحم فلا يفسد، وهو مستحب لمن أحسنه.<sup>(٣)</sup>

مواطن البحث :

٤ - أورد بعض الفقهاء مسألة إشعار البدن في الحج عند الكلام عن الهدي، والبعض الآخر عند الكلام عن النية عند الإحرام.

أعلى الإناء، لكن في حاشية اللسوتي الجزم بالطهارة.<sup>(١)</sup>

أما الحنفية فلمفتى به في مذهبه أن أعلى الإناء يطهر تبعاً. وذهب بعضهم إلى أن أعلاه لا يطهر، لأنه خرابسة إلا إذا غسل بالخل، فتخلل من ساعته فيطهر.<sup>(٢)</sup>

## إشعار

التعريف :

١ - الإشعار : الإعلام، يقال أشعر البدنة : أعلمها، وذلك بأن يشق جلدها، أو يطعن بها في سنامها في أحد الجانبين بمضغ أونحوه، ليعرف أنها هدي.<sup>(٣)</sup> ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي.<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

التقليد :

٢ - التقليد : وهو للبدنة ، أن يعلق في عنقها شيء

(١) المطلع على أبواب المتن ص ٢٠٦، والمبسوط ٤/ ١٣٧ ط دار المعرفة.

(٢) حديث : « قتلت قلائد هدي النبي ﷺ ثم أشرها » أخرجه البخاري واللفظ له ، ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها (فتح الباري ٣/ ٥٤٤ ط السلفية، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢/ ٩٥٧ ط عيسى الحلبي).

(٣) جواهر الإكليل ١/ ١٧٧، والمهذب ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣، والمغني ٤/ ٥٤٩، والمبسوط ٤/ ١٣٨، وحاشية ابن عابدين ٢/ ١٩٧

(١) حاشية الباجوري مع ابن القاسم ١/ ١١١، وحاشية اللسوتي على الشرح الكبير ١/ ٥٢، والرهوني على الزرقاني ١/ ٧٤، وكشاف الفتاوى ١/ ١٨٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٩٠

(٣) لسان العرب المحيط مادة : (شعر). والمطلع على أبواب المتن ص ٢٠٥ - ٢٠٦

(٤) حاشية ابن جيسين ٢/ ١٩٧ ط بولاتي، والمغني ٣/ ٥٤٩ ط الرياض، وجواهر الإكليل ١/ ٢٠٣ ط للمعرفة.

صفته ( الحكم الإجمالي ) :

٣ - استجابة الكلب للإشلاء - بمعنى الدعاء - لا يكون علامة على كون الجارح معلما، وخاصة الكلب، لأنه ألوف يأتي إلى صاحبه بمجرد الدعاء، وعلامة التعلم هنا : أن يأتي بما يكون مخالفا لطبعه .

أما استجابة الكلب للإشلاء - بمعنى التسليط والزجر - فقد عده جمهور الفقهاء من علامة كون الكلب معلما، بحيث يستجيب لهذا الإشلاء، فينقل ما يريد صاحبه .<sup>(١)</sup>

مواطن البحث :

٤ - استعمال الفقهاء للإشلاء في باب الصيد عند الكلام عن شروط حل الصيد .

## إشلاء

التعريف :

١ - الإشلاء في اللغة مصدر : أشلى الكلب إذا دعاه باسمه، أما من قال : أشليت الكلب على الصيد، فإنما معناه : دعوته فأرسلته على الصيد . وقد ثبتت صحة إشلاء الكلب بمعنى إغرائه، والمراد به التسليط على أشلاء الصيد، وهي أعضاؤه .<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء للإشلاء عن معنى الإغراء<sup>(٢)</sup>، والتسليط عليه .

الألفاظ ذات الصلة :

الزجر :

٢ - الزجر يكون بمعنى : النهي والمنع بلفظ، يقال : زجرته فانزجر، ويقال : زجر الصيد الكلب : أي صاح به فانزجر، أي منعه عن متابعة الصيد فامتنع، فالزجر على هذا ضد الإشلاء .<sup>(٣)</sup>

## إشهد

التعريف :

١ - الإشهد في اللغة : مصدر أشهد، وأشهدته على كذا فشهد عليه أي : صار شاهدا، وأشهدني عقد زواجه : أي أحضرني .<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء للإشهد عن هذين المعنيين .

(١) لسان العرب المحيط، والمغرب في ترتيب المنرب، ومجمع مقاييس اللغة، والنهاية في غريب الحديث والأثر . مادة : (شلا) .  
(٢) اليسوط ٢٢٣/١١ ط السعادة، والخطاب ٢١٦/٣ - ٢١٨ ، وحلية العلماء للفضال ٣٦٩/٣ ط الرسالة، وكشاف القناع ٢٢٤/٦ ط مكتبة النصر الحديثة .  
(٣) لسان العرب المحيط .

(١) اليسوط ٢٢٢/١١ - ٢٢٣ ، والمبسوط ٥١/٢ ط دار صادر، ونهاية المحتاج مع حواشيه ١١٦/٨ ط الحلبي، وكشاف القناع ٢٢٤/٦  
(٢) الصحاح، والمغرب مادة : (شهد) وكلمة فتح القدير ٣٤١/٨ - ٣٤٢ -

صفته (حكمه التكليفي) :

٥ - الإشهاد تعزيره الأحكام الخمسة، فيكون واجبا كما في النكاح،<sup>(١)</sup> ويكون مندوبا، كالإشهاد في البيع<sup>(٢)</sup> عند أكثر الفقهاء، وجائزا كما في البيع<sup>(٣)</sup> عند البعض، ومكروها كالإشهاد على العطية، أو الهبة للأولاد إن حصل فيها تفاوت عند البعض، وحراما كالإشهاد على الجور.<sup>(٤)</sup>  
وزهدت طائفة من أهل العلم إلى إيجاب الإشهاد في كل ما ورد الأمر به.<sup>(٥)</sup>

موطن الإشهاد :

رجوع الأجنبي بقيمة ما جهز به الميت إذا أشهد :  
٦ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن الأجنبي أو الغريب - الذي لا يلزمه تجهيز الميت - لو كفن الميت كفن المثل، وكذا كل ما يلزمه، فإنه يرجع بقيمة ما دفع إن نوى الرجوع، وأشهد بذلك، غير أن الإشهاد عند الشافعية لا يعتد به إلا بعد العجز عن استئذان الحاكم، وكان مال الميت غائبا، أو امتنع من يلزمه تجهيز الميت عن ذلك.<sup>(٦)</sup>  
وعند الحنابلة : لا يشترط الإشهاد للرجوع، ويرجع إن نوى الرجوع، أشهد أولم يشهد،

وسيقصر البحث على الإشهاد بالمعنى الأول وهو: طلب تحمل الشهادة.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الشهادة :

٢ - قد تكون الشهادة دون سبق إشهاد، تحصل بطلب أدونه، والإشهاد هو طلب تحمل الشهادة.

ب - الاستشهاد :

٣ - الاستشهاد يأتي بمعنى الإشهاد، أي طلب تحمل الشهادة، كما في قوله تعالى : (واشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان)<sup>(١)</sup>  
وقد يأتي الاستشهاد بمعنى طلب أداء الشهادة.<sup>(٢)</sup>  
كما يأتي الاستشهاد بمعنى أن يقتل في سبيل الله.

ج - الإعلان (والإشهار).

٤ - قد يتحقق الإعلان دون الإشهاد، كما لو أعلنوا النكاح بحضرة صبيان، أو أمام نساء.<sup>(٣)</sup>  
وقد يتحقق الإشهاد دون الإعلان، كالإشهاد رجلين على النكاح واستكناهما.

(١) الضنية على الهداية ٣٥١/٢ ط بولاق الأولى، وبهاية المحتاج ٢١٣/٦، والحطاب ٤٠٨/٣ - ٤١٠

(٢) الطحطاوي على الدرر ٢٢٨/٣، وبهية المحتاج ١٨٦/١

(٣) المجموع ١٥٥/٩ ط للتبصرة.

(٤) ميون المحتاج ص ١٠٢، وبهاية المحتاج ٤١٢/٥، ومطالب أولى النبي ٤٠٠/٤، ٤٠٢، والفروع ٦٠٦/٢

(٥) تبصرة المحتاج ١٨٦/١، ١٨٧، والمغني ٣٠٢/٤

(٦) ابن عابدين ٤٥٨/٥ ط بولاق الأولى، والجمل على المبع ١٦٣/٢

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) طلبة الطلبة ص ١٣٧، والنظم للمستصحب ١٠٤/٢، ٣٢٥ ط مصطفى الحلبي، والإقناع ٢٦/٤، والحري ١٨٨/٧

(٣) فتح القدير ٣٥٢/٢ ط بولاق، وبهاية المحتاج ١١٧/٦ ط الحلبي.



فأعطاه درعا له رهنا،<sup>(١)</sup> واشترى من رجل سراويل،<sup>(٢)</sup> ومن أعرايي فرسا<sup>(٣)</sup> فبيعه الأعرابي حتى شهد له خزيمة بن ثابت، ولم ينقل أنه أشهد في شيء من ذلك، ولأن الصحابة كانوا يتبايعون في عصره في الأسواق فلم يأمرهم بالإشهاد ولا نقل عنهم فعله.

أما الأشياء القليلة الخطر كحوائج البقال والعتار وشبهها، فلا يستحب ذلك فيها، لأن العقود تكثر فيشق الإشهاد عليها وتقيح إقامة البينة

استئذان الحاكم أولا،<sup>(١)</sup> ولم أقف على حكم اشتراط الإشهاد عند المالكية.<sup>(٢)</sup>

### الإشهاد على إخراج زكاة الصغير :

٧ - أغلب الفقهاء ممن أوجبوا الزكاة في مال الصغير لا يطلبون الإشهاد على إخراجها.<sup>(٣)</sup> ويشهد الوصي عند ابن حبيب من المالكية على إخراج زكاة مال الصغير، فإن لم يشهد وكان مأمونا صدق، وغير المأمون هل يلزمه غرم المال أو يخلف؟ لم يجد الخطاب فيه نصا. وكالزكاة عنده زكاة الفطر.<sup>(٤)</sup>

### الإشهاد في البيع :

#### الإشهاد على عقد البيع :

٨ - الإشهاد على عقد البيع أقطع للنزاع، وأبعد عن التجاحد، لذلك ينبغي الإشهاد عليه عند عامة الفقهاء. إلا أنهم يختلفون في حكمه التكليفي، ولهم في ذلك ثلاثة آراء :

أ - ندب الإشهاد فيها له خطر : وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو ما جاء في بعض كتب الشافعية، واستدلوا على ذلك بقول الله سبحانه : (وأشهدوا إذا تباعتم).<sup>(٥)</sup> حلوا الأمر على الندب، وصرفه عن الوجوب عندهم أدلة كثيرة منها : أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما بنسيئة

(١) حديث : واشترى رسول الله ﷺ من يهودي . . . أخرجه البصري، ومسلم واللفظ له من > «عائشة رضي الله عنها (فتح الباري ٤/٤٣٣ ط السلفية، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٣/١٢٢٦ ط عيسى الحلبي).

(٢) حديث : «شراء النبي ﷺ سراويل» أخرجه أحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث سويد بن قيس ولفظ الترمذي : «وجئت أنا وخزفة العيدي بزا من هجر فباعنا النبي ﷺ فساونا بسرراويل، وهندي وزان يزن بالأجر فقال النبي ﷺ للوزان : زن وأرجع». وقال الترمذي : حديث سويد حديث حسن صحيح، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، وأقره الذهبي (مسند أحمد بن حنبل ٤/٣٥٢ ط الميمنية، ونسخة الأوصفي ٤/٥٣٣، ٥٣٣، نشر المكتبة السلفية، وسنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢/٧٤٧، ٧٤٨ ط عيسى الحلبي، والمشتدك ٢/٣٠، ٣١ نشر دار الكتاب العربي).

(٣) حديث : «اشترى من أعرابي فرسا فبيعه الأعرابي . . .» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي، والحاكم من حديث عم حارة بن خزيمة الأنصاري مطبولا والحديث سكت عنه أبو داود والترمذي، وقال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ورجاله بائطون الشيخين ثقات ولم يخرجه، وأقره الذهبي (مسند أحمد بن حنبل ٥/٢١٦، ٢١٦، نشر للكتب الإسلامي، وحرر المقبوض ٣/٣٤٠، ٣٤١ ط الفتا، وسنن النسائي ٧/٣٠١، ٣٠٢ ط المطبعة المصرية بالأزهر، والمشتدك ٢/١٨، نشر دار الكتاب العربي، والفتح الرئاني للبناء الساعاني ١٥/٥٤، ٥٥ الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ).

(١) كشف القناع ٤٠٢/٤ نشر مكتبة النصر.

(٢) منح الجليل ٩٧/٣

(٣) الخطاب ٦/٣٩٩، وبهاية المحتاج ٣/١٢٧، وقواعد ابن رجب

ص ٦٤

(٤) الخطاب ٦/٣٩٩

(٥) سورة البقرة ٢٨٢

ولم أقف على حكم هذه المسألة عند المالكية والحنابلة.

الإشهاد على بيع مال الصغير نسيتاً :

١٠ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب الإشهاد على بيع مال الصغير نسيتاً خوفاً جحدته<sup>(١)</sup> قال الشافعية : ولو ترك الإشهاد بطل البيع على المتمدن<sup>(٢)</sup> فإن عسر الإشهاد كأن كان يبيع الوصي أو الأمين شيئاً فشيئاً من مال الصغير، فإنه يقبل قولها، فإن باعاً مقداراً كبيراً جملة فلا بد من الإشهاد<sup>(٣)</sup>.

ولا يجب الإشهاد عند الحنفية على بيع مال الصغير نسيتاً، وهو قول المالكية بالنسبة للأب<sup>(٤)</sup>، أما الوصي ففيه قولان. أحدهما يصدق بلا بينة، والثاني تلزمه البينة<sup>(٥)</sup>.

الإشهاد على سائر العقود :

١١ - الإشهاد على سائر العقود والتصرفات حكمه حكم الإشهاد على البيع عند الحنفية والشافعية، باستثناء النكاح عندهما، والرجعة عند الشافعية، فالإشهاد واجب وسيأتي تفصيل ذلك<sup>(٦)</sup>.

وعند المالكية سائر الحقوق والمداينات كالبيع يسن الإشهاد فيها ما لم يتعلق بها حق للغير.

عليها، والترافع إلى الحاكم من أجلها بخلاف الكبيرة الخطر<sup>(١)</sup>.

ب - جواز الإشهاد، وهو قول الشافعية، قالوا : إن الأمر في الآية للإرشاد، لا ثواب فيه إلا لمن قصد الامتثال<sup>(٢)</sup>.

ج - وجوب الإشهاد : وهو قول طائفة من أهل العلم، روي ذلك عن ابن عباس، ومن رأى وجوب الإشهاد على البيع عطاء، وجابر بن زيد، والنخعي لقضاهر الأمر، ولأنه عقد معاوضة فيجب الإشهاد عليه كالنكاح<sup>(٣)</sup>.

طلب الإشهاد من الوكيل بالبيع :

٩ - ذهب الحنفية، والشافعية إلى أن الموكل لو أمر الوكيل بالبيع والإشهاد، فباع ولم يشهد، فالبيع جائز، لأنه أمره بالبيع مطلقاً، وأمره بالإشهاد كان معطوفاً على الأمر بالبيع، فلا يخرج به الأمر بالبيع من أن يكون مطلقاً، ألا ترى أن الله عز وجل أمر بالإشهاد على البيع فقال تعالى : (وأشهدوا إذا تباعتم)<sup>(٤)</sup> ثم من باع ولم يشهد كان بيعه جائزاً، أما إذا شرط عليه الإشهاد، كقوله : بع بشرط أن تشهد فقد قال الشافعية : إنه يجب الإشهاد<sup>(٥)</sup> ولا يلزم الموكل بدونه إلا بإجازته.

(١) الطحاوي على الدرر ٢٢٨/٣، وأحكام القرآن للبرهان ٣٧٢/١، ٣٧٣ ط البية، وبصورة الحكام ١/١٨٦، والمجموع ١٥٥/٩ تفسر المكتبة السلفية، والمغني ٤/٣٠٣، ٣٠٤ ط الرياض، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٥٧ ط الرياض.

(٢) الجمل على المنهج ٧٨/٣

(٣) المغني ٤/٣٠٢

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) المبسوط ١٩/٧٨، وأبيه ابن نجيم ص ٨٣ ط الحسينية، والفتاوى ١٥٤/٢

(١) شرح الروض ٣/٧٣، ونباه المحتج ٤/٣٦٦، ومطالب أولي النهي ٣/٤١٠

(٢) الجمل على المنهج ٣/٣٤٨

(٣) الشرح المبسوط على البنية ٤/٣٧٠

(٤) الفتاوى البرازية ٥/٢٢١

(٥) المنسوق ٣/٢٩٩

(٦) الطحاوي على الدرر ٢٢٨/٣، والمجموع ٩/١٥٤

عند فقهاء الحنفية والشافعية. (١)

**الإشهاد على قضاء الدين عن الغير :**

١٣ - لو قضى الرجل دين غيره ونوى الرجوع فإن جمهور الفقهاء لا يشترطون الإشهاد على قضاء الدين ونية الرجوع.

وقال القاضي من الحنابلة : الإشهاد على نية الرجوع شرط للرجوع ، لأن العرف جرى على أن من دفع دين غيره من غير إشهاد كان متبرعا. (٢)

**الإشهاد على رد الموهون :**

١٤ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في الصحيح عندهم إلى أن المرتين لو ادعى رد العين الموهونة وأنكر الراهن ، فالقول قول الراهن ، ولا يصنع المرتين إلا بينة. (٣)

وقواعد الحنفية تقضي بقبول قول المرتين ، لأنه أمين ، والأمين مصدق فيما يدعيه ، ويوافق الحنابلة - في مقابل الأصح - في هذا الحنفية. (٤)

**الإشهاد عند إقراض مال الصغير :**

١٥ - يشترط الإشهاد على إقراض الولي مال الصغير عند الشافعية ، أما عند بقية الفقهاء الذين أجازوا تسليف مال الصغير ، فيجوز عندهم

(١) المعلى على المبلغ ٣/٤ ، واللجنة ترى أن ما معروف عليه من أخذ الوثيقة أو إلحاق بيان بحصول الوفاء بما تقتضيه طبيعة التعامل ، ولا يخالف نصا شرعيا ، فإن جرى حرف بذلك التزم.

(٢) جامع الفصولين ٢/١٥٦ ، ١٦٢ ، والبهجة شرح التلحة ١٨٩/١ تفسر دار للمعرفة والقليوبي ٢/٣٣١ ، ٣٣٢ ، وقواعد ابن رجب من ١٣٧

(٣) الشرح الصغير ٣/٣٣٨ ط دار المعارف ، والبايجوري على ابن قس ١/٣٧٨ ، والإصناف ٥/١٦٩

(٤) الاختصار ٢/٦٥ ط مصطفى الحلبي ، وأبيه ابن نجيم ص ٢٧٥ ، وابن عابدين ٤/٥٠٦ ، والإصناف ٥/١٦٩

فيجب ، وكذا إن لم يتعلق بها حق للتفسير وطلب الإشهاد أحد العاقلين. (١) وذكر التسولي في شرح التلحة ما يفيد وجوب الإشهاد في عقود التبرعات كالوقف ، والهبة ، والوصية ، وكذلك كل ما كان من غير عوض كالتسوكيل والضمان ونحوهما ، حيث جعل الإشهاد في هذه شرط صحة. (٢)

**الإشهاد عند الامتناع عن تسليم وثيقة الدين :**

١٦ - لو كان لرجل حق على آخر بوثيقة ، فدفع الذي عليه الحق ما عليه ، وطلب الوثيقة منه أو حرقها ، فالمالكية والحنابلة على أنه لا يلزم دفع الوثيقة ، وإنسا للمدين أن يشهد على صاحب الدين وتبقى الوثيقة بيده ، لأنه يدفع بها عن نفسه ، إذ لعل الذي كان عليه الدين أن يستدعي بينة قد سمعوا إقرار صاحب الدين بقبضه منه ، أو حضروا دفعه إليه ، ولم يعلموا على أي وجه كان الدفع ، فيدعي أنه إنما دفع إليه ذلك المال سلفا أو وديعة ، ويقول : هات بينة تشهد لك أن ما قبضت مني هو من حق واجب لك ، فبقاء الوثيقة وقيامه بها يسقط هذه الدعوى التي تلزمه ، وقال الحنابلة : لأنه ربما خرج ما قبضه مستحقا فيحتاج إلى حجة بحقه ، قالوا : ولا يجوز لحاكم إلزامه. (٣) وقال عيسى بن دينار وأصبغ : له أخذ الوثيقة ، وبه قال شارح المنتهى من الحنابلة. (٤) ولم نقف على حكم ذلك

(١) تبصرة المحاكم ١/١٨٦

(٢) البهجة شرح التلحة على الأربعة ٢/٢٢٨

(٣) الخطيب ٥/٥٥٦ ، والفروع ٢/٦٠٦

(٤) الخطيب ٥/٥٥٦ وشرح منتهى الإرادات ٢/٣١٩

الإقرار بلا إشهاد، وإن كان الإشهاد حيثئذ أولى احتياطاً. (١)

### الإشهاد على الحكم بالحجر :

١٦ - للفقهاء في الإشهاد على الحجر رأيان :

أحدهما: الوجوب، وهو قول الصاحبين من الحنفية في الحجر على المدين، وإنما وجب الإشهاد لأن الحجر حكيم من القاضي ويتعلق به أحكام، وربما يقع فيه التجاحد فيحتاج إلى إثباته، ويأخذ السفيه حكم المدين في الحجر وما يترتب عليه، (٢) أما أبو حنيفة فإنه يمنع الحجر عليهما، وإن كان يرى الحجر على من يترتب على تصرفاته ضرر عام، كالطبيب الجاهل والمفتي الماجن والمكاري الفيلس. (٣)

وجوب الإشهاد هو ما يؤخذ من قواعد المالكية، وفروعههم. جاء في الخطاب: من أراد أن يحجر على ولده أتى الإمام ليحجر عليه، ويشهر ذلك في المجامع والأسواق، ويشهد على ذلك. ولأنه يتعلق به حق للغير فوجب الإشهاد عليه. (٤) وجوب الإشهاد وجه عكسي عند الشافعية في الحائري والمستظهري عن أبي علي بن أبي هريرة في

حجر السفيه، ووصفه بأنه شاذ. (١) الثاني: استحباب الإشهاد، وهو قول الشافعية والحنابلة، سواء أكان الحجر لمصلحة الإنسان نفسه أم بسبب الدين. (٢) والحاكم هو الذي يشهد. (٣)

### الإشهاد على فك الحجر :

١٧ - الصبي إذا بلغ رشيداً، وكان وليه هو الأب فلا يحتاج في فك الحجر إلى إشهاد. لأنه وليه بحكم الشرع. أما إذا بلغ سفيهاً فالحجر عليه وفكه عنه من القاضي، ولا بد فيه من إشهاد. أما إذا كان القائم عليه الوصي المختار أو الوصي من القاضي فإنه يحتاج في فك الحجر عنه إلى الإشهاد والإشهار، لأن ولايتها مستمدة من القاضي. (٤)

### الإشهاد على دفع المال إلى الصغير بعد بلوغه :

١٨ - للفقهاء في الإشهاد على تسليم مال الصغير إذا بلغ رأيان :

الأول: وجوب الإشهاد، وهو الصحيح عند الشافعية، (٥) وبه قال مالك، وابن القاسم، (٦) عملاً بظاهر الأمر في قوله تعالى (فإذا دفعتم إليهم

(١) جامع القسرين ١٣/٢، ١٤، والخطاب ٤٠٠/٦، والغليوي ٢٠٨/٢

(٢) ومقتضى الحجر هنا على هؤلاء وأمثام يقتضي الإشهاد والإشهار (للجنة)

(٣) شرح أدب القاضي للخصاف ٣٨٨/٢، وأحكام القرآن للجصاص ٥٨٢/١ ط البهية

(٤) الخطاب ٦٤/٥، وأحكام القرآن للجصاص ٥٨٢/١، وبصرة الأحكام ١٨٧/١

(١) روضة الطالبين ١٩١/٤

(٢) شرح الروض ١٨٤/٢، ٢١٤، والروضة ١٣٠/٤، ١٩١، والمغني ٥٢٠/٤، وشرح منتهى الإرادات ٢٧٧/٢

(٣) المراجع السابقة.

(٤) الشرح الصغير ٣٨٣/٣ ط دار المعارف والدسوقي ٢٩٦/٣

(٥) تفسير القفقر الرازي ١٩٢/٩ ط البهية الأولى.

(٦) التاج والإكليل ٤٠٥/٦

الموكل أنه قبضه ودفعه في حال حياته، لم يقبل قوله إلا بيينة،<sup>(١)</sup> والوكيل كالمودع أيضاً عند الاختلاف في الرد عند المالكية والشافعية،<sup>(٢)</sup> وكذا الوكيل بغير أجر عند الحنابلة لا يختلف عن المودع يقبل قوله بلا إشهاد، فإن كان وكيلاً بأجر ففيه وجهان ذكرهما أبو الخطاب،<sup>(٣)</sup> وهو قول ضعيف للشافعية.<sup>(٤)</sup>

**إشهاد الوكيل بقضاء الدين ونحوه:**

٢٠ - يتفق الفقهاء على أن الموكل إذا دفع للوكيل مالا وأمره بقضاء الدين وبالإشهاد على القضاء، ففعل ولم يشهد، وأنكر المستحق، فالوكيل يضمن ويصدق المستحق، فإن أمره بقضاء الدين ولم يأمره بالإشهاد فقال: قبضته، وأنكر المستحق، فإن المستحق يصدق باتفاق، ولا يقبل قول الوكيل على الغريم، وله مطالبة الموكل، لأن دخته لا تبرأ بالدفع إلى وكيله.<sup>(٥)</sup>

وتفصيل ذلك في (الوكالة والشهادة).

**الإشهاد على الوديعة:**

**إشهاد المودع:**

٢١ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه يستحب الإشهاد عند تسليم الوديعة إلى الوديع

أموالهم فأشهدوا عليهم،<sup>(١)</sup> ولا يصدق الدافع في دعوى رد مال الصغير حتى يشهد.<sup>(٢)</sup>  
الثاني: استحباب الإشهاد، وهو قول الحنفية والحنابلة، للاحتياط لكل واحد من اليتيم وولي ماله، وهو قول ضعيف للشافعية، فأما اليتيم، فلأنه إذا قامت عليه البيينة كان أبعد من أن يدعي ما ليس له، وأما الوصي فلأنه يطل دعوى اليتيم بأنه لم يدفعه إليه.<sup>(٣)</sup>

ويصدق في دعوى الرد عند أبي حنيفة وأصحابه.<sup>(٤)</sup> وعند الشافعية في مقابل الصحيح.<sup>(٥)</sup>

وقريب من قول الحنفية والحنابلة، قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم من المالكية، أنه يصدق الوصي بيمينه وإن لم يشهد ولو طال الزمان، على ما هو المعروف من المذهب، وفي الموازية: إن طال الزمان كعشرين سنة يقيمون معه ولا يطلبون، فالقول قوله بيمينه، لأن العرف قبض أموالهم إذا رشدوا، وجعل ابن زرب الطول ثمانية أعوام.<sup>(٦)</sup>

**الإشهاد على ما وكل في قبضه:**

١٩ - عند تنازع الوكيل والموكل في دعوى على ما وكل في قبضه، فالوكيل كالمودع عند الحنفية في أنه أمين، إلا الوكيل يقبض الدين إذا ادعى بعد موت

(١) صورة التمسك ٤

(٢) الفخر الرازي ٩/١٩٢، والتاج والإكمال ٦/٤١٥

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢/٥٩، ٨٢، ومطالب أولي النهى

٣/٤٠٢، والقلوبي ٢/٣٥١

(٤) الفخر الرازي ٩/١٩٢

(٥) القلوبي ٢/٣٥١

(٦) للزرقاني على خليل ٨/٢٠٣

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٧٥

(٢) المحرشي ٦/٨٢، والزرقاتي على خليل ٦/٨٧، والقلوبي

٢/٣٥١، وشرح الروض ٣/٨٥

(٣) المغني ٥/١٠٥، ومطالب أولي النهى ٣/٤٧٧

(٤) القلوبي ٢/٣٥١

(٥) المبسوط ١٩/٧١، والزرقاتي على خليل ٦/٨٥، وبهاية المحتاج

٥/١١٣، والمغني ٥/٦٢

فإذا قال المودع : لا أرد حتى تشهد، فمن قال يقبل قوله يمينه - وهم الشافعية في وجه، ورواية عن أحمد - وذلك حيث يكون عليه بينة بالوديعة - فليس له التأخير حتى يشهد، لوجود ما يرى به ذمته، وهو قبول قوله بيمينه. <sup>(١)</sup>

**الإشهاد في الرد على رسول المالك أو وكيله :**

٢٣ - ذهب المالكية، وهو ما صححه البغوي من الشافعية إلى أن الوديع إن رد الوديعة على رسول المالك أو وكيله فله التأخير حتى يشهد، <sup>(٢)</sup> فإن لم يشهد فلا يصدق في دعوى التسليم إلى الرسول أو الوكيل.

وذهب الحنابلة، وهو ما صححه الفزاري من الشافعية إلى أنه يصدق بيمينه ولو لم يشهد. <sup>(٣)</sup> ولم يصرح الحنفية بالإشهاد في الرد على الوكيل، لكنهم قالوا: يضمن المودع إن سلم الوديعة دون علو لغیر المالك، ومن لم يكن من عيال الوديع الذين يحفظ بهم ماله عادة. وهذا يدل على أن الأولى الإشهاد ليدراً الضمان عن نفسه في حال الجحود. <sup>(٤)</sup>

**الإشهاد عند قيام بعض الأعداء بالمودع :**

٢٤ - المالكية يلزمون بالإشهاد على الأعداء التي تمنع من بقاء الوديعة تحت يده، ويكون بمعاينة العلر، ولا يكفي قوله: اشهدوا أي أودعها لعلر. <sup>(٥)</sup>

- (١) تبين الحقائق ٧٧/٥، والروضة ٣٤٥/٤، ٣٤٤/٦، والفروع وتصحيحه ٦٠٥/٢  
(٢) منع الجليل ١٧٤/٣، والروضة ٣٤٦-٣٤٥/٦  
(٣) الإنصاف ٣٣٩/٦، ٣٥٢، والفروع ٧٨٩/٢، والروضة ٣٤٦/٦  
(٤) المبسوط ١١٣/١، ١٢٤  
(٥) منع الجليل ٣٦٥/٣

للاستيقاق، قياساً على البيع. وظاهر نصوص الحنابلة الجواز. <sup>(١)</sup>

**الإشهاد على رد الوديعة إلى مالكها :**

٢٢ - فقهاء الحنفية والحنابلة والأصح عند الشافعية، لا يلزم عندهم أن يشهد المودع على رد الوديعة إلى مالكها، لأنه مصدق في الرد على المودع فلا فائدة في الإشهاد، <sup>(٢)</sup> وعدم لزوم الإشهاد قول المالكية إن كان المودع أخذها دون إشهاد، <sup>(٣)</sup> فإن أخذها بإشهاد فإنه لا يبرأ في دعوى الرد إلا ببينة، لأنه حين أشهد عليه لم يكتف بأمانته، ولا بد أن تكون البينة مقصورة للتوثق، أما إذا دفعها أمام شهود، ولم يشهد عليها، فليس بشهادة حتى يقول: اشهدوا بأي استودعته كذا وكذا. <sup>(٤)</sup> ولو تبرع الوديع بالإشهاد على نفسه فلا يبرأ إلا بإشهاد. <sup>(٥)</sup>

ولزوم الإشهاد على الرد - إن أخذها المودع بإشهاد - رواية عن أحمد، وخرجها ابن عقيل على أن الإشهاد على دفع الحقوق الثابتة بالبينة واجب، فيكون تركه تعريضاً فيجب فيه الضمان. <sup>(٦)</sup>

- (١) أحكام القرآن للجصاص ٨٣/٢، وتيسرة الأحكام ١٨٦/١، والمجموع ١٥٤/٩، وشرح الروض ٧٥/٣، والإنصاف للجبائي ٣٧٨/٢  
(٢) المبسوط ٦٠/٢١، نشر دار المعرفة، وأحكام القرآن للجصاص ٨٣/٢، وحواشي شرح الروض ٨٤/٣، والمغني ٣٩٦/٦، وكشف المستدرجات ص ٣٠٣ ط السلفية  
(٣) الخريز ١١٦/٦، نشر دار صادر، ومع الجليل ٤٧٦/٣ ط ليبيا  
(٤) كفاية الطالب الرباني ٢٢١/٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٢٧/١  
(٥) منع الجليل ٤٧٦/٣  
(٦) الإنصاف ٣٣٨/٦، والطبعة الأولى، وتصحيح للفروع ٦٠٥/٢ ط المنار.

على طلب الموائبة للتوثيق، وهذا الإشهاد على الطلب ليس شرطاً للثبوت، لكن ليتوثق حق الشفعة إذا أنكر المشتري طلبها.

وإنما يصح طلب الإشهاد بحضور المشتري أو البائع أو المبيع.<sup>(١)</sup>

ثم طلب الإشهاد مقدر بالتمكن من الإشهاد، فمتى تمكن من الإشهاد عند حضرة واحد من هذه الأشياء، ولم يطلب الإشهاد، بطلت شفعته نفيًا للضرر عن المشتري.<sup>(٢)</sup>

وإنما يحتاج إلى طلب الموائبة، ثم إلى طلب الإشهاد بعده، إذا لم يمكنه الإشهاد عند طلب الموائبة، بأن سمع الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار، أما إذا سمع عند حضرة أحد هؤلاء الثلاث، وأشهد على ذلك، فذلك يكفي، ويقوم مقام الطلين.<sup>(٣)</sup>

وعند الشافعية والحنابلة إن كان الشفيع في البلدة فلا يلزمه الإشهاد على الطلب، بل يكفي الطلب وحده،<sup>(٤)</sup> وإن كان غائبًا فالحنابلة كالحنفية في لزوم طلب الشفعة والإشهاد عليه، فإن لم يفعل سقط حقه، سواء قدر على التوكيل أم عجز عنه، سارع قيب العلم أو أقام.<sup>(٥)</sup>

وعند الشافعية إن كان الشفيع غائبًا يلزمه الطلب، فإن عجز فإنه يلزمه التوكيل، فإن عجز

ولا يخالف الحنفية في وجوب الإشهاد على الأعداء، إذ لا يصدق المودع عندهم إن دفعها لأجنبي لعذر إلا ببينة.<sup>(١)</sup>

وعند الشافعية إن تعذر الرد إلى المالك فإنه يسلمها إلى القاضي، ويشهد القاضي على نفسه بقبضها كما قاله الماوردي، والمعتمد خلافه، فإن فقد القاضي سلمها لأمين. وهل يلزمه الإشهاد عليها وجهان حكاهما الماوردي أوجهها عدمه. كما في مسألة القاضي.<sup>(٢)</sup> هذا إن أراد سفرًا والحريق والإغارة عذران كالسفر.

فإذا مرض مرضًا مخوفًا، وعجز عن الرد إلى الحاكم أو الأمين، أشهد وجوبًا على الإيصاء بها إليها.<sup>(٣)</sup> ولم ينص الحنابلة على الإشهاد عند قيام الأعداء بالمودع،<sup>(٤)</sup> ولا يضمن المودع عندهم إن سلمها لأجنبي لعدة، كمن حضره الموت أو أراد سفرًا.<sup>(٥)</sup>

### الإشهاد في الشفعة :

٢٥ - الشفيع إما أن يكون حاضرًا وقت البيع أو غائبًا، فإن كان حاضرًا فإنه يلزمه ثبوت الشفعة طلبها على الفور، عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

على أن الحنفية قالوا: إن الأصل إشهاد الشفيع

(١) تبين الحقائق ٧٧/٥ نشر دار المعرفة، والمبسوط ١٢٥/١١

(٢) اللجنة ترى أن الإشهاد من القاضي على نفسه هنا مسألة إجرائية، تخضع لتبدل الأوضاع الزمنية كالاتجاه لإثبات ذلك في سجل المحكمة أو بعض الجهات الضابطة المختصة.

(٣) نهاية المحتاج والشرح المبسوط عليها ١١٧/٦، ١١٨

(٤) الإحصاف ٣٢٩/٦ وما بعدها.

(٥) مطالب أولي النهى ١٥٥/٤

(١) نهاية المحتاج ٢١٤/٥، والفتاوى ٥٠/٣، والمغني ٣٣١/٥

والفتاوى الهندية ١٧٢/٥

(٢) الفتاوى الهندية ١٧٢/٥

(٣) الفتاوى الهندية ١٧٢/٥، ١٧٣

(٤) مطالب أولي النهى ١١٠/٤، ونهاية المحتاج ٢١٤/٥

(٥) للمغني ٣٣١/٥

من المالكية، <sup>(١)</sup> ومقابل الأصح عند الشافعية، <sup>(٢)</sup> ومقابل الصحيح عند الحنابلة، قالوا وهو قوي خصوصا في هذه الأزمنة. <sup>(٣)</sup>

فإن كان صاحب اليد لا يقبل قوله في الرد إلا ببينة كالغصب، فإن له التأخير للإشهاد عند المالكية. <sup>(٤)</sup>

الثالث : التفريق بين ما إذا أخذها ببينة أو بدون ذلك، فله التأخير عند الرد حتى يشهد أنه أخذها ببينة، وهو قول الشافعية والحنابلة. فإن لم تكن عليه بينة، فالأصح عند البغوي من الشافعية التأخير نصا.

وعند الحنابلة لا فرق بينه وبين من يؤخذ قوله بيمينه. <sup>(٥)</sup>

ومن تتبع فروع الحنفية نجد أنهم يمنعون تأخير الرد للإشهاد، سواء أكانت اليد يد ضمان أم يد أمانة، ولم نر عندهم من يقول بالتأخير للإشهاد. <sup>(٦)</sup>

(١) الخطاب، والتاج والإكليل ٢١٠/٥، والزرقاني على خليل ٨٧/٦

(٢) القليوبي ٣٥١/٢

(٣) تصحيح الفروع ٦٠٥/٢، وشرح منتهى الإرادات ٣١٩/٢

(٤) الزرقاني على خليل ٨٧/٦، والخروشي ١١٨، ٨٢/٦، والخطاب ٢١٠/٥

(٥) القليوبي ٣٥١/٢، وتصحيح الفروع ٦٠٥/٢، والمغني ١١٧/٥

(٦) يذائع المتنازع ٣٨٨٨/٨ ط الإمام، وحرر الحكم شرح ضرر الأحكام ٢/٢٤٥ ط أحمد كاتل، والحنفي على الدرر ٣٦٣، والبحر الرائق ٣٠٨/٧، ٣٠٩ ط العلمية، وجامع الصوابين ١١٨، ١١٢/٢

عن التوكيل فليشهد، <sup>(١)</sup> ولا يكفي الإشهاد عن الطلب والتوكيل عند القدرة عليهما. <sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه ليس بالإشهاد شرطا لثبوت حق الشفعة للشفيع، بل يثبت حقه ولو لم يشهد. إلا أنهم صرحوا بسقوط شفعته بالآتي : أ - سكوته عن المطالبة مع علمه بهدم المشتري أو بئانه أو غرسه.

ب - أن يحضر الشفيع عقد البيع ويشهد عليه ويسكت - بلا مانع - شهرين.

ج - أن يحضر العقد ولا يشهد ويسكت - بلا عذر - سنة من يوم العقد. <sup>(٣)</sup>

تأخير الرد للإشهاد :

٢٦ - من كان تحت يده عين لغیره، إما أن يقبل قوله عند التجاحد في الرد أولا، فإن كان يقبل قوله كالأمانة ففي تأخير الرد ثلاثة آراء :

الأول : منع التأخير، وهو الأصح عند الشافعية، <sup>(٤)</sup> والصحيح عند الحنابلة. <sup>(٥)</sup>

ولا يخالف جمهور المالكية في هذا، فإن أخره ضمن عند الهلاك <sup>(٦)</sup> عند الأئمة الثلاثة.

الثاني : جواز التأخير للإشهاد، لأن البينة تسقط اليمين عن الراد، وهو قول ابن عبد السلام.

(١) نهاية المحتاج ٢١٤/٥، والقليوبي ٥٠/٣

(٢) القليوبي ٥٠/٣

(٣) السنوني ٤٨٣/٣

(٤) القليوبي ٣٥١/٢، والنهاية ١٢٤/٥

(٥) تصحيح الفروع ٦٠٥/٢، والمغني ١١٧/٥، والفروع ٧٩٢/٢، ٧٩٤

(٦) الزرقاني على خليل ٨٧/٦، والخروشي ٨٢/٦



### قيام الإشهاد مقام القبض في الهبة :

٢٧ - ذهب المالكية والحنابلة إلى أن الولي لو وهب لمحجوره شيئاً، وأشهد على نفسه، فالحبة تامة، والإشهاد يغني عن القبض. واستدلوا على ذلك بما رواه مالك عن الزهري عن ابن المسيب أن عثمان رضي الله عنه قال: «من نحل ولداً له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحلته، فأعلن ذلك وأشهد على نفسه فهي جائزة، وإن وليها أبوه».

واستثنى المالكية من ذلك الدار التي يسكنها الواهب، والملبوس الذي هو لابس، إذا وهبها لمحجوره، فإنه لا يكفي بالإشهاد على الهبة، بل لابد من إخلائه للدار، ومثلها الملبوس. ولابد من معاينة البينة للإخلاء. وإن لم تعين البينة الحيازة فالإشهاد بالهبة يغني عن الحيازة فيما لا يسكنه الولي ولا يلبسه.

واستثنوا كذلك ما لا يعرف بعينه، كالعدود والموزون والمكيل فلا بد من حيازته. <sup>(١)</sup> والهبة تتم كذلك عند الحنفية بالإعلام والإشهاد، إلا أن الإشهاد ليس شرطاً، وإنما هو للاحتياط. <sup>(٢)</sup>

وعند الشافعية يتولى الأب طرفي العقد. وكيفية القبض أن ينقله من مكان لآخر. ولم أقف على من اشترط الإشهاد من المتأخرين، لكن جاء في الأم: أن الهبة لا تتم إلا بأمرين: الإشهاد، والقبض، ولا يغني الإشهاد عن القبض. <sup>(٣)</sup>

### الإشهاد على التصرف في الموهوب قبل قبضه :

٢٨ - ذهب المالكية إلى أن الموهوب له إذا باع ما اتهمه أو عتقه أو وهبه قبل أن يقبضه فإن تصرفه ماض، وفعله ذلك حوز له إذا أشهد على ذلك وأعلن بما فعله. <sup>(١)</sup>

وعند الحنفية، والشافعية لا يكون الإشهاد بمنزلة القبض، ولا يثبت حكم الهبة إلا بقبضها. وكذلك الحكم عند الحنابلة في المكيل والموزون اللذين لا تصح هبتها إلا بالقبض عندهم. <sup>(٢)</sup>

والصدقة كالهبة عند المالكية، فلودفع مالاً لمن يفرقه صدقة على الفقراء والمساكين، ولم يشهد على ذلك، فلم يتصدق به، واستمر المال عنده حتى مات الواهب، فإن الصدقة تبطل وترجع إلى ورثته.

أما إذا أشهد على ذلك حين دفع المال إلى من يتصدق به، فإن الصدقة لا تبطل بموت المتصدق، وترجع للفقراء والمساكين. <sup>(٣)</sup>

وينطبق على الصدقة ما ينطبق على الهبة عند الحنفية والشافعية والحنابلة من حيث عدم إغناء الإشهاد عن القبض على ما تقدم. <sup>(٤)</sup>

### الإشهاد في الوقف :

٢٩ - عند المالكية لو وقف على محجوره، وهو ولده الصغير الذي في حجره، أو السفيه أو الوصي على يتيمه فإنه لا يشترط في حوز الوقف الحوز الحسي،

(١) الحرخي ١٠٨/٧

(٢) البسوط ٤٨/١٢، والأم ٥٥/٤، والمغني ٦٤٩/٥ وما بعدها.

(٣) الحرخي ١٠٦/٧، ١٠٧

(٤) البسوط ٤٨/٢، والأم ٥٢/٤، والمغني ٦٤٩/٥

(١) بداية المجتهد ٣٠١/٢ التجارية، والشرح الكبير مع حاشية اللسوقي ١٠٥/٤، والمغني ٦٦٢/٥، ٦٦٣

(٢) البسوط ٦١/١٢

(٣) الروضة ٣٦٧/٥، والجمل على المنهج ٥٩٨/٣، والأم ٥٢/٤

والغراس يذكر في موطنه الأصلي (الوقف).  
وعند الشافعية ليس للواقف - والناظر بالأولى -  
أن يزرع أو يبني في أرض الوقف لنفسه، وغرسه  
وبناؤه فيه بغير الحق، والحال لا يحتاج إلى إشهاد  
عندهم<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل أحكام البناء والغراس في الوقف ينظر  
في كتاب الوقف.

#### الإشهاد في اللفظة :

٣١ - ورد في الحديث : «من وجد لقطة فليشهد ذا  
عدل أو ذوي عدل، ولا يكتسب، ولا يغيب»<sup>(٢)</sup>.  
وهذا أمر بالإشهاد على اللفظة ليحفظها الإنسان  
عن نفسه من أن يطمع فيها، وعن ورثته إن مات،  
وعن غرائه إن أفلس.  
وفي الأمر الوارد به ريان :

أ - استحباب الإشهاد، وهو مذهب الحنابلة،  
والمذهب عند الشافعية، وهو قول المالكية إن خيف  
أن يدعيها مع طول الزمان<sup>(٣)</sup>. وقد حملوا الحديث

بل يكفي فيه الحوز الحكمي، وهو أن يشهد على  
ذلك. وسواء أكان الحائز الأب أم الوصي أو المقام  
من قبل الحاكم، فيصح الوقف ولو كان تحت يد  
الحائز إلى موته أو إلى فلسه أو إلى مرضه الذي  
مات فيه، إذا توافرت بقية الشروط مع الإشهاد.  
ولا بد من معاينة البينة لما وقع الإشهاد على وقفه  
إن كان الوقف على أجنبي، فلا يكفي إقرار  
الواقف، لأن المنازع للموقوف عليه إما الورثة وإما  
الغريب.

ولا بد أن يشهد الواقف على الوقف قبل  
حصول المانع للواقف من التصرف.  
ولا يشترط أن يقول عند الإشهاد على الوقفية :  
رفعت يد الملك ووضعت يد الحوز ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.  
والمذاهب الأخرى لم يتكلموا عن الإشهاد في  
الوقف، لعدم اشتراطهم القبض لصحته.

الإشهاد على بناء الإنسان لنفسه في أرض الوقف :  
٣٠ - لو بنى ناظر الوقف لنفسه بئال نفسه في أرض  
الوقف، أو زرع وأشهد على ذلك فإن الحنفية  
والحنابلة يعتدون بذلك الإشهاد، ويجعلون البناء  
والغراس ملكا للناظر إن أشهد. فإن لم يشهد فهو  
تابع للوقف. قال الحنفية : ولا بد أن يكون الإشهاد  
قبل البناء والغراس<sup>(٥)</sup>. والمالكية لا يجعلون  
للإشهاد أثرا<sup>(٦)</sup>. وتفصيل ما يترتب على البناء

(١) مفتي للحاج ٣٧٨/٢، ٤٠٣ ط مصطفى الحلبي، والفتاوى  
الفقهية الكبرى ٣٧٢/٣

(٢) حديث : «من وجد لقطة فليشهد...» أخرجه أبو داود واللفظ  
له، وابن ماجه من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه مرفوعا.  
والحديث سكت عنه أبو داود وصححه الألباني وعبد القادر  
الأرنؤوط (عون المعبود ٢/٢٦٦ ط المجد، وسنن ابن ماجه بتحقيق  
محمد فؤاد عبد الباقي ٢/٨٣٧ ط عيسى الحلبي، وصحيح الجامع  
المنصور ٥/٣٦٦ نشر المكتب الإسلامي، وجامع الأصول  
بتحقيق عبد القادر الأرنؤوط ١/٧٠٧، ٧٠٨، نشر مكتبة  
الجلواني ١٣٩٢هـ).

(٣) شرح منتهى الإرادات ٢/٤٧٨، والشرواني على التلخيص  
١/٣١٩ ط دار صادر، والجليل على المنهج ٣/٦٠٣، والشمسوي  
٤/١٢٦ ط عيسى الحلبي، والمزرقاني على خليل ٧/١٢٠ نشر  
دار الفكر، وبيواهر الإكليل ٣/٦٠٣، والمغني ٥/٧٠٨، ٧٠٩

(٤) المحرشي وساحية العلوي ٨٥/٧، والتلخيص شرح البهجة  
٢٢٨/٢

(٥) جامع الفصولين ٢/٢٦١، وابن عابدين ٣/٤٢٩، ومطالب أولى  
النهي ٤/٣٤١

(٦) الشمسوي ١/٩٦

نفي الضمان مع الإشهاد :

٣٢ - يتفق الفقهاء على أن الملتقط لا يضمن اللقطة إن أشهد عليها. فإن لم يشهد فإنه يضمنها إن تلفت عند جمهور الفقهاء. وقال الحنابلة وأبو يوسف: لا ضمان على الملتقط سواء أشهد أم لم يشهد. وفي البدائع: ولا ضمان على الملتقط أشهد أو لم يشهد عند الصّاحين. وعند أبي حنيفة يضمن إن لم يشهد. (١)

فإن خشي استيلاء ظالم عليها، فقد قال الشافعية: إنه يمتنع الإشهاد ولو أشهد ضمن، (٢) وقال الحنفية لا يضمن إن لم يشهد خوفاً من استيلاء ظالم عليها، وكذا لا يضمن إن لم يتمكن من الإشهاد. (٣)

الإشهاد والتعريف :

٣٣ - لا يعني الإشهاد عن التعريف عند أكثر الفقهاء، وذهب بعض الحنفية إلى أنه يعني عن التعريف. (٤)

الإشهاد على اللقيط :

٣٤ - لا يختلف حكم الإشهاد على اللقيط عن الإشهاد في اللقطة عند المالكية، (٥) وعند

(١) الرهوي ٧/ ٢٤٩ ط بلاق، والبدائع ٦/ ٢٠١ ط الجلبية، وكشف الخفايا ١/ ٣٣٠، والجمل على المنهج ٣/ ٦٠٣، والمغني ٧٠٨/٥

(٢) الجمل على المنهج ٣/ ٦٠٣، وشرح الروض ٢/ ٤٨٧

(٣) الفتاوى الهندية ٢/ ٢٩٩، وابن عابدين ٣/ ٣٢٠، والمبسوط ١٢/ ١١ نشر دار المعرفة.

(٤) ابن عابدين ٣/ ٣١٩، واللمسوقي ٤/ ١٢٠، ١٢٦، والجمل ٦٠٣/ ٣، والمغني ٧٠٩/٥

(٥) المحمدي ٤/ ١٢٦

السابق على الاستحباب. واستدلوا على الاستحباب بخبر زيد بن خالد مرفوعاً: «أعرف وكاءها وعفاصها». (١) وحديث أبي بن كعب، ولم يؤمر بالإشهاد فيها، (٢) واكتفي بالتعريف، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. فلو كان واجبا لبينه النبي ﷺ، سيما وقد سئل عن حكم اللقطة فلم يكن ليخل بأمر واجب فيها فتمعن حمل الأمر على الندب في خبر عياض. ولأنه أمانة فلم يفتر إلى الإشهاد كالوديعة. (٣)

ب - وجوب الإشهاد: وهو قول أبي حنيفة. جاء في كتب الحنفية: أن الإشهاد لا بد منه عند الإمام: (٤) وهو قول المالكية إن تحقق الملتقط أوطن أنه سيجدد اللقطة. (٥) ووجوب الإشهاد هو مقابل المذهب عند الشافعية. قالوا: في الحديث زيادة على بقية الأخبار، وهي الأمر بالإشهاد، وزيادة الثقة مقبولة، والأصل في الأمر بالرجوع، ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الأخبار التي ليس فيها أمر. (٦)

والإشهاد يكون حين الأخذ إن أمكن، وإلا أشهد عند أول التمكن منه. (٧)

(١) خبر زيد بن خالد مرفوعاً: «أعرف وكاءها وعفاصها...» أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٥/ ٨٠ - ط السلفية، وصحيح مسلم ١٣٤٨/ ٣ ط الحلبي).

(٢) حديث أبي بن كعب: «أحفظ وعاءها وعلدها وكاءها» أخرجه البخاري ومسلم (الفتح ٥/ ٧٨ ط السلفية، وصحيح مسلم ١٣٥٠/ ٣)

(٣) المغني ٥/ ٧٠٨، ٧٠٩

(٤) ابن عابدين ٣/ ٣١٩ ط بلاق الأولى.

(٥) اللبسوقي ٤/ ١٢٦

(٦) الجمل على المنهج ٣/ ٦٠٣، والشرواني على التحفة ٦/ ٣١٩

(٧) ابن عابدين ٣/ ٣١٩، والزرقاتي على خليل ٧/ ١٢٠، والمغني ٧٠٨/٥

استئذان الحاكم. <sup>(١)</sup> ووجوب الإشهاد هو قول شريح والنخعي. <sup>(٢)</sup>  
وقال الحنابلة: لا يشترط. <sup>(٣)</sup>  
ولا يتأتى القول بالإشهاد عند المالكية، فالملتقط ينفق، ولا يرجع على اللقيط عندهم، لأنه بالالتقاط ألزم نفسه. <sup>(٤)</sup>

الإشهاد بالباطل للتوصل إلى الحق :

٣٦ - فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة على أنه يجوز الإشهاد بالباطل للتوصل إلى الحق في صور ذكروها. فعند الحنفية: الصغيرة التي يزوجها ولي غير الأب والجد، ويثبت لها شرعا خيار البلوغ في النكاح على الفور، فإنها إذا رأت الحيض في الليل واختارت الفسخ فورا، فإنها حين تشهد في الصباح على البلوغ تقول: بلغت الآن، ضرورة إحياء الحق، <sup>(٥)</sup> لأن خيار البلوغ يسقط بالتراخي، فلو أخبرت عن اختيارها متباعدة عن الإشهاد لم تستفد من الخيار.

وعند المالكية: يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين، ولم ينتظم بيت المال أن يتحمل على إخراج ماله بعد موته في طاعة الله، وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من حقوق الله تعالى في ذمته، كزكاة أو كفارات وجب إخراجها من رأس المال، ولو أتى على جميعه بعد الحقوق المتعلقة بالعين. <sup>(٦)</sup>

الشافعية يجب الإشهاد قولاً واحداً، <sup>(١)</sup> وهو وجه عند الحنابلة، وعليه اقتصر بعض كتبهم. <sup>(٢)</sup>

وإنما فرقوا بين اللقطة واللقيط في الإشهاد، لأن اللقطة الغرض منها المال، والإشهاد في التصرف المالي مستحب، والغرض من التقاط اللقيط حفظ حرية ونسبه، فوجب الإشهاد، كما في النكاح، ولأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط. <sup>(٣)</sup>

واستظهر ابن قدامة وجوب ضم مشرف إلى الملتقط إن كان غير أمين.

والوجه الثاني عند الحنابلة: استحباب الإشهاد. <sup>(٤)</sup>

ويجب الإشهاد على ما مع اللقيط تبعاً له عند الشافعية، ولشأنه يملكه. ويقد الماوردي وجوب الإشهاد على اللقيط وعلى ما معه بحالة ما إذا كان هو الملتقط.

أما من سلمه الحاكم له ليكلفه فالإشهاد مستحب له قطعاً. <sup>(٥)</sup>

الإشهاد على نفقة اللقيط :

٣٥ - الحنفية والشافعية اشترطوا لجواز الرجوع بها ينقذه الملتقط على اللقيط الإشهاد على إرادته الرجوع.

ويقيد الشافعية ذلك بما إذا لم يتمكن المتفق من

(١) ابن علقين ٣/٣٩٧، وشرح الروض ٢/٤٩٦

(٢) المغني ٥/٧٥٢

(٣) المغني ٥/٧٥٢

(٤) القسري ٤/١٢٤، ١٢٥ نشر دار الفكر.

(٥) ابن علقين ٢/٣٩٠

(٦) الصاوي على القدير ٤/٦٩٨

(١) شرح الروض ٢/٤٩٦

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢/٤٧٨

(٣) المغني ٥/٧٥٦، وشرح الروض ٢/٤٩٦

(٤) المغني ٥/٧٥٦

(٥) شروح الروض ٢/٤٩٦

عنه، أو نحو ذلك، فيودع الشهادة عدلين أنه باق على حقه، وأنه يظهر ذلك الإقرار توصلا إلى إقرار أخيه بنسبه، وأنه لم يأخذ من ميراث أبيه شيئا ولا أبرأ أخاه ولا عاوضه ولا وهبه.<sup>(١)</sup>

#### الإشهاد على كتابة الوصية :

٣٧ - يتفق الفقهاء على نفاذ الوصية إن كتب الموصي وصيته وأشهد عليها، ثم قرأها على الشهود.<sup>(٢)</sup>

وختلفون إن كتبها ولم يعلم الشهود بها فيها، سواء أكتبها ولم يشهد عليها أم كتبها في غيبة الشهود، ثم أشهدهم عليها.

فإن كتبها مبهمه ثم دعا الشهود، وقال: هذه وصيتي فاشهدوا على ما في هذا الكتاب، فللفقهاء في نفاذ هذه الوصية وعدمه رأيان:

أحدهما: عدم النفاذ، وبه قال الحنفية، والحنابلة، وجمهور الأصحاب من الشافعية. وبهذا قال الحسن البصري وأبو قلابة وأبو ثور. إلا أن بعض كتب الحنابلة أطلقت هذا القول، وبعضها قيده بها إذا لم يعرف خط الكاتب، وقالوا في تعليل عدم النفاذ: إن الحكم لا يجوز برؤية خط الشاهد بالشهادة بالإجماع فكذا هنا.<sup>(٣)</sup>

الثاني: أن هذا الإشهاد يصح وينفذ به الوصية وإن لم يقرأها على الشهود، وهو قول المالكية،

وذكر الحنابلة عدة صور منها: ما يسمى بمسألة إيداع الشهادة، كأن يقول له الخصم: لا أقربك حتى تبرئني من نصف الدين أو قلته، وأشهد عليك إنك لا تستحق علي بعد ذلك شيئا، فيأتي صاحب الحق إلى رجلين فيقول: أشهدا أني على طلب حقي كله من فلان، وأنني لم أبرئه من شيء منه، وإني أريد أن أظهر مصالحتي على بعضه، لا توصل بالصلح إلى أخذ بعض حقي، وأنني إذا أشهدت أني لا أستحق عليه سوى ما صالحني عليه فهو إشهاد باطل، وأنني إن شاء الله تعالى أشهدت على ذلك توصلا إلى أخذ بعض حقي، فإذا فعل ذلك جاز له أن يدعي بقاءه على حقه، ويقيم الشهادة بذلك.<sup>(٤)</sup> فالإنسان له التوصل إلى حقه بكل طريق جائز، وقد توصل المظلوم إلى حقه بطريق لم يسقط بها حقا لأحد، ولم يأخذ بها ما لا يحل له أخذه، فلا يخرج بها من حق، ولا دخل بها في باطل.

ونظير هذا أن يكون للمرأة على رجل حق فيجسده، ويأبى أن يقر به حتى تقر له بالزوجة، فتشهد على نفسها أنها ليست امرأة فلان، وأنني أريد أن أقر له بالزوجة إقرارا كاذبا لا حقيقة له لا توصل بذلك إلى أخذ مالي عنده، فاشهدوا أن إقراراي بالزوجة باطل أتوصل به إلى أخذ حقي. ومثله أيضا: أن ينكر نسب أخيه، ويأبى أن يقر له به حتى يشهد أنه لا يستحق في تركه أبيه شيئا، وأنه قد أبرأه من جميع ماله في ذمته منها، وأنه وهب له جميع ما يخصه منها، وأنه قبضه، أو اعتاض

له به حتى يشهد أنه لا يستحق في تركه أبيه شيئا، وأنه قد أبرأه من جميع ماله في ذمته منها، وأنه وهب له جميع ما يخصه منها، وأنه قبضه، أو اعتاض

(١) إعلام الموقعين ٣١/٤

(٢) شرح أدب القاضي للخصاف ٣/٣٣٧ ط بغداد، والروضة ١٤١/٦ والحري ٨/١٩٠، والمغني ٦/٦٩، وكشاف القناع ٣٣٧/٤

(٣) شرح أدب القاضي للخصاف ٣/٣٣٧، والروضة ١٤١/٦، والمغني ٦/٦٩

(٤) إعلام الموقعين ٣٠/٤ ط الأولى التجارية.

### الإشهاد على النكاح :

٣٨ - الحنفية والشافعية، والمشهور عن أحمد أنه لا يصح عقد النكاح إلا بإشهاد على العقد، لقوله ﷺ : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل. <sup>(١)</sup> وروي ذلك عن عمرو وعلي، وهو قول ابن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخعي وقتادة والثوري والأوزاعي .  
والعنى فيه صيانة الأنكحة عن الجحود، والاحتياط للأبضاع. <sup>(٢)</sup>

وعند المالكية الإشهاد على العقد مستحب، لكن يشترط الإشهاد عند الدخول، فإن أشهدا قبل الدخول صح النكاح ما لم يقصدا الاستسار بالعقد. فإن قصدها لم يقرأ على النكاح عليه، لئيبه عليه الصلاة والسلام عن نكاح السر، ويؤمر أن يطلقها طلقه وإن طال الزمان، ثم يستأنف العقد.

(١) حديث : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث الحسن بن عمران بن حصين مرفوعا، وفي إسناده عبدالله بن عمر، وهو متروك. ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلًا. وروي الحديث عن عائشة رضي الله عنها بسنة طرق وضعف ابن معين ذلك كله، وأقره البيهقي. وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا، ونقل الزبلي عن الدارقطني أن هذا الحديث رجاله ثقات، إلا أن المحفوظ من قول ابن عباس ولم يرفعه إلا عدي بن الفضل. وللحديث طرق أخرى. وقال شعيب الأرنؤوط : هذه الطرق والشرائط يشبه بعضها بعضا، فيصلح الحديث للاستشهاد (السنن الكبرى للبيهقي ١٢٥/٧ ط حاضرة المشايخ بالهند، ومسنن الدارقطني ٢٢١/٣ - ٢٢٧ ط دار المحاسن للطباعة، ونيل الأوطار ٦/٢٥٨ - ٢٦٠ ط دار الجليل، وفيض القدير ٦/٣٨ نشر المكتبة التجارية الكبرى، وشرح السنة بتحقيق شعيب الأرنؤوط ٩/٤٥ نشر المكتب الإسلامي، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٦/٢٤٣ نشر المكتب الإسلامي).  
(٢) العناية على الهداية ٢/٣٥٢ ط بولاق الأولى، ونهاية المحتاج ٦/٢١٣، والمغني ٦/٤٥٠.

وقول محمد بن نصر المروزي من الشافعية، <sup>(١)</sup> وهو قول جماعة من التابعين منهم سالم وعبد الملك ابن يعلى قاضي البصرة. <sup>(٢)</sup>  
فإن كتبها بحضورهم، وأشهدهم عليها، دون علم بما فيها فإنها تنفذ عند المالكية، وهو رواية عن أبي يوسف إذا أودعه عنده، <sup>(٣)</sup> وهو مذهب أحمد إن عرف خطه. والعمل حينئذ بالخط لا بالإشهاد. وعن قال ذلك عبد الملك بن يعلى ومكحول واليث والأوزاعي ومحمد بن مسلمة وأبو عبيد وإسحاق، واحتج أبو عبيد بكتب رسول الله ﷺ إلى عماله وأمرائه في أمر ولايته وأحكام سنته، ثم ما عمل به الخلفاء الراشدون المهديون بعده من كتبهم إلى ولايتهم الأحكام التي تتضمن أحكاما في النماء والفسروج والأموال، يعيشون بها غثوصا لا يعلم حاملها ما فيها، وأمضوها على وجوهها. وذكر استخلاف سليمان بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز بكتاب كتبه وختم عليه. قال ابن قدامة : ولا نعلم أحدا أنكر ذلك مع شهرته في علماء العصر فكان إجماعا. <sup>(٤)</sup>

ولا تنفذ عند أبي حنيفة والشافعية، وهو عكس عن أحمد بن حنبل، قال صاحب المغني : ووجهه أنه كتاب لا يعلم الشاهد ما فيه، فلم يجوز أن يشهد عليه، ككتاب القاضي إلى القاضي. <sup>(٥)</sup>

- (١) الحارثي ٨/١٩٠، والروضة ٦/١٤١
- (٢) شرح أدب القاضي للخصاف ٣/٣٢٨
- (٣) الحارثي ٨/١٩٠، وشرح أدب القاضي للخصاف ٣/٣٤٢
- (٤) كتاب القناع ٤/٣٣٧، والمغني ٦/٦٩، ٧٠
- (٥) شرح السروض ٣/٤٢، والمغني ٦/٦٩، ٧٠، وشرح أدب القاضي للخصاف ٣/٣٤١

ثم من أوجب الإشهاد إذا راجعها بدونه هل  
تصح الرجعة؟  
من اعتبر الإشهاد شرطاً قال: لا تصح، ومن  
اعتبره واجباً ديانة فقط صححت الرجعة مع الإثم.  
وتفصيل ذلك في مبحث الرجعة.

**إشهاد المنفق على الصغير:**  
٤٠ - نفقة الصغير في ماله إن كان له مال، وإلا  
فيلزم بالإنفاق عليه من تجب نفقته عليه شرعاً،  
وهذا لا يحتاج إلى إشهاد.  
وإن كان له مال وأنفق عليه وليه أو وصيه من  
مالها بقصد الرجوع عليه، فلا بد لجواز الرجوع  
على الصغير في ماله من الإشهاد.  
وكذلك إن أنفق عليه من لا تجب عليه نفقته.  
وفي ذلك تفصيل وخلاف يرجع إليه في مصطلح  
(نفقة).

**الإشهاد بالإنفاق على من لا تجب عليه النفقة  
ليرجع بها أنفق:**

٤١ - من أنفق على من لا تجب نفقته عليه بقصد  
الرجوع عليه، أو على من تلزمه النفقة كان عليه أن  
يشهد حتى يرجع بها ينفق، وذلك إن عجز عن  
استئذان من تجب عليه النفقة أو الحاكم. وهذا هو  
رأي الشافعية، وإحدى الروايات عن أحمد،  
واكتفى المالكية بيمين المنفق: أنه أنفق ليرجع.  
وأما الحنفية فإنهم يقولون: إن قيم الوقف إذا أنفق  
على الوقف من ماله بقصد الرجوع فلا بد من  
الإشهاد. ويمكن الترخيص على هذه عندهم فيما

وإن دخلاً بلا إشهاد فسخ النكاح كذلك، وحدا في  
الحالتين، ما لم يكن النكاح فاشياً.<sup>(١)</sup>  
وهناك شروط وتفصيلات فيما يتعلق بالإشهاد في  
هذا الموضوع، يرجع إليه في مصطلح (نكاح).

**الإشهاد على الرجعة:**  
٣٩ - للفقهاء في حكم الإشهاد على الرجعة  
رأيان:  
أولهما: ندب الإشهاد، وهو مذهب الحنفية،  
والصحيح عند المالكية، وهو قول الشافعية.  
والإشهاد عندهم يكون على صيغة الرجعة أو  
الإقرار بها، وهو رواية عند الحنابلة.  
وثانيهما: وجوب الإشهاد، وهو قول ابن بكير  
وغیره ومن المالكية، وهو رواية عند الحنابلة.  
واستدل الفريقان على أن الإشهاد مطلوب  
بقول الله سبحانه وتعالى: (فإذا بلغن أجلهن  
فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا  
ذوي عدل منكم).<sup>(٢)</sup>

فحمل الفريق الأول الأمر على الاستحباب،  
وذلك لأن الرجعة لا تفتقر إلى قبول، فلم تفتقر  
إلى شهادة، كسائر حقوق الزوج، ولأنها استدامة  
للنكاح وهذا لا يتطلب الإشهاد. وحمل الفريق  
الثاني الأمر على الوجوب وهو ظاهر الأمر.<sup>(٣)</sup>

(١) الخطاب والتابع والإكليل ٤٠٨/٣ - ٤١٠، وجمواهر الإكليل  
٢٧٥/١  
(٢) سورة الطلاق ٢/  
(٣) المغني ٧/ ٢٨٣ ط الرياض.

يشبه الوقف. <sup>(١)</sup>

وفي الموضوع تفصيل يرجع إليه في (الوقف والوديعة والرهن والنقطة واللقطة).

## إشهار

التعريف :

١ - الإشهار : مصدر أشهر بمعنى أعلن ، والشهر في اللغة بمعنى الإعلان والإظهار . يقال : شهرته بين الناس وشهرته . أي أبرزته وأوضحته . <sup>(١)</sup>  
أما الإشهار فغير منقول لغة - كما قال الفيومي - ولكن الفقهاء استعملوه - ولا سيما المالكية - بمعنى الإعلان .

الحكم الاجمالي :

٢ - يستعمل الفقهاء الإشهار في مواطن كثيرة . منها المطلوب : كإشهار النكاح ، والحجر ، والحدود ، والعقود والعهود . ومنها الممنوع : كإشهار الفاحشة . ففي إشهار النكاح : يرى جمهور الفقهاء أنه مندوب بأي شيء متعارف كإطعام الطعام عليه ، أو إحضار جمع من الناس زيادة على الشاهدين ، أو بالضرب فيه بالدف حتى يشتهر ويعرف ، <sup>(٢)</sup> لقوله

الإشهاد على الحائط المائل للضيان :

٤٢ - إذا سقط الحائط المائل ، فتلف بسقوطه شيء ، فبرى الحنفية أنه لا يضمن صاحب الحائط ، إلا إذا طلب إليه إزالة الحائط قبل سقوطه ، وأشهدوا على ذلك . ويتحقق الطلب من أي عاقل ولو صبي . ويكون الضمان عليه في ماله إن كان الضرر واقعاً على مال الغير ، ويكون الضمان في هلاك النفس على عاقلة صاحب الحائط إلحاقاً بالقتل الخطأ .

ويسرى المالكية أن الإشهاد لا يتحقق إلا من القاضي أو من له النظر في مثل هذه الأمور كالمبلدية الآن . وأما طلب الناس وإشهادهم فلا عبرة به في وجوب الضمان إلا إذا كان في مكان ليس به قاض ولا مشول عن مثل هذا . ويكون الضمان عندهم في المال والنفس على صاحب الحائط إن قصر . والشافعية والحنابلة لا يوجبون الإشهاد على الطلب ، وإنما يكفي عندهم الطلب وحده في وجوب الضمان .

وأما شروط وجوب الضمان فيرجع إليها في موضوع الضمان والجنايات . <sup>(٣)</sup>

(١) البجيرمي على الخطيب ٦٨/٧٠ ، وتصحيح الفروع ٩٩٩/٢ ، والنسوي ٤/١٢٤ ، ١٢٥ ، ومغلة الفقهاء

٤٦/٣ ، تبصرة الأحكام ٣٤٧/٢ ، وابن عابدين ٣٨٤/٥ ، ٣٨٥ ، ولحق القسبر ٨/٣٤٢ ، والروضة ٩/٣٢١ ، والملي ٧/٨٢٧ وما بعدها ، والمندية ٣/٣٤٠ ، والحري ٧/٢١٧ . وتري اللجنة أن =

ما ذكر من اشتراط إشهاد القاضي إنما هو أمر تنظيمي ، ولولي الأمر أن يتخذ من الإجراءات ما يذفع الضرر عن العامة ، مراعيًا في ذلك ظروف العصر .

(١) المصالح المشر - ومعجم مقاييس اللغة ، والصالح مادة : (شهر) ، والنسوي ٢/٢١٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٦٦ ط بولاق ، وحاشية الدسوقي

٢/٢١٧ ط دار الفكر ، وحاشية الفرواني ٧/٢٢٧ ، والملي ٦/٥٣٧ ط الرياض .



﴿ وأظهروا النكاح ﴾<sup>(١)</sup> وفي لفظ: «أعلنوا النكاح»<sup>(٢)</sup>.

مواطن البحث :

٣ - تبحث مسألة إشهار النكاح في (النكاح) عند الحديث عن أركانه أو الوليمة فيه . ومسألة إشهار الصلاة المكتوبة في (الصلاة) عند الكلام عن السنن والنوافل . وإشهار قرار الحجر في (الحج) عند الكلام عن معاملة المحجور عليه .

## أشهر الحج

تحديد الفقهاء لأشهر الحج :

١ - جمهور الفقهاء على أن أشهر الحج هي : شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، لأن قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات)<sup>(٣)</sup> مقصود به

وقت الإحرام بالحج، لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر، فدل على أنه أراد به وقت الإحرام . وقد روي ذلك عن العبادة الأربعة : ابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وابن الزبير رضي الله تعالى عنهم . ولأن الحج يفوت بمضي عشرين ذي الحجة، ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات، وهذا يدل على أن المراد من الآية شهران وبعض الثالث لا كله، لأن بعض الشهر يتنزل منزلة كله .<sup>(١)</sup> وهذا التحديد يدخل فيه يوم النحر عند الحنابلة والحنفية غير أبي يوسف . وعند الشافعية وأبي يوسف من الحنفية ليس منها يوم النحر، بل على وجهه عند الشافعية لا تدخل ليلة النحر كذلك، لأن الليالي تبع للأيام، ويوم النحر لا يصح فيه الإحرام، فكذا ليلته .

والمالكية - وإن كانوا يقولون إن أشهر الحج هي شوال وذو القعدة وذو الحجة - إلا أن مرادهم بذلك أن وقت الإحرام يبدأ من شوال إلى فجر يوم النحر، أما الإحلال من الحج فيمتد إلى آخر ذي الحجة .<sup>(٢)</sup>

ثمرة الخلاف في تحديد أشهر الحج :

ثمرة الخلاف في تحديد أشهر الحج، على ما ذكره ابن رشد، هي جواز تأخير طواف الإفاضة عند المالكية إلى آخر ذي الحجة، فإن أخره إلى

(١) حديث : « أظهروا النكاح » . أخرجه الدارقطني في مسند الفردوس من حديث أم سلمة رضي الله عنها . قال المناوي : وفيه من لا يصرّف، لكن له شواهد تجبره (فيض القدير ١/ ٥٤٩ ط المكتبة التجارية).

(٢) حديث : « أعلنوا النكاح » . أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبي . وقال الهيثمي : رجال أحمد ثقات (صوارف الظن ص ٣١٣ ط دار الكتب العلمية، والمستدرك ٢/ ١٨٣ نشر دار الكتب العربي، وفيض القدير ١٠/ ٢ ط المكتبة التجارية، وشرح السنة للبيهقي ٤٧/ ٩ نشر المكتب الإسلامي).

(٣) سورة البقرة/ ١٩٧

(١) تفسير القرطبي ٢/ ٤٠٥

(٢) ابن عابدين ٢/ ١٥٤ ط بولاق ثالثة، والهداية ١/ ١٥٩ ط المكتبة الإسلامية، وشرح منتهى الإرادات ١١/ ٢ ط دار الفكر، ومنهجي المحتاج ١/ ٤٧١ ط مصطفى الحلبي، والمهلب ١/ ٢٠٧ ط دار المعرفة بيروت، وجواهر الإكليل ١/ ١٦٨ ط دار المعرفة بيروت.

مواطن البحث :  
٤ - أشهر الحج تتم فيها مناسكه بما في ذلك من  
إحرام وطواف وسعي ووقوف .  
ر : ( حج - طواف - سعي - إحرام ) .

## الأشهر الحرم

المراد بالأشهر الحرم :  
١ - الأشهر الحرم<sup>(١)</sup> هي التي ورد ذكرها في قول الله تعالى : (إن عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) .<sup>(٢)</sup>

وهي : رجب مضر،<sup>(٣)</sup> وذو القعدة، وذو الحجة ، والمحرم .

وهذا التحديد تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ . فمن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال : «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، السنة اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم : ثلاث متواليات، ذو القعدة وذو الحجة والمحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان» .<sup>(٤)</sup>

(١) للصبح مادة : (شهر) .

(٢) سورة التوبة / ٣٦

(٣) نسبة إلى قبيلة مضر، وإثنا قبل رجب مضر، لأنهم كانوا أشد تعظيما له من غيرهم .

(٤) حديث : «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض...» أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي بكرة مرفوعا (فتح الباري ٨ / ٣٧٤ ط السلفية، وصحيح مسلم ١٣٠٥ / ٣ ط الحديث) .

المحرم فعليه دم، وعند الحنفية إن آخره عن أيام النحر كان عليه دم .  
أما عند الشافعية والحنابلة فإن آخره غير موقت، بل يبقى ما دام حيا ولا دم عليه .<sup>(١)</sup>

علاقة أشهر الحج بالأشهر الحرم :

٢ - تظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن الأشهر الحرم هي : رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، وهو قول عامة أهل التأويل .<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك فأشهر الحج تشترك مع الأشهر الحرم في ذي القعدة وعشر من ذي الحجة، أما شوال فهو من أشهر الحج فقط، ورجب وبقية ذي الحجة من الأشهر الحرم فقط .

الحكم الإجمالي :

٣ - تحديد أشهر الحج مقصود به أن الإحرام بالحج يتم في هذا الوقت، ولذلك يرى الحنفية والمالكية والحنابلة كراهة الإحرام بالحج في غير هذا الوقت، والمراد عند الحنفية بالكراهة كراهة التحريم، ولذلك صرح القهستاني . أما الشافعية فلا يعتقد عندهم الإحرام بالحج في غير هذا الوقت، وإنما ينعقد عصره، لأن الحج عبادة مؤقتة، فإذا عقدتها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه ينعقد إحرامه بالنفل .

(١) منج الجليل ١ / ٤٩٢، وبداية المجتهد ١ / ٢٧٨، وابن عابدين

١٨٣ / ٢، والمصروع ٨ / ٢٢٤، والإفصاح ص ٢٧٧

(٢) الطبري ١٠ / ٨٨

## الأشهر الحرم ٢ - ٤

العام أربعة أشهر فجعلهن حرماً، وعظم حرماتهن، وجعل الذنب فيهن والعمل الصالح والأجر أعظم، وعن قتادة: الظلم في الأشهر الحرم أعظم خطيئة ووزراً من الظلم فيما سواها، وإن كان الظلم في كل حال عظيماً، ولكن الله يعظم من أمره ما شاء، فإن الله تعالى اصطفى صفائياً من خلقه، اصطفى من الملائكة رسلاً، ومن الناس رسلاً، واصطفى من الكلام ذكره، واصطفى من الأرض المساجد، واصطفى من الشهور رمضان والأشهر الحرم، واصطفى من الأيام يوم الجمعة، واصطفى من الليالي ليلة القدر. قال قتادة: فعظموا ما عظم الله، فإنها تعظم الأمور بما عظمها الله عند أهل الفهم وأهل العقل. (١)

ما تختص به من الأحكام :

أ - القتال في الأشهر الحرم :

٤ - كان القتال في الأشهر الحرم محرماً في الجاهلية قبل الإسلام، فكانت الجاهلية تعظمهن وتحرم القتال فيهن، حتى لو قتل الرجل منهم فيهن قاتل أبيه أو أخيه تركه.

قال التيسابوري في تفسير قوله تعالى: (ذلك الدين القيم) (٢)، أي هو الدين المستقيم الذي كان عليه إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وقد توارثته العرب منها فكانوا يحرمون القتال فيها. (٣) ثم جاء الإسلام يؤيد حرمة القتال في الأشهر الحرم بقوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام

وروي مثل ذلك عن أبي هريرة وقتادة، وهو أيضاً قول عامة أهل التأويل. (١)

المقارنة بينها وبين أشهر الحج :

٢ - ذكر أشهر الحج ورد في قول الله تعالى: (الحج أشهر معلومات). (٢) وقد اختلف أهل التأويل في ذلك. فقيل: إن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كله، يريدون بذلك أنهن أشهر الحج، لا أشهر العمرة، وأن أشهر العمرة سواهن من شهور السنة. وقيل: يعني بالأشهر المعلومات شوال وذو القعدة وعشرا من ذي الحجة.

وقد صوب الطبري ذلك القول، لأن ذلك من الله خير من ميقات الحج، ولا عمل للحج يعمل بعد انقضاء أيام منى. (٣)

وعلى ذلك فين أشهر الحج والأشهر الحرم بعض التداخل، إذ أن ذا القعدة وعشرا من ذي الحجة من أشهر الحج والأشهر الحرم، أما شوال فهو من أشهر الحج فقط، والمحرم ورجب من الأشهر الحرم فقط.

فضل الأشهر الحرم :

٣ - الأشهر الحرم فضلها الله على سائر شهور العام، وشرفهن على سائر الشهور. فخص الذنب فيهن بالتعظيم، كما خصهن بالتشريف، وذلك نظير قوله تعالى: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) (٤) قال ابن عباس: خص الله من شهور

(١) الطبري ١٠/ ٨٨

(٢) البقرة/ ١٩٧

(٣) الطبري ٢/ ١٥٠

(٤) البقرة/ ٢٣٨

(١) الطبري ١٠/ ٨٩

(٢) سورة التوبة / ٣٦

(٣) التيسابوري: بامش الطبري ١٠/ ٧٩

الطبري : والصواب من القول في ذلك ما قال  
عطاء بن ميسرة من أن النبي عن قتال المشركين في  
الأشهر الحرم منسوخ<sup>(١)</sup> بقول الله عز وجل : (إن  
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله  
يوم خلق الله السموات والأرض منها أربعة حُرِّمَ  
ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم وقاتلوا  
المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة).<sup>(٢)</sup> وإنا قلنا  
ذلك ناسخ لقوله تعالى : (يسألونك عن الشهر  
الحرام قتال فيه . قل قتال فيه كبير) لتظاهر الأخبار  
بذلك عن رسول الله ﷺ .

تغليظ الديات في الأشهر الحرم :

٦ - اختلف الفقهاء في تغليظ دية القتال في الأشهر  
الحرم أو عدم تغليظها ، فالشافعية والحنبلية يرون  
تغليظ الدية للقتل في الأشهر الحرم .<sup>(٣)</sup> وعند  
الحنفية والإمام مالك لا تغلظ الدية .  
ومن قال بالتغليظ اختلف في صفتها ، ف قيل :  
إنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ،  
وقيل غير ذلك ، ويفصل الفقهاء ذلك في الديات .

## إصبع

التعريف :

١ - الإصبع : معروفة لغة وعرفا .

(١) الطبري ٢٠٦/٢

(٢) سورة التوبة / ٣٦

(٣) نهاية المحتاج ٣٠٠/٧ ، والمبسوط ٤٩٩/٩ ، والمبدية

١٠٧/١٦ ، والميزان للشعراني ١٤٩/٢

قتال فيه . قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله  
وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند  
الله والفتنة أكبر من القتل).<sup>(١)</sup>

ب - هل نسخ القتال في الأشهر الحرم ؟

٥ - اختلف أهل التأويل في الآية التي أثبتت حرمة  
القتال في الأشهر الحرم ، وهي قوله تعالى :  
(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . قل قتال فيه  
كبير) هل هو منسوخ أم ثابت الحكم ؟

قال بعضهم : إن ذلك حكم ثابت ، لا يعل  
القتال لأحد في الأشهر الحرم ، لأن الله جعل القتال  
فيه كبيرا .

وقال بعضهم : هو منسوخ بقول الله عز وجل :  
(وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)<sup>(٢)</sup> ورد  
ذلك عن الزهري وعطاء بن ميسرة .

قال عطاء بن ميسرة : أحل القتال في الشهر  
الحرام في براءة قوله تعالى : (فلا تظلموا فيهن  
أنفسكم وقاتلوا المشركين كافة) ، يقول : فيهن وفي  
غيرهن .

وعن الزهري قال : كان النبي ﷺ فيما بلغنا يحرم  
القتال في الشهر الحرام ثم أحل بعد .<sup>(٣)</sup> قال

(١) سورة البقرة / ٢١٧

(٢) سورة التوبة / ٣٦

(٣) حديث : « كان النبي ﷺ فيما بلغنا يحرم القتال في الشهر  
الحرام ثم أحل بعد . . . » أخرجه الطبري عند تفسير قوله  
تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) . وقال أحمد  
عبد شاكِر عند ترجمته : هذا حديث مرسل ، مروى بإسنادين  
عن اثنين من التابعين هما : الزهري وشعيب بن أبي حمزة  
(تفسير الطبري) بتحقيق عمود عبد شاكِر ٣٠٨/٢ نشر دار  
المعارف بمصر

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

١ - تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء :

٢ - ذهب الفقهاء إلى أن تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مطلوب، وجمهور الفقهاء على أنه مستنون في اليدين والرجلين، والمالكية يرون أنه واجب في اليدين . واختلفوا في وجوبه في الرجلين . فقال جماعة منهم بالوجوب، وقال الآخرون بأنه مستنون في الرجلين، والذين فرقوا يرون أن التحليل في أصابع الرجلين فيه نوع من العسر . واستدلوا على الوجوب بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قال : «إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك» (١)

واستدل الجمهور على السنية بأن آية الوضوء وردت مطلقة عن التحليل. (٢)

كيفية التحليل :

٣ - يكفي في تحقق التحليل أي كيفية يخلل بها بين الأصابع، إلا أن بعض الفقهاء توسع في بيان

(١) حديث : «إذا توضأت فخلل ...» أخرجه الترمذي - واللفظ له - وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . قال ابن حجر والشوكاني : فيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف، ولكن الحديث حسنه البخاري، لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح، وسام موسى من صالح هذا كان قبل أن يخلط (تحفة الأحوسني ١/ ١٥٢، ١٥١، ١٥٢) نشر المكتبة السلفية، ومن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد حيد الباقى ١/ ١٥٣ ط حسي الحلبي، والتلخيص الجبير ١/ ٩٤ ط شركة الطباعة الفنية المتحدية، وإيل الأوطار ١/ ١٩٠ ط دار الجليل.

(٢) المحلى على المباح بحاشية القليوبي ١/ ٥٤ ط مصطفى الحلبي، وابن عابدين ١/ ٨٠ ط بولاق الأولى، والمغني ١/ ١٠٨ ط الرياض، والخروشي وسنانية العدوي ١/ ١٣٣، ١٣٦ نشر دار صادر، والزرقاني على خليل ١/ ٥٧ نشر دار الفكر.

الكيفية، فقالوا: إن تحليل الأصابع في اليدين يكون بتشبيك أصابع اليدين، مع وضع باطن اليسرى على ظاهر اليمنى والعكس، وفي الرجلين يخلل بختصر يده اليمنى، مبتدئاً بختصر رجله اليمنى منتهياً بإبهامها، وفي اليسرى يتبدى بإبهامها منتهياً بختصرها. (١)

ب - وضع الأصابع في الأذنين عند الأذان :

٤ - يسن أن يجعل المؤذن إصبعيه في صياحي أذنيه عند الأذان، لأنه أجمع للصوت، (٢) لقوله ﷺ لبلال : «اجعل إصبعيك في أذنيك فإنه أرفع لصوتك». (٣)

ج - ما يتعلق بالأصابع في الصلاة :

٥ - يكره في الصلاة تشبيك الأصابع، وفقرتها، وتحريكها إلا عند التشهد، فإنه يرفع السبابة عند النفي، ويضعها عند الإثبات. (٤)

(١) المحلى على المباح ١/ ٥٤، وابن عابدين ١/ ٨٠، والزرقاني على خليل ١/ ٥٧، وكشاف القناع ١/ ١٠٢ نشر مكتبة النصر الحديثة.

(٢) ابن عابدين ١/ ٢٦٠، والمجموع ٣/ ١٠٨ نشر المكتبة السلفية، والمغني ١/ ٤٢٢، ٤٢٣

(٣) حديث : «اجعل إصبعيك في أذنيك فإنه أرفع لصوتك» أخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث سعد بن عاذ، مؤذن رسول الله ﷺ، ولفظ ابن ماجه : «أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وقال : إنه أرفع لصوتك». والحديث مذكور عليه الحاكم والذهبي، وقال الحافظ البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف أولاد سعد (وهو في إسناد الحاكم أيضاً) سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد حيد الباقى ١/ ٢٣٦ ط حسي الحلبي، والمستدرک ٣/ ٦٠٧، ٦٠٨ نشر دار الكتاب العربي.

(٤) جوامع الإكليل ١/ ٥٢، ٥٤، وشرح الروض ١/ ١٨٣ ط اليمنية، والمغني ٢/ ١٠ ط الرياض، وفتح القدير ١/ ٢٢٠ ط بولاق، والقليوبي ١/ ١٦٤

د- قطع الأصابع :

٦- قطع الإصبع الأصلية إن كان عمدا ففيه القصاص، وإن كان خطأ ففيه الدية، وهي عشر دية النفس، أما إذا كانت زائدة ففيها حكومة عدل عند جمهور الفقهاء. ويرى المالكية أنها إن كانت في قوة الإصبع الأصلية ففيها دية الإصبع، وتفصيل ذلك في الجنائيات والديات. <sup>(١)</sup>

بالحكم فإن الفاعل يكون آتيا إذا كان على معصية، ويتضاعف إثمه بمقدار ما هو عليه من جرم، لأن الإصرار على الصغيرة كبيرة، والإصرار على الكبائر يؤدي إلى عظم ذنبها وزيادة وزرها. <sup>(٢)</sup> وأما إذا كان الإصرار على غير معصية، فإنه قد يكون مندوبا إليه، كالإصرار على عدم إفتاء أسرار المسلمين للعدو رغم ما يلاقه من عنت الأعداء.

وقد يكون واجبا، كالمداومة على فعل الطاعات وترك المعاصي.

أما الإصرار على المعصية دون تحققها ففيه رأيان:

الأول : يؤخذ به الإنسان، لقوله تعالى : (ومن يُؤذُ فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم)، وقوله عليه الصلاة والسلام : «إذا التقى المسلمان سيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». قالوا: يارسول الله هذا القاتل في النار بالمقتول، قال: إنه كان حريصا على قتل صاحبه. <sup>(٣)</sup> الثاني : لا يؤخذ به الإنسان، لقوله ﷺ : «ومن هم بسيرة فلم يعملها لم تكن عليه»، فإن عملها كتبت عليه سيرة واحدة <sup>(٤)</sup>

## إصرار

التعريف :

١- الإصرار لغة : مداومة الشيء وملازمته والثبوت عليه <sup>(١)</sup>

واصطلاحا : الإصرار : هو العزم بالقلب على الأمر وعلى ترك الإقلاع عنه. <sup>(٢)</sup> وأكثر ما يستعمل الإصرار في الشر والإثم والذنوب. <sup>(٣)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢- الإصرار إما أن يكون عن جهل، أو عن علم. فإذا كان الإصرار عن جهل فقد يعلو من لا يعلم حرمة الفعل الذي أصر عليه. أما إذا كان عن علم

(١) طهارة القلوب للقرطبي ص ١١٢، والقلوبي ٩٤/٢، والخمر الرازي ١١/٩

(٢) سورة الحج/ ٢٥

(٣) حديث : «إذا التقى المسلمان... أصرجه البخاري (الفتح ٨٥/١ ط السلفية) وأصرجه مسلم (٢/١٤ - ٢٢١٤ ط الخبي) بلطف مغارب.

(٤) حديث : «من هم بسيرة... أصرجه البخاري من حديث ابن حبان رضي الله عنهما مرفوعا بالسند : «ومن هم بسيرة لم يعملها كتبها الله له حسنة حسنة كاملة»، فإن هم بها لم يعملها كتبها الله له سيرة واحدة» (فتح الباري ١١/ ٣٢٣ ط السلفية).

(١) ابن عابدين ١/ ٣٧١، وصوامر الإكليل ٢/ ٢٧٠، والقلوبي ١٤٧/٤، والمغني ٨/ ٣٥، ٣٦.

(٢) المصباح للثيرولسان العرب مادة (صبر).

(٣) القرطبي ٤/ ٢١١، والتعريفات للجزيري.

(٤) لسان العرب مادة (صبر).

وقد ضعف القرطبي هذا الرأي، وجعل الحديث على أن معنى «فلم يعملها» فلم يعزم على عملها.<sup>(١)</sup>  
مبطلات الإصرار :

٣ - أ - يظل الإصرار على المعصية بالتوبة، حيث لا إصرار مع التوبة، لما روي: «ما أصر من استغفر، وإن عاد في اليوم سبعين مرة»<sup>(٢)</sup> وللقاعدة المعروفة: «لا كبيرة مع الاستغفار، ولا صغيرة مع الإصرار».

ب - يظل الإصرار بترك المصير عليه واتباع غيره.<sup>(٣)</sup>

موطن البحث :

٤ - أ - قرر الفقهاء أن الإصرار على الصغائر مسقط للعدالة - انظر (شهادة، وتوبة).

ب - إصرار المرتد بعد استنابته يوجب القتل، لحديث رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٤)</sup> انظر (ردة).

ج - إصرار المدعى عليه على السكوت على جواب الدعوى يعد منه إنكارا ونكولا. انظر (دعوى).<sup>(٥)</sup>

(١) القرطبي ٢١٥/٤

(٢) حديث: «ما أصر من استغفر... أخرجه أبو داود (١٧٧/٢) - ط عزت عبيد دهاش، والترمذي (٥٥٨/٥) ط الحلي. وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي

(٣) القرطبي ٢١١/٤، والنسفي ١٨٣/١، والشهاب ٦٤/٣

(٤) حديث: «من بدل دينه فاقتلوه». أخرجه البخاري (الفتح ٢٦٧/١٢ ط السلفية).

(٥) ابن عابدين ٣٠٣/٣، ٣٧٦/٤، ٤٣٠/٤ ط يولاق، وقلوبي

١٧٧/٤، ٣١٩، ٣٣٨، ومسلم الميثاق ١٤٣/٢، والحرشي

١٧٥/٧، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٨، والمغني ١٦٧/٦، ٦٧٤،

١٢٤/٨، ٦٦، ٢٧١ ط الرياض.

## اصطيداد

انظر: صيد

## أصل

التعريف :

١ - الأصل يجمع على أصول.<sup>(١)</sup>

وقد كثر استعمال الأصل، فاستعمل في كل ما يستند إليه غيره ويبتني عليه، من حيث أنه يبتني عليه ويتفرع عنه، فالأب أصل للولد، والأساس أصل للجدار، والنهر أصل للجدول. وسواء أكان الابتناء حسيا كما مثل، أم عقليا كابتناء المدلول على الدليل.

٢ - ويطلق الأصل في الاصطلاح بمعان ترجع كلها إلى استناد الفرع إلى أصله وابتنائه عليه، ومن تلك المعاني الاصطلاحية :

(١) الدليل في مقابلة المدلول.

(٢) القاعدة الكلية

(١) اللسان، والقاموس، مادة (أصل).

فيها. وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي.  
وأصول الإثبات : الأدلة التي تقدم في  
التقاضي، مثل البينة واليمين والإقرار والتكول.  
ب - الأصل بمعنى القاعدة الكلية :

٤ - المساعدة الكلية حكم أكثرى، ينطبق على  
معظم جزئيات موضوعها. <sup>(١)</sup> وتسمى الأحكام  
الداخلية فيها فروعها، واستخراجها من القاعدة  
الكلية تفريع عليها.

فقول الفقهاء : «اليقين لا يزول بالشك» أصل  
من أصول الفقه بهذا المعنى، وإن كانت لا تدخل  
في (أصول الفقه) بمعنى العلم، كما سيأتي.  
وللتفصيل ينظر مصطلح (قواعد)، والملحق  
الأصولي.

ج - الأصل بمعنى الحالة الماضية المستصعبة :

٥ - يطلق الأصل على المستصعب، وهو الحالة  
الماضية، في مقابلة الحالة الطارئة، كقولهم : إذا  
شك في الطهارة والحدث يستصعب الأصل. <sup>(٢)</sup>

د - الأصل بمعنى ما قابل الوصف :

٦ - من ذلك تفرقة الحنفية بين الباطل والفاسد في  
المعاملات، فما كان الخلل في أصله فهو باطل غير  
منعقد، وما كان في وصفه فهو منعقد فاسد،  
وتفصيله في (بطلان، وفساد). <sup>(٣)</sup>

هـ - أصول الإنسان :

٧ - أصول الإنسان هم : أبوه وأمه وأجداده وجداته

(٣) المستصعب، وهو الحالة الماضية.

(٤) ما يقابل الأوصاف.

(٥) وعلى أصول الإنسان : أبيه وأمه،

وأجداده وجداته وإن علوا.

(٦) على المبدل منه في مقابلة البدل.

(٧) وعلى أصل القياس (المحل المقيس عليه)

(٨) وعلى الأصول في باب البيوع، ونحوها

الأشجار والدور ونحو ذلك في مقابلة الثمرة

والمنفعة.

(٩) وعلى أصول المسائل في الميراث، يخرج منه

فرض المسألة أو فروضها بلا كسر.

(١٠) وعلى الأصل في باب رواية الأخبار : (الشيخ

المروي عنه في مقابلة الفرع، وهو الراوي، أو

النسخة المنقول منها في مقابلة النسخة المنقولة).

(١١) وعلى أصول كل علم (مبادئه والقواعد

العامة التي تستخدم في دراسته).

وفيا يلي بيان هذه الأنواع بإيجاز:

أ - الأصل بمعنى الدليل :

٣ - يطلق الأصل بمعنى الدليل، <sup>(١)</sup> كقول

الفقهاء : الأصل في وجوب الحج الكتاب والسنة

والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى : (ولله على الناس حج

البيت). <sup>(٢)</sup>

والأصول التي يستدل بها في علم الشريعة عند

الجمهور هي : القرآن العظيم، والسنة النبوية

الشريفة، والإجماع، والقياس. وهناك أدلة تختلف

(١) الأشياء والتطالر بحاشية المحموي ص ٢٢

(٢) هامة السؤل في شرح منهاج الأصول ٣/ ١٢١ ط التوليق

الأدبية، والمستصفى ١/ ٢١٨ ط بلاق، والكتابات لأبي البقاء،

والكشف، وشرح مسلم التيوث ١/ ٨

(٣) شرح مسلم التيوث ١/ ٣٩٦، ٣٩٧ ط بلاق.

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، وشرح مسلم التيوث ٨/ ١ ط  
بلاق.

(٢) سورة آل عمران ٩٧



٩- وللأصول أحكام خاصة بنفردون بها عن الفروع وسائر القربانيات، حصر منها السيوطي - من الشافعية - جملة هي ما يلي:

(١) لا يقتل الأصل بالفرع قصاصاً، وكذلك لا يقتل الأصل قصاصاً إذا كان ولي القصاص الفرع، أما الفرع فيقتل بالأصل. كما يقتل للأصل أيضاً، وذلك إذا كان الأصل ولي الدم، كما لو قتل الولد عمه وكان أبو الولد ولي الدم.

(٢) لا يحد الأصل بقذفه للفرع، ويحد الفرع بقذفه.

(٣) لا يجبس الأصل بدين الفرع.

(٤) لا تقبل شهادة الفرع على أصله بما يوجب قتلاً.

(٥) لا يجوز المسافرة بالفرع الصغير إلا بإذن أصوله.

(٦) ولا يجوز له الخروج للمجاهد إلا بإذنهم.

(٧) لا يجوز التصريق بين الأصل والفرع بالبيع إن كانا مملوكين.

(٨) للأصل أن يمنع الفرع من الإحرام.

(٩) إذا دعاه أصله وهو في الصلاة يجيبه، وفي بطلان الصلاة بذلك اختلاف.

(١٠) للأصل تأديب الفرع وتعزيره.

(١١) للأصل الرجوع فيها وهب للفرع.

(١٢) يتبع الفرع - إن كان صغيراً - أصله في الإسلام.

(١٣) يئنا كل من الأصول بالمولود.

ووافق ابن نجيم - من الحنفية - على أكثر هذه الفروع، وأضاف:

من الطرفين. وسموا بذلك لأنه فرع لهم. ويقال للأصول والفروع: عمودا النسب، والقربانية بين النوعين تسمى قرابة الولاد، أو الولادة.

والأصول من أقرب القربانيات إلى الإنسان، ولذا كان لهم في الشرع أحكام يشاركون فيها سائر القربانيات، من المحرمية والميراث والبر والصلة وغير ذلك.

ثم إن النفقة تجب للأصول إذا كانوا محتاجين، ولا يجوز صرف الزكاة إليهم. وفي ذلك تفصيل (ر): زكاة. نفقة. ولكل نوع من الأصول أحكام تخصه (ر): أب. أم. جد. جدة.

٨- وللأصول وللفروع - كل اتجاه الآخر - أحكام معينة يختصون بها دون سائر الأقارب، عدها السيوطي من الشافعية كما يلي:

(١) لا يقطع أحد الطرفين بسرقة مال الآخر.

(٢) ولا يقضي ولا يشهد للآخر.

(٣) ولا يدخلون في الوصية للأقارب.

(٤) وتحرم موطوءة كل منها ومنكوحته على الآخر.

(٥) ومن ملك منهم الآخر عتق عليه.

(٦) جواز بيع المسلم منهم للكافر إن كان مملوكاً، لأنه يعتق عليه.

(٧) وجوب النفقة عند العجز ووجوب الفطرة (ر): زكاة الفطر.

وفي بعض هذه المسائل تفصيلات واشتراطات وخلاف.

ولعرفة ذلك ننظر كل مسألة في بابها. (١)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٦، والأشباه لابن نجيم بحاشية الحموي ص ١٨ الطبعة الحديثة.

«إذا تعذر الأصل يصار إلى البديل» (م ٥٣) ومثاله :  
يجب رد عين المقصوب ما دامت قائمة ، فإذا  
هلكت يرد بدلها من مثلها أو قيمتها .

وإذا تعذر رد المبيع المعيب لمائع شرعي ، كما لو  
كان المبيع ثوبا فصبغه المشتري ، ثم ظهر فيه عيب  
قديم ، يسترد المشتري من البائع فرق نقصان  
العيب .

لكن إذا وجدت القدرة على الأصل قبل  
استيفاء المقصود من البديل ينتقل الحكم إلى  
الأصل ، كالمعتدة بالأشهر بدلا عن الحايض ، فلو  
حاضت في أثناء ذلك يرجع الحكم إلى الأصل ،  
فتعتد بالحايض ، وكالتيمم إذا وجد الماء خلال  
صلاته يلزمه التوضؤ لها .<sup>(١)</sup>

ح - الأصل في القياس :

١٢ - الأصل أحد أركان القياس الأربعة ، وهي :  
الأصل والفرع والعلة والحكم . فمن قاس الذرة  
على البر في جريان الربا فيه ، بجامع الكيل في كل  
منهما ، فإن البر في هذا القياس هو الأصل ، والذرة  
فرع ، والكيل العلة ، وتحريم الربا هو الحكم .<sup>(٢)</sup>

ويرجع في تفصيل ذلك إلى مباحث القياس من  
الكتب الأصولية ، وإلى الملحق الأصولي .

ط - الأصول بمعنى الدور والأشجار في مقابل  
المنفعة والثمرة :

١٣ - يتحدث الفقهاء عن بيع الأصل دون الثمرة ،  
والثمرة دون الأصل ، وبيع الأصل بشرط أن تكون  
معه الثمرة . فيذكرون أنه إن باع النخل مثلا ، ولم

(١٤) لا يجوز للفرع قتل أصله الحريمي إلا دفاعا  
عن نفسه .<sup>(١)</sup>

وفي كل ما سبق من هذه الأحكام الخاصة  
بأصول الإنسان خلاف وتفصيل يرجع في كل شيء  
منها إلى بابه .

و - الأصل بمعنى المتفرع منه :

١٠ - تتعلق بالأصل بهذا المعنى أحكام شرعية منها  
قواعد فقهية .

ومن ذلك ما جاء في مجلة الأحكام العدلية في  
المادتين التاليتين :

أ - قد ثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل (م ٨١)  
فلو ادعى شخص على اثنين أن أحدهما استقرض  
منه مبلغا ، وأن الثاني قد كفله ، فاعترف الكفيل  
وأنكر الآخر ، وعجز المدهي عن إثبات دعواه ،  
يؤخذ المبلغ من الكفيل ، لأن المرء مؤاخذ بإقراره .  
وكذا لو أقر شخص لمجهول النسب أنه أخوه ،  
وأنكر الأب ، ولا بينة ، يؤاخذ المقر بإقراره ،  
فيقاسمه المقر له حصته من الميراث ، ولا تثبت  
الأبوة .

ب - إذا سقط الأصل سقط الفرع (م ٥٠) ولا يلزم  
من سقوط الفرع سقوط الأصل . فلو أبرأ الدائن  
المدين برىء الكفيل أيضا ، وسقط الرهن إن كان  
الدين موثقا بكفيل أو رهن . بخلاف ما لو أبرأ  
الدائن الكفيل ، أو رد الرهن ، فإن الدين لا  
يسقط .

ز - الأصل بمعنى المبدل منه :

١١ - وذلك كما في إحدى قواعد المجلة ونصها :

(١) شرح المجلة للأتشي ١١٦/١ وما بعدها .

(٢) شرح مسلم الثبوت ٢/٢٤٨ ، والمستصفي ٢/٣٣٤ ط بولاق .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ولابن نجيم الصنفين السابقة .

(ربيع) و ١/٨ (ثمان) فأصل المسألة من (٨) لأنه أكبر هذه المخارج .  
وكما إذا اجتمع ١/٣ (ثلث)، ٢/٣ (ثلثين)، ١/٦ (سدس) فأصل المسألة من (٦)، لأنه أكبر هذه المخارج .

أما إذا اجتمع في المسألة ما كان مخرجه ١/٢ (نصف) أو مضاعفاته، مع ما كان مخرجه ١/٣ (ثلث) أو مضاعفاته فينظر:

فإن كان في المسألة ١/٢ (نصف) و ١/٣ (ثلث) فأصل المسألة من (٦)

وإن كان في المسألة ١/٤ (ربيع) و ١/٣ (ثلث) فأصل المسألة من (١٢)

وإن كان في المسألة ١/٨ (ثمان) و ١/٦ (سدس) فأصل المسألة من (٢٤) وتفصيل ذلك كله موجود في الإرث عند بحث (أصول المسائل) .

تغير أصول المسائل :

١٥ - هذه الأصول قد يحدث أن تكون صالحة للقسمة على المستحقين، وقد لا تكون صالحة، وعندئذ تحتاج إلى تصحيح بالزيادة عليها، أو الإنقاص منها أو إجراء إصلاح عليها .

أ - تكون الزيادة عليها إذا زادت سهام المستحقين على أصل المسألة، وعندئذ يقال : إن المسألة قد عالت (ر: حول) .

ب - ويكون الإنقاص منها إذا نقصت سهام المستحقين عن عدد سهام أصل المسألة، وعندئذ يقال : إن المسألة ردية (ر: رد) .

ينصا على الثمرة لمن تكون، فإنها بعد التأثير للبايع عند الجمهور متروكة إلى الجذاذ، وكذا سائر الشجر سوى النخل، إذا بيع بعد أن تفتحت أكله أو ظهرت الثمرة . وفي ذلك خلاف وتفصيل يذكره الفقهاء ضمن (باب بيع الأصول والثمار) من كتاب البيع .<sup>(١)</sup>

ي - أصل المسألة :

أصل المسألة عند الفقهاء والأصوليين :

١٤ - يطلق الفقهاء لفظ « أصل المسألة » على القاعدة الفقهية المستنبطة من القرآن والسنة، والتي تشهد لها الفروع بالصحة،<sup>(٢)</sup> كما سبق .  
كما يطلقونه في الميراث على أقل عدد يخرج منه فرض المسألة أو فرضها .<sup>(٣)</sup>

ويعرف أصل المسألة في الميراث بالنظر في مخارج فروض الورثة المستحقين للميراث :  
فإن كان في المسألة وارث واحد فأصل المسألة من مخرج فرضه .

وإن كان في المسألة أكثر من وارث، ولكن مخارج فرائض جميع الورثة من مضاعفات مخرج النصف فقط، أو من مضاعفات مخرج الثلث فقط، فأصل المسألة يكون أكبر مخرج من هذه الفرائض .

كما إذا اجتمع في المسألة ١/٢ (نصف) و ١/٤

(١) المغني ٤/ ٧٤ - ١٠٣

(٢) المقدمات الممهدة لابن رشد ٢٢/١ طبع مطبعة السعادة، والمقدمات للشاطبي ٢٩/١ وما بعدها - المقدمة الأولى، طبع المكتبة التجارية الكبرى .

(٣) الملحق الفرائض شرح عمدة الفرائض ١٥٨/١ طبع مصطفى البابي الحلبي، وحاشية القليوبي ١٥١/٣ طبع عيسى البابي الحلبي .

نسخ الكتب، فالأصل هو النسخة المنقول منها، والفرع النسخة المنقولة.

هذا ويذكر الأصوليون أن الأصل إذا كذب الفرع في روايته عنه سقط الحديث المروي اتفاقاً، لانتفاء صدقهما معاً في هذا الحديث، إذ يشترط للصححة صدقهما جميعاً.

وبفوات ذلك تفوت الحجية. فقد أورد هذا التأكيد ريبة قوية لا حجية بعدها.

لكن لو قال الأصل : « لا أدري » أي لم يكذب الفرع صريحاً، فالأكثر قالوا: يبقى المروي حجة ولا تسقط بذلك حجته، خلافاً للكرخي وأبي زيد، وللإمام أحمد روايتان. وينظر تمام البحث في الملحق الأصولي، وباب السنة من كتب الأصول. (١)

ل - أصول العلوم :

١٧ - كثيراً ما يضاف لفظ (الأصول) إلى أسماء العلوم، ويراد به حيثشذ القواعد العامة التي يتبعها أصحاب ذلك العلم في دراسته، والتي تحكم طرق البحث والاستنباط في ذلك العلم. وقد تكون تلك الأصول علماً مستقلاً.

فمن ذلك أصول التفسير، وأصول الحديث، وأصول الفقه. أما (أصول الدين) - ويسمى أيضاً علم العقائد، وعلم الكلام، والفقه الأكبر - فليس من هذا الباب، بل هو - كما قال صاحب كشف الظنون - : « علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها ». (٢) وسمي أصولاً لا من حيث أنه قواعد استنباط ودراصة، بل من حيث أن الدين يمتشي

ج - ويكون الإصلاح بتغيير يطرأ على الشكل لا على القيمة، وذلك في حالات:

الحالة الأولى : إذا كانت الحصنة الخارجة من أصل المسألة لبعض الورثة غير صالحة للقسمة عليهم بغير كسر، وعندئذ يضطر لإجراء الإصلاح لإزالة الكسر، ويسمى هذا الإصلاح بـ (تصحيح المسائل).

الحالة الثانية : إذا اضطرت لتقسيم التركة باعتبارين، لإعطاء الورثة الأقل من الحظين - كما في حالة وجود حمل في بطن زوجة الميت حين وفاته - حيث تحسب المسألة مرتين: الأولى يفرض فيها الحمل ذكراً، والثانية يفرض فيها الحمل أنثى، ثم يجري إصلاح على أصلي المسألتين، بصنع المسألة الجامعة، كما هو مفصل في كتب الموارث في بحث (أرث الحمل).

الحالة الثالثة : إذا اتفق الورثة مع أحدهم على إخراجهم من البين على مبلغ يؤدونه إليه، اقتسام حصته فيما بينهم، وهذا ما يعرف بـ (التخارج) (ر: تخارج).

الحالة الرابعة : إذا توفي رجل ولم يقسم ميراثه إلا بعد وفاة بعض الورثة، وكان لهذا الميت الثاني ورثة، وهو ما يسمى بالمانسخة (ر: مناسخة). وكل ذلك مبسوط بالتفصيل في كتب الموارث. لك - الأصل في باب الرواية :

١٦ - الأصل عند رواة الأحاديث ونقله الأخبار هو : الشيخ المروي عنه، في مقابلة « الفرع » وهو : الراوي عن ذلك الشيخ. (١) ويقال مثل ذلك في

(١) شرح مسلم الثبوت ١٧٢/٢

(٢) كشف اصطلاحات القرن ١/٢٧

(١) شرح مسلم الثبوت ١٧٠/٢

والغرض منه تحصيل ملكة استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وفائدته استنباط تلك الأحكام على وجه الصحة.

والداعي إلى وضعه: أنهم نظروا في تفاصيل الأحكام والأدلة وعمومها، فوجدوا الأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ووجدوا الأحكام راجعة إلى الوجوب والندب والإباحة والكرهية والحرمية، وتأملوا في كيفية الاستدلال بتلك الأدلة على تلك الأحكام إجمالاً من غير نظر إلى تفاصيلها إلا على سبيل التمثيل. فحصل لهم قضايا كلية متعلقة بكيفية الاستدلال بتلك الأدلة على الأحكام إجمالاً، وبين طرقه وشرائطه، ليتوصل بكل من تلك القضايا إلى استنباط كثير من الأحكام الجزئية من أدلتها التفصيلية، ففبطوها ودونوها وأضافوا إليها من اللواحق، وسموا العلم المتعلق بها أصول الفقه. وأول من صنف فيه الإمام الشافعي رضي الله عنه. (١)

والفرق بين الفقه وأصول الفقه: أن الفقه معرفة الأحكام العملية المستمدة من الأدلة التفصيلية. فقوله الصلاة واجبة لقوله تعالى: (وأقيموا الصلاة)، (٢) والأمر للوجوب، يشتمل على حكيم: أحدهما فقهي، والآخر أصولي. أما قوله: الصلاة واجبة، فهي مسألة فقهيّة. وأما قوله: الأمر للوجوب، فهو قاعدة أصولية.

عليه، فإن الإيمان بالله تعالى أساس الإسلام بفرعه المختلفة.

#### أ - أصول التفسير:

١٨ - علم أصول التفسير: مجموعة القواعد التي ينبغي أن يسير عليها المفسرون في فهم المعاني القرآنية، وتعرف العبر والأحكام من الآيات. أو - على ما يفهم من كلام ابن تيمية - هو قواعد كلية تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، وعلى التمييز في ذلك بين الحق والباطل. (١)

#### ب - أصول الحديث:

١٩ - يسمى أيضاً (علوم الحديث) و(مصطلح الحديث) وعلم (دراية الحديث) وعلم (الإسناد). وهو مجموعة القواعد العامة التي يعرف بها صحيح الحديث من سقيم، ومقبوله من مردوده، وذلك بمعرفة أحوال الحديث وسناده ومتنا، لفظاً ومعنى، وما يتبع ذلك من كيفية تحمل الحديث وكتابته وأداب رواته وطالبه.

#### ج - أصول الفقه:

٢٠ - وهو علم يتعرف منه كيفية استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية. وموضوع علم أصول الفقه الأدلة الشرعية الكلية من حيث كيفية استنباط الأحكام الشرعية الفرعية منها، ومبادئ مأخوذة من العربية وبعض العلوم الشرعية كعلم الكلام والتفسير والحديث، وبعض العلوم العقلية.

(١) كشف الظنون ١/ ١١٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٧  
(٢) سورة البقرة/ ٤٣

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٣ مطبعة الرقي بدمشق.

## أصل المسألة ، إصلاح ١ - ٤

والدار إذا فسد بعضها . وهي أمور مادية محضة .  
وإن أطلقت كلمة «ترميم» على ما هو معنوي فهو  
إطلاق مجازي ، يقال : «أحيا رميم الأخلاق» من  
باب المجاز. <sup>(١)</sup>

فالفسق بينها أن الإصلاح أعم ، لأنه يطلق  
حقيقة على المادي والمعنوي ، ويكون في الغالب  
شاملاً ، في حين أن الترميم جزئي في الغالب .  
ب - الإرشاد :

٣ - الإرشاد في اللغة : الدلالة ، ويستعمله الفقهاء  
بمعنى الدلالة على الخير والمصلحة ، سواء أكانت  
دنيوية أم أخروية .

ويطلق لفظ الإرشاد على التبيين ، ولا يلزم أن  
يلزم التبيين الإصلاح ، في حين أن الإصلاح  
يتضمن حصول الصلاح .

## أصل المسألة

انظر : أصل

## إصلاح

التعريف :

١ - الإصلاح لغة : نقيض الإفساد ، والإصلاح :  
التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه  
الحكمة. <sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .  
ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة «إصلاح»  
تطلق على ما هو مادي ، وعلى ما هو معنوي ،  
فيقال : أصلحت العمارة ، وأصلحت بين  
المتخاصمين .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الترميم :

٢ - تطلق كلمة ترميم على إصلاح نحو الجبل

ما يدخله الإصلاح وما لا يدخله :

٤ - التصرفات على نوعين :

أ - تصرفات هي حقوق الله تعالى ، وهذه  
التصرفات إذا طرأ الخلل على شرط من شروطها ،  
أوركن من أركانها فلإنها لا يلحقها إصلاح البتة ، كما  
إذا ترك المصلح قراءة القرآن في صلاته ، وترك الحاج  
الوقوف في عرفات ، فإنه لا سبيل لإصلاح هذه  
الصلاة ولا ذلك الحج ، كما هو مبين في كتابي  
الصلوة والحج من كتب الفقه .

أما إذا طرأ الخلل على غير ذلك فيها ، فلإنها  
يلحقها الإصلاح ، كإصلاح الصلاة بسجود  
السهو ، وإصلاح الحج بالدم في حال حدوث مخالفة

(١) انظر لإظهار الفرق : لسان العرب ، وأساس البلاغة ، المواد  
المشار إليها ، والفرق في اللغة من صفحة ٢٠٣ - ٢٠٧ .

(١) لسان العرب ، والصالح ، والقاموس المحيط ، والمصباح المنير  
مادة : وصلح ، والفرق في اللغة لأبي حلال العسكري ص ٢٠٤

الفتنسين الباغيتين<sup>(١)</sup> كما ذكر ذلك الفقهاء والمفسرون في تفسير قوله تعالى : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . . )<sup>(٢)</sup>

وسائل الإصلاح ومواطن البحث :

٦ - من استقراء الأحكام الفقهية يتبين أن الإصلاح يتم بوسائل عديدة منها :

أ - إكمال النقص ، فمن ترك شيئاً من أعضاء الوضوء دون أن يمسه الماء يصلح وضوءه بغسل ذلك الجزء المتركة بالماء ، بشرط ذكرها الفقهاء في الوضوء ، ومثل ذلك الغسل .

ومن ذلك وجوب إصلاح الشيء المستأجر على المؤجر ، إن كان ذلك الخلل أو النقص مما تعطل به المنافع ، كما بين ذلك الفقهاء في كتاب الإجارة .

ب - التعويض عن الضرر : ويتمثل ذلك في وجوب الدية على الجنائيات ، كما بين ذلك الفقهاء في كتاب الديات ، وفي ضمان الإتلافات في كتاب الضمان ، وكما سبق في مصطلح (إتلاف) .

ج - الزكوات : كزكاة المال التي هي طهارة للمزكي وكفاية للفقير ، وزكاة الفطر التي هي طهارة للصائم وكفاية للفقير .<sup>(٣)</sup>

د - العقوبات : من حدود وقصاص وتعزيرات وتأديب ، وكلها شرعت لتكون وسيلة إصلاح ، قال تعالى : ( ولکم فی القصاص حياة یا أولی الألباب )<sup>(٤)</sup> .

هـ - الكفارات ، فلانها شرعت لإصلاح خلل في

من مخالفات الإحرام مثلاً ، ونحو ذلك .

ب - وتصرفات هي حقوق العباد ، وهي على نوعين :

(١) تصرفات غير عقدية ، كالإتلاف ، والقدف ، والغصب ، ونحو ذلك . وهذه إذا وقعت لا يلحقها إصلاح البتة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن يلحق الإصلاح الآثار المترتبة عليها ، وعلى هذا فإنه إذا كان الضرر من آثار الإتلاف مثلاً ، فإن الضرر يرفع بالضمان ، كما سيأتي .

(٢) تصرفات عقدية : وهذه التصرفات إن كان الخلل طارئاً على أحد أركانها ، حتى يصبح العقد غير مشروع بأصله ولا بوصفه ، فإنه لا يلحقه إصلاح ، كما هو مبين في مصطلح (بطلان) .

أما إن كان الخلل طارئاً على الوصف دون الأصل ، فإن الحنفية يقولون بلحق الإصلاح هذا العقد ، ويخالفهم الجمهور في ذلك ، كما يأتي في مصطلح (فساد)<sup>(١)</sup> .

الحكم الإجمالي للإصلاح :

٥ - من استقراء كلام الفقهاء يتبين أن أقل درجات الإصلاح الندب ، كإصلاح المالك الشيء المعار لاستمرار الانتفاع بالعارية ، كما هو مبين في كتاب العارية من كتب الفقه .

وقد يكون الإصلاح واجباً ، كما هو الحال في سجود السهو الواجب لإصلاح الخلل الذي وقع في الصلاة ، كما هو مبين في كتاب الصلاة ، باب سجود السهو ، وفي ضمان المتلفات ، كما هو مبين في كتاب الضمان من كتب الفقه ، والإصلاح بين

(١) تفسير القرطبي ٣١٧/١٦ طبع دار الكتب ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤٩٠ الطبعة الأولى .

(٢) سورة المجبرات/ ٩

(٣) إحياء علوم الدين ١/ ٢١٤

(٤) سورة البقرة / ١٧٩

(١) المستصفى ١/ ٩٥ ، وقليوبي ٣/ ١٩

## أصم

التعريف :

١ - الأصم : مَنْ به صمم ، والصمم : فقدان السمع ، ويأتي وصفاً للأذن وللشخص ، فيقال : رجل أصم ، وامرأة صمّاء ، وأذن صمّاء ، والجمع صمّم .<sup>(١)</sup>  
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي .

الحكم الاجمالي :

يتعلق بالأصم أو الصماء عدة أحكام أهمها ما يلي :

في العبادات :

٢ - هل يجتزأ بالصم في العدد المشروط لسبب خطبة الجمعة ؟ على اختلاف المذاهب ، فالجمهور على أنه يجتزأ بهم ، خلافاً للشافعية حيث اشترطوا ألا يكون في الحسد الأدنى من هو أصم ، ويجتزأ به الحنابلة بهم إن لم يكونوا كلهم كذلك . ويرى الحنابلة والشافعية صحة الصلاة خلف الأصم ، وإمامته صحيحة .

ولا ينبغي ذلك عند المالكية بالنسبة للإمام الراتب ، لأنه قد يسهو فيسبح له فلا يسمع ، فيكون ذلك سبباً لإفساد الصلاة .<sup>(٢)</sup>

تصرفات خاصة ، ككفارة اليمين ، والظهار ، والقتل الخطأ ، ونحو ذلك ، كما هو معروف في أبوابه .

و- منع التصرف بنزع اليد لإيقاف الضرر : وإيقاف الضرر يعني الإصلاح . ونزع اليد يكون إصلاحاً في أحوال منها : عزل القاضي الذي لا يحسن القضاء ، وإنهاء حضانة الأم إذا تزوجت ، والحجر على السفیه ، ونحو ذلك كما هو مبين في أبوابه من كتب الفقه .

ز - الولاية والوصاية والحضانة : وهي ما شرعت لإصلاح المولى عليه ، أو إصلاح ماله ، كما هو مبين في كتاب النكاح ، وفي الحجر ، وفي الحضانة من كتب الفقه .

ح - الوضوء ، كوعظ الزوجة التي تخاف نشوزها ، قال تعالى : (واللاهي تخافون نشوزهن فعظوهن...) <sup>(١)</sup> الآية . ويلذكر الفقهاء ذلك في كتاب النكاح باب العشرة ، وكالأمير بالمعروف والنهي عن المنكر عموماً ، وتفصيل ذلك في أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتب الآداب الشرعية .

ط - التوبة ، وهي تصلح شأن الإنسان ، وتحمو الذنب الذي ارتكبه ، وتفصيل الكلام عنها في باب القذف ، وفي كتب الآداب الشرعية .

ي - إحياء الموات : ويتم إصلاح الأرض بإحياء الموات فيها ، كما هو مفصل في كتاب إحياء الموات في كتب الفقه .

وفي الجملة : كل ما يؤدي إلى الكف عن المعاصي ، أو إلى فعل الخير ، فهو إصلاح .

(١) لسان العرب ، والمصباح للبرماني : (صمم) .

(٢) متنبى الإردادات ٢٥٧/١ ، ومفتي الحاج ٢٤١/١ ط مصطفى

الحلي ، والمخطوط ١١٣/٢ ط التبعات ليبيا .



في المعاملات :  
أ - قضاء الأصم وشهادته :  
٣ - لا يجوز أن يتولى الأصم القضاء ، وإذا ولي  
يجب عزله ، لأن في توليته ضياع حقوق الناس ،  
وهذا باتفاق .<sup>(١)</sup>

أما شهادته فما يتصل بالسمع كالأقوال فلا تقبل  
شهادته فيه ، وأما ما يراه من الأفعال كالأكل  
والضرب ، فهذا تقبل شهادته فيه .<sup>(٢)</sup>

ب - الجنابة على السمع :

٤ - نجب الذية بذهاب منفعة السمع بسبب الجنابة  
عليه ، لحديث : «وفي السمع الذية» ،<sup>(٣)</sup> ولأن عمر  
رضي الله عنه قضى في رجل ضرب رجلاً ، فذهب  
سمعه وبصره ونكاحه وعقله ، بأربع ديات والرجل  
حي .<sup>(٤)</sup> هذا مع اختلاف الفقهاء بين القصاص  
وعذمه .<sup>(٥)</sup>

مواطن البحث :

٥ - يتعلق بالأصم أحكام متصلة ، مثل حكم

## أصيل

التعريف :

١ - الأصيل في اللغة مشتق من أصل ، وأصل  
الشيء أساسه وما يستند وجود ذلك الشيء إليه ،  
ويطلق الأصيل على الأصل .<sup>(١)</sup> ويأتي بمعنى  
الوقت بعد العصر إلى غروب الشمس .<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين المعنيين  
المفهومين ، فيطلقونه في الكفالة والحالة على  
المطالب ابتداء بالحق ، وفي الوكالة على من يملك  
التصرف ابتداء .

الحكم الإجمالي :

٢ - يختلف الحكم تبعاً للاستعمالات الفقهية ،  
فالحوالة توجب براءة الأصيل عند جمهور الفقهاء<sup>(٣)</sup>  
لأن معناها نقل الحق ، وذلك لا يتحقق إلا بفرار  
ذمة الأصيل ،<sup>(٤)</sup> وأما الكفالة فلا توجب براءة

(١) ابن عابدين ٤/٣١٥ ، والمحطاب ٦/١٠٠ ، ومنتهى الإرادات  
٣/٤٦٥ ، ونهاية المحتاج ٨/٢٢٦

(٢) ابن عابدين ٤/٣٨٥ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٣٣ ط دار المعرفة  
بيروت ، ومنتهى الإرادات ٣/٥٥٢ ، والمهذب ٢/٣٣٦ ط دار  
المعرفة .

(٣) حديث : « في السمع الذية » . أخرجه البيهقي (٨/٨٥) ط  
دائرة المعارف العشائية وضعف إسناده .

(٤) الأثر عن عمر رضي الله عنه . أخرجه البيهقي (٨/٩٨) ط دائرة  
المعارف العشائية . وميد الرزاق (١٠/١٢) ط للمجلس العلمي  
وإسناده متصل ورجاله ثقات . وانظر التلخيص لابن حجر  
(٤/٣٥ - ٣٦ ط دار المحاسن) .

(٥) المهذب ٢/٢٠٢ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٦٨ ، ومنتهى الإرادات  
٣/٣١٧ ، والاختيار ٥/٤٣ ط للمعرفة - بيروت .

(١) المقررات للاصبهاني ، والمصباح للنير ، والكلية لأبي البقاء ،  
والفرق في اللغة ، والصالح مادة : (أصيل) .

(٢) مختار الصحاح .

(٣) المبسوط ١٩/١٦٠ - ١٦١ ، وجواهر الإكليل ٢/١٠٨ ط دار

المعرفة ، ومنتى المحتاج ٢/١٩٥ ، والمغني ٤/٥٢١ - ٥٢٢ ط  
الرياض .

(٤) المبسوط ١٩/١٦٠ - ١٦١

٢ - ويقصد بإضافة الحكم إلى الزمن المستقبل إرجاء آثار التصرف إلى الزمن المستقبل الذي حدده المتصرف، فالإضافة تؤخر ترتب الحكم على السبب إلى الوقت الذي أضيف إليه السبب، فيتحقق السبب المضاف قبل تحقق الوقت الذي أضيف إليه بلا مانع. وعدم المانع وهو التكلم بالسبب بلا تعليق يقتضي تحققه، غاية الأمر أنه يترتب على الإضافة تأخير الحكم المسبب إلى وجود الوقت المعين الذي هو كائن لا محالة، إذ الزمان من لوازم الوجود الخارجي، فالإضافة إليه إضافة إلى ما قطع بوجوده، وفي مثله يكون الغرض من الإضافة تحقيق المضاف إليه. (١)

وإذا كانت الإضافة بمعنى الضم فإنها حينئذ تكون بمعنى الزيادة، فتحال أحكامها حينئذ إلى مصطلح (زيادة).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعليق :

٣ - التعليق عند الفقهاء ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى. وبعض صور التعليق تسمى يمينا مجازا. (٢)

هذا، وقد ذكر ابن نجيم في فتح الغفار الفرق من وجهين بين التعليق والإضافة التي هي بمعنى إسناد الحكم إلى زمن آخر، ولكن لم يسلم واحد منهما من الاعتراض.

أحدهما : أن التعليق يمين، وهي إذا كان المقصود بها البر أفادت انتفاء المعلق، ولا يفضي

الأصيل، لأن معناها ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة، وأما الوكالة ففيها حلول الوكيل محل الأصيل في الجملة، وتفصيل كل من ذلك في باب.

## أضاحي

انظر : أضحية

## إضافة

التعريف :

١ - الإضافة : مصدر فعله أضاف، على وزن أفعّل.

ومن معاني الإضافة في اللغة : ضم الشيء إلى الشيء، أو إسناده أو نسبته.

والإضافة عند النحاة : ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً. (١)

والإضافة عند الحكماء هي : نسبة متكررة، بحيث لا تعقل إحداها إلا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة.

أما الإضافة في اصطلاح الفقهاء : فلا تخرج في معناها عن المعاني اللغوية السابقة، وهي الإسناد والنسبة وضم الشيء إلى الشيء.

(١) تيسير التحرير ١/ ١٢٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٩٢٢

(١) الصحاح للجوهري، والقاموس المحيط، والمصباح اللئير ولسان العرب مادة (ضيف).

القائلين بصحة تصرفه يكون العقد موقوفاً، لا ينفذ إلا بعد إجازة المالك في البيع، والمشتري له في الشراء. <sup>(١)</sup>

هذا، وإن بين العقود المضافة والعقد الموقوفة شبهة وفرقاً، فأما الشبه : فهو أن كلا منهما يوجد عند وجود الصيغة، مع تأخير الحكم إلى الزمن الذي أضيف إليه في العقد المضاف، أو إلى إجازة المالك في العقد الموقوف.

وأما الفرق فمن ثلاثة أوجه :

أولها : أن تراخي الحكم عن الصيغة في العقد المضاف نشأ من الصيغة نفسها، لأن الإيجاب فيها مضاف إلى زمن مستقبل، أما تراخي الحكم في العقد الموقوف فليس مرجعه الصيغة، لأنها منجزة، وإنما مرجعه صدور التصرف عن لا ولاية له في العقد.

ثانيها : أن الحكم في العقد الموقوف ينفذ بعد الإجازة مستنداً إلى وقت صدور التصرف، لأن الإجازة اللاحقة فيه كالإذن السابق. بخلاف العقد المضاف، فإن الحكم فيه لا يثبت إلا عند مجيء الزمن الذي أضيف إليه الحكم.

ثالثها : أن العقد المضاف يترتب عليه الحكم في الزمن الذي أضيف إليه الإيجاب، ما دام صحيحاً. بخلاف العقد الموقوف، فإنه متردد بين الإجازة والرد فيها إذا لم يميزه من له الولاية. فبيع الفضولي مثلاً لا ينفذ إذا لم يميزه المالك. <sup>(٢)</sup>

إلى الحكم، أما الإضافة فهي لثبوت حكم السبب في وقته، لا لنتعه، فيتحقق السبب بلامانع. إذ الزمان من لوازم الوجود.

والفرق الثاني : أن الشرط على خطر (احتمال الوجود والعدم)، ولا خطر في الإضافة. <sup>(٣)</sup> ويرجع إلى كتب الأصول للاعتراضات على هذين الفرقين، والأجوبة عنها.

ب - التقييد :

٤ - التقييد في العقود هو : التزام حكم في التصرف القولي، لا يستلزمه ذلك التصرف في حال إطلاقه.

ج - الاستثناء :

٥ - الاستثناء : قول ذو صيغ مخصوصة محصورة، دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول. <sup>(٤)</sup>

والفرق بينه وبين الإضافة : أن الحكم في الاستثناء يثبت في الحال، فلو قال المقر : لفلان علي عشرة إلا ثلاثاً فإنه يكون مقراً بسبع، بخلاف الإضافة، فإن الحكم فيها لا يثبت إلا عند وجود الزمن الذي أضيف إليه الحكم، كما لو قال : أنت طالق أول الشهر، فإنها لا تطلق إلا إذا جاء رأس الشهر. أما الاستثناء فإن تأخير المستثنى عن المستثنى منه (أي الفصل) لا يغير علريبطه.

د - التوقف :

٦ - المراد بالتوقف هنا : عدم نفاذ حكم التصرف الصادر من ذي أهلية لكن لا ولاية له فيه. وهو أنها يكون في العقود القابلة له، كالبيع والإجارة والكنكاح، فإذا باع الفضولي أو اشترى فعند

(١) فتح القدير ١/١٤٥، وبدائع الصنائع ٦/٣١٩، وجواهر

الإكليل ٢/١٨٤، ومراغب الجليل ٤/٣٦٩

(٢) بدائع الصنائع ٦/٣٠١٩، وقليوبي وصغيرة ٢/١٦٠

(١) فتح الغفار على المنار ٢/٥٥، ٥٦، وتيسير التحرير ١/١٢٨

(٢) المستصفى مع مسلم الثبوت ٢/١٦٣، والأحكام للأمامي

٢/٨٣، والمهناج للبيضاوي مع شرح الاستوي ٢/٩٣

ومعنى الإضافة إلى الوقت : تأخير الأثر المترتبة على العقد إلى حلول الوقت الذي أضيف إليه ذلك العقد، فإن من العقود ما يقبل الإضافة إلى الوقت، ومنها ما لا يقبل. ومعنى الإضافة إلى الشخص، أن ينسب حكم التصرف إلى شخص معلوم.

### النوع الأول الإضافة إلى الوقت

١٠ - الإضافة تتبع طبيعة التصرفات، ومن التصرفات ما يضاف إلى الوقت، ومنها ما لا يضاف إليه.

فالتصرفات التي تصبح إضافتها إلى الوقت هي : الطلاق، وتفويضه، والخلع، والإيلاء، والظهار، واليمين، والنذر، والعق، والإجارة، والمعاملة، والإيصاء، والوصية، والقضاء، والمضاربة، والكفالة، والوقف، والمزارعة، والوكالة.

وهناك تصرفات لا تصبح إضافتها إلى الوقت كالنكاح، والبيع، وغيرهما.

التصرفات التي تقبل الإضافة إلى الوقت :  
... الطلاق :

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إن أضاف الطلاق إلى الماضي وقع في الحال. وللشافعية قول ضعيف أنه يلغو. وذهب الحنابلة إلى وقوع الطلاق إن نواه، وإلا فهو لغو.

أما إضافة الطلاق إلى الزمان المستقبل فالجمهور على وقوعه في أول الوقت الذي أضيف إليه. وقال المالكية : إذا أضيف إلى وقت محقق

هـ - التعيين :

٧ - التعيين معناه : التحديد والاختيار، فمن طلق إحدى نسائه، ولم يعين المطلقة منهن، فإنه يلزمه التعيين عند المطالبة به. فلو قال عند التعيين : هذه المطلقة وهذه، أو بل هذه، أو ثم هذه، تعينت الأولى، لأن التعيين إنشاء اختيار، لا إخبار عن سابق، والبيان عكسه، فهناك شبه بين التعيين والإضافة من حيث تراخي حكم التصرف إلى التعيين، أو الزمن المضاف إليه.

والتعين يأتي في خصال كفارة اليمين فإن من حنث، فخير في الكفارة بين الإعتاق والإطعام والكسوة، فلا ينتقل إلى الصوم إلا بعد عدم القدرة على خصلة من تلك الخصال الثلاثة. وعند القدرة على خصلة منها يلزمه أن يعينها. (١)

شروط الإضافة :

٨ - يشترط لصحة الإضافة ثلاثة شروط :

الأول : صدورها من أهلها، وهو شرط مشترك في جميع العقود والتصرفات.

الثاني : مقارنتها للعقد أو التصرف.

الثالث : مصادفتها عملها المشروع من العقود وغيرها. وسيأتي تفصيل هذين الشرطين.

أنواع الإضافة :

٩ - الإضافة نوعان :

أحدهما : الإضافة إلى الوقت.

وثانيهما : الإضافة إلى الشخص.

(١) حاشية قليوبي وصميرة ٢/٥٣، ٣/٣٤٦، ٤/٢٥٣، وسلم الثبوت ٦٩/١

ولا شيء للزوج. <sup>(١)</sup> وللفقهاء تفصيل في كون هذا الطلاق رجعياً أو باتناً، ينظر في مصطلح (خلع).

إضافة الإيلاء إلى الوقت :

١٤ - الإيلاء يقبل الإضافة إلى الوقت عند جمهور الفقهاء، لأن الإيلاء يمين، واليمين يحتمل التعليق بالشرط والإضافة إلى الوقت. <sup>(٢)</sup>

إضافة الظهار إلى الوقت :

١٥ - مذهب الحنفية والحنابلة، وعلى قول ضعيف عند المالكية، أنه يصح إضافة الظهار إلى الوقت. <sup>(٣)</sup> والراجح عند المالكية أنه لا يصح إضافته إلى الوقت. ولم نجد للشافعية رأياً في هذه المسألة.

إضافة اليمين إلى الوقت :

١٦ - اتفق الفقهاء على أن اليمين يجوز إضافتها إلى الوقت، مع تفصيل ذكره في كتبهم. <sup>(٤)</sup> وينظر في مصطلح (أيمان).

إضافة النذر إلى الوقت :

١٧ - اتفق الفقهاء على جواز إضافة النذر إلى وقت

الوقوع وقع في الحال، لأن إضافة الطلاق إلى الزمن المستقبل أو المحقق يجسه تجعل النكاح مؤقتاً، فحيثئذ يشبه نكاح المتعة، وهو حرام، فينجز الطلاق. <sup>(١)</sup>

إضافة تفويض الطلاق للمستقبل :

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو قول قديم للشافعية (بناء على قول بعدم اشتراط الفورية في تفويض الطلاق إلى المرأة، وأنه بمعنى التوكيل) إلى أنه يجوز إضافة تفويض الطلاق إلى الزمن المستقبل.

والقول الجديد عند الشافعية أنه يشترط فيه الفورية، فلا يحتمل الإضافة إلى الوقت بناء على أن التفويض بمعنى التملك. <sup>(٢)</sup>

إضافة الخلع إلى الوقت :

١٣ - اتفق العلماء على جواز إضافة الخلع إلى الوقت. فإن طلقها قبل الوقت، وكان يراد به التعميل وقع الطلاق باتناً، واستحق الزوج العوض المتفق عليه. وأما إذا طلق بعد مضي الوقت الذي أضيف إليه الخلع فإنه يقع الطلاق،

(١) البدائع ٤/ ١٨٣٩، والإسماعيل وجواهر الإكليل

١/ ٣٥٠، ٣٥١، والنسوتي ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٦، ونواهب

الجيل ٤/ ٦٦، ٦٨، ٩١، ٩٢، وكشاف القناع ٥/ ٢٧٣ -

٢٧٥، والفروع ٣/ ٢١٤ - ٢٢٠، والفتاوى ٣/ ٣٢٩، ٣٥٠ -

٣٥٢، وشرح السروض ٣/ ٣٠٢، ومغني المحتاج ٣/ ٣١٣،

واللهب ٢/ ٨١

(٢) تحفة المحتاج ٨/ ٣٣ - ٢٥، واللهب ٢/ ٨١، والبدائع

٤/ ١٨٣٨ - ١٨٣٩، والنسوتي ٢/ ٤٠٦، ٤٠٧، وكشاف

القناع ٥/ ٢٥٤، ٢٥٦

(١) بدائع الصنائع ٤/ ١٨٩٣، والحرشي ٤/ ٢٥، وشرح روض

الطالب ٣/ ٢٥٩، وكشاف القناع ٥/ ٣٣٥

(٢) بدائع الصنائع ٤/ ١٩٣٨ ط الإسماعيل، والحرشي ٤/ ٩٠،

والفتاوى ٤/ ١١١ - ١٢

(٣) بدائع الصنائع ٣/ ٢٣٢، والتاج والإكليل ٤/ ١١١، وكشاف

القناع ٥/ ٣٧٣، وراجع في هذا مصطلح (ظهار).

(٤) بدائع الصنائع ٣/ ١١ - ١٣، وبلغة السالك ١/ ٣٣٠،

٣٣١، وبهاية المحتاج ٨/ ١٧٠، وكشاف القناع ٦/ ٢٣٥

الأصح، ومقابل الأصح عندهم أنها تجوز<sup>(١)</sup> وتفصيل آراء الفقهاء في ذلك في مصطلح (كفالة).

#### إضافة الوقف :

٢١ - يجوز عند الحنفية والمالكية إضافة الوقف إلى الوقت. والشافعية والحنابلة يميزون إضافته، إلا أن الظاهر عند الشافعية أنهم يميزون إضافة الوقف إذا أشبه التحرير، كما لو جعل داره مسجداً إذا جاء رمضان، حيث جعلها محررة من كل ملك إلا الله عز وجل.<sup>(٢)</sup>

#### إضافة المزاورة والمعاملة :

٢٢ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أن إضافة المعاملة (المساقاة) إلى المستقبل جائزة. وأما المزاورة، فالحنفية والشافعية والحنابلة يرون قبولها الإضافة. لأن المزاورة والمعاملة عندهم في معنى الإجارة، والإجارة تصح إضافتها إلى الوقت فكذلك المزاورة والمعاملة.<sup>(٣)</sup> ولم يتعرض المالكية

مستقبل، كأن يقول: لله علي أن أصوم شهر رجب، أو أصلي ركعتين يوم كذا،<sup>(١)</sup> على تفصيل ينظر في (باب النذر).

#### إضافة الإجارة إلى الوقت :

١٨ - ذهب الفقهاء إلى جواز إضافة الإجارة إلى الزمن المستقبل في الجملة. وتفصيل ذلك في مصطلح (إجارة).<sup>(٢)</sup>

#### إضافة المضاربة إلى المستقبل :

١٩ - أجاز الحنفية إضافة المضاربة إلى الوقت، وهو الصحيح عند الحنابلة. وذهب المالكية والشافعية إلى عدم الجواز.<sup>(٣)</sup> وتفصيله في مصطلح (مضاربة).

#### إضافة الكفالة :

٢٠ - أجاز الحنفية والمالكية والحنابلة إضافة الكفالة، سواء أكانت في المال أم في البدن، لأنها تبرع من غير عوض، وضرب أجل لها لا يخل بالمقصود، فصحت كالنذر.

وعند الشافعية لا تجوز إضافتها أو تعليقها إن كانت في المال اتفاقاً، وكذلك في البدن على

(١) تبين الحقائق ١٥٣/٤، ١٤٨/٥، ورد المختار على الدر المختار ٢٥٥/٤، وبدائع الصنائع ٣/٦، وسواهم الجليل ١٠١/٥، ومغني المحتاج ٣٠٦/٢، ومشتهى الإرادات ٤١٤/١، وكشاف القناع ٣١٣/٣، وراجع مصطلح (كفالة) أو ضمان.

(٢) تبين الحقائق ١٤٨/٥، والفتاوى الهندية ٣/٣٠٥، ٣٩٦/٤، وحاشية السنوسي ٨٧/٤، ونهاية المحتاج ٣٧٣/٥، ومغني المحتاج ٣٨٥/٢، وحاشية قليوبي وعميرة ١٠٣/٣، والمغني مع الشرح الكبير ٢٢١/٦، وراجع مصطلح (وقف).

(٣) تبين الحقائق ١٤٨/٥، وحاشية السنوسي ٣٧٣/٣، ٣٧٧، ٥٤٢، وجواهر الإكليل ١٣٣/٣، ١٢٥، وروضة الطالبين ١٧٠/٥، ومغني المحتاج ٣٧٦/٢، وكشاف القناع ٤٣/٣

(١) بدائع الصنائع ٩٣/٥-٩٥، وسواهم الجليل ٣٣٧/٣، ٣٣٨، ومغني المحتاج ٣٥٤/٤، ٣٦١، وكشاف القناع ٢٨٠/٦

(٢) السزيلي ١٤٨/٥، والسنوسي ١٢/٤، وقليوبي ٧١/٣، وكشاف القناع ٥/٤

(٣) تبين الحقائق ١٤٨/٥، وحاشية الطحطاوي ٣٦٥/٣، وشرح مع الجليل ٦٧٠/٣، وحاشية قليوبي وعميرة ٥٣/٣، ونهاية المحتاج ٢٢٣/٥، وكشاف القناع ٤٢٧/٣

والإضافة إلى الوقت، كالطلاق والعناق. (١)

العقود التي لا تصح إضافتها إلى المستقبل :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أن عقود البيع، والنكاح، والصلح على مال، والرجعة، والقسمة لا تقبل الإضافة إلى المستقبل. ومثلها الشركة عند الحنفية، ولم يعثر للآخرين على قول فيها. (٢)

واستثنى المالكية من قاعدة عدم قبول النكاح للإضافة الصورة التالية : لو أضاف الأب نكاح ابنته إلى موته، وكان مرضيا مرضيا خلوفا أم لا، طال أو قصر فيصح النكاح إذا مات منه، لأنه من وصايا المسلمين. (٣)

وكذلك عقد الهبة لا يقبل الإضافة عند جمهور الفقهاء، خلافا للمالكية في بعض الصور، ذكروها في موضعها. (٤)

وللتفصيل وبيان الأدلة في كل من هذه الموضوعات يرجع إلى مصطلحاتها.

إلى ذكر المدة فيها.

وصرح الحنابلة بأن المزارعة والمساواة لا يفترقان للتصريح بمدة يحصل الكمال فيها، بل لوزاره أو ساقاه دون أن يذكر مدة جاز، لأن الرسول ﷺ لم يضرب لأهل خيبر مدة. (١)

إضافة الوصية والإيصاء إلى الوقت :

٢٣ - الوصية والإيصاء بمعنى واحد في اللغة، ويفرق الفقهاء بينهما في الاستعمال، فالإيصاء معناه أن يعهد إلى غيره، بأن يقوم مقامه بعد موته، والوصية تصرف مضاف إلى ما بعد الموت تستعمل غالبا في الأموال.

ويرى الفقهاء أن الوصية والإيصاء يقبلان الإضافة إلى الوقت. (٢)

إضافة الوكالة إلى الوقت :

٢٤ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو ما يفهم من تفريعات الشافعية، إلى جواز إضافة الوكالة إلى الوقت. قال صاحب البدائع : ركن التوكيل قد يكون مضافا إلى وقت، بأن يقول وكلتك في بيع هذه الدار غدا، ويصير وكيلًا في الغد فيما بعده، ولا يكون وكيلًا قبل الغد، لأن التوكيل إطلاق التصرف، والإطلاقات عما تحتمل التعليق بالشرط

(١) بدائع الصلح ٦/٣٠، والفتاوى الهندية ٤/٣٩٦، وتبيين الحقائق ٥/١٤٨، ومواهب الجليل ٥/١٩٦، وجواهر الإكليل ٢/١٣٧، وحاشية الدسوقي ٣/٣٨٣، ونهاية المحتاج ٥/٢٨، ٢٩، وقلبي وصبري ٢/٣٤٠، ٣٤١، وكشاف القناع ٣/٤٦٣، وراجع مصطلح (وصية).

(٢) الزيلعي ٥/١٤٨، ١٤٩، والفتاوى الهندية ٤/٣٩٦، والقلبي ٢/٣٠٦، ٣٣٢، ٤/٣، وجواهر الإكليل ١/١٦٤، ٢/١٠٢، ١١٥-١٢٣، والسبكي ٢/٣٣٩، ٤٢٠، ٣/٤٩٨-٥١٧، وكشاف القناع ٣/٥٠٦، ٥٠٧، ٣/٤٤٣، والقرويعي ٣/٨٤٦-٨٥٦.

(٣) السبكي ٢/٢٢٤، والمواق بهش الخطاب ٣/٤٢٨.

(٤) الزيلعي ٥/١٤٨، والقلبي ٣/١١١، وجواهر الإكليل ٢/٢١٢، وكشاف القناع ٤/٢٩٩.

(١) كشاف القناع ٣/٥٤٣، وراجع مصطلح (مزارعة) و(مساواة).

(٢) تبيين الحقائق ٥/١٤٨، والفتاوى الهندية ٤/٣٩٦، والحرشي ٨/١٩١، وجواهر الإكليل ٢/٣٣٥، وحاشية السبكي ٤/٤٥١، ومغني المحتاج ٣/٣٩ ط الحلي، وكشاف القناع ٤/٣٩٥، ٣٥١/٤.

## النوع الثاني

### الإضافة إلى الشخص

٢٦ - التصرفات إما أن يضيفها مباشرها إلى نفسه، وإما أن يضيفها إلى غيره.

أ - إضافة التصرف إلى المباشر نفسه :

٢٧ - الأصل أن يضيف مباشر التصرف ذلك التصرف إلى نفسه، وأن يباشر العقد من يملك السلعة، وكذلك الطلاق، فإن الزوج هو الذي يملكه، فلا بد أن يصدر منه، فإن صدر عن غيره بغير إذنه فإنه لا يقع.

ب - إضافة المباشر التصرف إلى غيره :

٢٨ - إذا أضاف المباشر التصرف إلى غيره، فلما أن تكون الإضافة بإذن ذلك الغير أو بغير إذنه، فإن أضيف بإذن ذلك الغير كالوكالة، فإنه يصح، فمن وكل غيره في بيع أو طلاق أو إيصال هبة أو وديعة، فإن الوكيل يقوم مقام الموكل فيما وكل به، وتصرفات الوكيل معتبرة. (١)

وأما إن أضيف التصرف إلى الغير بغير إذنه فإنه ينظر إلى ذلك التصرف، فإن كان لا يفتر إلى إذن الغير فإنه يصح، وذلك كتصرف الوصي في شأن الموصى عليهم، فإن من أوصى غيره ليقوم مقامه بعد موته في رعاية أبنائه لا يحتاج الوصي في تصرفاته إلى إذن الموصى عليهم، لأنهم تحت وصايته، فتصرفاته - أي الوصي - تنفذ عليهم عملاً بكلام الموصي. (٢)

ومثل الوصية في هذا المعنى الولاية. فإن تصرفات الولي تنفذ على من له الولاية عليهم ولا يفتر إلى إذنه. (١)

وكذلك القيم الذي يعينه القاضي، فإن تصرفاته صحيحة، ولا يفتر إلى إذن من له القوامة عليه.

٢٩ - وأما إن كان يفتر إلى إذن الغير فهو تصرف الفضولي الذي يتصرف بلا إذن ولا وصاية ولا ولاية ولا قوامة في بيع وغيره.

وفي صحة تصرفات الفضولي خلاف بين الفقهاء :

فذهب الحنفية والمالكية - على قول عندهم - والشافعي في القديم إلى أن الفضولي إذا تصرف ببيع أو شراء فإن تصرفه هذا موقوف على إجازة المالك، فإن أجازته نفذ وإلا فلا.

وذهب المالكية - على قول عندهم - والشافعي في الجديد، والحنابلة إلى أن تصرف الفضولي بالبيع أو الشراء باطل، حتى وإن أجازته المالك.

واستثنى الحنابلة ما لو اشترى لغيره شيئاً في ذمته بغير إذنه، فيصح إن لم يسم المشتري من اشترى له في العقد، بأن قال: اشتريت هذا، ولم يقل: لفلان، فيصح العقد، سواء نقد المشتري الثمن من مال الذي اشترى له، أو من مال نفسه، أو لم ينتقله بالكلية، لأنه متصرف في ذمته، وهي قابلة للتصرف، والذي نقده إنها هو عوض عما في الذمة. فإن ساء في العقد لم يصح إن لم يكن إذن.

وذهب المالكية - في قول ثالث عندهم - إلى أن تصرف الفضولي بالبيع أو الشراء باطل في العقار

(١) راجع مصطلح (ولاية).

(١) راجع مصطلح (وكالة).

(٢) راجع مصطلح (وصية).



وجائز في العروض، أي يصح تصرفه في المنقولات  
دون غيرها كالأراضي والبيوت. (١)

ب - استلقاء :  
٣ - الاستلقاء : النوم على القفا. (١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - يفصل الفقهاء في (الذباح) حكم إضجاع الذبيحة وإراحتها، ويتفقون على أن هذا مندوب إليه، لما ورد فيه من آثار، ولأن فيه إراحة للذبيحة وتخفيفاً عنها. كما يتكلم الفقهاء على الإضجاع في الجنائز عند احتضار الشخص، وعند دفنه حيث يسن إضجاعه على جنبه الأيمن جهة القبلة، وهذا موضع اتفاق بين الفقهاء، لما ورد في ذلك من الآثار (ر : جنازة) (٢)

## إضجاع

التعريف :

١ - الإضجاع مصدر أضجع، يقال : أضجعت إضجاعاً : وضعت جنبه بالأرض. (٢) وهو كذلك في الاصطلاح.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاضطجاع :

٢ - الاضطجاع وضع الإنسان جنبه على الأرض بنفسه، فهو لازم، والاضطجاع متعد. (٣) وعلى هذا يكون الفرق بينه وبين الإضجاع، أن الاضطجاع يقال فيمن ضجع نفسه. أما الإضجاع فإنه يكون بفعل الغير له. والاضطجاع في السجود أن يتضام فيه ولا يجافي بطنه عن فخذه. (٤)

- (١) بدائع الصنائع ٣٠١٥/٦ ط الإسماعيل، وحاشية ابن عابدين ١٤٠/٤ ط الأسمرية، وحاشية النسوي على الشرح الكبير ١٢/٣ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ٥/٢ ط دار المعرفة، وحاشية قلوبني وصميرة ١٦٠/٢ ط دار إحياء الكتب العربية، ونسابة المحتاج ٣/٣٨٩، ٣٩٠ ط مكتبة الإسلامية، وكتشاف القناع ١٥٧/٣ ط مكتبة الناصر، ومطالب أبي النضر ١٩/٣ ط المكتب الإسلامي، وانظر مصطلح (بيع الفضولي).
- (٢) تاج المروس ولسان العرب، والمصباح المنير. مادة (ضجع).
- (٣) لسان العرب، والمصباح المنير في اللغة.
- (٤) لسان العرب في المادة، والمغرب للمطرزي، وقواعد الفقه، لمحمد المجدي ص ١٨٣، طبع دكة، المدرسة العالية.

(١) لسان العرب في مادة (الرق).

(٢) الطبطبائي على مرآتي الفلاح ص ٣٠٥، والفتاوي المحتسبة ١٥٧/١ - ١٦٦ ط بولاق، والمغني ٤٤٨/٢ - ٤٥١ ط الرياض، ومواهب الجليل ٢/٢١٩، ٢٢٣ ط دار الفكر، وبهية المحتاج ٢/٢٣٦ ط مكتبة الإسلامية.

## أضحية

التعريف :

١ - الأضحية بتشديد الياء ويضم الهمزة أو كسرهما، وجمعها الأضاحي بتشديد الياء أيضا، ويقال لها: الضحية بفتح الضاد وتشديد الياء، وجمعها الضحايا، ويقال لها أيضا: الأضحية بفتح الهمزة، وجمعها الأضحي، وهو على التحقيق اسم جنس جمعي،<sup>(١)</sup> وبها سمي يوم الأضحى، أي اليوم الذي يضحي فيه الناس.<sup>(٢)</sup> وقد عرفها اللغويون بتعريفين :

(أحدهما) الشاة التي تذبح ضحوة، أي وقت ارتفاع النهار والوقت الذي يليه، وهذا المعنى نقله صاحب اللسان عن ابن الأعرابي.

(وثانيهما) الشاة التي تذبح يوم الأضحى، وهذا المعنى ذكره صاحب اللسان أيضا.

أما معناها في الشرع : فهي ما يذكي تقربا إلى الله تعالى في أيام النحر بشرائط مخصوصة.<sup>(٣)</sup> فليس من الأضحية ما يذكي<sup>(٤)</sup> لغير التقرب إلى

الله تعالى، كالذبائح التي تذبح للبيع أو الأكل أو إكرام الضيف، وليس منها ما يذكي في غير هذه الأيام، وللوللتقرب إلى الله تعالى، وكذلك ما يذكي بنية العقيقة عن المولود، أو جزءا التمتع أو القران في النسك، أو جزءا ترك واجب أو فعل محذور في النسك، أو يذكي بنية الهدى كما سيأتي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القران :

٢ - القران : ما يتقرب به العبد إلى ربه، سواء أكان من الذبائح أم من غيرها.

والعلاقة العامة بين الأضحية وسائر القرابين أنها كلها يتقرب بها إلى الله تعالى، فإن كانت القرابين من الذبائح كانت علاقة الأضحية بها أشد، لأنها يجمعها كونها ذبائح يتقرب بها إليه سبحانه، فالقران أعم من الأضحية.

ب - الهدى :

٣ - الهدى : ما يذكي من الأنعام في الحرم في أيام النحر لتمتع أو قران، أو ترك واجب من واجبات النسك، أو فعل محذور من محظورات النسك، حجا كان أو عمرة، أو لمحض التقرب إلى الله تعالى تطوعا.

ويشترك الهدى مع الأضحية في أن كلا منهما ذبيحة، ومن الأنعام، وتذبح في أيام النحر، ويقصد بها التقرب إلى الله تعالى.

ويسترق الهدى ذو السبب عن الأضحية افتراقا ظاهرا، فإن الأضحية لا تقح عن تمتع ولا قران، ولا تكون كفارة لفعل محذور أو ترك واجب.

وأما الهدى الذي قصد به التقرب المحض فإنه

(١) اسم الجنس أُلحِمِي هو ما يفرق بينه وبين واحد بهاء التأنيث مثل شجر وشجرة، أو بالهاء المشددة مثل حرب وهربي.

(٢) القاموس وشرحه، ولسان العرب، والمصباح للثير، والمعجم الوسيط مادة (ضحي).

(٣) شرح المنهج بحاشية الجبري، ٢٩٤/٤، والمدر المختار بحاشية ابن عابدين ١١١/٥.

(٤) التذكيك : إزماق روح الحيوان ليتوصل إلى حل أكله، فتملح اللبن والنحريل تشمل العقر أيضا، كما لو شرد الثور أو البعير فطمع بريح أو نهم مع الضحية وبية الضحية، كما هو موضح في الذبائح.

#### د - الفرع والعترة :

٥ - الفرع يفتح الفاء والراء ، ويقال له الفرعة : أول نتاج البهيمة ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لطواغيثهم ، رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها ، ثم صار المسلمون يذبحونه لله تعالى .

والعترة يفتح العين : ذبيحة كان أهل الجاهلية يذبحونها في العشر الأول من رجب لأهلهم ويسمونها العتر (بكسر فسكون) والرجية أيضا ، ثم صار المسلمون يذبحونها لله تعالى من غير وجوب ولا تقيد بزمن .

وعلاقة الأضحية بهما أنهما يشتركان معها في أن الجميع ذبائح يتقرب بها إلى الله عز وجل ، والفرق بينهما وبينهما ظاهر . فإن الفرع يقصد به شكر الله تعالى على أول نتاج تنتجه الناقة وغيرها ورجاء البركة فيها ، والعترة يقصد بها شكر الله تعالى على نعمة الحياة إلى وقت ذبحها . والأضحية يقصد بها شكر الله تعالى على نعمة الحياة إلى حلول الأيام الفاضلة من ذي الحجة الحرام . (١)

مشروعية الأضحية ودليلها :

٦ - الأضحية مشروعة إجماعا بالكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله تعالى : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ) وانحى<sup>(٢)</sup> قيل في تفسيره : صل صلاة العيد وانحر البدن . (٣)

(١) المجموع ٨/ ٤٤٣ ، ٤٤٤

(٢) سورة الكوثر / ٢

(٣) البدن بضم الباء وسكون الهمزة جمع بدنة ، وهي الواحدة من الإبل ذكورها وإناثها ، وسميت بذلك لضخامة بدنها ، وربما أطلقت البدنة على الواحدة من كل من الإبل والبقر ، ويعزى إلى البقر النحر والذبح وإن كان الذبح أفضل كما هو موضح في اللهاج .

يشبه بالأضحية اشتباها عظيما ، لا سيما أضحية المقيمين بمعنى من أهلها ومن الحجاج ، فإنها ذبيحة من الأنعام ذبحت في الحرم في أيام النحر تقربا إلى الله تعالى ، وكل هذه الصفات صفات للهدي فلا يفرق بينهما إلا بالنية ، فما نوي به الهدي كان هديا ، وما نوى به التضحية كان أضحية .

فإن قيل : إن النية ليست نية ألفاظ ، وإنما هي معان ، فما هو المعنى الذي يخطر ببال النائي ، حين ينوي الهدي ، وحين ينوي الأضحية حتى تكون النية فارقة بينهما ؟

فالجواب : أن نايي الهدي يخطر بباله الإهداء إلى الحرم وتكريمه ، ونايي الأضحية يخطر بباله الذبح المختص بالأيام الفاضلة من غير ملاحظة الإهداء إلى الحرم .

هذا ، والمالكية يرون أن الحاج لا يضحى كما سيأتي ، فيكون الفرق عندهم بين هدي التطوع والأضحية ظاهرا ، فإن ما يقوم به الحاج يكون هديا ، وما يقوم به غير الحاج يكون أضحية .

ج - العقيقة :

٤ - العقيقة ما يذكر من النعم شكرا لله تعالى على ما أنعم به ، من ولادة مولود ، ذكرًا كان أو أنثى ، ولا شك أنها تخالف الأضحية التي هي شكر على نعمة الحياة ، لا على الإنعام بالمولود ، فلو ولد لإنسان مولود في عيد الأضحى فذبح عنه شكرا على إنعام الله بولادته كانت الذبيحة عقيقة . وإن ذبح عنه شكرا لله تعالى على إنعامه على المولود نفسه بالوجود والحياة في هذا الوقت الخاص ، كانت الذبيحة أضحية .

وقد يقال: أي علاقة بين إراقة الدم وبين شكر  
المنعم عز وجل والتقرب إليه؟  
والجواب من وجهين:

(أحدهما) أن هذه الإراقة وسيلة للتوسعة على  
النفس وأهل البيت، وإكرام الجار والضيف،  
والتصدق على الفقير، وهذه كلها مظاهر للفرح  
والسرور بما أنعم الله به على الإنسان، وهذا تحدث  
بنعمة الله تعالى كما قال عز اسمه: «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ  
رَبِّكَ فَحَدِّثْ». (١)

(ثانيهما) المبالغة في تصديق ما أخبر به الله  
عز وجل من أنه خلق الأنعام لنفع الإنسان، وأذن  
في ذبحها ونحرها لتكون طعاما له.

فإذا نازعه في حل الذبح والنحر منازع تمحيها  
بأنهما من القسوة والتعذيب الذي روح تستحق  
الرحمة والإنصاف، كان رده على ذلك أن الله  
عز وجل الذي خلقنا وخلق هذه الحيوانات، وأمرنا  
برحمتها والإحسان إليها، أخبرنا وهو العليم بالغيب  
أنه خلقها لنا وأباح تذكيته، وأكد هذه الإباحة بأن  
جعل هذه التذكية قرينة في بعض الأحيان.

### حكم الأضحية:

٧- ذهب جمهور الفقهاء، ومنهم الشافعية  
والحنابلة، وهو أرجح القولين عند مالك، وإحدى  
روايتين عن أبي يوسف إلى أن الأضحية سنة  
مؤكدة. وهذا قول أبي بكر وعمر ووليد وأبي  
مسعود البديري وسويد بن عقلة وسعيد بن المسيب  
وعطاء وعلقمة والأسود وإسحاق وأبي ثور وابن  
المنذر.

(١) سورة الضحى / ٨

وأما السنة فأحاديث تحكي فعله ﷺ لها،  
وأخرى تحكي قوله في بيان فضلها والترغيب فيها  
والتنفير من تركها.

فمن ذلك ماصح من حديث أنس بن مالك  
رضي الله عنه أنه قال: «ضحى النبي ﷺ بكبشين  
أملحين أقرنين، ذبحهما بيده، وسمى وكبر،  
ووضع رجله على صفاحهما» (١)

وأحاديث أخرى سيأتي بعضها منها قوله ﷺ:  
«من كان له سعة ولم يُضَحَّ فلا يقرن مصلا». (٢)  
وقد شرعت التضحية في السنة الثانية من الهجرة  
النبيهية، وهي السنة التي شرعت فيها صلاة  
العيدين وزكاة المال. (٣)

أما حكمة مشروعيتهما، فهي شكر الله تعالى  
على نعمة الحياة، وإحياء سنة سيدنا إبراهيم  
الخليل عليه الصلاة والسلام حين أمره الله عز اسمه  
بذبح الفداء عن ولده إسمايل عليه الصلاة  
والسلام في يوم النحر، وأن يتذكر المؤمن أن صبر  
إبراهيم وإسمايل عليهما السلام وإيثارهما طاعة الله  
ومحبته على محبة النفس والولد كانا سبب الفداء  
ورفع البلاء، فإذا تذكر المؤمن ذلك اقتدى بهما في  
الصبر على طاعة الله وتقديم محبة عز وجل على  
هوى النفس وشهواتها. (٤)

(١) حديث أبي بن مالك رضي الله عنه وضحى النبي ﷺ بكبشين  
أملحين ... أخرجه مسلم (١٥٥٦/٣) - ١٥٥٧ ط حسي  
الخطي.

(٢) حديث: «من كان له سعة...» أخرجه ابن ماجه  
(١٠٤٤/٢) ط الخطي، والحاكم (٣٨٩/٢)، ٣٩٠ ط دائرة  
المعارف المتأجلة) والحديث صحيح الحاكم وأقره الذهبي.

(٣) الجبرمي على التلخيص ٤/ ٢٩٤، والمجموع للثوري ٨/ ٢٨٣

(٤) غسان الإسلام لمحمد بن عبد الرحمن البغدادي (الزاهد) ص  
١٠٤ ط. دار الكتب العربي.

التضحية، والوعيد إنها يكون على ترك الواجب. ويقول عليه الصلاة والسلام: «من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله»<sup>(١)</sup> فإنه أمر بذبح الأضحية وبإعادتها إذا ذكيت قبل الصلاة، وذلك دليل الوجوب<sup>(٢)</sup>.

ثم إن الحنفية القائلين بالوجوب يقولون: إنها واجبة عينا على كل من وجدت فيه شرائط الوجوب. فالأضحية الواحدة كالشاة وسبع البقرة وسبع البنية إنها تجزئ عن شخص واحد. ٩ - وأما القائلون بالسنة فنعنيهم من يقول: إنها سنة عين أيضا، كالقول المروي عن أبي يوسف فعنده لا يميز الأضحية الواحدة عن الشخص وأهل بيته أو غيرهم.

ومعهم من يقول: إنها سنة عين ولو حكما، بمعنى أن كل واحد مطالب بها، وإذا فعلها واحد بنية نفسه وحده لم تقع إلا عنه، وإذا فعلها بنية إشراك غيره في الثواب، أو بنية كونها لغيره أسقطت الطلب ممن أشركهم أو أوقعها عنهم. وهذا رأي المالكية، وإيضاحه أن الشخص إذا ضحى ناويا نفسه فقط سقط الطلب عنه، وإذا ضحى ناويا نفسه وأبويه الفقيرين وأولاده الصغار، وقعت التضحية عنهم، ويجوز له أن يشرك غيره في الثواب - قبل الذبح - ولو كانوا أكثر من سبعة بثلاث شرائط:

(الأولى): أن يسكن معه.

(١) حديث: «من ذبح قبل الصلاة... أخرجه مسلم (١٥٩٠/٣) - ط الخلفي». (٢) حديث: «من ذبح قبل الصلاة... أخرجه مسلم (١٥٩١/٣) - ط الخلفي». (٣) بدائع الصنائع ٦٢/٥.

واستدل الجمهور على السنة بأدلة: منها قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا دخل العشر، وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئا»<sup>(١)</sup> ووجه الدلالة في هذا الحديث أن الرسول ﷺ قال: «وأراد أحدكم» فجعله مفوضا إلى إرادته، ولو كانت التضحية واجبة لاقتصر على قوله: «فلا يمس من شعره شيئا حتى يضحي». ومنها أيضا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان السنة والستين، مخافة أن يرى ذلك واجبا. (٢) وهذا الصنيع منها يدل على أنها عينا من الرسول ﷺ عدم الوجوب، ولم يرو عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.

٨ - وذهب أبو حنيفة إلى أنها واجبة. وهذا المذهب هو المروي عن محمد وزفر وإحدى الروايتين عن أبي يوسف. وبه قال ربيعة والليث بن سعد والأوزاعي والثوري ومالك في أحد قوليه. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (فصل لربك وانحر)<sup>(٣)</sup> فقد قيل في تفسيره صل صلاة العيد وانحر البدن، ومطلق الأمر للوجوب، ومتى وجب على النبي ﷺ وجب على الأمة لأنه قلدتها. ويقول النبي ﷺ: «من كان له سعة ولم يضح» فلا يقربن مصلاها،<sup>(٤)</sup> وهذا كالوعيد على ترك

(١) حديث: «إذا دخل العشر... أخرجه مسلم (١٥٩٠/٣) - ط الخلفي». (٢) والأثر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لا يضحيان السنة والستين، أخرجه البيهقي (٢٦٥/٩) - ط دار المعارف المشائية) وحسنه الثوري في المجموع (٣٨٣/٨) - ط المتبرية. (٣) سورة الكوثر ٢/ (٤) حديث: «من كان له سعة... سبق تخريجه (ف/٦)».

قالوا: ومعنى كونها سنة كفاية - مع كونها تسن لكل قادر منهم عليها - سقوط الطلب عنهم بفعل واحد رشيد منهم، لا حصول الثواب لكل منهم، إلا إذا قصد المضحى تشريكهم في الثواب. (١)  
ومما استدل به على كون التضحية سنة كفاية عن الرجل وأهل بيته حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: «كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهى الناس بعد فصات مباهاة». (٢) وهذه الصيغة التي قالها أبو أيوب رضي الله عنه تقتضي أنه حديث مرفوع.

#### الأضحية المنذورة:

١١ - اتفق الفقهاء على أن نذر التضحية يوجبها، سواء أكان الناذر غنيا أم فقيرا، وهو إما أن يكون نذرا لمعينة نحو: لله علي أن أضحي بهذه الشاة، وإما أن يكون نذرا في الذمة لغير معينة لمضمونة، كأن يقول: لله علي أن أضحي، أو يقول: لله علي أن أضحي بشاة. (٣)

فمن نذر التضحية بمعينة لزمه التضحية بها في

(الثانية): أن يكون قريبا له وإن بعدت القرابة، أو زوجة.

(الثالثة): أن ينفق على من يشركه وجوبا كأبويه وصغار ولده الفقراء، أو تبرعا كالأغنياء منهم وكعم وأخ وخال.

فإذا وجدت هذه الشرائط سقط الطلب عمن أشرکہم.

وإذا ضحى بشاة أو غيرها نالوا غيره فقط، ولو أكثر من سبعة، من غير إشراك نفسه معهم سقط الطلب عنهم بهذه التضحية، وإن لم تتحقق فيهم الشرائط الثلاث السابقة.

ولابد في كل ذلك أن تكون الأضحية ملكا خاصا للمضحى، فلا يشاركه فيها ولا في ثمنها، وإلا لم تجزى، كما سيأتي في شرائط الصحة. (١)

١٠ - ومن القائلين بالسنية من يجعلها سنة عين في حق المنفرد، وسنة كفاية في حق أهل البيت الواحد، وهذا رأي الشافعية والحنابلة. فقد قالوا: إن الشخص يضحى بالأضحية الواحدة - ولو كانت شاة - عن نفسه وأهل بيته. وللشافعية تفسيرات متعددة لأهل البيت الواحد (والراجح)

تفسيران:

(أحدهما) أن المقصود بهم من تلزم الشخص نفقتهم، وهذا هو الذي رجحه الشمس الرمي في نهاية المحتاج.

(ثانيهما) من تجمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا، وهذا هو الذي صححه الشهاب الرمي بهامش شرح الروض.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/١١٨، ١١٩

(١) المجموع للنووي ٨/٣٨٣-٣٨٦، ونهاية المحتاج بعاشيتي

الرشيدية والشرح المسمى ٨/١٢٣، ونحلة المحتاج مع حاشية الشرواني ٨/١٤١

(٢) حديث أبي أيوب رضي الله عنه: «كنا نضحى بالشاة الواحدة...» أخرجه مالك ٢/٤٨٦ - ط الحلبي. وقال النووي:

هذا حديث صحيح (المجموع للنووي ٨/٣٨٤ ط الطباعة النورية).

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/١٢٥، والبيهقي

على المنهج ٤/٢٩٥، والمجموع للنووي ٨/٣٨٣-٣٨٦

واللكني لأين قلادة مع الشرح الكبير ١١/٩٤، ١٠٦، ١٠٧،

ومطالب الولي الذي ٢/٤٨٠

والإذا كانت واجبة بالشروع (عند من يقول بذلك) فشروط وجوبها أربعة، وزاد محمد وزفر شرطين، وهذه الشروط أوبعضها مشترطة في سنيتهما أيضا عند من قال بعدم الوجوب، وزاد المالكية شرطا في سنيتهما، وبيان ذلك كما يلي:

١٤ - (الشرط الأول): الإسلام، فلا تجب على الكافر، ولا تسن له، لأنها قربة، والكافر ليس من أهل القرب، ولا يشترط عند الحنفية وجود الإسلام في جميع الوقت الذي تجزئ فيه التضحية، بل يكفي وجوده آخر الوقت، لأن وقت الوجوب يفضل عن أداء الواجب، فيكفي في وجوبها بقاء جزء من الوقت كالصلاة، وكذا يقال في جميع الشروط الآتية، وهذا الشرط متفق عليه بين القائلين بالوجوب والقائلين بالسنية، بل إنه أيضا شرط للتطوع.

١٥ - (الشرط الثاني): الإقامة، فلا تجب على المسافر، لأنها لا تتأدى بكل مال ولا في كل زمان، بل بحيوان مخصوص في وقت مخصوص، والمسافر لا يظفر به في كل مكان في وقت التضحية، فلو أوجبنها عليه لاحتاج لحمل الأضحية مع نفسه، وفيه من الحرج مالا يخفى، أو احتاج إلى ترك السفر، وفيه ضرر، فدعت الضرورة إلى امتناع وجوبها عليه، بخلاف المقيم ولو كان حاججا، لما روى نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يخلف لمن لم يبع من أهله اثنين الضحايا، وذلك ليضحوا عنه تطوعا. (١) ويحتمل أنه ليضحوا عن أنفسهم لا عنه، فلا يثبت الوجوب مع الاحتمال.

(١) والأثر من ابن عمر رضي الله عنهما

الوقت، وكذلك من نذر التضحية في اللمة بغير معينة، ثم عين شاة مثلا عما في ذمته، فإنه يجب عليه التضحية بها في الوقت.

وصرح الشافعية بأن من نذر معينة، وبها عيب نخل بالإجزاء صح نذره، ويجب عليه ذبحها في الوقت، وفاء بما التزمه، ولا يجب عليه بدلها.

ومن نذر أضحية في ذمته، ثم عين شاة بها عيب نخل بالإجزاء لم يصح تعيينه إلا إذا كان قد نذرها معينة، كأن قال: علي أن أضحي بشاة عرجاء بيّنة العرج.

وقال الحنابلة مثل ما قال الشافعية، إلا أنهم أجازوا إبدال المعينة بخير منها، لأن هذا أنفع للفقراء.

ودليل وجوب الأضحية بالنذر: أن التضحية قربة لله تعالى من جنسها واجب كهدي التمتع، فتلزم بالنذر كسائر القرب، والوجوب بسبب النذر يستوي فيه الفقير والغني.

#### أضحية التطوع:

١٢ - من لم تجب التضحية عليه لعدم توفر شرط من شروط وجوبها عند من قال بالوجوب، ولعدم توفر شروط السنية عند من قال بأنها سنة، فالأضحية تعتبر في حقه تطوعا.

#### شروط وجوب الأضحية أو سنيتهما:

١٣ - الأضحية إذا كانت واجبة بالنذر فشرائط وجوبها هي شرائط النذر، وهي: الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والاختيار، ولتفصيلها يراجع باب النذر.

كالخلاف في صدقة الفطر. ولتفصيل حجج الفريقين يرجع لمصطلح (صدقة الفطر).

١٨ - والسلي بن ويثيق يعتبر حاله في الجنون والإفاقة، فإن كان مجنوناً في أيام النحر فهو على الاختلاف، وإن كان مفيقاً وجبت من ماله بلا خلاف، وقيل: إن حكمه حكم الصحيح فيها كان.

وهذا الذي قرره صاحب «البدائع» يقتضي ترجيح القول بالوجوب، لكن صحح صاحب الكافي القول بعدم الوجوب ورجحه ابن الشحنة واعتمده صاحب «الدر المختار» ناقلاً عن متن «مواهب الرحمن» أنه أصح ما يقتضيه، وقال ابن عابدين: إن هذا القول اختاره صاحب الملتقى حيث قدمه، وعبر عن مقابله بصيغة التضعيف، وهي «قيل». (١)

هذا كله رأي الحنفية.

وقال المالكية: لا يشترط في سنية التضحية البلوغ ولا العقل، فيسن للولي التضحية عن الصغير والمجنون من مالهما، ولو كانا يتيمين. (٢) وقال الشافعية: لا يجوز للولي أن يضحي عن محجوريه من أموالهم، وإنما يجوز أن يضحي عنهم من ماله إن كان أبناً أو جداً، وكأنه ملكها لهم وذبحها عنهم، فيقع له ثواب التبرع لهم، ويقع لهم ثواب التضحية. (٣)

وقال الحنابلة في اليتيم الموسر: يضحي عنه وليه من ماله، أي مال المحجور، وهذا على سبيل

هذا مذهب الحنفية القائلين بالوجوب، وأما من قال بالسنية فلا يشترط هذا الشرط، وكذلك لا يشترط في التطوع، لأنه لا يترتب على سنيتها ولا التطوع بها حرج.

١٦ - (الشرط الثالث): الغنى - ويعبر عنه باليسار - لحديث «من كان له سعة ولم يضع فلا يقرن مصلاتاً» (١) والسعة هي الغنى، ويتحقق عند الحنفية بأن يكون في ملك الإنسان مائتا درهم أو عشرون ديناراً، أو شيء يبلغ قيمته ذلك، سوى مسكنه وحوادثه الأصلية ودينونه. (٢)

وقال المالكية: يتحقق الغنى بالألتحف الأضحية بالمضحي، بالألحاج لثمنها في ضرورياته في عامه. (٣)

وقال الشافعية: إنما تسن للقاتل عليها، وهو من ملك ما يحصل به الأضحية، فاضلاً عما يحتاج إليه في يوم العيد وليلته وأيام التشريق الثلاثة ولياليها. (٤)

١٧ - (الشرطان الرابع والخامس): البلوغ والعقل، وهذان الشرطان اشترطهما محمد وزفر، ولم يشترطهما أبو حنيفة وأبو يوسف، فعندهما تجب التضحية في مال الصبي والمجنون إذا كانا موسرين، فلو ضحى الأب أو الوصي عنهما من مالهما لم يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ويضمن في قول محمد وزفر، وهذا الخلاف

(١) حديث: «من كان له سعة ولم يضع ١٠٠٠ سبق بخرجه (٦/ف).

(٢) ابن عابدين ١٩٨/٥

(٣) السنوني ١١٨/٢

(٤) الجعيري على المتن ٢٩٥/٤

(١) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٠١/٥

(٢) حاشية السنوني على الشرح الكبير ١١٩/٢

(٣) الجعيري على المتن ٣٠٠/٤



(ثانيتها) : أنها تحب ، لأن ولد الرجل جزءه وكذا ولد ابنه ، فإذا وجب عليه أن يضحي عن نفسه وجب عليه أن يضحي عن ولده وولد ابنه قياسا على صدقة الفطر .

ثم على القول بظاهر الرواية - وهو عدم الوجوب - يستحب للإنسان أن يضحي عن ولده وولد ابنه الصغيرين من مال نفسه ، (١) والمقصود بولد ابنه هو اليتيم الذي تحت ولاية جده . وهذا موافق لما سبق من مذهب الجمهور .

#### شروط صحة الأضحية

٢٢ - للتضحية شرائط تشملها وتشمل كل الذبائح ، ولتفصيلها (ر: ذبائح) . وشرائط تختص بها ، وهي ثلاثة أنواع : نوع يرجع إلى الأضحية ، ونوع يرجع إلى المضحى ، ونوع يرجع إلى وقت التضحية .

#### النوع الأول : شروط الأضحية في ذاتها :

٢٣ - (الشرط الأول) وهو متفق عليه بين المذاهب : أن تكون من الأنعام ، وهي الإبل عرابا كانت أو بخاتي ، (٢) والبقرة الأهلية ومنها الجواميس ، (٣)

(١) البدائع ٦٤/٥ ، ٦٥ والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٠٠/٥

(٢) العراب جمع عربي والبخاتي يفتح الياء وتشديد الياء مع كسر التاء ، وقد تقع التاء وتقلب الياء ألفا ، وهي الإبل الحراسية (ر: القاموس والمعجم الوسيط) والمراد هنا الإبل غير العربية وواحدها بختي بضم الياء وسكون الحاء وتشديد الياء .

(٣) الجواميس جمع جاموسين وهو نوع من البقر أسود اللون ضخيم الجثة وهو معرب كالجواميس وواحده جاموسة (القاموس والمعجم الوسيط) .

التوسعة في يوم العيد لا على سبيل الإيجاب . (١) هذا ، وقد انفرد المالكية بذكر شرط لسنية التضحية ، وهو ألا يكون الشخص حاجا ، فالحاج لا يطلب بالتضحية شرعا ، سواء أكان بمنى أم غيرها ، وغير الحاج هو المطلوب بها ، وإن كان معتمرا أو كان بمنى . (٢) وعند الحنفية لا تحب على حاج مسافر . (٣)

٢٠ - هذا ، وليست الذكورة ولا المصير من شروط الوجوب ولا السنية ، فكما تحب على الذكور تحب على الإناث ، وكما تحب على المقيمين في الأمصار تحب على المقيمين في القرى والبوادي ، لأن أدلة الوجوب أو السنية شاملة للجميع .

#### تضحية الإنسان من ماله عن ولده :

٢١ - إذا كان الولد كبيرا فلا يجب على أبيه أو جده التضحية عنه ، أما الولد وولد الولد الصغيران فإن كان لهما مال فقد سبق الكلام عن ذلك ، وإن لم يكن لهما مال ، فعن أبي حنيفة في ذلك روايتان : (أولاهما) : أنها لا تحب ، وهو ظاهر الرواية ، وعليه الفتوى ، لأن الأصل أنه لا يجب على الإنسان شيء عن غيره ، وخصوصا القربات ، لقوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) . (٤) وقوله جل شأنه (لها ما كسبت) . (٥) ولهذا لم تحب عليه عن ولده وولد ولده الكبيرين .

(١) المغني لابن قدامة ١١/٩٥ ، ١٠٨ .

(٢) حاشية اللسوقي على الشرح الكبير ١١٩/٢

(٣) ابن عابدين ٢٠٠/٥

(٤) سورة النجم / ٣٩

(٥) سورة البقرة / ٢٨٦

يضحي بها عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وأولاده الصغار، وكذلك يميزه أن يضحي الإنسان بالأضحية الواحدة التي يملكها وحده نأويا لإشراك غيره معه في الشواب، أو نأويا كونها كلها عن غيره كما سبق (ف ٩).

٢٤ - (الشرط الثاني) : أن تبلغ سن التضحية، بأن تكون ثنيةً أو فوق الثنية من الإبل والبقر والمعز، وجذعة أو فوق الجذعة من الضأن، فلا تجزئ التضحية بها دون الثنية من غير الضأن، ولا بها دون الجذعة من الضأن، لقول النبي ﷺ : «لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن». (١) والمسنة من كل الأنعام هي الثنية فما فوقها. حكاه النووي عن أهل اللغة. (٢)

ولقوله ﷺ : «نعمت الأضحية الجذع من الضأن». (٣)

وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في تفسير الثنية والجذعة. (٤)

٢٥ - فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الجذع من الضأن ما أتم ستة أشهر، وقيل : ما أتم ستة أشهر

(١) حلت: «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم... أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر (صحيح مسلم ٣/ ١٥٥ ط. عبد الباقي)، لقوله: (إلا أن يعسر الخ ظاهره أن الجذع لا يميزه إلا عند عسر المسنة، لكنه عمول على أن من أراد الأكل ينبغي له ألا يقدم على التضحية بالجذع إلا عند عسر المسنة.

(٢) المجموع ٨/ ٣٩٣

(٣) حلت: «نعمت الأضحية... أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب (سنن الترمذي ٨٧/ ٤، ونصب الرابة ٢١٦/ ٤).

(٤) الثاني من الحسان ما تلقى ثنيته وفي القدم أربع من الثنانيا، ويكون ذلك عند بلوغ الحيوان ستة مئة كما هو ميم فيها سبق.

والغنم ضأنًا كانت أو معزًا، (١) ويميزه من كل ذلك الذكور والإناث.

فمن ضحي بحيوان مأكول غير الأنعام، سواء أكان من الدواب أم الطيور، لم تصح تضحيته به، لقوله تعالى : (ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) (٢) ولأنه لم تنتقل التضحية بغير الأنعام عن النبي ﷺ، ولو ذبح دجاجة أو ديكاً بنية التضحية لم يميزه.

ويتعلق بهذا الشرط أن الشاة تجزئ عن واحد، والبندنة والبقرة كل منها عن سبعة، لحديث جابر رضي الله عنه قال : «نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة»، (٣) وهذا مروي عن علي وابن عمرو وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وبه قال عطاء وطاوس وسالم والحسن وعمر بن دينار والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأكثر أهل العلم، وهو قول الحنفية والشافعية والحنابلة. (٤)

وعن ابن عمر رضي عنهما رواية أخرى أنه قال : «لا تجزئ نفس واحدة عن سبعة» (٥) وقال المالكية : لا يميزه الاشتراك في اللحم أو الثمن، لا في الشاة ولا في البدنة ولا في البقرة، ولكن يميزه الأضحية الواحدة التي يملكها شخص واحد أن

(١) المزمع يفتح الميم مع سكن العين أو فتحها أو الشعر من الغنم خلاف الضأن (الفرس والمعجم الوسيط).

(٢) سورة الحج / ٣٤

(٣) حديث جابر رضي الله عنه : «نحرنا مع رسول الله ﷺ» أخرجه مسلم (٩٥٥/ ٢ - الحلي).

(٤) البدائع ٥/ ٦٩، والمجموع للنووي ٨/ ٣٩٨، والمذني لابن قدامة ١١/ ٩٦، ١١٨

(٥) المذني لابن قدامة أيضاً.

العين أجزأت عندهم، وإن كان على عينها بياض يمنح الإبصار.

(٣) مقطوعة اللسان بالكلية.

(٤) ماذهب من لسانها مقدار كثير. وقال

الشافعية: يضر قطع بعض اللسان ولو قليلا.

(٥) الجدعاء وهي مقطوعة الأنف.

(٦) مقطوعة الأذنين أو إحداهما، وكذا السكاء

وهي: فاقدة الأذنين أو إحداهما خلقة وخالف

الحنابلة في السكاء.

(٧) ماذهب من إحدى أذنيها مقدار كثير،

واختلف العلماء في تفسير الكثير، فذهب الحنفية

إلى أنه مازاد عن الثلث في رواية، والثلث فأكثر في

رواية أخرى، والنصف أو أكثر، وهو قول أبي

يوسف، والربع أو أكثر في رواية رابعة.

وقال المالكية: لا يضر ذهاب ثلث الأذن أو

أقل.

وقال الشافعية: يضر ذهاب بعض الأذن

مطلقا.

وقال الحنابلة: يضر ذهاب أكثر الأذن.

والأصل في ذلك كله حديث: «وأن النبي ﷺ

نبى أن يضحي بعضباء الأذن». (١)

(٨) العرجاء البين عرجها، وهي التي لا تقدر أن

تمشي برجلها إلى المنسك - أي المذبح - وفسرها

المالكية والشافعية بالتي لا تسير بسير صواحبتها.

وشيشا. وأيا ما كان فلا بد أن يكون عظميا بحيث لو

خلط بالثنايا لاشتبه على الناظرين من بعيد. والثني

من الضأن والمعرز ابن سنة، ومن البقر ابن سنتين،

ومن الإبل ابن خمس سنين. (١)

وذهب المالكية إلى أن الجذع من الضأن مابلغ

سنة (قمرية) ودخل في الثانية ولو مجرد دخول،

وفسروا الثني من المعز بما بلغ سنة، ودخل في الثانية

دخولا بينا، كمضي شهر بعد السنة، وفسروا الثني

من البقر بما بلغ ثلاث سنين، ودخل في الرابعة ولو

دخولا غير بين، والثني من الإبل بما بلغ حسا

ودخل في السادسة ولو دخولا غير بين. (٢)

وذهب الشافعية إلى أن الجذع مابلغ سنة،

وقالوا: لو أجدع بأن أسقط مقدم أسنانه قبل السنة

وبعد تمام سنة أشهر يكفي، وفسروا الثني من المعز

بما بلغ سنتين، وكذلك البقر. (٣)

٢٦ - (الشرط الثالث): سلامتها من العيوب

الفاحشة، وهي العيوب التي من شأنها أن تنقص

الشحم أو اللحم إلا ما استثنى.

وبناء على هذا الشرط لا تجزى التضحية بما

يأتي:

(١) العيماء.

(٢) العوراء البين عورها، وهي التي ذهب بصر

إحدى عينيه، وفسرها الحنابلة بأنها التي انخفضت

عينها وذهبت، لأنها عضو مستطاب، فلولم تذهب

(١) حديث: «وأن النبي ﷺ نبى أن يضحي بعضباء الأذن» أخرجه

أبو داود (٣/٢٣٨) - ط عزت سعيد دحلان - وأحمد (١/٨٤) ط

البيهقي (١/٩٠) - ط الخليلي - وصححه، وقال

للنوري: «في تصحيح الترمذي لهذا الحديث نظر. كذا في

مختصره (٤/١٠٨) - نشر دار المعرفة.

(١) الهداية بأعلى تكملة فتح القدير ٧٦٨/٨، والبدائع ٦٩/٥،

وإبن عابدين ٢١١/٥، والمغني ٩٩/١١، ١٠٠

(٢) حاشية المدلسي على الشرح الكبير ١١٩/٢

(٣) المجموع للنووي ٣٩٤/٨، وحاشية الجيزمي على المنهاج

٢٩٥/٤

(١٨) الجلالة، وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها، مالم تستبرأ بأن تحبس أربعين يوما إن كانت من الإبل، أو عشرين يوما إن كانت من البقر، أو عشرة إن كانت من الغنم.

٢٧ - هذه الأمثلة ذكرت في كتب الحنفية. وهناك أمثلة أخرى للأنعام التي لا تجزىء التضحية بها ذكرت في كتب المذاهب الأخرى.

(ومنها) مذكروه المالكية حيث قالوا: لا تجزىء (البكساء) وهي فاقدة الصوت ولا (البخراء) وهي متنتة رائحة الفم، ولم يقيدوا ذلك بكونها جلالة ولا بينة البشم، وهو التخمعة. ولا (الصماء) وهي التي لا تسمع. (١)

(ومنها) مذكروه الشافعية من أن (المهساء) لا تجزىء، وهي المسصابة بالهيام وهو عطش شديد لا ترتوي معه بالماء، فهيم في الأرض ولا ترعى. وكذا (الحامل) على الأصح، لأن الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم رديئا. (٢)

(ومنها) مذكروه الحنابلة من عدم إجزاء (العصاء) (٣) وهي التي انكسر غلاف قرنها (٤) والخصي المجسوب، وهو ماذهب أنثياه وذكره معا، بخلاف ذهاب أحدهما. (٥)

(١) بلغة السالك ٣٠٩/١

(٢) المجموع للتوي ٤٠٠/٨

(٣) كذا في العاصد في نسخة مطالب أولي النهى، لكن في حاشية ابن عابدين تسمية مذهب بعض قروا بالمعطاء والقاء وهي مجزأة عند الحنفية.

(٤) مطالب أولي النهى ٤٦٥/٢

(٥) انظر في جميع الأمثلة السابقة. البدائع ٧٥-٧٦، وابن عابدين ٢١٢/٥ - ٢١٤، والسنوسي على الشرح الكبير ١٢٠/٢، وبلغة السالك ٣٠٩/١، والمجموع للتوي ٤٠٠/٨، وحاشية الجيبري على المنهج ٢٩٦/٤، ومطالب أولي النهى ٤٦٥/٢، والمفني لابن قدامة ١٠٢/١١

(٩) الجذماء وهي: مقطوعة اليد أو الرجل، وكذا فاقدة إحداهما خلفة.

(١٠) الجذاء وهي: التي قطعت رموس ضرعوها أو ويست.

وقال الشافعية: يضر قطع بعض الضرع، ولو قليلا.

وقال المالكية: إن التي لا تجزىء هي يابسة الضرع جميعه، فإن أرضعت يعضه أجزأت.

(١١) مقطوعة الألية، وكذا فاقدها خلفة، وخالف الشافعية فقالوا بإجزاء فاقدة الألية خلفة، بخلاف مقطوعتها.

(١٢) مذهب من ألينها مقدار كثير. وقال الشافعية: يضر ذهاب بعض الألية ولو قليلا.

(١٣) مقطوعة الذنب، وكذا فاقده خلفة، وهي المسماة بالبرءاء، وخالف الحنابلة فيها فقالوا: إنها يجزئان. وخالف الشافعية في الثانية دون الأولى.

(١٤) مذهب من ذنبها مقدار كثير. وقال المالكية: لا تجزىء ذاهبة ثلثة فصاعدا.

وقال الشافعية: يضر قطع بعضه ولو قليلا. وقال الحنابلة: لا يضر قطع الذنب كلا أو بعضا.

(١٥) المريضة البين مرضها، أي التي يظهر مرضها لمن يراها.

(١٦) العجضاء التي لا تنقي، وهي المهزولة التي ذهب نقيها، وهو المخ الذي داخل العظام، فإنها لا تجزىء، لأن تمام الخلقة أمر ظاهر، فإذا تبين خلافه كان تقصيرا.

(١٧) مصرفة الأطباء، وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها.



موجودين <sup>(١)</sup> أي مرضوضي الخصيتين، ويلحق بالرض الخصاء، لأن أثرهما واحد.

وقد اتفقت على إجزائه المذاهب الأربعة.

وحكى صاحب «المغني» الإجزاء عن الحسن وعطاء والشعبي والنخعي ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي.

وكالخصي الموجوء وهو المرضوض الخصية. وهذا متفق عليه بين المذاهب.

(١٤) المَجْبُوب وهو ما قطع ذكره، وسبق قول الخنابلة أن المَجْبُوب الخصي - وهو : ما ذهب أنثياه وذكره معا - لا يَجْزَى، بخلاف ذاهب أحدهما فقط (ف/ ٢٦).

(١٥) المَجْزُوزة وهي التي جز صوفها.

(١٦) الساعلة وهي التي تسعمل - بضم العين - ويجب تقيد ذلك بما لم يصحبه مرض بين.

٢٩ - هذه الأمثلة ذكرها الحنفية وجاء في كتب غيرهم أمثلة أخرى لما يَجْزَى.

(ومنها) ما صرح به المالكية من أن المقعدة - وهي العاجزة عن القيام لكثرة الشحم عليها - تجزى.

(ومنها) ما ذكره الشافعية من أن العشواء تجزى، وهي التي تبصر بالنهار دون الليل، وكذا العمشاء وضعيفة البصر.

وكذا التي قطع منها قطعة صغيرة من عضو كبير، كالتي أخذ الذئب مقداراً قليلاً من فخذها، بخلاف المقدار البين الذي يعد كثيراً بالنسبة لجميع الفخذ.

(٧) الهتاء وهي التي لا أسنان لها، لكن يشترط في إجزائها ألا يمنعها الهمم من الرعي والاعتلاف، فإن منعها عنها لم تجزى. وهو مذهب الحنفية. وقال المالكية: لا تجزى مكسورة سنين فأكثر أو مقلوعتها، إلا إذا كان ذلك لإثغار أو كبر، أما هلهين الأمرين فتجزي.

وقال الشافعية: تجزى ذاهبة بعض الأسنان إن لم يؤثر نقصا في الاعتلاف، ولا ذاهبة جميعها ولا مكسورة جميعها، وتجزى المخلوقة بلا أسنان.

وقال الخنابلة: لا تجزى ما ذهب ثناياها من أصلها، بخلاف ما لوبقي من الثنايا بقية.

(٨) الثلواء وهي المجنونة، ويشترط في إجزائها ألا يمنعها الثول عن الاعتلاف، فإن منعها منه لم تجزى، لأن ذلك يفضي إلى هلاكها.

وقال المالكية والشافعية: لا تجزى الثلواء، وفسرها المالكية بأنها الدائمة الجنون التي فقدت التمييز بحيث لا تهتدي لما ينفعها ولا تجانب ما يضرها، وقالوا: إن كان جنوبها غير دائم لم يضر. وفسرها الشافعية بأنها التي تستدير في المرعى، ولا ترى إلا قليلاً، فتَهْزَل.

(٩) الجرباء السمينة، بخلاف المهزولة.

وقال الشافعية: لا تجزى الجرباء مطلقاً.

(١٠) المكوية وهي التي كويت أذنبا أو غيرها من الأعضاء.

(١١) الموسومة وهي: التي في أذنبا سمة.

(١٢) العاجزة عن الولادة لكبر سنها.

(١٣) الخصي وإنما أجزأ، لأن مذهب بخصائه يعوض بما يؤدي إليه من كثرة لحمه وشحمه، وقد صح وأن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين

(١) حديث: «ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين موجودين». أخرجه أحمد (٨/٦) - ط الهيثمية - وأورده الميثقي في المجموع (٢١/٤) - ط القدسي - وقال: إسناده حسن.

عنه، لأن الشاة تضطرب عادة، فتلحقها العيوب من اضطرابها. (١)

هذا مذهب الحنفية.

وذهب المالكية إلى أن الأضحية المعينة بالنذر أو بغيره إذا حدث بها عيب غل لم تجزىء، وله التصرف فيها بالبيع وغيره، وعليه التضحية بأخرى إن كانت منلوة، ويسن له التضحية بأخرى إن لم تكن منلوة.

هذا إن تعينت قبل الإضجاع للذبح، أما لو تعينت بعد الإضجاع له فيجزىء ذبحها. (٢)

وقال الشافعية: من أوجب أضحية معينة بالنذر أو الجعل، ثم طرأ عليها - عيب يمنع إجزائها قبل دخول الوقت الذي تجزىء فيه التضحية، أو بعد دخوله وقبل تمكنه من الذبح، ولم يقع منه تفريط ولا اعتداء - لم يلزمه بدلها، لزوال ملكه عنها من حين الإيجاب، ويلزمه أن يذبحها في الوقت ويتصدق بها كالأضحية، وإن لم تكن أضحية.

وإذا طرأ العيب باعتدائه أو تفريطه أو تأخره عن الذبح في أول الوقت بلا علو لزمه ذبحها في الوقت والتصدق بها، ولزمه أيضا أن يضحي بأخرى لتبرأ ذمته.

ولو اشترى شاة وأوجها بالنذر أو الجعل، ثم وجد بها عيبا قلبيا، فليس له أن يردّها على البائع، لأنه زال ملكه عنها بمجرد الإيجاب، فيتعين أن يقيها، وله أن يأخذ أرض النقص من البائع، ولا يجب عليه التصديق به، لأنه ملكه، وعليه أن يذبحها في الوقت، ويتصدق بها كلها لشبهها

طروء العيب المخل بعد تعيين الأضحية:

٣٠ - لو اشترى رجل شاة بنية الأضحية فعجفت عنده عجفا بينا لم تجزىء، إن كان عند الشراء موسرا مقبيا، وكان شراؤه إياها في وقت الوجوب، لما سبق من أن شراؤه للأضحية لا يوجبها، لأنه تجب عليه أضحية في ذمته بأصل الشرع، وإنما أقام ما اشتراه مقام ما في الذمة، فإذا نقص لم يصلح لهذه الإقامة فيبقى ما في ذمته بحاله.

فإن كان عند الشراء فقيرا، أو غنيا مسافرا، أو غنيامقبيا، واشترى قبل وقت النحر، أجزأته في هذه الصور كلها، لأنه لم تكن في ذمته أضحية واجبة وقت الشراء، فكان الشراء بنية التضحية إيجابا لها بمنزلة نذر الأضحية المعينة، فكان نقصانها كلها يسقط به إيجابها.

ويعلم من هذا أن الفقير أو الغني لو أوجب على نفسه بالنذر أضحية غير معينة، ثم اشترى شاة بنية التضحية، فتعينت، لم تجزىء، لأن الشراء في هذه الحالة ليس إيجابا، وإنما هو إقامة لما يشترى به مقام الواجب. ومن شرط الإقامة السلامة، فإذا لم تجزىء إقامتها مقام الواجب بقي الواجب في ذمته كما كان.

وكالشاة التي عجفت بعد الشراء، كل النعم التي يحدث لها بعد الشراء عيب غل، أو موت، أو تسرق، ففيها التفصيل السابق.

٣١ - ولو قدم المضحي أضحية ليذبحها، فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه، فانكسرت رجلها، أو انقلبت فأصابها الشفرة في عنقها فأصورت أجزأته، لأن هذا مما لا يمكن الاحتراز

(١) البدائع ٥/ ٧٦ - ٧٧

(٢) حاشية الدررقي ٢/ ١٢٥

الملك، ثم إن أخذها صاحبها مذبوحة، وضمنه النقصان، فكل ذلك لا تجزئ عن واحد منها. وإن لم يأخذها صاحبها، وضمنه قيمتها حية، أجزأت عن الذابح، لأنه ملكها بالضمان من وقت الغصب، فصار ذابحاً لشاة هي ملكه، لكنه أتم، لأن ابتداء فعله وقع محظوراً، فتلزمه التوبة والاستغفار.

وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه وقول للمالكية. وقال زفر والشافعية، وهو أحد قولي المالكية، وأحد روايتي الحنابلة، لا تجزئ عنه، لأن الضمان لا يوجب للملك عندهم. ر: (غصب). (١)

٣٣ - ذهب الحنفية إلى أنه لو اشترى إنسان شاة فأضجعها، وشد قوائمها للتضحية بها، فجاء إنسان آخر فذبحها بغير إذنه صحت أضحية مالكها، لوجود الإذن منه دلالة.

وعند الحنابلة إذا عين الأضحية فذبحها غيره بغير إذنه أجزأت عن صاحبها، ولا ضمان على ذابحها.

واشترط للمالكية لإجزائها وجود الإذن صراحة أو اعتياده ذلك. (٢)

ولو اشترى إنسان شاة ليضحي بها، فلما ذبحها تبين ببينة أنها مستحقة - أي أنها كانت ملك إنسان غير البائع - فحكمها حكم المغصوبة، وشرؤه إياها بمنزلة العدم، صرح بذلك المالكية والحنابلة. (٣)

بالأضحية، وإن لم تكن أضحية، ويسقط عنه الوجوب بهذا الذبح، ويسن له أن يردفها بسليمة، لتحصل له سنة التضحية.

ولو زال عيبها قبل الذبح لم تصر أضحية إذ السلامة لم توجد إلا بعد زوال ملكه عنها.

ومن عين شاة ليضحي بها من غير إيجاب بنذر ولا جعل، فطراً عليها عيب غل بالإجزاء لم تجزئ التضحية بها، ولا فرق في طروء العيب بين كونه عند الذبح أو قبله، فلو أضجع شاة ليضحي بها وهي سليمة فاضطربت، وانكسرت رجلها، أو عرجت تحت السكن لم تجزئه على الأصح عند الشافعية. (١)

ومذهب الحنابلة قريب من مذهب الشافعية، إلا أنهم يقولون: إن الواجبة لا يجب التصديق بجمعها بل ببعضها، كما أنهم يقولون بإجزاء التضحية إذا عين شاة صحيحة للتضحية، ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء. (٢)

٣٢ - (الشرط الرابع): أن تكون مملوكة للذابح، أو مآذونا له فيها صراحة أو دلالة، فإن لم تكن كذلك لم تجزئ التضحية بها عن الذابح، لأنه ليس مالكا لها ولا نائباً عن المالكة، لأنه لم يأذن له في ذبحها عنه، والأصل فيها يعمل الإنسان أن يقع للعامل، ولا يقع لغيره إلا بإذنه.

فلو غصب إنسان شاة، فضحي بها عن مالكاها - من غير إجازته - لم تقع أضحية عنه، لعدم الإذن منه، ولو اضحي بها عن نفسه لم تجزئ عنه، لعدم

(١) البدائع ٧٧-٧٨، والمطالع ٢٥٣/٣، والإحصاف ٩٠/٤

(٢) البدائع ٧٧-٧٨، والشرح الصغير ١٤٥/٢، والملقى ١١٧/١١

(٣) الإحصاف ٩٠/٤، والبدائع ٧٨/٥

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج مع حاشية الشرواني ١٥٢/١

١٥٦ والجموع للنووي ٤٠٠/٨

(٢) الملقي بأعلى الشرح الكبير ١٠٣/١١-١٠٧



النية عمل القلب، والذكر باللسان دليل على مافيه.

وقد اتفق على هذا الشرط الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (١)

وصرح الشافعية باستثناء المعينة بالنذر، كأن قال بلسانه - من غير نية بقلبه - لله علي نذر أن أضحى بهذه الشاة، فإن نذره ينعقد باللفظ ولو بلا نية، ولا تشترط النية عند ذبحها، بخلاف المجعولة، بأن قال بلسانه: جعلت هذه الشاة أضحية، فإن إيجابه ينعقد وإن لم ينو عند النطق، لكن لا بد من النية عند ذبحها إن لم ينو عند النطق. وقالوا: لو وكل في الذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل، بل لا حاجة لعلمه بأنها أضحية.

وقالوا أيضا: يجوز لصاحب الأضحية أن يفوض في نية التضحية مسلما مميزا ينوي عند الذبح أو التعمين، بخلاف الكافر وغير المميز بجنون أو نحوه. (٢)

وقال الحنابلة: إن الأضحية المعينة لا تحب فيها النية عند الذبح، لكن لو ذبحها غير مالكها بغير إفتنه، ونواها عن نفسه علما بأنها ملك غيره لم تجزىء عنها، أما مع عدم العلم فتجزيء عن المالك ولا أثر لنية الفضولي.

٣٦ - (الشرط الثاني): أن تكون النية مقارنة للذبح أو مقارنة للتعين السابق على الذبح، سواء أكان هذا التعين بشراء الشاة أم بإقرارها بما يملكه،

٣٤ - ولو أودع رجل رجلا شاة، فضحى بها عن نفسه، فاختار صاحبها القيمة فأخذها، فإن الشاة لا تكون أضحية عن الذابح، بخلاف المفصولة والمستحقة عند أبي حنيفة وصاحبيه، ووجه الفرق أن سبب وجوب الضمان في الوديعة هو الذبح، فلا يعتبر الذابح مالكا إلا بعد الذبح، فحين الذبح لم يذبح ماله مملوك له، فلم يميزه أضحية، وسبب وجوب الضمان في الغصب والاستحقاق هو الأخذ السابق على الذبح، والضمان يوجب الملكية كما سبق، فيكون الذابح في حالتي الغصب والاستحقاق ذابحا ماله مملوك له فيجزىء عنه. وما قيل في الوديعة. يقال في العارية والمستأجرة. (١)

النوع الثاني: شرائط ترجع إلى المضحى يشترط في المضحى لصحة التضحية ثلاثة شروط: ٣٥ - (الشرط الأول): نية التضحية: لأن الذبح قد يكون للحم، وقد يكون للقرية، والفعل لا يقع قرية إلا بالنية، قال رسول الله ﷺ: «إنما الأفعال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» (٢)

والمراد بالأفعال القرابات، ثم إن القرابات من الذبائح أنواع كثيرة، كهدي التمتع والقران والإحصار وجزاء الصيد وكفارة الحلف وغير ذلك من محظورات الحج والعمرة، فلا تعين الأضحية من بين هذه القرابات إلا بنية التضحية، وتكفي النية بالقلب دون التلفظ بها كما في الصلاة، لأن

(١) البدائع ٥/ ٧١، والمبجج بحاشية البجيرمي ٤/ ٢٩٦، والمفهي

١١٧/ ١١، والنسوتي ٢/ ١٢٣

(٢) المبجج على البجيرمي ٤/ ٢٩٦، والبدائع ٥/ ٧٢، وابن

عابدين ٥/ ١٩٨

(١) البدائع ٥/ ٧٧ - ٧٨

(٢) حديث: «إنما الأعمال بالنيات، أخرجه البخاري (الفتح ٩/ ١) - ط السلفية، ومسلم (٣/ ١٥١٦ - ١٥١٦ - ط الحلبي).

وسواء أكان ذلك للتطوع أم لنذر في الذمة، ومثله الجعل كأن يقول: جعلت هذه الشاة أضحية، فالتية في هذا كله تكفي عن التية عند الذبح، وأما المنذورة المعينة فلا تحتاج لتية كما سبق. هذا عند الشافعية.

أما الحنفية والمالكية والحنابلة فتكفي عندهم التية السابقة عند الشراء أو التعيين. (١)

٣٧ - (الشرط الثالث): ألا يشارك المضحى فيها يحتمل الشركة من لا يريد القرية رأساً، فإن شارك لم يصح عن الأضحية.

وإيضاح هذا، أن البدنة (٢) والبقرة كل منهما يميز عن سبعة عند الجمهور كما مر.

فإذا اشترك فيها سبعة، فلا بد أن يكون كل واحد منهم مريداً للقرية، وإن اختلف نوعها. فلو اشترى سبعة أو أقل بدنة، أو اشترى واحد بدنة الشريك فيها، ثم شرك فيها ستة أو أقل، وأراد واحد منهم التضحية، وآخر هدي للذبة، وثالث هدي القرآن، ورابع كفارة الحلف، وخامس كفارة الدم عن ترك الميقات، وسادس هدي التطوع، وسابع العقيقة عن ولده أجزأتهم البدنة. بخلاف ما لو كان أحدهم يريد سبعة ليأكله، أو ليطعم أهله، أو ليعبده، فلا تميز عن الآخرين الذين أرادوا القرية.

(١) الإحصاف ٩٣/٤ - ٩٤، والمغني ٦٤٢/٨، وحاشية الدرر ١٢٣/٢

(٢) البدنة بنتع الباه والدال تشمل الإبل والبقر فتطلق على النثر والبقر والجمل والناقة، وسميت بذلك لضخامة بدنها، وتجمع على دباله يضم الباه وسكون الدال، وبعضهم يخصها بالإبل فتصطف عليها البقرة فيقول: ونحزى البدنة والبقره كل معيا عن سبعة.

هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعمر. وذلك، لأن القرية التي في الأضحية، وفي هذه الأنواع كلها إنما هي في إراقة الدم، وإراقة الدم في البدنة الواحدة لا تتجزأ، لأنها ذبيح واحد، فإن لم تكن هذه الإراقة قرية من واحد أو أكثر لم تكن قرية من الباقين، بخلاف ما لو كانت هذه الإراقة قرية من الجميع، وإن اختلفت جهتها، أو كان بعضها واجباً وبعضها تطوعاً.

وقال زفر: لا يميز عن الذبيح عن الأضحية أو غيرها من القرب عند الاشتراك، إلا إذا كان المشتركون متفقين في جهة القرية، كأن يشترك سبعة كلهم يريد الأضحية، أو سبعة كلهم يريد جزء الصيد، فإن اختلفوا في الجهة لم يصح الذبيح عن واحد منهم، لأن القياس يأبى الاشتراك، إذ الذبيح فعل واحد لا يتجزأ، فلا يتصور أن يقع بعضهم عن جهة، وبعضه عن جهة أخرى، لكن عند اتحاد الجهة يمكن أن تجعل كفارة واحدة، ولا يمكن ذلك عند الاختلاف، فيبقى الأمر فيه مردوداً إلى القياس.

وردى عن أبي حنيفة أنه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة، وقال: لو كان هذا من نوع واحد لكان أحب إليّ، وهكذا قال أبو يوسف. (١)

٣٨ - ولو اشترى رجل بقرة يريد أن يضحي بها، ثم أشرك فيها بعد ذلك غيره، فإن كان فقيراً حين اشترىها فقد أوجبها على نفسه كما سبق، فلا يجوز أن يشرك فيها غيره. وإن كان غنياً مقيماً، وقد اشترىها قبل وقت الوجوب، أو غنياً مسافراً فكذلك. وإن كان غنياً مقيماً، واشترىها بعد وقت

(١) حاشية ابن علقين ٢٠٧/٥، ٢٠٨ ط بولاق.

الفعل إنسا يصير قريبة من كل واحد بنيت لا بنية شريكه، فعدم النية من أحدهم لا يقدح في قربة الباقيين. (١)

وقال المالكية : لا يجوز الاشتراك في الثمن أو اللحم، فإن اشترك جماعة في الثمن، بأن دفع كل واحد منهم جزءا منه، أو اشتركوا في اللحم، بأن كانت الشاة أو البذنة مشتركة بينهم لم تجزىء عن واحد منهم، بخلاف إشراكهم في الثواب ممن ضحى بها قبل الذبح كما مر.

### وقت التضحية مبدأ ونهاية

مبدأ الوقت :

٣٩ - قال الحنفية : يدخل وقت التضحية عند طلوع فجر يوم النحر، وهو يوم العيد، وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحي في المصر أو غيره. لكنهم اشترطوا في صحتها لمن يضحي في المصر أن يكون الذبح بعد صلاة العيد، ولو قبل الخطبة، إلا أن الأفضل تأخيرها إلى ما بعد الخطبة، وإذا صليت صلاة العيد في مواضع من المصر كفى في صحة التضحية الفراغ من الصلاة في أحد المواضع.

وإذا علقت صلاة العيد ينتظر حتى يمضي وقت الصلاة، بأن تزول الشمس، ثم يذبح بعد ذلك. وأما من يضحي في غير المصر فإنه لا تشترط له هذه الشرطة، بل يجوز أن يذبح بعد طلوع فجر يوم النحر، لأن أهل غير المصر ليس عليهم صلاة العيد.

الرجوب فإن شراها لا يوجبها كما تقدم، فيجوز له أن يشرك فيها معه ستة أو أقل يريدون القربة، لكن ذلك مكروه، لأنه لما اشترأها بنية التضحية كان ذلك منه وعدا أن يضحي بها كلها عن نفسه، وإخلاف الوعد مكروه، وينبغي في هذه الحالة أن يتصدق بالثمن الذي أخذه ممن أشركهم معه، لما روي «أن رسول الله ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام رضي الله عنه دينارا، وأمره أن يشتري له أضحية، فاشتري شاة وباعها بدينارين، واشترى بأحدهما شاة، وجاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام بشاة ودينار، وأخبره بما صنع، فأمره عليه الصلاة والسلام أن يضحي بالشاة، ويتصدق بالدينار» (٢) هذا كله مذهب الحنفية. (٣)

وتخالفهم الشافعية وإحسانة فأجازوا أن يشترك مريد التضحية أو غيرها من القربات مع مريد اللحم، حتى لو كان لمريد التضحية سبع البذنة، ولريد الهدي سبعها، ولريد الحقيقة سبعها، ولريد اللحم باقيها، فذبحت بهذه النيات جاز، لأن

(١) حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أخرجه الترمذي وأبو داود بهذا المعنى. أما حديث الترمذي فمقتطع لعدم سياق حبيب من حكيم. كما أن في إسناده أبي داود رأيا مجهولا. وأخرج البخاري القصة من حديث حروة، وليس فيه ذكر التصديق، وقال ابن حجر: له متابيع عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه من طريق سعيد بن زيد عن الزبير بن العريش عن أبي ليلى قال: حدثني حروة البجلي فذكر الحديث بمتناه، وله شاهد من حديث حكيم بن حزام (تحفة الأحقاف) ٤/ ٤٦٩ - ٤٧٠ نشر السلفية، وصون الميود ٣/ ٦٦٤ - ٦٦٦ ط الهند، ونسخ الباري ٦/ ٦٣٢ - ٦٣٥ ط السلفية، وتبيل الأوطار ٦/ ٥ - ٦ ط دار الجيل.

(٢) البدائع ٥/ ٧١ - ٧٢، حاشية ابن عثيمين على الدر المختار ٢٠١/٥

(٣) المجموع للتوحي ٨/ ٣٩٧، والنفى لابن قدامة ١١/ ٩٧،

النحر بمقدار ما يوسع ركعتين خفيفتين وخطبتين خفيفتين، والمراد بالخفة الاقتصاد على ما يجرى في الصلاة والخطبتين.

قالوا: وإنما لم تتوقف صحة التضحية على الفراغ من صلاة الإمام وخطبته بالفعل لأن الأئمة يختلفون تطويلاً وتقصيراً، فاعتبر الزمان ليكون أشبه بمواقيت الصلاة وغيرها، وأضبط للناس في الأمصار والقرى والبوادي، وهذا هو المراد بالأحاديث التي تقدمت، وكان النبي ﷺ يصلي صلاة عيد الأضحية عقب طلوع الشمس. (١)  
والأفضل تأخير التضحية عن ارتفاع الشمس قدر رومح بالمقدار السابق الذكر. (٢)

وذهب الخنابلة في قول ثالث لهم وهو الأرجح، إلى أن وقتها يتبدى بعد صلاة العيد ولو قبل الخطبة لكن الأفضل انتظار الخطبتين.

ولا يلزم انتظار الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن إن تعددت، بل يكفي الفراغ من واحدة منها، وإذا كان مريد التضحية في جهة لا يصلي فيها العيد.. كالبادية وأهل الحياض عن لا عيد عليهم.. فالوقت يتبدى بعد مضي قدر صلاة العيد من

(١) حديث: وكان النبي ﷺ يصلي صلاة عيد الأضحية عقب طلوع الشمس، يدل عليه ما أخرجه الحسن بن أحمد البناء في كتاب الأضحية من طريق المعلى بن حلال عن الأسود بن قيس عن جندب قال: «كان النبي ﷺ يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رومح والأضحية على قيد رومح، والحديث سكت عنه الحافظ في التلخيص، وقال صاحب مئة الأعلی فيه معنى وهو واه (التلخيص الحبير ٨/ ٨٣، وقيل الأوطار ٣/ ٢٩٣ ط المطبعة المطابقية المصرية ١٣٥٧ هـ، ومنية الأملی ص ٣٠).

(٢) المصنوع للتدوير ٨/ ٢٨٧-٣٩١، وحاشية البجيرمي على شرح للميج ٢٩٤/٤، ٢٩٧.

وإذا كان من عليه الأضحية مقيماً في المصر، ووكل من يضحى عنه في غيره أو بالعكس، فالعبرة بمكان الذبيح لا بمكان الموكل المضحى، لأن الذبيح هو القرية. (١)

وقال المالكية، وهو أحد أقوال الخنابلة: إن أول وقت التضحية بالنسبة لغير الإمام هو وقت الفراغ من ذبح أضحية الإمام بعد الصلاة والخطبتين في اليوم الأول، وبالنسبة للإمام هو وقت الفراغ من صلاته وخطبته، فلو ذبح الإمام قبل الفراغ من خطبته لم يجرئه، ولو ذبح الناس قبل الفراغ من ذبح أضحية الإمام لم يجرئهم، إلا إذا بدؤوا بعد بدئته، وانتهوا بعد انتهائه أو معه.

وإذا لم يذبح الإمام أو توافى في الذبيح بعد فراغ خطبته بلا عذر أو بعذر تجزئ الناس القدر الذي يمكن فيه الذبيح، ثم ذبحوا أصحابهم، فتجزئهم وإن سبقوه، لكن عند التواني بعذر، كقتال عدو أو إغناء أو جنبون يندب انتظاره حتى يفرغ من تضحيته، إلا إذا قرب زوال الشمس فينبغي للناس حيثئذ أن يضحوا ولو قبل الإمام. ثم إن لم يكن في البلد إلا نائب الإمام الحاكم أو إمام الصلاة فالمعتبر نائب الإمام، وإن كان فيها هذا وذاك، وأخرج نائب الإمام أضحيته إلى المصلى فهو المعتبر، وإلا فالمعتبر إمام الصلاة، فإن لم يكن هذا ولا ذاك تحروا تضحية إمام أقرب البلاد إليهم إن كان واحداً، فإن تعدد تحروا تضحية أقرب الأئمة لبلدهم. (٢)  
وقال الشافعية، وهو أحد أقوال للحنابلة:

يدخل وقت التضحية بعد طلوع الشمس يوم عيد

(١) البدائع ٥/ ٧٣، ٧٤، وحاشية ابن علقين ٥/ ٤٠٣.

(٢) حاشية النووي على الشرح الكبير ٢/ ١٢٠.

ارتفاع الشمس قدر رمح.

وإذا فاتت صلاة العيد بالزوال في الأماكن التي  
تصلى فيها ضحواً من حين القوات. (١)

«كل أيام التشريق ذبح» (١).

التضحية في ليالي أيام النحر :

٤١ - أما ليلة عيد الأضحي فليست وقتاً للتضحية  
بلا خلاف، وكذلك الليلة المتأخرة من أيام النحر،  
ولما اختلف في الليلتين أو الليالي المتوسطة بين أيام  
النحر.

فالمالكية يقولون : لا تجزئ التضحية التي تقع  
في الليلتين المتوسطتين، وهما ليلتا يومي التشريق  
من غروب الشمس إلى طلوع الفجر. (٢)

وهذا أحد قولي الحنابلة. (٣)

وقال الحنابلة والشافعية (٤) : إن التضحية في  
الليالي المتوسطة تجزئ مع الكراهة، لأن الذابح قد  
يخطئ المذبح، وإليه ذهب إسحاق وأبو ثور  
والجمهور. وهو أصح القولين عند الحنابلة. (٥)

واسثنى الشافعية (٦) من كراهية التضحية ليلاً  
مالوكان ذلك لحاجة، كاشتغاله نهاراً بما يمنعه من  
التضحية، أو مصلحته كتيسر الفقراء ليلاً، أو  
سهولة حضورهم.

ما يجب بقوات وقت التضحية :

٤٢ - ولما كانت القرية في الأضحية بإقامة الدم،

(١) حديث : «كل أيام التشريق ذبح». أخرجه ابن حبان (مؤاره  
الطبخ من ٢٤٩ ط السلفية)، وأحد (٨٢/٤ ط للمينة) وقال  
المصنف : ورجاله موثقون (٢٥١/٣ ط القلمي).

(٢) حاشية النووي على الشرح الكبير ١٢١/٢

(٣) المغني لابن قدامة ١١٢/١١ - ١١٥

(٤) البدائع ٧٣/٥، والجموع للنووي ٢٨٧/٨ - ٣٩١

(٥) مطلب أبي أبي ٤٧٠/٢ وهذا لا يتلى الآن غالباً لتغير  
ظروف الإضامة.

(٦) الجبيري على اللجج ٢٩٧/٤

نهاية وقت التضحية :

٤٠ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن أيام  
التضحية ثلاثة، وهي يوم العيد، واليومان الأولان  
من أيام التشريق، فينتهي وقت التضحية بغروب  
شمس اليوم الأخير من الأيام المذكورة، وهوثاني  
أيام التشريق.

واحتجوا بأن عمر وعليا وأبا هريرة وأنسا وابن  
عباس وابن عمر رضي الله عنهم أخبروا أن أيام  
النحر ثلاثة.

ومعلوم أن المقادير لا يعتد إليها بالرأي، فلا بد  
أن يكون هؤلاء الصحابة الكرام أخبروا بذلك  
سواء. (٧)

وقال الشافعية - وهو القول الآخر للحنابلة  
واختاره ابن تيمية - أيام التضحية أربعة، تنتهي  
بغروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق،  
وهذا القول مروى عن علي وابن عباس رضي الله  
عنهم أيضاً، ومروى كذلك عن جبير بن مطعم  
رضي الله عنه، وعن عطاء والحسن البصري وعمر  
ابن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي  
ومكحول.

وحجة القائلين بهذا قوله عليه الصلاة والسلام :

(١) المغني لابن قدامة بأعلى الشرح الكبير ١١٢/١١ - ١١٥،  
ومطلب أبي أبي ٤٧٠/٢

(٢) البدائع ٧٥/٥، والشرح الكبير بحاشية النووي ١٢٠/٢،  
والمغني لابن قدامة ١١٤/١١

وقال الشافعية والحنابلة: من لم يضح حتى فات الوقت فإن كانت مسنونة - وهو الأصل - لم يضح، وفاتته تضحية هذا العام، فإن ذبح ولو بينية التضحية لم تكن ذبيحته أضحية، ويثاب على ما يعطي الفقراء منها ثواب الصدقة. وإن كانت منلوبة لزمه أن يضحى قضاء، وهو رأي لبعض المالكية، لأنها قد وجبت عليه فلم تسقط بفوات الوقت، فإذا وجبت الأضحية بإيجابها لها فضلت أو سرقت بغير تفریط منه فلا ضمان عليه، لأنها أمانة في يده، فإن عادت إليه ذبحها سواء أكانت عودتها في زمن الأضحية أو بعده. (١)

فإذا مضى الوقت ولم يضح بالشاة المعينة عاد الحكم إلى الأصل، وهو التصديق بعين الأضحية حية سواء أكان الذي عينها موسراً أم معسراً أو بقيمتها. وفي هذه الحال لا تحمل له ولا لأصله ولا لفرعه ولا لغني.

ما يستحب قبل التضحية:

٤٥ - يستحب قبل التضحية أمور:

(١) أن يربط للمضحى الأضحية قبل يوم النحر بأيام، لما فيه من الاستعداد للقربة وإظهار الرغبة فيها، فيكون له فيه أجر وثواب.

(٢) أن يقلدها (٢) ويجعلها (٣) قياساً على الهدى، لأن ذلك يشعر بتعظيمها، قال تعالى: (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب). (٤)

(١) المجموع للقرطبي ٣٨٨/٨، والمغني ١١/١١٥، ١١٦

(٢) التقليد: تعليق شيء في عنق الحيوان ليعلم أنه هدي أو أضحية.

(٣) والتجليل: إلباس الدابة الجمل بضم الجيم، ويؤخذ فتصاح مع تشديد اللام، وهو ما قلبي به الدابة لتبليتها.

(٤) سورة الحج/ ٣٢

وكانت هذه الإراقة لا يعقل السرفي التقرب بها، وجب الاقتصاد في التقرب بها على الوقت الذي خصها الشارع به. فلا تقضى بعينها بعد فوات وقتها، بل ينتقل التقرب إلى التصديق بعين الشاة حية، أو بقيمتها أو بقيمة أضحية عجزة، فمن عين أضحية شاة أو غيرها بالنذر أو بالشراء بالنية فلم يفسح بها حتى مضت أيام النحر وجب عليه أن يتصدق بها حية، لأن الأصل في الأموال التقرب بالتصدق بها لا بالإتلاف وهو الإراقة. إلا أن الشارع نقله إلى إراقة دمها مقيدة بوقت مخصوص حتى أنه يجعل أكل لحمها للمالك والأجنبي والغني والفقير، لأن الناس أضياف الله تعالى في هذا الوقت.

٤٣ - ومن وجب عليه التصديق بالبهيمة حية لم يحمل له ذبحها ولا الأكل منها ولا إطعام الأغنياء ولا إتلاف شيء منها، فإن ذبحها وجب عليه التصديق بها مذبوحة، فإن كانت قيمتها بعد الذبح أقل من قيمتها حية تصديق بالفرق بين القيمتين فضلاً عن التصديق بها. فإن أكل منها بعد الذبح شيئاً أو أطعم منها غنياً أو أتلف شيئاً وجب عليه التصديق بقيمتها.

٤٤ - ومن وجبت عليه التضحية ولم يضح حتى فات الوقت ثم حضرته الوفاة وجب عليه أن يوصي بالتصدق بقيمة شاة من ثلث ماله، لأن الوصية هي الطريق إلى تخليصه من عهدة الواجب. هذا كله مذهب الحنفية. (١)

ولإيضاح التضحية صور نكتفي بالإشارة إليها، ولتفصيلها وبيان أحكامها (ر: وصية).

بشره شيئا»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أخرى عنها رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره»<sup>(٢)</sup>. والقاتلون بالسنية جعلوا النهي للكرهية.

والحديث الدال على عدم تحريم الفعل هو حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبيع به ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر هديه»<sup>(٣)</sup>. قال الشافعي: البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية فدل على أنه لا يحرم ذلك.

والحكمة في مشروعية الإمساك عن الشعر والأظفار ونحوهما قيل: إنها التشبه بالمحرم بالحج، والصحيح: أن الحكمة أن يبقى مريد التضحية كامل الأجزاء رجاء أن يعتق من النار بالتضحية.

ما يكره قبل التضحية:

ذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريما قبل التضحية أمور:

٤٦ - (الأمر الأول): حلب الشاة التي اشترت للتضحية أو جز صوفها، سواء أكان الذي اشتراها موسرا أم معسرا، وكذا الشاة التي تعينت بالنذر، كان قال: الله علي أن أضحي بهذه، أو قال:

(١) حديث: «إذا دخل العشر... أخرجه مسلم (٣/١٥٦٥ - ط الحلي).

(٢) حديث: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة... أخرجه مسلم (٣/١٥٦٥ - ط الحلي).

(٣) حديث: «كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ... أخرجه البخاري (٤/٤٩٢) - الفتح ط السلفية، ومسلم (٢/٩٥٧ ط الحلي).

(٣) أن يسوقها إلى مكان الذبح سوقا جميلا لا عنيفا ولا يجبر جملها إليه،<sup>(١)</sup> لأن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته»<sup>(٢)</sup>.

(٤) وقال المالكية والشافعية: يسن لمن يريد التضحية ولم يعلم أن غيره يضحي عنه ألا يزال شيئا من شعر رأسه أو يذنبه بخلق أو قص أو غيرهما، ولا شيئا من أظفاره بتقليم أو غيره، ولا شيئا من بشرته كسعلة لا يضره بقاؤها،<sup>(٣)</sup> وذلك من ليلة اليوم الأول من ذي الحجة إلى الفراغ من ذبح الأضحية.

وقال الحنابلة: إن ذلك واجب، لا مسنون، وحكي الوجوب عن سعيد بن المسيب وربيعة وإسحاق.

ونقل ابن قدامة عن الحنفية عدم الكراهة<sup>(٤)</sup>. وعلى القول بالسنية يكون الإقدام على هذه الأمور مكرها تنزيها، وعلى القول بالوجوب يكون محرما.

والأصل في ذلك حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من

(١) البدائع ٧٨/٥، والفتاوى المحتلى ٣٠٠/٥.

(٢) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء... أخرجه مسلم (٤/١٥٤٨ - ط الحلي).

(٣) السلسلة - كما نقل القيسوني عن الأطباء: هي ورم غليظ غير ملتزم باللحم يتحرك بالتحريك (المصباح المنير).

(٤) المجموع للتوحي ٣٩٢/٨، والمغني لابن قدامة ٩٦/١١، والشرح الصغير وحاشية الصاري ١٤٦/٢ ط دار المعارف.

جعلت هذه أضحية.

وإنما كره ذلك، لأنه عنها للقربة فلا يحل الانتفاع بها قبل إقامة القربة فيها، كما لا يحل له الانتفاع بلحمها إذا ذبحها قبل وقتها، ولأن الحلب والجزز يرجعان نقصا فيها والأضحية يمتنع إدخال النقص فيها.

واستثنى بعضهم الشاة التي اشتراها الموسرنية التضحية، لأن شرائه إياها لم يجعلها واجبة، إذ الواجب عليه شاة في ذمته كما تقدم.

وهذا الاستثناء ضعيف، فإنها متعينة للقربة ما لم يقر غيرها مقامها، فقبل أن يذبح غيرها بدلا منها لا يجوز له أن يجلبه ولا أن يميز صوفها للانتفاع به.

ولهذا لا يحل له لحمها إذا ذبحها قبل وقتها.

فإن كان في ضرع الأضحية المينة لبن وهو يخاف عليها الضرر والهلاك إن لم يجلبها نضح ضرعها بالماء البارد حتى يتخلص اللبن، لأنه لا سبيل إلى الحلب.

فإن حلبه تصلىق باللبن، لأنه جزء من شاة متعينة للقربة.

فإن لم يتصلق به حتى تلف أو ضره مثلا وجب عليه التصديق بمثله أو بقيمته.

وما قيل في اللبن يقال في الصوف والشعر والوبر. (١)

وقال المالكية: (٢) يكره - أي تنزيها - شرب لبن الأضحية بمجرد شرائها أو تعيينها من بين بهائم

(١) البدائع ٧٦/٥، والفقوى ٢٠١/٥

(٢) الموسوي ١٣٣/٢، والشرح الصغير ١٤٦/٢ ط دار المطبوعات.

للتضحية، ويكره أيضا جزّ صوفها قبل الذبح، لما فيه من نقص جملها، ويستثنى من ذلك صورتان: أولاهما: أن يعلم أنه ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح.

ثانيتها: أن يكون قد أخذها بالشراء ونحوه، أو عنها للتضحية بها من بين بهائمها أو بجز صوفها، ففي هاتين الصورتين لا يكره جزّ الصوف.

وإذا جزّ في غير هاتين الصورتين كره له بيعه. وقال الشافعية والحنابلة: (١) لا يشرب من لبن الأضحية إلا الفاضل عن ولدها، فإن لم يفضل عنه شيء أو كان الحلب يضر بها أو ينقص لحمها لم يكن له أخذه، وإن لم يكن كذلك فله أخذه والانتفاع به.

وقالوا أيضا: إن كان بقاء الصوف لا يضر بها أو كان أنفع من الجزّ لم يجر له أخذه، وإن كان يضر بها أو كان الجزّ أنفع منه جاز الجزّ ووجب التصديق بالجزز.

٤٧ - (الأمر الثاني) - من الأمور التي تكره تحريما عند الحنفية قبل التضحية - بيع الشاة المتعينة للقربة بالشراء أو بالندى، وإنما كره بيعها، لأنها تعينت للقربة، فلم يحل الانتفاع بشمها كما لم يحل الانتفاع بلبنها وصوفها، ثم إن البيع مع كراهته ينفذ عند أبي حنيفة ومحمد، لأنه بيع مال مملوك منتفع به مقلود على تسليمه، وعند أبي يوسف لا ينفذ، لأنه بمنزلة الوقف.

ويناء على نفاذ بيعها فعليه مكانها مثلها أو أرفع منها فيضحي بها، فإن فعل ذلك فليس عليه شيء

(١) للمللي بأمل الشرح الكبير ١٠٥/١١، ونقطة المحتاج ١٦٣/٨



فكان كجلها وخطامها،<sup>(١)</sup> فإن ذبحه تصدق ب قيمته، وإن باعه تصدق بثمنه.

وفي الفتاوى الخانية أنه يستحب التصديق به حيا، ويجوز ذبحه، وإذا ذبح وجب التصديق به، فإن أكل منه تصدق بقيمة ما أكل.

وقال المالكية: يحرم بيع الأضحية المعينة بالنذر، ويندب ذبح ولد الأضحية مطلقا، سواء أكانت معينة بالنذر أم لا إذا خرج قبل ذبحها، فإذا ذبح سلك به سلك الأضحية، وإذا لم يذبح جاز إيقاؤه وصحت التضحية به في عام آخر.

وأما الولد الذي خرج بعد الذبح، فإن خرج ميتا وكان قد تم خلقه ونبت شعره كان كجزء من الأضحية، وإن خرج حيا حياة محقة وجب ذبحه لاستقلاله بنفسه<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: إذا نلر شاة معينة أوقال: جعلت هذه الشاة أضحية، أو نلر أضحية في اللمة ثم عين شاة عيا في ذمته، فولدت الشاة المذكورة وجب ذبح ولدها في الصور الثلاث، والأصح أنه لا يجب تفرقة على الفقراء بخلاف أمه، إلا إذا ماتت أمه فيجب تفرقة عليهم، وولد الأضحية في غير هذه الصور الثلاث لا يجب ذبحه، وإذا ذبح لم يجب التصديق بشيء منه، ويجوز فيه الأكل والتصدق والإهداء، وإذا تصدق بشيء منه لم يغن عن وجوب التصديق بشيء منها.<sup>(٣)</sup>

(١) الجبل: يهجم والجهم وتضعها هو ما تغطي به الدابة لصيانتها ويضع على جلال. والخطام: بكسر الخاء الزمام الذي تقاد به البهيمة ويسمى خطاما، لأنه في كثير من الأحيان يوضع في خطمها أي أنفها.

(٢) للمصنف ١٢٢/٢

(٣) للشيخ مع حاشية الجيزمي ٢٩٩/٤

آخر، وإن اشترى دونها فعليه أن يتصدق بفرق ما بين القيمتين، ولا عبرة بالثمن الذي حصل به البيع والشراء إن كان مغايرا للقيمة.<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: يحرم بيع الأضحية المعينة بالنذر وإبدالها، وأما التي لم تتعين بالنذر فيكره أن يستبدل بها ما هو مثلها أو أقل منها.

فإذا اختلطت مع غيرها واشتبهت وكان بعض المختلط أفضل من بعض كره له ترك الأفضل بغير قرعة.<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: لا يجوز بيع الأضحية الواجبة ولا إبدالها ولو بخير منها، وإلى هذا ذهب أبو ثور واختاره أبو الخطاب من الحنابلة.

ولكن المنصوص عن أحمد - وهو الراجح عند الحنابلة - أنه يجوز أن يبدل الأضحية التي أوجبها بخير منها، وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة.<sup>(٣)</sup>

٤٧ - (الامر الثالث) :-من الأمور التي تكره تحريما عند الحنفية قبل التضحية - بيع ما ولد للشاة المتعينة بالنذر أو بالشراء بالنية، وإنما كره بيعه، لأن أمه تعينت للأضحية، والولد يتبع الأم في الصفات الشرعية كالرق والحرية، فكان يجب الإبقاء عليه حتى يذبح معها. فإذا باعه وجب عليه التصديق بثمنه.

وقال القدوري: يجب ذبح الولد، ولو تصدق به حيا جاز، لأن الحق لم يسر إليه ولكنه متعلق به،

(١) البدائع ٧٩/٥

(٢) للمصنف ١٢٣/٢، ولبلة السالك ٣١١/١

(٣) المفني لابن قدامة ١٦٢/١١

نقصت بذلك ضمنها .

لكن إن حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير ، وإنها يضمنها هو أو المستعير إذا تلفت أو نقصت بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح ، أما قبله فلا ضمان ، لأنها أمانة في يد المعير ، ومن المعلوم أن المستعير إنما يضمن إذا لم تكن يد معيره يد أمانة (١) .

٤٩ - هذا . وهناك مكروهات ذكرت في غير كتب الخنفيه :

منها : ما صرح به المالكية من أن التغالي بكثرة ثمنها زيادة على عادة أهل البلد يكره - أي تنزيها - لأن شأن ذلك المباشرة . وكذا زيادة العدد .

فإن نوى بزيادة الثمن أو العدد الثواب وكثرة الخير لم يكره بل يندب (٢) .

ما يستحب وما يكره عند إرادة التضحية :

٥٠ - لما كانت التضحية نوعا من التذكية ، كانت مستحبات التذكية من ذبح ونحر مستحبة فيها ، ومكروهاتها مكروهة فيها . ولتفصيل ما يستحب وما يكره في التذكية (ر: ذبائح) .

وللتضحية مستحبات ومكروهات خاصة تكون عندها ، وهي إما أن ترجع إلى الأضحية ، أو إلى المضحي ، أو إلى الوقت . ولنذكر ذلك في ثلاثة مباحث :

ما يرجع إلى الأضحية من المستحبات والمكروهات عند التضحية :

٥١ - يستحب في الأضحية أن تكون أسمن وأعظم

وقال الخنابلة : (١) إذا عين أضحية فولدت فولدها تابع لها ، حكمه حكمها ، سواء أكانت حاملا به حين التمين ، أو حدث الحمل بعده ، فيجب ذبحه في أيام النحر ، وقد روي عن علي رضي الله عنه أن رجلا سأله فقال : يا أمير المؤمنين إني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها ، وإنها وضعت هذا العجل ؟ فقال علي : لا تحلبها إلا فضلا عن تيسير ولدها فإذا كان يوم الأضحى فاذبحها وولدها عن سبعة . (٢)

٤٨ - (الأمر الرابع) - من الأمور التي تترك تحريما عند الخنفيه قبل التضحية - ركوب الأضحية واستعمالها والحمل عليها .

فإن فعل شيئا منها أثم ، ولم يجب عليه التصديق بشيء ، إلا أن يكون هذا الفعل نقص قيمتها ، فعليه أن يتصدق بقيمة النقص .

فإن أجرها للركوب أو الحمل تصدق بقيمة النقص فضلا عن تصدقه بالكراء . (٣)

وللمالكية في إجارة الأضحية قبل ذبحها قولان : (أحدهما) المنع (وثانيهما) الجواز وهو المعتمد . (٤) وقال الشافعية : يجوز لصاحب الأضحية الواجبة ركوبها وإركاها بلا أجر ، وإن تلفت أو

(١) المعنى لا ينقضاء ١٠٥/١١

(٢) الأمر من علي رضي الله عنه أن رجلا سأله فقال : يا أمير المؤمنين إني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها . . . روى سعيد بن منصور عن أبي منصور عن أبي الأحوص عن زهير العبيسي عن المغيرة بن حلف عن علي . (المعنى لا ينقضاء ١٠٥/١١)

(٣) البدائع ٧٨/٥ - ٧٩ ، وحاشية ابن عابدين على الدر المنظر ٢٠٥/٥

(٤) الدر المنظر ١٢٧/٢

(١) الفروع مع حاشية الجعيري ٣٠٠/٤

(٢) الدر المنظر ١٢٧/٢

وقال المالكية: يندب أن تكون جيلة، بأن تكون أعلى النعم، وأن تكون سمينة، ويندب أيضا تسميتها، لحديث أبي أمامة رضي الله عنه.

قال: «كنا نسمن الأضحية بالمدينة، وكان المسلمون يسمنون»<sup>(١)</sup> والذكر أفضل من الأنثى، والأقرن أفضل من الأجم، ويفضل الأبيض على غيره، والفحل على الخصي إن لم يكن الخصي أسمن، وأفضل الأضاحي ضأن مطلقا: فحله، فخصيه، فأنثاه، فمعز كذلك، واختلف فيها يليها أهي الإبل أم البقر.

والحق أن ذلك يختلف باختلاف البلاد، ففي بعضها تكون الإبل أطيب لحما فتكون أفضل، وفي بعضها يكون البقر أطيب لحما فيكون أفضل<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: أفضل الأضاحي سبع شياه، فبدنة فبقرة، فشاة واحدة، فسبع بدنة، فسبع بقرة، والضأن أفضل من المعز، والذكر الذي لم ينز أفضل من الأنثى التي لم تلد، ويليهما الذكر الذي ينز، فالأنثى التي تلد.

والبيضاء أفضل، فالعفراء، فالصفراء، فالحمراء، فالبلقاء، وبلي ذلك السوداء. ويستحب تسمين الأضحية.

وقال الحنابلة: أفضل الأضاحي البدنة، ثم البقرة، ثم الشاة، ثم شرك في بدنة، ثم شرك في

بدنا من غيرها، لقوله تعالى: (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب).<sup>(١)</sup> ومن تعظيمها أن يختارها صاحبها عظمة البدن سمينة.

وإذا اختار التضحية بالشياه، فأفضلها الكبش الأملح الأقرن الموجوء (أي المخصي)، لحديث أنس رضي الله عنه: «ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين»، ولأنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين موجوءين،<sup>(٢)</sup> والأقرن: العظيم القرن، والأملح: الأبيض، والموجوء: قيل: هو المذقوق الخصيتين، وقيل: هو المخصي،<sup>(٣)</sup> وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين»<sup>(٤)</sup>

قال الحنفية: الشاة أفضل من سبع البقرة. بل أفضل من البقرة إن استوتوا في القيمة ومقدار اللحم. والأصل في هذا أن ما استويا في مقدار اللحم والقيمة فأطيبهما لحما أفضل. وما اختلفا فيها فالأفضل أولى، والذكر من الضأن والمعز إذا كان موجوءا فهو أولى من الأنثى، وإلا فالأنثى أفضل عند الاستواء في القيمة ومقدار اللحم. والأنثى من الإبل والبقر أفضل من الذكر عند استواء اللحم والقيمة.

(١) سورة الحج ٣٧

(٢) حديث أنس رضي الله عنه: «ضحى النبي ﷺ بأمرجه مسلم (٣/ ١٥٥٦ - ١٥٥٧ ط الحلبي).

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ ضحى بكبشين موجوءين». أخرجه أحمد من حديث أبي رافع وقال المصنف: إسناده حسن (مسند أحمد بن حنبل ٨/ ٦ ط الميمنية وجميع الزوائد ٤/ ٣١).

(٤) المبدلغ ٥/ ٨٠ والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٥/ ٢٠٥

(٥) حديث: «دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين». أخرجه أحمد (٢/ ٤١٧ ط الميمنية)، والحاكم (٤/ ٢٢٧ ط دار المعارف) وسكت عنه الذهبي فلم يصرح بقرائه أو يتعقبه.

(١) حديث: «كنا نسمن الأضحية بالمدينة...» أخرجه البخاري تعليقاً، وقال ابن حجر: «وصله أبو نعيم في المستخرج عن طريق أحمد بن حنبل بهذا اللفظ، وقال أحمد: هذا الحديث عجيب! (فتح الباري ٩/ ١٠ - ١٠ ط السلفية).

(٢) الفموي ٢/ ١٢٢

بقرة (١)

٥٢ - ويكره في الأضحية أن تكون معيبة بعيب لا يخل بالإجزاء .

ما يستحب في التضحية من أمور ترجع إلى المضحى :

٥٣ - أن يذبح بنفسه إن قدر عليه ، لأنه قرية ، ومباشرة القرية أفضل من تفويض إنسان آخر فيها ، فإن لم يحسن الذبح فالأولى توليته مسلماً يحسنه ، ويستحب في هذه الحالة أن يشهد الأضحية لقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها : «يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهديها» . (٢)

وقد اتفقت المذاهب على هذا . غير أن الشافعية قالوا : الأفضل للأثني والحنثي والأعمى التوكيل وإن قدروا على الذبح . (٣) ولله النقطة تمة ستاتي .

٥٤ - أن يدعوا فيقول : «والله منك ولك ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين» لأن النبي ﷺ أمر فاطمة رضي الله عنها أن تقول : «إن

(١) المجموع للتوحي ٣٩٥/٨ ، والمهجع مع حاشية الجبري ٢٩٧/٤ ، وكشاف الفتاوى ٤٧٦/٢ ط . السنة العملية .

(٢) حديث : «يا فاطمة ...» أخرجه الحاكم ٢٢٢/٤ ط دار المعارف من حديث سعيد الخدري . ثم رواه من حديث عمران بن الحصين ، وقال ابن حجر في التلخيص ١٤٣/٤ - نشر الباني : «قال ابن أبي حاتم في المائل عن أبيه : حديث مشكور ، وفي حديث عمران أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف جداً» .

(٣) البدائع ٧٨/٥ ، والخسوسي ١٧١/٢ ، والمهجع مع حاشية الجبري ٢٩٥/٤ ، والمغني ١١٦/١١

صلاتي ونسكي ...» (١) الخ .

ولحديث جابر رضي الله عنه أنه قال : «فببح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجوءين فلما وجههما قال : «إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض على ملة إبراهيم حنيفاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . اللهم منك ولك عن محمد وأمه» بسم الله والله أكبر» ثم ذبح . (٢)

هذا مذهب الحنفية . (٣)

وقال المالكية يكره قول المضحى عند التسمية «اللهم منك واليك» ، لأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة . (٤)

وقال الشافعية : يستحب بعد التسمية التكبير ثلاثاً والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، والسدعاء بالقبول ، بأن يقول : اللهم هذا منك واليك ، واختلفوا في إكمال التسمية بأن يقال : «الرحمن الرحيم» فقيل : لا يستحب ، لأن الذبح لا

(١) حديث : «أن النبي ﷺ أمر فاطمة رضي الله عنها أن تقول : إن صلاتي ونسكي ...» جزء من حديث فاطمة الذي سبق تقريره . ر : (ف/ ٥٤)

(٢) حديث : «فببح رسول الله ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين موجوءين ...» أخرجه أبوداود واللفظ له وابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها ، وفي إسناده محمد بن إسحاق ولم يصحح بالتحديث ، وقال عنه الحافظ بن حجر : صحيح يندرج (صحيح للمصنف ٥٢/٣ ط الهند ، ورسن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ ط عيسى الحلبي ، وتقريب التهذيب ١٤٤/٢) .

(٣) البدائع ٧٨/٥

(٤) بلغة السالك ٣١٠/١ ، وكقولهم : ولم يصحبه عمل أهل المدينة إبطاه أن عمل أهل المدينة بمنزلة المتواتر ، وهو مقدم على الأحاد .

اليوم الأول أفضل منها فيها يليه ، لأنها مسارعة إلى الخير ، وقد قال الله تعالى : ( وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنّوا عرضها السموات والأرض أُعيدت للمتقين ) . (١)

والمقصود المسارعة إلى سبب المغفرة والجنة ، وهو العمل الصالح . (٢)

وهذا متفق عليه بين المذاهب ، غير أن للملكية تفصيلا وهو أن التضحية قبل الزوال في كل يوم أفضل منها بعد الزوال ، والتضحية من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال في اليومين الثاني والثالث أفضل من التضحية قبل ذلك من الفجر إلى الارتفاع ، وقد ترددوا في التضحية بين زوال اليوم الثاني وغروبه ، والتضحية بين فجر اليوم الثالث وزواله ، أيتهما أفضل ؟ والراجع : أن التضحية في الوقت الأول أفضل ، (٣) ولا تضحية عندهم في الليل كما تقدم .  
وتقدم أيضا أن التضحية في الليل تكره عند الحنفية والشافعية والحنابلة . (٤)

ومعلوم مما تقدم أن من الفقهاء من لا يميز لأهل القرى أن يضحوا إلا في الوقت الذي يضحي فيه أهل المدن .

ما يستحب وما يكره بعد التضحية :

أ - يستحب للمضحي بعد الذبح أمور :

٥٧ - منها : أن ينتظر حتى تسكن جميع أعضاء

تناسبه الرحمة ، وقيل : يستحب وهو أكمل ، لأن في الذبح رحمة بالأكليين . (١)

وقال الحنابلة : يقول المضحي عند الذبح : « بسم الله والله أكبر . والتسمية واجبة عند التذكر والقلدة ، والتكبير مستحب ، فقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا ذبح قال : « بسم الله والله أكبر . وفي حديث أنس « وسوى وكبر » (٢) وإن زاد فقال : اللهم هذا منك ولك ، اللهم تقبل مني أو من فلان فحسن ، لأن النبي ﷺ أتى بكبش له ليسذبحه فأضجعه ثم قال : « اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد » ثم ضحى به . (٣)

٥٥ - أن يجعل الدعاء المذكور قبل ابتداء الذبح أو بعد انتهائه ويخص حالة الذبح بالتسمية مجردة .  
هكذا قال الحنفية .

ويكره عند الحنفية خلط التسمية بكلام آخر حالة الذبح ولو كان دعاء ، لأنه ينبغي كما تقدم أن تجعل الأدعية سابقة على ابتداء الذبح أو متأخرة عن الفراغ منه . (٤)

ما يرجع إلى وقت التضحية من المستحبات والمكروهات :

٥٦ - تستحب المبادرة إلى التضحية ، فالتضحية في

(١) البيهقي على الإقناع ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، والشرع الحلي على نهاية المحتاج للرملي ١٢٢/ ٨

(٢) حديث : « كان إذا ذبح قال : بسم الله والله أكبر . ولي حديث أنس : « وسوى وكبر » .  
(٣) ط دار المعارف (المنهاج) .

أعرجه البضاوي ١٨/ ١٠ - الفتح - ط السلفية وإبرو حوانة

(٣) حديث : « اللهم تقبل من محمد ... » أخرجه مسلم من حديث عاتكة رضي الله عنها مطولا (صحيح مسلم ٣/ ١٥٥٧ ط حسي الحلي) .

(٤) البدائع ٧٨/ ٥ - ٨٠

(١) سورة آل عمران / ١٣٣

(٢) البدائع ٨٠/ ٥

(٣) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٢/ ١٢٧ - ١٢٨

(٤) البدائع ٨٠/ ٥

قال الحنفية: ولو تصدق بالكل جاز، ولو حبس الكل لنفسه جاز، لأن القرية في إراقة الدم، وله أن يزيد في الادخار عن ثلاث ليال، لأن نبي النبي ﷺ عن ذلك كان من أجل الدافئة، وهم جماعة من الفقهاء دفت (أي نزلت) بالمدينة، فأراد النبي ﷺ أن يتصدق أهل المدينة عليهم بما فضل عن أضحيتهم، فنهى عن الادخار فوق ثلاثة أيام.

ففي حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: وقالوا يا رسول الله: إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجعلون فيها الودك، قال: وما ذاك؟ قالوا: نبيت أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فقال: إنما نبيتكم من أجل الدافئة التي دفت، فكلوا، وادخروا وتصدقوا<sup>(١)</sup>. وفي حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من ضحي منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء، فلما كان العام المقبل قالوا يارسول الله نفعل كما فعلنا عام الماضي؟ قال: كلوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها<sup>(٢)</sup>».

وأطعامها والتصدق بها أفضل من ادخارها، إلا أن يكون المضحي ذا عيال وهو غير موسع الحال، فإن الأفضل له حينئذ أن يدخره لعيله توسعة عليهم، لأن حاجته وحاجة عياله مقدمة على حاجة غيرهم، لقوله ﷺ: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها،

(١) حديث: «إنا نبيتكم من أجل الدافئة...» أخرجه مسلم (١٥٦١/٣) - ط الحلي.

(٢) حديث: «من ضحي منكم...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٤/١٠ - ط السلطانية) ومسلم (١٥٦٣/٣) ط الحلي.

الذبيحة فلا ينسخ<sup>(١)</sup> ولا يسلب قبل زوال الحياة عن جميع جسدها.

٥٨ - ومنها: أن يأكل منها ويطعم ويدخر، لقوله تعالى: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ).<sup>(٢)</sup>

وقوله عز وجل: (وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مَسَاجِدَ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ، فَإِذَا رَجَبْتَ جَنُوبَهَا فُكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْفُقَرَاءَ وَالْمُعْتَرَّ).<sup>(٣)</sup> ولقوله ﷺ: «إذا ضحى أحدكم فليأكل من أضحيتة<sup>(٤)</sup>».

٥٩ - والأفضل أن يتصدق بالثلث، ويتخذ الثلث ضيافة لأقاربه وأصدقائه، ويدخر الثلث، وله أن يهب الفقير والغني، وقد صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما في صفة أضحية النبي ﷺ قال: «ويطعم أهل بيته الثلث، ويطعم فقراء جيرانه الثلث، ويتصدق على السَّوَالِ بالثلث<sup>(٥)</sup>».

(١) ينسخ: يفتح الله أي: يحل محل الذبح إلى النخاع وهو الحيط الأبيض الذي في داخل العظم.

(٢) سورة الحج / ٣٧، ٢٨.

(٣) سورة الحج / ٣٦.

(٤) حديث: «إذا ضحى أحدكم فليأكل من أضحيتة». أخرجه

أحمد (٣٩٩/٢) ط الميمنية) وذكره الهيثمي في المجمع (٢٥/٤)

- ط القدسي) وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٥) حديث: «ويطعم أهل بيته الثلث...» رواه أبو موسى

الأصمغاني في الوظائف وصحته كما في اللغة (١٠٩/١١) ط

المكتبة.

نيتة، فكان نصيبه تقطوعا محضا وهو لم ينو التقرب بإراقة الدم، لأن من يجب عليه القضاء إنا يقضي بالتصدق بالقيمة، ونصيب المضحى الذي نوى القضاء شائع في البدنة كلها، فلا سبيل للذي نوى الأداء أن يأكل شيئا منها، فلا بد من التصديق بجميعها. (١)

وقال المالكية : يندب للمضحى الجمع بين الأكل من أضحيته والتصدق والإهداء بلا حد في ذلك بثلث ولا غيره (٢) ولم يفرقوا بين مندورة وغيرها. (٣)

وقال الشافعية : يجب بعد ذبح الأضحية الواجبة بالنذر أو الجعل والمعينة عن المنذور في الذمة التصديق بها كلها، وأما غير الواجبة فيجب بعد الذبح التصديق بجزء من لحمها نيتا غير قديد ولا تألفه جدا. وزاد الحنابلة أنه إذا لم يتصدق حتى فانت ضمن للفقراء ثمن أقل مالا يعتبر تأفها.

فلا يكفي التصديق بشيء من الشحم أو الكبدة أو نحوهما ولا التصديق بمطبوخ، ولا التصديق بقديد وهو المجفف، ولا التصديق بجزء تأفه جدا ليس له وقع.

ووجوب التصديق هو أحد وجهين وهو أصحهما، ويكفي في التصديق الإعطاء، ولا يشترط النطق بلفظ التملك ونحوه، وما عدا الجزء المتصدق به

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠٥/٥، ٢٠٨، والمغني على الفرح

الكبير ١١/١٠٨، ١١٨، ومطلب أولي المص ٤٧٤/٢

(٢) حاشية السنوسي على الفرح الكبير ١٢٢/٢

(٣) لكنهم قالوا في الهدى المنذور : إذا نذره للمساكين وجب فيهه والتصديق به جميعه وإذا نذره وأطلق وجب فيهه وسلك به بعد الذبح مسلكتهدى التطوع (الشرح الكبير بحاشية السنوسي ٨٩/٢) والظاهر أن الأضحية عندهم كذلك.

فإن فضل شيء فلا هلك، فإن فضل شيء عن أهلك فلذي قرباتك، فإن فضل عن ذي قرباتك شيء فهكذا وهكذا. (١)

هذا مذهب الحنفية. (٢)

٦٠ - وما هنا تنبيه مهم وهو أن أكل المضحى من الأضحية وإطعام الأغنياء والادخار لعياله تمتنع كلها عند الحنفية في صور.

منها : الأضحية المنذورة وهو مذهب الشافعية أيضا. وذهب المالكية والحنابلة إلى أن المنذورة كغيرها في جواز الأكل.

ومنها : أن يمكك عن التضحية بالشاة التي عينها للتضحية بالنذر أو بالنية عند الشراء حتى تقرب شمس اليوم الثالث فيجب التصديق بها حية.

ومنها : أن يضحي عن الميت بأمره فيجب التصديق بالأضحية كلها على المختار.

ومنها : أن تلد الأضحية فيجب ذبح الولد على قول، وإذا ذبح وجب التصديق به كله، لأنه لم يبلغ السن التي تجزىء التضحية فيها، فلا تكون القرية بإراقة دمه، فتعين أن تكون القرية بالتصدق به، ولهذا قيل : إن المستحب في الولد التصديق به حيا.

ومنها : أن يشترك في البدنة سبعة أو أقل، وينوي بعضهم بنصيبه القضاء عن أضحية فاتته من عام أو أعوام مضت، فيجب على جميع الشركاء التصديق بجميع حصصهم، لأن الذي نوى القضاء لم تصح

(١) حديث : «أبدا يضحك...» أخرجه مسلم ٦٩٣/٢ - ط الحليمي.

(٢) بدائع الصانع ٨١/٥

صوفها أو شعرها أو وريها أوليتها الذي حلب منها بعد فذبحها، أو غير ذلك إذا كان البيع بدراهم أو دنانير أو مأكولات، أو نحو ذلك مما لا ينتفع به إلا باستهلاكه عنه، فهذا البيع لا يحل وهو مكروه تحريماً. بخلاف مال السوياع شيئاً منها بما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه من متاع البيت أو غيره، كالإناء النحاس والمنخل والعصا والثوب والخف، فإنه يحل.

وأما لم يحل البيع بما يستهلك، لقوله ﷺ: «من باع جلد أضحية فلا أضحية له»<sup>(١)</sup> فإن باع نفذ البيع عند أبي حنيفة ومحمد. ووجب عليه التصديق بشتمه، لأن القرية ذهبت عنه ببيعته، ولا ينفذ البيع عند أبي يوسف فعليه أن يسترده من المشتري، فإن لم يستطع وجب التصديق بشتمه.

وأما حل بيعه بما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، لأنه يقوم مقام المبدل، فكانه باق وهو شبهه بما لو صنع من الجلد شيء ينتفع به، كالقربة والدلو.<sup>(٢)</sup>

وصرح المالكية بأنه لا يجوز بيع شيء منها بعد الذبح ولا إسداله سواء أكان الذبح جزءاً عن الأضحية أو غير مجزئ، كما لو ذبح قبل الإمام، وكما لو تعييت الأضحية فذبحها سواء أكان التعييب حالة الذبح أم قبله، وسواء أكان عند الذبح عالماً بالعيب أم جاهلاً به، وسواء أكان عند الذبح عالماً بأنها غير مجزئة أم جاهلاً بذلك، ففي كل هذه

يجوز فيه الأكل والإهداء لمسلم والتصدق على مسلم فقير.

والأفضل التصديق بها كلها إلا لقها بسيرة يأكلها ندباً للتبرك، والأولى أن تكون هذه اللحم من الكبش، ويسن إن جمع بين الأكل والتصدق بالإهداء ألا يأكل فوق الثلث، وألا يتصدق بدون الثلث، وأن يهدي الباقي.<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة: يجب التصديق ببعض الأضحية وهو أقل ما يقع عليه اسم لحم وهو الأوقية، فإن لم يتصدق حتى فاتت ضمن للفقراء ثمن أوقية، ويجب تمليك الفقير لحماً نيتاً لا إطعامه.<sup>(٤)</sup> والمستحب أن يأكل ثلثاً، ويهدي ثلثاً، ويتصدق بثلث، ولو أكل أكثر جاز.

وسواء فيها ذكر الأضحية السنونة والواجبة بنحو النذر، لأن النذر محمول على المعهود، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها، والأكل منها، والنذر لا يغير من صفة المنذور إلا الإيجاب.<sup>(٥)</sup>

ب - ويكره للمضحي بعد الذبح عند الحنفية، أمور:

٦١ - منها: أن ينخعها أو يسلمها قبل زهوق روحها، وهذه الكراهة عامة في جميع الذبائح، وهي كراهة تنزيهية.

٦٢ - ومنها: بيع شيء من لحمها أو شحمها أو

(١) نهاية المحتاج مع حاشيته، الشرح لمسلم والرشدي، ١٣٣/٨، ١٣٤

(٢) لعل المقصود بالإطعام أن يهدي إلى أكل اللحم مطبوخاً أو يهضه مطبوخاً.

(٣) المغني بأعلى الشرح الكبير ١١/١٠٨، ١١٨، ومطلب لولي الدين، ٤٧٤/٢

(١) حديث: «من باع جلد أضحية فلا أضحية له». أخرجه المحاكم (٣/٣٨٩ - ٣٩٠ ط دائرة المعارف العشائية)، والبيهقي (٩/٢٩٤ - ط دائرة المعارف العشائية) وقال الذهبي: «أما عيال ضعفه أبو داود».

(٢) البدائع ٨١/٥



وغيره من الأضحية التي لم يجب التصديق بها، كما لو جعل سقاء للماء أو السبسن أو غيرهما، أو فرواً للجلوس واللبس، أو صنع منه غربالاً أو غير ذلك فهو جائز، ولأنه يجوز الانتفاع بلحمها بالأكل ويشحمها بالأكل والادمان فكذا بجلدها وسائر أجزائها.

هذا مذهب الحنفية. <sup>(١)</sup>

وصرح المالكية بمنع إعطاء الجزاء في مقابلة جزائه أو بعضها شيئاً منها، سواء أكانت مجزئة، أم غير مجزئة كالتي ذبحت يوم النحر قبل ذبح ضحية الإمام، وكالتي تميت حالة الذبح أو قبله. وأجازوا تأخير جلدها على الراجح. <sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية والحنابلة: يجوز إعطاء الجزاء في أجرته شيئاً منها، لحديث علي رضي الله عنه السابق ذكره.

فإن دفع إليه فقره أو على سبيل الهدية فلا بأس، وله أن يتفق بجلدها، ولا يجوز أن يبيعه ولا شيئاً منها. <sup>(٣)</sup>

النيابة في ذبح الأضحية:

٦٤ - اتفق الفقهاء على أنه تصح النيابة في ذبح الأضحية إذا كان النائب مسلماً، لحديث فاطمة السابق: «يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهديها» <sup>(٤)</sup> لأن فيه إقراراً على حكم النيابة.

الصور متى ذبح لم يميزه البيع ولا الإبدال. وهذا بالنسبة لصاحبها.

وأما الذي أهدي إليه شيء منها، أوتصدق عليه به، فيجوز له البيع والإبدال.

وإذا وقع البيع الممنوع أو إبدال ممنوع فسخ العقد إن كان المبيع موجوداً، فإن فات بأكل ونحوه وجب التصديق بالعوض إن كان موجوداً، فإن فات بالصرف أو الضياع وجب التصديق بمثله. <sup>(١)</sup>

وقال الشافعية: لا يجوز للمضحي بيع شيء منها وكذلك لا يجوز للغير للمهدي إليه، بخلاف الفقير المصدق عليه، فإنه يجوز له البيع، ويجوز للمضحي التصديق بالجلد وإعارته والانتفاع به لا يبيعه ولا إجارته. <sup>(٢)</sup>

وقول الحنابلة مثل قول الشافعية، وزادوا أنه لا يجوز بيع جلدها أيضاً. <sup>(٣)</sup>

٦٣ - ومن الأمور التي تكره للمضحي بعد التضحية إعطاء الجزاء ونحوه أجرته من الأضحية فهو مكروه محرماً، لأنه كالبيع بما يستهلك، لحديث علي رضي الله عنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأقسم جلودها وجلالها، وأمرني ألا أعطي الجزاء منها شيئاً». وقال: نحن نعطي من عندنا. <sup>(٤)</sup>

(وخرج بالبيع وإعطاء الأجرة) الانتفاع بالجلد

(١) المجموع ٨١/٥، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢٠١/٥

(٢) الدوملي على الشرح الكبير ١٢٤/٢

(٣) شرح المنهج مع حاشية البجيرمي ٢٩٩/٤، والمفاتيح بأعلى الشرح الكبير ١١٠/١، ١١١

(٤) حديث فاطمة رضي الله عنها سبق تحريره.

(١) الموسوي ١٢٤/٢، ولبقة السالك ٣١٠/١

(٢) للمعجم مع حاشية البجيرمي ٢٩٩/٤

(٣) مطلب أولى الهي ٤٧٥/٢

(٤) حديث علي رضي الله عنه وأمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه... أخرجه البخاري (الفتح ٥٥٦/٣) ط السلفية (٢) ومسلم (٩٥٤/٢) ط الحديث.

فأراد الوارث أو غيره أن يضحى عنه من مال نفسه، فذهب الخفينة والمالكية والحنابلة إلى جواز التضحية عنه، إلا أن المالكية أجازوا ذلك مع الكراهة. وإنها أجازوه لأن الموت لا يمنع التقرب عن الميت كما في الصدقة والحج.

وقد صح أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أحدهما عن نفسه، والآخر عمن لم يضع من أمته. <sup>(١)</sup> وعلى هذا لو اشترك سبعة في بدنة فمات أحدهم قبل الذبح، فقال ورثته - وكانوا بالغيث - اذبحوا عنه، جاز ذلك.

وذهب الشافعية إلى أن الذبح عن الميت لا يجوز بغير وصية أو وقف. <sup>(٢)</sup>

هل يقوم غير الأصحية من الصدقات مقامها؟  
٦٧ - لا يقوم غير الأصحية من الصدقات مقامها حتى لو تصدق إنسان بشاة حية أو بقيمتها في أيام النحر لم يكن ذلك مغنيا له عن الأصحية، لاسيما إذا كانت واجبة، وذلك أن الوجوب تعلق بإراقة الدم، والأصل أن الوجوب إذا تعلق بفعل معين لا يقوم غيره مقامه كالصلاة والصوم بخلاف الزكاة، فإن الواجب فيها عند أبي حنيفة والصاحبين أداء مال يكون جزءا من النصاب أو مثله، ليتنفع به

والأفضل أن يذبح بنفسه إلا للضرورة. وذهب الجمهور إلى صحة التضحية مع الكراهة إذا كان النائب كتابيا، لأنه من أهل الذكاة، وذهب المالكية - وهو قول محكي عن أحمد - إلى عدم صحة إنابته، فإن ذبح لم تقع التضحية وإن حل أكلها. <sup>(٣)</sup>

والنيابة تتحقق بالإذن لغيره نصا، كأن يقول: أذنتك أو وكلتك أو أذبح هذه الشاة، أو دلالة كما لو اشترى إنسان شاة للأصحية فأضجعها وشد قوائمها في أيام النحر، فجاء إنسان آخر وذبحها من غير أمره، فإن التضحية تجزئ عن صاحبها عند أبي حنيفة والصاحبين. <sup>(٤)</sup>

٦٥ - يرى الخفينة والحنابلة أنه إذا غلط كل واحد من المضحين فذبح أصحية الأخر أجزأت، لوجود الرضى منها دلالة.

وذهب المالكية إلى أنه لا يجزئ عن أي منها. ولم نطلع على رأي للشافعية في ذلك. <sup>(٥)</sup>

التضحية عن الميت :

٦٦ - إذا أوصى الميت بالتضحية عنه، أو وقف وقفا لذلك جاز بالاتفاق. فإن كانت واجبة بالنذر وغيره وجب على الوارث إنفاذ ذلك. أما إذا لم يوص بها

(١) حديث: ضحى رسول الله ﷺ بكبشين ... أخرجه أبو يعلى والبيهقي (٢٦٨/٩)، وقال المنذري: إسناده حسن (٢٢/٤ - ط القدسي).

(٢) البدائع ٧٢/٥، وتوضيح الأضحية شرحه الدر المنثور وحاشية ابن عابدin ٧١٤/٥، وحاشية المنذري ١٢٢/٢، ١٢٣، وحاشية البجيرمي على المنهج ٣٠٠/٤، وبهاية المحتاج ١٣٦/٨، والمغني على الفروع الكبير ١٠٧/١١، ومطلب أولى للمبني ٤٧٢/٢

(١) البدائع ٦٧/٥، وحاشية المنذري ١٣٣/٢، والمنهج مع حاشية البجيرمي ٣٠٠/٤، وبهاية المحتاج ١٢٥/٨، وحاشية الشرواني ١٦٣/٨، ومطلب أولى للمبني ٤٧٨/٢

(٢) البدائع ٧٨/٥ - ٨٠  
(٣) المنهج مع حاشية البجيرمي ٣٠٠/٤، وبهاية المحتاج ١٢٥/٨، وحاشية المحتاج مع حاشية الشرواني ١٦٣/٨، ١٦٤، ومطلب أولى للمبني ٤٧٨/٢

وقالت عائشة رضي الله عنها: لأن أتصدق بخاتمي هذا أحب إلي من أن أهدي إلي البيت ألفا. ويدل لأفضلية التضحية أن النبي ﷺ ضحى والخلفاء من بعده، ولو علموا أن الصدقة أفضل لعدلوا إليها، وساروت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب إلى الله من إراقة دم، وأنه ليؤتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها، وأن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع على الأرض، فطيبوا بها نفسا». (١)

ولأن إشار الصدقة على الأضحية يفضي إلى ترك سنة سنّها رسول الله ﷺ، فاما قول عائشة فهو في الهدى دون الأضحية وليس الخلاف فيه. (٢)

## إضراب

التعريف:

١ - الإضراب مصدر أضرب. يقال: أضربت عن الشيء كففت عنه وأعرضت، وضرب عنه الأمر: صرفه عنه. قال تعالى: (أَفَضْرِبْ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا) أي نهملكم فلا نعرفكم ما يجب عليكم. (٣)

(١) حديث: «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب إلى الله من إراقة دمه وأنه ليؤتى يوم القيامة بقرونها». أخرجه ابن ماجه (١٠٤٥/٢ ط الحلبي) وبخلفه المشايخ في فيض القدير (٤٥٨/٥ ط مكتبة الصغرى).

(٢) المعنى ٩٥/١١

(٣) لسان العرب في مادة: ضرب، والآية من سورة الزمخرف/ ٥

المتصدق عليه، وعند بعضهم الواجب أداء جزء من النصاب من حيث أنه مال لا من حيث أنه جزء من النصاب، لأن مبنى وجوب الزكاة على التيسر، والتيسر في الوجوب من حيث أنه مال لا من حيث أنه العين والصورة، وبخلاف صدقة الفطر فإنها تؤدي بالقيمة عند الحنفية، لأن العلة التي نص الشارع عليها في وجوب صدقة الفطر هي الإغناء. قال رسول الله ﷺ: «وأغنىهم عن الطواف في هذا اليوم» (١) والإغناء يحصل بأداء القيمة. (٢)

المفاضلة بين الضحية والصدقة:

٦٨ - الضحية أفضل من الصدقة، لأنها واجبة أو سنة مؤكدة، وشعيرة من شعائر الإسلام، صرح بهذا الحنفية والشافعية وغيرهم. (٣) وصرح المالكية بأن الضحية أفضل أيضا من عتق الرقبة ولو زاد ثمن الرقبة على أضعاف ثمن الضحية. (٤)

وقال الحنابلة: الأضحية أفضل من الصدقة بقيمتها نص عليه أحمد، وبهذا قال ربيعة وأبو الزناد، وروي عن بلال رضي الله عنه أنه قال: لأن أضحه في يتيم قد ترب فوه فهو أحب إلي من أن أضحي، وبهذا قال الشعبي وأبو ثور،

(١) حديث: «وأغنىهم عن الطواف في هذا اليوم». أخرجه البيهقي (١٧٥/٤ ط دائرة المعارف العلمية) وأعله ابن عدي بأبي مشر نجيب أحمد رواه كما في نصب الرأية (٤٣٢/٢ ط المجلس العلمي).

(٢) البدائع ٦٦/٥ - ٦٧

(٣) البدائع ٦٦/٥ - ٦٧، ونهاية المحتاج ١٧٤/٨

(٤) حاشية الدمشقي على الشرح الكبير ١٢١/٢

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث:

٤ - الإضراب إبطال وإنشاء للأول ورجوع عنه،  
ويختلف الحكم مابين الإنشاء والإقرار:

فلا يقبل رجوع المقر عن إقراره إلا فيما كان حقا  
لله تعالى يدرأ بالشبهات، ويحتاج لإسقاطه، فأما  
حقوق الأديين وحقوق الله تعالى التي لا تدرأ  
بالشبهات كالزكاة والكفارات فلا يقبل رجوعه  
عنها. قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافاً (١)

ويقصل الحنفية حكم الإضراب فيقولون:  
الأصل في ذلك أن «لا بل» لاستدراك الغلط،  
والغلط إنما يقع غالباً في جنس واحد، إلا أنه إذا  
كان لرجلين كان رجوعاً عن الأول فلا يقبل،  
ويثبت للثاني بإقراره الثاني، وإذا كان الإقرار الثاني  
أكثر صرح الاستدراك، ويصدق المقر له. وإن كان  
أقل كان منهياً في الاستدراك، والمقر له لا يصدق  
فيلزمه الأكثر، فلو قال: لفلان علي ألف، لا بل  
ألفان يلزمه ألفان، وهذا عند غير زفر، أما عنده  
فيلزم بإقراره (الأول والثاني) أي ثلاثة آلاف، وجه  
قول زفر أنه أثر بألف فيلزمه، وقوله: «لا» رجوع،  
فلا يصدق فيه، ثم أقر بالعين فصح الإقرار، وصار  
كقوله: أنت طالق واحدة، لا بل اثنتين، وجوابه:  
أن الإقرار بإخسار يجري فيه الغلط فيجري فيه  
الاستدراك فيلزمه الأكثر، والطلاق إنشاء ولا يملك  
إبطال ما أنشأ فافترقا.

كما أن الأصل أن «لا بل» متى تخللت بين المالين  
من جنسين لزم المسالان للمقر (٢) وتفصيله في الإقرار  
والإيمان والطلاق والعق.

(١) المغني ٥/ ١٧٢، ١٧٣ ط الرياض.

(٢) الاختيار ٢/ ١٣٤ ط المربعة.

وهو في الاصطلاح إثبات الحكم لما بعد أداة  
الإضراب، وجعل الأول (المعطوف عليه)  
كالمسكوت عنه. وصورته أن يقول مثلاً لغير  
المدخول بها: إن دخلت الدار فانت طالق واحدة  
بل اثنتين، أو يقول في الإقرار: له علي درهم بل  
درهمان. (١)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الاستثناء:

٢ - الاستثناء هو المنع من دخول بعض ما تناوله  
صدر الكلام في حكمه بالإلا أو بإحدى أحوالها. أو  
هو قول وصيغ مخصوصة محصورة دالة على أن  
المدكور بعد أداة الاستثناء لم يرد بالقول الأول.

فهو على هذا يخالف الإضراب، لأن الإضراب  
إقرار للأول على رأي، وتبديل له على رأي آخر،  
وهذا يخالف الاستثناء، لأن الاستثناء تفسير  
لمقتضى صيغة الكلام الأول وليس بتبديل، إنما  
كتبديل أن يخرج الكلام من أن يكون إخباراً  
بالواجب أصلاً. (٢)

ب - النسخ:

٣ - النسخ رفع الحكم الثابت بدليل شرعي متأخر،  
وعلى هذا فالفرق بين النسخ وبين الإضراب أن  
الإضراب متصل، أما النسخ فمتفصل. (٣)

(١) مسلم الثبوت ١/ ٢٣٦

(٢) مسلم الثبوت ١/ ٢٣٦، وكشف الأسرار ٣/ ٨٤٠ ط الاستانة  
١٣٠٧ هـ

(٣) مسلم الثبوت ٢/ ٥٢، وكشف الأسرار ٣/ ٨٣٨١

ب - اشتغال الصباء :

٣ - فسر أبو عبيد بأن يلف الرجل بشو به يغطي به جسده كله ، ولا يرفع منه جانبا يخرج منه يده . . لعله يصيبه شيء يريد الاحتراس منه فلا يقدّر عليه .

ويقال : هو أن يضطبع بالشوب ولا إزار عليه فيبدو شقه وعورته . فالفرق بينه وبين الاضطباع أنه لا يكون تحت الرداء ما يستتر به فتبدو عورته .<sup>(١)</sup> وللتفصيل ينظر (اشتغال الصباء) .

الحكم الإجمالي :

٤ - الاضطباع في طواف القدوم مستحب عند جمهور الفقهاء ، لما روي أن النبي ﷺ طاف مضطبعا وعليه برد<sup>(٢)</sup> وعن ابن عباس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجمرات ، فرملوا بالبيت ، وجعلوا أردبتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى»<sup>(٣)</sup>

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) حديث : «أن النبي ﷺ طاف مضطبعا . . .» أخرجه الترمذي واللفظ له ، وأبو داود وابن ماجه من حديث يعلى بن أمية وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح (تحفة الأحرفي ٣/ ٥٩٦ نشر السلفية ، وسنن أبي داود ٢/ ٤٤٣ ، ٤٤٤ ط استنبول ، وسنن ابن ماجه بصحيف محمد فؤاد هيدالباي ٢/ ٩٨٤ ط أحيس الحلي) .

(٣) حديث : «أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجمرات . . .» أخرجه أبو داود والطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخبر سكت عنه أبو داود والمناذري والحافظ في التلخيص وقال الشوكاني : رجاله رجال الصحيح (هون الميود ٢/ ١١٦ ، ١١٧ ط الهند ، ونصب الرابة ٣/ ٤٣ ط دار المأمون ، والتلخيص الحبير ٢/ ٢٤٨ ط مطبعة الشركة الفنية المتحفة ، وتبيل الأوطار ١١١/٥ ط دار الجليل) .

## إضرار

انظر : ضرر

## اضطباع

التعريف :

١ - الاضطباع في اللغة : افتعال من الضبع ، وهو وسط العضد ، وقيل : الإبط (للمجاورة) . ومعنى الاضطباع المأمور به شرعا : أن يدخل الرجل رداءه الذي يليه تحت منكبيه الأيمن فيلقيه على عاتقه الأيسر وتبقى كتفه اليمنى مكشوفة ، ويطلق عليه التأبط والتوشع<sup>(١)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإسدال :

٢ - الإسدال لغة : إرخاء الثوب وإرساله من غير ضم جانبيه باليدين . والإسدال المنهي عنه في الصلاة هو أن يلقى طرف الرداء من الجانبين ، ولا يرد أحده طرفيه على الكتف الأخرى ، ولا يضم الطريقين بيده<sup>(٢)</sup> .

(١) الزاهر ص ١٦٦ - ١٦٧ ، والفتاوى المختلة ١/ ٢٢٥ ، وحاشية ابن عابدين ٢/ ١٦٧ ط بولاق ، وحاشية القليوبي ٢/ ١٠٨ ط عيسى الحلي ، والمفني ٣/ ٣٤٠ ط ثانية .  
(٢) المفني ١/ ٥٨٤ ط الرياض .

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذه المعاني  
اللغوية<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الاتكاء :

٢ - الاتكاء هو الاعتدال على شيء بجنب معين،  
سواء كان في الجلوس أو في الوقوف<sup>(٢)</sup> (ر) :  
اتكاء).

ب - الاستناد :

٣ - الاستناد هو الاتكاء بالظهر لا غير<sup>(٣)</sup> (ر) :  
استناد).

ج - الإضجاع :

٤ - الإضجاع هو وضع جنب الإنسان أو الحيوان  
على أحد شقيه على الأرض<sup>(٤)</sup> (ر) : إضجاع).

الحكم الإجمالي :

٥ - الاضطجاع في النوم ينقض الوضوء عند جمهور  
الفقهاء (الحنفية، والشافعية، والحنابلة) لأن  
الاضطجاع عندهم سبب لاسترخاء المفاصل، فلا  
يخلو من خروج ریح عادة، لقول النبي ﷺ : «ولا  
وضوء على من نام قائماً أو قاعداً أو راکعاً أو  
ساجداً، إنما الوضوء على من نام مضطجعا

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٧/١ ط بولاق، والمغني ١٤٦/٢ ط  
الرياض.

(٢) حاشية ابن عثيمين ٤٨٢/٥ ط دار الطباعة المصرية، والمجموع  
٢٦٩/٥ ط دار العلوم، والنسوتي ٧٢/٤ ط دار الفكر.

(٣) التكملة لأبي الفداء ٣٧/١ - ٣٨ ط دمشق.

(٤) لسان العرب، والقواعد الفقهية ١٨٣

إذا فرغ من الطواف سواء فجعله على  
عاتقه<sup>(١)</sup>.

وأورد ابن قدامة قول مالك عن الاضطجاع في  
طواف القدوم بأنه ليس سنة<sup>(٢)</sup>، ولم نجد لذلك  
إشارة في كتب المالكية التي بين أيدينا إلا في المنتقى  
للهاجي حيث قال : «الرمل في الطواف هو الإسراع  
فيه بالحب لا يحسر عن منكبيه ولا يحركهما».

مواطن البحث :

٥ - يبحث الاضطجاع في الحج عند الكلام عن  
الطواف، وفي الصلاة عند الكلام عن ستر العورة  
من شروط الصلاة.

## اضطجاع

التعريف :

١ - الاضطجاع في اللغة مصدر اضطجع، (وأصله  
ضجع ولما يستعمل الفعل الثلاثي).

والاضطجاع : النوم، وقيل : وضع الجنب  
بالأرض.

والاضطجاع في السجود : ألا ينجي بطنه عن  
فخذه.

وإذا قالوا : صلى مضطجعا فمعناه : أن  
يضطجع على أحد شقيه مستقبلاً القبلة<sup>(٣)</sup>.

(١) الفتاوى الهندية ١/٢٢٢ - ٢٢٥، وحاشية القلوبي ١٠٨/٢،  
وكشاف الفتاوى ٢/٤٧٧ - ٤٧٨ ط مكتبة النص.

(٢) المغني ٣/٣٣٩ ط نائية، والمنتقى للهاجي ٢/٢٨٤

(٣) لسان العرب المحيط، وتاج العروس مادة (ضجع).

فاستترخت مفاصله. (١)

## اضطرار

انظر : ضرورة

## إطاقة

انظر : استطاعة.

## أطراف

التعريف :

١ - الأطراف : مفردها طرف. وطرف الشيء  
نهايته، ولذلك سميت اليدان والرجلان والرأس  
أطراف البدن، ولذلك أيضا كان البنان طرف  
الأصبع. ومن هنا يقولون : إذا خضبت المرأة بنانها  
أنها طرفت أصبعها. (١)  
والفقههاء يستعملون كلمة وأطراف بهذه  
الاستعمالات التي استعملها أهل اللغة. (٢)

الحكم الإجمالي :

الجنابة على الأطراف :

٢ - فصل الفقهاء في كتاب الجنابات الكلام في  
الجنابة على الأطراف في حالتي العمد والخطأ، وفي  
حالة ما إذا كان الطرف المجني عليه قائما يؤدي

(١) القفوس المحيط، والكتايب للكفوي، وستر العلماء.

(٢) أسنى المطالب ٤/ ٢٢

وهذه الطريقة لعبدالحق وغيره من المالكية. (٣)  
أما طريقة اللخمي من المالكية فهي : أن  
المضطجع إذا كان نائما نوما ثقيلا ينتقض وضوؤه،  
سواء أكان مضطجعا أم قائما أوقاعدا أوراكعا أو  
ساجدا، وأرجع ذلك إلى صفة النوم، ولا عبرة  
عنده - ومن يرى رأيه من المالكية - بهيئة النائم. فإن  
كان نومه غير ثقیل وهو على هيئة الاضطجاع لا  
ينتقض وضوؤه. (٣)

والاضطجاع بعد سنة الفجر - على صورة لا  
ينتقض معها الوضوء - مندوب لفعل النبي ﷺ.  
والاضطجاع عند تناول الطعام مكروه للنهي  
عن الأكل متكئا.

مواطن البحث :

٦ - يبحث الاضطجاع عند الكلام عن نقضه  
للوضوء بالنوم، ويبحث اضطجاع المريض في  
صلاة المريض.

(١) نسخ القلير ١/ ٣٢ - ٣٣، والمغني ١/ ١٧٣ - ١٧٤، والمهذب  
١/ ٣٠ ط دار المصرفة، وحديث : ولا وضوء على من نام قائما أو  
قاعدا أوراكعا أو ساجدا. إن الوضوء على من نام مضطجعا  
فاستترخت مفاصله.

أخرج الشطر الأول ابن عدي في الكامل كما في التلخيص لابن  
حجر (١/ ١٢٠ - ط الشركة الفنية) وقال ابن حجر : فيه مهدي بن  
هلال وهو متهم بالوضع.

وأخرج الشطر الثاني أبو داود (١/ ١٣٩ - ط عزت عبيد دعاس)  
وأعله كذلك ابن حجر.

(٢) الدسوقي ١/ ١١٨ - ١١٩ ط دار الفكر.

(٣) الدسوقي ١/ ١١٨ - ١١٩ ط دار الفكر.

## أطراد

التعريف :

١ - الأطراد في اللغة : مصدر اطرد الأمر إذا تبع بعضه بعضا . يقال : اطرد الماء ، واطردت الأنهار إذا جرت . (١)

واطراد الوصف عند الأصوليين معناه : أنه كلما وجد الوصف وجد الحكم ، وذلك كوجود حرمة الخمر مع إسكارها ، أو لونها ، أو طعمها ، أو رائحتها . (٢) ولا يكون الوصف علة للحكم إلا إذا كان مطردا منعكسا مع كونه مناسبا للحكم ، كالإسكار بالنسبة إلى تحريم الخمر .

كما استعمل الأصوليون والفقهاء الأطراد بمعنى الغلبة والذويج ، وذلك عند الكلام على الشروط المتبعة للعادة والعرف . (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العكس :

٢ - العكس في اللغة : رد أول الشيء على آخره . يقال عكسه عكسا من باب ضرب . وانعكس

عن النش والتطريف ، ولتخضب إحداكن يديها إلى هذا ، وأشار إلى موضع السوار (مصنف عبدالرزاق ٣١٨/٤ نشر المجلس العلمي) .

(١) المصباح مادة : (طرد) ، والكيلات ٢٢/١ ط دمشق .  
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون (طرد) ، والمستصفي للمزالي مع مسلم الثبوت ٣٠٦/٢ ط بولاق ، وإرشاد القعول ص ٢٢٠ ط الحلبي .  
(٣) الأشياء والتقاليد لآين نجيم ص ٩٤ ط دار الهلال . بيروت .

منفعته المقصودة منه ، أوقائما ولكنه لا يؤدي المنفعة المقصودة منه ، وفي حالة ما إذا كان العضو المناظر للعضو المجني عليه في الجانب سلبيا يؤدي المنفعة المقصودة منه ، أو معطوبا لا يؤدي المنفعة المقصودة منه . وسيأتي ذلك كله في مصطلح (جناية) .

الأطراف في السجود :

٣ - اتفق الفقهاء على وجوب السجود على الأطراف (الكفين والرأس والقدمين) إضافة إلى الركبتين . ولكنهم اختلفوا من حيث الاستحباب في ترتيب وضع اليدين على الأرض - عندما يروي للسجود - أو بعد وضع الركبتين أو قبل وضع الركبتين ، وكذلك عند النهوض من السجود إلى القيام .

كما اختلفوا في حكم السجود على أطراف أصابع القدمين ، وهل هوسنة أو واجب . (١) وقد فصل الفقهاء ذلك كله في كتاب الصلاة عند كلامهم على السجود .

٤ - وكره بعض الفقهاء خضاب المرأة أطراف الأصابع فقط دون الكف (التطريف) وورد النهي عن ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، (٢) كما ذكر الفقهاء ذلك في خصال الفطرة ، وفي كتاب الحظر والإباحة .

(١) المغني ٥١٤/١ وما بعدها ، وتبيين الحقائق ١١٦/١ وما بعدها ، وحاشية النعماني ٢٤٠/١ ، ومواهب الجليل ٥٢١/١

(٢) كشاف الفتاوى ٨٢/١ طبع مكتبة النصر الحنبليّة ، وشرح روض الطالب ١٧٣/١ ، ومصنف عبدالرزاق ٣١٨/٤ ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٣٢/١ غطوة استبويل .

والأثر عن حمروزي رضي الله عنه في بي المرلة عن التطريف أخرجه عبدالرزاق بلفظ رواه معمر النساء إذا خضبتين فليأكلن



الشيء : مطاوع عكسه <sup>(١)</sup>.

والانعكاس في باب مسالك العلة عند الأصوليين أنه كلما انتفى الوصف انتفى الحكم، كانتفاء حرمة الخمر بزوال إسكارها، أو رأتحتها، أو أحد أوصافها الأخرى. <sup>(٢)</sup> ويقال له : العكس أيضا. <sup>(٣)</sup> وعليه فهو ضد الاطراد.

ب - الدوران :

٣ - فرق بعضهم بين الدوران وبين الاطراد، فنقص الدوران بالمقارنة في الوجود والعدم، والطرء والاطراد بالمقارنة بالوجود فقط. <sup>(٤)</sup>

ج - الغلبة :

٤ - الفرق بين المطرد والغالب أن المطرد لا يتخلف، بخلاف الغالب فإنه متخلف في الأقل، وإن كان مطردا في الأكثر. <sup>(٥)</sup>

د - العموم :

٥ - اطراد العرف أو العادة غير عمومها، فإن العموم مرتبط بالمكان والمجال، فالعرف العام على هذا : ما كان شائعا في البلدان، والخاص ما كان في بلد، أو بلدان معينة، أو عند طائفة خاصة.

الحكم الإجمالي :

أ - اطراد العلة :

٦ - ذهب بعض الأصوليين إلى اعتبار الاطراد في

العلة مسلکا من مسالكها المتبعة لمعرفة، وإثباتها بها لإفادته الظن، ولم يعتبره الحنفية وكثير من الأشعرية، كالغزالي والأمدى مسلکا، <sup>(١)</sup> على خلاف وتفصيل موطنه الملحق الأصولي.

ب - الاطراد في العادة :

٧ - ذكر ابن نجيم في الأشباه والنظائر أن العادة إنما تعتبر إذا اطردت أو غلبت، ولذا قالوا في البيع : لو باع بدرهم أو دناتير وكانا في بلد اختلفت فيه النقود مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع إلى الأغلب.

قال في الهداية : لأنه هو المتعارف فينصرف المطلق إليه . ثم تساءل ابن نجيم عن العادة المطردة، هل تنزل منزلة الشرط؟ وقال : قال في إجارة الظهيرية : والمعروف عرفا كالمشروط شرطا. <sup>(٢)</sup>

ومراد ابن نجيم من الاطراد في عبارته الأخيرة ما هو أعم من الاطراد الذي لا يتخلف، وهو ما ذكره صاحب دستور العلماء، بدليل تصريح ابن نجيم نفسه في عبارته الأولى، بأن غلبة العادة في حكم اطرادها. وعبرة السيوطي في أشباهه : «إنما تعتبر العادة إذا اطردت فإن اضطربت فلا»، ثم مثل لذلك بأن من باع شيئا وأطلق نزل على النقد الغالب، فلو اضطربت العادة في البلد وجب البيان، وإلا بطل البيع. <sup>(٣)</sup> فتقييده النقد بالغالب

(١) مسلم الثبوت ٣٠٢/٢، وإرشاد الفحول ص ٢٢٠.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٤، ٩٩ ط دار الهلال.

بيروت، وشرح الأشباه للحموي ص ١٥ ط الهند.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٢ ط التجارية.

(١) تاج المرويس والمصباح (عكس).

(٢) كشف اصطلاحات الفنون (طرء).

(٣) مسلم الثبوت ٣٠٢/٢ ط بلاق.

(٤) المتصفى مع مسلم الثبوت ٣٠٦/٢، وإرشاد الفحول ص

٢٢١ ط المحلى، وشرح جمع الجوامع للمحلى ٧٨٨/٢ فها

بعدها ط المحلى.

(٥) الكليات (يتصرف) ٦٤/٣ ط دمشق.

يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التمليك :

٢ - تمليك الشيء جعله ملكا للغير .<sup>(١)</sup> وعلى هذا قد يكون الإطعام تمليكا فيفتقان ، وقد يكون الإطعام إباحة فيفتقان . كما أن التمليك قد يكون تمليكا للطعام ، وقد يكون تمليكا لغيره .

ب - الإباحة :

٣ - الإباحة لغة : الإظهار والإعلان ، من قولهم : أباح السر : أعلنه ، وقد يرد بمعنى الإذن والإطلاق يقال : أبحت كذا إذا أطلقته . واصطلاحا : يراد بها الإذن بإتيان الفعل أو تركه .<sup>(٢)</sup> وعلى هذا قد يكون الإطعام إباحة فيجتمعان في وجه ، وقد يكون تمليكا فيفتقان في وجه آخر ، وقد تكون الإباحة للطعام أو لغيره .

(حكمه التكليفي) :

٤ - يجب الإطعام على المسكف في السدية والكفارات ، وحالات الضرورة ، كسدد الرمق . ويندب في الصدقات والقربات ، كالإطعام في الأضحية . ويستحب في أمور ، منها النكاح والعقيقة والختان . ويحرم في أمرتها إطعام الظلمة والعصاة للمساعدة على الظلم والعصيان ،

(١) لسان العرب وتاج العروس في مادة (ملك) .

(٢) لسان العرب والصحيح ، ويستور العلماء والتهنري في مادة (أباح) .

صريح في أن الغلبة كافية هنا كما هو واضح . وقام الكلام على ذلك في الملحق الأصولي ، ومصطلح (عادة) .

هذا ، وقد يحدث أن يطرد العمل بأمرين ، يتعارفهما الناس ، قد يكونان متضادين ، كأن يتعارف بعضهم قبض الصداق قبل الدخول ، ويتعارف بعضهم الآخر غير ذلك . من غير غلبة لأحدهما ، فيسمى ذلك بالعرف المشترك .<sup>(١)</sup> وموطن تفصيله عند الكلام على (العرف) .

مواطن البحث :

٨ - يذكر الأصوليون الأطراد عند الكلام على مسائل العلة من باب القياس ، باعتباره مسلما من مسالكها ، كما يذكره الفقهاء والأصوليون عند الكلام على القاعدة الفقهية : «العادة محكمة» . وذكر الأصوليون في كلامهم على الحقيقة والمجاز ، أن للمعنى الحقيقي يلزم فيه أطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته ، وأن عدم الأطراد مما يعرف به المجاز .<sup>(٢)</sup>

## إطعام

التعريف :

١ - الإطعام لغة - إعطاء الطعام لأكله .<sup>(٣)</sup> ولا

(١) رسائل ابن عابدين ٢/ ٢٦ ط المكتبة الملاحية بدمشق .

(٢) شرح جمع الجوامع للمعالي ١/ ٣٣٣

(٣) تاج العروس ولسان العرب والصحيح ، والصحيح والمغرب في مادة (طعم) .

وسياي تفصيل ذلك .

أسباب الإطعام المطلوب شرعا :  
أ - الاحتباس :

٥ - احتباس الزوجة سبب من أسباب النفقة المتضمنة للإطعام ، للقاعدة الفقهية : النفقة نظير الاحتباس<sup>(١)</sup> ، وكذا الحكم في احتباس المحجيات ، لأن حبسها بدون طعام هلاك يستوجب العقاب ، لقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض »<sup>(٢)</sup>

أما إطعام المحبوس في التهمة ، مثل جنس السارق حتى يسأل الشهود ، والمرتد حتى يتوب ، فإنه يطعم من ماله ، لا خلاف في هذا بين الفقهاء إذا كان له مال ، غير أن الشافعية أجازوا الإنفاق عليه من بيت المال إذا تيسر ذلك<sup>(٣)</sup> . وإذا لم يكن له مال أنفق عليه من بيت المال وجوبا كما سياتي .

ب - الاضطرار :

٦ - اتفق الفقهاء على أن إطعام المضطرب واجب ، فإذا أشرف على الهلاك من الجوع أو العطش ، ومنعه مانع فله أن يقتات ليحصل على ما يحفظ حياته ، لما روي عن الهيثم : أن قوما وردوا ماء

(١) قلوبني وعميرة ٧٤/٤ ، والمغني ٦٠١/٧ ، والاختيار ٢/٤ ط المرفعة .

(٢) حديث : « دخلت امرأة النار ... أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا (فتح الباري ٣٥٦/٦ ط السلفية) .

(٣) السمسوقي ٣٠٤/٤ ، وبذائع الصنائع ٤٤٧/٦ ط الإمام ، وقليوبسي ٣٠٢/٤ ، والسنن ١٢٥/٨ ، وروح المسائل ١٥٦/١٩ ط المنيرة ، والفرط ١٢٧/١٩

فسألوا أهله أن يملوهم على بشر فأبوا ، فسألوهم أن يعطوهم دلو فأبوا ، فقالوا لهم : إن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت أن تنقطع فأبوا أن يعطوهم ، فذكروا ذلك لعمر رضي الله عنه . فقال لهم عمر : فهلا وضعت فيهم السلاح<sup>(١)</sup> . قال الفقهاء : فيه دليل على أن لهم في الماء حق الشفة وكذلك الطعام<sup>(٢)</sup> . وللتفصيل ينظر (اضطرار) و(ضرورة) .

ج - الإكرام :

٧ - يندب الإطعام لإكرام الضيف ، وصلة الرحم ، وبر الجار وإضافة الصديق ، وأهل الخير والفضل والتقوى ، لقوله تعالى في ضيف إبراهيم : ( هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين )<sup>(٣)</sup> . ولقوله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه »<sup>(٤)</sup> . كما ينفي في أمور تدخل في باب الإكرام كالأضحية والوليمة .

الإطعام في الكفارات

٨ - الإطعام نوع من الأنواع الواجبة في الكفارة ، يقدم تارة كما في كفارة الأيمان ، ويؤخر تارة كما في

(١) الأثر من عمر بن الخطاب رضي الله عنه أورده أبو يوسف في كتاب الخراج بهذا المعنى (الخراج ص ٩٧ ط السلفية ١٣٨٢ هـ) .

(٢) ابن عابدين ٢٨٣/٥ ط بلاق ، والمبسوط ١٦٦/٢٣ ط المعرفة ، وحاشية السمسوقي ٢٤٢/٤ ، والمغني ٥٨٠/٩ ، وقلوبني وعميرة ٩٧ ، ٩٦/٣

(٣) سورة الذاريات / ٢٤

(٤) حديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » . أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (فتح الباري ٥٣٢/١٠ ط السلفية) .

### ج - كفارة الظهار :

١١ - إذا ظاهر الرجل من امرأته بأن قال لها: أنت كظهر أمي، لزمته الكفارة بالعود. ومن أنواعها الإطعام عند عدم استطاعته تحرير رقبة أو صيام شهرين، على هذا اتفق أهل العلم، فلا يجزئ إلا هذا الترتيب،<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا...) (٢)

### مقدار الإطعام الواجب في الكفارة :

١٢ - قال الحنفية: يجب لكل فقير نصف صاع من بر، أو صاع كامل من تمر أو شعير. والدقيق من البر أو الشعير بمنزلة أصله، وكذا السوق، وهل يعتبر تمام الكيل أو القيمة في كل من الدقيق والسويق؟ في ذلك رأيان. (٣) وقال المالكية: يجب لكل فقير مد من بر، أو مقدار ما يصلح للإشباع من بقية الأقوات التسعة، وهي القمح والشعير والسلت،<sup>(٤)</sup> والدره، والذخن، والأرز، والتمر والزبيب، والأقط. (٥)

(١) الاختيار ٣/١٦٣، وابن عابدين ٢/٥٧٨، ٥٨٢، وجواهر الإكلیل ١/٣٧٨، وقليوبي وعسيرة ٤/٢١، والمغني ٧/٣٥٩ ط السعيدة.

(٢) سورة المجادلة ٣ - ٤

(٣) ابن عابدين ٢/٥٨٢

(٤) السلت: يضم السين، قال الأزهری: حب بين الحنطة والشعير ولا تشتر له. المصباح المنير مادة (سلت).

(٥) جواهر الإكلیل ١/٢٢٨، والأقط: قال الأزهری: يتخذ من اللبن المنخس، يطبخ ثم يترك حتى يجمد. المصباح المنير مادة (أقط).

كفارة الظهار، وكذا الفطر في رمضان على خلاف للمالكية فيه.

### الكفارات التي فيها إطعام :

#### أ - كفارة الصوم :

٩ - اتفق الفقهاء على وجوب الإطعام في كفارة الفطر في صوم رمضان أداء، غير أن الشافعية والحنابلة قصره على من جامع في رمضان عامدا، دون من أفطر فيه بغير الجوع، واختلف الفقهاء في رتبته تقديرا وتأخيرا.

فقال الحنفية والشافعية والحنابلة بتأخيرها عن الإعتاق والصيام، وقال المالكية بالتخير بين الأنواع الثلاثة: الإعتاق والصيام والإطعام. (١) وتقصيله في الكفارات.

#### ب - كفارة اليمين :

١٠ - اتفق الفقهاء في وجوب الإطعام في كفارة اليمين بالله تعالى إذا حث فيها على التخير بينه وبين الكسوة وتحرير الرقبة، فإن عجز فصيام ثلاثة أيام،<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة. فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم...) (٣)

(١) الطحاوي على مراتب الفلاح ص ٣٦٦، والشرح الصغير ١/٧٠٧، والاختيار ١/١٣١، والإفتاح ١/٢٢١، والوجيز ١/١٠٤، وقليوبي ٢/٦٦، وكشف القناع ٢/٣٣٤

(٢) ابن عابدين ٣/٦٠، والاختيار ٤/٨٤، وجواهر الإكلیل ١/٢٢٨ ط المعرفة، وقليوبي ٤/٣٧٤، والمغني ٨/٧٤٩

(٣) سورة المائدة ٨٩

وقال الشافعية : يجب لكل فقير مد واحد من غالب قوت البلد عما ذكر من الأصناف السابقة أو غيرها. (١)

وقال الحنابلة : يجب لكل مسكين مد برأو نصف صاع من شعير أو تمر أو زبيب أو أقط، ويجزىء دقيق وسويق بوزن الحب، سواء أكان من قوت البلد أو لا، وقال أبو الخطاب منهم : يجزىء كل أقوات البلد، والأفضل عندهم إخراج الحب. (٢)

الإباحة والتملك في الكفارات :

١٣ - التملك هو إعطاء المقدار السوابج في الإطعام، ليتصرف فيه المستحق تصرف الملاك.

والإباحة هي تمكين المستحق من تناول الطعام المخرج في الكفارة. كان يقدّم ويعشيهم، أو يقدّم غداءين أو يعشيهم عشاءين. وقد أجاز الحنفية والمالكية التملك والإباحة في الإطعام، وهو رواية عن أحمد، وأجاز الحنفية منفردين الجمع بينهما، لأنه جمع بين جائزين، والمقصود سد الحاجة، كما أجازوا دفع القيمة سواء أكانت مالا أم غيره.

وقال الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة : يجب التملك ولا تجزىء الإباحة، فلو غدى المساكين أو عشاءهم لا يجزىء، لأن المنقول عن الصحابة الإعطاء، ولأنه مال واجب للفقراء شرها، فوجب تملكهم إياه كالزكاة. (٣)

الإطعام في الفدية :

أ - فدية الصيام :

١٤ - اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة - وهو المرجوح عند المالكية - على أنه يصار إلى الفدية في الصيام عند اليأس من إمكان قضاء الأيام التي أفطرها لشيء ضوخي لا يقدر معها على الصيام، أو مرض لا يرجى برؤه، لقوله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) (١) والمراد من يشق عليهم الصيام.

والمشهور عند المالكية أنه لا فدية عليه. (٢)

ب - الإطعام في فدية الصيد :

١٥ - يغير المحرم إذا قتل صيدا بين ثلاثة أشياء : إما شراء هدي بالقيمة وذبحه، أو الإطعام بالقيمة، أو الصيام، لقوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة، أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) (٣) ومن قتل ماليس له مثل أو قيمة كالجراد والقمل، تصدق بها شاء كحفنة من طعام للواحدة وحفتين للثنتين. (٤)

وهذا في الجملة، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح - (إحرام) - (فدية).

(١) سورة البقرة / ١٨٤

(٢) الاختصار ١/ ١٣٥، وقليوبي وصغيرة ٢/ ٦٧، والمغني

٧/ ٣٩٦ ط الرضا، والوقا ٢/ ٤١٤

(٣) سورة المائدة / ٩٥

(٤) الاختصار ١/ ١٦٥، والوجيز ١/ ١٢٧، وجواهر الإكليل

١/ ١٩٨، وكشاف القناع ٧/ ٤٦٣

(١) قليوبي وصغيرة ٤/ ٢٧، ٢٧٤

(٢) المغني ٧/ ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥

(٣) المرجع السابقة مع كشاف القناع ٥/ ٣٨٨ ط النصر الحديثة.

قاتل عليه بغير سلاح عند الحنفية، وسلاح عند غيرهم. فإن قتل المضطر فهو شهيد، وعلى قاتله ضيائه، وإن قتل صاحبه فهو هدر. <sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في (قصاص).

#### تحديد الإطعام في النفقة :

١٨ - النفقة الواجبة قد تكون عينا وقد تكون قيمة، فإذا كانت عينا فالواجب من الإطعام - كما في القيمة - يعتبر بحال الزوجين جميعا عند المالكية والحنابلة، وهو المقتى به عند الحنفية، فإن كانا موسرين فإطعام الموسرين، وإن كانا متوسطين فإطعام الوسط، وإن كان أحدهما معسرا والآخر موسرا فالتوسط، وإن كانا معسرين فنفقة الإحصار، ويعتبر العرف في ذلك، واستدلوا بقوله تعالى: (من أوسط ما تطعمون أهليكم) <sup>(٢)</sup>، وذهب الشافعية إلى اعتبار حال الزوج فقط، واستدلوا بقوله تعالى: (ليتفق ذو سعة من سعته) <sup>(٣)</sup> الآية.

== على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب. وإن لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثا فإن أجابه أحد فليستأذنه، فإن لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب ولا يحمل، وقال الترمذي حديث سمرة حديث حسن غريب صحيح، وتعبه المباركفوري يقول الحافظ في الفتح: إسناده صحيح إلى الحسن، فمن صحيح ساهه من سمرة صححه، ومن لا أهله لا انقطاع (تحفة الأحواني ١٧/٤، ١٨ ط السلفية وسنن أبي داود ٨٩/٣ ط استنبول).

(١) الميسر ٢٣/١٦٦، ابن عابدين ٢٨٣/٥، ٣٤٩، والاختيار ١٧٥/٤، وحاشية الدسوقي ٢٤٢/٤ ط دار الفكر، وقليوبي وعصيرة ٢٦٣/٤، وحواشي النخبة ٤٠/٨ ط دار صادر، والجمل ٧/٥ ط إحياء التراث، والمغني مع الشرح ٨٠/١١ ط الكتاب العربي.

(٢) سورة المائدة / ٨٩

(٣) سورة الطلاق / ٧

#### الإطعام في النفقات :

#### الإطعام في حالات الضرورة :

١٦ - يرى الفقهاء وجوب إطعام المضطر المشرف على الهلاك، لأن فيه إحياء لنفس معصومة. فإن كان الطعام مما يباع أعطاه بثمن المثل ليس عليه غيره، وإن أخذه بغير إذن صاحبه جاز. وضمنه له، إذ القاعدة الشرعية: أن الاضطرار لا يسقط الضمان.

#### الامتناع عن إطعام المضطر :

١٧ - إذا فقد المضطر الطعام وأشرف على الهلاك ولم يجد إلا طعاما لغيره، فإن كان صاحب الطعام مضطرا إليه فهو أحق به ولم يجوز لأحد أن يأخذه منه، لأنه سواه في الضرورة وانفرد بالملك، فأشبهه غير حال الضرورة، وإن أخذه منه أحد فإثم وضمن دينه، لأنه قتله بغير حق، فإذا لم يكن المالك مضطرا إلى الطعام لزمه بذلك للمضطر، لحديث أبي هريرة، قلنا: يا رسول الله، ما يحمل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه؟ قال: «يأكل ولا يحمل، ويشرب ولا يحمل». <sup>(١)</sup> فإن منعه

(١) حديث أبي هريرة: «قلنا يا رسول الله: ما يحمل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه؟ قال: يأكل ولا يحمل ويشرب ولا يحمل». يدل عليه ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا باللفظ ومن دخل حائطا فليأكل ولا يتخذ غنما والحديث أسفريه الترمذي، ونقل المباركفوري تضعيف البيهقي للحديث، وتعبه بقول الحافظ بن حجر في الفتح: والحق أن مجموعها لا يقتصر عن درجة الصحيح، وقد استجروا في كثير من الأحكام بما هو دونها (تحفة الأحواني ٥٩/٤، ٥١٠ نشر السلفية).

كما يدل عليه ما أخرجه الترمذي وأبو داود من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعا باللفظ «إذا أتى أحدكم

المحبوس للردة: فهلا حبستموه ثلاثا فأطعمتموه كل يوم رغيفا واستبصموه» (١) ولقوله تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتايا وأسيرا) (٢) قال مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء: فيه دليل على أن إطعام أهل الحبوس من المسلمين حسن وقربى إلى الله تعالى. هذا إذا لم يكن له مال، فإن كان له مال يطعم من ماله، كما تقدم. (٣)

#### إطعام الحيوان المحتبس:

٢١ - يجوز حبس حيوان لنفع، كحراسة وسباع صوت وزينة، وعلى حابسه إطعامه وسقيه حرمة الروح. ويقوم مقامه التخلية للحيوانات لترعى وترد الماء إن ألقت ذلك، فإن لم تألفه فعل بها ما تألفه، لقول الرسول ﷺ: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقيتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» (٤)

فإن امتنع أجبر على بيعه أو علقه أو ذبح ما يذبح منه. فإن لم يفعل ناب الحاكم عنه في ذلك على

(١) الأثر عن عمر رضي الله عنه، أخرجه مالك والبيهقي (الموطأ) ٣٧٧/٢ ط عيسى الحلي، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٠٦/٨، ٢٠٧ ط (افتد).

(٢) سورة الإنسان ٩/ (٣) روح الباقى ١٥٦/١٩ ط المتبرية، والسنن ٣٠٤/٤، واللغني ١٢٥/٨ والقرطبي ١٢٧/١٩، وبدائع الصانع ٤٤٧٧/٦

(٤) حديث: «عذبت امرأة في هرة...» أخرجه البخاري وسلم. واللفظه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا (فتح الباري ٣٥٦/٦ ط السلفية، وصرح مسلم ١٧٦٠/٤ ط عيسى الحلي).

وقد أجاز أخفية استبدال القيمة بالإطعام. (١)

#### التوسعة في الإطعام:

١٩ - يندب إطعام الأقارب الفقراء واليتامى والتوسعة عليهم، كما يندب بذل الطعام للمساكين والفقراء والمحتاجين وقت القحط والجوع والحاجة، لقوله تعالى: (فلا اقتحم العقبة، وما أدراك ما العقبة، فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيا ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة). (٢) وقوله ﷺ: «من موجبات الرحمة إطعام المسلم السببان». (٣)

كما يندب إطعام الغريب إذا كان ضيفا أو محتاجا للإطعام، وقد اعتبر القرآن عدم إطعامه لؤما في قوله تعالى: (حتى إذا أتيا أهل قرية استطعنا أهلها فأبوا أن يضيفوهما) (٤)

#### إطعام المسجون:

٢٠ - لا يضيّق على المحبوس بالجوع أو العطش، سواء أكان حبسه لردة أم دين أم أمر، لقول عمر في

(١) ابن عابدين ٢/٦٤٨، ٦٥٥، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨٣، ٦٨٨، وحاشية السنن ٢/٥٠٩، ٥٢٢، ٥٢٦، والمختار ٧/٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٨٢، والقيسي ومعية ٨٤، ٧٠/٤

(٢) سورة البلد ١١-١٦ (٣) القرطبي ٢٠/٦٩، والنفوس الرازي ٣١/١٨٥ وحديث: «من موجبات الرحمة إطعام المسلم السببان».

أخرجه الحاكم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ: «من موجبات للخبرة إطعام المسلم السببان» قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه وأقره الذهبي قال المنذري: في إسناده طمحة وهوواه. (المستدرک ٢/٢٤٤ نشر دار الكتاب العربي، وفيه القلبي ١٧ ط المكتبة التجارية).

(٤) سورة الكهف/٧٧، وابن عابدين ٢/١١٣، والمطالع ٢/٤٠٥، وكتاب الفتاوى ٢/٣٣٩، والمجموع ٦/٣٨٢

جاء نبي جعفر قال رسول الله ﷺ : «اصنعوا لأهل جعفر طعاما. فإنه قد جاءهم ما يشغلهم». (١)  
واشترط المالكية فيمن يصنع لهم طعام، ألا يكونوا قد اجتمعوا على نياحة أو غيرها من المحرمات، وإلا حرم إرسال طعام لهم، لأنهم عصاة، وكره الفقهاء إطعام أهل الميت للناس، لأن ذلك يكون في السرور لا في الشور. (٢)

المناسبات التي يستحب الإطعام فيها:

٢٤ - أ - النكاح :

ويسمى الإطعام فيه وفي كل سرور وليمة، واستعمال هذه التسمية في العرس أكثر.

ب - الختان :

ويطلق على الإطعام فيه، إعدار أو عذيرة أو عليم.

ج - الولادة :

ويطلق على الإطعام فيها، الخرس أو الخرسنة.

د - البناء للدار :

ويطلق على الإطعام فيه، وكبرة.

هـ - قلوب الغائب :

قدم الغائب من الحج وغيره ويطلق على الإطعام فيه، نقيعة.

و - لأجل الولد :

ويطلق على الإطعام له، عقيقة.

ويستحب في العرس أن يطعم شاة إن أمكن،

مايراه. وهذا رأي الشافعية والحنابلة، وهو الرأي الراجح عند الحنفية والمالكية، وهذه المسألة تجري فيها دعوى الحسبة. (١)

الإطعام من الأضحية :

٢٢ - ينبغي للمضحي أن يطعم الأغنياء الثلث، والفقراء الثلث، ويأكل الثلث من أضحيته، هذا هو الأفضل عند الحنفية والحنابلة، وهو رأي للمالكية والشافعية. وقيل : الأفضل أن يطعمها كلها الفقراء، وهو رأي للمالكية والشافعية، وينظر (أضحية).

وهدي التطوع والتمتع والقران في الحج كأضحية، له أن يأكل ويطعم، غير أن المالكية اشترطوا لجواز أكله منه ألا يكون قد نواه للمساكين.

وأما هدي الفدية، وجزاء الصيد فإنه يطعم الفقراء فقط، ولا يأكل منه (ر : هدي).

وأما في النذر فإذا لم ينو للمساكين جازله الأكل منه عند المالكية، وعند بقية المذاهب لا يأكل منه. (٢)

إطعام أهل الميت :

٢٣ - يستحب إعداد طعام لأهل الميت، يبعث به إليهم إعانة لهم وجبرا لقلوبهم، فإنهم شغلوا بمصيبتهم ويمن يأتي إليهم عن إصلاح طعام لأنفسهم. وقد روي عن عبدالله بن جعفر أنه لما

(١). حديث : «اصنعوا لأهل جعفر...» أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن وصححه ابن السكن (تحفة الأحوذني ٧٨، ٧٧/٤ نشر السلفية).

(٢). ابن هابلين ١/٦٠٣، والسنسوقي ١/٤١٩، والمشي ٣٥٠/٢، وقلوب ١/٣٥٣.

(١) ابن هابلين ٢/٦٨٨، والخطاب ٤/٢٠٦، وقلوب وميرة ٦٣٤/٧، والمشي ١/٦٣٤.

(٢) الاختصار ١/١٧٣، والجمل ٢/٥٣٩، ٥٤٠، السنسوقي ١/٨٩، ٩٠، والمشي لابن قدامة ٣/٥٤١، ٥٤٢.



للأعرابي : «خله واستغفر الله وأطعم أهلك» (١)  
فقد أمره النبي ﷺ أن يطعمه أهله، ولم يأمره بكفارة  
أخرى، ولا بين له بقائه في ذمته. ولا دليل على  
التخصيص، بخلاف الكفارات الأخرى، لعدم  
أدلتها للوجوب حال الإعسار، ولأنه القياس، وقد  
خولف في رمضان للنص. (٢) (ر- كفارة).

٢٦ - ويشترط فيمن يجب عليه الإطعام ألا يكون  
سفيهًا، لأن السفه محجور عليه في ماله ولا يملك  
التصرف فيه، ولو صدر منه ما يوجب الإطعام في  
كفارة يمين أوظهار أوفدية في الحج. فعند الخفية  
والشافعية والحنبلية يكفر بالصوم ولا يكفر  
بالإطعام، لأنه غشوع من ماله، ورأى الخفية أن  
محظورات الإحرام التي لا يجزئ فيها الصوم يلزمه  
فيها الدم، ولكن لا يمكن من التكفير في الحال،  
بل يؤخر إلى أن يصير رشيدها مصلحًا ماله، فهو  
بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالا. وعند المالكية يلزم  
ما يجب عليه من إطعام في ماله. وينظر وليه فيه بوجه  
النظر. (٣) وينظر تفصيل ذلك في (سفه، وكفارة).

(١) حديث : «خله واستغفر الله وأطعم أهلك» أخرجه البخاري  
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ «أطعمه أهلك»  
وأخرجه مسلم بلفظ «أذهب فأطعمه أهلك» وأخرجه أبو داود  
بلفظ «كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله».  
(فتح الباري ١٦٣/٤ ط السلفية، وصحيح مسلم  
٧٨١/٢، ٧٨٧ ط حسي الحلبي، وستن أبي داود ٧٨٦/٢ ط  
استبصار).

(٢) بدائع الصنائع ١١٢/٣، وبإية المحتاج ١٩٨/٣، والمذهب  
١٩٢/١، وشرح منتهى الإرادات ٤٥٣/٤ ط دار الفكر،  
ومتن الجليل ٦٩٨/٤، ٦٩٩.

(٣) ابن حبان ٩٣/٥، والفتاوى الهندية ٥٩/٥، وفتح  
القيصر ١٩٩/٨، متن الجليل ١٧٤/٣، وبإية المحتاج  
٣٥٥/٤، والمغني ٥٣٣/٤، ٥٣٤، ومنتهى الإرادات  
٢٧٨/٢.

وكذا يستحب عند غير الخفية أن يذبح عن الصبي  
شاتين إن أمكن، فإن أولم يغير الشاة جاز، فقد أولم  
النبي ﷺ بشاة (١) وأولم على صفة  
بحيس (٢) وأولم على بعض نسائه بمدين من  
شعير. (٣) وإجابة طعام الوليمة واجب لمن دعي  
إليها إذا لم يخالطها حرام، لقوله ﷺ : «إذا دعي  
أحدكم إلى الوليمة فليأتها» (٤)

### القدرة على الإطعام :

٢٥ - من وجب عليه إطعام في كفارة يمين أوظهار  
أو فطر في رمضان فعجز عن الإطعام، استقر ذلك  
في ذمته، وتأخر وجوب الأداء إلى وقت القدرة  
عليه، لأن إيجاب الفعل على المعاجز محال، وهذا  
باتفاق الفقهاء في غير كفارة الفطر في رمضان، إذ  
عند الحنبلة ومقابل الأظهر للشافعية تسقط كفارة  
الفطر في رمضان عمن عجز عنها، لقول النبي ﷺ

(١) حديث : «وقد أولم النبي ﷺ بشاة يدل عليه ما أخرجه  
البخاري من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ «ما أولم النبي  
ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب، أولم بشاة».  
(فتح الباري ٢٣٢/٩ ط السلفية).

(٢) حديث : «أولم النبي ﷺ على صفة بحيس» أخرجه  
البخاري من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ «إن رسول الله  
ﷺ أعتق صبية و تزوجها، وجعل عتقها صدقاتها وأولم عليها  
بحيس» (فتح الباري ٢٣٢/٩ ط السلفية).

(٣) حديث : «أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير»  
أخرجه البخاري من حديث صفة بنت شيبة بلفظ «أولم  
النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير» (فتح الباري  
٢٣٨/٩ ط السلفية).

(٤) ابن حبان ٢٢٢/٤، والمغني ٥٢٢/٤، والسنن  
٧١٦/٢، مع التراجيع السابقة وحديث : «إذا دعي أحدكم إلى  
الوليمة فليأتها». أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر  
رضي الله عنهما مرفوعا. (فتح الباري ٢٤٠/٩ ط السلفية،  
وصحيح مسلم ١٠٥٢/٢ ط حسي الحلبي).

### الإطعام عن الغير :

٢٧ - الإطعام الذي يجب على المكلف لفعل  
يوجب عليه ذلك يعتبر من العبادات المالية،  
والعبادات المالية تقبل النيابة عن المكلف، ولذلك  
من أمر غيره أن يطعم عن ظهاره ففعل ذلك الغير  
صح.

وهذا باتفاق الفقهاء مع اختلافهم فيما لو أطعم  
إنسان عن غيره بدون إذنه، حيث صرح المالكية  
بأنه لو كفر عن الحائض رجل بغير أمره أجزأ عنه،  
لأنها من الأفعال التي يقصد منها مصلحة مع قطع  
النظر عن فاعلها فلم تتوقف على النية، قال ابن  
عبد البر: أحب إلي ألا يكفر إلا بأمره. (١)

### إطعام الزوجة من مال زوجها :

٢٨ - أجاز الفقهاء للزوجة التصديق بالشئ اليسير  
من بيت زوجها من غير إذنه، لحديث السيدة  
عائشة رضي الله عنها مرفوعاً وإذا أنفقت المرأة من  
طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت  
ولزوجها أجره بما كسب. (٢)  
وطيب النفس به إلا أن يمنع رب البيت فليس لها  
ذلك. (٣)

### الحلف على الإطعام :

٢٩ - حلف على آخر أن يأكل معه فهو على أن  
يأكل معه ما يطعم على وجه التطعم كجبن وفاكهة  
ونخيز، وقيل: هو على المطبوخ. (١)  
ويندب إبرار القسم، لما ثبت أن النبي ﷺ وأمر  
بإبرار القسم. (٢) فإن أحثه ولم يأكل معه فالكفارة  
على الحالف، لأن الحالف هو الحائض، فكانت  
الكفارة عليه، كما لو كان هو الفاعل. وكذلك إن  
حلف أن يطعم غيره فهو على ما تقدم، فإن وفى لم  
يجنث وإن لم يوف حنث. (٣)

### الوصية بالإطعام :

٣٠ - الوصية بالإطعام إذا أعانت على محرم فهي  
باطلة في الأصح، كالوصية بالإطعام بعد الموت ثلاثة  
أيام، حيث تجتمع الناحات، لأنها من الإعانة  
على المحرم، فإذا لم تمن على حرام جازت ويجب  
إخراجها من تركته في حدود الثلث، كمن أوصى  
بالأضحية، أو بإطعام الفقراء، أو بفطرة رمضان أو  
بنذر عليه. (٤)

### الوقوف على الإطعام :

٣١ - في وقف الطعام على الإطعام إن قصد بوقفه

(١) واللجنة ترى أن الحكم في هذا هو العرف لأن الأيمان مبنية عليه.

(٢) حديث: وأن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم أخرجه البخاري من حديث البراء رضي الله عنه بلفظ وأمرنا النبي ﷺ بسبع وبهانا عن سبع، أمرنا بمساعدة المريض، وإتيان الجنائز، وتسميت العاطس، وإجابة الداعي، ورد السلام، ونصر المظلوم، وإبرار القسم... (فتح الباري ١٠/٦٠٣ ط السلفية).

(٣) ابن عابدين ٩٤/٣، والمغني ٨/٧٣١

(٤) الخطيب ٦/٣٨٠، وقليوبي ٤/٢٥٥، والمغني ٦/٥٩، وابن عابدين ٤٢٦/٥

(١) ابن عابدين ٢/٣٣٧، ٥٨٣، وشرح منتهى الإرادات ١/٤٥٣، ٣٠٣/٢، والكناني لابن عبد البر ١/٤٥٤، والمذهب ١/١٩٤، والفروق ٢/٢٠٥، وسجوار الإكليل ١/١٦٣

(٢) حديث: وإذا أنفقت المرأة... أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (فتح الباري ٣/٣٠٣ ط السلفية، وصحيح مسلم بتحقيق محمد نؤاد عبدالباقى ٢/٧١٠ ط حسي الحلبي).

(٣) البستاني ٧/١٩٧، والهداية ٤/٥٩، ٩٦، ومنتهى الإرادات ٢/٢٩٩، وإعلام الموقعين ٤/٣١٤

الحنطة والشعير والتمر.

ويطلقه أهل الحجاز والعراق الأقدمون على القمح خاصة .

ويقال : طعم الشيء يطعمه (بوزن : غنم يغنم) طعما (بضم فسكون) إذا أكله أو ذاقه . وإذا استعمل هذا الفعل بمعنى الذواق جاز فيها يؤكل وفيها يشرب<sup>(١)</sup> كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهْرٍ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ .<sup>(٢)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي الأول .

ويذكرونه أيضا في الربا يريدون به (مطعم الأعمى) سواء أكان للتغذية ، كالقمح والماء ، أم للتأدم كالزيت ، أم للتفكه كالنخاع ، أم للتداوي والإصلاح كالحبة السوداء والملح .

وقد يطلق الفقهاء لفظ «الأطعمة» على (كل ما يؤكل وما يشرب ، سوى الماء والمسكرات) . ومقصودهم : ما يمكن أكله أو شربه ، على سبيل التوسع ، ولو كان مما لا يستساغ ولا يتناول عادة ، كالمسك وقشر البيض<sup>(٣)</sup> . وإنما استثنى الماء لأن له بابا خاصا باسمه ، واستثنيت المسكرات أيضا ، لأنها يعبر اصطلاحا عنها بلفظ (الأشربة) .

ثم إن موضوع الأطعمة هو عنوان يدل به على ما يباح وما يكره وما يحرم منها .

وأما آداب الأكل والشرب فلإنها يترجم لها بكلمة

(١) لسان العرب ، وتاج المروس مادة : (طعم) .

(٢) سورة البقرة / ٢٤٩ .

(٣) انظر كتب الشافعية وغيرهم في مباحث الربا والكفارة والقنينة والأطعمة ، وخاصة مطالب أولي النہی في الفقه الحنبلي ٣٠٨/٦ .

بقاء عنه لم يصح ، لأنه يؤدي إلى فساد الطعام وذلك إضاعة للبال ، وإن كان على معنى أنه وقف للقرض إن احتاج إليه محتاج ثم يردُّ مثله ، فقد رأى جمهور الفقهاء : ( المالكية والشافعية والحنابلة ) جوازه ، وإن كان الموقوف أرضا أو شجرة ذات ثمر لإطعام ثمرها جاز ، لما روي : أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضا بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال له رسول الله ﷺ : « إن شئت حبست أصلها وتصدقته بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث » فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القرى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف<sup>(١)</sup> فإن كان حيوانا ملك الموقوف عليه صوفه ولينه وسائر منافعه ، وإن كان الوقف لمعصية أو لأهل الفسق فالأرجح رده ، لأنه معصية<sup>(٢)</sup> . وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (وقف) .

## أطعمة

التعريف :

١ - الأطعمة : جمع طعام ، وهو في اللغة : كل مايؤكل مطلقا ، وكذا كل ما يتخذ منه القوت من

(١) حديث : « إن شئت حبست أصلها وتصدقته بها ... » أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٢٥٥ ط حسي الحلبي) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) المغني مع الشرح الكبير ١٩٤/٦ ، ونسقى الإيرادات ٤٩٢/٢ ، والمهلب ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، السلموني ٤١/٣ ، الاختيار ٧٧/٤ .

فحرمة لحمه على بني جنسه معلومة من الدين بالضرورة، ومصرح بها في مواضع مختلفة من كتب الفقه. (١)

ولذلك لا يبحث الفقهاء عن حرمة لحمه في باب الأطعمة، وإنما يذكر ذلك في حالات الاضطراب الاستثنائية. وتفصيله في مصطلح: (ضرورة)

٥ - ويجب التنبيه إلى أن الحيوانات غير المأكولة يعبر الفقهاء عادة عن عدم جواز أكلها بإحدى العبارات التالية: «لا يحل أكلها»، «يحرم أكلها»، «غير مأكول»، «يكره أكلها». وهذه العبارة الأخيرة تذكر في كتب الحنفية في أغلب الأنواع، ويراد بها الكراهة التحريمية عندما يكون دليل حرمتها في نظرهم غير قطعي.

فالحيوانات غير المأكولة واحد منها حرمة أكله قطعية إجماعية، وهو الخنزير. وفي بقيتها خلاف قوي أو ضعيف، فيصح وصفها بالحرمة أو بالكراهة (التحريمية).

#### الحكم التكليفي:

٦ - الحكم التكليفي ليس منصبا على ذوات الأطعمة، وإنما على أكلها أو استهلاكها، وليس هناك حكم جامع للأطعمة كلها، لذلك سيذكر حكم كل نوع عند الكلام عليه.

ويتبين لمن تتبع ما في كتب الفقه المختلفة في أبواب الأطعمة وغيرها أن الأصل في الأطعمة

(الأدب)، ويرجع إليها في مصطلح (أكل، وشرب).

كما أن الولايم المشروعة يترجم لها بعناوين أخرى تخصها، كالعقيقة والوكرة. (ز: إطعام).

#### تقسيم الأطعمة

٢ - تنقسم الأطعمة إلى نوعين: حيوانية، وغير حيوانية.

ثم إن الحيوان ينقسم إلى قسمين رئيسين: مائي، ويري.

وفي كل من القسمين أنواع فيها ما يؤكل وفيها ما لا يؤكل.

وينقسم المأكول من الحيوان:

(أولا) إلى: مباح، ومكروه.

(ثانيا) إلى: ما تشترط الذكاة في حله، وما لا تشترط.

٣ - والمقصود بالحيوان في هذا المقام أنواع الحيوان جميعا مما يجوز للإنسان أكله شرعا أو لا يجوز، ولا يراى به ما يشمل الإنسان نفسه بالنسبة للإنسان، بل الكلام محصور فيها يحل للإنسان أو لا يحل، باعتبار أن ما سوى الإنسان قد خلقه الله سبحانه لمنفعة الإنسان ومصالحته، فمنه ما ينتفع به الإنسان بالأكل وغيره، ومنه ما ينتفع به لغير الأكل من وجوه المنافع.

٤ - أما الإنسان نفسه، الذي هو أشرف الحيوان جميعا والذي سخر له كل ما عداه، فلا يدخل لحمه في مفهوم الأطعمة وتقسيمها إلى حلال وحرام، لكرامته في نظر الشريعة الإسلامية، أيا كانت سلالاته ولونه ودينه وبشرته.

(١) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ١/١٣٦، والشرح الصغير ١/٣٣٣، وبهاية المحتاج ٨/١٥٢، ومطالب أولي النهى ١/٣٣٣.

إنما تحرم على من تضره. (١) وهذا ظاهر فإن كثيرا من الأدوية التي يصفها الأطباء محتوية على السموم بالقدر الذي لا يضر الإنسان، بل يفيد ويقتل جرثيم الأمراض، كما أن تأثر الأشخاص بالسموم أنواعا ومقادير يختلف.

وهذا لا تأباه قواعد المذاهب الأخرى، حيث المفهوم أن المحرم هو تعاطي القدر الضار من هذه السموم.

٩- (ومنها) الأشياء الضارة وإن لم تكن سامة، وقد ذكر منها في كتب الفقه: الطين، والتراب، والحجر، والفحم على سبيل التمثيل، وإنما تحرم على من تضره. ولا شك أن هذا النوع يشمل ما كان من الحيوان أو النبات أو الجهاد. ويعرف الضار من غير الضار من أقوال الأطباء والمجربين.

ولا فرق في الضرر الحاصل بالسميات أو سواها بين أن يكون مرضا جسيما أيا كان نوعه، أو آفة تصيب العقل كالجنون والخيل.

وذكر المالكية في الطين قولين: الحرمة، والكراهة، وقالوا: إن المعتمد الحرمة، وذكر الشافعية حرمة الطين والحجر على من يضرانه، وذكر الحنابلة كراهة الفحم، والتراب، والطين الكثير الذي لا يتداوى به.

وعلى صاحب «مطالب أولي النهى» الكراهة بالضرر، مع أنه قبل ذلك جمل الضرر سببا للتحريم. (٢)

(١) الشرح الصغير ١٨٣/٢ طبعة دار المعارف، ومطالب أولي النهى ٣٠٩/٦.

(٢) المرجع السابقة، والظاهر أن هذا الخلاف ليس خلاف دليل وبرهان، وإنما هو خلاف مبنى على التجربة.

الحل، ولا يصار إلى التحريم إلا للدليل خاص، وأن لتحريم الأطعمة بوجه عام - ولو غير حيوانية - أسبابا عامة عديدة في الشريعة متصلة بقواعدها العامة ومقاصدها في إقامة الحياة الإنسانية على الطريق الأفضل. وكذلك يرى المتتبع أسبابا لكراهة الأطعمة بوجه عام غير الأسباب المتعلقة بأنواع الحيوان. وسنعرض فيما يلي بإيجاز أمثلة لذلك.

ما يحرم أكله لأسباب مختلفة:

٧- يظهر من الاستقراء وتتبع تعليقات فقهاء المذاهب فيها يحكمون بحرمة أكله أنه يحرم أكل الشيء مهما كان نوعه لأحد أسباب خمسة:

السبب الأول: الضرر اللاحق بالبدن أو العقل: وهذا أمثلة كثيرة:

٨- (منها) الأشياء السامة، سواء أكانت حيوانية كالسمك السام، وكالوزغ والعقارب والحيات السامة والزنبور والنحل، وما يستخرج منها من مواد سامة. أم كانت نباتية كبعض الأزهار والثمار السامة. أم جمادية كالزرنخ، فكل هذه تحرم، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، (١) ولقول الرسول ﷺ: «من تحسنى سبأ فقتل نفسه فسمه في يده يتحسسه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا». (٢)

لكن صرح المالكية والحنابلة بأن هذه السموم

(١) سورة النساء / ٢٩.

(٢) حديث: «من تحسنى سبأ... أخرجه البخاري (الفتح ٢٤٧/١٠ - ط السلفية)

ولا يحل حتى يسقى بعد ذلك بهاء طاهر يستهلك عين النجاسة، ونقل في الإنصاف عن ابن عقيل قوله: ليس بنجس ولا محرم، بل يطهر بالاستحالة، كالدلم يستحيل لبنا، وجزم به في التبصرة. (١)  
ومما يذكر هنا أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، فالتسميد به لا يحرم الزرع.  
وصرح الحنفية والمالكية والشافعية في المسقي المذكور أنه لا يتنجس ولا يحرم. (٢)  
ومن أمثلة المتنجس - على خلاف بين الفقهاء - البيض الذي سلق بهاء نجس، (٣) وتفصيله في (بيض).

السبب الرابع: الاستقذار عند ذوى الطباع السليمة:  
١٢ - ومثل له الشافعية بالبصاق والمخاط والعرق والمني، فكل هذه طاهرة من الإنسان، ولكن يحرم تناولها للاستقذار. واستثنوا ما كان الاستقذار فيه لغرض كغسالة يد فلا تحرم. (٤) ومثل الحنابلة للمستقذرات بالروث والبول والقمل والبرغوث. (٥)

- (١) الإنصاف ٣٦٨/١٠، والمفني مع الشرح الكبير ٨٢/١١.  
(٢) ابن عابدين ٢١٧/٥، والحرثي ٨٨/١، ونجفة المحتاج ١٤٩/٨.  
(٣) الشرح الصغير ٥٧/١ ط - دار المعارف، ونجفة المحتاج ١٤٩/٨.  
(٤) مثلوا أيضا للاستقذار لسبب عارض باللحم إذا أثنى، فلا يحرم (نجفة المحتاج ١٤٨/٨)، ومعنى ذلك قطعاً أنه لا يحرم استقذارها، فلا يثنى أنه يحرم طبا للضرر إذا كان إثنائه قد وصل إلى درجة ضارة، لأن الشافعية كثيرهم في تحريم تناول ما يضر (النجفة).  
(٥) مطلب أولي الهى ٣٠٩/٦.

السبب الثاني: الإسكار أو التخدير أو الترقيد:

١٠ - فيحرم المسكر، وهو ما غيب العقل دون الخواس مع نشوة وطرب، كالخمر المتخذ من عصير العنب النضج، وسائر المسكرات، سواء أكانت من غير الحيوان كالنبيذ الشديد المسكر، أم من الحيوان كاللبن المخيض الذي ترك حتى تخمر وصار مسكراً.  
ويحرم أكل كل شيء مخدر (ويقال له: المفسد)، وهو ما غيب العقل دون الخواس بلا نشوة وطرب، كالخشيشة.

ويحرم أيضاً المرقد وهو ما غيب العقل والخواس معاً، كالأفيون والسيكران.  
فما كان من المسكرات التي تشرب شراباً فإنه يتبع موضوع الأثرية، ويرى تفصيل أحكامها فيها، وقد يشار إليه هنا بمناسبة الضرر. وما كان من المخدرات أو المرقدات الجاهلة التي تؤكل أكلاً فإنه يدخل في موضوع الأطعمة هنا، وقد يذكر في موضوع الأثرية بالمناسبة.

السبب الثالث: النجاسة:

- ١١ - فيحرم النجس والمنتجس بها لا يعفى عنه: - فالنجس كالدلم.  
- والمنتجس كالسمن الذي ماتت فيه الفأرة وكان مائعا فإنه يتنجس كله، فإن كان جامداً يتنجس ما حول الفأرة فقط، فإذا طرح ما حولها حل أكل باقيه.  
ومن أمثلة المنتجس عند الحنابلة: ما سقي أو سمّد بنجس من زرع وثمر، فهو محرم لتنجسه،

وما ينبغي التنبيه له أن الحنابلة يقولون : إن روث ما يؤكل لحمه طاهر، وكذا بوله، ولكن يحرم تناولهما للاستقذار. فالقدارة لا تنافي الطهارة إذ ليس كل طاهر يجوز أكله. (١)

السبب الخامس : عدم الإذن شرعا لحق الغير:

١٣ - من أمثلة هذا السبب أن يكون الطعام غير مملوك لمن يريد أكله، ولم يأذن له فيه مالكه ولا الشارع، وذلك كالغصوب أو المسروق أو المأخوذ بالقمار أو بالبغاء. بخلاف ما لو أذن فيه الشارع، كأكسل الولي من مال موليه بالمعروف، وأكل ناظر الوقف من مال الوقف. وأكل المضطر من مال غيره، فإنهم مأفونون من الشارع، كما سيأتي في الكلام عن حالة الاضطرار. وفي قضية عدم الإذن الشرعي إذا تعلق بالحيوان الذي يحمل أكله يفرق جمهور الفقهاء بين صحة التذكية وحرمه الفعل غير المأفون بالنسبة للفاعل.

فإذا غصب مسلم أو كتابي شاة مثلا، أو سرقها فذبحها بصورة مستوفية شرائطها، فإن الذبيحة تكون لحما طاهرا مأكولا، ولكن الذابح يكون متمعديا بذبحها دون إذن من صاحبها ولا إذن الشرع، وهو ضامن لها. وكذلك لا يحمل له ولا لغيره أكل شيء من لحمها دون إذن أيضا لما منع حق الغير. (٢) وللتفصيل ينظر في: (غصب) و (ذبائح).

(١) المرجع السابق

(٢) بداية المجتهد ٤٥٢/١.

ما يكره أكله لأسباب مختلفة:

١٤ - ذكر الفقهاء (١) أمثلة للأطعمة المكروهة، منها الأمثلة التالية:

أ - البصل والشوم والكراث ونحوهما من ذوات الرائحة الكريهة، فيكره أكل ذلك، لحث رائحته ما لم يطبخ، فإن أكله كره دخوله المسجد حتى يذهب ريحه، لقول رسول الله ﷺ: «من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا - أو ليعتزل مسجدا - وليقعد في بيته». (٢)

وصرح أحمد بن حنبل أن الكراهة لأجل الصلاة في وقت الصلاة.

ب - الحب الذي داسته الحمر الأهلية أو البغال، وينبغي أن يغسل.

ج - ماء البئر التي بين القبور وبقيها، لقوة احتيال تسرب التلوث إليها.

د - اللحم النسيء واللحم المتن، قال صاحب «الإقناع» من الحنابلة بكراهتها، لكن الراجح عند الحنابلة عدم الكراهة. (٣)

الحيوان المائي: حلاله وحرامه:

١٥ - المقصود بالحيوان المائي ما يعيش في الماء،

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١٣٦/١ و ١٣٩ و ٢١٧/٥، والشرح الصغير مع حاشية الصاوي ١٩/١ و ٣٢٢ - ٣٢٥، وشرح المحرشي على خليل ٨٨/١، وبهاية الحاج ١٤٨/٨ - ١٤٩، ومطالب أولي النهى ٣٠٨/٦ - ٣٠٩ و ٣١٥ و ٣١٧.

(٢) حديث: «من أكل ثوما أو بصلا... أخرجه البخاري (الفتح ٥٧٥/٧ - ط السلفية) وسلم (١/٣٩٤ - ط الحلي) واللفظ له.

(٣) الظاهر بالنسبة للمتن بأن مقيد بأنه يكون تغيرا طفيفا، أما إذا اشتد تنته حتى خيف ضرره فإن أكله عندئذ يجب أن يخضع لقاعدة الضرر التي تقتضي التحريم. (اللجنة).

ومتى مات؟ فأما الذي قتل في الماء قتلا بسبب حادث فلا فرق بينه وبين ما صيد بالشبكة وأخرج حتى مات في الهواء .  
وإذا ابتلعت سمكة سمكة أخرى فإن السمكة الداخلة تؤكل، لأنها ماتت بسبب حادث هو ابتلاعها .

وإذا مات السمك من الحر أو البرد أو كدر الماء ففيه روايتان عند الحنفية :

(إحداهما) : أنه لا يؤكل، لأن هذه الأمور الثلاثة ليست من أسباب الموت غالبا، فالظاهر أن السمك فيها مات حتف أنفه فيعتبر طافيا .

(والثانية) : أنه يؤكل، لأن هذه الأمور الثلاثة أسباب للموت في الجملة فيكون ميتا بسبب حادث فلا يعتبر طافيا، وهذا هو الأظهر، وبه يفتى .

وإذا أخذ السمك حيا لم يميز أكله حتى يموت أو ييات .

واستدل من حرم الطافي بالأدلة التالية :

أ - بحديث أبي دواد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما، قال : قال رسول الله ﷺ : وما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه. (١)

وروى نحوه سعيد بن منصور عن جابر مرفوعا أيضا .

ب - بأثر عن جابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم : أنهم

(١) حديث : « وما ألقى البحر . . . » أخرجه ابن ماجه (١٠٨١/٧) ط (المجلد)، وأبو داود (١٦٦/٤) ط عزت عبيد دحاس، وصوب أبو داود وقفه . وفي التعليق على سنن ابن ماجه قال الدميري : هو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ لا يجوز الاحتجاج به .

ملحها كان أو عذبها، من البحار أو الأنهار أو البحيرات أو العيون أو الغدران أو الآبار أو المستنقعات أو سواها .

ولا يحل عند الحنفية من الحيوان المائي شيء سوى السمك فيحل أكله سواء أكان ذا فلولس (قشر) أم لا .

وهناك صنفان من الحيوان المائي اختلف فيها الحنفية، للاختلاف في كونها من السمك أو من الحيوانات المائية الأخرى، وهما الجريث، والمارماهي. (١) فقال الإمام محمد بن الحسن بعدم حل أكلها، لكن الراجح عند الحنفية الحل فيها، لأنها من السمك .

ويستثنى من السمك ما كان طافيا، فإنه لا يؤكل عندهم . والطافي : هو الذي مات في الماء حتف أنفه، بغير سبب حادث، سواء أعلا فوق وجه الماء أم لم يعمل، وهو الصحيح .

(وأيضا يسمى طافيا إذا مات بلا سبب ولو لم يعمل فوق سطح الماء نظرا إلى الأغلب، لأن العادة إذا مات حتف أنفه أن يعلو. (٢)

وإن حكمة تحريم الطافي احتيالا لفساده وتبئته حينما يموت حتف أنفه ويرى طافيا لا يدري كيف

(١) الجريث - بكسر وتشديد الراء - سمك أسود، وقيل : نوع من السمك مدور كالترس . والمارماهي : سمك في صورة الحية . كذا في الدر المختار على تنوير الأبصار من كتب الحنفية، وحاشية رد المحتار لابن عابدين (١٩٥/٥) . والمارماهي ضبط بالشكل في لسان العرب (مادة جريث) بتسكين الراء، وكذا ضبطه أيضا بالشكل الشيخ أحمد محمد شاذلي في تعليقاته على كتاب «العرب» للمجالي، وعزله إلى اللسان، وابن الأثير في النهاية .

(٢) البدائع ٣٥/٥ - ٣٦، وحاشية ابن عابدين ١٩٥/٥، والخاتمة ٣٥٦/٣ بهامش المتن .



ولا يعد الفقهاء طير الماء بحريا، لأنه لا يسكن تحت سطح الماء، وإنما يكون فوقه وينغمس فيه عند الحاجة ثم يطير، ولهذا لا يحل عندهم إلا بالتذكية. وللملكية في كلب البحر وخنزيره قول بالإباحة، وآخر بالكراهة، والراجح في كلب الماء الإباحة، وفي خنزيره الكراهة، (أى الكراهة التنزيهية عند الحنفية).

واختلفوا في إنسان الماء، <sup>(١)</sup> فمنهم من حرمه ومنهم من أباحه، وهو الراجح، وصرح المالكية بجواز قلى السمك وشبهه من غير شق بطنه ولو حيا. قالوا: ولا يعد هذا تعذيرا، لأن حياته خارج الماء

(١) إن للمراجع العلمية الحديثة التي يزن أهلنا يستفاد منها أن إنسان الماء (ويسمى بالفرنسية: سيرين (Sirene) هو حيوان أسطوري يوصف في القصص الخيالية بأن نصفه الأعلى امرأة ونصفه الأسفل سمكة (ر: معجم موسوعة لا روس الفرنسية في كلمة (Green)).

وقد قلنا كلام لفهاء المذاهب في حكم إنسان الماء كما ورد في مصنفه، حرصا على أمانة نقل الفقه في هذه الموسوعة، ورأينا أن ثبت هنا هذه الملاحظة حوله.

عل أننا نرى أن صنيح الفقهاء القدامى في ذكر هذه الأنواع وتقرير الحكم الفقهي فيها لا محل لنقده بأهم يذكرون أحكام أنواع من الحيوان أسطورية، ذلك لأن الفقهاء وقفوا أمام أخبار وروايات يروونها الصيادون وغيرهم من الناس والرحالين لا يمكن تكذيبها، لأنها محتملة، كما لا يمكن الجزم بصحتها. فواجبهم أن يقرروا لها أحكاما على تقدير صحتها الاحتمالية، ولا سبأ أن الشائع من القدمين أن عجائب البحر وحيوانه أكثر وأكبر من عجائب البر اليابس، وأنه لا يوجد في البر نوع من الحيوان إلا وله نظير في البحر.

وهذا قد أكده الأستاذ العلامة محمد فريد وجدي في دائرة معارفه نقلا عن المصادر العلمية الحديثة الأجنبية (ر: دائرة معارف القرن العشرين للعلامة محمد فريد وجدي كلمة: بحر - البحر حيوا).

نوها عن أكل الطافي. ولفظ جابر في رواية: «ما طفا فلا تأكلوه، وما كان على حافته أو حسر عنه فكلوه». وفي رواية أخرى: «ما حسر الماء عن ضفتي البحر فكل، وما مات فيه طافيا فلا تأكل». ولفظ علي: «ما طفا من صيد البحر فلا تأكلوه». ولفظ ابن عباس: «لا تأكل منه - أى من سمك البحر - طافيا». <sup>(١)</sup>

١٦ - وذهب من عدا الحنفية إلى إباحتها كل حيوانات البحر بلا تذكية ولو طافية <sup>(٢)</sup> حتى مات طول حياته في البر، كالتمساح والسلاحفة البحرية، والضفدع والسرطان البحريين.

(١) الآثار من جابر وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم في النهي عن أكل الطافي أخرجهما ابن حزم في المحل (٧/ ٣٩٤)، وأعلوا بالضعف والانقطاع. (٢) قد يبدو أن المذهب الذي يحظر أكل الطافي من السمك تضمن إباحة النفس من الناحية الطبية أكثر، لأن السمكة الطافية التي ماتت حتف أنفها، وظفت فوق الماء قد تكون فسدت ونفسخت لحي زمن على موتها كالفاساد، إذ لا يسرى متى كان موتها، فالطافي مظنة للفساد، فالتحرز عنه ألزق بقواعد الشريعة التي حرمت الجبالث. وقد نص الفقهاء على عدم جواز أكل اللحم إذا فسد وقالوا: إن الحظر هنا لسبب طبي نظرا لضرره.

وقد يقال: إنه عند تمازج الأكلة من النصوص في حل الطافي وعدمه يحكم الأصل، وهو الإباحة، من جهة الدليل الشرعي، وبجرد الطفو لا يستلزم الفساد، وحالة الفساد حكمها الخاص وهو المنع للفساد لا لوجها وظفوها. وعندها يجب أن يلحظ في موضوع الطافي عند من يقول ببعده قيد هام يفرضه قواعد الشريعة ولا مجال للخلاف فيه، وهو ألا تكون السمكة الطافية قد بدت عليها آثار الفساد والتفسخ. وهذا عندنا معنى ما روي من ابن عباس (كما في نيل الأوطار ٨/ ١٤٧) في بعض الروايات: «طعامه - أى البحر - ميتته إلا ما قلرت منه» أى استقرت، فإن الاستقرار لحيوان محل في الأصل ميتته إنبيا يكون لفساده وتفسخه بالكث فأسلم. (اللجنة).

البرمائي هو ما جرى عليه الرافعي والنووي في «الروضة» وأصلها واعتمده الرملي. لكن صحيح النووي في «المجموع» أن جميع ما يكون ساكنا في البحر فعلا تحمل ميتته، ولو كان مما يمكن عيشه في البر، إلا الضفدع، وهذا هو المعتمد عند الخطيب وابن حجر المهيتمى، وزادا على الضفدع كل ما فيه سم.

وعلى هذا فالسرطان والحية والنسناص والتمساح والسلحفاة إن كانت هذه الحيوانات ساكنة البحر بالفعل تحمل، ولا عبرة بإمكان عيشها في البر، وإن كانت ساكنة البر بالفعل تحرم.

واختلفوا في الدنيلس: (١) فأقضى ابن عدلان بحله، ونقل عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام الإفتاء بتحريمه. (٢)

ولا يعتبر الإوز والبط مما يعيش في البر والبحر، لأنها لا تستطيع العيش في البحر دائما، فهي من طيور البر، فلا تحمل إلا بالتذكية كما يأتي (ف/٤١).

ويكره عند الشافعية ابتلاع السمك حيا إذا لم يضر، وكذا أكل السمك الصغير بما في جوفه، ويجوز قلبه وشبهه من غير شق بطنه، لكن يكره ذلك

(١) قال الدميري: «الدنيلس هو نوع من الصدف والحلزون، ويظهر من مجموع ما قالوه فيه أنه الصدف الصغير الذي يسمى في مصر: أم الحلالول.

(٢) لعل الإفتاء بالتحريم مبنى على ما قيل من أن الدنيلس هو أصل السرطان، فإذا كان السرطان محرما كان أصله محرما. والآفة بالحل ملهى على أن كلا من الدنيلس والسرطان أصل يرأسه، أو على أن السرطان الذي يعيش في البحر حلال، وإن أمكن عيشه في البر، كما صححه النووي في المجموع (ر: حيلة الحيوان للدميري ٣٣٩/١، ونقطة المحتاج لابن حجر مع حاشية الشرواني ١٧٥/٨).

كحياة المذبوح. (١)

١٧ - ويستحب عند الشافعية ذبح ما تطول حياته كسمكة كبيرة. ويكون الذبح من جهة الذيل في السمك، ومن العنق فيما يشبه حيوان البر. فإذا لم يكن مما تطول حياته كره ذبحه وقطعه حيا.

وهذا التعميم في الحل هو أصح الوجوه عندهم. وهناك سواء وجهان آخران:

(أحدهما) أنه لا يحمل من حيوان البحر سوى السمك كمذهب الحنفية.

(والثاني) أن ما يؤكل مثله في البر كالذي على صورة الغنم يحمل، وما لا يؤكل مثله في البر كالذي على صورة الكلب والحمار لا يحمل.

ويحرم عند الشافعية الحيوان (البرمائي) (٢) أي الذي يمكن عيشه دائما في كل من البر والبحر إذا لم يكن له نظير في البر مأكول. وقد مثلوا له بالضفدع، والسرطان، والحية، والنسناص، (٣) والتمساح، والسلحفاة. (٤) وتحريم هذا النوع

(١) الفرح الصغير ٣١٢/١ و ٣٢٢-٣٢٣، والرهوني مع كنوز ٤٢/٣، والحرقى على مختصر خليل ٨٣/١.

(٢) التسمية بالبرمائي من الموسوعة لأخذا من لغة العصر.

(٣) النسناص: يفتح النون ويؤخر كسرهما: حيوان يوجد بجزائر الصين، يشب على رجل واحدة، وله عين واحدة، يقتل الإنسان إذا غرق به، ويقتل (أي يشب صمدا ويقتل) كنقز المطير (ر: حاشية البجيرمي على شرح المنهج ٣٠٤/٤، وعيظ المحيط مادة: نسناص).

(٤) السلحفاة: يشب السنين وكسرها مع فتح اللام وسكون الحاء، ولها لغات أخرى: حابة برية وبحرية ويحري، لها أربع قوائم، تحشى بين طيقتين عظيمتين صليبتين، والكبار من البحرية تبلغ مقدارا عظيما، ويقال لها: لليلة أيضا، والمذكر يقال له: الغنم. وهي معرفة عن لفظ وسواها باليه بالفارسية (عياط المحيط).

بشرطة الذكاة. والليث بن سعد يقول كذلك أيضا، غير أنه لا يحل عنده إنسان الماء ولا خنزيره، وعن سفيان الثوري في هذا روايتان: إحداهما: تحريم ما سوى السمك كمذهب الخنفية.

وثانيها: الحل بالذبح كقول ابن أبي ليل. (١)  
٢٠ - ودليل الجمهور الذين أحلوا كل ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ، هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ، وَمَنْ كُلٌّ تَأْكُلُونَ لَهَا طَرِيًّا﴾. (٢) وقوله سبحانه: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيْرَةِ﴾، (٣) فلم يفرق عز وجل بين ما يسميه الناس سمكا وما يسمونه باسم آخر كخنزير الماء أو إنسانه، فإن هذه التسمية لا تجعله خنزيرا أو إنسانا.

ومن أدلة ذلك أيضا قوله ﷺ لما سئل عن الوضوء بماء البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته». (٤)

وهذا دليل على حل جميع الحيوان الذي يسكن البحر سواء أخذ حيا أم ميتا، وسواء أكان طافيا أم لا.

واستدلوا أيضا بحديث دابة العنبر، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن أبي الزبير المكي، قال حدثني جابر، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ، وأمر

إن كان حيا، وأيا ما كان فلا يتنجس به الدهن». (١)

١٨ - وذهب الخنابلة في الحيوان البرمائي، ككلب الماء والسلحفاة والسرطان إلى أنه إنما يحل بالتذكية. وزادوا بالإضافة للضفدع استثناء الحية

والتمساح، فقالوا بحرمة الثلاثة: فالضفدع للنهي عن قتلها، والحية لاستغاثتها، والتمساح لأن له نابا يفترس به. لكنهم لم يستثنوا سمك القرش فهو حلال، وإن كان له ناب يفترس به. والظاهر أن التفرقة بينهما مبنية على أن القرش نوع من السمك لا يعيش إلا في البحر بخلاف التمساح.

وقد قالوا: إن كيفية ذكاة السرطان أن يفعل به ما يميته، بأن يعقر في أي موضع كان من بدنه. (٢)

وإذا أخذ السمك حيا لم يجز أكله حتى يموت أو ييات، كما يقول الخنفية والخنابلة. ويكره شويه حيا، لأنه تعذيب بلا حاجة، فإنه يموت سريعا فيمكن انتظار موته. (٣)

١٩ - وفي حيوانات البحر مذاهب أخرى: منها أن ابن أبي ليل يقول: إن ما عدا السمك منها يؤكل

(١) مهساية للحجاج ١٤٣/٨، وشرح المنهج مع حاشية البجيرمي ٣٠٤/٤، ونجفة للحجاج مع حاشية الشرواني ١١٢/٨ - ١١٤، ١٧٥، وأسنن للطالب ١/٥٥٤.

(٢) المنع لابن قدامة ٥٢٩/٣، ومطالب أولى النهى ٣١٥/٦ و ٣٢٩.

(٣) البدائع ٣٥/٥ - ٣٦، وابن عابدين ١٩٥/٥، والصارى على الشرح الصغير ٣٢٣/١، والدمقوي على الشرح الكبير ١١٥/٢، والخرشبي على مختصر خليل ٩٣/١، ونجاة المحتاج ١٤٢/٨، ونجفة للحجاج مع حاشية الشرواني ١٧٤/٨ - ١٧٥، وحاشية البجيرمي على المنهج ٣٠٣/٦ - ٣٠٤، ومطالب أولى النهى ٣٢٨/٦.

(١) البدائع ٣٥/٥، والمحل ٣٩٤/٧.

(٢) سورة فاطر ١٢/٧.

(٣) سورة المائدة ٩٦.

(٤) حديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». أخرجه مالك (٢٢/١ - ط الحلي) وصححه البخاري وغيره، (التلخيص الجليل ٩/١ ط الشركة الفنية المتحدة).

لکم، فهل معکم من لحمه شيء فتطعمونا؟، فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله. (١)  
فهذا الحديث يستدلون به: على أربعة أمور:  
(أولاً) على أن حيوان البحر من غير السمك يحل أكله في حالتي الاختيار والضرورة.  
(ثانياً) على أنه لا يحتاج إلى ذكاة.  
(ثالثاً) على حل الطافي، لأنه لا يدرى هل مات حتف أنفه أو بسبب حادث.  
(رابعاً) على أن صيد المجوسي والوثني للسمك لا تأثير له، لأنه إذا كانت ميتته حلالاً فصيد المجوسي والوثني والمسلم سواء.  
هذا، والفيحي إن كان صغيراً كان طاهراً في المذاهب الأربعة، لأنه معفو عما في بطنه، لعسر تنقية ما فيه، وإن كان كبيراً فهو طاهر عند الحنفية والحنابلة وابن العربي والدردير من المالكية، خلافاً للشافعية والجمهور المالكية. وإذا اعتبر طاهراً فإن أكله مع تفسخه والتغير في رائحته يتبع فيه شرعاً رأي الطب في ضرره أو عدمه: فإن قال الأطباء الثقات: إنه ضار يكون أكله معظوراً شرعاً لضرره بالصحة، وإلا فلا. (٢)

الحيوان البري: حلاله وحرامه:

٢١ - المقصود بالحيوان البري: ما يعيش في البر من السدواب أو السطيطور. ويقسم بحسب أنواعه

(١) حديث جابر: «بشنا رسول الله ﷺ . . . . .» أخرجه مسلم (٣/١٥٣٦) - ط الحلي.

(٢) البيهقي على منبج الطلاب ٣٠٤/٤، ومثله في البيهقي على الإقناع ٨٩/١، ٩٢، والشرح الصغير بحاشية الصاوي ٢٢/١، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢١٢/١، ومطالب أولى النهى ٢٣٤/١.

علينا أبا عبيدة، نتلقى عمراً (١) لقريش، وزودنا جراباً من تمر لم نجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة. قال أبو الزبير: فقلت لجابر: كيف كنتم تصنعون بها؟ قال: نمصها كما يمص الصبي، ثم نشرب عليها الماء، فتكفيتنا يومنا إلى الليل. وكنا نضرب بعصينا الخبط، (٢) ثم نبله بالماء ونأكله. قال: وانطلقنا على ساحل البحر فرفع لنا كهية الكتيب (٣) الضخم، فأتيناه فإذا هو دابة تدعى العنبر. قال أبو عبيدة: ميتة؟ ثم قال: لا، بل نحن رسل رسول الله ﷺ، وفي سبيل الله تعالى، وقد اضطررتم، فكلوا. فأقمنا عليه شهراً ونحن ثلاثمائة حتى سمناء، ولقد رأيتنا نفترق من وقب عينه (٤) بالفسلال (٥) الدهن، ونقتطع منه الفدر (٦) كالشور أو كقندر الثور، فلقد أخذ منا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً، فأقعدهم في وقب عينه، وأخذ ضلعاً من أضلاعه فأقامها ثم رحل أعظم بعير معنا فمر تحتها. (٧) وتزودنا من لحمه وشائق. (٨) فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ فذكرنا له ذلك، فقال: «هو رزق أخرجه الله تعالى

(١) العمير: هي الإبل بأحلامها.

(٢) الخبط: ورق الشجر يغط بمصاً أو نحوها فيتشرب، تأكله الإبل.

(٣) الكتيب (بإثاء المخطئ): التل من الرمل.

(٤) وقب العين: هو تقربها، أو التجويف الذي تقع فيه.

(٥) جمع قلعة (بضم القاف وتشديد اللام) وهي: الجرة الكبيرة.

(٦) الفدر (بفتح الفاء وفتح الدال): جمع فدر، وهي: القطعة من كل شيء.

(٧) أي: من تحت الضلع، والضلع مؤنثة.

(٨) وشائق جميع وشيقة، وهي: القطعة من اللحم الذي يؤخذ فينبلى قليلاً ولا ينضج، ويعمل في الأسفار. وتقول: هي القديد.

قال: «صدت أرنيين فذبحتهما بمروة،<sup>(١)</sup> فسألت رسول الله ﷺ، فأمرني بأكلهما.»<sup>(٢)</sup>

ثم إنهما من الحيوان المستطاب، وليست ذات ناب تفترس به، ولم يرد نص بتحريمها، فهذه المناطات تستوجب حلها كما سيري في الأنواع المحرمة.

وقد أكلها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ورخص فيها أبو سعيد الخدري وعطاء وابن المسيب والليث وأبو ثور وابن المنذر.<sup>(٣)</sup>

#### النوع الثالث: الحيوانات المفترسة:

٢٤ - المراد بالحيوانات المفترسة: كل دابة لها ناب يفترس به، سواء أكانت أهلية كالكلب والسنور الأهلي،<sup>(٤)</sup> أم وحشية كالأسد والذئب والضبع والسنمر والفهد والثعلب والسنور السوحشي والسنجاب والفنك والسمور والذلق (وهو أبو مقرض) والذئب والقرد وابن آوى والفيل.

وحكمهما: أنها لا يحل شيء منها عند الحنفية

(١) المروة واحدة المرو، وهي: حجارة يبيض رفاق يرالة تقدح منها النار، (ر: للمعجم الوسيط) وقد يكون لها حد صالح للقطع كالسكين.

(٢) حديث محمد بن صفوان «صدت أرنيين فذبحتهما بمروة...» أخرجه أبو داود (٢٤٩/٣) - ط عزت عبيد دهاس وابن ماجه (١٠٨٠/٢) - ط الحلبي، وصححه البخاري كما في نصب الراية (٢٠١/٤) - ط المجلس العلمي.

(٣) البدائع ٣٩/٥، والشرح الصغير للدردير ٣٢٢/١، ونهية المحتاج ١٤٣/٨، والشرح الكبير بأسفل المتن لابن قدامة ٨١/١١، والمحلى لابن حزم ٤٣٢/٧، والبحر الزخار ٣٢٥/٤.

(٤) السنور: هو الهر، أي القط.

وخصائصه وما يتصل به من أحكام إلى ثلاثة عشر نوعاً:

#### النوع الأول: الأنعام:

٢٢ - الأنعام (يفتح الهمزة) جمع نعم (بفتحين) وهو اسم يتناول ثلاثة أنواع هي: الإبل، والبقر، والغنم، سواء أكانت البقر عراباً أم جواميس، وسواء أكانت الغنم ضأناً أم معزاً، فكلها حلال بإجماع المسلمين المستند إلى نصوص كثيرة. منها قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ، وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾،<sup>(١)</sup> ومنها قوله جل شأنه ﴿وَاللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لَتَرْكَبُوا مِنْهَا، وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.<sup>(٢)</sup> واسم الأنعام يقع على هذه الحيوانات بلا خلاف بين أهل اللغة.<sup>(٣)</sup>

#### النوع الثاني: الأرنب:

٢٣ - الأرنب حلال أكلها عند الجمهور. وقد صح عن أنس أنه قال: «أنفجنا»<sup>(٤)</sup> أرنباً فسعى القوم فلغبوا، فأخذتها وجئت بها أبا طلحة، فذبحها وبعث بوركها - أو قال: بفخذها إلى النبي ﷺ فقبله.»<sup>(٥)</sup>

وعن محمد بن صفوان (أو صفوان بن محمد) أنه

(١) سورة النحل / ٥.

(٢) سورة خافر / ٧٩.

(٣) البدائع ٣٥/٥ - ٣٦، والمبسوط على الشرح الكبير ١١٥/٢، ونهية المحتاج ١٤٢/٨، ومطلب أول النبی ٣٢٨/٦.

(٤) نفجت الأرنب: ثارت، كما في القاموس، وأنفجها: أثارها.

(٥) حديث أنس: «أنفجنا أرنباً...» أخرجه البخاري (الفتح ٦٦١/٩ - ط السلفية) ومسلم (١٥٤٧/٣) - ط الحلبي.

٢٧ - لكن الشافعية أباحوا بعض الأمثلة السابق ذكرها: بالإضافة إلى الضبع والثعلب كالسنجاب والفنك والسمور محتجين بأن أنبياءهم ضعيفة.

وقالوا في السنور الوحشي، والأهلي، وابن آوى، والنمس، والدلق: إنها محرمة في الأصح، وقيل في هذه الخمسة الأخيرة كلها بالحل عندهم. (١)

٢٨ - أما الحنابلة فقد أباحوا من الأمثلة السابقة الضبيب فقط. وقالوا: إن في الثعلب والسنور الوحشي رواية بالإباحة. (٢)

٢٩ - وأما المالكية فقد استدلوا بقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ...﴾ البخ الآية (٣) فإن لحوم السباع ليست مما تضمنته الآية، فتكون مباحة، وأما ما ورد من النهي عن أكل كل ذي ناب فهو عمول على الكراهة. (٤)

النوع الرابع: كل وحش ليس له ناب يفترس به وليس من الحشرات: (٥)

٣٠ - وذلك كالظباء، وبقر الوحش، وحرر الوحش، وإبل الوحش. وهذا النوع حلال بإجماع المسلمين، لأنه من الطيبات.

لكن قال المالكية: إذا تأنس حمار الوحش صار حكمه حكم الحمار الأهلي، وحكم الأهلي سيأتي.

والشافعية والحنابلة وهو قول للمالكية، غير أن الضبع والثعلب قال بجلهما أبو يوسف وعمر. (١)

٢٥ - واستدل الجمهور على تحريم هذا النوع كله أو كراهته كراهة تحريرية - بقطع النظر عن الأمثلة - بحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام». (٢)

ومن استثنى الضبع منهم استدلت بأخبار كثيرة عن بعض الصحابة، منها ما ورد من حديث ابن أبي عمير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أأكلها؟ قال: «نعم، قلت: أصيد هي؟ قال: نعم، قلت: أسمع ذلك من نبي الله ﷺ؟ قال: نعم». (٣) وروى أيضا من حديث نافع مولى ابن عمر، قال: أخبر رجل ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص يأكل الضباع، قال نافع: فلم ينكر ابن عمر ذلك.

٢٦ - والقول المشهور للمالكية أنه: يكره تنزيها أكل الحيوانات المفترسة سواء أكانت أهلية كالسنور والكلب، أم متوحشة كالذئب والأسد.

وللمالكية في القرد والنسناس قول بالإباحة، وهو خلاف المشهور عندهم لكن صححه صاحب التوضيح. (٤)

(١) البدائع ٣٩/٥، وحاشية ابن عابدين ١٩٤/٥.

(٢) حديث: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام» أخرجه مالك (٢/٤٩٦) - ط الحلبي، وأخرجه مسلم (٣/١٥٣٤) - ط الحلبي، بلغف مقارب.

(٣) حديث جابر في الضبع أخرجه الترمذي (٤/٢٥٢) - ط الحلبي، وابن ماجه (٢/١٠٧٨) - ط الحلبي، وصححه البخاري كما في التلخيص (٤/١٥٢) - ط دار المعائن.

(٤) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٠٤/٢ طبع المكتبة التجارية الكبرى.

(١) بداية المحتاج ١٤٣/٨ - ١٤٤.

(٢) للفتن ٣/٥٢٥ - ٥٢٨.

(٣) سورة الأنعام / ١٤٥.

(٤) المتقى ٣/١٣١.

(٥) فإن كان له ناب يفترس به فهو من النوع الثالث المتقدم المحظور عند الجمهور. (ز: ٢٤) وإن كان مدبورا من الحشرات فهو من النوع الحادى عشر الذي سأتى حكمه (ز: ٥١).

مخالفتها للاستمساك والحفر بها، وليست للصيد والافتقار.

واستدل المالكية بالحصر الذي في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. (١)

النوع السادس: الطائر الذي لا يأكل إلا الجيف غالباً:

٣٣ - اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على تحريم الغراب الأسود الكبير والغراب الأبقع، إلا أن الحنفية عيروا بالكراهة التحريمية. والمقصود واحد، وهو منع الشارع الأكل، ومعلوم أن دليل المنع ليس قطعياً، وما كان كذلك يصح أن يعبر عنه بالتحريم وبالكراهة التحريمية. وكلا النوعين لا يأكل غالباً إلا الجيف، فهما مستثنان عند ذوى الطباع السليمة، ويدخل في هذا النوع النسب، لأنه لا يأكل سوى اللحم من جيف وسواها، وإن لم يكن ذا غلب صائد. (٢)

٣٤ - ويحل غراب الزرع، وهو نوعان: أحدهما: الزاغ وهو غراب أسود صغير، وقد يكون عمر المتقار والرجلين.

وثانيهما: الغداف الصغير، وهو غراب صغير لونه كلون الرماد، وكلهما يأكل الزرع والخب ولا يأكل الجيف. ويحلها أيضاً قال الشافعية

(ر: ف ٤٦). فإن عاد إلى التوحش رجع مباحاً كما كان. (١)

النوع الخامس: كل طائر له غلب صائد:

٣١ - وذلك كالبازي والباشق والصقر والشاهين والحدأة والعقاب، وهذا النوع - بقطع النظر عن الأمثلة - مكروه تحريماً عند الحنفية، وحرام في باقي المذاهب، (٢) إلا عند المالكية فقد قالوا في المشهور عنهم: إن جميع هذه الطيور مباحة ولو كانت جلالة، (٣) وروي عن جماعة منهم علم جواز أكلها. ومال المازري لحمل النهي على التنزيه. (٤)

٣٢ - ومن أدلة تحريم هذا النوع أو كراهته كراهة تحريمية حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع، وعن كل ذى غلب من الطير». (٥) والمراد غلب يصيد به، إذ من المعلوم أنه لا يسمى ذا غلب عند العرب إلا الصائد بمخلبه وحده.

وأما الديك والعصافير والحمام وسائر ما لا يصيد بمخلبه فلا تسمى ذوات غلب في اللغة، (٦) لأن

(١) انظر المراجع الآتية في النوع الثامن: الحبل (ف/ ٤٤ حاشية).

(٢) البدائع ٣٩/٥، ومبایة المحتاج ١٤٤/٨، والمقتع ٥٢٧/٣، والمحل ٤٠٣/٧، والبحر الزخار ٣٢٩/٤.

(٣) الجلالة مأخوذة من الجلة (بثلاث الجيم وتشديد اللام) وهي البصر ونحوه من روث الحيوان، سميت الدابة جلالة إذا كانت تنفلي بالجللة ونحوها من التجاسات كما في القاموس.

(٤) الرهوني وكتون ٣٩/٣.

(٥) حديث ابن عباس: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذى ناب من السباع». أخرجه مسلم (١٥٣٤/٣) - ط (الحلي).

(٦) للمحل ٤٠٥/٤.

(١) سورة الأنعام ١٤٥.

(٢) أي: بل له منسر، وهو من الطائر الجارح شبه المتقار لغير الجارح، أما المخلب فهو شبه الظفر للسان. (الصباح: مخلب ونسر، وحياة الحيوان للمتبري ٤١٠/٢ ط بولاق).

من الدواب كلهن فاسق، يقتلن في الحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور»<sup>(١)</sup> وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جُنَاح: الغراب، والحدأة، والفأرة، والعقرب، والكلب العقور».<sup>(٢)</sup>

فالغراب الأبقع الذي ذكر في الحديث أبيح قتله، وكذا سائر الغربان التي يدل عليها عموم لفظ «الغراب» في الأحاديث الأخرى.

وما أبيح قتله فلا ذكاة له، لأن كلمة القتل متى أطلقت تصرف إلى إزهاق الروح بأية وسيلة استطاعها الإنسان، فلو حل بالذكاة لكان إزهاق روحه بغيرها إضاعة للبال، وقد نبه عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال.

وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة رضي الله عنه أنه قال: من يأكل الغراب وقد سباه رسول الله ﷺ فاسقاً؟ وروى عبد الرزاق عن الزهري أنه قال: كره رجال من أهل العلم أكل الحداء والغراب حيث سباهما رسول الله ﷺ من فواسق الدواب التي تقتل في الحرم.

٣٩ - وحجة المالكية أن إباحة القتل لا دلالة فيها على تحريم الأكل لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ...﴾ الآية. ومعلوم أن الغراب ليس في الآية، فيكون مباح الأكل.

(١) حديث عائشة: «خمس من الدواب كلهن فاسق...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٤/٤) ومسلم (٨٥٧/٢) ط (الحلي).

(٢) حديث ابن عمر: «خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن من جُنَاح...» أخرجه مسلم (٨٥٨/٢) ط (الحلي).

والخنايلة. (١)

٣٥ - وأما العقق، وهو غراب نحو الجماعة حجبا، طويل الذنب فيه بياض وسواد، فهو حرام عند الجمهور، حلال عند أبي حنيفة، مكروه تحريماً عند أبي يوسف. والأصح عند الحنفية حله، لأنه يخلط فيأكل الجيف والخب، فلا يكون مستحباً.

٣٦ - وليست العبرة عند الحنفية بالأسواء، ولا بالكبر والصغر، ولا باللون، وإنما العبرة بنوع غذائه: فالذي لا يأكل إلا الجيف غالباً مكروه تحريماً، والذي يخلط حلال عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف، والذي لا يأكل الجيف حلال اتفاقاً، هذا مذهب الحنفية. (٢)

٣٧ - والمالكية أباحوا الغربان كلها من غير كراهة على المشهور. وروي عن جماعة منهم عدم جواز آكلة الجيف. (٣)

٣٨ - وحجة القائلين بتحريم الغربان أو كراهتها التحريمية (إلا ما استثنى) حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «خمس فواسق تقتلن في الحل والحرم: الحية، والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور، والحدأة». (٤) وحديث عائشة رضي الله عنها أيضاً أن رسول الله ﷺ قال: «خمس

(١) نهاية المحتاج ١٤٣/٨، والمفتي ٥٢٧/٣.

(٢) البدائع ٤٠/٥، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ١٩٤/٥.

(٣) الفرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١١٩/٢، ونهاية المحتاج ١٤٣/٨، والمفتي ٥٢٧/٣.

(٤) الحداد: (بضم الحاء وتشديد الهاء) تصغير: الحدأة، وزان (عنية) وهي طائر من الجوارح (وتسميها العامة الحداية) وجمعها حداء ككتب، وحداء ككساء. والمراد بالفواسق هنا: المؤذيات.



والقلق، <sup>(١)</sup> واللحم، <sup>(٢)</sup> والمدهد، والصدرد،  
والخفاش (الوطواط).

فكل هذا مأكول عند الخنفية. <sup>(٣)</sup>

٤٢ - وقال المالكية بإباحة هذا النوع كله ولو جلالة  
في المشهور عنهم، إلا الخفاش فالمشهور عندهم فيه  
الكراهة، وقيل بكراهة المدهد والصدرد، لما رواه  
أبيوداد بسند صحيح عن ابن عباس رضى الله  
عنهما أنه ﷺ «نهى عن قتل أربع من الدواب:  
النملة، والنحلة، والمدهد، والصدرد». <sup>(٤)</sup> وقيل  
بالكراهة في الخطاطف أيضاً، وخص بعضهم  
الكراهة فيه بما يعيش في البيوت احتراماً لمن عشنش  
عنده. <sup>(٥)</sup>

٤٣ - واتفق الشافعية والحنابلة على التفضيل التالي  
في هذا النوع، فذكروا أنه يحرم ما أمر الشارع  
بقتله، وما نهى عن قتله، وما استخبث، وبطل ما  
لم يكن كذلك. لكنهم اختلفوا في التطبيق:

(١) اللقلق (يفتح اللامين) ويقال له: اللقلاق (زيادة ألف قبل  
آخره) طائر أصحى نحو الأوزة طويل العنق، وكنيته عند  
أهل العراق: أبو عذيق، وهو يأكل الحيات ويوصف  
بالفطنة والذكاء.

(٢) اللحم (باللام) هكذا في نسخة حاشية ابن عابدين. ولم نعر  
عليه في اللسان ولا في غيره، ولعله تحريف عن النحل (بنون  
مضمومة، وتحقيف الحاء) وهو طائر أحمر على خلفة الأوز،  
ويقال له بالقارسية: «سرخ أوى» يكون أحاداً وأزواجاً في  
الطيران، والواحدة نعلمة.

(٣) المراجع السابقة في مبحث الأرنب (ف/ ٢٣)، وحاشية ابن  
عابدين ١٩٤/٥.

(٤) حديث ابن عباس: «نهى ﷺ عن قتل أربع من  
الدواب... أخرجه أبو داود (٤١٨/٥) - ٤١٩ - ط عزت  
عبد الحماني وتوفاه البيهقي وقال ابن حجر: «رجاله رجال  
الصحيح» (التلخيص الحبير ٢/ ٢٧٠ - ط دار المعاصر).  
(٥) حاشيتنا الرومى وكون ٣٨/٣.

٤٠ - وحجة من استثنى إباحتها بعض الأنواع من  
الغراب أن الأحاديث التي ورد فيها وصف الغراب  
بالأبقع أشعرت أن الغراب المذكور هو المتصف  
بصفة توجب خبثه، وقد لوحظ أن هذه الصفة هي  
كونه لا يأكل إلا الجيفة غالباً، فحملت الأحاديث  
المطلقة عليه، ثم ألحق بالأبقع ما مثله وهو  
الغذاف الكبير. واختلفوا في المعقق تبعاً لاختلاف  
أنظارهم في كونه يكثر من أكل الجيفة أو لا يكثر.

النوع السابع: كل طائر ذى دم سائل، وليس له  
غلب صائد، وليس أغلب أكله الجيف:

٤١ - وذلك كالذجاج، والبط، والإوز، والحمام  
مستأنساً ومتوحشاً، والفواخت، <sup>(١)</sup> والعصافير،  
والقبيج، <sup>(٢)</sup> والكركي، <sup>(٣)</sup> والخطاطف، <sup>(٤)</sup>  
والبوم، <sup>(٥)</sup> والدبسي، <sup>(٦)</sup> والصلصل، <sup>(٧)</sup>

(١) الفواخت: جمع فاختة وهي من الحمام الذي له طوق،  
وسميت بذلك، لأن لونها يشبه الفاخت (يفتح فسكون)  
وهو ضوء القمر أول ما يبدو.

(٢) القبيج (يفتح القاف والياء): الحجل، والكروان، وأحدثه:  
قبيجة (يفتحين) وتطلق على الذكر والأنثى (القاموس،  
وحياة الحيوان، وتاج العروس، والمعجم الوسيط).

(٣) الكركي: (يوزن: كركي) طائر يقرب من الوز، أبيض  
الذنب رمادي اللون في حده علامتان سود، وهو قليل  
اللحم، صلب العظم، ياتي إلى الماء أحياناً، وجهه كراكي  
(يفتح أوله وتشديد آخره).

(٤) الخطاطف: بهم فتشديد - طائر أسود يقال له: زوار الهند

(٥) البوم والبيومة - بهم أولها - طائر لا يبرز في النهار لضيف  
باصرته، يحب الوحدة ويسكن الخراب، ولذلك يتشام به.

(٦) الدبسي (يوزن: كركي) طائر أدكن يفرق.

(٧) الصلصل (بهم الصادين) طائر صغير يسميه المعجم:  
الفاختة

والنعامة، والكركي، والخباري، والدجاج، والبط، والإوز، والغريق، وسائر طيور الماء - سوى اللقلق - كلها مما يؤكل على المذاهب الثلاثة، وكذا الحسام، وهو اسم لكل ما عب وهدر كالقمري، والدبسي، والبيام، والفواخت، والقطا، والحجل. وكذلك العصفور وكل ما على شكله، كالعندليب المسمى بالهزار، والصعوة، والزرزور، حلال في المذاهب الثلاثة، لأنها معدودة من الطيبات، (كما يقول الحنفية، وإن كان هؤلاء يقولون بالكراهة التنزيهية في بعض منها على ما سبق بيانه).

#### النوع الثامن: الخيل:

٤٤ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو قول للملكية إلى إباحة الخيل، سواء أكانت عرباً أم برازين. (١) وحجتهم حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما، قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمير الأهلية، وأذن في لحوم الخيل». (٢) وحديث أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها قالت: «نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه ونحن بالمدينة». (٣)

وذهب الحنفية في الراجع عندهم، وهو قول ثان للملكية، إلى حل أكلها مع الكراهة التنزيهية. وحجتهم هي اختلاف الأحاديث المروية في

(١) البرازين: الخيل غير العربية، والعرب: الخيل العربية.

(٢) حديث جابر: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٤٨/٩ - ط السلفية) ومسلم (١٥٤١/٣ - ط الحديث).

(٣) حديث أسماء: «نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً...» أخرجه البخاري (الفتح ٦٤٨/٩ ط السلفية) ومسلم (١٥٤١/٣ - ط الحديث).

فالرخصة والخفاش والقلق والحطاف والسنونو تحرم عند الشافعية والحنابلة.

والبيضة (١) تحرم عند الشافعية.

والبيضاء والطاووس يحرمان عند الشافعية لحبث غذاثها، ويحلان عند الحنابلة.

والأخيل، ويسمى: الشُقراق (٢) يحرم عند الحنابلة لحبثه، ويحل عند الشافعية.

وأبوزريق، ويسمى: الدرباب (٣) أو القيق، نص الحنابلة على تحريمه لحبثه، ومقتضى كلام الشافعية أنه يحل.

والهند والصدرد يحرمان في المذاهب الثلاثة للنهي عن قتلها.

وعرم العقق عند الثلاثة أيضاً، لأنه يأكل الجيف كالغراب الأبقع، وقد سبق ذكره (ر: ف ٣٣).

(١) البهت - بتثنية الباء، والهم أشهر - طائر أبيض (أي أخضر) منقط، رمادي اللون، أصفر من الرخة بطيء الطيران (ر: المصباح والفاموس) وقيل: هو كل مالا يصيد من صغار الطير كالمصاير، فهو اسم نوع، وهذا ليس حله محل خلاف. فالقصد هنا للحنى الأول الذي يقع على طائر معين دون الرخة حجباً.

(٢) الشقراق: ويقال فيه أيضاً: شقراق (كقرطاس) وشقراق (كسفرجل)، ويصعب أخرى، وهو طائر مرقط بخضرة وحمرة وبياض، ويكون بأرض الحرم كما في الفاموس.

(٣) الدرباب: هكذا جاء في مطالب أولي النهى من كتب الحنابلة (٣١١/٦) ولي حياة الحيوان للدميري: درباب (بدال) الهمة وبالباء الواحدة بعد الراء) ووصفوه بأنه مرقط بين الغراب والشقراق شيئاً، ولم نره كذلك في شيء من معجمات اللغة، بل ذكر في مادة (قيق) من معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا ما يفيد أن أباً زريق والقيق والزرزير (يزاى في أوله، وبالباء المختة بعد الراء) هي أسماء لسمي واحد هو هذا الطائر، كما أفاد الدميري في حياة الحيوان أن الدرباب (بدال) للهمة) هو أبوزريق والقيق أيضاً في تسمية الناس.

الباب واختلاف السلف، فذهبوا إلى كراهة الخيل احتياطاً، ولأن في أكلها تقليل آلة الجهاد. (١)

٤٥ - وبناء على الكراهة التنزيهية يقرر الحنفية: أن سور الفرس ولبنها طاهران، لأن كراهة أكل الخيل ليست لنجاستها، بل لاحترامها، لأنها آلة الجهاد، وفي توفيرها إرهاب العدو، (٢) كما يقول الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾. (٣)

وذهب أبو حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه إلى الكراهة التحريمية، ونحوه قول للمالكية بالتحريم، وبه جزم خليل في مختصره. (٤) وحجتهم قول الله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (٥) فالاعتصار على الركوب والزينة يدل على أنها ليست مأكولة، إذ لو كانت مأكولة لقال: ومنها تأكلون، كما قال قبل ذلك: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا، لَكُمْ فِيهَا دَفْعٌ وَمَنَافِعٌ، وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾. وكذا الحديث المروي عن خالد بن الوليد رضى الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير، وكل ذي ناب من

السباع، وكل ذى غلب من الطير». (١) ولما كانت دلالة الآية والحديث على التحريم غير قطعية كان الحكم هو الكراهة التحريمية عند الحنفية.

ولا مانع من تسميتها (تحريمياً) بناء على أن التحريم هو المنع بالمعنى الشامل لما كان دليلاً قطعياً أو ظنياً.

النوع التاسع: الحمار الأهلي:

٤٦ - ذهب الشافعية والحنابلة - وهو القول الراجح للمالكية - إلى حرمة أكله. ونحوه مذهب الحنفية حيث عبروا بالكراهة التحريمية التي تقتضي المنع، وسواء أبقى على أهليته أم توحش.

ومن أدلة التحريم أو الكراهة التحريمية: حديث أنس بن مالك رضى الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أمر متادياً فنادى: إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمير الأهلية فإنها رجس، فأكفثت القدور وإنما لتفور باللحم». (٢)

وحديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ «نهى يوم خيبر عن لحوم الحمار الأهلية، وأذن في لحوم الخيل». (٣)

وذكر ابن حزم أنه نقل تحريم الحمار الأهلية عن النبي ﷺ من طريق تسعة من الصحابة بأسانيد كالشمس، فهو نقل تواتر لا يسع أحداً

(١) البدائع ٣٨/٥ - وحاشية ابن عابدين ١٤٨/١ و ١٩٣/٥، وبهامة للحصاح ١٤٣/٨، والمقتع ٥٢٨/٣، والمعنى مع الفرح الكبير ٦٦/١١، والشرح الكبير وحاشية النسوي ١١٧/٢، وحاشيتي الرهوني وكتون ٣٩/٣.

(٢) الدر المختار بحاشية رد المحتار ١٩٣/٥ - ١٩٤، ونقل هنا في رد المحتار عن الطحطاوى أن الخلاف في خيل البر، أما خيل البحر فلا تؤكل عند الحنفية اتفاقاً.

(٣) سورة الأنفال / ٦٠.

(٤) ابن عابدين ١٩٣/٥، والشرح الكبير مع حاشية النسوي ١١٧/٢.

(٥) سورة النحل / ٨.

(١) حديث خالد: «نهى النبي ﷺ عن أكل لحوم الخيل والبغال...» ذكره ابن حزم ٤٠٨/٧ ط لثنية وأعله الأمام أحمد وغيره كلها في التلخيص ١/٤ ط دار المحاسن.

(٢) حديث أنس أن رسول الله ﷺ أمر متادياً فنادى: «...» أخرجه البخاري (الفتح ٦٥٣/٩ - ط السلفية).

(٣) حديث جابر. سبق تحريمه (لف/ ٤٤).

خلافه. (١)

والقول الثاني للمالكية: أنه يؤكل مع الكراهة أي التنزيهية.

٤٧ - وقد نقل ابن قدامة: أن الإمام أحمد قال: إن خمسة عشر من أصحاب النبي ﷺ كرهوا الحمر الأهلية، (٢) وأن ابن عبد البر قال: لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها، وأن ابن عباس وعائشة كانا يقولان بظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾. (٣) تلاها ابن عباس وقال: ما خلا هذا فهو حلال، وأن عكرمة وأبا وائل لم يريا بأكل الحمر بأسا.

ونقل الكاساني أن بشرا الميرسي قال بإباحتها.

وصفوة القول أن فيها ثلاثة مذاهب:

(الأول) التحريم أو الكراهة التحريمية.

(والثاني) الكراهة التنزيهية.

(والثالث) الإباحة. (٤)

(١) للمحل ٤٠٦/٧ - ٤٠٧.

(٢) المقصود أنهم كرهوها تحريما، فإن ابن قدامة قال: أكثر أهل العلم يرون تحريم الحمر الأهلية قال أحمد: خمسة عشر... الخ (ر: المغني ٦٥/١١). فاستدل ابن قدامة على تحريم الأكثر بهذه العبارة طيل على أن المقصود كراهة التحريم التي يميز كثير من الفقهاء عنها بالتحريم. وقال الكاساني المحض في البدائع (٣٧/٥): ونحن لا نطلق اسم التحريم على لحوم الحمر الأهلية، إذ المحرم المطلق ما ثبت حرمة بذليل مقطوع به، فلما ما كانت حرمة عمل الاجتهاد فلا يسمى محرما (حلى الأطلاق)، فنسيمه مكروها فنقول بوجوب الامتناع عن أكلها عملا مع التوقف في اعتقاد أهل والحرمة.

(٣) سورة الأنعام/١٤٥.

(٤) البدائع ٣٧/٥، والنسوتي على الشرح الكبير ١١٧/٢،

وتبایة المحتاج ١٤٤/٨، والمفتي ٥٢٥/٣، والمفتي ٦٥-٦٦، والمحل ٤٠٦/٧ - ٤٠٧.

## النوع العاشر: الخنزير:

٤٨ - الخنزير حرام لحمه وشحمه وجميع أجزائه، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً، أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا، أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ، أَوْ فَسْقًا آهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. (١)

٤٩ - قال الألوسي: «خص اللحم بالذكر مع أن بقية أجزائه أيضا حرام، خلافا للمظاهرية، (٢)

(١) سورة الأنعام/ ١٤٥.

قال صاحب تفسير المنار (٩٨/٢) في معرض بيانه حكمة الشريعة في تحريمه: «حرم الله لحم الخنزير فإنه قذر، لأن لحمه ملوث بالخنزير إليه الفأورات والنجاسات، وهو ضار في جميع الأقاليم، كما ثبت بالتجربة. وأكل لحمه من أسباب الدودة القتالة ويقال: إن له تأثيرا سيئا في المعدة والغيرة».

والدودة القتالة هي الدودة الحبيطة ذات المخالب، واسمها بالفرنسية (تريشين Trichine) تعيش في طور بلوغها في أدمع الخنزير وتنتقل إلى الإنسان وتنتج إلى القلب، ثم تنشب بصلته وتتوضع في العضلات، وبخاصة عضلات الصدر والجانب والحنجرة والمعين، وكذا في الحجاب الحاجز، ويبقى أجنتها محتفظة بحيويتها في الجسم سنين عديدة، وينشأ عنها مرض خطير جدا يسمى بالفرنسية: (تريشينوز Trichinose) (كما في موسوعة لا روس الكبير، مادة Trichine).

(٢) وقوله: «خلافا للمظاهرية» فيه نظر، فإنه لم يخالف فيه أحد، بل نقل ابن حزم المظاهرية في المحل (٣٩٠/٧)، ٣٩١، ٤٣٠، حكاية الإجماع على تحريم كل أجزائه، وأقرها حيث قال: «لا يحل أكل شيء من الخنزير، لا لحمه ولا شحمه، ولا جلده، ولا صلبه، ولا غضروفه، ولا حشوته، ولا عظمه، ولا رأسه، ولا أطرافه، ولا لبته، ولا شعره، الذكر والأنثى والصغير والكبير سواء. ولا يحل الانتفاع بشعره لا في خرز ولا في غيره. ومن حكي هذا الإجماع: التيسابوري في تفسيره، فقد قال: «وأما لحم الخنزير فأجمعت الأمة على أن الخنزير بجميع أجزائه محرَّم»

ذلك شعره ولا غيره.

النوع الحادى عشر: الحشرات:

٥١ - الحشرات قد تطلق لغة على الهوام فقط، وقد تطلق على صغار الدواب كافة بما يطير أو لا يطير.

والمراد هنا المعنى الثانى الأعم. (١)

والحشرات تنقسم الى قسمين:

(أ) ما له دم سائل (ذاتى)، ومن أمثلته: الحية، والفسارة، والخلد، والضفدع، واليربوع، وابن عرس، والقنفذ.

(ب) ما ليس له دم سائل (ذاتى)، ومن أمثلته: الوزغ، والعقرب، والعنكبوت، والقراد، والخنفساء، والنمل، والبرغوث، والجراد، والزنبور، والذباب والبعوض.

٥٢ - وهذا التقسيم فى الحشرات إلى ذوات دم سائل وغير سائل لا تأثير له فى كونها مأكولة أو غير مأكولة فى موضوع الأطعمة هنا، ولكن له تأثيراً فى

لأنه معظم ما يؤكل من الحيوان، وسائر أجزائه كالتابع له، ثم بين الألبوسي أنه خص لحم الخنزير بالذكر، مع أن بقية أجزائه حرام، لإظهار حرمة ما استطابوه وقضوه على سائر اللحوم واستعظموا وقوع تحريمه. (١)

٥٠ - والضمير فى قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾، فى لغة العرب التى نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه (٢) وهو الخنزير نفسه، فصح بالقرآن أن الخنزير بعينه رجس، فهو كله رجس وبعض الرجس رجس، والرجس حرام واجب اجتنابه، فالخنزير كله حرام، لا يخرج من

وتخصيص اللحم بالذكر، لأن معظم الانتفاع متعلق به.

(ر): تفسير النيسابورى بهامش الطبرى (١١٩/٢). لكن نسب بعض الخنازير إلى ذوات الظفاري القول بأن ماعدا اللحم من الخنزير جائز الأكل (ر): مطالب أولى الهى ٣٢١/٦. وفي هذه النسبة نظر، فإن ابن حزم قد أحاط بمذهب داود إمام الظاهرية، وليس بمعقول أن يغفل هذه المسألة وإن عاقله، بل ليس بمعقول أن يسلم حكاية الإجماع إذا كان داود قد ذهب إلى حل ذلك. ومن عادة ابن حزم إذا خالف داود أن يحكى مذهبه ويذكر مخالفته له. وفي وشرح النيل من كتب الأباضية: «واختلف فى أجزائه الخنزير غير اللحم، فقال أصحابنا: اللحم مثل الجلد والشعر والمسلم إذا زال ودكه. وحجة من قال: المحرم لحمه فقط ظهير أن الضمير فى قوله عز وصلا ﴿...﴾ أو لحم خنزير فإنه رجس ...» هانئ إلى الضفاف ... الخ. ثم قال فى آخر البحث: «وإن أقر أصحابنا: «من قال لم يجرم من الخنزير إلا لحمه فهو متعلق» (ر): شرح النيل ٢٤٧/١.

(١) تفسير روح المعاني ٤٢/٢.

(٢) إن قيل: إن الضمير هنا يعود لأقرب مذكور سوى المضاف إليه فإنه ليس متعدياً عنه وإنا للمتحدث عنه هو المضاف فيعود الضمير إليه، وإن كان المضاف إليه أقرب منه. أجيب: بأن الضمير هنا هانئ إلى المضاف إليه لإفادته معنى تأسياساً، إذ لو عاد هنا إلى المضاف كان تأكيداً.

(١) القاموس وشرحه تاج العروس مادة: (حشر). ويؤخذ من تاج العروس (مادة حشر) أن بعض اللغويين يقول: الهوام هي: الحيات وكل ذي سم يقتل سمه، وأما ما تسم ولا تقتل كالزنبور والعقرب فهي السوام، وأما ما لا تقتل ولا تسم ولكنها تقم من الأرض في تأكل منها فهي القوام كالقنفذ والفسار واليربوع والخنفساء. فمن هنا يعلم أن للحشرات إطلاقاً خاصاً على الهوام، وإطلاقاً عاماً على الدواب الصغار التى تشمل الهوام والسوام والقوام (بتشديد الميم) فى الثلاث، جمع هامة، وسامة، وقلمة، وتشديد الميم أيضاً) وهو المراد هنا.

(٢) العظامة: بفتح العين، هوية من الزواحف ذوات الأربع تصرف فى مصر باسم السحلية، وفى سواحل الشام بالسفاية. من أنواعها الضباب وسوام أيرس (ر): المعجم الوسيط ومعجم من اللغة، مادة عظمى.

للذبوح. (١)

وخالف الحنابلة في قلبه وشبهه حيا، فذهبوا إلى مثل القول الثاني للشافعية، وهو إباحتهما، وإن كان فيهما تعذيب، لأنه تعذيب للوحدة، فإن حياته قد تطول فيشقى انتظار موته. (٢)

الضبط:

٥٤ - اختلف الفقهاء في الضب: فذهب الجمهور إلى إباحته، واستدلوا بالحديث المروي عن عبد الله ابن عباس، قال: دخلت أنا ونخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأتى بضب مخنوذ، (٣) فرفع رسول الله ﷺ يده، فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: ولا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه. قال خالد: فاجترته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر.

وذهب أبو حنيفة إلى تحريمه، واحتج بالحديث المروي عن عبد الرحمن بن حنبل: أنهم أصابتهم جماعة في إحدى الغزوات مع رسول الله ﷺ، فوجد الصحابة ضبابا فحشوها وطبخوها، فبينما كانت القدور، تغلي بها علم بذلك الرسول ﷺ فأمرهم بإكفاء القدور فألقوا بها. (٤)

(١) نهاية المحتاج ١٠٧/٨، ونهضة المحتاج بحاشية الشرواني

١٧٤/٨ - ١٧٥، وحاشية البجيرمي على التلخيص ٣٠٣/٦

(٢) المراجع السابقة في السمك (ل/١٨).

(٣) محوذاً: أي مشوى.

وصحبت ابن عباس: دخلت أنا ونخالد بن الوليد...

أخرجه مسلم (١٥٤٣/٣) - ط الحلي.

(٤) حديث عبد الرحمن بن حنبل وأهم أصابتهم جماعة في

إحدى الغزوات... أخرجه أحمد (١٩٦/٤) - ط الميمنية

وابن حبان (سوارذ الظيآن ص ١٠٧٠ - ط السلفية)

وصحبه ابن حجر في الفتح (٦٦٥/٩ - ٦٦٦ - ط

السلفية).

موضوع آخر هو نجاستها وطهارتها، فذات الدم السائل تنجس ميتتها، وتتنجس بها المائعات القليلة، بخلاف ما ليس لها دم سائل، ولذلك جمع النوعان في موضوع الأطعمة هنا لوحدة الحكم فيهما من حيث جواز الأكل أو عدمه.

ولما كان لكل من الجراد والضب والذود حكم خاص بكل منها حسن أفراد كل منها على حدة.

الجراد:

٥٣ - أجمعت الأمة على حل الجراد، وقد ورد في حله الحديث القائل: «أحللت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان: فالجراد والحيوت، وأما الدمان: فالطحال والكبد». (١)

- وذهب الجمهور إلى أنه لا حاجة إلى تذكية الجراد. وقال المالكية: لا بد من تذكيته بأن يفعل به ما يجعل موته بتسمية ونية.

ومما ينبغى التنبيه له أن الشافعية كرهوا ذبح الجراد وقطعه حيا. وصرحوا بجواز قلبه ميتا دون إخراج ما في جوفه، ولا يتنجس به الدهن.

ومحرم عندهم قلبه وشبهه حيا على الراجح لما فيها من التعذيب، وقيل: يحل ذلك فيه كما يحل في السمك، ولكن هذا القول عندهم ضعيف، لأن حياة الجراد مستقرة ليست كحياة المذبوح، بخلاف السمك الذي يخرج من الماء، فإن حياته كحياة

(١) حديث: وأحللت لنا ميتتان ودمان: ... رواه ابن

ماجة (١٠٧٣/٢) - ط الحلي، والدارقطني (٢٧٢/٤) - ط

دار المحاسن) من حديث ابن عمر مرفوعا وفي إسناده

ضعف، والصواب أنه موقوف وله حكم الرفع.

(التلخيص ٢٥/١ - ٢٦ ط دار المحاسن).

هذا كله إن لم يكن الدود ونحوه تولد في الطعام (أى عاش وتربى فيه)، سواء أكان فاكهة أم حبوباً أم تمراً، فإن كان كذلك جاز أكله معه عندهم، قلّ أو أكثر، مات فيه أو لا، تميز أو لم يميز. (١)

ومعنى ذلك أنهم يلحظون فيه حينئذ معنى التبعية.

وقال الشافعية والحنابلة: يحل أكل الدود المتولد في طعام كخُل وفاكهة بثلاث شرائط:  
الأولى: - أن يؤكل مع الطعام، حياً كان أو ميتاً، فإن أكل منفرداً لم يحل.

الثانية: - ألا ينقل منفرداً، فإن نقل منفرداً لم يميز أكله. وهاتان الشريطان منظور فيهما أيضاً إلى معنى التبعية.

الثالثة: - ألا يغير طعم الطعام أو لونه أو ريحه إن كان مائعاً، فإن غير شيئا من ذلك لم يميز أكله ولا شربه، لنجاسته حينئذ.

ويقاس على الدود السوس المتولد في نحو التمر والبقلاء إذا طبخا، فإنه يحل أكله ما لم يغير الماء. وكذا النمل إذا وقع في العسل ونحوه فطبخ. (٢)

وقال أحمد في الباقلاء المدود: تجهبه أحب إلي، وإن لم يتقدر فأرجو. (٣) وقال عن تفتيش التمر المدود: لا بأس به. (٤) وقد روي عن النبي ﷺ أنه أي بتمر جثيق فجعل يفتشه فيخرج السوس

واعتبر الجمهور ما ورد في تحريمه منسوخاً، لأن حديث الإباحة متأخر، لأنه حضره ابن عباس وهو لم يجمع بالنبي ﷺ إلا بالمدينة.

ومن كره الضب من الصحابة رضي الله عنهم علي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، ويحتمل أن تكون الكراهة عندهما تحريمية، وهذا عندئذ يتفق مع القول بالتحريم، ويحتمل أنها تنزيهية. (١)  
وحجة من قال بكراهته تنزيها تعارض أدلة الإباحة والتحريم، فيكره تنزيها احتياطاً.

الدود:

٥٥ - تناولت كتب الفقه تفصيلات عن الدود إيجازاً فيما يلي:

قال الحنفية: إن دود الزنبور ونحوه قبل أن تنفخ فيه الروح لا بأس بأكله، لأنه ليس بميتة، فإن نفخت فيه الروح لم يميز أكله. وعلى هذا لا يجوز أكل الجبن أو الخل أو الثمار بدودها. (٢)

وقال المالكية: إن مات الدود ونحوه في طعام وتميز عن الطعام أخرج منه وجوباً، فلا يؤكل معه، ولا يطرح الطعام بعد إخراجه منه، لأن ميتته طاهرة.

وإن لم يميز بأن اختلط بالطعام وتبرى طرح الطعام، لعدم إباحة نحو الدود الميت به وإن كان طاهراً، فيلقى لكذب أو هرأو دابة، إلا إذا كان الدود غير المتميز قليلاً.

وإن لم يمت في الطعام جاز أكله معه.

(١) الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٣٣٣/١.

(٢) مهلة المحتاج ١٠٧/٨.

(٣) أى يرجو أن لا يكون في أكله حرج.

(٤) مطالب أولي النهى ٣١٣/٦، والمفنى ٦٥٨/٨.

(١) المحل لابن حزم ٤٣١/٧.

(٢) البدائع ٣٥/٥ - ٣٦، وحاشية ابن عابدين ١٩٤/٥،

والحاشية بهامش الفتاوى الهندية ٣٥٨/٣.

منه. (١) قال ابن قدامة: وهو أحسن.

مستجبة. (١)

بقية الحشرات:

والحنابلة خالفوا الشافعية في القنفذ وابن عرس، فقالوا بحرمتهما، ولهم روايتان في الوبر واليربوع أصحهما الإباحة. (٢)

٥٦ - للفقهاء في حكم بقية الحشرات، ما عدا الجراد والضب، والدود ثلاثة آراء:

الأول: - حرمة أصناف الحشرات كلها، لأنها تعد من الجبائث لنفور الطبايع السليمة منها. وإلى هذا ذهب الحنفية. (٣)

النوع الثاني عشر: المتولدات، ومنها: البغال:

٥٧ - يقصد بالمتولدات ما تولد بين نوعين من الحيوان. وهو ثلاثة أصناف:

الصف الأول: ما تولد بين نوعين حلالين. وهو حلال بلا خلاف.

الثاني: - حل أصنافها كلها لمن لا تضره. وإليه ذهب المالكية، لكنهم اشترطوا في الحل تذكيتها: فإن كانت مما ليس له دم سائل ذكيت كما يذكي الجراد، وسيأتي بيان ذلك. وإن كانت مما له دم سائل ذكيت بقطع الحلقوم والودجين من أمام العنق بنية وتسمية.

الصف الثاني: ما تولد بين نوعين محرمين أو مكروهين تحريماً. وهو محرم أو مكروه تحريماً بلا خلاف.

وقال المالكية في الفأر إذا علم وصوله إلى النجاسة: إنه مكروه، وإن لم يعلم وصوله إليها فهو مباح. (٤)

الصف الثالث: ما تولد بين نوعين أحدهما محرم أو مكروه تحريماً، والثاني حلال مع الإباحة أو مع الكراهة التنزيهية. ومن أمثلة هذا الصف: البغال. وفي حكمها تفصيل:

الثالث: - التفصيل بتحريم بعض أصنافها دون بعض:

٥٨ - قال الشافعية والحنابلة: إن البغل وغيره من المتولدات يتبع أخس الأصلين. (٥) وصرح الشافعية بأن هذه التبيحة إنما هي عند العلم بالتولد بين النوعين. وعلى هذا لو ولدت الشاة كلبة دون أن يعلم أنها نزا عليها كلب فإنها تحل، لعدم اليقين بتولدها من كلب، لأنه قد تقع الخلقة على خلاف صورة الأصل، وإن كان الورع

الشافعية: قالوا بإباحة الوبر، وأم حبين، واليربوع، وابن عرس، والقنفذ. أما أم حبين فلبسها بالضب، وأما البقية فلائها غير

(١) وقد روى عن النبي ﷺ أنه أتى بتمر حقيق فجعل يفتشه يخرج السوس منه، أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وقال المنذري: هذا مرسل (هون المبرور ٤٢٦/٣ ط الهند، وسنن ابن ماجه ١٠٦/٢ ط عيسى الحلي).

(٢) الحانية يمامش الفتاوى الهندية ٣/٣٥٨

(٣) الحرشي على خليل ١/٨١، ٨٨، والدمسوقي على الشرح الكبير ٢/١١٥، والصادق على الشرح الصغير ١/٣٣٣ وفيها تعليقات أخرى لشأخري فقهه المالكية تنظر هناك.

(١) نهاية المحتج ٨/١٤٤.

(٢) القنفذ ٣/٥٢٦، ومطالب أولى النهي ٩/٣٠٩، ٣١٤.

(٣) نهاية المحتج ٨/١٤٤، والقنفذ ٣/٥٢٧، والمنذري مع الشرح الكبير ١١/٦٦.



يأتي المتولد بين نوعين على صورة المحرم، فإنه عندئذ يحرم، وإن كانت الأم مباحة، كما لو ولدت الشاة خنزيرا. وكذلك لا يجوزون أكل مباح ولدته محرمة، كشاة من أتان (وفقا للقاعدة)، ولا عكسه أيضا، كأتان من شاة (على خلاف القاعدة)، ولكن هذا الولد الذي ولدته المحرمة على صورة المباح إذا نسل يؤكل نسله عندهم حيث كان على صورة المباح، لبعده عن أمه المحرمة.

وقد ذكروا في البغل قولين:

أحدهما: التحريم، وهو المشهور.  
وثانيهما: الكراهة<sup>(١)</sup> دون تفريق أيضا بين كون أمه فرسا أو أتاناً، اعتماداً على أدلة أخرى في خصوص البغل غير قاعدة التولد.

٦١ - وحجة من قال: إن البغل يتبع أمه أنه قبل خروجه منها هو جزء منها، فيكون حكمه حكمها: حلالاً، وحرمته، وكراهته، فيبقى هذا الحكم بعد خروجه استصحاباً.

وحجة من أطلق التحريم أو الكراهة التحريمية. من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْخَمِيرُ لِرَكْبِكُمْ وَأُزِينَةً﴾. (٢) فقد بينت الآية مزاياها أنها ركائب وزينة، وسكتت عن الأكل في مقام الامتنان فبذل على أنها غير مأكولة.

ومن السنة حديث جابر بن عبد الله قال: «حرم رسول الله ﷺ - يعني يوم خيبر - لحوم الحمر الإنسية ولحوم البغال، وكل ذي ناب من السباع،

(١) حاشية المسوقي على الترح الكبير ١١٧/٢، وبداية المجتهد ٤٥٥/١، والخرشي على خليل ٨٦/١.  
(٢) سورة النحل / ٨.

تركها.

وحجتهم في قولهم يتبع أئحس الأصلين، أنه متولد منهما فيجتمع فيه حل وحرمه، فيغلب جانب الحرمة احتياطاً. ومن القواعد الفقهية أنه إذا تعارض المانع والمقتضي، أو الحاضر والمبهيغ، غلب جانب المانع الحاضر احتياطاً. (١)

٥٩ - وعند الحنفية البغال تابعة للأم، فالبغل الذي أمه أتان (حمارة) يكره أكل لحمه تحريماً تبعاً لأمه، والذي أمه فرس يجري فيه الخلاف الذي فيه الخيل: فيكون مكروهاً عند أبي حنيفة، ومباحاً عند الصحابين. فلو فرض تولده بين حمار وبقرة، أو بين حصان وبقرة فهو مباح عند جميع الحنفية بلا خلاف في المذهب، تبعاً لأمه كما تقدم.

وما يقال في البغال يقال في كل متولد بين نوعين من الحيوان، (٢) فالتبعية للأم هي القاعدة عند الحنفية.

ويعرف من الدر المختار وحاشيته لابن عابدين (٣) أن العبرة للأم ولو ولدت المأكولة ما صورته صورة غير المأكول، كما لو ولدت الشاة ذبياً فإنه يحل. (٤)

٦٠ - والمالكية أيضاً يقولون بقاعدة التبعية للأم في الحكم مع بعض اختلاف: فهم يقينون ذلك بالأا

(١) المجلة وشروحها، المادة ٤٦.

(٢) البدائع ٣٧/٥.

(٣) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ١٥٠/١، ١٩٣/٥، ١٩٧.

(٤) وهذا يناقض ما في حاشية ابن عابدين، فلما أن يكون مبيهاً على القول بأن المحتر هو غلبة الشبه - كما قاله ملا مسكين - وإما أن يكون مبيهاً على أن تبعية الأم مشروطة بكون المتولد خالفاً للأب في النوع.

وكل ذى مخلب من الطير». (١)

وحديث خالد بن الوليد: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر والحيل والبغال». (٢)

وحجة من أطلق القول بالكراهة التنزيهية هي الجمع بين دلالة الآيات والأحاديث السابقة، وبين قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...﴾ فقالوا: إنها ليست محرمة، عملاً بهذه الآية الأخيرة، وليست واضحة الإباحة للخلاف في دلالة الآية الأولى والأحاديث، فيخرج من ذلك أنها مكروهة كراهة تنزيهية.

وحجة من قال بالإباحة: أن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾. وقال أيضاً: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ولم يذكر فيها فصل تحريم البغل، فهو حلال.

والقول بأنه متولد من الحمار فيكون مثله قول لا يصح، لأنه منزهة ففخت فيه الروح هو مغاير

(١) حديث جابر بن عبد الله وحرم رسول الله ﷺ - معنى يوم غير - لحوم الحمر الإنسية . . . . . أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن غريب. وقال الشوكاني: حديث جابر أصله في الصحيحين وهو بهذا اللفظ بسند لا بأس به (تحفة الأحرى ٥/ ٥٤، نشر السلفية ٨/ ١١٦ ط الطبعة الثانية المصرية).

(٢) حديث خالد: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر والحيل والبغال. أخرجه المطحاري في مشكل الآثار (٤/ ١٦٥ ط دائرة المعارف النظامية). عن طريق عكرمة عن حار عن يحيى بن أبي كثير عن حديث جابر رضى الله عنه، وقال: إن أهل الحديث يفسلون حديث عكرمة عن يحيى ولا يعملونه فيه حجة، وناقش الشوكاني إسناده هذا الحديث ومنه بالتفصيل ويؤخذ منه ضعفه (تيل الأوطار ٨/ ١١٢ ط الطبعة الثانية المصرية).

للحمار، وليس جزءاً منه. (١)

النوع الثالث عشر: كل حيوان لم يعرفه العرب في أمصارهم:

٦٢ - المراد بهذا النوع ما كان غير معروف من قبل عند العرب أهل اللغة التي نزل بها القرآن في أمصارهم وأشباه ما استطابوه أو استخبثوه.

فما كان مشبهاً لما استطابوه فهو حلال أكله. وما كان مشبهاً لما استخبثوه فهو حرام أو مكروه تحريماً، لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ؟ قُلْ: أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ (٢) أى ما استطابتموه أنتم، لأنه هم السائلون الذين وجه إليهم الجواب. ولقوله تعالى: ﴿وَمُحَرَّمٌ عَلَيْهِمْ الْخَبَائِثُ﴾ أى ما استخبثوه، فالذين تعتبر استطاباتهم واستخبثاتهم إنساً هم أهل الحجاز، لأن الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به أولاً. والمعتبر منهم أهل الأمصار لا

(١) انظر في هذه المسألة المراجع السابق ذكرهما في هامش ٩٠/، يرى القاري اختلاف الفقهاء في أحكام صور من هذه المتولدات مستفزة، كما لو ولدت الشاة خنزيراً أو أتاناً (هارة)، أو ولدت الأتان شاة، أو تولد بين الكلب والشاة حيوان ذو شبيهين، رأسه يشبه أحدهما وجسمه يشبه الآخر، ونحو ذلك. . .

فتقول في هذا أيضاً: إن الموسوعات العلمية الحديثة وما تقوله بشأن التصلب (التوليد بين الحيوانات أو النباتات المختلفة) وهو الذي يسمى بالهرتسيب (Hybridation) يستلزم منها أن هذا التصلب غير ممكن في عالم الحيوان بين أنواع (Especies) مختلفة (كالشاة والكلب، وكالحمار والبقرة مثلاً)، وإنما يمكن بين أرقام (Races) أو أصناف (Varieties) مختلفة من نوع واحد (ر: موسوعة لا روس في كلمة: Hybridation). وقد نقلنا كلام الفقهاء في حكم المتولدات كما ورد في مصاحره، حرصاً على أمانة نقل الفقه مع إثبات هذه الملاحظة.

سورة المائدة ٤ / (٢)

ما يحرم أو يكره من الحيوان المأكول لسبب عارض:

٦٤ - هناك حالات عارضة تجعل بعض أنواع من الحيوان المأكول حراماً أو مكروهاً أكلها شرعاً، ولو ذكيت التذكية المقبولة شرعاً. فإذا زالت أسباب الحرمة أو الكراهة العارضة عاد الحيوان حلالاً دون حرج.

هذه الأسباب العارضة منها ما يتصل بالإنسان، ومنها ما يتصل بالحيوان نفسه، ومنها ما يتصل بهما معاً.

وفى يلي بيان ذلك:

أسباب التحريم العارضة:

أ - الإحرام بالحج أو العمرة:

٦٥ - هذا سبب يقوم بالإنسان، فحالة الإحرام بالحج أو بالعمرة تجعل من المحظور على المحرم صيد حيوان الصيد البري، ما دام الشخص محرماً لم يتحلل من إحرامه. فإذا قتل حيواناً من هذا النوع صيداً، أو أمسكه فذبحه، كان كالميتة حرام اللحم على قاتله المحرم نفسه وعلى غيره، سواء اصطاده في الحرم المكّي أو خارجه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ...﴾ الآية. (١)

٦٦ - والمراد بحيوان الصيد البري الحيوان المتوحش الممنوع، أى غير الأهل كالظباء والحمام.

أما الأهل كالدواجن من الطيور، والأنعام من الدواب فهو حلال للمحرم وغيره. وكذلك الحيوان

أهل البوادي، لأن هؤلاء يأكلون للضرورة ما يجدون منها كان.

فما لم يكن من الحيوان في أمصار الحجاز يرد إلى أقرب ما يشبهه في بلادهم. فإن أشبه ما استطابوه حل، وإن أشبه ما استخبثوه حرم. وإن لم يشبه شيئاً عما عندهم حل، لدخوله تحت قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ﴾ الآية. (٢)

هذا مذهب الحنفية. (٣) وصرح بنحوه الشافعية والحنابلة مع اختلافات يسيرة تعلم بمراجعة كتبهم. (٤)

٦٣ - والمسالكية يحلون كل ما لا نص على تحريمه. (٥)

فالملكية لا يعتبرون استطابة العرب من أهل الحجاز ولا استخبائهم ولا المشابهة أساماً في تفسير الطيات.

وما يستدل به على ذلك مجموع الآيات الثلاث التالية، هي قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ وقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ...﴾ الآية، وقوله: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (٥) فمنها يعرف أن المحرم هو ما استثناء النص من عموم الآية الأولى، فيبقى ما سواه داخلاً في عمومها المبيح.

(١) سورة الأنعام/ ١٤٥.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٤/٥.

(٣) البجيرمي على الخطيب ٢٥٧/٤، ومطالب أولي النسي ٣١١/٦.

(٤) الفرح الصغير ٣٢٢/١.

(٥) موطن الآية الأولى: البقرة/ ٢٩، والثانية: الأنعام/ ٤٥،

والثالثة: الأنعام/ ١١٩.

(١) سورة المائدة/ ٩٥.

ما بين غير إلى ثور، لا يختلخل خلاها ولا ينفر صيدها<sup>(١)</sup> وهذا أحد قولين عند الشافعية. وتفصيل ذلك حكى ودليلا وبيان حدود الحرم يرى في محله من موضوع الحج وموضوع الصيد.

وهناك في صيد الحرم وصيد المحرم من يرى أنه إنسا يحرم، ويعتبر كالميتة على صائده فقط عقوبة له. ولكنه يكون لحما حلالا في ذاته، فيجوز لغير صائده أن يأكل منه. وهو قول مرجوح عند الشافعية. (٢)

ويرى قوم تحريم صيد المحرم في أرض الحل على صائده فقط، ويرى آخرون تحريمه عليه وعلى سواه من المحرمين دون المحلين. (٣)

السبب العارض الموجب للكرهية:

(الحيوانات الجلالة):

٦٩ - المقصود هنا بيان ما يكره أكله من الحيوانات المباح الأصل بسبب عارض اقتضى هذه الكراهية، فإذا زال العارض زالت الكراهية. ولم يذكر الفقهاء من هذا النوع سوى الحيوانات الجلالة. (٤)

(١) حديث علي: «والمدينة حرم ما بين غير ولورده البخاري ومسلم، وأخرج الشطر الثاني ولا يختلخل خلاها ولا ينفر صيدها. . أبو داود من حديث علي رضي الله عنه مرفوعا، وقال الشوكاني: رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين (فتح الباري ١٢/٤٢ ط السلفية، وصحيح مسلم ٩٩٤/٢، ٩٩٥ ط عيسى الحلبي، وسنن أبي داود ٣٢٢/٢ ط استيول، وتبيل الأوطار ٥/١٠٠، ١٠١ ط دار الجليل).

(٢) المجموع للنووي ٧/٣٣٠ و٤٤٢.

(٣) المجموع ٧/٣٣٠، والشرح الكبير بأسفل المتن ٢٥٠/١١.

(٤) الجلالة: سبق تعريفه هلمش (٦٧).

المائي حلال مطلقا، لقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَبْدُ النَّحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلنَّسَائِرَةِ، وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَبْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾. (١) وهذا محل اتفاق بين جميع المذاهب. (٢)

ب - وجود حيوان الصيد في نطاق الحرم المكّي:

٦٧ - ويشمل مكة المكرمة والأرض المحيطة بها إلى الحدود المقررة في أحكام الحج، والمعروفة بحدود الحرم. وهذا سبب يتصل بالحيوان نفسه، وهو كونه في حماية الحرم الآمن. فكل حيوان من حيوان الصيد البري المأكول يقطن في نطاق الحرم، أو يدخل فيه دون أن يجري عليه امتلاك سابق، فإنه إذا قتل أو ذبح أو عقر كان لحمه حراما كالميتة، ولو كان قاتله غير محرم، وذلك حرمة المكان الثابتة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ ذَلَعَهُ كَانَ آمِنًا﴾. (٣)

ويسا ثبت من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «إن هذا البلد حرام لا يعصده شوكه، ولا يختلخل خلاه، ولا ينفر صيده». (٤)

هذا مذهب الجمهور.

٦٨ - وهناك اجتهادات ترى جريان هذا التحريم أيضا في حيوان الحرم المدني، وهو مدينة الرسول ﷺ والأرض المحيطة بها إلى الحدود المقررة لها في النصوص، وفيه حديث علي مرفوعا: «والمدينة حرم

(١) سورة المائدة / ٩٦.

(٢) الدوسي / ٧٢.

(٣) سورة آل عمران / ٩٧.

(٤) حديث ابن عباس «إن هذا البلد حرام...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٤٤٩ - ط السلفية) ومسلم (٩٨٦/٢ ٩٨٧ ط الحلبي).

محمد وأبي يوسف أيضا.

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنها تحبس ثلاثة أيام، وروى ابن رستم عن محمد في الناقة والشاة والبقرة الجلالات أنها إنما تكون جلالة إذا أنتنت وتغيرت ووجد منها ريح منتنة، فهي التي لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها. هذا إذا كانت لا تخلط ولا تاكل إلا الجلبة أو العذرة (١) غالبا، فإن خلطت فليست جلالة فلا دهر، لأنها لا تنتن.

٧١ - ولا يكره أكل الدجاجة المخلاة (٢) وإن كانت تتناول النجاسة، لأنها لا يغلب عليها أكلها، بل تملطها بالحلب. وقيل: إنما لا تكره، لأنها لا تنتن كما تنتن الإبل، والحكم متعلق بالنتن. ولهذا قالوا في الجندي إذا ارتضع بلبن خنزيرة حتى كبر: إنه لا يكره أكله، لأن لحمه لا يتغير ولا ينتن. وهذا يدل على أن العبرة للنتن لا لتناول النجاسة.

والأفضل أن تحبس الدجاجة المخلاة حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة، وذلك على سبيل التنزه.

(١) العذرة (يفتح فكس): هي براز الإنسان، أي الفضلات الغائطية التي تخرج منه، وقد تستعمل فيها يخرج من كل حيوان. وأصل معنى العذرة فناء الدار، ثم سمي بها السلق والرجيع، لأنه كان يلقي بأفنية الدور، كما سمي براز الإنسان غائطا، لأن الإنسان في العادة يلتصق لغيره حاجته الطبيعية غائطا من الأرض، وهو المكان المنخفض ليجتنب عن الأنظار (ر: القاموس، ومعجم متن اللغة، ومعجم مقاييس اللغة).

(٢) الدجاجة المخلاة (يشديد اللام، بصيغة المفعول من الضحية) هي المرسلة التي تملط النجاسات وليست محبوسة في حظيرة أو بيت لتصلف علفا، كما في رد المحتار (١٤٩/١).

فقال الكاساني: إن الجلالة هي الإبل أو البقر أو الغنم التي أغلب أكلها النجاسات فيكره أكلها، لما روي أن رسول الله ﷺ «نهى عن أكل لحوم الإبل الجلالة» (١) ولأنها إذا كان الغالب من أكلها النجاسات يتغير لحمها وينتن، فيكره أكله كالطعام المنتن. وروي أن رسول الله ﷺ «نهى عن الجلالة أن تشرب ألبانها» (٢) أيضا، وذلك لأن لحمها إذا تغير يتغير لبنها.

وأما ما روي من النهي عن ركوبها فمحمول على أنها أنتنت فيمتنع من استعمالها حتى لا يتأذى الناس بنتنها.

وقيل: لا يحل الانتفاع بها، ولو لغير الأكل، والأول هو الأصح، لأن النهي ليس لمعنى يرجع إلى ذاتها، بل لعارض جاورها، فكان الانتفاع بها حلالا في ذاته، ممنوعا لغيره.

٧٠ - وتزول الكراهية بحبسها عن أكل النجاسة وعلفها بالعلف الطاهر.

وهل حبسها تقدير زمني، أو ليس له تقدير؟ روي عن محمد أنه قال: كان أبو حنيفة لا يوقت في حبسها، وقال: تحبس حتى تطيب، وهو قول

(١) حديث وأن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الإبل الجلالة، أخرجه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا الأدم، ولا يذبحها الناس حتى تملأ أربعين ليلة» وأخرجه البيهقي بهذا الإسناد مع اختلاف في اللفظ، وقال: «ليس هذا بالقوي» (سنن الدارقطني ٢٨٣/٤ ط دار المحاسن، وسنن البيهقي ٣٣٣/٩ ط الهدى).

(٢) حديث أن رسول الله ﷺ «نهى عن الجلالة أن تشرب ألبانها» سبق تخريجها آنفا.

الغسل أو الطبخ للحكم بطيب اللحم. (١) وإذا حرم أو كره أكل الجلالة حرم أو كره سائر أجزائها كبعضها ولبنها، ويكره ركوبها من غير حائل، لأن لعرقها حكم لبنها ولحمها.

٧٣ - وروى الخاتبة عن الإمام أحمد قولين: (أولهما) أن الجلالة تحرم، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

(والثاني) أنها تكره. (٢)

وروي عن أحمد فيها نزول به الكراهة روايتين: (إحداهما) أن الجلالة مطلقا تحبس ثلاثة أيام.

(والثانية) أن الطائر يحبس ثلاثة، والشاة سبعة، وما عدا ذلك (من الإبل والبقر ونحوهما في الكبر) أربعين يوما.

وصرح المالكية: بأن الطيور والأنعام الجلالة مباحة، لكن قال ابن رشد: إن مالكا كره الجلالة. (٣)

ودليل تحريم الجلالة عند من حرّمها ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها». (٤)

ووجه حبسها ثلاثا أن ابن عمر رضي الله عنهما

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنها تحبس ثلاثة أيام، وكأنه ذهب إلى ذلك، لأن ما في جوفها من النجاسة يزول في هذه المدة غالبا.

هذه خلاصة ما أفاده صاحب «البدائع» (١)

ويؤخذ من «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين عليه وتقرير الرافعي أن كراهة الجلالة تنزيهية لا تحريرية، وأن صاحب «التجنيس» اختار حبس الدجاجة ثلاثة أيام، والشاة أربعة، والإبل والبقرة عشرة، وأن السرخسي قال: الأصح عدم التقدير وأنها تحبس حتى تزول الرائحة الممتنة. (٢)

٧٢ - ومذهب الشافعية قريب من الحنفية، فقد قال الشافعية: إذا ظهر تغير في لحم الجلالة، سواء أكانت من الدواب أم من الطيور، وسواء أكان التغير في الطعم أم اللون أم الريح، ففيها وجهان لأصحاب الشافعي، أصحابهما عند الرافعي الحرمة، وعند النووي الكراهة، وهذا هو الراجح، لأن النهي في الحديث إنما هو لتغير اللحم فلا يقتضى التحريم.

ويلحق بالجلالة ولدها الذي يوجد في بطنها بعد ذكاتها، إذا وجد ميتا وظهر فيه التغير، وكذلك العنز التي ربيت بلبن كلبة أو خنزيرة إذا تغير لحمها. فإن علقت الجلالة، أو لم تعلق، قطاب لحمها حل بلا كراهة، لزوال «علة الكراهة» وهي التغير. ولا تقدير لمدة العلف. وتقديرها بأربعين يوما في البعير، وثلاثين في البقر، وسبعة في الشاة، وثلاثة في الدجاجة بناء على الغالب. ولا يكفي

(١) بدائع الصنائع ٣٩/٥ - ٤٠

(٢) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين عليه ١٩٤/٥ - ١٩٦ و ٢١٧ وتقرير الرافعي ٣٠٥/٢.

(١) نهاية المحتاج ١٤٧/٨ - ١٤٨.

(٢) المغني ٧١/١ - ٧٣، والمحل لابن حزم ٤١٠/٧.

(٣) الشرح الصغير بحاشية الصاوي ٢٢٣/١، والشرح الكبير بحاشية السموقي ١١٥/٢، وحاشيتا الزهري وكنون على الزرقاني في باب المباح ٣٩/٣، وباب الأعيان النجسة ٦٧/١، وبداية المجتهد ٤٥٢/١.

(٤) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها» رواه أبو داود (١٤٨/٤ - ١٤٩ ط عزت حيد دعلس) والترمذي (٢٧٠/٤) ط الحلبي، وذكر ابن حجر في التلخيص (١٥٦/٤) - نشر الباني الاختلاف في سند، وذكر له شاعدا وقواه.

كان إذا أراد أكلها حبسها ثلاثاً وأطعمها الطاهرات. (١)

ووجه حبس الإبل أربعين يوماً ما روي عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا الأدم». (٢) ولا يركبها الناس حتى تلعف أربعين ليلة». (٣)

أجزاء الحيوان وما انفصل منه :

حكم العضو المبان :

٧٤ - إن العضو الذي يبان من الحيوان، أى يفصل منه، يختلف الحكم الشرعي في حل أكله وحرمة بحسب الأحوال. وتفصيل ذلك كما يلي:

أ - العضو المبان من حيوان حي :

يعتبر كميتة هذا الحيوان في حل الأكل وحرمة، فالمبان من السمك الحي أو الجراد الحي يؤكل عند الجمهور، لأن ميتتهما تؤكل.

والمالكية يقولون في الجراد: إن كانت الإبانة خالية عن نية التذكية، أو خالية عن التسمية عمدا لم يؤكل المبان، وإن كانت مصحوبة بالنية والتسمية أكل المبان إن كان هو الرأس، ولا يؤكل

(١) الأثر عن ابن عمر بلفظ: «كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً أخرجه ابن أبي شبة (٨/ ٣٣٥ - ط الدار السلفية) وصححه ابن حجر في الفتح (٩/ ٦٤٨ - ط السلفية).

(٢) الأدم بضمين: الجلود، جمع أديم، وهو الجلد.

(٣) حديث: عبد الله بن عمر أنه قال «نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة» أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٨٣ - ط دار الحساسن) والبيهقي (٩/ ٣٣٣ - ط دائرة المعارف العشائية). وقال البيهقي: ليس هذا بالقيوي.

إن كان جناحاً أو يداً أو نحوهما.

- والمبان من سائر الحيوانات البرية ذات الدم السائل لا يؤكل، سواء أكان أصله مأكولاً كالأنعام، أم غير مأكول كالخنزير، فإن ميتة كل منها لا تؤكل بلا خلاف، (١) فكذا ما أبين منه حياء، فقد قال رسول الله ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة». (٢)

ب - العضو المبان من الميتة :

حكمه حكم سائر الميتة في الأكل وعدمه بلا خلاف.

ج - العضو المبان من المذكى المأكول في أثناء تذكيته قبل تمامها :

حكمه حكم المبان من الحي. فلو قطع إنسان حلقوم الشاة وبعض مريثها للتذكية، فقطع إنسان آخر يدها أو أليتها، فالمقطوع نجس حرام الأكل، فالمقطوع من الحي، وهذا لا خلاف فيه أيضاً.

د - العضو المبان من المذكى المأكول بعد تمام تذكيته وقبل زهوق روحه :

يحل أكله عند الجمهور، لأن حكمه حكم المذكى، لأن بقاء رمق من الحياة هو رمق في طريق

(١) مواهب الجليل ٣/ ٢٢٨، والمحل لابن حزم ٧/ ٤٤٩.

(٢) حديث: «وما قطع من البهيمة». «رواه أحمد (٥/ ٢١٨ - ط الميمنية) وأبو داود (٣/ ٢٧٧ - ط عزت عبيد دعاس) والترمذي (٤/ ٧٤ ط استيول) وقال: هذا حديث حسن غريب.

الزوال العاجل، فحكمه حكم الموت. (١)

هـ - العضو المبان من المصيد بألة الصيد:

إما أن يبقى المصيد بعد إيسائه حياة مستقرة، وإما أن تصير حياته حياة مذبح: ففي الحالة الأولى: يكون عضوا مبانا من حيوان حي، فيكون كميته.

وفي الحالة الثانية: يكون عضوا مبانا بالتذكية، ويختلف النظر إليه، لأن له صفتين شبه متعارضتين:

(الصفة الأولى) أنه عضو أبين قبل تمام التذكية فيكون حكمه حكم المبان من الحي فلا يحل.

(والصفة الثانية) أن التذكية سبب في حل المذكي، وكل من المبان والمبان منه مذكي، لأن التذكية بالمصيد هي تذكية للمصيد كله لا لبعضه، فيحل العضو كما يحل الباقي.

ولهذا كان في المسألة خلاف وتفصيل (٢) (ر): صيد).

حكم أجزاء الحيوان المذكي:

٧٥ - لا شك أن التذكية حينما تقع على الحيوان المأكول تقتضي إباحة أكله في الجملة، وقد يكون لبعض الأجزاء حكم خاص: فالدم المسفوح مثلا، حرام بالإجماع، وهو ما سال من الذبيحة، وما بقي بمكان الذبح، وما تسرب إلى داخل الحيوان من الحلقوم والمرى. وأما ما بقي في

(١): المحلل لابن حزم ٤٤٩/٧، والمفني لابن قدامة بأصل الشرح الكبير ٥٣/١١، وحاشية ابن عابدين ١٩٧/٥.

(٢): يؤيد هذا النظر الثاني حل الغنمة مثلا إذا فصل رأسها كله باللح.

العروق واللحم والكبد والطحال والقلب فإنه حلال الأكل، حتى إنه لو طبخ اللحم فظهرت الحمرة في المرق لم ينحس ولم يحرم. وقد ذكر الحنفية وغيرهم أشياء تكره أو تحرم من الذبيحة. وفيها يلي تفصيل ما قالوه وما قاله غيرهم في ذلك:

٧٦ - قال الحنفية: (١) يحرم من أجزاء الحيوان سبعة: الدم المسفوح، والذكر، والأنثى، والقبل (أي فرج الأنثى وهو المسمى بالحيا)، والغدة، والمثانة (وهي مجمع البول)، والمرارة (وهي وعاء المرة الصفراء، وتكون ملصقة بالكبد).

وهذه الحرمة في نظرهم لقوله عز شأنه: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَلَعَلَّ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾. (٢) وهذه السبعة مما تستحيه الطباع السليمة فكانت حرمة، وقد دلت السنة على خبثها، لما روى الأوزاعي عن وأصل بن أبي جميلة عن مجاهد أنه قال: «كره رسول الله ﷺ من الشاة: الذكر، والأنثى، والقبل، والغدة، والمرارة، والمثانة، والدم». (٣)

والمراد كراهة التحريم قطعا، بدليل أنه جمع بين الأشياء الستة وبين الدم في الكراهة، والدم المسفوح محرم بنص القرآن.

٧٧ - والمروني عن أبي حنيفة أنه قال: الدم حرام، وأكره الستة. فأطلق وصف الحرام على الدم

(١) البدائع ٦١/٥، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٣٧/٥.

(٢) سورة الأعراف / ١٥٧.

(٣) حديث مجاهد: «كره رسول الله ﷺ من الشاة: ...» أخرجه البيهقي (٧/١٠ ط - دارة المعارف العشائية) وأمله بالانقطاع ثم رواه من حديث ابن عباس وضعفه.



نقل ذلك أبو طالب الخنيلي. (١)

حكم ما انفصل من الحيوان

٨٠ - من المقرر في موضوع «النجاسة» أن المائعات المنفصلة من الحيوان، والفضلات، والبيض، والجنين، تارة تكون نجسة، وتارة تكون طاهرة، فيما كان نجسا منها في مذهب من المذاهب فهو غير مأكول في ذلك المذهب، وما كان طاهرا فتارة يكون مأكولا، وتارة يكون غير مأكول، إذ لا يلزم من الطهارة حل الأكل، فإن الطاهر قد يكون مضرا أو مستقذرا فلا يلجأ إليه.

ويكفي هنا أن نضرب أمثلة لما يكثر السؤال عنه:

أولا - البيض:

٨١ - إن خرج البيض من حيوان مأكول في حال حياته، أو بعد تذكيته شرعا، أو بعد موته، وهو مما لا يحتاج إلى التذكية كالسمك، فبيضه مأكول إجماعا، إلا إذا فسد.

وفسر المالكية البيض الفاسد بأنه ما فسد بعد انفصاله بعفن، أو صار دما، أو صار مضغعة، أو فرخا ميتا.

وفسر الشافعية بأنه الذي تغير بحيث أصبح غير صالح للتخلق، فلا يضر عندهم صبرورته دما، إذا قال أهل الخبرة: إنه صالح للتخلق.

(١) مطلب أول المص ٣١٧/٦، لكن قال ابن قدامة في المغني (٨٩/١١) ويكره أكل الغدة وأذن القلب، لما روى عن مجاهد قال: كره رسول الله ﷺ من الشاة سنا... (وذكر بينها هلين) ولأن النفس تصافىها وتستغيثها، ولا أظن أحد كرمها إلا لذلك، لا للخبر لأنه قال فيه: هذا حديث منكر.

المسفوح، وسعى ما سواه مكروها، لأن الحرام المطلق ما ثبتت حرمة بدليل مقطوع به، وحرمة الدم المسفوح قد ثبتت بدليل مقطوع به، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيْ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَتَّعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِّنْ دَمٍ مَّسْفُوحًا...﴾ (١) الآية، وانعقد الإجماع أيضا على حرمة ما سواه من الأجزاء فلم تثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد، أو بظاهر الكتاب العزيز المحتمل للتأويل، وهو قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، أو بالحديث السابق ذكره. لذلك فصل أبو حنيفة بينهما في الوصف فسمى الدم حراما، والباقي مكروها.

وقيل: إن الكراهة في الأجزاء الستة تنزيهية، لكن الأوجه كما في «الدر المختار» أنها تحريمية. (٢)

٧٨ - هذا، والدم المسفوح متفق على تحريمه كما مر.

وروى ابن حبيب من المالكية استئصال أكل عشرة - دون تحريم - الأنثيان والعسيب والغدة والطحال والعروق والمرارة والكليتان والمثانة وأذن القلب. (٣)

٧٩ - والحنابلة قالوا بكراهة أكل الغدة وأذن القلب. أما الغدة فلأن النبي ﷺ كره أكلها، روى ذلك عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه. وأما أذن القلب فلأن النبي ﷺ نهى عن أكلها،

(١) سورة الأنعام/١٤٥.

(٢) البدائع ٦١/٥، والدر المختار مع جاشية ابن عابدين ٤٧٧/٥.

(٣) التاج والإكليل بهامش الخطأ ٢٢٧/٣.

وأما كونه مأكولا فلا أنه غير مستقر، لكن قال ابن المقري في الروض «وفي بيض ما لا يؤكل تردده» (١).

وصرح الحنابلة بأن بيض غير المأكول نجس لا يحل أكله. وبما احتج به لهذا أن البيض بعض الحيوان، فإذا كان الحيوان غير مأكول فبعضه غير مأكول. (٢)

ثانيا - اللبن:

٨٤ - إن خرج اللبن من حيوان حي فهو تابع للحمة في إباحة التناول وكراهته وتحريمه.

ويستثنى من المحرم: الأدمي، فلبنه مباح، وإن كان لحمة محرما، لأن تحريمه للتكريم للاستصحاب.

وعلى هذا اتفق الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

واستثنى الحنفية من المحرم أو المكروه الخيل، بناء على ما نقل عن الإمام أبي حنيفة من أنها محرمة أو مكروهة، ففي لبنا على هذا رأيان: (أحدهما) أنه تابع للحمة فيكون حراما أو مكروها.

(وثانيهما) - وهو الصحيح - أنه مباح، لأن تحريم

٨٢ - وإن خرج البيض من حيوان مأكول بعد موته دون تذكية شرعية، وهو مما يحتاج إلى الذكاة، كالذجاج، فعند أبي حنيفة: يؤكل سواء اتصلبت قشرته أم لا.

وقال المالكية: لا يؤكل.

وقال الشافعية: يؤكل ما اتصلبت قشرته فقط.

وحكى الزيلعي عن أبي يوسف ومحمد أنه يكون نجسا إن كان مائعا، فلا يؤكل عندهما إلا إذا كان جامدا.

٨٣ - وإن خرج البيض من حيوان غير مأكول فمقتضى مذهب الحنفية أنه إن كان من ذوات الدم السائل، كالغراب الأبقع، فيبيضه نجس تبعا للحمة، فلا يكون مأكولا.

وإن لم يكن من ذوات الدم السائل كالزنبور فيبيضه طاهر تبعا للحمة، ومأكول لأنه ليس بميتة.

والمالكية يحل عندهم كل البيض الخارج من الحي أو المذكي، لأن الحيوانات التي تبيض لا تنقسم عندهم إلى مأكول وغير مأكول، بل كلها مباح الأكل، إلا ما لا يؤمن سمه كالوزغ، فهو محرم على من يضره. فكذاك يبيضه إن كان يضر، فهو محرم وإلا فلا، فالعبرة عندهم إنها هي للضرر.

وصرح النووي بأن بيض الحي غير المأكول طاهر مأكول:

أما كونه طاهرا فلا أنه أصل حيوان طاهر، (١)

(١) أي: لأن كل حيوان طاهر عند الشافعية مدام حيا سوى الخنزير أو الكلب وما تولد منها أو من أحدهما كما هو موضح في موضوع التجلصات.

(١) وقال البيهقي: «إن كلام المجسوس غلط لنص الأم والنهاية والتمتة واليسر على منع أكله، وإن قلنا بطهارته، وليس في كتب المذهب ما يخالف هذا النص، أ. هـ. أسنى الطالب ٥٧٠/١»

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٤/٥، والبدائع ٤٣/٥، وتبيين الحقائق ٢٦/١، والخروشي على خليل ٨٥/١، ونبذة المحتاج ٢٢٦/١، ٢٢٧، والمجموع للنووي ٥٥٦/٢، وأسنى الطالب ٥٧٠/١، ومطلب أولى النهى ٢٣٣/١ - ٢٣٤.

بالحرام. (١)

ثالثاً - الإنفحة:

٨٥ - الإنفحة (٢) هي مادة بيضاء صفراوية في وعاء جلدي، يستخرج من بطن الجلد أو الحمل الرضيع، يوضع منها قليل في اللبن الحليب فينقعد ويتكاثر ويصير جبناً، يسميها الناس في بعض البلدان: (مجنبة). وجلدة الإنفحة هي التي تسمى: كرشاً، إذا رعى الحيوان العشب. فالإنفحة إن أخذت من مذكى ذكاة شرعية فهي طاهرة مأكولة عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

وإن أخذت الإنفحة من ميت، أو مذكى ذكاة غير شرعية فهي نجسة غير مأكولة عند الجمهور، وطاهرة مأكولة عند أبي حنيفة، سواء أكانت صلبة أم مائعة قياساً على اللبن كما سبق. وقال الصحابيان: إن كانت صلبة يغسل ظاهرها وتؤكل، وإن كانت مائعة فهي نجسة لنجاسة وعائها بالموت فلا تؤكل. (٣)

(١) البدائع ٤٣/٥، وحاشية ابن عابدين ١٣٥/١ و ١٩٤/٥، ٢١٦، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٦٤/١، والحرشي على خليل ٨٥/١، والمغني بأصل الشرح الكبير ١١/٦٦، والشرح الكبير بأسفل المغني ١/٣٠٣، ومطالب أولي النهى ١/٢٣٣، ونهاية المحتاج ١/٢٢٧.

(٢) الأنفحة: يكره المصرة فسكون الثون وفتح الفاء مع تشديد الحاء للمهمل وعلمه، ويقال فيها أيضاً: منقعة بالميم (يكره فسكون).

(٣) البدائع ٤٣/٥، والحرشي على خليل ٨٥/١، ونهاية المحتاج ١/٢٢٧، والمغني بأصل الشرح الكبير ١١/٨٩.

الخليل أو كراهتها لكونها آلة الجهاد لا لاستحيات لحماها، واللبن ليس آلة الجهاد. ونقل عن عطاء وطاوس والزهري أنهم رخصوا في لبن الحمر الأهلية.

وإن خرج اللبن من حيوان مأكول بعد تذكيته فهو مأكول، وهذا متفق عليه.

وإن خرج من آدمية ميتة فهو مأكول عند القائلين بأن الأدمي لا ينجس بالموت. (١) وكذا أيضاً عند بعض القائلين بأنه ينجس بالموت كأبي حنيفة، فإنه مع قوله بنجاسة الأدمي الميت يقول: إن لبن المرأة الميتة طاهر مأكول، خلافاً للصاحبين.

وإن خرج اللبن من ميتة المأكول، كالنمجة مثلاً، فهو طاهر مأكول عند أبي حنيفة. ويرى أصحابه والمالكية والشافعية أنه حرام لتنجسه بنجاسة الوعاء، وهو ضرع الميتة الذي تنجس بالموت.

وحجة القائلين بطهارته وإباحته قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ، تَسِيَّكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَذِمٍّ لَبِئْسَ خَالِصاً سَالِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾. (٢)

وذلك أن الله عز وجل وصفه بكونه خالصاً فلا يتنجس بنجاسة مجراه، ووصفه بكونه سائغاً وهذا يقتضي الحل، وامتن علينا به، والمئة بالحل لا

(١) يلاحظ أن كلا من المالكية والشافعية والحنابلة هم قولان والراجع عند الجميع طهارة ميتة الأدمي. وللحنفية قولان أيضاً، والراجع عندهم النجاسة.

(٢) سورة النحل / ٦٦.

وعند أبي يوسف ومحمد أنه إذا خرج حيا، ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل، وهو تفريع على قولها: إن ذكاة الجنين بذكاة أمه.

وقال المالكية إن سارعنا إليه بالذكاة فمات قبلها حل، لأن حياته حيثئذ كلا حياة، وكأنه خرج ميتا بذكاة أمه، لكنهم ائتمروا في حله حيثئذ أن يثبت شعر جسده، وإن لم يتكامل، ولا يكفي شعر رأسه أو عينه.

(الصورة الثالثة): أن يخرج ميتا، ويعلم أن موته كان قبل تذكية أمه، فلا يحل اتفاقا، ويعرف موته قبل ذكاة أمه بأمور، منها: أن يكون متحركا في بطنها فتضرب فتسكن حركته، ثم تذكي، فيخرج ميتا، ومنها: أن يخرج رأسه ميتا ثم تذكي. (الصورة الرابعة): أن يخرج ميتا بعد تذكية أمه بمصلة لتوالي المذكي في إخراجه فلا يحل اتفاقا للشك في أن موته كان بتذكية أمه أو بالانخناق للتوالي في إخراجه.

(الصورة الخامسة): أن يخرج ميتا عقب تذكية أمه من غير أن يعلم موته قبل التذكية، فيحلب على الظن أن موته بسبب التذكية لا بسبب آخر. وهذه الصورة هي محل الخلاف بين الفقهاء. فأبو حنيفة وزفر والحسن بن زياد يرون أنه لا يحل، وأبو يوسف ومحمد والمالكية والشافعية والحنابلة وجمهور الفقهاء من الصحابة وغيرهم يقولون: إنه لا بأس بأكله. غير أن المالكية ائتمروا بالإشعار. وهو مذهب كثير من الصحابة.

وحجة أبي حنيفة ومن معه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ والجنين الذي لم يدرك حيا

وبهذا يعلم أن الجنين المصنوع من لبن الحيوان المأكول إذا عقد بإنفحة المذكي ذكاة شرعية فهو طاهر مأكول بالاتفاق، وإن عقد بإنفحة الميتة فهو على الخلاف.

رابعا - الجنين:

٨٦ - جنين الحيوان المأكول إن خرج من حي أو ميتة لا يحل إلا إن أدركت ذكاته، فذكي ذكاة شرعية.

وإن خرج من مذكاة ذكاة شرعية اختيارية أو اضطرابية فهناك حالتان:

(الحالة الأولى): أن يخرج قبل نفخ الروح فيه، بأن يكون علقه أو مضغة أو جنينا غير كامل الخلقة فلا يحل عند الجمهور، لأنه ميتة، إذ لا يشترط في الموت تقدم الحياة. قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَشْوَاثًا فَأَسْحَابُكُمُ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾. (١) فمعنى قوله: ﴿كُنْتُمْ أَشْوَاثًا﴾ كنتم مخلوقين بلا حياة، وذلك قبل أن تنفخ فيهم الروح.

(الحالة الثانية): أن يخرج بعد نفخ الروح فيه بأن يكون جنينا كامل الخلقة - أشعر أو لم يشعر - ولهذه الحالة صور:

(الصورة الأولى): أن يخرج حيا حياة مستقرة فتجب تذكيته، فإن مات قبل التذكية فهو ميتة اتفاقا.

(الصورة الثانية): أن يخرج حيا حياة مذبوح، فإن أدركنا ذكاته وذكيته حل اتفاقا، وإن لم يذك حل أيضا عند الشافعية والحنابلة، لأن حياة المذبح كلا حياة، فكانه مات بتذكية أمه.

(١) سورة البقرة / ٢٨.

الثالث) - الآية / ١٤٥ من سورة الأنعام، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَنْ يُكَفِّرَ عَنْهُ رَبُّهُ﴾.

الرابع) - الآية / ١١٩ من سورة الأنعام، وقد جاء فيها: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ بِكُمْ مِنْهُ إِنَّهُ عَلَيْهِ قَوْلٌ فَصْلٌ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

الخامس) - الآية / ١١٥ من سورة النحل، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَنْ يُكَفِّرَ عَنْهُ رَبُّهُ﴾.

٨٨ - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ معناه: فمن دفعته الضرورة وأجأته إلى تناول الميتة ونحوها، بأن يخاف عند ترك تناولها ضررا على نفسه أو بعض أعضائه مثلا.

(والباحي)، هو الذي يبنى على غيره في تناول الميتة، بأن يؤثر نفسه على مضطر آخر، فينفرد بتناول الميتة ونحوها فيهلك الآخر من الجوع.

وقيل: الباحي هو العاصي بالسفر ونحوه، وسيأتي الخلاف فيه (ف/ ١٠٠).

(والعادي): هو الذي يتجاوز ما يسد الرق ويندفع به الضرر، أو يتجاوز حد الشيع، على الخلاف الآتي.

(والمخصة): المجاعة، والتقيد بقوله تعالى: ﴿فِي خِمَصَةٍ﴾. إنها وليان الحالة التي يكثر فيها وقوع الاضطراب، وليس المقصود به الاحتراز عن الحالة التي لا مجاعة فيها، فإن المضطر في غير المجاعة يباح له تناول كل المضطر في المجاعة.

(والمحتاج للإثم) هو المنحرف المائل إليه، أي الذي يقصد الوقوع في الحرام، وهو البغي

بعد تذكية أمه ميتة، وما يؤكد ذلك أن حياة الجنين مستقلة، إذ يتصور بقاؤها بعد موت أمه فتكون تذكيته مستقلة.

وحجة أبي يوسف ومحمد والجمهور قول النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»<sup>(١)</sup> وهذا يقتضي أنه يتلذذ بذكاة أمه، واحتجوا أيضا بأنه تبع لأمه حقيقة وحكما، أما حقيقة فظاهر، وأما حكما فلا أنه يباع ببيع الأم، ولأن جنين الأم يعتق بعنتها، والحكم في التبع يثبت بعلة الأصل، ولا تشترط له علة على حدة، لثلا ينقلب التبع أصلا. (٧)

تناول المضطر للميتة ونحوها:

٨٧ - أجمع المسلمون على إباحة أكل الميتة ونحوها للمضطر، وقد ذكر الله عز وجل الاضطراب إلى المحرمات في خمسة مواطن من القرآن الكريم:

(الأول) - الآية / ١٧٣ من سورة البقرة، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها:

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(الثاني) - الآية الثالثة من سورة المائدة، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي خِمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١) حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه أخرجه الترمذي واللفظ له وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن (تحفة الأحرفي ٤٨/٥ نشر السلفية، وصون المبدع ٦٢/٣ - ٦٣ ط الهند، وسنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ ط حسي الحلبي).

(٢) ابن عابدين ١٩٣/٥، وجمواهر الإكليل ٢١٦/١، ونبذية المجتهد ٤٤٢/١، وحاشيتا قلوبى وجميرة ٢٦٢/٤، والفتاى ٥٧٩/٨، ٥٨٠.

وهو الراجح عند المالكية والشافعية والحنابلة.

ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٢)</sup> ولا شك أن الذي يترك تناول الميتة ونحوها حتى يموت يعتبر قاتلاً لنفسه، وملقياً بنفسه إلى التهلكة، لأن الكف عن تناول فعل منسوب للإنسان.

٩١ - ولا يتناقض القول بالوجوب عند القائلين به مع قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ لأن نفي الإثم في الأكل عام يشمل حالتي الجواز والوجوب، فإذا وجدت قرينة على تخصيصه بالوجوب عمل بها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّغَا وَالرَّوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَبَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾<sup>(٣)</sup> ففني الجناح عن التطوف، أي السعي بين الصفا والمروة، مفهوم عام قد خصص بها دل على وجوبه أو فرضيته.<sup>(٤)</sup>

حد الضرورة المبيحة:

٩٢ - قال أبو بكر الجصاص: معنى الضرورة في الآيات خوف الضرر على نفسه أو بعض أعضائه بتركه الأكل. وقد انطوى تحتها معنيان:

(أحدهما) أن يحصل في وضع لا يجد غير الميتة.

(والثاني) أن يكون غيرها موجوداً، ولكنه أكره

(١) سورة النساء / ٢٩.

(٢) سورة البقرة / ١٩٥.

(٣) سورة البقرة / ١٥٨.

(٤) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٢١٥/٥، والشرح

الصغير ١/٣٢٣، ٣٢٤، وحاشية المدنى على شرح

الحرفى على خليل ٢/٢٢٦، وبهاية المحتاج ٨/١٥٠،

والمفتى ٣/٥٣٠.

والعدوان المذكوران في الآيات الأخرى.<sup>(١)</sup>

٨٩ - وما ورد في السنة النبوية ما رواه أبو واقد الليثي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله إنا بأرض تصيبنا مغمصة، فما يحل لنا من الميتة؟ فقال: «إذا لم تصطبحوها، ولم تختبقوها، ولم تحتفتوا بقلا فشأنكم بها».<sup>(٢)</sup>

غير أنهم اختلفوا في المقصود بالإباحة، وفي حد الضرورة المبيحة، وفي تفصيل المحرمات التي يبيحها الاضطرار، وترتيبها عند التعدد، وفي الشبع أو التزود منها، وغير ذلك من المسائل. وبيان ذلك كما يأتي.

المقصود بإباحة الميتة ونحوها:

٩٠ - اختلف الفقهاء في المقصود بإباحة الميتة ونحوها، فقال بعضهم: المقصود جواز تناول وعدمه، لظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾. وهذا القول ذهب إليه بعض المالكية والشافعية والحنابلة.

وقال آخرون: إن المقصود بإباحة الميتة ونحوها للمضطر وجوب تناولها. وإلى هذا ذهب الحنفية،

(١) وهذه الآيات الحكيمه كانت هي أساس قاعدة الضرورات وأحكامها الاستثنائية، تلك القاعدة التي صاغها الفقهاء بطوهم: والضرورات تبيح المحظورات. (الأشباه والنظائر لابن نجيم بحاشية المحمدي ١/١١٨، وبجلاء الأحكام العملية وشروحها الماد ٢١/٢١) وكانت بها الشريعة متجانسة مع جميع الحالات والظروف الاستثنائية، ولكن للضرورة مقاييس وحدود فقهية فليس كل ما يظن ضرورة يراد بها استباحة حرم هو كذلك. (المنهاج).

(٢) حديث أبي واقد: «إذا لم تصطبحوها ولم تختبقوها...» أخرجه أحمد ٢١٨/٥ - ط الميمنية وقال الميمني في الجمع: (٥/٥٠ - ط القلمي) رجاله ثقات.

الرواية. وإذا كان المضطر عارفاً في الطب عمل بمقتضى معرفته، ولا يعمل بتجربته إن كان مجرباً، على ما قاله الرمي. وقال ابن حجر: يعمل بها، ولا سيما عند فقد الطبيب. (١)  
وقال الحنابلة: إن الضرورة أن يخاف التلف فقط لا ما دونه، هذا هو الصحيح من المذهب، وقيل: إنها تشمل خوف التلف أو الضرر، وقيل: أن يخاف تلفاً أو ضرراً أو مرضاً أو انقطاعاً عن الرفقة ينشئ معه الهلاك. (٢)

#### تفصيل المحرمات التي تبيحها الضرورة:

٩٣- ذكر في الآيات السابقة تحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به، والمنخنقة، والموقوفة، والمترية، والنطيحة، وما أكل السبع، وما ذبح على النصب، فهذه كلها تبيحها الضرورة بلا خلاف.

وكذا كل حيوان حي من الحيوانات التي لا تؤكل محل للمضطرقتله بذبح أو بغير ذبح للتوصل إلى أكله. وكذا ما حرم من غير الحيوانات لتجاسته، ويمثلون له بالتريق المشتمل على خمر ولحوم حيات.

أما ما حرم لكونه يقتل الإنسان إذا تناوله، كالسموم، فإنه لا تبيحه الضرورة، لأن تناوله استعجال للموت وقتل للنفس، وهو من أكبر الكبائر. وهذا متفق عليه بين المذاهب.

على أكلها بوعيد يخاف منه تلف نفسه أو تلف بعض أعضائه. وكلا المعنيين مراد بالآية عندنا لا احتياهما. (١)

وحالة الإكراه يؤيد دخولها في معنى الاضطرار قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». (٢)

ويؤخذ من «الدر المختار» أن الضرورة تشمل خوف الهلاك، وخوف العجز عن الصلاة قائماً أو عن الصيام. (٣)

وفسر «الشرح الصغير» للمالكية الضرورة بخوف الهلاك أو شدة الضرر. (٤)

وفسرها الرمي الشافعي في «نهاية المحتاج» بخوف الموت أو المرض أو غيرهما من كل محذور يبيح التيمم، وكذا خوف العجز عن المشي، أو التخلف عن الرفقة إن حصل له به ضرر، وكذا إجهاد الجوع إياه بحيث لا يستطيع معه الصبر.

والمحذور الذي يبيح التيمم عند الشافعية هو حدوث مرض أو زيادته أو استحكامه، أو زيادة مدته، أو حصول شين فاحش في عضو ظاهر، بخلاف الشين الفاحش في عضو باطن. والظاهر: ما يبدو عند المهنة كالوجه واليدين، والباطن: بخلافه.

ويعتمد في ذلك قول الطبيب العدل في

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٥٠.

(٢) حديث: «إن الله وضع عن أمتي...» أخرجه ابن ماجه (١٠٩/٦٥٩ - ط الحلبي) وقال ابن حجر: «درجته لقات» (لمرض القدير ٢/ ٢٦٧ - ط المكتبة التجارية).

(٣) الدر المختار ٥/ ٢١٥.

(٤) الشرح الصغير ١/ ٣٢٣.

(١) نهاية المحتاج ٨/ ١٥٠، والبيجوري على ابن قاسم

٩٢، ٩١/١.

(٢) المغنق ٣/ ٥٣١.

وفيتا يلي بيان ذلك :

(أولاً) - الشروط العامة المتفق عليها :

٩٦ - يشترط في إباحة الميتة ونحوها للمضطر بوجه عام ثلاث شروط :

(الأول) - ألا يجد طعاما حلالا ولو لقمة، فإن وجدها وجب تقديمها، فإن لم تغنه حل له المحرم.

(الثاني) - ألا يكون قد أشرف على الموت بحيث لا ينفعه تناول الطعام، فإن انتهى إلى هذه الحالة لم يحل له المحرم. (١)

(الثالث) - ألا يجد مال مسلم أو ذمي من الأطعمة الحلال، وفي هذا الشرط بعض تفصيل يبيانه فيما يلي :

٩٧ - قال الحنيفة : لو خاف المضطر الموت جوعا، ومع رفيقه طعام ليس مضطرا إليه فلم يضطر أن يأخذ بالقيمة منه قدر ما يسد جوعته، فإن لم يكن معه ما يؤدي به القيمة حالا لزمته ديناً في ذمته. وإنما تلزمه القيمة لأن من القواعد العامة المقررة عندهم أن «الاضطرار لا يبطل حق الغير». (٢)

وكذا يأخذ من الماء الذي لغيره ما يدفع العطش، فإن منعه صاحبه قاتله المضطر بلا سلاح، لأن الرفيق المانع في هذه الحال ظالم. فإن

٩٤ - واختلفت الاجتهادات في الخمر فقال الحنيفة :

يشربها من خاف العطش ولم يجد غيرها، ولا يشرب إلا قدر ما يدفع العطش، إن علم أنها تدفعه. (١)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : لا يشرب المضطر الخمر الصرفة للعطش، (٢) وإنما يشربها من غص بلقمة أو غيرها، فلم يجد ما يزيل الغصة سوى الخمر. (٣)

شروط إباحة الميتة ونحوها للمضطر :

٩٥ - إن الفقهاء في كلامهم عن الاضطرار وأحكامه الاستثنائية لم يجمعوا شروط إباحة الميتة وغيرها من المحرمات المضطر تحت عنوان خاص بالشروط، بل يجدها المتبوع مفرقة في خلال المسائل والأحكام.

ويستخلص من كلامهم عن حالات الاضطرار وأحكامها أن الشروط الشرعية التي يشترطها فقهاء المذاهب لإباحة المحرمات للمضطر نوعان :

(١) شروط عامة متفق عليها بين المذاهب لجميع أحوال الاضطرار.

(٢) شروط عامة اشترطتها بعض المذاهب دون سواها.

(١) ابن عابدين ٢١٥/٥، والمحلل ٤٢٦/٧.

(٢) واستثنى الشافعية ما لو زاد عطشه جدا حتى كاد يشرف على الهلاك فإنه يحل له حيتند شربا (نهاية المحتاج ١٢/٨).

(٣) الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٣٢٣/١، ونهاية المحتاج ١٥٠/٨، ومطالب أولي النهى ٢١١/٦، وأحكام القرآن للجصاص ١٥٠/١، والمحلل لابن حزم ٤٢٦/٧.

(١) نهاية المحتاج ١٥٠/٨.

(٢) مطالب أولي النهى ٣٢٣/٦، ٣٢٤، والمجلة م / ٣٣.



وإن لم يكن صاحب الطعام الحاضر مضطرا لزمه إطعام المضطر. فإن منعه، أو طلب زيادة على ثمن المثل بمقدار كثير جاز للمضطر قهره، وإن أدى إلى قتله، ويكون دم المانع حيثئذ مهدرا. وإن قتل المالك المضطر في الدفع عن طعامه لزمه القصاص.

وإن منع المالك الطعام عن المضطر فبات هذا جوعا لم يضمه المانع بقصاص ولا دية، لأنه لم يحدث فعلا مهلكا. فإن لم يمنع المالك الطعام، ولكن طلب ثمنا، ولو بزيادة على ثمن المثل بمقدار يسير، لزم المضطر قبوله به، ولم يميز له قهره.

ولو أطعمه ولم يذكر عوضاً فلا عوض له على الأرجح، حملا له على المساحة المعتادة في الطعام، ولا سيما في حق المضطر. وقيل: يلزمه ثمن المثل، لأنه خلع من الهلاك بذلك فيرجع عليه بالبدل، فإن اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه، إذ لو لم يصدق لرغب الناس عن إطعام المضطر، وأفضى ذلك إلى الضرر. (١)

(ثانياً) - الشروط العامة المختلف فيها:

٩٩ - اختلف فقهاء المذاهب في بعض الشرائط المبيحة لأكل الميتة ونحوها من المحرمات للمضطر:

فاشترط الشافعية أن يكون المضطر نفسه معصوم الدم. فإن كان المضطر مهدر الدم شرعا كالخري، والمرتد، وتارك الصلاة الذي استوجب القتل، لم يميز له أكل المحرمات من ميتة أو غيرها إلا إذا تاب.

(١) نهاية الحجاج مع حاشيتي الرشيدلي والشمسلي ١٥٢/٨، والمخت ٥٣١/٣.

خاف الرفيق جوعا أو عطشا ترك له بعضه. (١)  
ولا يحل له أن يدفع الجوع أو العطش بالمحرمات كالميتة والخمر مع وجود حلال مملوك لغيره ليس مضطرا إليه، والمضطر قادر على أخذه ولو بالقوة.

وجوز المالكية في هذه الحال مقاتلة صاحب الطعام بالسلاح بعد الإنذار، بأن يعلمه المضطر أنه مضطر، وأنه إن لم يعطه قاتله، فإن قتله بعد ذلك فدمه هدر، لوجوب بذل طعامه للمضطر، وإن قتله الآخر فعليه القصاص. (٢)

٩٨ - وقال الشافعية والحنابلة: لو وجد المضطر طعاما لغيره. فإن كان صاحبه غائبا ولم يجد المضطر سواه، أكل منه وعزم عند قدرته مثله إن كان مثليا، وقيمته إن كان قيميا، حفظا لحق المالك. فإن كان صاحبه حاضرا، (٣) فإن كان ذلك الحاضر مضطرا أيضا لم يلزمه بذله للأول إن لم يفضل عنه، بل هو أولى، لحديث: «أبدأ بنفسك...» (٤)

لكن يجوز له إشارته على نفسه إن كان الأول مسلما معصوما، واستطاع الشافي الصبر على التضييق على نفسه. فإن فضل بعد سد رمقه شيء لزمه بذله للأول.

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٥/٥ و ٢٦٥.

أما إن استعمل المالك سلاحا لثمة من حقه فللظاهر أن للمضطر مقابلته حيثئذ بالسلاح للدفاع عن نفسه (اللجنة).

(٢) الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٣٢٣/١.

(٣) أي ولم يجد سواه ولو ميتة أيضا.

(٤) حديث: «أبدأ بنفسك...» أخرجه مسلم ٦٩٣/٢ - ط الحلي، والنسائي ٧٠/٥ - ط المكتبة التجارية.

أهلها، وأيضاً في الأكل المذكور عون على المعصية فلا يجوز.  
١٠١ - أما الحنفية والمالكية، فقالوا: لا يشترط في المضطر عدم المعصية، لإطلاق النصوص وعمومها. (١)

## إطلاق

التعريف:

١ - من معاني الإطلاق في اللغة: التخلية، والحل والإرسال، وعدم التقييد. (٢)  
وعند الفقهاء الأصوليين يؤخذ تعريف الإطلاق من بيان المطلق، فالمطلق اسم مفعول من أطلق، والمطلق: ما دل على فرد شائع، أو هو: ما دل على الماهية بلا قيد. أو هو: ما لم يقيد بصفة تمنعه أن يتعداها إلى غيرها. (٣)  
كما يراد بالإطلاق: استعمال اللفظ في معناه حقيقة كان أو مجازاً. (٤)

كما يأتي أيضاً بمعنى النفاذ، فإطلاق التصرف

أما مهذر الدم الذي لا تقيد توبته عصمة دمه، كالزاني المحصن، والقاتل في قطع الطريق الذي قدر عليه الحاكم، فقيل: لا يأكل الميتة حتى يتوب وإن لم تكن توبته مفيدة لعصمته.

وقيل: لا يتوقف حل الميتة له على توبته. (١)  
١٠٠ - واشترط الشافعية والحنابلة ألا يكون المضطر عاصياً بسفره أو بإقامته. فإن كان كذلك لم يحل له تناول الميتة ونحوها حتى يتوب.

والعاصي بسفره أو بإقامته هو الذي نوى بسفره أو إقامته للمعصية، أي هو الذي سافر أو أقام لأجل المعصية، كمن خرج من بلده ناوياً قطع الطريق، وكذا الذي قصد بسفره أو إقامته أموراً مباحة ثم قلبه معصية، كمن سافر أو أقام للتجارة ثم بدا له أن يجعل السفر أو الإقامة لقطع الطريق.

وأما العاصي في أثناء السفر - وهو من سافر سفراً مباحاً، وفي أثناء سفره عصى بتأخير الصلاة عن وقتها، أو بالزنى وهو غير محصن، أو بالسرقة أو نحو ذلك - فلا يتوقف حل أكله للميتة ونحوها على توبته. ومثله العاصي في إقامته، كمن كان مقبلاً في بلده لغرض مباح، وعصى فيها بنحو ما سبق، فإنه يباح له الأكل من المحرم إن اضطر إليه من غير توقف على التوبة. (٢)

والوجه لمنع المسافر سفر معصية أن أكل الميتة رخصة، والعاصي بسفره أو إقامته ليس من

(١) نهاية المحتاج ٨/ ١٧٠، وحاشية الجبيري على المنهج ٤/ ٣٠٨.

(٢) نهاية المحتاج ٨/ ١٥٠، وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٨/ ١٨٨، ومطالب أولي النهى ٦/ ٣١٨، ٣١٩.

(١) إحكام القرآن للجصاص ١/ ١٤٧، ١٤٩.

(٢) المصباح المنير، والمغرب مادة (طلق).

(٣) حاشية الشهاب الحفناجي على البيضاوي ١/ ٢٦٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٩٢٢، وجمع الجوامع ٢/ ٤٤، وسملم الثبوت ١/ ٣٦٠، والنظم المستعذب لابن بطال الركني ١٠/ ١١ - نشر دار المعرفة بهامش المهلب، والقليوبي ٤/ ٣٥٠ ط مصطفى الحلبي، وحاشية السعد على المعتمد ٢/ ١١٧ ط ليبيا.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٩٢٢.

نفاذه. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العموم :

٢ - تظهر صلة الإطلاق بالعموم من بيان العلاقة بين المطلق والعام، فالمطلق يشابه العام من حيث الشبوع حتى ظن أنه عام. (٢)  
لكن هناك فرقا بين العام والمطلق، فالعام عمومه شمولي، وعموم المطلق بدلي. فمن أطلق على المطلق اسم العموم فهو باعتبار أن موارده غير منحصرة.

والفرق بينهما: أن عموم الشمولي كلي يحكم فيه على كل فرد فرد. وعموم البدلي كلي من حيث إنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، ولكن لا يحكم فيه على كل فرد، بل على فرد شائع في أفرادها، يتناولها على سبيل البدلي، ولا يتناول أكثر من واحد دفعة.

وفي تهذيب الفروق نقلا عن الأنباري: عموم العام شمولي، بخلاف عموم المطلق، نحو رجل وأسد وإنسان، فإنه بدلي، حتى إذا دخلت عليه أداة النفي أو آل الاستغراقية صار عاما. (٣)

ب - التنكير :

٣ - يتضح الفرق بين الإطلاق والتنكير من بيان الفرق بين المطلق والنكرة، فيرى بعض

(١) للمحل على المتبج بحاشية قليبي وميمية ٣٤١/٢، والفروق للقرافي ١٣٧/١.

(٢) كشف الأسرار ٣٧١/٢

(٣) حاشية السعد على المضد ١٠١/٢، والمدخل إلى ملعب الإمام أحمد ص ١١١، وتهذيب الفروق ١٧٢/١ نشر دار المرفة.

الأصوليين، أنه لا فرق بين النكرة والمطلق، لأن تمثيل جميع العلماء المطلق بالنكرة في كتبهم يشعر بعدم الفرق. (١)

وفي تبسير التحرير: المطلق والنكرة بينهما عموم من وجه، لصدهما في نحو: تحرير رقبة، وانفراد النكرة عنه إذا كانت عامة، كما إذا وقعت في سياق النفي، وانفراد المطلق عنها في نحو اشتر اللحم. (٢)  
هذا عند الإطلاق، فإن قيدت النكرة كانت مباينة للمطلق.

الشيء المطلق ومطلق الشيء :

٤ - الشيء المطلق عبارة عن الشيء من حيث الإطلاق، وهو ما صدق عليه اسم الشيء بلا قيد لازم، ومنه قول الفقهاء: يرفع الحدث بالماء المطلق أي غير المقيد بقيد، فخرج به ماء الورد، وماء الزعفران، والماء المعتصر من شجر أو ثمر، وكذلك الماء المستعمل عند أكثر الفقهاء، لأنها مياه مقيدة بقيد لازم لا يطلق الماء عليه بدونه، بخلاف ماء البحر وماء البشر وماء السماء ونحوها، لأن القيود فيها غير لازمة، وتستعمل بدونها، فهي مياه مطلقة.

أما مطلق الشيء فهو عبارة عن الشيء من حيث هو من غير أن يلاحظ معه الإطلاق أو التقيد، فيصدق على أي شيء مطلقا كان أو مقيدا. ومنه قولهم: مطلق الماء، فيدخل فيه الماء

(١) البديهي على مناهج الوصول في علم الأصول ٦٠/٢ ط صبيح، وحاشية الزهاوي على ابن ملك ص ٥٥٨ ط دار السعادة، وحاشية الشهاب الحفاجي ٢٦٣/١.  
(٢) تبسير التحرير ٣٢٩/١ ط مصطفى الحلي.

الأصبح للجمهور أنه يرتفع، لأن الطهارة والوضوء إنما ينصرف إطلاقها إلى المشروع، فيكون ناويا لوضوء شرعي. (١)  
ولا دخل لمذهب الحنفية في هذه المسألة، فالنية سنة عندهم وليست شرطا في الوضوء. (٢)

ب - التيمم:

٧ - جمهور الفقهاء على أن التيمم لو نوى استباحة الصلاة، وأطلق ولم يقيد تلك الصلاة بفرض أو نفل، صلب النافلة مع هذا الإطلاق. وللشافعية وجه ضعيف أنه لا يستتبع به النفل. (٣)  
وللفقهاء في صلاة الفرض بهذا التيمم رأيان:

أحدهما: صحة صلاة الفرض، وهو قول الحنفية، وقول عند الشافعية اختاره إمام الحرمين والغزالي، لأنها طهارة يصح بها النفل، فصح بها الفرض كطهارة الماء، (٤) ولأن الصلاة اسم جنس تتناول الفرض والنفل.

(١) الخطاب ٢٣٦/١ ط ليبيا، والمحرشي ١٣٠/١ ط دار صادر، والشراملي على النسيابة ١٤٥/١ ط الحلبي، والمغني ١١٢/١ ط الرياض، والقيصري ٤٦/١، والزركاني على خليل ٦٣/١ ط دار الفكر، والمجموع ٣٢٨/١.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧ نشر دار مكتبة الهلال، والطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٥٦ ط دار الإبان، والصاوي على الدردير ١٦٦/١ ط دار المعارف، والمجموع ٣٢٨/١، وكشاف القناع ٨٩/١.

(٣) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٦٠، ٦١، والصاوي على الدردير ١٩٤/١، والديوبندي على الدردير ١٠٤/١، والمجموع ٢٢٢/٢، والمغني ٢٥٢/١.

(٤) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٦٠، ٦١، والمغني ٢٥٢/١، والمجموع ٢٢٢/٢.

الطاهر والطهور والنجس وغيرها من أنواع المياه المقيدة (كماء الورد والزعفران) والمطلقة.

فالشيء المطلق أخص من مطلق الشيء (الشامل للمقيد).

ومثل ذلك ما يقال في البيع المطلق، ومطلق البيع، والطهارة المطلقة، ومطلق الطهارة وأمثالها. (١)

مواطن الإطلاق:

٥ - يتناول الأصوليون الإطلاق في عدة مواضع منها: مسألة حمل المطلق على المقيد، ومنها: مقتضى الأمر هل هو للتكرار أو لا؟ وهل هو للفرز أو لا؟  
وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

مواطن الإطلاق عند الفقهاء:

أولا: إطلاق النية في الطهارة:

أ - الوضوء والغسل:

٦ - لو نوى المتوضيء مطلق (الطهارة) أو مطلق (الوضوء)، لا لرفع حدث، ولا لاستباحة صلاة، أو نحوها، ففي ارتفاع الحدث وعلمه رأيان: أحدهما: أنه لا يرتفع، لعدم نيته له. وهذا أحد الرايين عند الجمهور، وهم الذين يشترطون النية لصحة الطهارة. وعملوا لذلك بأن الطهارة قسبان: طهارة حدث، وطهارة نجس، فإذا قصد الطهارة المطلقة، فإن ذلك لا يرفع الحدث. والرأي

(١) كشف اصطلاحات الفنون مادة (طلق)، والأشياء للسيوطي ص ٣٨٢، وكشاف القناع ٢٤/١، ٢٦، وابن عابدين ١٢٠/١، وجواهر الإكليل ٥/١، والقيصري ١٨/١.

والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر، والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد مغادرته. (١)

الثاني: أنه لا يستيح به الفرض، وهو قول المالكية، والحنابلة، وهو أحد قولي الشافعية. (٢)

### إطلاق النية في الصلاة:

#### أ- صلاة الفرض:

٨- جمهور الفقهاء على أنه يشترط التعيين في نية الفرض وأن الإطلاق لا يكفي. قال الحنفية: وكذا الواجب من وتر أو نذر أو سجود ثلاثة، وكذا يشترط التعيين في نية سجدة الشكر، بخلاف سجود السهو.

وفي رواية عن أحمد أنه لا يشترط التعيين في نية صلاة الفرض. (٣)

#### ب- النفل المطلق:

٩- يتفق الفقهاء على أن الإطلاق يكفي في نية صلاة النفل المطلق، (٤) وألحق بعض الشافعية بالنفل المطلق تحية المسجد، وركعتي الوضوء، وركعتي الإحرام، وركعتي الطواف، وصلاة الحاجة، وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء،

### ج- السنن الرواتب، والمؤقتة:

١٠- للفقهاء في إطلاق النية في صلاة السنة الراتبة، والمؤقتة رأيان:

الأول: أنه لا يكفي الإطلاق لحصول تلك السنة الراتبة. وهو قول المالكية، والشافعية والحنابلة باستثناء النوافل التي ألحقت بالنفل المطلق عند البعض والتي سبق ذكرها. (٥)

وهو قول جماعة من الحنفية، قالوا: لأن السنة وصف زائد على أصل الصلاة، كوصف الفرضية، فلا تحصل بمطلق نية الصلاة. (٦)

الثاني: صحة النية مع الإطلاق، وهو أحد قولين للحنفية مصححين، واعتمده بعضهم. وفي المحيط أنه قول عامة المشايخ، ورجحه في الفتح، ونسبه إلى المحققين. (٧)

### إطلاق النية في الصوم:

١١- للفقهاء في إطلاق نية الصوم رأيان:

الأول: عدم الصحة مع الإطلاق، وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة. واستدلوا له بأنه صوم

(١) المغني ٢٥٢/١، واللمصوتي ١٥٤/١، والقواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٩ ط السنة المحسنة، وكتائب الفتاح ١٧٤/١، والمجموع ٢/٢٢٢.

(٢) ابن عابدين ٢٧٩/١ ط أبول، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشية الشهي عليه ٩٩/١ نشر دار المعرفة، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٢ نشر دار مكتبة الهلال، والزرقلاني على خليل مع حاشية الباني ١٩٥/١ ط دار الفكر، واللمصوتي ١٥٤/١ ط دار الفكر، وحواشي الرمي على شرح الروض ١٤٣/١ ط الميمنية، والإتصاف ٢٠ ط الأولى.

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٩٩/١، واللمصوتي ١٥٤/١، والزرقلاني على خليل ١٩٥/١، والإتصاف ١٩/٢، ومطالب أولي النهي ١/٤٠٠.

(١) الجمل على المنهج ٣٣٢/١.  
(٢) الزرقلاني على خليل مع حاشية الباني ١٩٥/١، وشرح منتهى الإرادات ١٦٧/١ ط دار الفكر، والمغني ٤٦٦/١، ومطالب أولي النهي ٤٠٠/١، وشرح الروض ١٤٢/١، والجمل على المنهج ٣٣٢/١.  
(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٩٩/١.  
(٤) ابن عابدين ٢٧٩/١، ٢٨٠، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٩٩/١.

واجب فوجب تعيين النية له.

والثاني: صحة الصوم، وهو قول الحنفية، ورواية عن أحمد، ووجه شاذ للشافعية حكاه صاحب التتمة عن الحلبي، واستدلوا لذلك بأنه فرض مستحق في زمن بعينه، فلا يجب تعيين النية له. (١)

### إطلاق نية الإحرام:

١٢ - إذا نوى مريد النسك نفس الإحرام، وأطلق بأن لم يقصد القرآن، ولا التمتع ولا الأفراد جاز بلا خلاف، لأن الإحرام يصح مع الإيهام فيصح مع الإطلاق. وله صرفه إلى أي نوع شاء من أنواع الإحرام الثلاثة، إن كان ذلك قبل الشروع في أعمال الإحرام، وكان في أشهر الحج، (٢) غير أن المالكية والحنابلة قالوا: الأولى الصرف إلى العمرة، لأن التمتع أفضل.

وما عمله قبل التعيين فلفو عند الشافعية، والحنابلة، (٣) وعند الحنفية والمالكية، يعتد بما أتى به من الشعائر، غير أنهم يختلفون فيما تصرف النية له، فقال الحنفية: تصرف إلى العمرة إن لم يعين، وقد طاف، لكن في اللباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين إحرامه للحج، ولو لم يقصد الحج في وقوفه. (٤)

(١) المغني ٩٥/٣، والروضة ٢/٢٤٥٠ والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦، والمحطاب ٤١٩.

(٢) ابن عابدين ١٥٨/٧، والسرقي ١٦١، والحرشي ٣٠٧/٢، والروضة ٢٥٦/٢، والمحطاب ٢٠/٣، ومتهى الإرادات ٢٤٧/١.

(٣) متهى الإرادات ٢٤٧/١، والروضة ٦٠/٣.

(٤) ابن عابدين ١٦١/٢.

وقال المالكية: يجب صرفه إلى الحج إن وقع الصرف بعد طواف قدم. (١)

١٣ - وإن كان الإحرام بنسك ولم يعين وذلك في غير أشهر الحج - على كراهته أو امتناعه عند الحنابلة - فالحكم لا يختلف عندهم في أن الأولى صرف النية إلى العمرة. (٢)

وكذا لا يختلف الحكم عند المالكية في غير أشهر الحج عن أشهر الحج إن كان طاف قبل التعيين - يجب صرف النية للحج - ويؤخر سعيه لإفاضته، فإن لم يكن قد طاف كره صرف النية إلى الحج، لأنه أحرم به قبل وقته. (٣)

وفصل الشافعية في ذلك فقالوا: إن أحرم قبل الأشهر، فإن صرفه إلى العمرة صح، وإن صرفه إلى الحج بعد دخول الأشهر فوجهان، الصحيح: لا يجوز بل انعقد إحرامه، (أي عمرة). والثاني: ينعقد مبهما، وله صرفه بعد دخول أشهر الحج إلى حج أو قرآن، فإن صرفه إلى الحج قبل الأشهر كان كمن أحرم بالحج قبل الأشهر. (٤)

١٤ - وهل الإطلاق أفضل أم التعيين؟ رأيان:

أحدهما: أن التعيين أفضل، وهو قول الحنابلة. فقد صرحوا باستحباب التعيين، وبه قال مالك، وهو قول بعض الشافعية.

ثانيهما: الإطلاق أفضل، وهو الأظهر عند الشافعية. (٥)

(١) الزرقاني على خليل ٢٥٦/٢.

(٢) للمغني ٢٨٥/٣.

(٣) الزرقاني على خليل ٢٥٦/٢.

(٤) الروضة ٦٠/٣.

(٥) الروضة ٦٠/٣، والمغني ٢٨٤/٣.

- حل المطلق على المقيد. (١)
- تقييد المطلق بما يخص به العام. (٢)
- النذر المطلق والتحلل منه. (٣)
- تفصيل كل مسألة من هذه المسائل في بابها.

## اطمئنان

### التعريف:

- ١ - الاطمئنان في اللغة: السكون، يقال: اطمأن
- القلب: سكن ولم يلق، واطمأن في المكان: أقام به.

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين الإطلاقين، فإن الاطمئنان في الركوع والسجود بمعنى استقرار الأعضاء في أماكنها عن الحركة. (٤)

### الألفاظ ذات الصلة:

#### أ- العلم:

- ٢ - العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو عليه على سبيل الثقة، أما الاطمئنان فهو سكون النفس إلى

### مواطن البحث:

- ١٥ - بالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء والأصوليون عن الإطلاق في المواطن الآتية:
- الملك المطلق، والملك المقيد. (١)
- العقود إذا وقعت على اسم مطلق، هل تصح أم لا؟ (٢)
- في المضاربة والوكالة - اختلاف العامل، والمالك والسوكيل، والموكل، في الإطلاق، والتقييد. (٣)

- الإقرار المطلق. (٤)

- الوقف المطلق. (٥)

- وفي الظاهر والطلاق. (٦)

- الإطلاق في الإجارة. (٧)

- الإطلاق في الوصية والوقف. (٨)

- القضاء - في تعريف الحكم، وهل هو

إنشاء إلزام أم إطلاق؟

- الإطلاق في التصرفات عن الغير. (٩)

- تقييد المطلق بالعرف، وقد أفرد السيوطي

المبحث الخامس من كتاب الأشباه والنظائر في كل

ما جاء به الشرع مطلقاً، ولا ضابط له فيه ولا في

اللغة. (١٠)

٤

(١) ابن عابدين ٣٨١/٤.

(٢) قواعد ابن رجب ص ٢٨١.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩٣.

(٤) قواعد ابن رجب ص ١٨٣.

(٥) ابن عابدين ٣٨١/٣، ٤٤٦/٥.

(٦) القواعد الفقهية الكبرى ١٤٣/٤.

(٧) الحاشي ٢٩٠/٢.

(٨) ابن عابدين ٤٤٦/٥.

(٩) قواعد الأحكام للزم بن عبد السلام ١٧٩/١.

(١٠) تيسير التحرير ٣١٧/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٨ وما بعدها.

(١) مسلم النبو ٣٦١/١ - ٣٦٦.

(٢) حاشية السعد على المعبد ١٥٥/٢، والمدخل إلى ملعب

الإمام أحمد ص ١٣١.

(٣) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٢.

(٤) لسان العرب، والقاموس المحيط، وأساس البلاغة، والمغرب

في المواد «ظمن، علم، يقن» ومستور العلماء ٤٨٣/٣ طبع

مؤسسة الأملس ببيروت، والفرق في اللغة للمسكوي ص

٧٣، طبع دار الألف في بيروت.

هذا العلم . وعلى هذا فقد يوجد العلم ولا يوجد الاطمئنان .

ب - اليقين :

٣ - اليقين : هو سكون النفس المستند إلى اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا .

أما الاطمئنان فهو سكون النفس المستند إلى غلبة الظن ، وعلى هذا فإن اليقين أقوى من الاطمئنان . (١)

اطمئنان النفس :

٤ - اطمئنان النفس أمر غير مقدر للإنسان ، لأنه من أعمال القلب التي لا سلطان له عليها ، ولكن يطالب الإنسان بتحصيل أسبابه .

ما يحصل به الاطمئنان :

٥ - بالاستقراء يتبين أن الاطمئنان يحصل شرعا بما يلي :

أ - ذكر الله تعالى ، لقوله سبحانه ﴿أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَعْلَمَتِ الْقُلُوبُ﴾ . (٢)

ب - الدليل : والدليل قد يكون شرعا من قرآن أو سنة ، وقد يكون عقليا من قياس على علة مستنبطة ، أو قرينة قوية من قرائن الأحوال ، وقد يكون خبرا من خبر صادق . (٣)

ج - استصحاب الحال : ومن هنا قبلت شهادة مستور الحال ، لأن الأصل في المسلمين العدالة . (٤) كما هو مفصل في كتاب الشهادات من

كتب الفقه .

د - مضي مدة معينة : إذ أن مضي سنة على العتق دون أن يستطيع أن يأتي أهله يوجد طمأنينة حكمية بعجزه عن المعاشرة عجزا دائما . (١)

ومضي مدة الانتظار في المفقود - عند من يقول بها - يوجد طمأنينة حكمية أنه لن يعود ، (٢) وتأخير أداء الشهادة في الحدود يوجد طمأنينة حكمية بأن الشاهد إنما شهد عن ضغن (أي حقد) .

هـ - القرعة : وهي عند من يقول بها توجد طمأنينة حكمية بأنه لم يحدث جور أو هوى ، لأنها لتطبيب القلوب ، كما في القسمة ونحوها . (٣)

الاطمئنان الحسى :

٦ - يكون ذلك في الصلاة : وحده في الركوع والسجود والقيام - فهو سكون الجوارح واستقرار كل عضو في عمله - بقدر تسببه .

وحكمه الوجوب عند الجمهور ، وعند بعض الحنفية سنة . (٤) وتفصيل ذلك في كتاب الصلاة من كتب الفقه .

والسذيجة لا يجوز تقطيع أوصالها بعد ذبحها حتى تسكن حركتها ، لأن ذلك دليل إزهاق روحها ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الذبائح .

آثار الاطمئنان :

٧ - يترتب على الاطمئنان أثران :

(١) اللغي ١٦٨/٢ .

(٢) للغني ٤٨٨/٧ وما بعدها .

(٣) للغني ٣٥٩/٩ ، وفتح القدير ١٥/٨ ، وطلوى قاضيخان ١٥٥/٣ .

(٤) للغني ٥٠٠/١ ، ومراقي الفلاح ص ١٣٥ طبع المطبعة المشائية .

(١) نفس المراجع

(٢) سورة الرعد / ٢٨ .

(٣) الفتاوى الهندية ٥ / ٣١٠ ، ٣١٣ .

(٤) حاشية قليوب ٣ / ٢٢٠ .



## أظفار

### التعريف:

١ - الأظفار جمع ظفر، ويجمع أيضا على أظفر، وأظافر. والظفر معروف، يكون للإنسان وغيره. وقيل: الظفر لما لا يصيد، والمخلب لما يصيد. (١)

### الأحكام المتعلقة بالأظفار

#### تقليم الأظفار:

٢ - تقليم الأظفار سنة عند الفقهاء للرجل والمرأة، لليدين والرجلين، لما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «خمس من الفطرة: الاستحذاء، والحتان، وقص الشارب، وتنف الإبط، وتقليم الأظفار». (٢) والمراد بالتقليم إزالة ما زيد على ما يلامس رأس الإصبع، ويستحب أن يبدأ باليد اليمنى ثم اليسرى، ثم الزجل اليمنى ثم اليسرى. (٣) وقال ابن قدامة: روي في حديث: «من قص أظفاره مخالفا لم ير في عينيه رمداء». (٤)

(١) لسان العرب والمصباح المنير في مادة «ظفر».

(٢) حديث: «خمس من الفطرة... أخرجه البخاري بإلفظ: «الفطرة خمس: الاستحذاء... الخ» (الفتح ١٠/٣٣٤ ط السلفية) ومسلم (١/٢٢٧ ط الحلبي).

(٣) المجموع للنووي ١/٢٨٥ نشر المكتبة السلفية بالمدينة، وتحفة الأحرفي ٨/٤٠ ط السلفية، وابن عابدين ٥/٦٠، والمغني ٨٧/١.

(٤) حديث: «من قص أظفاره مخالفا لم ير في عينيه رمداء» قال السخاوي عنه في المقاصد الحسنة: لم أجده. (ص ٤٢٤ - ط الخاتمي).

أولهما: وقوع العمل المبني على الاطمئنان صحيحا في الشرع. (١) فمن تحرى الأواني التي بعضها طاهر وبعضها نجس، فاطمان قلبه إلى هذا الإناء منها طاهر، فتوضأ منه، وقع وضوؤه صحيحا، كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الطهارة.

ثانيها: أن ما خالف هذا الاطمئنان هو مذهب ولا قيمة له، وكل ما بني عليه من التصرفات باطل، فمن تحرى جهة القبلة حتى اطمأن قلبه إلى جهة ما أن القبلة نحوها، فصل إلى غير هذه الجهة فصلاته باطلة، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الصلاة.

وإذا اطمأن قلب إنسان بالإيمان، ثم أكره على إتيان ما يخالف هذا الإيمان لا يضره ذلك شيئا. قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَسَلِّهْهُمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. (٢)

قال القرطبي: أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر، حتى خشي على نفسه القتل، أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر. (٣)

(١) الفتاوى الهندية ٥/٣٨٣.

(٢) سورة النحل / ١٠٦.

(٣) تفسير القرطبي ١٨٣/١٠ طبعة دار الكتب المصرية، والمغني ٨/١٤٥ طبعة المنار الثالثة، وفتح القدير ٧/٢٩٩ طبعة بولاق.

وفسره ابن بطة، بأن يبدأ بخنصر اليمنى، ثم الوسطى ثم الإبهام، ثم البنصر ثم السبابة.

أما التوقيت في تقليم الأظفار فهو معتبر بطولها: فمتى طالقت قلمها، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال، وقيل: يستحب تقليم الأظفار كل يوم جمعة<sup>(١)</sup>، لما روي عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ: «أنه وقت لهم في كل أربعين ليلة تقليم الأظفار، وأخذ الشارب، وحلق العانة» وفي رواية عن أنس أيضا «وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار، وحلق العانة، ونف الإبط ألا نترك أكثر من أربعين يوما»<sup>(٢)</sup>.

قال السخاوي: لم يثبت في كيفية قص الأظفار ولا في تعيين يوم له شيء عن النبي ﷺ.

توفير الأظفار للمجاهدين في بلاد العدو:  
٣ - ينبغي للمجاهدين أن يوفرُوا أظفارهم في أرض العدو فإنه سلاح، قال أحمد: يحتاج إليها في أرض العدو، ألا ترى أنه إذا أراد أن يحل الحبل أو الشيء فإذا لم يكن له أظفار لم يستطع. وقال عن الحكم بن عمرو: «أمرنا رسول الله ﷺ ألا نحني الأظفار في الجهاد، فإن القوة في الأظفار»<sup>(٣)</sup>.

(١) المجموع للنووي ٢٨٥/١، فتح الباري ١٠/٢٨٤، وتحفة الأحرشي ٣٨/٨، وكشاف الفتاوى ١/٢٨٥ ط السنة للمحمدي.

(٢) حديث: «وقت لهم...» وفي رواية: عن أنس أيضا: «وقت لنا...» أخرجه مسلم (١/٢٢٢) - ط الحديث.

(٣) المغني ٣٥٣/٨ ط السمرقونية، وابن هبسين ٥/٢٦٠، وحديث: «أمرنا رسول الله ﷺ ألا نحني الأظفار في الجهاد، فإن القوة في الأظفار». لو رده ابن قدامة في المغني (٨/٣٥٣) ط الرياض، ولم نعر عليه فيها لها من مراجع السنن والآثار.

قص الأظفار في الحج وما يجب فيه:

٤ - ما يندب لمن يريد الإحرام تقليم الأظفار، فإذا دخل في الإحرام فقد أجمع أهل العلم على أنه ممنوع من قص أظفاره إلا من عذر، لأن قطع الأظفار إزالة جزء يترقه به، فحرم، كإزالة الشعر، وتفصيل حكمه إذا قصه ينظر في مصطلح إحرام<sup>(١)</sup>.

إمسك المضحي عن قص أظفاره:

٥ - ذهب بعض الحنابلة وبعض الشافعية: إلى أن من أراد أن يضحي فدخل العشر من ذى الحجة يجب عليه أن يمسك عن قص الشعر والأظفار، وهو قول إسحاق وسعيد بن المسيب.

وقال الحنفية، والمالكية، وهو قول بعض الشافعية والحنابلة: يسن له أن يمسك عن قص الشعر والأظفار. لما روت أم سلمة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره، ولا من أظفاره شيئا حتى يضحي»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية أخرى عن أم سلمة مرفوعا: «من كان له ذبيح يلذبه، فإذا أهل هلال ذى الحجة، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى

(١) الخطاب ١٦٤/٣ ط ليبيا، فتح القدير ٢/٢٣٦، والمجموع ٧/٣٧١، والمغني ٣/٣٣٠، وكشاف الفتاوى ٢/٣٨٠ ط أنصار السنة.

(٢) حديث أم سلمة: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي...» أخرجه مسلم بلفظ: «إذا رأيت هلال ذى الحجة، وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره» (٣/١٥٦٥) - ط الحديث.

متزوعين، لقول رسول الله ﷺ: «أنهر الدم»،<sup>(١)</sup> وصاروا الشافعية معمول على غير المتزوع، فإن الحبشة كانوا يفعلون ذلك إظهارا للجلد. ولأنها إذا انفصلت كانت آلة جارحة، فيحصل بها المقصود، وهو إخراج الدم، فصار كالخجر والحديد، بخلاف غير المتزوع فإنه يقتل بالثقل، فيكون في معنى الموقوذة.

وفي رأى للمالكية يجوز الذبح بالظفر والسن مطلقا سواء أكانا قائمين أم متفصلين.<sup>(٢)</sup>

#### طلاء الأظفار:

٨ - الطهارة من الحدث تقتضي تعميم الماء على أعضاء الوضوء في الحدث الأصغر، وعلى الجسم في الحدث الأكبر، وإزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى تلك الأعضاء، ومنها الأظفار، فإذا منع مانع من وصول الماء إليها من طلاء وغيره - من غير عذر - لم يصح الوضوء، وكذلك الغسل، لما روي علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء، فعل به من النار

يضحى»<sup>(١)</sup> والحكمة في ذلك بقاؤه كامل الأجزاء، لتشملها المغفرة والعق من النار.<sup>(٢)</sup> ويفهم من كلام الشافعية والحنابلة أنهم أطلقوا طلب ترك الأظفار والشعر في عشر من ذى الحجة لمن أراد التضحية مطلقا، سواء أكان يملك الأضحية أم لا.<sup>(٣)</sup>

دفن قلامة الظفر:

٦ - يستحب دفن الظفر، إكراما لصاحبه. وكان ابن عمر يدفن الأظفار.<sup>(٤)</sup>

الذبح بالأظفار:

٧ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو رأى للمالكية إلى تحريم الذبح بالظفر والسن مطلقا، وقالوا: إن المذبح بهذه الأشياء ميتة لا يحل أكلها، لأنه قاتل وليس بذابح. ولقول رسول الله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس الظفر والسن...»<sup>(٥)</sup>

ووافقهم الحنفية، وكذلك المالكية في أحد أقوال عندهم إذا كان الظفر والسن قائمين غير

(١) حديث: «أنهر الدم أخرجه الترمذي (١٩٤/٧) - ط المكتبة التجارية) وأبو داود (٢٥٠/٣) - ط عزت عيد دمشق) بهذا المعنى قال عبد القادر الأرنؤوط علق جامع الأصول: مدار الحديث على سيك بن حرب بن مري بن قطري، ومري بن قطري لم يوثقه غير ابن حبان، وقال الذهبي: لا يعرف، تفرد عنه سيك (جامع الأصول بتحقيق عبد القادر الأرنؤوط ٤٩٤/٤) نشر مكتبة الحلواني).

(٢) تبين الحقائق ٢٩١/٥ ط دار المعرفة، وابن عابدين ١٨٧/٥، والمفتي ٥٧٤/٨ ط الرياض، وشرح المنهج بحاشية الجبري ٢٩٠/٤، والصلوى حل الشرح الصغير. ١٧٨/٢ ط دار المعارف.

(١) حديث: «من كان له ذبح بلذبه .....» أخرجه مسلم (١٥٦٦/٣) - ط الحلبي).

(٢) جواهر الإكليل ٢٢١/١، والمفتي ٦١٨/٨ ط السعودية، وبهاية المحتاج ١٢٤/٨ ط المكتب الإسلامي، والمجموع ٣٧٤/٧، وابن عابدين ٥٦٥/١، وقيل الأوطار ١٢٨/٥.

(٣) شرح البهجة ١٦٩/٥، والمبدع ٢٩٩/٣.

(٤) تحفة الأحويث ٤٠/٨، وروض الطالب ٣١٣/١، وحاشية الدسوقي ٤٢٢/١. والأثر من ابن عمر في حق الأظفار ذكره ابن حجر في الفتح (٣٤٩/١٠) - ط السلفية) عن أحمد بن حنبل مضملا.

(٥) حديث: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس الظفر والسن». أخرجه البخاري (الفتح ٩٣١/٩) - ط السلفية).

كذا وكذا<sup>(١)</sup>.

وعن عمر رضي الله عنه أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدميه، فأبصره النبي ﷺ فقال: «ارجع فأحسن وضوءك»<sup>(٢)</sup>.  
ر: (وضوء - غسل)

أثر الوسخ المتجمع تحت الأظفار في الطهارة:

٩ - إذا كان تحت الأظفار وسخ يمنع وصول الماء إلى ما تحته، فقد ذهب المالكية، والحنفية في الأصح عندهم، إلى أنه لا يمنع الطهارة، وعللوا ذلك بالضرورة، وبأنه لو كان غسله واجباً لبيته النبي ﷺ «وقد عاب النبي ﷺ كونهم يدخلون عليه قلحا ورفع أحدهم بين أنملة وظفروه»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عابدين ١٠٤/١ ط بلاق، والمفتى ٢٢٢/١ - ٢٢٧، والمجموع ٣٨٧/١، ٤٢٦، وكشاف الفتاوى ١٣٧/١ ط أنصار السنة، والجليل ١٤٩/١ ط إحياء التراث، وحاشية السوقي ٩٠/١ ط دار الفكر. وحديث: «من ترك موضع شمرة من جنابة لم يصبها الماء لم يه من النار كذا وكذا» أخرجه ابن ماجه (١٩٦/١ ط الحلبي) وأبو داود (عون المعبود ١٠٣/١ ط المحدث) قال للتلوي: «ولي إسناده عطاء بن السائب، وثقة أبو داود وقال يحيى بن معين لا يصح بحديثه وتكلم فيه غيره وقد كان تغير في آخره في عمره، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «من سمع منه قلحا فهو صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء».

(٢) حديث: «ارجع فأحسن وضوءك» أخرجه مسلم (٢١٥/١) ط الحلبي.

(٣) القلع: صفرة الأسنان (المصباح للمير).

وحديث: «وقد عاب النبي ﷺ كونهم يدخلون عليه قلحا ورفع أحدهم بين أنملة وظفروه». أخرجه الزوار من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً باللفظ وصالي لا يميم ورفع أحدهم بين أنملة وظفروه قال الحلي: وفيه الضحك بن زيد، قال ابن حبان: لا يجل الاحتجاج به (كشف الأستار ١٣٩/١ ط مؤسسة الرسالة، وجميع الزوائد ٢٣٨/١).

يعنى أن وسخ أرفاغهم تحت أظفارهم يصل إليه رائحة تنتها، فعاب عليهم تنن ربحها لا بطلان طهارتهم، ولو كان مبطلا للطهارة لكان ذلك أهم فكان أحق بالبيان.

وقال الحنابلة، وهو رأي للحنفية، والمفهوم من مذهب الشافعية: لا تصح الطهارة حتى يزيل ما تحت الأظفار من وسخ، لأنه محل من اليد استتر بها ليس من خلقه، وقد منح إيصال الماء إليه مع إمكان إيصاله<sup>(١)</sup>.

الجنابة على الظفر:

١٠ - لو جنى على الظفر في غير العمد، فقلع ونبت غيره، قال المالكية ومحمد وأبو يوسف من الحنفية، وهو رأي للشافعية: فيه أرش الأمل، وهو حكومة عدل، بقدر ما لحقه إلى أن يبرأ، من النفقة من أجرة الطبيب وثمان الدواء.

وقال أبو حنيفة وهو رأي آخر للشافعية: ليس فيه شيء. أما إذا لم ينبت غيره ففيه الأرش، وقدر بخمس من الإبل.

وقال الحنابلة: إذا جنى على الظفر ولم يعد، أو عاد أسود ففيه خمس ذية الإصبع، وهو منقول عن ابن عباس، وفي ظفر عاد قصيراً أو عاد متغيراً أو أبيض ثم أسود لعلة حكومة عدل.

وهذا في غير العمد، أما في العمد ففيه القصاص<sup>(٢)</sup>.

ر: (قصاص - أرش).

(١) المفتى ١٢٤/١، وابن عابدين ١٠٤/١، والقواعد والقواعد الأصولية للجليل ٩٩، والذوق ٨٨/١، والمجموع للتلوي ٤١٨/١.

(٢) ابن عابدين ٣٥٤/٥، ٣٧٦، ومطالع أولي النهى ١١٦/٦ =

### الجنابة بالظفر:

١١ - لما كان تعدد القتل أمراً خفياً، نظر الفقهاء إلى الآلة المستعملة في القتل، فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قصاص في القتل العمد إلا إذا كان بسلاح أو ما جرى مجراه، من معدن من الخشب أو الحجر العظيم أو غيرهما، وذهب جمهور الفقهاء، ومنهم أبو يوسف ومحمد إلى أن آلة العمد هي ما تقتل غالباً، مثل الحجر العظيم والخشب الكبيرة وكل ما يقتل، على تفصيل واختلاف بينهم في الضوابط المعتبرة في ذلك يرجع إليها في: (مسائل الجنابات والقصاص) وعلى هذا فإذا كان الظفر متصلاً أو منفصلاً معدداً للقتل والجنابة فهو مما يقتل غالباً ويثبت به العمد عندهم، خلافاً لأبي حنيفة، وأما إذا لم يكن معدداً لذلك، وتعمد الضرب به فهو شبه عمد، ولا قصاص فيه، بل يكون فيه الدية المخلطة. (١)

### طهارة الظفر ونجاسته:

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ظفر الإنسان طاهر، حيا كان الإنسان أو ميتاً، وسواء أكان الظفر متصلاً به، أم منفصلاً عنه، وذهب بعض الحنابلة في قول مرجوح إلى نجاسة أجزاء الأدمي، وبعضهم إلى نجاسة الكافر بالموت دون المسلم،

= ط المكتب الإسلامي، والدموي ٢٧٧/٤ ط دار الفكر، وقلوب وعميرة ١٣٦/٤ ط عيسى الحلبي، وجمهر الإكليل ٢٦٩/٢.

(١) ابن عابدين ٣٤٠/٥ ط بولاق، والمخني ٦٣٧/٧ ط الرياض، وحاشية المصنوع ٢٤٤/٢، ٢٤٥، والنباج وحاشيته ٢٣٦/٧، وحاشية البجيرمي ١٠٢/٤، وبداية المجتهد ٤٣١/٣ ط مكتبة الكليات الأزهرية.

وهذا الخلاف عندهم في غير النبي ﷺ، والصحيح عندهم ما وافق الجمهور.

أما الحيوان، فإن كان نجس العين (الذات)، كالخنزير، فإن ظفره نجس، وأما إذا كان الحيوان طاهر العين، فظفره المتصل به حال حياته طاهر. فإن ذكي فهو طاهر أيضاً، أما إذا مات فظفره نجس كميته، وكذا إذا انفصل الظفر حال حياته فإنه نجس أيضاً، لقوله ﷺ: «ما أُبَيِّنَ من حي فهو ميت». (٢)

وذهب الحنفية إلى أن الظفر من غير الخنزير طاهر مطلقاً، سواء كان من مأكول أو غير مأكول، من حي أو ميت، لأن الحياة لا تحله، والشيء ينجس بالموت إنما هو ما حلته الحياة دون غيره. (٣)

## إظهار

### التعريف:

١ - الإظهار في اللغة: التبيين، والإبراز بعد الخفاء، بقطع النظر عما إذا علم بالتصرف المظهر أحد أو لم يعلم. ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عما

(١) حنفيت: «ما أبين من حي فهو ميت». سبق تحريمه بهذا المعنى في بحث: أجمعة (ف ٧٧).

(٢) رد المحتار مع الدر المختار ٢٠٤/١ ط مصطفى الحلبي، وحاشية المصنوع مع الشرح الكبير ٤٩/١، والمبدع ٢٥١/١، والمخني ٧٤/١، والإنصاف ٢٤٢/١ - ٢٤٣، ٣٣٧، والروضة ٩٥/١، ومغنى المحتار ٨٠/١ - ٨١.

ذكر. (١)

الحكم التكليفي:

يختلف حكم الإظهار باختلاف متعلقه على ما سيأتي:

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الإفشاء:

٢ - إذا كان الإظهار: الإبراز بعد الخفاء، فإن الإفشاء هو كثرة الإظهار، (٢) في أماكن ومناسبات كثيرة - قال عليه الصلاة والسلام: «ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» (٣) أي أكثروا من التسليم على بعضكم. فالإفشاء أخص من الإظهار.

الإظهار عند علماء التجويد:

٥ - يطلق علماء التجويد كلمة إظهار، ويريدون بها: إخراج الحرف من مخرجه بغير غنة ولا إدغام. وهم يقسمون الإظهار إلى قسمين:

القسم الأول: إظهار حلقي، ويكون الإظهار الحلقي عندما يأتي بعد النون الساكنة أو التنوين، أحد الحروف التالية (أ - هـ - ع - غ - ح - خ) القسم الثاني: إظهار شفوي: ويكون الإظهار شفويا إذا جاء بعد الميم الساكنة أي حرف من حروف الهجاء عدا (م - ب) والأصل في حروف الهجاء الإظهار، ولكن بعض الحروف - ولا سيما النون والميم - قد تدغم أحيانا، ولهذا عني ببيان أحكامها من حيث الإظهار والإدغام. وتفصيل ذلك في علم التجويد.

ب - الجهر:

٢ - الجهر هو المبالغة في الإظهار وعمومه، ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت: أظهرته لها، ولا تقول جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة، (٤) ومن هنا يقول العلماء: الجهر بالدعوة، ويعنون إعلانها للملأ. فالجهر أخص من الإظهار، فإن الجهر هو المبالغة في الإظهار.

ج - الإعلان:

٣ - الإعلان ضد الإسرار، وهو المبالغة في الإظهار، ومن هنا قالوا: يستحب إعلان النكاح، ولم يقولوا إظهاره، لأن إظهاره يكون بالإشهاد عليه، أما إعلانه فإعلام الملأ به.

إظهار نعم الله تعالى:

٦ - إذا أنعم الله تعالى على امرئ نعمة فينبغي أن يظهر أثرها عليه، لقوله تعالى في سورة الضحى: «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَنِّتْ» (١) ولما رواه النسائي عن مالك بن نضلة الجشعي قال: دخلت على رسول الله ﷺ فرآني سعي الهيئة، فقال النبي ﷺ: «هل لك من شيء؟ قال: نعم من كل المال قد

(١) لسان العرب والمصباح المنير، والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني مادة: «ظهر».  
(٢) الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص ٢٨٠.  
(٣) حديث «ألا أدلكم...» أخرجه مسلم (١/ ٧٤) ط عيسى الحلبي.  
(٤) الفروق في اللغة ص ٢٨٠.

الإيمان فإن ذلك لا يخلو من حالين:

الحال الأول: أن يظهر ما أظهره طوعية، فيحكم عليه بالظاهر من حاله، لأن الأحكام الفقهية تجري على الظاهر.

الحال الثاني: أن يظهر ما أظهره مكرها وقلبه مطمئن بالإيمان، وعندئذ تبقى أحكام الإيمان جارية عليه. (١) كما فصل الفقهاء ذلك في بحثهم في الردة وفي الإكراه، لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنَّةٌ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. (٢)

إظهار المتعاقدين خلاف قصدهما:

٨- إذا أظهر الماقدان عقدا في الأموال، وهما لا يريدانه، أو ثمننا لمبيع وهما يريدان غيره، أو أقر أحد الآخر بحق وقد اتفقا سرا على بطلان ذلك الإقرار الظاهر، فقد قال بعض الفقهاء، كالخنازلة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن: الظاهر باطل. وقال بعضهم كأبي حنيفة والشافعي: الظاهر صحيح، وقد فصل ذلك الفقهاء في كتاب البيوع عند كلامهم على بيع التلجئة، (٣) وسمى المعاصرون هذا العقد الظاهر بالعقد الصوري.

إظهار خلاف قصد الشارع بالحيطة:

٩- اتفق الفقهاء على عدم حل كل تصرف مهما

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٨٣ طبع دار الكتب المصرية، والمغني ١٤٥/٨ طبع للمدارس الثلاثة، وفتح القدير ٧/٢٩٩ طبع بولاق  
(٢) سورة النحل / ١٠٦.

(٣) المغني لابن قدامة ٤/٢١٤ وما بعدها، وحاشية ابن عابدين ٤/٢٤٤، ٤٦٠، ومسلم الثبوت ١/١٢٣.

أتاني الله، فقال: إذا كان لك مال فأكبر عليك» (١) وروى البيهقي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله جميل يحب الجمال، ويجب أن يرى أثر نعمته على عبده». (٢)

إظهار المرء غير ما يبطن في العقائد:

٧- إن إظهار المرء غير ما يبطن من أصول الإيمان، كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، لا يخرج عن حالين: فهو إما أن يظهر الإيمان بها ويبطن الكفر، أو يظهر الكفر بها ويبطن الإيمان.

أ- فإن أظهر الإيمان بها وأبطن الكفر فهو نفاق مخلد لصاحبه في النار، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾. (٣)

وسياقي تفصيل ذلك تحت مصطلح «نفاق» إن شاء الله تعالى.

ب- أما إن أظهر الكفر بهذه الأصول وأبطن

(١) انظر تفسير القرطبي وتفسير ابن كثير لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. وحديث مالك بن نضلة الجشمي أخرجه النسائي واللفظ له، والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح (سنن النسائي ١/١٩٦، ط الطبعة المصرية بالأزهر، ومختص الأحرشي ٦/١٤٣-١٤٥ نشر المكتبة السلفية)  
(٢) حديث وإن الله جميل... انظر التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ص ٢٥٠ وقال: الحديث ضعيف لضعف السلمي الصوفي، لكن له شاهد عند أبي يعلى وغيره.

(٣) سورة المنافقون ١/

معين ليتحاشى الناس التعامل معه، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب القضاء، وفي كتاب الحجر. ومن ذلك إظهار المؤمن الفقير الاستغناء، لقوله تعالى في وصف المؤمنين: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾<sup>(١)</sup>، وإظهار المتصدق الصدقة إن كان ممن يقتدى به، أو كان في إظهارها تشجيعا للغير على الصدقة ونحوها من عمل الخير. كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الصدقات، وكما هو مذكور في كتب الآداب الشرعية.

ومن ذلك إظهار البهجة والسرور في المواسم والأعياد، والختان، والأعراس، وولادة مولود، وإظهار البشر عند لقاء الضيف، ولقاء الإخوان، وإظهار الأدب عند زيارة قبر الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك في كتب الآداب الشرعية، وإظهار التذلل عند الخروج إلى الاستسقاء، كما ذكر الفقهاء ذلك في باب صلاة الاستسقاء، وإظهار المجاهد قوته وبأسه للعدو، كتبخره بين الصنفين ونحو ذلك، كما هو مبين في كتاب الجهاد من كتب الفقه. وغير ذلك.

ما يجوز إظهاره:

١١ - من ذلك إظهار الحزن على الميت بالبكاء بدون صوت، وبالإحداد مدة ثلاثة أيام إن لم يكن الميت زوجا، فإن كان الميت زوجا فالإحداد واجب على الزوجة كما تقدم.

ما لا يجوز إظهاره:

١٢ - من ذلك إظهار المنكرات كلها،<sup>(٢)</sup> وإظهار

كان ظاهره، إذا كان القصد منه إبطال حق الغير أو إدخال شبهة فيه، أو تقويه باطل.<sup>(٣)</sup> أما ما عدا ذلك من التصرفات الظاهرة التي تهدف إلى غير ما قصده الشارع منها، فقد اختلف في جوازها، فرأى بعض الفقهاء حلها، ورأى آخرون حرمتها،<sup>(٤)</sup> ونجد ذلك مفصلا في كتاب الحظر والإباحة عند الحنفية، وفي ثانيا الأبحاث عند غيرهم، وسيأتي ذلك مفصلا إن شاء الله في مصطلح (حيلة).

ما يشرع فيه الإظهار:

١٠ - من ذلك إظهار سبب الجرح للشاهد، لأن الجرح لا يقبل إلا مفسرا،<sup>(٥)</sup> وهذه مسألة اجتهادية،<sup>(٦)</sup> كما فصل الفقهاء ذلك في كتاب القضاء.

ومن ذلك إظهار إقامة الحدود ليتحقق فيها الردع والمنع، وعملا بقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup>.

ومن ذلك إظهار الاستثناء والقيود والتعليقات، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإقرار والأبواب. ومن ذلك إظهار طلب الشفعة بالإشهاد عليه، ونحوه مما يستوجب الإشهاد (ر: إشهاد).

ومن ذلك إظهار الحكم بالحجر على شخص

(١) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٩٠.

(٢) الفتاوى الهندية ٥/ ٣٩٠ وما بعدها، وكتاب المغاير في الحيل محمد بن الحسن، والمغنى ٤/ ٥٣ وما بعدها، والفتاوى ٤/ ٣٣٨، ٣٩٠، ٣٩٤.

(٣) أسنى المطالب ٤/ ٣١٥، وسلم الثبوت ٢/ ١٥١ وما بعدها.

(٤) إذا أظهرت في الشاهد ما ترد به شهادته.

(٥) سورة النور / ٢

(١) سورة البقرة / ٢٧٣.

(٢) إحياء علوم الدين ٣/ ٣٢٠



فعل مثل الواجب في وقته لخلل غير الفساد». أما الحنابلة فهي عندهم: فعل الشيء مرة أخرى.

وقد عرفها القرافي من المالكية بأنها: إيقاع العبادة في وقتها بعد تقدم إيقاعها على خلل في الأجزاء، كمن صلى بدون ركن، أو في الكمال كمن صلى منفردا.

ولعل الأحسن من هذا ما عرفها به بعضهم حيث قال: الإعادة فعل مثل الواجب في وقته لصلاً<sup>(١)</sup> ليشمل نحو إعادة من صلى منفردا، صلاته مع الجماعة.

والكلام في هذا البحث ملحوظ فيه التعريف الأعم للإعادة وهو تعريف الحنابلة.

#### الألفاظ ذات الصلة:

أ - التكرار:

٢ - الفقهاء يستعملون كلمة «إعادة» في إعادة التصرف مرة واحدة، ويستعملون كلمة «تكرار» عندما تكون الإعادة مرارا.<sup>(٢)</sup>

ب - القضاء:

٣ - المأمور به إما أن يكون لأدائه وقت محدد، كالصلاة والحج ونحو ذلك، وإما ألا يكون له

المعورة، ولا يجوز لأهل النعمة إظهار شيء من صلبانهم ونواقيسهم وخرهم<sup>(١)</sup> كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الجزية. ولا يجوز إظهار ما يجب إخفاؤه مما يكون بين الزوجين كما ذكر ذلك الفقهاء في باب المعاشرة. ولا يجوز إظهار خطبة المعتدة ما دامت في عدتها كما ذكر ذلك الفقهاء في باب العدة.

## إعادة

التعريف:

١ - الإعادة تطلق في اللغة على: إرجاع الشيء إلى حاله الأول، كما تطلق على فعل الشيء مرة ثانية، فمن أساء الله تعالى «المعيد» - أي الذي يعيد الخلق بعد الفناء، وقوله تعالى ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾<sup>(٢)</sup> بهذا المعنى أيضا.<sup>(٣)</sup>

والفقهاء غالبا ما يطلقون على إرجاع الشيء إلى مكانه الأول لفظ (الرد) فيقولون: رد الشيء المسروق، ورد المصوب، وقد يقولون أيضا: إعادة المسروق.

أما الإعادة بالمعنى الثاني - وهو فعل الشيء ثانية - فقد عرفها الغزالي من الشافعية: بأنها «ما فعل في وقت الأداء ثانيا لخلل في الأول».

وتعريف الحنفية كما ذكر ابن عابدين «الإعادة:

(١) قلبي ٣/ ٣٢ ، ٤/ ٢٣٦.

(٢) سورة الأنبياء / ١٠٤.

(٣) انظر: تاج المروس، ولسان العرب، والمغرب مادة: (صود).

(١) التلويح حل التوضيح ١/ ١٦١، وجمع الجوامع ١/ ١٠٩ وما بعدها، والبدعي ١/ ٦٤، وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٨٦ طبع بولاق الأولى، وروضة الناظر لابن قدامة ١/ ١٦٨ طبع المطبعة السلفية، والذخيرة ص ٦٤، والمستصلى ١/ ٩٥ ط بولاق.

(٢) الفروق في اللغة لأبي ملال العسكري ص ٣٠ طبع بيروت دار الآفاق.

فيه صحيحاً، ثم طرأ عليه الخلل فأفسده، فقد اختلف الفقهاء في وجوب إعادته، بناء على اختلافهم في اعتبار الشروع ملزماً أو غير ملزم. فمن قال: إن الشروع ملزم - كالحنفية والمالكية - فقد أوجب الإعادة، ومن قال: إن الشروع غير ملزم - كالشافعية والحنابلة - لم يوجب الإعادة، كمن شرع في الصلاة ثم ترك إحدى السجدين، أو شرع في الصيام ثم أفطر لعذر أو لغير عذر، فقال الحنفية والمالكية: يعيد، وقال الشافعية والحنابلة: لا إعادة عليه. ومن استحب الإعادة منهم استحبابها للخروج من خلاف العلماء (١).

وإن كان الخلل غير مفسد للفعل، وكان هذا الخلل يوجب الكراهة التحريمية، فإعادة التصرف واجبة، وإن كان يوجب الكراهة التنزيهية فإعادة التصرف مستحبة. فمن ترك الموالاة أو الترتيب في الوضوء، فالسنة أن يعيد عند من يقول: إنها سنة (٢).

ب - وإن كانت الإعادة لغیر خلل، فهي لا تخلو من أن تكون لسبب مشروع أو غير مشروع.

فإن كانت لسبب مشروع كتحصيل الثواب كانت مستحبة، إن كانت الإعادة في ذلك

وقت محدد، فالقضاء هو فعل المأمور به بعد خروج وقته المحدد، (١) أما الإعادة: فهي فعل المأمور به ثانية في وقته إن كان له وقت محدد، أو في أي وقت كان إن لم يكن له وقت محدد.

#### ج - الاستئناف:

٤ - الاستئناف لا يستعمل إلا في إعادة العمل أو التصرف من أوله، كاستئناف الوضوء، (٢) أما الإعادة فإنها تستعمل في إعادة التصرف من أوله أو إعادة جزء من أجزائه، كإعادة غسل عضو من أعضاء الوضوء.

#### الحكم التكليفي:

٥ - الإعادة إما أن تكون لخلل في الفعل الأول، أو لغير خلل فيه:

أ - فإن كانت لخلل في الفعل الأول: فإن حكمها يختلف باختلاف هذا الخلل. فإن كان الخلل مفسداً للتصرف، وكان التصرف واجباً وجبت إعادة هذا التصرف. كما إذا توضأ وصل ثم علم أن الماء نجس أعاد الوضوء والصلاة. (٣)

أما إن كان التصرف غير واجب، وكان الخلل يمنع انعقاده أصلاً، كتفقد شرط من شروط الانعقاد، فلا يسمى فعله مرة أخرى (إعادة) لأنه لم يوجد في الاعتبار الشرعي.

أما إن كان الفعل غير واجب، وكان الشروع

(١) تخریج القروع على الأصول من ١٣٨ طبعة ثانية، والاعتبار لتصيل المختار ٦٦/١، ١٣٥ نشر دار المعرفة في بيروت، وأسنن المطالب شرح روض الطالب ١/١٣٠ نشر المكتبة الإسلامية، والفتاوى الدواني ٢٥٦/١ نشر دار المعرفة.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٤٨٧ طبعة ثالثة - بولاق، ومرتبي الفلاح بحاشية الطحطاوى من ١٨٩ طبع بولاق سنة ١٣١٨ هـ، ونبذات الصنائع ١/١٤٩، والمطاب في مواهب الجليل على خليل ١/٢٢٥ نشر دار الفكر.

(١) التلويح على التوضيح ١/١٦٦، وابن عابدين ١/٤٨٥ و ٤٨٧ طبعة بولاق الأولى.

(٢) المجموع ١/٤٤٨.

(٣) المغني مع الشرح الكبير ٢٨/١ طبع مطبعة السعادة.

الوضوء. (١)  
ومن توضأ أو اغتسل بغير نية (٢) عند من  
يشترط النية لها.

ومن رأوا أسردة فظنوها عدوا، فصلوا صلاة  
الخوف، ثم تبين أنها غير عدو. (٣)

ب - الشك في وقوع الفعل:

٧ - كمن نسي صلاة من خمس صلوات، ولا  
يلدري ما هي، فإنه يعيد الصلوات الخمس  
احتياطاً، لأن الشك قد طرأ على أداء كل واحدة  
منها. (٤)

ج - الإبطال بعد الوقوع:

٨ - كإعادة ما أبطلته الردة من العبادات ما دام  
سببها - أي سبب العبادة - باقياً عند المالكية  
والحنفية، وقال الشافعية والحنابلة: الردة لا تبطل  
الأعمال أبداً إلا إذا اتصلت بالموت.

وعلى هذا فإن من صل الظهر، ثم ارتد، ثم  
أسلم قبل العصر، وجب عليه إعادة الظهر لأن  
سببه - وهو الوقت - ما زال باقياً، ومن حج ثم  
ارتد، ثم أسلم في العام نفسه، أو بعد أعوام  
وجب عليه إعادة الحج، لأن سببه باقٍ وهو  
«البيت». (٥)

مشروعة، كإعادة الوضوء الذي تعيد به لصلاة  
يريد أداءها (١) وإعادة الصلاة التي صلاها منفرداً  
بجماعة. (٢)

وكذا لو صل جماعة في بيته ثم خرج إلى أحد  
المساجد الثلاثة (المسجد الحرام، ومسجد الرسول  
ﷺ، والمسجد الأقصى) فوجد الناس يصلونها  
جماعة فأعادها معهم.

أما إن صلاها بجماعة، ثم رأى جماعة أخرى  
يصلونها في غير المساجد الثلاثة، ففي إعادتها  
معهم خلاف بين العلماء. (٣)

أما إن كانت لسبب غير مشروع فتكره  
الإعادة، كالأذان والإقامة فإنها لا يعادان بإعادة  
الصلاة عند الحنفية وبعض المالكية وبعض  
المالكية. (٤)

أسباب الإعادة:

من أسباب الإعادة ما يلي:

أ - وقوع الفعل غير صحيح لعدم توفر شروط  
صحته:

٦ - كمن توضأ وترك جزءاً يجب غسله من أعضاء

(١) الخطيب ٢٢٨/١ في مواهب الجليل، وكشاف القناع  
٦١/١.

(٢) المجموع ٣٢١/١.

(٣) المجموع ٤٣١/٤، وكشاف القناع ٢٣٩/١.

(٤) المجموع ٢٣١/١ الطبعة المتبرية سنة ١٣٢٤ هـ.

(٥) حاشية ابن عابدين ٣٠٣/٣ طبعة بولاق الأولى، وحاشية  
الدموي ٣٠٧/٤ نشر دار الفكر، والأشباه والنظائر لابن  
تجيم ٧٤، ومباني المحتاج ٣٩٣/٧ طبع المكتبة الإسلامية،  
وكشاف القناع ١٨١/٦ نشر مكتبة العصر الحديثة.

(١) المجموع ٣٣٣/١، والمغني ١٤٣/٥ الطبعة الثالثة، وحاشية  
ابن عابدين ١١١/١ الطبعة الثالثة - بولاق -، ومراقي  
الفلاح ص ٤٦ طبع بولاق سنة ١٣١٨ هـ.

(٢) الخطيب في مواهب الجليل ٨٢/٢، والمغني ١١١/٢ طبعة  
ثالثة.

(٣) مواهب الجليل ٨٢/٢.

(٤) المجموع ٣٣٣/١، ومراقي الفلاح ص ٤٦، مواهب الجليل  
٤٦٠/١، وحاشية ابن عابدين ٣٦١/١ طبعة بولاق  
الأولى.

من الفقهاء من قال: إن الواجب يسقط بالفعل الثاني، لأنه الفعل الكامل الخالي من الخلل. وهذا قول الشعبي وسعيد بن المسيب وعطاء ومذهب الحنفية، كما قال ابن عابدين. واستدلوا بحديث يزيد بن الأسود مرفوعاً: «إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم، وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة». (١)

ومنهم من قال: إن الواجب يسقط بالفعل الأول لأنه وقع صحيحاً غير باطل، ولكن فيه شبهة من الخلل، والإعادة شرعت لجبر هذا الخلل فيه. وهذا مروي عن علي، وقول الثوري وإسحاق والشافعية والحنابلة.

واستدلوا برواية أخرى للحديث السابق فيها: «إذا صليتي في رحالكما، ثم أتيتا مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكم نافلة». (٢) أما النية في الإعادة: فقد قال ابن عابدين: ينوى بالفعل الثاني الفرض - إن كان المعاد فرضاً -

(١) حديث يزيد بن الأسود «إذا جئت إلى الصلاة...» أخرجه مالك والنسائي والحاكم من حديث عجين بلفظ: «إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت» قال عبد القادر الانطاكي عقق جامع الأصول: هذا حديث صحيح. (الروا ١/١٣٢ ط حسي الحلبي، وسنن النسائي ١١٢/٢ ط المطبعة الأزهرية، والمستدرک ١/٢٤٤، وجامع الأصول بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٥/٦٥٠ نشر مكتبة الحلواني).

(٢) حديث «إذا صليتي في رحالكما...» أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي واللفظ له من حديث يزيد بن الأسود العامري مرفوعاً، وإلى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. (سنن أبي داود ٣٨٦/١ - ٣٨٨ ط استنبول، ونقطة الأصولي ٣/٤ - ٥ نشر المكتبة السلفية، وسنن النسائي ١١٢/٢، ١١٣ ط المطبعة الأزهرية).

د - زوال المانع:

٩ - كإعادة الصلاة بالوضوء لمن تيمم - لوجود عدو يحول بينه وبين الماء - وجوباً عند الحنفية. وكإعادة التيمم الصلاة استحباباً إذا وجد الماء في الوقت عند الحنابلة. (١) وانظر (التيمم).

وإذا كان المانع من أمر ليس له بدل، كمن كان على بدنه نجاسة، وليس عنده ما يزيلها به، أو كان في ثوبه نجاسة وليس عنده غيره، ولا ما يزيلها به، فإنه يصلي فيه ولا إعادة عليه في الوقت ولا في غيره (٢) عند الحنفية، وقال غيرهم يعيد مطلقاً إذا زال المانع (٣) كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الصلاة عند كلامهم على شروط الصلاة.

هـ - الافتيات على صاحب الحق:

١٠ - إذا كان لمسجد أهل معلومون، فصل فيه غرباء بأذان وإقامة، فلا يكره لأهله إعادة الأذان، وإن صلى فيه أهله بأذان وإقامة يكره لغير أهله إعادة الأذان فيه، (٤) وإذا أذن غير المؤذن الراتب ثم حضر المؤذن الراتب فله إعادة الأذان. (٥)

سقوط الواجب:

١١ - إذا أعيد عمل لخلل غير مفسد، فهل يسقط ذلك الواجب بالفعل الأول أم بالفعل الثاني؟.

(١) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١٢٦/١، وكشاف القناع ١٧٧/١.

(٢) مراقي الفلاح ص ١٢٩ طبع بولاق سنة ١٣١٨ هـ.

(٣) كشاف القناع ١/٢٧٠، ولفظي ١/٢٧٣، ٢٧٤، والجمع ٦٦٣/٣.

(٤) بدائع الصالح ١/١٥٣.

(٥) كشاف القناع ١٦٧/١ طبع المطبعة المطبعة القرية.

لأن ما فعله أولاً هو الفرض، فإعادته: فعله ثانية على الوجه نفسه. (١)

أما على القول بأن الفرض يسقط بالفعل الثاني فظاهر.

وأما على القول بأن الفرض يسقط بالفعل الأول، فإن المقصود من تكرار الفعل ثانية هو جبران نقصان الفعل الأول، فالأول فرض ناقص، والثاني فرض كامل، مثل الفعل الأول ذاتاً مع وصف الكمال، ولو كان الفعل الثاني نفلاً للزم أن تجب القراءة في الركعات الأربع للصلاة المعادة، وألا تشرع الجماعة فيها، ولم يذكر الفقهاء شيئاً من هذا.

ولا يلزم من كون الصلاة الثانية فرضاً عدم سقوط الفرض بالأولى، لأن المراد أنها تكون فرضاً بعد الوقوع، أما قبله فالفرض هو الأولى، وحاصله توقف الحكم بفرضية الأولى على عدم الإعادة، وله نظائر: كسلام من عليه سجود السهو يخرج به خروجاً موقوفاً، وكفساد الصلاة الوقتية مع تذكر صلاة فائتة. (٢)

## إجارة

التعريف:

١ - الإجارة في اللغة: من التعاور، وهو التداول والتناوب مع الرد. والإجارة مصدر أعار، والاسم

(١) حاشية ابن عابدين ١/٤٨٧ طبعة بولاق الأولى، والمطبع ١١٣/٢ ط الرياض.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٤٨٧.

منه العارية، وتطلق على الفعل، وعلى الشيء: المعار، والاستعارة طلب الإجارة. (١)

وفي الاصطلاح عرفها الفقهاء بتعاريف متقاربة.

فقال الحنفية: إنها تمليك المنافع مجانا. (٢) وعرفها المالكية: بأنها تمليك منفعة مؤقتة بلا عوض. (٣)

وقال الشافعية: إنها شرعاً لإباحة الانتفاع بالشيء مع بقاء عينه. (٤)

وعرفها الحنابلة: بأنها إباحة الانتفاع بعين من أعيان المال. (٥)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - العمري:

٢ - العمري: تمليك للمنفعة طول حياة المستعير بغير عوض، فهي أخص.

ب - الإجارة:

٣ - الإجارة: تمليك منفعة بعوض، فتجتمع مع الإجارة في تمليك المنفعة عند القائلين بالتمليك، وتنفرد الإجارة بأنها بعوض، والإجارة بأنها بغير عوض. (٦)

ج - الانتفاع:

٤ - الانتفاع: هو حق المنتفع في استعمال العين واستغلالها، وليس له أن يؤجره، ولا أن يعيره

(١) تلج العروس مادة (عور).

(٢) ابن عابدين ٤/٥٠٢.

(٣) الشرح الصغير ٣/٥٧٠، والازقاني ١٢٦/٦.

(٤) شرح المنهاج وسوائيه ٥/١١٥.

(٥) المفتي ٥/٢٢٠ ط الرياض.

(٦) الشرح الصغير ٣/٥٧٠.

حكمها التكليفي:

٦ - اختلف الفقهاء في حكم الإعارة بعد إجماعهم على جوازها، فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن حكمها في الأصل النذب، لقوله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ (١) وقول النبي ﷺ «كل معروف صدقة» (٢) وليست واجبة لأنها نوع من الإحسان. لقول النبي ﷺ: «إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك»، (٣) وقوله: «ليس في المال حق سوى الزكاة» (٤)

وقيل: هي واجبة.

واستدل القائلون بالوجوب بقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُزَاوِنُونَ وَيُمْسِكُونَ الْمَاعُونَ﴾ (٥) نقل عن كثير من الصحابة أنها عارية القدر والدلو ونحوهما.

قال صاحب الشرح الصغير: وقد يعرض لها الوجوب، كخفي عنها، فيجب إعارة كل ما فيه إحياء مهجة عذمت لا إحرة لثله، وكذا إعارة سكنين للبيع مأكول يخشى موته، وهذا المنقول عن

غيره، والمنفعة أعم من الانتفاع، لأن له فيها الانتفاع بنفسه وبغيره، كأن يعيّره أو يؤجره. (١)

دليل مشروعيتها:

٥ - الأصل في مشروعية الإعارة الكتاب والسنة والإجماع والمقول:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَيَتَذَكَّرُونَ الْمَاعُونَ﴾ (٢) فقد روي عن ابن عباس وابن مسعود أنها قالوا: الماعون العواري. وفسر ابن مسعود العواري بأنها القدر والميزان والدلو.

وأما السنة: فما روي عن النبي ﷺ أنه قال في خطبة حجة الوداع: «والعارية مؤداة. والدين مقضي. والمنحة مردودة. والزرع غارم». (٣) وروى صفوان بن أمية أن النبي ﷺ استعار منه أدراع يوم حنين، فقال: أغصبا يا محمد؟ قال «بل عارية مضمونة». (٤)

وأجمع المسلمون على جواز العارية.

ومن للمقول: أنه لما جازت هبة الأعيان جازت هبة المنافع، ولذلك صحت الوصية بالأعيان والمنافع جميعاً. (٥)

(١) هامش السزرقالي ١٣٢/٦، والشرح الصغير ٥٧٠/٣، والدسوقي ٤٣٣/٣.

(٢) سورة الماعون ٧.

(٣) حديث والعارية مؤداة، أخرجه أبو داود (٣/٨٢٥) - ط عزت عبيد دهاس من حديث أبي أمامة، وأخرجه الترمذي مختصراً وقال: حديث أبي أمامة حديث حسن. (تحفة الأحواني ٤/٤٨١، ٤٨٢ نشر السلفية).

(٤) حديث دبل عارية مضمونة، أخرجه أبو داود (٣/٨٢٣) - ط عزت عبيد دهاس وأحمد (٣/٤٠١) - ط الميمنية والبيهقي (٦/٢٨٩) - ط دائرة المعارف العشائية وقوله البيهقي بشواهد.

(٥) الاختيار ٥٥/٢، والشرح الصغير ٥٧٠/٣، والمفني ٢٢٠/٥.

(١) سورة الحج / ٧٧.

(٢) حديث «كل معروف صدقة» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٤٧/١٠ - ط السلفية).

(٣) حديث «إذا أديت زكاة مالك...» أخرجه الترمذي (تحفة الأحواني ٣/٢٤٥، ٢٤٦ نشر السلفية) وابن ماجه (١/٥٧٠) - ط الحلبي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٤) حديث «ليس في المال حق سوى الزكاة» أخرجه ابن ماجه (١/٥٧٠) - ط الحلبي، وأعله ابن حجر في التلخيص (٢/١٦٠) - ط دار المعاصرين.

(٥) سورة الماعون / ٤ - ٧.

للمستعير للانتفاع به. ويشترط فيه أن يكون منتفعا به انتفاعا مباحا مقصودا مع بقاء عينه. أما ما تذهب عينه بالانتفاع به كالطعام فليس إعارة، كما لا تحل إذا كانت الإعارة لانتفاع محرم، كإعارة السلاح لأهل البغي أو الفساد، ولا يمار ما لا نفع فيه. (١)

د - الصيغة: وهي كل ما يدل على الإعارة من لفظ أو إشارة أو فعل، وهذا عند المالكية والحنابلة. والصحيح عند الشافعية أنه لا بد من اللفظ للمقاسد عليه. أو الكتابة مع النية، وفي غير الصحيح أنها تجوز بالفعل. وعند الحنفية أن ركن الإعارة الإيجاب بالقول من المعير، ولا يشترط القول في القبول، خلافا لزفر فإنه ركن عنده، وهو القياس، وتنعقد عندهم بكل لفظ يدل عليها ولو مجازا. (٢)

ما تجوز إعارته:

٨ - تجوز إعارة كل عين ينتفع بها منفعة مباحة مع بقائها، كالنور والمعار والدواب والثياب والحلي للباس، والفحل للضراب، والكلب للصيد، وغير ذلك، لأن النسبي ﷺ استعار أدعرا من صفوان. (٣) وذكر إعارة الدلو والفحل. وذكر ابن مسعود عارية القدر والميزان، فثبت الحكم في هذه

(١) الشرح الصغير ٣/ ٥٧٠، ومنع الجليل ٣/ ٤٨٧، وتكملة

حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٦٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٥٠٢ وما بعدها، والبدائع ٨/ ٣٨٩٧

- ٣٨٩٨ ط الإسماعيل، والشرح الصغير ٣/ ٥٧١، والمغني

٥/ ٢٢٤، ونهاية المحتاج ٥/ ١١٦ - ١٢٣

(٣) حديث واستمار أدعرا من صفوان سبق ترجمته (ف ٣).

المالكية لا تأباه قواعد المذاهب الأخرى. وقد تكون حراما كإعطائها لمن تعينه على معصية. وقد تكون مكروهة كإعطائها لمن تعينه على فعل مكروه. (١)

أركان الإعارة:

٧ - قال المالكية والشافعية والحنابلة إن أركان العارية أربعة هي: المعير، والمستعير، والمعار، والصيغة، وذهب الحنفية - كما في سائر العقود - إلى أن ركنها هو الصيغة فقط، وما عداه يسمى أطراف العقد، كما يسمى المعار محلا.

أ - المعير: ويشترط فيه أن يكون مالكا للتصرف في الشيء المعار، مختارا يصح تبرعه، فلا تصح إعارة مكروه، ولا محجور عليه، ولا إعارة من يملك الانتفاع دون المنفعة كسكان مدرسة موقوفة.

وقد صرح الحنفية بأن الصبي المأذون إذا أعار ماله صححت الإعارة. (٢)

ب - المستعير: وهو طالب الإعارة، ويشترط فيه أن يكون أهلا للتبرع عليه بالشيء المعار، وأن يكون معيننا، فلو فرش بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عارية، بل مجرد إباحة.

ج - المستعار (المحل): هو الذي يمتحه المعير

(١) فتح القدير ٧/ ٤٦٤، والشرح الصغير ٣/ ٥٧٠، ونهاية المحتاج ٥/ ١١٧.

(٢) الفتاوى الهندية ٤/ ٣٧٢.

البحر، وله الرجوع قبل دخولها في البحر ويعد الخروج منه، لعدم الضرر فيه.

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة: إذا رجع المعير في إعارته بطلت، وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل إذا حصل ضرر، كمن استعار جدار غيره لوضع جلوسه فوضعه، ثم باع المعير الجدار، ليس للمشتري رفعها، وقيل: له رفعها إلا إذا شرط البائع وقت البيع بقاء الجلود. وقد ائتمس القول بالرفع صاحب الخلاصة والبرازية وغيرهما، واعتمده في تنوير البصائر، وقالوا أيضا: إن للوارث أن يأمر الجار برفع الجلود على أي حال. (١)

وقال المالكية: إن أعار المعير أرضا للبناء أو الغراس إعارة مطلقة، ولم يحصل غرس ولا بناء فللمعير الرجوع في الإعارة ولا شيء عليه على المعتمد، وعلى غير المعتمد يلزمه بقاء الأرض في يد المستعير المدة المعتادة، وإن رجع المعير بعد حصول الغراس والبناء فله ذلك أيضا، ويترتب عليه إخراج المستعير من الأرض ولو كانت الإعارة قرية، لتفريط المستعير بتركه اشتراط الأجل، لكن ماذا يلزم المعير حينئذ؟ في قول أنه يلزمه دفع ما أنفق المستعير من ثمن الأعيان التي بنى بها أو غرسها من أجرة النقلة. وفي قول إن عليه دفع القيمة إن طال زمن البناء والغرس لتغير الغرس والبناء بطول الزمان. وفي قول إن محل دفع القيمة إذا كانت الأعيان التي بنى بها المستعير هي في ملكه ولم يشتراها أو كانت من المباحات. ومحل دفع

الأشياء. ومسا عداها مقيس عليها إذا كان في معناها. ولأن ما جاز للمالك استيفاءه من المنافع ملك إعارته، إذا لم يمنع منه مانع، ولأنها أعيان تجوز إجارتها فجازت إعارتها. ويجوز استعارة الدراهم والدنانير ليزن بها أو للتزين، فإن استعارها لينفقها فهذا قرض، وقيل: ليس هذا جائزا ولا تكون العارية في الدنانير.

وقال الحنفية: إنه تجوز أيضا إعارة المشاع سواء أكان قابلا للتقسمة أم لا. وسواء أكان الجزء المشاع مع شريك أم مع أجنبي، وسواء أكانت العارية من واحد أم من أكثر، لأن جهالة المنفعة لا تفسد الإعارة. ولم نعثر على حكم ذلك عند غير الحنفية. (١)

طبيعتها من حيث اللزوم وعدمه:

٩ - إذا تمت الإعارة بتحقيق أركانها وشروطها، فهل تلزم بحيث لا يصح الرجوع فيها من المعير أو لا تلزم؟

ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن الأصل أن للمعير أن يرجع في إعارته متى شاء، سواء أكانت الإعارة مطلقة أم مقيدة بعمل أو وقت، إلا أن الحنابلة قالوا: إن أصره شيئا لنتبع به انتفاعا يلزم من الرجوع في العارية في أثائه ضرر بالمستعير لم يجز له الرجوع، لأن الرجوع يضر بالمستعير، فلم يجز له الإضرار به، مثل أن يعره لوحا يرقع به سفينة، فرفعها به ويبيع بها في البحر، لم يجز له الرجوع ما دامت في

(١) ابن عابدين ٧٦٨/٤، ومغنى المحتاج ٤٢٨/٥، وبهاية المحتاج ١٣٠/٥، والمغني ٢٣٢ ط الرياض.

(١) ابن عابدين ٧٦٧/٤، والمغني ٢٢٤/٥ - ٢٢٥، والشرح الصغير ٥٧٢/٣، وبهاية المحتاج ١٢٠/٥.



وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع، ولا أجره لذلك، محافظة على كرامة الميت، ولقضاء العرف بعدم الأجرة، والميت لا مال له. وتواعد المذاهب الأخرى لا تأتى هذا الحكم.<sup>(١)</sup>

#### آثار الرجوع:

١٠ - قال الحنفية: إن المعير إذا رجع في إعارته بطلت الإعارة، ويبقى المعار في يد المستعير بأجر المثل كما مر إن حصل ضرر للمستعير بأخذ المعار منه. وأوردوا الأحكام الخاصة بكل نوع مما يعار. فقالوا في إعارة الأرض للبناء والغرس: لو أعار أرضاً إعارة مطلقة للبناء والغرس صح للعلم بالمنفعة، وله أن يرجع متى شاء، ويكلف المعير المستعير قلع الزرع والبناء إلا إذا كان فيه مضرة بالأرض، فيتركان بالقيمة مقلوعين، لثلا تتلف أرضه، أو يأخذ المستعير غراسه وبناءه بلا تضمين المعير. وذكر الحاكم الشهيد أن للمستعير أن يضمن المعير قيمتها قائمين في الحال ويكونان له وأن يرفعها، إلا إذا كان الرفع مضراً بالأرض فحينئذ يكون الخيار للمعير. وفيه رمز إلى أنه لا ضمان في العارية المطلقة. وعنه أن عليه القيمة. وأشار أيضاً إلى أنه لا ضمان في المؤقتة بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس إلا أن يضر القلع بالأرض، فحينئذ يضمن قيمتها مقلوعين لا قائمين.

وإن وقَّت المعير الإعارة فرجع عنها قبل الوقت

ما أنفق إن اشتراه للمعارة. وكل ذلك في الإعارة الصحيحة، فإن وقعت فاسدة فعل المستعير أجرة المثل، ويدفع له المعير في بنائه وغرسه قيمته.<sup>(١)</sup> وذهب المالكية إلى أن الإعارة إن قيدت بعمل أو أجل لزم، ولا يجوز الرجوع قبل انتهاء العمل أو الأجل أياً كان المستعار، أرضاً لزراعة أو لسكنى أو لوضع شيء بها، أو كان حيواناً لركوب أو حمل أو غير ذلك، أو عرضاً.

وإن لم تقيد بمعمل أو أجل بأن أطلقت فلا تلزم، ولربها أخذها متى شاء، ولا يلزم قدر ما تقصد الإعارة لثله عادة على المعتمد. وفي غير المعتمد أنه يلزم بقاءه في يد المستعير لما يعار لثله عادة. وقيل: إنه تلزم إذا أعيرت الأرض للبناء والغرس وحصل.

ودليل جواز الرجوع إلا فيما استثنى أن الإعارة مبررة من المعير، وارتفاق من المستعير، فالإلزام غير لائق بها.<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية: إذا أذن أحد لبعض ورثته ببناء محل في داره، ثم مات، فلباقى الورثة مطالبة برفعه إن لم تقع القسمة، أو لم يخرج في قسمه. وإذا استعار أحد داراً، فبنى فيها بلا إذن المالك. أو قال له صاحب الدار: ابن لنفسك، ثم باع المعير الدار بحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه.

وذكر الشافعية والحنابلة أنه لو أعار إنسان مدفناً لدفن ميت، فلا يجوز له الرجوع حتى ينلرس أثر المدفون بحيث لا يبقى منه شيء، فيرجع حينئذ وتنهي العارية.

(١) ابن عابدين ٤/٧٦٨، والشرح الكبير ٣/٤٣٩، والشرح الصغير ٣/٥٧٣، وبابية المحتاج شرح المنهاج ٥/١٢٩، والمغني ٥/٢٢٩ - ٢٣٠.

(١) حاشية النسوتي ٣/٤٣٩.

(٢) نهاية المحتاج شرح المنهاج ٥/١٢٩.

الحال التي لا يجبر عليه فيها، فبذلك له المعير قيمة الغراس والبناء ليملكه أجبر المستعير عليه، فإن امتنع المعير من دفع القيمة وأرض النقص، وامتنع المستعير من القلع ودفع الأجر لم يقلع، وإن أبى البيع ترك بحاله وللمعير التصرف بأرضه على وجه لا يضر بالشجر.<sup>(١)</sup>

### إعارة الأرض للزرع:

١١ - للفقهاء اختلاف وتفصيل في الحكم الذي يترتب على الرجوع في إعارة الأرض للزراعة قبل تمام الزرع.

فمذهب الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، وهو الوجه المقدم عند الحنابلة، وعليه المذهب، وهو القول غير المعتمد عند المالكية أن معير الأرض للزراعة إذا رجع قبل تمام الزرع وحصاده فليس له أخذها من المستعير، بل تبقى في يده بأجر المثل. وهذا الحكم عند الحنفية استحسن سواء أكانت الإعارة مطلقة أم مقيدة.

وحجتهم في ذلك: أنه يمكن الجمع بين مصلحة المعير والمستعير، بأن يأخذ المعير أجر مثل الأرض من تاريخ رجوعه حتى حصاد الزرع، فينتفي ضرره بذلك، ويبقى الزرع في الأرض حتى يحصد. وفي ذلك مصلحة للمستعير، فلا يضر بالقلع قبل الحصاد، وهذا هو الأصح عند الشافعية في الإعارة المطلقة إن نقص الزرع بالقلع، لأنه محترم، وله أمد ينتهي إليه، وتبقى بأجر المثل.

كلّف المستعير قلعها، وضمن المعير له ما نقص البناء والغرس، لكن هل يضمنها قائمين أو مقلوعين؟

ما مشى عليه الكنز والهداية أنه يضمنها مقلوعين، وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائما إلا أن يقلعه المستعير ولا ضرر، فإن ضمن فضيان القيمة مقلوعا. وبإشارة المجمع: وألزمناه الضمان فقيل: ما نقصهما القلع، وقيل: قيمتهما ويملكهما. وقيل: إن ضرر بخير المالك بين ضمان ما نقص، وضمان القيمة، ومثله في دور البحار والمواهب والملتقى وكلهم قدموا الأول، ويعضهم جزم به وعبر عن غيره بقيل فلذا اختاره المصنف (ابن عابدين) وهو رواية القدوري، والثاني رواية الحاكم الشهيد.<sup>(٢)</sup>

وقال القاضي زكريا الأنصاري في المنهج: إذا أعار لبناء أو غرس، ولو إلى مدة، ثم رجع بعد أن بنى المستعير أو غرس، فلأن شرط عليه قلع له لزمه، وإن لم يشترط فإن اختار المستعير القلع قلّع مجانا وليمزمه تسوية الأرض، لأنه قلّع باختياره، وإن لم يختر قلعه خير المعير بين تملكه بقيمته مستحق القلع حين التملك، وبين قلعه مع ضمان نفسه، وهو قدر التفاوت بين قيمته قائما وقيمه مقلوعا وبين بقيته بأجرة.<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة: إن أعاره أرضا للغراس والبناء، وشرط عليه القلع في وقت أو عند رجوعه، ثم رجع لزم المستعير القلع، وإن لم يشترط لم يلزمه إلا أن يضمن له المعير النقص، فإن أبى القلع في

(١) ابن عابدين ٥٠٤/٤ ط بولاق.

(٢) الجمل على شرح المنهج ٤٦٤/٣.

(٣) الشرح الكبير على المغن ٣٦٠/٥ - ٣٦١.

ولا يستعملها أكثر مما جرى به العرف، حتى لو فعل فعبئت ضمن، لأن العقد وإن خرج مخرج الإطلاق لكن المطلق يتقيد بالعرف والعادة دلالة، كما يتقيد نصا.

ولا يملك المستعير تأجير العارية، فإن أجرها وسلمها إلى المستأجر فهلكت عنده ضمن المستعير أو المستأجر، لكن إذا ضمن المستأجر رجع على المستعير.

وإذا قيد المعير الإعارة تقيدت بما قيدها به. فإن خالف المستعير، وعطيت الدابة ضمن بالاتفاق. وإن خالف وسلمت فهناك اتجاهان: المسالكية والشافعية والحنابلة يرون أن المستعير يضمن أجرا ما زاد في المسافة أو الحمل<sup>(١)</sup> وتقدير ذلك يرجع فيه إلى أهل الخبرة.

ولم يتعرض الحنفية لهذا الفرع في كتاب الإعارة ولكن تعرضوا لهذه المسألة في كتاب الإجارة فقالوا: «إذا زاد على الدابة شيئا غير متفق عليه وسلمت يجب عليه المسمى فقط، وإن كان لا يحل له الزيادة إلا برضى المكارىء»<sup>(٢)</sup>.

ولما كان كل من الإعارة والإجارة فيه تمليك المنفعة وكان أخذ الأجر في الإجارة مسلما وفي الإعارة غير مسلم، لأنها من باب الاحسان والتبرع، فإن عدم وجوب أجر في مقابلة الزيادة يكون في الإجارة من باب أولى.

فإذا أعار إنسانا دابة على أن يركبها المستعير

وللملكية ثلاثة أقوال في الإعارة المطلقة: أحدها: هذا.

والثاني: أن الأرض تبقى في يد المستعير المدة التي تراد الأرض لثلثها عادة.

والثالث: لا تبقى، وهو قول أشهب.

أما المقيدة بعمل أو أجل فلا يرجع قبل انقضاء العمل أو الأجل.

ومقابل الأصح عند الشافعية ألا أجره على المستعير، بل تبقى الأرض في يده حتى الحصاد بلا أجر، لأن منفعة الأرض إلى الحصاد. والثالث أن للمعير القلع لانقطاع الإباحة.

ومذهب الحنابلة كمذهب الحنفية في عدم جواز الرجوع، لكنهم قالوا: إن كان الزرع مما يحصد قصيلا فله الرجوع في وقت إمكان حصاده، ولم يتعرض الحنفية لهذا النوع من الزرع، كالبرسيم والشعير الأخضر<sup>(٣)</sup>.

إعارة الدواب وما في معناها:

١٢ - قال الحنفية: إن إعارة الدواب إما أن تكون مطلقة أو مقيدة، فإن كانت مطلقة، بأن أعار دابته مثلا ولم يسم مكانا ولا زمانا ولا ركوبا ولا حملا معينا فللمستعير أن يستعملها في أي زمان ومكان شاء، وله أن يحمل أو يركب، لأن الأصل في المطلق أن يجري على إطلاقه، وقد ملكه منافع العارية مطلقا فكان له أن يستوفيها على الوجه الذي ملكها. إلا أنه لا يحمل عليها ما يضرها،

(١) الزرقاني والبناني ١٣٢/٦، وبهاية المحتاج ١٢٧/٥

١٢٨، والمغني ٣٣٢/٥.

(٢) ابن عابدين ٧٧٠/٤، والبدائع ٣٩٠٠/٨ - ٣٩٠١. واللجنة ترى أن هذه الأحكام بما فيها من تفصيلات يمكن أن تجري على السيارات وسائر وسائل النقل الحديثة.

(٣) البدائع ٣٩٠٤/٨، وابن عابدين ٣٧٢/٤، ٧٧٢/٥ والشرح الصغير ٥٧٧/٣ ط دار المعارف، والقوانين الفقهية ص ٢٤٥، ٢٤٦، وبهاية المحتاج ١٣٩/٥، والمغني ٢٢٩/٥، ٢٣٠.

المستعير على تحصيل المنافع، وصرفها إلى نفسه على وجه زالت يده عنها، والتسليط على هذا الوجه يكون تمليكا لا إباحة، كما في الأعيان.

ومذهب الشافعية والحنابلة والكرخي من الحنفية وهو المروي عن ابن عباس وأبي هريرة وذهب إليه إسحاق أنها تفيد إباحة المنفعة، وذلك لجواز العقد من غير أجل، ولو كان تمليك المنفعة لما جاز من غير أجل كالإجارة.

وكذلك الإعارة تصح بلفظ الإباحة، والتمليك لا ينعقد بلفظ الإباحة.

وثمرة الخلاف تظهر فيما لو أعار المستعير الشيء المستعار إلى من يستعمله كاستعماله، فهل تصح إعارته أو لا تصح؟ مذهب المالكية والمختار من مذهب الحنفية أن إعارته صحيحة، حتى ولو قيد المعير بالإعارة باستعمال المستعير بنفسه، لأن التقييد بها لا يختلف غير مفيد. وعند الشافعية والحنابلة لا يجوز.

وفي البحر: وللمستعير أن يودع، على المفتى به، وهو المختار، وصحح بعضهم عدمه، ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلكت ضمن على القول الثاني لا الأول. فللمعير أجر المثل.

ويترب على مذهب القائلين بالإباحة، وهم الشافعية والحنابلة والكرخي من الحنفية، أنه لو أعار المستعير الشيء فلمالك العارية أجر المثل، ويطلب المستعير الأول أو الثاني أيها شاء، لأن المستعير الأول سلب غيره على أخذ مال المعير بغير إذنه. ولأن المستعير الثاني استوفى المنفعة بغير إذن مالكاها. فإن ضمن المالك المستعير الأول رجع على المستعير الثاني، لأن الاستيفاء حصل منه

بنفسه فليس له أن يعيرها غيره. لأن الأصل في المقيد اعتبار القيد فيه إلا إذا تعدل اعتباره. والاعتبار في هذا القيد ممكن، لأنه مقيد لتفاوت الناس في استعمال الدواب، فإن خالف المستعير وأعار الدابة فهلكت ضمن.

تعليقها وإضافتها:

١٣ - جمهور الفقهاء المالكية والشافعية - ما عدا الزركشي - وفي قول للحنفية أنه لا يجوز إضافتها، ولا تعليقها، لأنها عقد غير لازم فله الرجوع متى شاء.

وفي قول آخر للحنفية جواز إضافتها دون تعليقها.

وقد ذكر بعض المالكية والشافعية فروعاً ظاهرها أنها تعليق أو إضافة كقولهم: أعزني دابتك اليوم أعزك دابتي غداً، والواقع أنها إجارة لا إعارة. (١)

ولم نطلع على تصريح للحنابلة بحكم إضافة الإعارة أو تعليقها. وإن كانوا قد صرحوا بأن الأصل في الإعارة عدم لزومها.

حكم الإعارة وأثرها:

١٤ - مذهب الحنفية - عدا الكرخي - ومذهب المالكية، وهو وجه للحنابلة، وهو المروي عن الحسن والنخعي والشعبي وعمر بن عبد العزيز والثوري والأوزاعي وابن شبرمة أن الإعارة تفيد تمليك المنفعة، والدليل على ذلك أن المعير سلب

(١) البدائع ٣٨٩٨/٨ ط الإسماعيل، وابن عابدين ٢٣/٥، ٢٣٣/٤ والشرح الصغير ٥٧٣/٣، والرملي ملخص الروض ٣٢٩/٢.

المغل ضماناً<sup>(١)</sup> والمغل هو الخائن. ولأن الضمان إما أن يجب بالعقد أو بالقبض أو بالإذن، وليس هنا شيء من ذلك. أما العقد فلأن اللفظ الذي تتعقد به العارية لا ينبىء عن التزام الضمان، لأنه لتمليك المنافع بغير عوض أو لإباحتها على الاختلاف. وما وضع لتمليك المنافع لا يتعرض فيه للعين حتى يوجب الضمان عند هلاكه.

وأما القبض فلأنما يوجب الضمان إذا وقع بطريق التعدي، وما هنا ليس كذلك، لكونه مأذوناً فيه. وأما الإذن فلأن إضافة الضمان إليه فساد في الوضع، لأن إذن المالك في قبض الشيء ينفي الضمان فكيف يضاف إليه.

واستدل الشافعية والحنابلة بقول النبي ﷺ في حديث صفوان «بل عارية مضمونة»<sup>(٢)</sup> ويقول «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»<sup>(٣)</sup> ولأنه أخذ ملك غيره لنفع نفسه منفرداً بنفعه من غير استحقاق، ولا إذن في الإتلاف، فكان مضموناً كالغاصب والمأخوذ على وجه العموم.

واستدل المالكية بالتفرقة بين ما يمكن إخفاؤه وما لا يمكن بحمل أحاديث الضمان على ما يمكن إخفاؤه، والأحاديث الأخرى على ما لا يمكن

فاستقر الضمان عليه. وإن ضمن الثاني لم يرجع على الأول. إلا أن يكون الثاني لم يعلم بحقيقة الحال، فيحتمل أن يستقر الضمان على الأول، لأنه غر الثاني ودفع العين إليه على أنه يستوفي منافعتها بدون عوض. وإن تلفت العين في يد الثاني، استقر الضمان عليه بكل حال، لأنه قبضها على أن تكون مضمونة عليه. فإن رجع على الأول رجع الأول على الثاني. وإن رجع على الثاني لم يرجع على أحد.<sup>(٤)</sup>

### ضمان الإعارة:

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن العارية إن تلفت بالتعدي من المستعير فإنه يضمنها، لأنها إن كانت أمانة كما يقول الحنفية: فالأمانات تضمن بالتعدي. ومذهب المالكية كذلك فيما لا يغاب عليه، أى لا يمكن إخفاؤه، كالعقار والحيوان، بخلاف ما يمكن إخفاؤه، كالثياب والحلي فإنه يضمنه، إلا إذا أقام بينة على أنه تلف أو ضاع بلا سبب منه، وقالوا: إنه لا ضمان في غير ما ذكر.

وعند الشافعية والحنابلة يضمن المستعير بهلاك الشيء المعار، ولو كان الهلاك بأفة سبوية، أو أتلفها هو أو غيره ولو بلا تقصير. وقالوا: إن تلفت باستعمال مأذون فيه، كاللبس والركوب المعتاد لم يضمن شيئاً، لحصول التلف بسبب مأذون فيه.

وحجة الحنفية حديث: «ليس على المستعير غير

(١) حديث وليس على المستعير غير المثل ضماناً أخرجه الدارقطني (١/٣٤١ - ط دار المحاسن) وفي إسناده عمرو بن عبد الجبار وصبيدة بن حسان، قال منهما الدارقطني: ضعيفان، وقال: إتبأ يزوي عن شريح القاضي غير مرفوع.

(٢) حديث «بل عارية مضمونة» سبق تحريجه (ف ٣).

(٣) حديث «على اليد ما أخذت حتى تؤدي». أخرجه الترمذي (تحفة الأحوزي ٤/٤٨٢، ٤٨٣ نشر السلفية) وأبو داود (٨٢٢/٣ - ط عزت عبيد دعاس) من حديث سمرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال المباركفوري: وسامع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور.

(٤) البدائع ٣٨٩٨/٨، والاختيار ١١٨/٢، والشرح الصغير ٥٧٠/٣، وحاشية ابن عابدين ٤/٥٠٣، ونهاية المحتاج ١١٩/٥، وأسنن للمطالع ٣٢٨/٢، والمغني ٥/٢٢٧، والإقناع ٣٠٥/١ ط دار للحرقة.

(١) إخفاؤه.

شرط نفي الضمان:

١٦ - قال الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو أحد وجهين عند المالكية: إن شرط نفي الضمان فيما يجب ضمانه لا يسقطه، وقال أبو حفص العنبري من الحنابلة: يسقط، وقال أبو الخطاب: أو ما إليه أحد، وهو قول قتادة والعنبري، لأنه لو أذن في إتلاف العين المعارة لم يجب ضمانها، فكذلك إذا أسقط عنه ضمانها. وقيل: بل مذهب قتادة والعنبري أنها لا تضمن إلا أن يشترط ضمانها، فيجب، لقول النبي ﷺ «بل عارية مضمونة» (١).

واستدل لعدم سقوط الضمان بأن كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط، كالقبوض ببيع صحيح أو فاسد، وما اقتضى الأمانة فكذلك، كالوديعة والشركة والمضاربة.

والوجه الآخر عند المالكية أنه لا يضمن بشرط السقوط، لأنه معروف من وجهين: العارية معروف، وإسقاط الضمان معروف آخر، ولأن المؤمن عند شرطه. ونص الحنفية أن شرط الضمان باطل كشرط علمه، خلافاً للجوهرة، حيث جزم فيها بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان.

ومذهب الشافعية في المعتمد عندهم - وهو قول أكثر الحنفية - إلى أنه لو أعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقلدر معين فسد الشرط دون العارية. قال الأزعي من الشافعية وفيه وقفة. (٢) ولا يرد

ثم قال الحنفية: إن الإتلاف يكون حقيقة، ويكون معنى. فالإتلاف حقيقة بإتلاف العين، كعطب الدابة بتحميلها ما لا يحمله مثلها، أو استعمالها فيما لا يستعمل مثلها فيه، والإتلاف معنى بالمنع بعد الطلب، أو بعد انقضاء المدة، أو بجحود الإعارة، أو بترك الحفظ، أو بمخالفة الشروط في استعمالها، فلو حبس العارية بعد انقضاء المدة أو بعد الطلب قبل انقضاء المدة يضمن لأنها واجبة الرد في هاتين الحالتين، لقوله عليه الصلاة والسلام: «العارية مؤداة» (٣) وقوله عليه الصلاة والسلام «عل اليد ما أخذت حتى ترده» (٤) ولأن حكم العقد انتهى بانقضاء المدة أو الطلب، فصارت العين في يده كالغصوب. والمغصوب مضمون الرد حال قيامه، ومضمون القيمة حال هلاكه.

ولم ينص المالكية على المراد بالهلاك عندهم، ولكن يفهم من كلامهم السابق في إعارة الدواب أن المراد به تلف العين. قالوا: وإن ادعى المستعير أن الهلاك أو الضياع ليس بسبب تعديه أو تقريطه في الحفظ فهو مصدق في ذلك بيمينه، إلا أن تقوم بينة أو قرينة على كذبه، وسواء في ذلك ما يغاب عليه وما لا يغاب. (٥)

(١) العناية شرح الهداية ٤٦٩/٧، وتبيين الحقائق للزيلعي ٨٥/٥، والشرح الكبير ٤٣٦/٣، وسبلية المجتهد ٣٤٢/٢، وأسنى المطالب ٣٢٨/٢، والمغني ٧٢١/٥.

(٢) حنبلت والعارية مؤداة سبق ترجمته (فقرة ٣).

(٣) حديث «عل اليد ما أخذت...» سبق ترجمته جداً للمصنف أقيماً.

(٤) البدائع ٣٩٠٦/٨ - ٣٩٠٧ ط الإمام، والشرح الصغير ٥٧٤/٣.

(١) حديث «بل عارية مضمونة» سبق ترجمته (فقرة ٣).

(٢) الشرح الكبير ٤٣٦/٣، وأسنى المطالب ٣٢٨/٢، والمغني

٢٢١/٥ - ٢٢٢، وابن حبانين ٧٦٩/٤، والجوهرة

٣٥١/١، والزيلعي ٨٥/٥.

من جهة صاحب الدابة، ولو أنكر أصل الإذن كان القول قوله، فكذلك إذا أنكر الإذن على الوجه الذي انتفع به المستعير.

وفي أللواحية: إذا جهز الأب ابنته ثم مات فجاء ورثته يطلبون قسمة الجهاز بينهم، فإن كان الأب اشترى لها الجهاز في صغرها أو بعدما كبرت، وسلمه إليها في حال صحته، فليس للورثة حق فيه بل هو للبت خاصة.

فهذا يدل على أن قبول قول المالك أنها عارية بيمينه ليس على إطلاقه، بل ذلك إذا صدقه العرف.

وقالوا: كل أمين ادعى إيصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله بيمينه، كالودع إذا ادعى الرد والوكيل والناظر، وسواء كان ذلك في حياة مستحقها أو بعد موته، إلا في الوكيل بقبض الدين، إذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله، إلا بينة. (١)

ولو جهز ابنته بما يجهز به مثلها، ثم قال: كنت أعرتها الأمتعة. إن كان العرف مستمرا بين الناس أن الأب يدفع الجهاز ملكا لا إعارة، لا يقبل قوله إنه إعارة، لأن الظاهر يكذبه. وإن لم يكن العرف كذلك أو تارة وتارة فالقول له في جميع الجهاز، لا في الزائد على جهاز مثلها، والفترى على ذلك. وإن كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها فالقول له اتفاقا.

والمالكية كالحنفية في أن المستعير يصدق بيمينه، إذ قالوا: إذا هلك العين المعارة واختلف

(١) حاشية ابن عابدين ٥٠٦/٤، ٥٠٧، والمبسوط ١٤٣/١١ ط دار المعرفة.

هنا مذهب الحنابلة لأنهم يقولون بالضمان مطلقا. كيفية التضمنين:

١٧ - مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو مقابل المعتمد عند الشافعية أنه يجب ضمان العين بمثلها إن كانت مثلية، وإلا بقيمتها يوم التلف. والأصح عند الشافعية أنه إذا وجب الضمان في العارية فإنها تضمن بقيمتها يوم التلف، متقومة كانت أو مثلية، لأن رد مثل العين مع استعمال جزء منها متعذر، فصار بمنزلة فقد المثل، فيرجع للقيمة، ولا تضمن العارية بأقصى القيمة، ولا بيوم القبض. (١)

الاختلاف بين المعير والمستعير:

١٨ - تقدم أن الحنفية يقولون: إن العارية من الأسانسات فلا تضمن. وكذلك المالكية فيها لا ينفى. وفرعوا على ذلك أنها لا تضمن، إلا بالتعدي، وأن الأمين يصدق فيها يدعيه بيمينه.

واعتبار المقبوض عارية أو غير عارية، وأن هناك تعديا أم لا، يرجع فيه للعرف والعادة.

فقد قال الحنفية: إنه إذا اختلف رب الدابة والمستعير فيها أعارها له، وقد عقرها الركوب أو الحمولة، فالقول قول رب الدابة. وقال ابن أبي ليلى: القول قول المستعير. وحجته أن رب الدابة يدعي على المستعير سبب الضمان، وهو المخالفة في الاستعمال، وهو منكر لذلك فالقول قوله.

واحتمج الحنفية بأن الإذن في الاستعمال يستفاد

(١) البدائع ٣٩٠/٨، وبهية المحتاج ١٤١/٥، والمذني ٢٣٣/٥، ونيل المارب ١٣٧/١ ط الأميرية، والحرفي ١٣٣/٦، والشرح الصغير ٥٧٤/٣، والقرائين الفقهية / ٧١٨.

ابن قدامة : إن اختلفا في ذلك بعد مضي مدة لمثلها أجر وتلف البهيمة، وكان الأجر بقدر قيمتها، أو كان ما يدعيه المالك منها أقل مما يعترف به الراكب، فالقول قول المالك بغير يمين. سواء ادعى الإجارة أو الإعارة، إذ لا فائدة في اليمين على شيء يعترف له به. ويحتمل ألا يأخذ إلا بيمين، لأنه يدعي شيئاً لا يصدق فيه، ويعترف له الراكب بما يدعيه فيحلف على ما يدعيه، وإن كان ما يدعيه المالك أكثر، مثل إن كانت قيمة البهيمة أكثر من أجرها فادعى المالك أنها عارية لتجب له القيمة، وأنكر استحقاق الأجرة، وادعى الراكب أنها مكترة، أو كان الكراء أكثر من قيمتها، فادعى المالك أنه أجرها ليجب له الكراء، وادعى الراكب أنها عارية، فالقول قول المالك في الصورتين، فإذا حلف استحق ما حلف عليه. وقواعد الحنفية والمالكية تقتضي أن القول حينئذ قول من يدعي الإعارة، لأنه ينفي الأجرة. وأما الضمان فلا ضمان على كل حال في الإجارة والإعارة.

فإن تلفت العين قبل ردها تلفا تضمن به العارية فقد اتفقا على الضمان لها، لضمان كل من العارية والمغضوب. (١)

وإذا اختلفا، فادعى المالك الغصب، وادعى المنتفع الإجارة، فإن كان قبل الاستعمال والادابة تالفة فالقول قول المنتفع، لأنه ينفي الضمان، والأصل براءة الذمة، وإن كان بعد الاستعمال فالقول قول المالك مع يمينه، لأن الظاهر أن

المعير والمستعير في سبب هلاكها أو تعييبها، فقال المعير: هلكت أو تعيبت بسبب تقريطك، وقال المستعير: ما فرطت، فإنه يصدق بيمينه أنها ما هلكت أو تعيبت بسبب تقريطه. فإن نكل غرم بنكوله. ولا ترد اليمين على المدعي لأنها يمين تهمة.

وإذا وجب الضمان على المستعير فعليه جميع قيمته في حالة الهلاك، أو عليه الفرق بين قيمته سليما ومتعيبا.

وإن كان المستعار غير آلة حرب كفأس ونحوه، وأتى به إلى المعير مكسورا فلا يخرج منه من الضمان، إلا أن تشهد البينة أنه استعمله استعمالا معهودا في مثله، فإن شهدت البينة بعكسه فكرر لزمه لضمان. (١)

وإذا اختلف المالك والمنتفع في كون العين عارية أو مستأجرة ينظر: فإن كان الاختلاف قبل مضي مدة لمثلها أجر، ردت العين إلى مالكها، وصرح الحنابلة هنا بتحليف مدعي الإجارة.

وإن كان الاختلاف بعد مضي مدة لمثلها أجر، فقد صرح الحنفية والشافعية والحنابلة بأن القول قول المالك مع يمينه، لأن المنتفع يستفيد من المالك ملك الانتفاع، ولأن الظاهر يشهد له فكان القول قول المالك في التعيين، لكن مع اليمين، دفعا للتهمة.

١٩ - وإن اختلفا في كونها عارية أو مستأجرة بعد تلف العين: فمذهب الشافعية والحنابلة كما قال

(١) نهاية المحتاج ١٤٠/٥، والمغني ٢٣٦/٥.

(١) الشرح الكبير ٤٣٦/٢ - ٤٣٧.



المواق، وقد عكس ذلك عبد الباقي الزرقاني<sup>(١)</sup>.

#### مؤونة رد العارية:

٢١ - فقهاء المذاهب الثلاثة، وهو الأظهر عند المالكية على أن مؤونة رد العارية على المستعير، لحبر «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»،<sup>(٢)</sup> ولأن الإعارة مكسرة فلو لم تجعل المؤونة على المستعير لامتنع الناس منها. وهذا تطبيق لقاعدة «كل ما كان مضمون العين فهو مضمون الرد». وعلى المستعير ردها إلى الموضع الذي أخذها منه، إلا أن يتفقا على ردها إلى مكان غيره، لأن ما لزم رده وجب رده إلى موضعه كالمفصوب.<sup>(٣)</sup>

#### ما يبرأ به المستعير:

٢٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المستعير لو رد الدابة إلى مالكها أو وكيله في قبضها فإنه يبرأ منها. أما إن ردها بواسطة آخرين وإلى غير المالك والوكيل ففي ذلك خلاف وتفصيل:

قال الحنفية في الاستحسان والمالكية: إن رد المستعير الدابة مع خادمه أو بعض من هو في عياله فلا ضمان عليه إن غلبت، لأن يد من هو في عياله

(١) لا يخفى أن هذا الخلاف على الحيوان الذي يملك إن لم يتفق عليه. أما إماراة الأشياء التي لا تتلف بسدم الإنفاق عليها، وإنها يتوقف على الإنفاق التمكن من منافعها فملك على المستعير إن شاء أن يتنفع بها، وإلا ردها (للجنة).

وانظر أسنى الطالب ٢/٣٢٩، والشرح الكبير ٣/٤٤١، ومعه الإردادات ١/٥٠٦.

(٢) حديث «على اليد ما أخذت...» سبق ترجمته (ف ١٥).

(٣) حاشية ابن حابدين ٤/٥٠٥، والشرح الكبير ٤/٤٤١،

والزرقاني ٦/١٣٦، ومعه المحتاج ٥/١٢٤، والمغني ٢٢٤/٥.

المهلك جاء من الاستعمال<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية والحنابلة: إن كان الاختلاف عقيب العقد، والدابة قائمة لم يتلف منها شيء، فلا معنى للاختلاف، ويأخذ المالك بهيمته. وكذلك إن كانت الدابة تالفة، لأن القيمة تجب على المستعير كوجوبها على الغاصب.

وإن كان الاختلاف بعد مضي مدة لملئها أجر فالاختلاف في وجوبه، والقول قول المالك، لأنه ينكر انتقال الملك إلى الراكب، والراكب يدعيه والقول قول المنكر، لأن الأصل عدم الانتقال، فيحلف ويستحق الأجرة.<sup>(٢)</sup>

#### نفقة العارية:

٢٠ - ذهب الشافعية - ما عدا القاضي حسين - والحنابلة، وهو المعتمد عند المالكية إلى أن نفقة العارية التي بها يقاؤها كالطعام مدة الإعارة على مالكةا، لأنها لو كانت على المستعير لكان كراء، وربما كان ذلك أكثر من الكراء فتخرج العارية عن المعروف إلى الكراء، ولأن تلك النفقة من حقوق الملك.

ومذهب الحنفية، وغير المعتمد عند المالكية، وهو ما اختاره القاضي حسين من الشافعية أن ذلك على المستعير، لأن مالك الدابة فعل معروف فلا يلحق أن يشدد عليه.

وقال بعضهم: إنها على المستعير في الليلة والليلتين، وعلى المعير في المدة الطويلة كما في

(١) الفتاوى الهندية ٤/٣٧٢، ومجمع الضمانات/٦٢.

(٢) المغني ٥/٣٣٤ - ٣٣٧ ط الرافض، وابن حابدين ٤/٦١٨.

والخائبة كالشافعية في أنه إذا ردها إلى المكان الذي أخذها منه، أو إلى ملك صاحبها لم يبرأ، لأنه لم يردّها إلى مالكها ولا نائبه فيها، كما لو دفعها إلى أجنبي.

وإن ردها إلى من جرت عادته بحصول ذلك على يديه، كزوجته المتصرفة في ماله، أو رد الدابة إلى سائسها، فقياس المذهب أنه يبرأ، قاله القاضي. وقاس ذلك على الوديعة، وقد قال الإمام أحمد فيها: إذا سلمها المودع إلى امرأته لم يضمها، لأنه مأذون في ذلك عرفاً أشبه ما لو أذن فيه نطقاً. (١)

ما تنتهي به الإعارة:

٢٣ - تنتهي الإعارة بأحد الأسباب الآتية:

- (١) انتهاء المدة في الإعارة المؤقتة.
- (٢) رجوع المعير في الحالات التي يجوز فيها الرجوع.
- (٣) جنون أحد المتعاقدين.
- (٤) الحجر عليه لسفه أو فلس.
- (٥) موت أحد المتعاقدين.
- (٦) هلاك العين المعارة.
- (٧) استحقاقها للغير. (٢)

(١) الملفي ٢٢٤/٥ ط الرياض.

واللجنة ترى أن الخلاف في هذه المسألة مبنى على اختلاف العرف، فمن جرى العرف أن يده كيد المستعير في الحفظ والأمانة كالابن الذي في العيال والحكم الخاص يعتبر تسليمه كتسليم المستعير نفسه، ومن جرى العرف أن يده كيد المالك، كالزوجة والولد الذي في العيال والحكم الخاص يعتبر تسليمه كتسليم المالك، فإن كان لا يطمئن إلى هؤلاء فعليه أن يصح في عقد الإعارة على عدم التسليم إلا إليه، أو من يريد التسليم إليه.

(٢) ابن عابدين ٥٠٦/٤، والشرح الكبير ٤٣٣/٣، ونهاية المحتاج ١٣٠ - ١٣١، والملفي ٢٢٤/٥.

في الرد كيده، كما أن يد من في عياله في الحفظ كيده. والعرف الظاهر أن المستعير يرد المستعار بيده من في عياله ولهذا يعولهم، فكان مأذوناً فيه من جهة صاحبها دلالة. وكذلك إن ردها إلى خادم صاحب الدابة، وهو الذي يقوم عليها، فهو بريء استحساناً. والقياس ألا يبرأ ما لم تصل إلى صاحبها، كالودع إذا رد الوديعة لا يبرأ عن الضمان ما لم تصل إلى يد صاحبها.

وجه الاستحسان أن صاحبها إنما يحفظ الدابة بسائسها. ولو دفع المستعير الدابة إلى مالكها فهذا يدفعها إلى السائس، فكذلك إذا ردها على السائس. والعرف الظاهر أن صاحب الدابة يأمر السائس بدفعها إلى المستعير، وباستردادها منه إذا فرغت، فيصير مأذوناً في دفعها إليه دلالة.

وهذا في غير المعار النفيس، إذ فيه لا بد من التسليم للمالك، وإلا لم يبرأ. (١)

وعند الشافعية أنه يجوز الرد إلى الحاكم عند غيبة المعير أو الحجر عليه بسفه أو فلس، فلورد الدابة إلى الأسطبل، والثوب ونحوه للبيت الذي أخذه منه لم يبرأ، إلا أن يعلم به المالك أو يخبره به ثقة.

وكذلك لا يبرأ عندهم بالرد إلى ولده أو زوجته، حتى ولو لم يجد المالك أو وكيله، بل يجب الضمان عليهما بالرد إليهما، فإن أرسلاهما إلى المرعى وتلفت فالضمان عليهما، لحصول التلف في يدهما، حتى لو غرما لم يرجعا على المستعير، ولو غرم المستعير رجوع عليهما. (٢)

(١) الميسوط ١٣٩/١ - ١٤٠، وابن عابدين ٥٠٥/٤، والبناني هامش الزرقاني ١٣١/٦.

(٢) أسنى الطالب ٣٧٩/٢.

أحد إن لم يكن المستعير عالماً، وإلا رجع عليه. (١)

أثر استحقاق العارية على الانتفاع:

٢٥ - صرح الحنابلة بأنه إذا استعار شخص شيئاً فانتفع به ثم ظهر مستحقاً، فلما لکه أجر مثله، يطالب به المعير أو المستعير. فإن ضمن المستعير رجع على المعير بما غرم، لأنه غره وغرمه، لأن المستعير استعار على ألا أجر عليه. وإن رجع على المعير لم يرجع على أحد. (٢) وقواعد المذاهب الأخرى لا تأبى ذلك.

الوصية بالإعارة:

٢٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة الوصية بالإعارة إذا خرج مقابل المنفعة من الثلث باعتبارها وصية بالمنفعة. وخالف في ذلك ابن أبي ليلى وابن شبرمة. (٣)

## إعانة

التعريف:

١ - الإعانة لغة: من العون، وهو اسم بمعنى المساعدة على الأمر.

يقال: أعنته إعانة، واستعنته، واستعنت به

(١) الأم ٣/٢٥٧، وكشاف القناع ٤/٦١.

(٢) كشاف القناع ٤/٣٧٣، والفروع ٢/٩٤٦، والمغني ٥/٢٣٣.

(٣) كشاف القناع ٤/٣٧٣، والفروع ٢/٩٤٦، والمغني ٦/٦٣ ط الرياض، والدسوقي ٤/٤٢٣، ٤٤٥.

استحقاق العارية، وتلف المستعار المستحق، ونقصانه:

٢٤ - يختلف الفقهاء في رجوع المستحق على المعير أو المستعير عند تلف المستعار المستحق أو نقصانه، وفيمن يكون عليه قرار الضمان، ولهم في ذلك رأيان:

الأول: يرجع المستحق على المستعير، وليس له أن يرجع على المعير، وهو قول الحنفية والمالكية. وقد علل الحنفية لذلك بأن المستعير يأخذ لنفسه، ولأنها عقد تبرع، والمعير غير عامل له، فلا يستحق السلامة، ولا يثبت به الغرور. (١)

الثاني: الرجوع على المعير أو المستعير، وهو قول الشافعية والحنابلة، فالرجوع على المعير لتعديده بالدفع للغير، وأما على المستعير فللقبضه مال غيره - وهو المستحق - بغير إذنه، غير أنهم يختلفون في الذي يكون عليه قرار الضمان، فقال الشافعية: إن رجع على المستعير فلا يرجع على من أعاره، لأن التلف أو النقص كان من فعله، ولم يضر بشيء من ماله فيرجع به، وإن ضمنه المعير فمن اعتبر العارية مضمونة قال: للمعير أن يرجع على المستعير، لأنه كان ضامناً، ومن اعتبر العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه بشيء، لأنه سلطه على الاستعمال.

وقال الحنابلة: إن ضمن المستعير رجع على المعير بما غرم، لأنه غره وغرمه، ما لم يكن المستعير عالماً بالحال فيستقر عليه الضمان، لأنه دخل على بصيرة، وإن ضمن المالك المعير لم يرجع بها على

(١) البحر الرائق ٧/٣٢٤، والمأونة ٥/٣٦١ نشر دار صادر.

وجبت الإعانة عليه وجوبا عينيا، وإن كان ثم غيره كان ذلك واجبا كفاثيا على القادرين، فإن قام به أحدهم سقط عن الباقيين، وإلا أئتموا جميعا، لما روي أن قوما وردوا ماء فسالوا أهله أن يدلهم على البشر فأبوا، فسالوهم أن يعطوهم دلوًا، فأبوا أن يعطوهم، فقالوا لهم: إن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت أن تقطع، فأبوا أن يعطوهم، فذكروا ذلك لعمر رضي الله عنه، فقال لهم: فهلا وضعتهم فيهم السلاح. (١)

ومثل ذلك إعانة الأعمى إذا تعرض لهلاك، وإعانة الصغير لإنقاذه من عقرب ونحوه. (٢)

#### ب - الإعانة لإنقاذ المال :

٦ - تجب الإعانة لتخليص مال الغير من الضياع قليلا كان المال أو كثيرا، حتى أنه تقطع الصلاة لذلك. (٣) وفي بناء المصلي على صلاته أو استئناها خلاف يرجع إليه في مبطلات الصلاة.

#### ج - الإعانة في دفع الضرر عن المسلمين :

٧ - يجب إعانة المسلمين بدفع الضرر العام أو الخاص عنهم، لقول الله تعالى: (وتعاونوا على

فأعاني. كما يقال: رجل معوان، وهو الحسن المعونة، وكثير المعونة للناس. (١)

الألفاظ ذات الصلة :  
الإغاثة :

٢ - الإغاثة : هي الإعانة والنصرة في حال شدة أو ضيق. (٢)

أما الإعانة فلا يشترط أن تكون في شدة أو ضيق.

٣ - الاستعانة : هي طلب العون. يقال: استعنت بفلان فأعاني وعاونني، (٣) وفي الحديث: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك». (٤)

#### الحكم التكليفي :

٤ - يختلف الحكم التكليفي للإعانة بحسب أحوالها، فقد تكون واجبة، وقد تكون مندوبة، وقد تكون مباحة أو مكروهة أو محرمة.

#### الإعانة الواجبة :

##### أ - إعانة المضطر :

٥ - اتفق الفقهاء على وجوب إعانة المضطر إلى الطعام والشراب بإعطائه ما يحفظ عليه حياته، وكذلك بإنقاذه من كل ما يعرضه للهلاك من غرق أو حرق، فإن كان قادرا على ذلك دون غيره

(١) لسان العرب والمصباح في مادة: (عون).

(٢) المصباح المنير واللسان في مادة: (غوث).

(٣) الجوهري ولسان العرب في مادة: (عون).

(٤) حديث: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك» أورده الزيلعي في نصب الراية وعزاه إلى مراسيل أبي داود (نصب الراية ٢/ ١٣٥، ١٣٦ ط دار للمون).

(١) الأثر من عمر رضي الله عنه «فهلأ وضعت فيهم السلاح» أورده أبو يوسف في الحراج، ولم يذكر له إسنادا، وأورده السرخسي في المبسوط أيضا. (الرتاج بتحقيق الكبيسي ١/ ٦٥١ ط مطبعة الإرشاد، والمبسوط ٢٣/ ١٦٦، وانظر المغني ٨/ ٦٠٢ ط الرياض، وحاشية النووي ٤/ ٢٤٢، والجلد ٥/ ٧ ط إحياء التراث العربي).

(٢) حاشية المصوسي ١/ ٢٨٩ ط دار الفكر، والخطاب ٢/ ٣٦ ط ليبيا، وابن عابدين ١/ ٤٤٠، ٤٧٨.

(٣) حاشية المصوسي ١/ ٢٨٩ ط دار الفكر، والخطاب ٢/ ٣٦ ط ليبيا، وابن عابدين ١/ ٤٣٨، ٤٤٠، والمغني ٢/ ٤٩ ط الرياض، والمجموع ٤/ ٨١.

فشكر الله له، فغفر له. قالوا: يا رسول الله وإن لنا في البهائم أجرا، فقال: في كل ذاتٍ كبيرٍ رطبٍ أجره. <sup>(١)</sup>

#### الإعانة المتدوية :

٩ - وتكون الإعانة مندوبة إذا كانت في خير لم يجب.

#### الإعانة المكروهة :

١٠ - الإعانة على فعل المكروه تأخذ حكمه فتكون مكروهة، مثل الإعانة على الإسراف في الماء، أو الاستنجاء بياه زمزم، أو على الإسراف في المباح بأن يستعمله فوق المقدّر شرعا. مثل إعطاء السفينة المال الكثير، وإعطاء الصبي غير البرأشد ما لا يحسن التصرف فيه. <sup>(٢)</sup>

#### الإعانة على الحرام :

١١ - تأخذ الإعانة على الحرام حكمه، مثل الإعانة على شرب الخمر، وإعانة الظالم على ظلمه، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: أتاني جبريل فقال: «يا محمد إن الله عز وجل لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه ويأثعها

البرّ والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان). <sup>(٣)</sup> ولقول رسول الله ﷺ: «والمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه؛ ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته». <sup>(٤)</sup>

وكلما كان هناك رابطة قرابة أو حرفة كان التعاون بينهم أوجب. <sup>(٥)</sup> (ر: عاقلة).

#### د - إعانة البهائم :

٨ - صرح الفقهاء بوجوب إعانة البهائم بالإنفاق عليها فيما تحتاج إليه من علف وإقامة ورعاية، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة مسجتها حتى ماتت، فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقيتها، إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» <sup>(٦)</sup> وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «بيننا رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش وجد بئرا، فنزل فيها فشرب، ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ بي، فنزل البشري فملا خفه، ثم أمسكه بفيه فسقى الكلب،

(١) سورة المائدة/٢

(٢) حديث «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه...» أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا (فتح الباري ٩٧/٥ ط السلفية)، وانظر جواهر الإكليل ٢٥١/١ وقليوبي وصميرة ٢١٤/٤، وإعانة الطالبين ١٨٩/٢

(٣) ابن مابدين ٤١٤/٥، واللمصوتي ٢٨٢/٤، وإعانة الطالبين ١٨٩/٢

(٤) حديث: «عذبت امرأة في هرة مسجتها» أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا. (فتح الباري ٤١/٥ ط السلفية، وصحيح مسلم ١٧٦٠/٤ ط عيسى الحلبي).

(١) حديث: «بيننا رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش...» أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (فتح الباري ٤٣٨/١٠ ط السلفية).

وانظر المغني ٦٣٤/٧، ٦٣٥ ط السرياض، والاختصار ١٤/٤، وحاشية الدسوقي ٢٢/٧ ط دار الفكر، وبهاية المحتاج ٢٢٩/٧ ط المكتب الإسلامي.

(٢) ابن عابدين ٨٩/١ ط بلاق.

وحديث «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا: يا رسول الله، هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟ قال: تأخذ فوق يديه» (١)

#### إعانة الكافر :

##### أ - الإعانة بصدقة التطوع :

١٢ - يجوز دفع صدقات التطوع للكافر غير الحربي. (٢) انظر مصطلح (صدقة).

##### ب - الإعانة بالنفقة :

١٣ - صرح الفقهاء بوجوب النفقة - مع اختلاف السنين - للزوجة وقربة الولاد أعلى وأسفل، لإطلاق النصوص، ولأن نفقة الزوجة جزء الاحتباس، وذلك لا يختلف باختلاف الدين.

وأما قرابة الولاد فلمكان الجزئية، إذ الجزئية في معنى النفس، ونفقة النفس تجب مع الكفر فكذا الجزء، وتفصيله في مصطلح (نفقة). (٣)

##### ج - الإعانة في حالة الاضطراب :

١٤ - يجب إعانة المضطرب ببدل الطعام والشراب إليه إذا كان معصوماً، مسلماً كان أو ذمياً أو معاهداً، فإن امتنع من له فضل طعام أو شراب من دفعه للمضطرب إليه - ولو كافراً - جاز له قتاله بالسلاح أو

== ابن ماجه ٢/ ٨٧٤ ط حسى الحلبي، وفيض القدير ٦/ ٧٢ ط المكتبة التجارية.

(١) حديث: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». أخرجه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً (فتح الباري ٥/ ٩٨ ط السلفية).

(٢) ابن عابدين ٢/ ٦٧، ومغني المحتاج ٣/ ١٢١

(٣) الاختيار ٤/ ١١، ولبقة السالك ٢/ ٣٢٨، ومغني المحتاج ٣/ ٤٢٦، ٤٤٦، ٤٤٧، والمغني ٧/ ١٠١ وما بعدها.

ومبتاعها ومساقيها ومستقيها» (١).

وعن ابن عمر - في إعانة الظالم - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أعان على خصومة بظلم (أو يعين على ظلم) لم يزل في سخط الله حتى ينزع». (٢)

وعن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل يعبر تردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه». (٣)

ولحديث «من أعان على قتل مسلم بشرط كلمة لقي الله عز وجل، مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله». (٤)

(١) حديث: «أتاني جبريل... أخرجه أحمد والحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، كما قال أحمد شاكر علق المسند: إسناده صحيح (مسند أحمد بن حنبل ٣٢٢/٤ ط دار المعارف بمصر، والمستدرک ٤/ ٤٥)

(٢) حديث: «من أعان على خصومة بظلم... أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وفي إسنادهما مطر بن طهيان الوراق، قال عنه المنذري: قد ضعفه غيره وواحد، كما أن في إسناده أبي داود الثئي بن يزيد الثقفي وهو مجهول. (عون للمبدؤ ٣/ ٣٣٤ ط الهند، وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٨ ط حسى الحلبي).

(٣) حديث: مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل يعبر... أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وخرجه المنذري إلى أبي داود، قال المنذري: فيه انقطاع، فإن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود لم يسمح من أبيه. (موارد الظنن ص ٢٩٠ - ٢٩١ ط دار الكتب العلمية، والترغيب والترهيب ٤/ ٢٤٦ ط السعادة، وفيض القدير ٥/ ٥١١ ط للمكتبة التجارية).

(٤) حديث: «من أعان على قتل مسلم بشرط كلمة... أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الحافظ البوصيري في الزوائد: في إسناده يزيد بن أبي زياد، بالسوا في تضعيفه، حتى قيل كآله حديث موضوع. (ستن ==

تشريع فيها الخلود،<sup>(١)</sup> لأن دره المفسدين مستحب في العقول،<sup>(٢)</sup> فيجب على الحاكم دره الفساد برده المفسدين ومن يعينهم على ذلك بتعزيرهم بما يتناسب مع تلك الإعانة المحرمة.

أما عن الإثم الأخروي المترتب على الإعانة في الحرام، فقد وردت في ذلك آثار كثيرة: منها ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة رضي الله عنه: «أعاذك الله من إمارة السفهاء». قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدي، لا يشلون بعدي، ولا يستنون بسنني، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون على حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعينهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسردون على حوضي، ياكعب بن عجرة: إنه لا يدخل الجنة لحم بنت من سحت، النار أولى به. ياكعب بن عجرة: الناس غاديان، فمبتاع نفسه فمعتقها، وبائع نفسه فموقتها.<sup>(٣)</sup>

١٧ - نص بعض الفقهاء على أن المعين على الجريمة يأخذ حكم الأصل في بعض الأحوال، كالريثة، ومقدم السلاح، والممسك للقتل، والردة ونحوهم. ويرجع إلى ذلك في مباحث الجنايات

بغير السلاح.<sup>(١)</sup> على خلاف وتفصيل في المذاهب يرجع إليه في مصطلح (اضطراب).

### آثار الإعانة :

يترتب على الإعانة آثار منها :

#### أ - الأجر على الإعانة :

١٥ - الأجر على الإعانة إما أخروي، وهو على الواجب والمستحب منها، وإما دنيوي. فإن الإعانة من التبرعات، والأصل أنه لا يستحق عليها أجر، سواء أكانت برا للوالدين مثل إعانة الولد لوالده، أم للناس مثل إعانة المحتاج بالقرض والصدقة والكفالة.<sup>(٢)</sup>

وقد يأخذ المعين أجرا على بعض الأعمال التي يؤدي فيها فعلا معينا مثل الوكالة، وهي مشروعة بالكتاب والسنة. ولتفصيل ذلك يرجع إلى تلك الأبواب في كتب الفقه وفي مصطلحاتها.<sup>(٣)</sup>

#### ب - العقاب على الإعانة :

١٦ - لم يذكر العلماء عقوبات معينة للإعانة على المحرم، غير أنهم قالوا بالتعزير على الذنوب التي لم

(١) ابن عابدين ٢٨٣/٥، والدميقي ١١٦/٢، ١١٧، وجواهر الإكليل ٢١٨/١، ومغني المحتاج ٣٠٨/٤، ٣٠٩، ومطلب أولي النهى ٣١٩/٦.

(٢) الاختيار ١١٨/٢، ١٥٩/٢، ١٦٦، ٤٨/٣ ط المعرفة، والمغني ٥٣٤/٤، ٥٩١/٥ ط السرياض، وجواهر الإكليل ٢١٨/٢، ٢١١، ١٢٥، ٢١١ ط شعرون، ونهاية المحتاج ٤٣٩/٤، ٤٠١/٥، ١٤٩/٦ ط مصطفى الحلبي.

(٣) الاختيار ١/٥٠، ١٥٦، ٥٩/٥، والمغني ٧٩/٥، ٣٩٧، وجواهر الإكليل ٢/١٢٥، ١٤٥، ونهاية المحتاج ١٤/٥، ٢٥٨.

(١) الأحكام السلطانية للباوردي ص ٢٣٦ ط مصطفى الحلبي.

(٢) إعلام الموقعين ١٠٢/٢ ط محيي الدين.

(٣) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لكعب بن عجرة: «أعاذك الله من إمارة السفهاء...». أخرجه أحمد والبيهقي. قال الهيثمي: رجالها رجال الصحيح (مسند أحمد بن حنبل ٣/٣٢١ ط الميمنية، وكشف الاستار عن زوائد البيهقي ٢/٢٤١ ط مؤسسة الرسالة، وجمع الزوائد ٥/٢٤٧ نشر مكتبة القدسي).

والميراث وغيرها .

ضرره أو لثيابه .<sup>(١)</sup>

هذا وقد يجب الضمان في بعض عقود التبرعات  
مثل الكفالة بأمر المكفول، فيضمن عند عجز  
المكفول المدين .

وفي الوكالة عند التفريط أو التعدي،<sup>(٢)</sup> وهي  
من الإعانات . ر : (كفالة، وكالة) .

جـ - الضمان :

١٨ - من ترك الإعانة الواجبة قد يلحقه الضمان .  
قال المالكية والشافعية والحنابلة : إذا ترك إنسان  
إعانة مضطر فمنع عنه الطعام حتى مات ، فإذا لم  
يقصد ذلك فعليه الضمان ، وإن قصده فعمد عند  
الشافعية والمالكية .

## إعتاق

انظر : عتق .

## اعتبار

التعريف :

١ - الاعتبار لغة بمعنى الاتعاظ كما في قوله تعالى :  
(فاعتبروا يا أولي الأبصار) ،<sup>(٣)</sup> قال الخليل : العبرة  
الاعتبار بما مضى أي الاتعاظ والتذكر .

ويكون الاعتبار بمعنى الاعتداد بالشيء في  
ترتب الحكم،<sup>(٤)</sup> وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بهذا  
المعنى .

وصرح الحنفية والحنابلة ، بجواز قتال المانعين  
للطعام والشراب - غير المحوز - عن المضطرين له  
والمشرفين على الهلاك ، لما روي أن قوما وردوا ماء  
فسألوا أهله أن يدلهم على البئر فأبوا ، فسألهم  
أن يعطوهم دلوا فأبوا أن يعطوهم ، فقالوا لهم : إن  
أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت أن تقطع فأبوا أن  
يعطوهم . فذكروا ذلك لعمرو بن عبد الله رضي الله عنه . فقال  
لهم عمر : فهلا وضعتهم فيهم السلاح .<sup>(١)</sup> وفيه  
دليل على أن المضطر إذا منع من الماء ، له أن يقاتل  
بالسلاح عليه . على أن الحنفية لم يصرحوا بضمان  
المتسبب في هلاك العطشان والجائع ، وإن كانت  
قواعدهم تدل على ذلك (ر : صيال) .

ومن رأى خطرا محدقا بإنسان ، أو علم بذلك  
وكان قادرا على إنقاذه فلم يفعل ، فقد ذهب  
أبو الخطاب من الحنابلة إلى أنه يضمن ، خلافا  
للجمهور الذين ربطوا الضمان بالمباشرة أو  
التسبب .

كما يضمن حامل الخطب عند الشافعية إذا ترك  
تنبيه الأعمى ومن في معناه حتى ترتب على ذلك

(١) سبق تحريمه في ف (٥) .

(١) السمسومي ٢٤٢/٤ ط دار الفكر ، والجمل ٧/٥ ط إحياء  
التراث ، والمغني ٤٢١/٩ ط مكتبة القاهرة ، وقليوبي وعميرة  
٢١٢/٤ ، واليسوط ١٦٦/٢٣ ط المعرفة .

(٢) الاختصار ١٥٦/٢ ، ١٦٦ ، والمطالع ٩٦/٥ ، ١٨١ ط دار  
الفكر ، وحواشي النخبة ٢٥٧/٥ ، ٢٩٤ ط دار صادر ، والمغني  
١٢٥/٥ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤/٤

(٣) سورة الحشر ٢/

(٤) الصباح الكبير ولسان العرب .



وفي الاصطلاح :

عرفه الجرجاني فقال : هو النظر في الحكم الثابت أنه لأي معنى ثبت وإلحاق نظيره به . وهذا عين القياس .<sup>(١)</sup>

## اعتبار

الحكم الإجمالي :

التعريف :

١ - الاعتبار في اللغة : لف العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك . سواء أبقى طرفها على وجهه أم لم يبقه ؟<sup>(٢)</sup>

وعرفه صاحب مراقي الفلاح من الحنفية بقوله : هو شد الرأس بالثديل ، أو تكوير عمامته على رأسه وترك وسطه مكشوفاً - أي مكشوفاً عن العمامة ، لا مكشوف الرأس ، وقيل : أن ينتقب بعمامة فيغطي أنفه .<sup>(٣)</sup>

حكمه التكليفي :

٢ - نص الحنفية صراحة على كراهة الاعتجار في الصلاة كراهة تحريمية ، وعللوا ذلك بأنه فعل ما لم يرد عن الشرع ، وقالوا : إن رسول الله ﷺ نهى عن الاعتجار في الصلاة .<sup>(٤)</sup> وورد عن الحنابلة أنه يكره تنزيهاً ليس ما لم يعتد لبسه في الصلاة ، أو ما فيه خلاف زي البلد الذي هو فيه . فإن كان الاعتجار غير معتاد فيكون عندهم مكروهاً في الصلاة كراهة تنزيهية .<sup>(٥)</sup>

٣ - أما الاعتجار خارج الصلاة للحي أو للميت ،

٢ - الاعتبار بمعنى القياس مأموره شرعاً ، فقد استدل القائلون ببيوت التعبد بالقياس الشرعي بقوله تعالى : ( فاعتبروا يا أولي الأبصار ) فقد أمرنا الله بالاعتبار ، والاعتبار رد الشيء إلى نظيره وهذا هو القياس ، فكان مأموراً به بهذا النص ، وهناك أدلة كثيرة على حجية القياس يرجع في بيانها وتفصيلها والاعتراضات عليها<sup>(٦)</sup> إلى الملحق الأصولي .

مواطن البحث :

٣ - اعتبارات الشارح في الأحكام لها مجالات يذكرها الأصوليون بالتفصيل في : أبحاث تعريف القياس وحكمه ، وفي مسالك العلة ، وفي المصالح المرسلة وفي السببية في الحكم الوضعي ، وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

(١) التعريفات للجرجاني / ٢٤ ط مصطفى الحلبي . وكشف الأسرار

٣ / ٢٧٥ ط دار الكتاب العربي ، بيروت ، والتلويح ٥٤ / ٢ ط

صحيح ، ومسلم الثبوت ٣١٢ / ٢ ط بولاق .

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني / ٢٠٠ ط مصطفى الحلبي ، وشرح

البدعشي مع الأسنوي ٩ / ٣ ط صحيح ، والتلويح ٥٤ / ٢ ،

ومسلم الثبوت ٣١٢ / ٢ ، وكشف الأسرار ٢٧٥ / ٣

(١) لسان العرب ، والمصباح للنير مادة (عجر) .

(٢) مراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي / ١٩٢ ط المطبعة العثمانية .

(٣) مراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي / ١٩٢

(٤) مطلب أولي النبي ١ / ٣٥٠ ط المكتب الإسلامي .

أما الإنسان : فإنه يفرق فيه بين الكبير والصغير، إذ الكبير يثبت عليه العقوبة والضمان، أما الصغير فإنه يثبت عليه الضمان دون العقوبة، وكل ذلك مفصل في كتاب الجنائيات من كتب الفقه.

هذا، ويختلف الحكم بحسب مايقع عليه الاعتداء.

فإن وقع على نفس الإنسان أو ما دونها من جسده، فعندئذ يجب في عمده القصاص إذا توفرت شرطه، وفي خطئه الضمان بالمال كما هو مفصل في كتاب الجنائيات.

وإن وقع على المال، فعندئذ لا يخلو الأمر من أن يكون بطريق السرقة، وعندئذ يجب قطع اليد (ر: سرقة).

أو يكون بطريق الغضب، وعندئذ يجب الضمان والتعزير، كما هو مفصل في كتب الفقه في مباحث: الغضب، والضمان، والتعزير.

وإن وقع الاعتداء على حق من الحقوق، فإما أن يكون حقاً لله تعالى كحفظ العقيدة، والعقل، والعرض، وأرض الإسلام، وغير ذلك، فعقوبته الحد أو التعزير كما هو مفصل في أبوابه.

وإما أن يكون حقاً للعبد كعدم تسليم الأب ابنه الصغير إلى أمه المطلقة، لتقوم بحضائنه، ونحو ذلك فيترتب على ذلك الإيجاب على أداء الحق أو ضمانه مع التعزير إن رأى الحاكم ذلك. دفع الاعتداء :

٣- إذا وقع الاعتداء فللمعتدى عليه أن يدفعه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً سواء أكان هذا الدفع ببسده كما فصل الفقهاء ذلك في كتاب: (الصيال)

فلم يتعرض الفقهاء - فيما نعلمه - لذلك بصراحة ولكن الذين كرهوا العمالة للميت - كما هو الراجح عند الخنفية - فإنهم يكرهون له الاعتجار بالعمالة من باب أولى،<sup>(١)</sup> وقد ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الجنائز، عند كلامهم على كفن الميت.

## اعتداء

التعريف :

١ - الاعتداء في اللغة وفي الاصطلاح: الظلم وتجاوز الحد.<sup>(٢)</sup> يقال: اعتدى عليه إذا ظلمه، واعتدى على حقه أي جاوز إليه بغير حق.

الحكم الإجمالي :

٢ - الاعتداء حرام، لقوله تعالى: (ولا تعتدوا) إن الله لا يحب المعتدين.<sup>(٣)</sup>

أما ما يترتب على الاعتداء من أثر، فيختلف: فإذا كان المعتدي حيواناً لا يثبت على صاحبه عقوبة ولا ضمان لقوله عليه الصلاة والسلام «جرح العجماء جبار»<sup>(٤)</sup> وهذا - ما لم يكن صاحبه متهاوناً أو معتدياً بتحريره وإغرائه.

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٧٨ والفناوى الهندية ١/ ١٥٨، ومراقي الفلاح ٣١٦، وحاشية المنذرى على الحرمي ٢/ ١٢٧.

(٢) المصباح المنير، ولسان العرب، مادة: (عدا).

(٣) سورة البقرة/ ١٩٠.

(٤) حديث: «جرح العجماء جبار» أخرجه البخاري ومسلم ومالك واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (فتح الباري ٥/ ٣٣ ط السلفية، وصحيح مسلم ٣/ ١٣٤ ط عيسى الحلي، والموطأ ٢/ ٨٦٨، ٨٦٩ ط عيسى الحلي).

ويطلق الفقهاء كلمة الاعتدال على أثر الرفع من الركوع أو السجود. (١)

الحكم التكليفي ومواطن البحث :

٢ - ذهب الجمهور وهو رواية عن أبي حنيفة إلى أن الاعتدال من الركوع والسجود فرض، والصحيح عند الحنفية أنه سنة. (٢)

وقد تكلم الفقهاء عن تفصيلات تتعلق بما يتحقق به الاعتدال، ووجوب الاطمئنان في الاعتدال، وسنة رفع اليدين في الاعتدال، والدعاء فيه دعاء قنوت أو غيره، كما تحدثوا عن الشك في تمام الاعتدال، والاعتدال بغير نية الاعتدال، كاعتدال المصلي خوفاً من سيع ونحو ذلك، وعن العجز عن الاعتدال، وعن تعدد ترك الاعتدال، وتجهد ذلك كله مبسوطاً في كتاب الصلاة من كتب الفقه.

## اعتراف

انظر : إقرار .

## اعتصار

التعريف :

١ - الاعتصار افعال من العصر، وعن معانيه المنع

(١) أسنى الطلاب ١/١٥٨، ومواهب الجليل ١/٥٢٤، والمفني ٥١٣/١

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٣١٢ ط (أ) بولاق، والطحطاوي على مراني الفلاح ١٤٥ - ١٤٦ ط بولاق.

(والجهاد) من كتب الفقه، أو بهاله كما إذا صالح المسلمون الكفار بدفع شيء من أموالهم لئلا يحتلوا بلاد الإسلام، كما هو مذكور في كتاب الجهاد من كتب الفقه، وكما إذا أعطى رجل لآخر شيئاً من ماله ليدفعه عن عرضه (١). كما ذكر ذلك الفقهاء أثناء كلامهم عن الرشوة.

ودفع الاعتداء عن المسلمين واجب على كل مسلم قادر عليه كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الجهاد.

## اعتداد

انظر : عدة .

## اعتدال

التعريف :

١ - الاعتدال في اللغة كون الشيء متناسباً، أو صير وزنه كذلك، فإذا مال شيء فأقمته تقول : عدلته فاعتدل .

ولا يفرق أهل اللغة بين الاعتدال والاستقامة، والاستواء، فهم يقولون : استقام الشيء إذا استوى واعتدل، ويقولون أيضاً استوى الشيء إذا استقام واعتدل. (٢)

(١) مصنف عبد الرزاق ٨/١٤٩، والمحلى ٩/١٥٨، وأحكام القرآن للجصاص ٢/٤٣٣  
(٢) المصباح المنير، ولسان العرب، وتاج العروس، والصحاح، المواد : عدل، قوم، سوى.

يعطي عطية أويهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيها يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل، فإذا شبع قام، ثم عاد في قيته<sup>(١)</sup> وما عدا الوالد ملحق به عند الشافعية، وأما الحنفية فيرون الرجوع للواهب - مع الكراهة التحريمية - في الهبة قبل القبض وبعده إلا مانع<sup>(٢)</sup> وتفصيل ذلك في (هبة).

## اعتقاد

التعريف :

١ - الاعتقاد لغة : مصدر اعتقد . واعتقدت كذا : عقدت عليه القلب والضمير ، وقيل : العقيدة ، ما يدين الإنسان به .<sup>(٣)</sup>

واصطلاحاً : يطلق الاعتقاد على معينين :

الأول : التصديق مطلقاً ، أعم من أن يكون جازماً أو غير جازم ، مطابقاً أو غير مطابق ، ثابتاً أو غير ثابت .

الثاني : أحد أقسام العلم ، وهو اليقين ،

والحس ، ومنها استخراج عصير العنب ونحوه . واعتصر العطية : ارتجعها . ومنه قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : «إن الوالد يعتصر ولده فيها أعطاه ، وليس للولد أن يعتصر من والده»<sup>(١)</sup> فشبه أخذ المال منه باستخراجه من يده بالاعتصار.<sup>(٢)</sup>

أما استعمال الفقهاء ، فهو كما ذكره ابن عرفة من المالكية : ارتجاع المعطي عطيته دون عوض لا بطريق المعطي<sup>(٣)</sup> أي بغير رضی الموهوب له . والإعتصار شائع في عبارات المالكية ، أما غيرهم فيعبرون عنه بالرجوع في الهبة .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - جمهور الفقهاء على أن الاعتصار (الرجوع في الهبة) ليس من حق الواهب بعد القبض إلا للوالدين في الجملة عند المالكية والحنابلة، ولهما وللأصول عند الشافعية .

واستدل من منع الرجوع بالحديث الثابت، وهو قوله ﷺ : «العائد في هبته كالكلب يعود في قيته»<sup>(٤)</sup> واستدل للاستثناء بقوله ﷺ : «لا يحل لرجل أن

(١) الأثر من صمر رضي الله عنه وإن الوالد يعتصر ولده . . الخ . أخرجه البيهقي من طريق صيد الرزاق لم يلفظ : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يقبض الرجل من ولده ما أعطاه ، ما لم يمت أو يتهلك ، أو يقع فيه بين . (السنن الكبرى للبيهقي ١٧٩/٦)

(٢) لسان العرب المحیط ، المصباح المنیر ، المغرب في ترتيب العرب (مادة عصر) ، وأثر عمر : «إن الوالد . . .» .

(٣) الخطيب ٦٣/٦ ، والشرح الصغير ١٥١/٤

(٤) حديث : «العائد في هبته كالكلب يعود في قيته» .

أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (فتح الباري ٢/٣٤٥ ط السلفية) .

(١) الكافي لابن عبد الله ٢/١٠٠٤ ط أبي ، والإتقان في حل ألفاظ أبي شجاع ٣/١٠٨ ط م الحلبي ، ومعاني المحتاج ٢/٤٠٢ ط دار إحياء التراث ، وشرح منتهى الإرادات ٢/٥٢٥ ، والمغني ٥/٦٧١ ط الرياض .

وحديث : «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أويهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيها يعطي ولده . . .» أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم مرفوعاً ، وقال الخلفاء ابن حجر في التتبع : رجسالة ثقات (سنن أبي داود ٨/٨٠٣ - ٨١٠ ط استنبول ، وفتح الباري ٥/٢١١ ط السلفية) .

(٢) تحفة الفقهاء للسمرقاني ٣/٢٣١ ط دار الفكر .

(٣) المصباح المنير مادة (عقد) .

وسياتي تعريفه. <sup>(١)</sup>

د - الظن :

ه - الظن : هو إدراك الطرف الراجع مع احتيال النقيض ، وقد يستعمل في اليقين والشك ، تجوزاً . فالظن مبين للاعتقاد بمعنى اليقين. <sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي :

٦ - يعرض لحكم الاعتقاد وجوه :

أ - بالنسبة للصحة والفساد : ينقسم إلى قسمين ، صحيح وفساد <sup>(٢)</sup> . فالاعتقاد الصحيح ، هو مطابق الواقع ، كاعتقاد أن صلاة الضحى مندوبة . والاعتقاد الفاسد هو غير المطابق للواقع ، كاعتقاد الفلاسفة أن العالم قديم .

ب - بالنسبة للحل والحزمة : لا يجوز اعتقاد حكم من الأحكام الخمسة على غير ما هو عليه من فرضية أو سنية أو إباحة أو كراهة أو تحريم ، فاعتقاد إباحة المباح واجب مثلاً ، فلو اعتقده على غير ما هو عليه فذلك خطأ . ويتعلق الإثم بذلك الخطأ في الأمور المعلومة من الدين بالضرورة ، وماعداها فيعذر بالجهل والخطأ فيها ، إذا أخطأ في الاجتهاد ، أو أخطأ مقلده تبعاً له .

أثر الاعتقاد في التصرفات :

٧ - ما يعتقده المكلف قرينة أو مباحاً فإذا هو بخلافه ، كمن فعل فعلاً يظنه قرينة أو مباحاً وهو من المفسادين في نفس الأمر ، وكما لحاكم إذا حكم بما اعتقده حقاً بناء على الحجج الشرعية ، أو كمن

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاعتناق :

٢ - من معاني الاعتناق في اللغة : جعل الرجل يديه على عنق الآخر ، ومنها أخذ الأمر بجده ، واستعمل مولداً . ف قيل اعتنق ديناً أو نحلة. <sup>(٢)</sup> فهو أعم من الاعتقاد .

ب - العلم :

٣ - يطلق العلم على معان : منها الإدراك مطلقاً ، تصوراً كان أو تصديقاً ، يقينياً أو غير يقيني . وهذا المعنى يكون العلم أعم من الاعتقاد مطلقاً . ومن معاني العلم اليقين ، وهذا المعنى يكون العلم أخص من الاعتقاد بالمعنى الأول ، ومساوياً له بالمعنى الثاني ، أي اليقين. <sup>(٣)</sup>

ج - اليقين :

٤ - اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت ، أي الذي لا يقبل التشكيك. <sup>(٤)</sup> ويعرفه بعضهم بأنه علم يورث سكون النفس وتلج الصدر بها علم ، بعد حيرة وشك. <sup>(٥)</sup> واليقين أخص من العلم ، ومن الاعتقاد .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ٩٥٤ / ٤

(٢) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والمعجم الوسيط في اللغة .

(٣) المصباح المنير ، والتعريفات للجرجاني / ١٣٥ ، والفروق في

اللغة / ٧٣ ، واصطلاحات الفنون للتهانوي ص ١٠٥٥

(٤) اصطلاحات الفنون للتهانوي ص ١٥٤٦

(٥) جمع الجوامع / ١٥٣ ، والمصباح المنير ، والتعريفات للجرجاني

في اللغة ، والفروق في اللغة ٩١ - ٩٣ ، واصطلاحات الفنون

للهانوي ٩٥٤ / ٤

(١) المراجع السابقة .

(٢) جمع الجوامع / ١٥٢ ، أشرف المقاصد ١٢ ط الحفريّة ، وكشاف

اصطلاحات الفنون للتهانوي ٩٥٤ / ٤ ط حياط .

يصلي على مرتد يعتقد مسلماً ، فهذا خطأ معفو عنه ، يثاب فاعله على قصده ، دون فعله ، وكذلك كل ما كان حقاً لله تعالى .

## اعتقال

انظر : احتباس ، أمان .

## اعتكاف

التعريف :

١ - الاعتكاف لغة : الاعتزال ، من عكف على الشيء عكوفاً وعكفاً . من بابي : قعد ، وضرب . إذا لازمه وواظب عليه ، وعكفت الشيء : حبسته .

ومنه قوله تعالى : (هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدني معكوماً أن يبلغ محله) .<sup>(١)</sup>

وعكفته عن حاجته : منعته .<sup>(٢)</sup>

والاعتكاف : حبس النفس عن التصرفات العادية .

وشرعاً : اللبث في المسجد على صفة مخصوصة بنية .<sup>(٣)</sup>

أما إذا قصد إغاثة الجائع ، فأعطاه طعاماً فاسداً ، معتقداً أنه صحيح ، فإت منه ، وكذلك إذا وطئ أجنبية يعتقد أنها زوجته فإنه لا يثام ، ويلزمه ضمان ما ألتف ، ويلزمه مهر المثل في الوطء في بعض الصور . وتختلف الأجور باختلاف رتب المصالح ، فإذا تحققت الأسباب والشرائط والأركان في الباطن ، فإن ثبت هذا في الظاهر - يترتب على ذلك ثواب الآخرة ، وإن ثبت في الظاهر ما يخالف الباطن أثيب المكلف على قصد العمل الحق ، ولا يثاب على عمله ، لأنه خطأ ، ولا ثواب على الخطأ ، ولأنه مفسدة ولا ثواب على المفاسد .<sup>(٤)</sup>

الهزل والاعتقاد :

٨ - الهازل لا يدخل في اعتقاد بهزله ، ولا يخرج منه بهذا الهزل . إلا أن المسلم يكفر بالهزل بالكفر ، لا لتبديل الاعتقادات ، بل لأن الهزل استخفاف بالدين ، لقوله تعالى : (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون . لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم)<sup>(٥)</sup> وللتفصيل يرجع إلى مصطلح (استخفاف) (وردة) .

(١) سورة الفتح / ٢٥

(٢) المصباح الكبير مادة : (عكف)

(٣) الجبيري على المنهج ٥٩١ / ٢ ط المكتبة الإسلامية ، وفتح القدير ٣٠٥ / ٢ ط دار إحياء التراث ، وانظر الفتاوى الهندية ١ / ٢١١ ، والمغني ٢ / ١٨٣ ، والشرح الصغير ١ / ٧٢٥ ط دار المصارف ، والإيضاح ١ / ١٧٠

(٤) قواعد الأحكام للزمين عبدالسلام ٢٣ / ١ ، ١١١ ط التجارفة ، والإيمان لابن تيمية ٣٩

(٥) مسلم النبوت ١ / ١٩٣ ، والإعلام بقواطع الإسلام ١ / ٢ ، والمغني ٨ / ١٥٠ ط السموعية ، والخطاب ٦ / ٢٨٧ ، والصلام المسؤل ٥٤٦ ، والآية من سورة التوبة / ٦٥ ، ٦٦

فليثبت في معتكفه»<sup>(١)</sup>.

قال مالك: <sup>(٢)</sup> الاعتكاف والجوار سواء إلا من نذر، مثل جوار مكة، يجاور النهار، وينقلب الليل إلى منزله، قال: فمن جاور مثل هذا الجوار الذي ينقلب فيه الليل إلى منزله، فليس عليه في جواره صيام.

فالجوار على هذا أعم من الاعتكاف، لأنه يكون في المسجد وغيره، ويكون مع الصيام ويدونه.

#### حكمة الاعتكاف :

٥ - الاعتكاف فيه تسليم المعتكف نفسه بالكيفية إلى عبادة الله تعالى طلب الزلفى، وإبعاد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يطلبه العبد من القربى، وفيه استغراق المعتكف أوقاته في الصلاة إما حقيقة أو حكماً، لأن المقصد الأصلي من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة في الجاهات، وتشبيه المعتكف نفسه بالملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ويسبحون الليل والنهار لا يفترون. <sup>(٣)</sup>

#### حكمه التكليفي :

٦ - الاعتكاف سنة، ولا يلزم إلا بالنذر، لكن

(١) حديث: «كنت أجاور هذه العشر...» أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (فتح الباري ٥٩/٤ ط السلفية، وصحيح مسلم ٨٢٤/٢ ط عيسى الحلبي).

(٢) المدونة ٢٣٢/١ ط دار صادر.

(٣) الفتاوى الهندية ١/٢١٢، الطحطاوي على مراقي الفلاح ٣٨٧ ط الأمرية. والآية من سورة الأنبياء/٢٠

#### الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخلوة :

٢ - الخلوة من خلا المكان، إذا لم يكن فيه أحد، ولا شيء فيه، وهو خال، ومنه خلوة الرجل بنفسه إذا انفرد.

والاعتكاف قد يكون مع الآخرين بنفس المكان المعد لذلك، فالاعتكاف قد ينفرد بنفسه، وقد لا ينفرد.

#### ب - الرباط والمرابطة :

٣ - الرباط هو : الحراسة بمحل خيف هجوم العدو منه، أو المقام في الثغور لإعزاز الدين ودفع الشر عن المسلمين. <sup>(١)</sup>

والاعتكاف يكون في الثغور وغيرها، والرباط لا يكون إلا في الثغور، ويكون في المسجد وغيره.

#### ج - الجوار :

٤ - الجوار هو : الملاصقة في السكنى، <sup>(٢)</sup> ويسمى الاعتكاف جواراً، لقول عائشة رضي الله عنها عن اعتكاف رسول الله ﷺ: «وهو مجاور في المسجد». <sup>(٣)</sup>

وعن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «كنت أجاور هذه العشر - يعني الأوسط - ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشر الأواخر، فمن كان اعتكف معي

(١) جواهر الإكليل ١/١٥٨، ٢٤٥ ط دار المعركة، وابن عابدين ٢١٧/٣ ط بولاق.

(٢) الصباح المنير.

(٣) كشف القناع ٢/٣٤٧ ط الرياض. وحديث عائشة رضي الله عنها. أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٧٣/٤ ط السلفية)

«من نذر أن يطعم الله فليطعمه»<sup>(١)</sup>  
وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله:  
إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال  
النبي ﷺ: «أوف بنذرك»<sup>(٢)</sup>

#### أقسام الاعتكاف:

٧ - ينقسم الاعتكاف إلى واجب، ومندوب عند  
الجمهور، وزاد الحنفية المسنون<sup>(٣)</sup>.  
أ - الاعتكاف المندوب:

وهو أن ينوي الاعتكاف تطوعاً لله تعالى. وأقله  
لحظة، أو ساعة، أو يوم، أو يوم وليلة حسب  
اختلاف الفقهاء.  
وهو سنة في كل وقت، ويسن ألا ينقص عن يوم  
وليلة.

#### ب - الاعتكاف الواجب:

٨ - لا يجب الاعتكاف إلا بالنذر عند الجمهور  
منجزاً أو معلقاً، وبالشروع في الاعتكاف المسنون  
عند المالكية، ومقابل الظاهر عند الحنفية، وسيأتي  
في (ف/١٣)

وهل يشترط التلفظ بالنذر أم يكفي النية في  
القلب؟

صرح الجميع بوجوب التلفظ بالنية، ولا يكفي

اختلف الفقهاء في مرتبة هذه السنة.  
فقال الحنفية: إنه سنة مؤكدة في العشر الأواخر  
من رمضان، ومستحب فيها عدا ذلك.  
وفي المشهور عند المالكية، أنه مندوب مؤكد  
وليس بسنة.

وقال ابن عبد البر: إنه سنة في رمضان ومندوب  
في غيره.

وذهب الشافعية إلى أنه سنة مؤكدة، في جميع  
الأوقات، وفي العشر الأواخر من رمضان أكد اقتداء  
برسول الله ﷺ، وطلباً لليلة القدر.  
وقال الحنابلة: إنه سنة في كل وقت، وأكده في  
رمضان، وأكده في العشر الأخير منه.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن  
الاعتكاف سنة، لا يجب على الناس فرضاً، إلا أن  
يوجب المرء على نفسه الاعتكاف نذراً، فيجب  
عليه.

ومما يدل على أنه سنة فعل النبي ﷺ، ومداومته  
عليه تقرباً إلى الله تعالى، وطلباً لثوابه، واعتكاف  
أزواجه معه وبعدة.

أما أن الاعتكاف غير واجب فلأن أصحاب  
النبي ﷺ لم يلتزموا الاعتكاف كلهم، وإن صح  
عن كثير من الصحابة فعله.

وأيضاً فإن النبي ﷺ لم يأمر أصحابه بالاعتكاف  
إلا من أَرَادَهُ، لقول النبي ﷺ: «من كان اعتكف  
معي، فليعتكف العشر الأواخر»<sup>(١)</sup> - أي من شهر  
رمضان - ولو كان واجباً لما علقه بالإرادة.

ويلزم الاعتكاف بالنذر، لقول النبي ﷺ:

(١) حديث: «من كان اعتكف معي...» أخرجه البخاري  
(فتح الباري ٣/١٤ ط السلفية).

(١) حديث: «من نذر أن يطعم الله فليطعمه...» أخرجه  
البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها مرغوا (فتح الباري  
٥٨١/١١ ط السلفية).

(٢) المغني ٣/١٨٤٠ ط الرياض، والروضة ٢/٣٨٩، والجمل  
على شرح المنهاج ٢/٣٥٥، وكشاف القناع ٢/٣٤٨،  
والفتاوى الهندية ١/٢١١، والمبسوط ١/٥٤١. وحديث  
أوف بنذرك... أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٧٤/٤  
ط السلفية).

(٣) ابن عابدين ٢/٤٤٢ ط الحلبي.



نية القلب. (١)

جـ - الاعتكاف المستون :

٩ - زاد الحنفية نسباً ثالثاً للاعتكاف، وهو ما أطلقوا عليه «سنة مؤكدة» أي سنة كفاية في العشر الأخير من شهر رمضان، فإذا قام بها بعض المسلمين سقط الطلب عن الباقين، فلم يأتوا بالمواظبة على الترك بلا عذر، ولو كان سنة عين لأثموا بترك السنة المؤكدة إثماً دون إثم ترك الواجب. (٢)

أركان الاعتكاف :

١٠ - أركان الاعتكاف عند الجمهور أربعة :

وهي المعتكف، والنية، والمعتكف فيه، واللبث في المسجد.

وذهب الحنفية إلى أن ركن الاعتكاف هو اللبث في المسجد فقط، والباقي شروط وأطراف لا أركان، وزاد المالكية ركناً آخر وهو: الصوم. (٣)

المعتكف :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يصح الاعتكاف من الرجل والمرأة والصبي المميز، واشترطوا لصحة الاعتكاف الواجب والمندوب ما يلي :

(١) الإسلام : فلا يصح الاعتكاف من الكافر، لأنه ليس من أهل العبادة.

(١) ابن عابدين ٢/ ٤٤١، وكشاف القناع ٢/ ٣٩٠، والروضة ٢/ ٣٩٥، والشرح الكبير ١/ ٥٤١، والفروع ٣/ ١٦٢، والزرقاتي ٢/ ٢٢٢، ومغني المحتاج ١/ ٤٥٥  
(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٤٤٢ ط الحلبي.

(٣) ابن عابدين ٢/ ١٢٨ - ١٢٩ ط بولاق، والروضة ٢/ ٣٩١ وكشاف القناع ٢/ ٣٤٧، وحاشية المعدي على شرح أبي الحسن ١/ ٤٠٩

(٢) العقل .

(٣) التمييز : فلا يصح الاعتكاف من المجنون

والسكران والمغص عليه ومن غير المميز، إذ لا نية لهم، والنية في الاعتكاف واجبة.

أما الصبي العاقل المميز فيصح منه الاعتكاف، لأنه من أهل العبادة، كما يصح منه صوم التطوع.

(٤) النقص من الحيف والنفساء، فلا يصح الاعتكاف من الحائض والنفساء، لأنها ممنوعتان عن المسجد، ولا يصح الاعتكاف إلا في مسجد.

(٥) الطهارة من الجنب : فلا يصح الاعتكاف من الجنب، لأنه ممنوع من اللبث في المسجد. (١)

اعتكاف المرأة :

١٢ - يصح اعتكاف المرأة باتفاق الفقهاء بالشروط المتقدمة، ويشترط للمتزوجة أن يأذن لها زوجها، لأنها لا ينبغي لها الاعتكاف إلا بإذنه - أي يصح من غير إذنه مع الإثم في الافتيات عليه - فإن أذن لها الزوج بالاعتكاف واجبا أو نفلا، فلا ينبغي له أن يطأها، فإن منعها زوجها بعد إذنه لها لا يصح منه. هذا قول الحنفية. (٢)

وذهب المالكية إلى أنه لا يحق للزوج أن يمنع زوجته بعد إذنه لها بالاعتكاف المنذور، سواء أدخلت في العبادة أم لم تدخل، إلا إذا كان النذر مطلقاً غير مقيد بأيام معينة، فإن للزوج حيثشأن يمنع زوجته من الاعتكاف حتى ولو دخلت في

(١) نيل المآرب ١/ ٢٨٣ ط الفلاح، والشرح الصغير ١/ ٧٢٥ ط دار المسرف، ونبات الصناعات ٢/ ١٠٨، وكشاف القناع ٢/ ٣٤٧ ط المنصر الحنفية، وبهاية المحتاج ٢/ ٣٥٤  
(٢) ابن عابدين ٢/ ٤٤١

العبادة، ومن باب أولى ما إذا نذرت بغير إذنه معنا أو غير معين.

أما إذا أذن لها في الاعتكاف بدون نذر، فلا يقطعها عليها إن دخلت في الاعتكاف، فإن لم تدخل فيه كان له منعها. (١)

والاعتكاف للمرأة مكروه تنزيها عند الحنفية، وجعلوه نظير حضورها للجماعات. (٢)

وقال الشافعية: لا يجوز اعتكاف المرأة إلا بإذن زوجها، لأن التمتع بالزوجة من حق الزوج. وحقه على الفور بخلاف الاعتكاف. نعم إن لم تقوت الزوجة على زوجها منفعة، كأن حضرت المسجد بإذنه، فنوت الاعتكاف فإنه يجوز.

ويكره عندهم اعتكاف المرأة الجميلة ذات الهيئة قياسا على خروجها لصلاة الجماعة.

وللزواج إخراج زوجته من الاعتكاف المسنون سواء أكان الاعتكاف بإذنه أم لا، واستدل بهوتي الحنبلي بحديث: «لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان إلا بإذنه»، وقال: «وضرر الاعتكاف أعظم». (٣)

وكذا يجوز للزوج إخراجها من الاعتكاف المنذور إلا إذا أذن لها بالاعتكاف وشرعت فيه،

سواء أكان زمن الاعتكاف معينا أم كان متتابعا أم لا. أو إذا كان الإذن أو الشروع في زمن الاعتكاف المعين أو أذن في الشروع فيه فقط وكان الاعتكاف متتابعا، وذلك لإذن الزوج بالشروع مباشرة أو بواسطة، لأن الإذن في النذر المعين إذن في الشروع فيه، والمعين لا يجوز تأخير، والمتتابع لا يجوز الخروج منه، لما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر. (١)

والحنابلة كالشافعية فيما تقدم، إلا في مسألة اعتكاف المرأة الجميلة، فلم يذكروا أنه مكروه. (٢)

وإذا اعتكفت المرأة استحب لها أن تستتر بخباء ونحوه، لفعل عائشة وحفصة وزينب في عهده ﷺ، وتجعل خيامها في مكان لا يصلي فيه الرجال، لأنه أبعد في التحفظ لها. نقل أبو داود عن أحمد قوله: «يعتكفن في المسجد، ويضرب لمن فيه بالخيم». (٣)

ولا بأس أن يستتر الرجال أيضا، لفعله ﷺ، ولأنه أخفى لعملهم. ونقل إبراهيم: لا إلا لبرد شديد. (٤)

#### النية في الاعتكاف :

١٣ - النية ركن للاعتكاف عند المالكية والشافعية والحنابلة، وشرط له عند الحنفية، وذلك لأن الاعتكاف عبادة مقصودة، فالنية واجبة فيه، فلا

(١) الدررقي ٤٥٠/١

(٢) الطحطاوي على مرآي الفلاح ٣٨٢

(٣) كشف القناع ٣٤٩/٢، ٣٥٠ ط الرياض.

وحديث: «لا تصوم المرأة وزوجها شاهد...» أخرجه الترمذي بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وأصله، في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه» تحفة الأحرفي ٤٩٥/٣ نشر السلفية، وصحيح مسلم ٧١١/٢ ط عيسى الحلي.

(١) مفتي المحتاج ٤٥٤/١، وأسن المطالب ٤٣٦/١

(٢) كشف القناع ٣٤٩/٢ - ٣٥٠

(٣) مسائل الإمام أحمد ٩٦/١ ط دار المعرفة.

(٤) كشف القناع ٣٥١/٢

الرجل والختى إلا في مسجد، لقوله تعالى: «وأنتم عاكفون في المساجد»<sup>(١)</sup> وللا اتباع، لأن النبي ﷺ لم يعتكف إلا في المسجد.

واتفقوا على أن المساجد الثلاثة أفضل من غيرها، والمسجد الحرام أفضل، ثم المسجد النبوي، ثم المسجد الأقصى.

واتفقوا على أن المسجد الجامع يصح فيه الاعتكاف، وهو أولى من غيره بعد المساجد الثلاثة، ويجب الاعتكاف فيه إذا نذر الاعتكاف مدة تصادفه فيها صلاة الجمعة، لثلاث يحتاج إلى الخروج وقت صلاة الجمعة، إلا إذا اشترط الخروج لها عند الشافعية.<sup>(٢)</sup>

ثم اختلفوا في المساجد الأخرى التي يصح فيها الاعتكاف.

فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد جماعة.

وعن أبي حنيفة أنه لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلوات الخمس، لأن الاعتكاف عبادة انتظار الصلاة، فيختص بمكان يصلى فيه، وصححه بعضهم.

وقال أبو يوسف ومحمد: يصح في كل مسجد وصححه السروجي.

وعن أبي يوسف أنه فرق بين الاعتكاف الواجب والمسنون، فاشتراط للاعتكاف الواجب مسجد الجماعة، وأما النفل فيجوز في أي مسجد

يصح اعتكاف بدون نية. سواء أكان الاعتكاف مسنونا أم واجبا، كما يجب التمييز بين نية الفرض والنفل في الاعتكاف، لتمييز الفرض من السنة.<sup>(٣)</sup>

وإذا نوى الاعتكاف المسنون، ثم خرج من المسجد، فهل يحتاج إلى تجديد نيته إذا رجع؟

ذهب الحنفية في الظاهر من المذهب، والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا خرج من الاعتكاف المسنون فقد انقطع اعتكافه، وإذا رجع فلا بد من تجديد نية اعتكاف مندوب آخر، لأن الخروج من المسجد منو للاعتكاف المندوب، لا مبطل له.

وذهب المالكية، وهو مقابل الظاهر عند الحنفية إلى أن المندوب يلزمه إذا نواه قليلا كان أو كثيرا بدخوله معتكفه، لأن النفل يلزم كماله بالشروع فيه، فإن لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه.

فإذا دخل ثم قطع لزمه القضاء وإن اشترط عدم القضاء.

والظاهر من مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة أنه لا يلزمه الإتمام ولا قضاء عليه.<sup>(٤)</sup>

مكان الاعتكاف :

أ - مكان الاعتكاف للرجل :

١٤ - أجمع الفقهاء على أنه لا يصح اعتكاف

(١) ابن عابدين ٤٤١/٢ ط مصطفى الحلبي، وبلغت السالك ٥٣٩/١ ط عيسى الحلبي، والروضة ٣٩٥/٢، والجمل ٣٥٧/٢، وكشاف القناع ٣٥١/٢

(٢) ابن عابدين ٤٤١/٢، ٤٤٥ ط الحلبي، الشرح الكبير مع حاشية السمسوقي ٥٤٦/١، ٥٥٢، والروضة ٣٩٥/٢، وكشاف القناع ٣٥٠/٢، وكفاية الطالب مع حاشية العلوي ٣٥٨/١، وبلغت السالك ٥٤٢/١ ط عيسى الحلبي.

(١) سورة البقرة ١٨٧

(٢) ابن عابدين ٤٤١/٢ ط الحلبي، وحاشية العلوي مع شرح أبي الحسن ٤١٠/١، والمجموع ٤٨٣/٦، ومغني المحتاج ٤٥٠/١، وكشاف القناع ٣٥١/٢، ٣٥٢، والروضة ٣٩٨/٢

لوجاز لفعلة أمهات المؤمنين - رضي الله عنهم -  
ولو مرة تبيننا للجواز.

وفي المذهب القديم للشافعي : أنه يصح  
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، لأنه مكان صلاتها .  
قال النووي : قد أنكر القاضي أبو الطيب  
وجامعة هذا القديم . وقالوا : لا يجوز في مسجد بيتها  
قولا واحدا وغلطوا من قال : فيه قولان .

وذهب الحنفية إلى جواز اعتكاف المرأة في  
مسجد بيتها ، لأنه هو الموضع لصلاتها ، فيتحقق  
انتظارها فيه ، ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز  
مع الكراهة التنزيهية ، والبيت أفضل من مسجد  
حيها ، ومسجد الخي أفضل لها من المسجد  
الأعظم .

وليس للمرأة أن تعتكف في غير موضع صلاتها  
من بيتها .

وإن لم يكن لها في البيت مكان متخذ للصلاة  
لا يجوز لها الاعتكاف في بيتها ، وليس لها أن تخرج  
من بيتها الذي اعتكفت فيه اعتكافا واجبا  
عليها . (١)

اللبث في المسجد :

١٦ - اللبث في المسجد هو ركن الاعتكاف عند  
الجميع . (٢)

وقد اختلف الفقهاء في مقدار اللبث المجزئ في  
الاعتكاف المسنون .

(١) تبين الحقائق ١/٣٥٠ ، وابن هابدين ٢/١٢٩ ط بولاق ،  
وحاشية الصلوي ١/٤١٠ ، والمجموع ١/٤٨٤ ، ومعنى  
الاحتاج ١/٤٥١ والروضة ٢/٣٩٨ ، وكشاف القناع ٢/٣٥٢

(٢) ابن هابدين ٢/٤٤١ ، والروضة ٢/٣٩١ ، وبلغة السالك  
١/٥٣٨ ، وكشاف القناع ٢/٣٤٧

كان .

ويعني الحنفية بمسجد الجماعة ما له إمام  
ومؤذن ، أدبت فيه الصلوات الخمس أولا .  
واشترط الحنابلة لصحة الاعتكاف في المسجد  
أن تقام الجماعة في زمن الاعتكاف الذي هو فيه ،  
ولا يضر عدم إقامتها في الوقت الذي لا يعتكف  
فيه ، ويخرج من ذلك المرأة والمعلور والصبي ومن هو  
في قرية لا يصل فيها غيره ، لأن المنع ترك  
الجماعة الواجبة ، وهي متفية هنا . (١)  
والمذهب عند المالكية والشافعية أنه يصح  
الاعتكاف في أي مسجد كان . (٢)

ب - مكان اعتكاف المرأة :

١٥ - اختلفوا في مكان اعتكاف المرأة :

فذهب الجمهور والشافعي في المذهب الجديد  
إلى أنها كالرجل لا يصح اعتكافها إلا في المسجد ،  
وعلى هذا فلا يصح اعتكافها في مسجد بيتها ، لما  
ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل عن  
امرأة جعلت عليها (أي نذرت) أن تعتكف في  
مسجد بيتها ، فقال : «بدعة» ، وأبغض الأفعال إلى  
الله البدع . (٣) فلا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه  
الصلوة . ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيقة  
ولا حاكما ، فيجوز تبديله ، ونوم الجنب فيه ، وكذلك

(١) ابن هابدين ٢/١٢٩ ط بولاق ، وكشاف القناع ٢/٣٥١

(٢) حاشية الصلوي مع شرح أبي الحسن ١/٤١٠ ، والمجموع  
١/٤٨٦ ، ومعنى المحتاج ١/٤٥٠

(٣) الأثر من ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البيهقي بلفظ : «إن  
أبغض الأمور إلى الله البدع» ، وإن من البدع الاعتكاف في  
المسجد التي في الدور .

(السنن الكبرى للبيهقي ٤/٣١٦ ط الهند) .

النبي ﷺ اعتكف أقل من يوم، <sup>(١)</sup> ولا أحد من الصحابة.

#### الصوم في الاعتكاف:

١٧ - اختلف العلماء في الصوم في الاعتكاف، فمنهم من رآه واجبا، ومنهم من استحبه، إلا إن نذر مع الاعتكاف فيجب، وفيما يلي تفصيل حكم الصوم في الاعتكاف غير المنذور فيه الصوم:

##### أ - القول الأول بوجوب الصوم مع الاعتكاف:

لا يصح الاعتكاف إلا بصوم، وبه قال أبو حنيفة في رواية الحسن عنه، ومن مشايخ الحنفية من اعتمد هذه الرواية، وهو مذهب المالكية، وبه قال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري والأوزاعي والثوري، وهو قول قديم عكبي عن الشافعي، قالوا: لا يصح الاعتكاف إلا بصوم. قال القاضي عياض: وهو قول جمهور العلماء.

والصوم عند المالكية ركن للاعتكاف كالتنية وغيرها.

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «لا اعتكاف إلا بصيام» <sup>(٢)</sup>

(١) ابن عابدين ٤٤١/٢ ط الحلبي، وبلغت السالك مع الحاشية ٥٣٨/١ - ٥٣٩، والسنوسي مع الشرح الكبير ٥٤١/٢، ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والروضة ٣٩١/٢، وحاشية الجمل ٣٩١/٢ - ٣٩٢، وكشاف الفتاوى ٣٤٧/٢

(٢) حديث: «لا اعتكاف إلا بصيام» أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها، وبه سويد بن عبد العزيز. قال عنه البيهقي: سويد ضعيف لا يقبل ما نكره به. وروى عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً بلفظ: «من اعتكف فعليه الصيام». ورواه أبو داود بطريق آخر من حديث عائشة رضي الله عنها مطولاً أنها: -

فذهب الحنفية إلى أن أقله ساعة <sup>(١)</sup> من ليل أو نهار عند محمد، وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، لبناء النفل على المساعة، وبه يفتي.

وهو المذهب عند الحنابلة. قال في الإنصاف: أقله إذا كان تطوعاً أو نذرًا مطلقاً ما يسمى به معتكفاً لباشا. قال في الفروع: ظاهره ولو لحظة، والمذهب ما تقدم.

والمستحب عندهم ألا ينقص الاعتكاف عن يوم وليلة، خروجاً من خلاف من يقول: أقله ذلك.

واختلف المالكية في أقل المكث في المسجد. فذهب بعضهم إلى أنه يوم وليلة، سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لأجله، من البول والغائط والوضوء وغسل الجنابة، والمقصود بليلة اليوم: الليلة التي قبله.

وذهب آخرون إلى أن أقله يوم فما فوقه إذا كان دخوله في الاعتكاف مع الفجر، باعتبار أن أول اليوم الفجر.

وعند الشافعية لا يقدر اللبث بزمان، بل اشترطوا في اللبث أن يكون قدراً يسمى عكوفاً وإقامة، ولو بلا سكون بحيث يكون زمنه فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه، فيكفي التردد فيه لا المرور بلا لبث.

ويندب عندهم أن يكون يوماً، لأنه لم يرد أن

(١) الساعية في حرف الفقهاء جزء من الزمن لا جزء من أربع وعشرين. ابن عابدين مع الدر المختار ٤٤٤/٢

ركنا فيه .

وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداد وابن المنذر، وهو مروي عن علي وابن مسعود . إلا أنهم صرحوا بأن الاعتكاف مع الصوم أفضل من الاعتكاف بدونه، فلو اعتكف صائلاً ثم أفطر عامداً بغير عذر لا يبطل اعتكافه، ولا شيء عليه، لصحة اعتكافه بغير صوم، واحتجوا لما ذهبوا إليه بحديث عائشة : « أن النبي ﷺ اعتكف العشر الأول من شوال »<sup>(١)</sup> رواه مسلم، وهذا يتناول اعتكاف يوم العيد، ويلزم من صحته أن الصوم ليس بشرط، واحتجوا أيضاً بحديث عمر رضي الله عنه أنه نذر أن يعتكف ليلة، فقال له النبي ﷺ : « أوف بتركك » .<sup>(٢)</sup>

#### نية الصوم للاعتكاف المنذور :

١٨ - اختلف الحنفية والمالكية في الصوم الواجب مع الاعتكاف، فذهب الحنفية إلى أن الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بصوم واجب، ولا يصح مع صوم التطوع، فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه وأجزأه صوم رمضان عن صوم الاعتكاف، فإن لم يعتكفه قضى شهراً متتابعاً غيره، لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه . وقد فاته، فيقضيه متتابعاً بصوم مقصود، فلم يميز في رمضان آخر، ولا في واجب آخر، سوى قضاء رمضان الأول، لأنه خلف عنه .

وعلى هذا فلو صام تطوعاً، ثم نذر اعتكاف

وبأن النبي ﷺ « اعتكف هو وأصحابه رضي الله عنهم صياماً في رمضان »، وعن ابن عمر رضي الله عنهما - عن عمر أنه « سأل النبي ﷺ عن اعتكاف عليه فأمره أن يعتكف ويصوم »<sup>(١)</sup> والذي ذكر عن أبي حنيفة في رواية الحسن عنه في وجوب الصوم مطلقاً مع الاعتكاف لم يكن هو المعتمد في المذهب كما في الدر المختار وحاشية ابن عابدين والفتاوى الهندية وغيرها، فلهزم قالوا : إن الصوم ليس بشرط في الاعتكاف المنسوب، كما في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف ومحمد .<sup>(٢)</sup>

ب - القول الثاني : أفضلية الصوم مع الاعتكاف . ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يشترط الصوم للاعتكاف مطلقاً، سواء أكان واجباً أم مندوباً، فالصوم ليس شرطاً للاعتكاف عندهم ولا

== قالت : والسنن على المتكف . . . ولا اعتكاف إلا بصوم . . . قال أبو داود : غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه وقالت السنة .

( سنن الدارقطني ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، والسنن الكبرى للبيهقي ٤ / ٣١٧ ط الهند، والمستدرک ١ / ٤٤٠، وهون الميود ٢ / ٣١٠ - ٣١١ ط الهند، ونيل الأوطار ٤ / ٢٦٧ ط المطبعة العثمانية .

(١) حديث عمر رضي الله عنه : « أنه سأل النبي ﷺ عن اعتكاف عليه . . . أخرجه أبو داود والدارقطني واللفظ له . وقال الدارقطني : نضرد به ابن بجبل عن عمرو، وهو ضعيف الحديث، كما ضمه ابن حجر في الفتح .

(هون الميود ٢ / ٣١١ ط الهند، وسنن الدارقطني ٢ / ٢٠٠ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، وفتح الباري ٤ / ٢٧٤ ط السلفية .

(٢) ابن عابدين ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣، وبتلغ الصائغ ٣ / ١٠٥٧، الفتاوى الحنفية ١ / ٢١١، والمجموع ٦ / ٤٨٥، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١ / ٤٤٢

(١) حديث : « أن النبي ﷺ اعتكف العشر الأول . . . أخرجه مسلم (صحيح مسلم ٢ / ٨٣٩ ط عيسى الحلي) .

(٢) حديث « أوف بتركك » . سبق تحريجه ( ٦ / ٢ )

ب - النذر المطلق والمدة المعينة :

٢١ - وهو أن ينذر اعتكاف يوم أو أيام غير متتابعة ، فإن نوى أياما غير متتابعة ، فإنها تلزمه متتابعة عند الحنفية ، وعلة في المبسوط بأن إيجاب العيد معتبر بإيجاب الله تعالى ، وما أوجب الله تعالى متابعا إذا أفطر فيه يوما لزمه الاستقبال ، كصوم الظهر والقيل . والإطلاق في الاعتكاف كالانصراف بالتتابع ، بخلاف الإطلاق في نذر الصوم ، والفرق بينهما أن الاعتكاف يدوم بالليل والنهار ، فكان متصل الأجزاء ، وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا بالتخصيص عليه ، بخلاف الصوم ، فإنه لا يوجد ليلا ، فكان متفرقا ، وما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه إلا بالتخصيص . وكذلك عند المالكية إلا إذا نذرهما متفرقة فتجب متفرقة ، ولا يلزمه التتابع .

أما الشافعية فإن النذر المطلق عندهم لا يلزم فيه التتابع ، فيجوز أدائه مفردا .<sup>(١)</sup>

وعلى هذا لو خرج من معتكفه خلال أيام النذر المطلق ، إن لم يعزم على العود احتاج إلى استئناف نية الاعتكاف ، سواء أخرج لتبرز أم لغيره ، لأن ما مضى عبادة تامة ، وهو يريد اعتكافا جديدا ، فإن عزم على العود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ، وهو الصواب كما في المجموع .<sup>(٢)</sup>

(١) كشاف الفتاوى ٣/٢٤٩ ، وبلغة السالك ١/٥٤٢ ، ومغني المحتاج ١/٤٥٣ ، وابن عابدين ٢/١٣١ ، والفتاوى المختبة ١/٢١٤ ، ومغني المحتاج ١/٤٥٤ ، وحاشية العدوي مع شرح أبي الحسن ١/٤٠٩ ، وابن عابدين ٢/١٣٣ ط بولاق والبحر الرائق ٢/٣٢٩ ط العلمية .

(٢) مغني المحتاج ١/٤٥٣ - ٤٥٤ ، والمفتي ١/٢٨٢ ، وكشاف الفتاوى ٢/٣٥٥ .

ذلك اليوم لم يصح الاعتكاف ، لعدم استيعاب الاعتكاف للنهار .

مثاله : لو أصبح صائما متطوعا ، أو غير ناول للصوم ، ثم قال : لله علي أن اعتكف هذا اليوم ، لا يصح ، وإن كان في وقت تصبح منه نية الصوم ، لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف ، وعدم استيعابه بالصوم الواجب .

وعند أبي يوسف أقله أكثر النهار ، فإن كان قاله قبل نصف النهار لزمه ، فإن لم يعتكفه قضاه .<sup>(١)</sup> وذهب المالكية إلى أن الاعتكاف بقسميه الواجب والمسنون يصح بأي صوم كان سواء قيد بزمن كرمضان ، أو سبب ككفارة ونذر ، أو أطلق كتطوع ، فلا يصح الاعتكاف من مفطر ، ولو لعذر ، فمن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه .<sup>(٢)</sup>

نذر الاعتكاف :

١٩ - إذا نذر الاعتكاف لزمه أدائه ، سواء أكان منجزا أم معلقا ، وينقسم إلى متتابع وغير متتابع ، أو نذر مدة معينة .

أ - النذر المتتابع :

٢٠ - وذلك كان ينذر عشرة أيام متتابعة ، أو شهرا متتابعا مثلا ، فإنه يلزمه متتابعا في قولهم جميعا ،<sup>(٣)</sup> فلو أفسده وجب استنائه بغوات التتابع .

(١) حاشية ابن عابدين ٢/١٢٠ ، ١٢١ ط بولاق ، والفتاوى المختبة ١/٢١١ .

(٢) الشرح الكبير مع حاشية النسوي ١/٥٤٢ .

(٣) كشاف الفتاوى ٢/٣٤٨ ، وبلغة السالك ١/٥٤٢ .

الشافعية والحنابلة إذا نوى ليلا قبل غروب الشمس، لأن الحنفية والمالكية لا يصح عندهم نذر الليل وحده، لأنه لا صيام فيه، لكن لو نذر ليلة أي ليلة كانت عند المالكية لزمته مع نهارها، لأن أقله يوم وليل. <sup>(١)</sup>

والليل تابع للنهار إذا نذر أياما متتابعة، كمن نذر اعتكاف العشر الأواخر من شهر رمضان. <sup>(٢)</sup>

**نذر الصوم مع الاعتكاف المنذور :**

٢٣ - سبق أن الحنفية والمالكية لا يصح عندهم الاعتكاف الواجب والمسنون إلا بصوم واختلقوا في المنذور.

أما نذر الصوم مع الاعتكاف ففيه أوجه عند الشافعية والحنابلة :

أ - اتفقوا على أنه إذا نذر صوما واعتكافا لا يلزمه الجمع بينهما.

ب - اتفقوا على أنه إذا نذر أن يعتكف صائما لزمه.

ج - واختلفوا فيما إذا نذر أن يصوم معتكفا.

فالصحيح عند الشافعية والحنابلة أنها يلزمه. وفرقوا بين الصورة الثالثة والثانية بأن الصوم يصح وصفا للاعتكاف، والاعتكاف لا يصح وصفا للصوم. <sup>(٣)</sup>

أما إذا نوى مدة معينة فكذلك عند الحنفية والمالكية، وعند الشافعية لا يلزمه التتابع، لكن إن خرج لغير قضاء الحاجة احتاج إلى استئناف النية. وعند الحنابلة أن تعيين مدة للاعتكاف كشهر بعينه يلزمه التتابع، وإن نذر شهرا مطلقا لزمه، ولهم قولان في التتابع وعلمه. أحدهما الحنفية، والثاني كالشافعية اختارها الأجرى وصحبها ابن شهاب وغيره.

وفص صاحب كشاف القناع على وجوب التتابع. <sup>(١)</sup>

والتتابع عند الشافعية في النذر المطلق أفضل من التفريق. وعند الشافعية والحنابلة : لو نذر يوما لم يميز فيه التفريق.

ولو نذر يوما من وسط النهار لزمه الاعتكاف من ذلك الوقت إلى مثله ليتحقق مضي يوم من ذلك الوقت. وأما الليل فلا يلزمه بنذر اعتكاف النهار لأنه ليس من اليوم عندهما.

وقال الشافعية : يدخل الليل مع اليوم بالنية. <sup>(٢)</sup>

وإذا نذر اعتكاف شهر بعينه وأطلق لزمه ليلا ونهارا، أما كان الشهر أوقفا ويجزئه الناقص بلا خلاف عند الشافعية. <sup>(٣)</sup>

**زمن دخول الاعتكاف الواجب :**

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يدخل معتكفه إذا نوى يوما قبل الفجر، وعند

(١) كشاف القناع ٢/٣٥٤، وابن عابدين ٢/٤٤٣، وبدائع الصنائع ٣/١٠٦٠، والمجموع ٦/٤٩٤، وبلغة السالك ١/٥٤١-٥٤٢

(٢) ابن عابدين ٢/٤٥٢، وبلغة السالك ١/٥٣٩، وكشاف القناع ٢/٣٥٥، والمجموع ٦/٤٩٢

(٣) كشاف القناع ٢/٣٤٨-٣٤٩، ومغني المحتاج ١/٤٥٣، والفروع ٣/١٦٢

(١) مغني المحتاج ١/٤٥٣، وكشاف القناع ٢/٣٥٥

(٢) حاشية الجمل ٢/٣٦٥-٣٦٦، وكشاف القناع ٢/٣٥٤

(٣) المجموع ٦/٤٩٣، وكشاف القناع ٢/٣٥٤



نذر الصلاة في الاعتكاف :

٢٤- ذهب الشافعية إلى أن من نذر أن يعتكف مصليا فالصلاة لا تلزمه .

وعند الحنابلة يلزمه الجمع بينهما، لقوله ﷺ :  
« ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه »<sup>(١)</sup> والاستثناء من النفي إثبات، وتقاس الصلاة على الصوم، ولأن كل من الصلاة والصوم صفة مقصودة في الاعتكاف فلزمت بالنذر، لكن لا يلزمه أن يصلي جميع الزمان، ويكفيه ركعة أو ركعتان بناء على ما لو نذر الصلاة وأطلق<sup>(٢)</sup> .  
هذا ولم أر للحنفية والمالكية نصا في هذه المسألة والظاهر عدم الوجوب . والله أعلم .

نذر الاعتكاف في مكان معين :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا نذر الاعتكاف في أحد المساجد الثلاثة - المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ ، والمسجد الأقصى - لزمه النذر وعليه الوفاء، ولا يميزه الاعتكاف في غيرها من المساجد، لفضل العبادة فيها على غيرها، ففتنعن بالتعنين .  
وأفضلها المسجد الحرام، ثم مسجد النبي

(١) حديث « ليس على المعتكف صيام ... » أخرجه الحاكم من حديث ابن عيسى رضي الله عنه مرفوعا وقال : هذا حديث صحيح الإسناد لم يخرجاه . وقال الذهبي : على شرط مسلم وعارض هذا ما لم يصح .  
وأخرجه الدارقطني والبيهقي بنسب الإسناد ورجعاه وقفه .  
(المستدرک ١/ ٤٣٩ ط نشر دار الكتاب العربي ، وستن الدارقطني ٢/ ١٩٩ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٣١٩ ط الهند ، ونيل الأوطار ٤/ ٢٦٨ ط الطبعة الثمانية المصرية ) .

(٢) كشف القناع ٢/ ٣٤٩ ، ومعني المحتاج ١/ ٤٥٣

ﷺ ، ثم المسجد الأقصى .

ولحاق غير الثلاثة بها ممنع ثبوت فضلها على غيرها بالنص، قال عليه الصلاة والسلام : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه »<sup>(١)</sup> .

وورد أن الصلاة بالمسجد الأقصى بخمسةائة صلاة<sup>(٢)</sup> .  
فإذا عين الأفضل في نذره لم يميزه الاعتكاف فيها دونه، لعدم مساواته له .

فإن عين بنذره المسجد الحرام لا يميزه في مسجد النبي ﷺ ولا المسجد الأقصى .  
وإن عين مسجد النبي ﷺ لا يميزه المسجد الأقصى، والعكس صحيح، فإن عين المسجد الأقصى جاز في مسجد النبي ﷺ ، وفي المسجد الحرام، وإن عين مسجد النبي ﷺ جاز في المسجد الحرام<sup>(٣)</sup> .

(١) حديث : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة ... » أخرجه ابن ماجه من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا . وقال الحافظ البوصيري في الزوائد : إسناده حديث جابر صحيح ورجاله ثقات (سنن ابن ماجه ١/ ٤٥٠ ط حسي الحلبي) وأخرج البخاري الشطر الأول منه بلفظ « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (فتح الباري ٣/ ٦٣ ط السلفية) .

(٢) حديث : « أن الصلاة بالمسجد الأقصى ... » أورده المنذري في الترغيب والترهيب وعزاه إلى الطبراني وابن خزيمة والبراز من حديث أبي السدرة رضي الله عنه . ولفظ البراز « أفضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة »، وفي مسجدي ألف صلاة ، وفي مسجد بيت المقدس خمسةائة صلاة قال البراز : إسناده حسن .  
(الترغيب والترهيب ٣/ ٥٢ ط مطبعة السعانة) .

(٣) كشف القناع ٢/ ٣٥٣ ، ومعني المحتاج ١/ ٤٥١

جاز ذلك. وهذا على قول الإمام أبي حنيفة، أما على قول الصاحبين فالأمر أوسع. أما المالكية فقد قالوا في المتمدن: لو اشترط المعتكف لنفسه سقوط القضاء عنه - على فرض حصول عذر أو مبط - لا ينفعه اشتراط سقوط القضاء، وشرطه لغو، ويجب عليه القضاء إن حصل موجه، واعتكافه صحيح. ولهم قول آخر بأنه لا يتعقد، وقول ثالث بالتفصيل بين الاشتراطات قبل الدخول في الاعتكاف فلا يتعقد الاعتكاف، أو بعد الدخول فيلغو الشرط. (١)

وقال الحنابلة وهو الأظهر عند الشافعية: إن الاعتكاف لزم بالتزامه فيجب بحسب ما التزمه. فإذا اشترط المعتكف الخروج لعارض مباح مقصود غير مناف للاعتكاف صح الشرط. فإن اشترطه لخاص من الأغراض، كعبادة المرضى خرج له دون غيره، وإن كان غيره أهم منه. وإن اشترطه لأمر عام كشغل يعرض له خرج لكل مهم ديني كالجمعة والجماعة، أو ديني مباح، كاقضاء الغريم، فليس له الخروج لأجل الحرام. وخرج بقوله «مقصود» ما لو شرطه، أو لغير مقصود كنزعة أوفرجة، كإتيان أهله، فإذا اشترط الخروج لشيء من ذلك فإنه لا يتعقد نذره. وقال الحنابلة: لو اشترط الخروج للبيع والشراء أو الإجارة، أو التكسب بالصناعة في المسجد لم يصح الشرط بلا خلاف.

ولسوقال: متى مرضت أو عرض لي عارض خرجت فله شرطه على الصحيح من المذهب.

(١) الدسوقي ٥٥٢/١، وبلغ السالك ٥٤٩/١

وأما إذا نذر الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة فهل يلزم؟ ذهب المالكية وهو المذهب عند الشافعية والصحيح عند الحنابلة إلى أنه لا يلزمه، وله فعله في غيره. (١)

وأما إذا كان المسجد يحتاج إلى شد الرحال إليه فيخير عند الحنابلة، وهو قول للمالكية بين الذهاب وعدمه عند القاضي أبي يعلى وغيره، واختار بعضهم الإباحة في السفر القصير، ولم يجوز ابن عقيل والشيخ تقي الدين ابن تيمية، وكذلك غير على الصحيح من المذهب إن كان لا يحتاج إلى شد رحل بين الذهاب وغيره. لكن قال في الواضح: الوفاء أفضل، قال في الفروع: وهذا أظهر. (٢)

الاشتراط في الاعتكاف :

٢٦- ذهب الجمهور إلى جواز الشرط وصحته في الاعتكاف الواجب.

وذهب المالكية وهو مقابل الأظهر عند الشافعية: إلى إلغاء الشرط.

إلا أن الجمهور اختلفوا فيما يصح أن يدخل تحت الشرط أو لا يدخل. (٣)

فقال الحنفية: لو اشترط وقت النذر أن يخرج لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم

(١) جواهر الإكليل ١/١٥٨، والإتصاف ٣/٣٦٦-٣٦٧

(٢) الإتصاف ٣/٣٦٨، والدسوقي ٥٤٧/١ ط دار الفكر.

(٣) حاشية الطحطاوي على الدر ١/٤٧٦، ومغني المحتاج

٤٥٧/١، والمغني ٣/١٩٤-١٩٥ ط الفجالة، والفوائد

الفقهية ٨٥ ط دار القلم، وكتاب الفاع ٣٥٩/٢

وتفصيل يعرف في كتب الفقه .

وأما دواعي الجوع كاللمس والقبلة، فإنها تفسد الاعتكاف عند الخفية والحنابلة، وهو الأظهر للشافعية إذا أنزل، فإن لم ينزل لم يفسد اعتكافه، والقولان الآخران للشافعية أنه يبطل مطلقا، وقيل : لا يبطل .

قال المالكية : إنه إذا قبل وقصد اللذة، أو لمس، أو باشر بقصدها، أو وجدها يبطل اعتكافه، واستأنفه من أوله، فلو قبل صغيرة لا تستهي، أو قبل زوجته لوداع أو راحة، ولم يقصد لذة ولا وجدها لم يبطل . ثم إن اشتراط الشهوة في القبلة إذا كانت في غير الفم، وأما إذا كانت فيه فلا تشترط الشهوة على الظاهر، لأنه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الوضوء .

وقد نصوا على تحريم الوطء في المسجد مطلقا لكرامته، ووطء المعتكفة مفسد لاعتكافها .<sup>(١)</sup>

وذهب الجمهور إلى أن الجوع المفسد للاعتكاف المنذور المتتابع من المعتكف الذاكِر له العالم بتحريمه لا تلزمه الكفارة .

قال ابن المنذر : أكثر أهل العلم على أنه لا كفارة عليه، وهو قول أهل المدينة والشام والعراق .

قال الماوردي هو قول جميع الفقهاء إلا الحسن البصري والزهري، فقالا : عليه كفارة الواطء في صوم رمضان .

وعن الحسن رواية أخرى هي أنه يعتق رقبة، فإن عجز أهدي بئنة، فإن عجز تصدق بعشرين

ومحل ذلك في الاعتكاف المتتابع عند الشافعية، ولا يلزمه تدارك ما فات، فكأنه قال : نذرت هذا الشهر إلا كذا . فيكون المنذور شهرا، والمشروط مستثنى منه .

أما عند الحنابلة فإن فائدة الشرط عندهم سقوط القضاء في المدة المعينة .

أما لو نذر شهرا متتابعاً، فلا يجوز الخروج منه إلا لمرض، وعليه قضاء زمن المرض، لإمكان حمل شرطه هنا على نفي التتابع فقط، فنزل على الأقل، ويكون الشرط قد أفاد هنا البناء مع سقوط القضاء .<sup>(٢)</sup>

ما يفسد الاعتكاف :

يفسد الاعتكاف ما يلي :

الأول - الجوع ودواعيه :

٢٧ - اتفق الفقهاء على أن الجوع في الاعتكاف حرام ويبطل له، ليلا كان أو نهارا، إن كان عامدا . وكذا إن فعله ناسيا لاعتكافه عند الجمهور، لقوله تعالى : (وَلَا تُبَاسِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) .<sup>(٣)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن حرمة الجوع وإفساده للاعتكاف لا يكون إلا من عالم بتحريمه ذاكِر للاعتكاف، سواء أجامع في المسجد أم خارجه عند خروجه لقضاء الحاجة أو نحوها، لمنافاته العبادة البدنية . والبطلان إنما هو بالنسبة للمستقبل، أما ما مضى فإنه لا يبطل في الجملة، على خلاف

(١) السنن مع الشرح الكبير ١/٥٤٤، ومغني المحتاج

١/٤٥٢، وبدائع الصنائع ٣/١٠٧١-١٠٧٢، وكشاف

الفتاوى ٢/٣٦١

(٢) الإنصاف ٣/٣٧٦، ومغني المحتاج ١/٤٥٧

(٣) سورة البقرة/١٨٧

صاعاً من تمر. <sup>(١)</sup> وقال القاضي أبو يعلى: هي كفارة الظهار، وقال أبو بكر: هي كفارة يمين.

الاعتكاف، ولأن النبي ﷺ كان يعتكف، وقد علمنا أنه كان يخرج لحاجته.

الثاني - الخروج من المسجد :

٢٨ - اتفق الفقهاء على أن الخروج من المسجد للرجل والمرأة (وكذلك خروج المرأة من مسجد بيتها عند الحنفية) إذا كان لغیر حاجة فإنه يفسد الاعتكاف الواجب، وأحق المالكية وأبو حنيفة - في رواية الحسن عنه - بالواجب الاعتكاف المندوب أيضاً، سواء أكان الخروج يسيراً أم كثيراً.

أما إذا كان الخروج لحاجة فلا يبطل الاعتكاف في قولهم جميعاً إلا أنهم اختلفوا في الحاجة التي لا تقطع الاعتكاف ولا نفسه <sup>(٢)</sup> على النحو التالي :

أ - الخروج لقضاء الحاجة والوضوء والغسل الواجب :

٢٩ - اتفق الفقهاء على أنه لا يضر الخروج لقضاء الحاجة والغسل الذي يجب بما لا يفسد الاعتكاف. لكن إن طال مكثه بعد ذلك فسد اعتكافه.

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه للغاائط والبول، لأن هذا مما لا بد منه، ولا يمكن فعله في المسجد، فلو بطل الاعتكاف بخروجه لم يصبح لأحد

(١) المجموع ٥٢٧/٦، والإتصاف ٣٨٠/٣، ٣٨١، وتبيين الحقائق ٥٢/١، وابن عابدين ١٣٥/٢ ط بولاق، والتمحيق ٥٤٥/١، والمغني ٢٩٨/٣ ط الرياض.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية السوئي ٥٤٣/١، وتبيين الحقائق ٣٥٠/١، وابن عابدين ٤٤٥/٢، وكشاف القناع ٣٥٦/٢، والروضة ٤٠٤/٢، وبدائع الصنائع ١٠٧/٣

وروت عائشة أن النبي ﷺ «كان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً» <sup>(١)</sup>

وله الغسل والوضوء والاعتكاف في المسجد إذا لم يلوث المسجد عند الحنفية والحنابلة.

وعند الشافعية إن أمكنه الوضوء في المسجد لا يجوز له الخروج في الأصح، والثاني يجوز. <sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى كراهة دخول منزل أهله وبه أهله - أي زوجته - إذا خرج لقضاء الحاجة، لثلاثاً يطأ عليه منها ما يفسد اعتكافه. <sup>(٣)</sup>

أما إذا كان له منزلان فيلزمه أقربهما عند الشافعية والحنابلة، واختلفت الحنفية في ذلك. <sup>(٤)</sup>

وإذا كانت هناك ميضأة يحتشم منها لا يكلف التطهر منها، ولا يكلف الطهارة في بيت صديقه، لما في ذلك من خرم المروءة، وتزيد دار الصديق بالمنة بها.

أما إذا كان لا يحتشم من الميضأة فيكلفها. <sup>(٥)</sup> وألحقوا بالخروج لما تقدم الخروج للقيء وإزالة النجاسة، فلا يفسد الاعتكاف أيضاً في قولهم

(١) حديث عائشة رضي الله عنها : «أن النبي ﷺ كان لا يدخل البيت...» أخرجه البخاري ومسلم (ضع الباري ٢٧٣/٤ ط السلفية وصحيح مسلم ٢٤٤/١ ط عيسى الحلبي).

(٢) ابن عابدين ٤٤٥/٢، ٤٤٦، وكشاف القناع ٣٥٦/٢، ومغني المحتاج ٤٥٧/١، والمجموع ٥٠١/٦، ٥٠٣، وبلغة السالك ٥٤٤/١

(٣) الشرح الصغير مع بلغة السالك ٥٤٤/١

(٤) المجموع ٥٠١/٦، وكشاف القناع ٣٥٦/٢

(٥) مغني المحتاج ٤٥٧/١، وكشاف القناع ٣٥٦/٢، وابن عابدين ٤٤٥/٢

وليس من باب الضرورة. فإن اشترط ذلك جاز. (١)

### د - الخروج لصلاة الجمعة :

٣٢ - من وجبت عليه الجمعة، وكان اعتكافه متتابعاً، واعتكف في مسجد لا تقام فيه الجمعة فهو آثم، ويجب عليه الخروج لصلاة الجمعة، لأنها فرض.

فإذا خرج للجمعة فقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن خروجه للجمعة لا يفسد اعتكافه، لأنه خروج لما لا بد منه، كالخروج لقضاء الحاجة.

وبه قال سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي وأحمد وعبد الملك بن الماجشون وابن المنذر.

وذهب المالكية في المشهور عندهم والشافعية إلى أن خروج المعتكف لصلاة الجمعة يفسد اعتكافه وعليه الاستئناف، لأنه يمكنه الاحتراز من الخروج، بأن يعتكف في المسجد الجامع، فإذا لم يفعل وخرج بطل اعتكافه، واستثنى الشافعية ما لو شرط الخروج في اعتكافه لصلاة الجمعة، فإن شرطه يصح، ولا يبطل اعتكافه بخروجه. (٢)

وذهب الحنفية إلى أن الخروج لصلاة الجمعة يكون وقت الزوال، ومن بعد مسجد اعتكافه خرج

(١) الفسوى الحنفية ١٦/١، وابن عابدين ١٣٣/٢، وبلغ السالك ١٣٨/١، والفتاوى ٦٢/١، ومغني المحتاج ٢٥٧ - ٢٥٨

(٢) أما الخروج لفصل التنظيف إذا احتج إليه فالجائز ترى أنه لا ينبغي أن يعتبر بما يتأخر الاعتكاف.

(٣) ابن عابدين ٤٤٥/٢، وبلغ السالك ٥٤٠/١، وكشاف القناع ٣٥٧/٢، والمجموع ٥١٤/١، ومغني المحتاج ٤٥٧ والسوئي ٥٤٣/١

جميعاً. (١)

ولا يكلف الذي خرج لحاجة الإسراع، بل له المشي على عادته. (٢)

### ب - الخروج للأكل والشرب :

٣٠ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الخروج للأكل والشرب يفسد اعتكافه إذا كان هناك من يأتيه به لعدم الضرورة إلى الخروج، أما إذا لم يجد من يأتيه به فله الخروج، لأنه خروج لما لا بد منه.

وذهب الشافعية والقاضي من الحنابلة إلى أنه يجوز له الخروج للأكل، لأن الأكل في المسجد يستحي منه. وكذا للشرب إذا لم يكن في المسجد ماء.

وخص الشافعية جواز الخروج للأكل إذا كان اعتكافه في مسجد مطروق، أما إذا كان المسجد مهجوراً فلا يجزئ له الخروج. (٣)

### ج - الخروج لفصل الجمعة والعيد :

٣١ - ذهب المالكية إلى أن للمعتكف الخروج لفصل الجمعة والعيد ولحر أصابه فلا يفسد الاعتكاف خلافاً للجمهور. (٤)

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه لا يجوز الخروج لفصل الجمعة والعيد، لأنه نقل وليس بواجب

(١) مغني المحتاج ٤٥٧/١، وكشاف القناع ٣٥٦/٢، وبلغ السالك ٥٤٦/١، وحاشية ابن عابدين ٤٤٥/٢

(٢) المجموع ٥٠٢/٦

(٣) مغني المحتاج ٤٥٧/١، وابن عابدين ٤٤٨/٢ - ٤٤٩، والمغني ١٩٣/٣ ط الرياض، وبلغ السالك ٥٤٠/١

(٤) بلغ السالك ٥٤٦/١

فإن طال وقوفه عرفاً، أو عدل عن طريقه وإن قل لم يجز، وعند أبي يوسف ومحمد لا ينتقض الاعتكاف إذا لم يكن أكثر من نصف النهار. (١)  
أما المالكية فإنهم مع الجمهور في فساد الاعتكاف لخروج عيادة المريض وصلاة الجنائز، إلا أنهم أوجبوا الخروج لعبادة أحد الأبوين المريضين أو كليهما، وذلك ليرهما فإنه أكد من الاعتكاف المنذور، ويبطل اعتكافه به ويقضيه. (٢)

و- الخروج في حالة النسيان :

٣٤- ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الخروج من المسجد عمداً أو سهواً يبطل الاعتكاف. وعللوا ذلك بأن حالة الاعتكاف مذكورة، ووقع ذلك نادر، وإنا يعتبر العذر فيها يغلب وقوعه.  
وذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم البطلان إذا خرج ناسياً، (٣) لقول النبي ﷺ: «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». (٤)

(١) مغني المحتاج ٤٥٨/١، وبهاية المحتاج ٢٢٣/٣، والبحر الرائق ٣٢٥/٢ - ٣٢٦، والمغني ١٩٥/٣ - ١٩٦، والمجموع ٥١٠/٦

(٢) النووي مع الشرح للكبيرة ٥٤٣/١، ٥٤٨

(٣) التقاضي الهندية ٢١٢/١، والخطيب ٤٥٧/٢، والنسوي ٥٤٥/١، وابن عابدين ٤٤٧/٢، والمجموع ٥٢٠/٦ - ٥٢١

(٤) وكشاف القناع ٣٥٨/٢، والطحاوي على الدر ٤٧٥/١، والطحاوي على مراعي الفلاح ص ٣٨٤

(٤) حديث: «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه...» أخرجه ابن ماجه من حديث أبي ذر الغفاري

مرفوعاً بلفظ «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»

قال الحافظ البوصيري: إسناده ضعيف، كما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ

==

في وقت يدركها. أما الحنابلة فإنهم قالوا بجواز التكبير إليها.  
واتفقوا على أن المستحب بعد صلاة الجمعة التعجيل بالرجوع إلى مكان الاعتكاف. لكن لا يجب عليه التعجيل لأنه محل للاعتكاف، وكره تنزيها المكث بعد صلاة الجمعة لمخالفة ما التزمه بلا ضرورة. (١)

هـ- الخروج لعبادة المريض وصلاة الجنائز :

٣٣- اتفق الفقهاء على عدم جواز الخروج لعبادة المريض وصلاة الجنائز لعدم الضرورة إلى الخروج، إلا إذا اشترط الخروج لها عند الحنفية والشافعية والحنابلة.  
ومحل ذلك ما إذا خرج لقصد العبادة وصلاة الجنائز. أما إذا خرج لقضاء الحاجة ثم خرج على مريض لعبادته، أو لصلاة الجنائز، فإنه يجوز بشرط ألا يطول مكثه عند المريض، أو بعد صلاة الجنائز عند الجمهور، بأن لا يقف عند المريض إلا بقدر السلام، لقول عائشة رضي الله عنها: «إن كنت أدخل البيت للحاجة، والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة». (٢)

وفي سنن أبي داود مرفوعاً عنها: أنه عليه الصلاة والسلام «كان يمر بالمريض، وهو معتكف، فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه». (٣)

(١) ابن عابدين ٤٤٥/٢ - ٤٤٦، وكشاف القناع ٣٥٧/٢

(٢) الأثر من عائشة رضي الله عنها «إن كنت أدخل البيت للحاجة...» أخرجه مسلم (صحیح مسلم ٢٤٤/١ ط حيس

المطبع).

(٣) حديث عائشة «أنه عليه الصلاة والسلام كان يمر بالمريض...» أخرجه أبو داود وضعفه ابن حجر في التلخيص

(سنن أبي داود ٨٣٦/٢ ط استنبول، والتلخيص الحبير ٢١٩/٢)

### ز- الخروج لأداء الشهادة :

٣٥- ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الخروج لأجل الشهادة مفسد للاعتكاف .

وصرح المالكية بأن من وجبت عليه شهادة ، ألا يكون هناك غيره ، أولا يتم النصاب إلا به ، لا يخرج من المسجد لأدائها ، بل يجب أن يؤديها في المسجد إما بحضور القاضي ، أو تنقل عنه .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يلزمه الخروج لأداء الشهادة متى تعينت عليه ويأثم بعدم الخروج ، وكذلك التحمل للشهادة إذا تعين ، فيجوز له الخروج ولا يطل اعتكافه بذلك الخروج ، لأنه خروج واجب<sup>(١)</sup> على الأصح عند الشافعية ، أما إذا لم تعين عليه ، فيبطل اعتكافه بالخروج .

== وإن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه قال الحافظ البوصيري : إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع ، والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن عمير في الطريق الثاني . وأخرج الحاكم عن طريق الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذا المعنى وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وسكت عنه الذهبي .

قال ابن أبي حاتم في حله : سألت أمي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء بن ابن عباس عن النبي ﷺ وإن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وعن الوليد بن نافع عن ابن عمر مثله ، وعن الوليد بن ابن طيبة عن موسى بن وردان عن حماد مثله ، فقال أمي : هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة ، ولا يصح هذا الحديث ، ولا يثبت إسناده .

(سنن ابن ماجه ٦٥٩/١ ط عيسى الحلي ، والمشتدك ١٩٨/٢ نشر دار الكتاب العربي ، ونصب الرابة ٦٥/٢ - ٦٦ ط دار المأمون) .

(١) للمجموع ٥١٤-٥١٥ ، وابن عابدين ٥٤٧/٢ ، وكشاف القناع ٣٥٧/٢ ، والدسوقي مع الشرح الكبير ٥٤٣/١ .

### ح- الخروج للمرض :

المرض على قسمين :

٣٦- المرض اليسير الذي لا تشق معه الإقامة في المسجد كصداع وهي خفيفة وغيرهما لا يجوز معه الخروج من المسجد إذا كان اعتكافه منذورا متابعا ، فإن خرج فسد اعتكافه لأنه غير مضطر إليه .

٣٧- أما المرض الشديد الذي يتعذر معه البقاء في المسجد ، أولا يمكن البقاء معه في المسجد ، بأن يحتاج إلى خدمة أو فراش أو مراجعة طبيب ، فقد ذهب الحنفية إلى أن خروجه مفسد لاعتكافه ، ففي الفتاوى الهندية : إذا خرج ساعة بعذر المرض فسد اعتكافه . هكذا في الظهيرية . علما بأن مذهب أبي يوسف ومحمد اعتبار نصف النهار كما تقدم .

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه لا يبطل ولا ينقطع به التابع ، ويبني على ما مضى إذا شفي ، وهو الأصح عند الشافعية . وكذلك إذا كان المرض مما يتلوث به المسجد كالقيء ونحوه فإنه لا ينقطع به التابع .

أما الخروج حالة الإغشاء فإنه لا يقطع الاعتكاف في قولهم جميعا ، لأنه لم يخرج باختياره .

قال الكاساني : وإن أغشي عليه ألباسا ، أو أصابه لم (جنون) فسد اعتكافه ، وعليه إذا برأ أن يستقبل ، لأنه لزمه متابعا .

وعند الشافعية أن المرض والإغشاء يحسبان من الاعتكاف (١)

(١) المجموع ٥١٦/١-٥١٧ ، وكشاف القناع ٣٥١/٢-٣٥٧ ، والفتاوى الهندية ١/٢١٢ ، والدسوقي مع الشرح الكبير ٥٥١/١-٥٥٢ .

وفي معنى المرض هذا، الخوف من لص أو حريق عند الشافعية. (١)

ط - الخروج لانهاد المسجد :

٣٨ - إذا انهدم المسجد فخرج منه ليقم اعتكافه في مسجد آخر صبح ذلك عند الحنفية استحساناً، وكذلك عند غيرهم. (٢)

ي - الخروج حالة الإكراه :

٣٩ - اتفق الفقهاء على أن الخروج بسبب الإكراه لحكومة لا يفسد الاعتكاف قبل تمام الاعتكاف. إلا أن الحنفية أطلقوا القول بأن الإكراه لا يفسد الاعتكاف إذا دخل المعتكف مسجداً آخر من ساعته. وهذا استحباب منهم، أما إذا لم يدخل مسجداً آخر، فيبقى الحكم على أصل القياس وهو البطلان. (٣)

ك - خروج المعتكف بغير عذر :

٤٠ - تقدم أن خروج المعتكف إن كان بعذر طبيعي أو شرعي جازله الخروج على خلاف في ذلك. أما إذا خرج المعتكف بدون عذر فسد اعتكافه. حسب اعتبار الفقهاء للعذر وعدمه. ولو كان زمن الخروج يسيراً، إلا عند أبي يوسف ومحمد من الحنفية، فإنها قيذا زمن المفسد بأكثر من نصف النهار. (٤)

ل - حد الخروج من المسجد :

٤١ - حد الخروج من المسجد أن يخرج بجميع جسده، فإن خرج ببعضه لم يضر، لقول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يذني إلى رأسه وأنا في حجرته، فأرجل رأسه وأنا حائض». (١)

م - ما يعتبر من المسجد وما لا يعتبر :

٤٢ - اتفق الفقهاء على أن المراد بالمسجد الذي يصح فيه الاعتكاف، ما كان بناء معداً للصلاة فيه.

أما رحبة المسجد، وهي ساحته التي زيدت بالقرب من المسجد لتوسعته، وكانت محجراً عليها، فالذي يفهم من كلام الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من المذهب أنها ليست من المسجد، ومقابل الصحيح عندهم أنها من المسجد، ويجمع أبو يعلى بين الروايتين بأن الرحبة المحوطة وعليها باب هي من المسجد. وذهب الشافعية إلى أن رحبة المسجد من المسجد، فلو اعتكف فيها صح اعتكافه، وأما سطح المسجد فقد قال ابن قدامة: يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد، ولا نعلم فيه خلافاً.

أما المنارة فإن كانت في المسجد أو بابها فيه فهي من المسجد عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

(١) حديث عائشة رضي الله عنها وكان رسول الله ﷺ يذني إلى رأسه... أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له (فتح الباري ٢٧٢/٤ ط السلفية، وصحح مسلم ٢٤٤/١ ط عيسى الحلي).  
(٢) وانظر كشف القناع ٣٦٠/٢، وبغني المحتاج ٤٥٧/١، وبلغة السالك ٥٤٠/١، وابن عابدين ١٣٣/٢ ط يولاى.

(١) مغني المحتاج ٤٥٨/١  
(٢) الإقتصاف ٣٧٧/٣، والمجموع ٥٢٢/٦، والفتاوى الحنفية ٢١٢/١، والقوانين الفقهية ٨٥  
(٣) الفتاوى الحنفية ٢١٢/١، وبغني المحتاج ٤٥٨/١، والسنن ٥٤٩/١، وكتاب الفتاح ٣٥٧/٢  
(٤) تبين الخلاف ٣٥١/١، وابن عابدين ١٣٣/٢ ط يولاى.



## الرابع - الردة :

٤٤ - يبطل الاعتكاف بالردة على قولهم جميعا، لكن إذا تاب وأسلم هل يجب استئناف الاعتكاف؟

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى عدم وجوب الاستئناف بعد توبته، فيسقط عنه القضاء لما بطل برده، ولا يبيى على ما مضى. لقوله تعالى: (قل للذين كفروا إن يتنهدوا ينغمر لهم ما قد سلف) (١) وقوله ﷺ: «والإسلام يحب ما كان قبله». (٢)

ومذهب الشافعية وجوب الاستئناف. (٣)

## الخامس - السكر :

٤٥ - ذهب الحنابلة إلى أن السكر بالحرام مفسد للاعتكاف، وعليه المالكية والشافعية إذا كان بسبب حرام. ولم يره الحنفية مفسداً إن وقع ليلاً، أما إن كان في النهار فإنه يبطل الصوم فيبطل الاعتكاف، لأنه كالإغواء لا يقطع التتابع. وألحق المالكية بالسكر الحرام استعمال المخدر إذا خدره. (٤)

(١) سورة الأنفال / ٣٨

(٢) حديث والإسلام يحب ما كان قبله... أخرجه ابن سعد في الطبقات من حديث الزبير بن العوام وجبرين مطعم، وهما النسائي إلى الطبراني وحكم عليه الألباني بالصحة. (الفيض الصغير ١٧٩ - ١٨٠ ط المكتبة التجارية، وصحيح الجامع الصغير بتحقيق الألباني ٤١١ / ٢ نشر المكتب الإسلامي).

(٣) مغني المحتاج ١ / ٤٥٥، وكشاف القناع ٢ / ٣٦٢، وبدائع الصنائع ٣ / ١٠٧٦، والشرح الكبير مع الدرر المنسوق ١ / ٤٤٣

(٤) بدائع الصنائع ٣ / ١٠٧٤، والدرر المنسوق مع الشرح الكبير ١ / ٤٥٤، ومغني المحتاج ١ / ٤٥٤، وكشاف القناع ٢ / ٣٦٢

وإن كان بابها خارج المسجد أو في رحبته فهي منه، ويصح فيها الاعتكاف عند الشافعية.

وإن كان بابها خارج المسجد فيجوز أذان المعتكف فيها، سواء أكان مؤذناً أم غيره عند الحنفية، وأما عند الشافعية فقد فرقوا بين المؤذن السراتب وغيره، فيجوز للراتب الأذان فيها وهو معتكف دون غيره، قال النووي: وهو الأصح. (١)

## الثالث من المفسدات - الجنون :

٤٣ - إذا طرأ على المعتكف الجنون، وكان زمنه قليلاً فإنه لا يفسد الاعتكاف في قول الفقهاء جميعاً. أما إذا طال الجنون فالجمهور على أنه لا يقطع الاعتكاف، ومتى أفاق بنى. وذهب الحنفية إلى أن القياس سقوط القضاء قياساً على سقوط قضاء الصوم إذا جن، إلا أن الاستحسان أنه يقضي إذا طال جنونه سنة فأكثر، وجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان إنما كان لدفع الحرج، لأن الجنون إذا طال قليلاً يزول، فيتكرر عليه صوم رمضان فيخرج في قضائه، وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف. (٢)

واختلفت الحنابلة فيه، هل يبيى أو يتلى؟ بناء على خلافهم في بطلان الصوم. (٣)

(١) ابن عابدين ٢ / ٤٤٥، والمجموع ٦ / ٥٠٦ - ٥٠٧، والإتصاف ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٥، والدرر المنسوق ١ / ٥٤٧، والزرقاتي ٢ / ٢٢٤، وكشاف القناع ٢ / ٣٥٢، والمغني ٣ / ١٩٧ ط الرياض.

(٢) ابن عابدين ٢ / ١٣٦

(٣) الفروع ٣ / ١٤٨، والمجموع ٦ / ٥١٨، والدرر المنسوق ١ / ٥٥١، وبدائع الصنائع ٣ / ١٠٧٦

مع اختلافهم فيها يعتبر مكروها أو مباحا على التفصيل التالي:

#### أ - الأكل والشرب والنوم :

يباح للمعتكف الأكل والشرب والنوم في المسجد في قولهم جميعا .

وزاد المالكية أن اعتكاف من لا يجد من يأتيه بحاجته من الطعام والشراب مكروه . أما النوم للمعتكف فمحله المسجد ، لأن خروجه للنوم ليس بعذر ، ولم يذكر أحد أن الخروج للنوم جائز .<sup>(١)</sup>

#### ب - العقود والصنائع في المسجد :

٤٨ - يباح عقد البيع وعقد النكاح والرجعة ، وبذلك صرح الحنفية والشافعية إذا احتاج إليه لنفسه أو عياله ، فلو لتجارة كره ، وعند الحنابلة لا يجوز للمعتكف البيع والشراء إلا لما لا يبد له منه خارج المسجد من غير وقوف لذلك . أما إذا خرج لأجلها فسد اعتكافه في قولهم جميعا .

وعند المالكية يجوز أن ينكح لنفسه ، وأن ينكح من في ولايته في مجلسه داخل للمسجد بغير انتقال ولا طول مدة ، وإلا كره .<sup>(٢)</sup>

وصرح الحنفية بأن إحضار المبيع في المسجد مكروه تحريما ، لأن المسجد محرز عن مثل ذلك .<sup>(٣)</sup>

٤٩ - ذهب المالكية إلى كراهة الكتابة للمعتكف

#### السادس : الحيض والنفاس :

٤٦ - يجب على الحائض والنفساء الخروج من المسجد ، إذ يحرم عليهما المكث فيه ، ولأن الحيض والنفاس يقطعان الصيام .

والحائض والنفساء ينيان وجوبا وفورا - في نذر الاعتكاف المتتابع - بمجرد زوال العذر ، فإذا تأخرتا بطل الاعتكاف . ولا يحسب زمن الحيض والنفاس من الاعتكاف .

وأما المستحاضة ، فإنها إن أمنت التلويث لم تخرج عن اعتكافها ، فإن خرجت بطل اعتكافها .<sup>(١)</sup>

وشروط الشافعية لعدم انقطاع الاعتكاف بالحيض والنفاس ألا تكون مدة الاعتكاف بحيث تخلو عن الحيض ، فإن كانت مدة الاعتكاف بحيث تخلو عن الحيض انقطع المتتابع في الأظهر ، لإمكان المسوالة بشروعها عقب الطهر ، والقول الثاني : لا ينقطع ، لأن جنس الحيض مما يتكرر في الجملة ، فلا يؤثر في المتتابع كقضاء الحاجة .

وقال الحنابلة : تخرج المرأة للحيض والنفاس إلى بيتها إن لم يكن للمسجد رجة على تفصيل ينظر في كتبهم .<sup>(٢)</sup>

#### ما يباح للمعتكف وما يكره له :

٤٧ - كره العلماء للمعتكف فضول القول والعمل

(١) بلفظ السالك مع الشرح الصغير ١/٥٤٨ ، ومغني المحتاج ١/٤٥٨ ، وابن عابدين ٢/١٣٣ ط بولاق ، والإتصاف ٣/٣٧٤ ، وكشاف الفتاوى ٢/٣٥٨ ، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/٤٧٣

(٢) مغني المحتاج ١/٤٥٨ ، والإتصاف ٣/٣٧٤

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٤٤٨ ، والسنن ١/٥٤٧ - ٥٤٨ ،

وكشاف الفتاوى ٢/٣٥٩ ، ومغني المحتاج ١/٤٥٧ - ٤٥٨

(٢) ابن عابدين ٢/٤٤٨ - ٤٤٩ ، والسنن ١/٥٤٨ ، ومغني

المحتاج ١/٤٥٢ ، وكشاف الفتاوى ٢/٣٦٢ ، والمغني ٣/٢٠٩

ط الرياض .

(٣) ابن عابدين ٢/٤٤٩

وقال الحنابلة : إن التقرب بالصمت ليس من شريعة الإسلام . قال ابن عقيل : يكره الصمت إلى الليل . . وقال الموفق والمجد : ظاهر الأخبار تحريمه ، وجزم به في الكافي ، قال في الاختيارات : والتحقيق في الصمت أنه إن طال حتى تضمن ترك الكلام الساجب صار حراماً ، وكذا إن تعدد بالصمت عن الكلام المستحب ، والكلام المحرم يجب الصمت عنه ، وقضول الكلام ينفي الصمت عنها ، وإن نذر الصمت لم يف به ، لحديث علي قال : «حفظت من النبي ﷺ أنه قال : ولا صيات يوم إلى الليل» .<sup>(١)</sup>

#### ٥- الكلام :

٥١ - ينبغي للمعتكف ألا يتكلم إلا بخير ، وأن يشغل بالقرآن والعلم والصلاة على رسول الله ﷺ والذكر ، لأنه طاعة في طاعة ، وتدريب سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وقصص الأنبياء وحكايات الصالحين .

قال الحنفية : يكره للمعتكف تحريماً التكلّم إلا بخير ، وهو ما لا إثم فيه .

وإن كان مصحفاً أو علماً إن كثّر ، ولا بأس باليسير وإن كان تركه أولى .

وعن ابن وهب أنه يجوز له كتابة المصحف للثواب لا للأجرة ، بل ليقراً فيه ويتفّع من كان محتاجاً .

وذهب الشافعية إلى أنه لا يكره للمعتكف الصنائع في المسجد كالحياطة والكتابة ما لم يكثر منها ، فإن أكثر منها كرهت لحرمته ، إلا كتابة العلم ، فلا يكره الإكثار منها ، لأنها طاعة لتعليم العلم .

أما إذا احترف الحياطة والمعاوضات من بيع وشراء بلا حاجة فتركه وإن قلت .<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة : يحرم التكسب بالصنعة في المسجد ، كالحياطة وغيرها والكثير والقليل والمحتاج وغيره سواء .<sup>(٣)</sup>

#### جد - الصمت :

٥٠ - ذهب الحنفية إلى أن الصمت مكروه تحريماً حالة الاعتكاف إن اعتقده قربة ، أما إذا لم يعتقده قربة فلا ، لحديث «من صمت نجاء»<sup>(٤)</sup> ويجب الصمت عن الغيبة وإنشاد الشعر القبيح وترويح سلة وغير ذلك .

(١) ابن حبان ٤٤٩/٧ ، وكشاف القناع ٣٦٢/٧ - ٣٦٣ . وأخرجه أبو داود من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال الترمذي : في إسناده محمد بن النضر الجباري ، قال البخاري : يتكلمون فيه ، وقال ابن حبان : يجب التكسب على ما أخذه من الروايات . وذكر الطيالسي هذا الحديث وذكر أن هذا الحديث لا يتابع عليه يحيى ، قال صاحب عون المعبود : وقد روي هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك . وليس فيها شيء يثبت . ونقل التلوي من النووي قوله : إسناده حسن (صون المعبود ٧٤/٣ ط المحدث ، وفيه القدير ٤٤٤/٦ ط المكتبة التجارية) .

(١) السنن ٥٤٨/١ ، وفي المحتاج ٤٥٢/١

(٢) الإيضاح ٣٨٦/٣

(٣) حديث «من صمت نجاء» . . . أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن طهارة ، وأبو عبد الرحمن الجليلي هو عبد الله بن يزيد . وأورده الترمذي في الترهيب والترهيب وقال : رواه الترمذي وقال : حديث غريب . والظيراني ورواته ثقات (سنن الترمذي ٦٦٠/٤ ط استنباط ، والترهيب والترهيب ١٧٠/٥ ط مطبعة السعادة) .

هـ - الطيب واللباس  
٥٢ - يجوز للمعتكف أن يطيب بأنواع الطيب في ليل أو نهار عند المالكية والشافعية، سواء أكان رجلاً أم امرأة عند المالكية، وهو المشهور في مذهبهم. وكذا يجوز عند المالكية والشافعية أخذ الظفر والشارب، وقيد المالكية الجواز بكونه خارج المسجد إذا خرج لعذر.  
أما حلق الرأس، فقال المالكية: يكره مطلقاً إلا أن يتضرر.  
وزاد الشافعية التصريح بجواز لبس الثياب الحسنة، لأصل الإباحة.  
وقال الحنابلة: يستحب للمعتكف ترك لبس رفيع الثياب، والتلذذ بما يباح له قبل الاعتكاف، ويكره له الطيب. قال أحمد: لا يعجبني أن يطيب. (١)

## اعتبار

انظر: عمرة.

## اعتنام

انظر: عمامة.

(١) السمسوقي ٥٤٩/١، ومغني المحتاج ٤٥٢/١، وكشاف القناع ٣٦٤/٢

وعند المالكية أن الاشتغال بغير الذكر والتلاوة والصلاة مكروه، أما هذه الثلاثة ففعلها مستحب. وقال الحنابلة: يستحب له اجتناب ما لا يعنيه من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره، لقوله عليه الصلاة والسلام «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» (١) لأنه مكروه في غير الاعتكاف ففيه أولى.

روى الخلال عن عطاء قال: «كانوا يكرهون فضول الكلام، وكانوا يعدون فضول الكلام: ما عدا كتاب الله أن تقرأه، أو أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو تنطق في معيشتك بما لا بد لك منه». (٢)

ويكره عند المالكية والحنابلة للمعتكف الاشتغال بتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ونحو ذلك من غير العبادات التي يختص نفعها به، لأن النبي ﷺ كان يعتكف، فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به.

وعند ابن وهب من المالكية، وأبي الخطاب من الحنابلة استحباب ذلك لأنه من أنواع البر إذا قصد الطاعة لا المباهاة. (٣)

(١) حديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه...» أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. وأخرجه مالك والترمذي عن طريقه من حديث علي بن الحسين مرسلاً. قال علق الموطأ محمد بن فضال بن عبد الباقي: والحديث حسن بل صحيح (تحفة الأحوذى ٦/٦٠٦ - ٦٠٩ نشر المكتبة السلفية، والموطأ للإمام مالك ٢/٩٠٣ ط عيسى الحلبي).

(٢) ابن عابدين ٤٤٩/٢ - ٤٥٠، والسنوسي ٥٤٨/١ والجمل ٣٦٤/٢، وكشاف القناع ٣٦٢/٢

(٣) السنوسي ٥٤٨/١، وكشاف القناع ٣٦٢/٢ - ٣٦٤

## اعتناق

انظر : معانقة ، اعتقاد .

## عتياد

انظر : عادة .

## اعتياض

التعريف :

١ - الاعتياض لغة : أخذ العوض ، والاستعاضة : طلب العوض .<sup>(١)</sup>

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن ذلك ، وقد يطلق الفقهاء الاستعاضة على أخذ العوض .

الحكم الإجمالي :

٢ - الاعتياض نوع من التصرفات المشروعة على سبيل الجواز في الجملة إذا كان صادرا من هو أهل للتصرف فيها يجوز له التصرف فيه ، إلا فيما يخالف الشرع ، أو ما يتعلق به حق الغير . ودليل ذلك قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم

(١) المصباح المنير ، وغنار المصالح (عروض)

بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضي منكم)<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ( فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن )<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ( فلا جناح عليهما فيما افتكت به )<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ( فكذبواهم إن علمتم فيهم خيرا )<sup>(٤)</sup> وقول النبي ﷺ : «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما» .<sup>(٥)</sup>

والحكمة تقتضي ذلك للتعاون ، ولتعلق حاجة الإنسان بما في يد صاحبه ولا يبدله له بغير عوض ، ومراعاة حاجة الناس أصل في شرع العقود .<sup>(٦)</sup> وقد تعرض له الأحكام التكليفية ، فيكون واجبا

(١) سورة النساء / ٢٩

(٢) سورة الطلاق / ٦

(٣) سورة البقرة / ٢٢٩

(٤) سورة النور / ٣٣

(٥) حديث «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما» . أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن حوف المزني ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه إمامكم وابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد نوقش الترمذي في تصحيحه هذا الحديث ، لأن في إسناده كثيرين عيبا ، وهو ضعيف جدا ، كما أن في إسناده الحاكم وابن حبان كثيرين زيدا ، وكثير هذا ضعفه النسائي ومشاء غيره .

قال الشوكاني بعد أن ذكر طرق الحديث المختلطة : لا ينبغي أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فائق لإحرامها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا (تحفة الأستحي / ٤ / ٥٨٤ ، ٥٨٥ نشر المكتبة السلفية ، وسنن ابن ماجه ٧٨٨ / ٢ ط ميسر الحلي ، والمستدرک ٤٩ / ٢ ، وموارد الطالبان ص ٢٩١ نشر دار الكتب العلمية ، وتبيل الأوطار / ٣٧٩ ، ٣٧٩ ط دار الجليل) .

(٦) انتهى الإردادات ١٤٠ / ٢ ، ١٤٠ ، ٣٥٠ ، ١٠٧ / ٢ ومنهج الجليل ٢ / ٤٦٢ ، ٣ / ٧٣٦ ، وبداية الجهد ٢ / ٦٦ ط الحلي ثالث ، والبدائع ٤ / ١٧٤ ، والمبسوط ١٥ / ٧٥ ، والإختصار ٤ / ٣٥ ، والمغني ٣ / ٥٦٠ ، وبداية المحتاج ٣ / ٣٦٤ ، واللبوي ٣ / ٣٠٧ ، والفتاوى الدواني ١٢ / ٣١٧

### اعتياض ٣- ٥

يقول القرافي: تصرفات المكلفين إما نقل أو إسقاط أو... الخ.

والنقل ينقسم إلى ماهو يعرض في الأعيان كالبيع والقرض، أو في المنافع كالإجارة، ويندرج فيها المساقاة والقرض والمزارعة والجمالة، وإلى ماهو يغير عوض كالهديا والوصايا... الخ. والإسقاط إما يعرض كالخلع والعفو على مال والكتابة، أو يغير عوض كالإبراء من الدين... الخ. (١)

أقسام المعاوضات:

٤- المعاوضات قسمان:

أ- معاوضات محضة، وهي ما يقصد فيها المال من الجانبين، والمراد بالمال ما يشمل المنفعة، كالبيع والإجارة، وهذه العقود يفسد العقد فيها بفساد العرض.

ب- معاوضات غير محضة، وهي ما يقصد فيها المال من جانب واحد كالخلع. وهذه لا يفسد العقد فيها بفساد العرض. (٢)

ولكل عقد من عقود المعاوضات - سواء أكانت محضة أم غير محضة - أركانه وشروطه الخاصة وتنتظر في أبوابها.

شروط إجمالية للاعتياض:

٥- في الجملة يجب أن يتوافر في عقود المعاوضات المحضة ما يأتي:

كما إذا أخرج الولي أو الوصي أو الناظر شيئاً مما يبدىهم، فيجب عليهم الاعتياض عنه، لمنهم من التبرع. (١)

وقد يكون متلوياً كالاستجابة لحالف عليه فيما لا ضرر فيه، لأن إسرار القسم مندوب. (٢) وقد يكون حراماً كأخذ ثمن الخمر، والخنزير، ومهر البغي، وحلوان الكاهن، وكأخذ الأجرة على المعاصي. (٣) وهكذا كل معاوضة خالفت أمر الشارع.

وكأخذ بدل الخلع إن عضلها الزوج، أي ضايقها بدون سبب من جهتها لتختل منه. (٤)

ما يجري فيه الاعتياض وأسبابه:

٣- الاعتياض يجري في كل ما يملكه الإنسان من عين، أو دين، أو منفعة، أو حق إذا كان ذلك موافقاً للقواعد العامة للشرع.

والأصل في الأعواض وجوبها بالعقود فإنها أسبابها، والأصل ترتب المسببات على أسبابها.

والاعتياض يتم بواسطة عقد بين طرفين وهو ما يسمى بعقد المعاوضات التي يتم العقد فيها على الملك كالبيع، أو على المنفعة كالإجارة والجمالة، ومن ذلك ما يتم ضمن عقود أخرى، كالصلح بأقسامه المعروفة، وكهبة الثواب.

ويلحق بذلك الإسقاط بعرض، كالخلع، وكتابة العبد، والاعتياض عن الحقوق التي ليست بعين ولا دين ولا منفعة كحق القصاص.

(١) السخري ص ١٥١، ١٥٢ نشر وزارة الأوقاف بالكويت، والمختار في القواعد ٣/ ٢٢٧، ٢٢٨ نشر وزارة الأوقاف بالكويت.

(٢) المختار في القواعد ٢/ ٤٠٣، ١٨٥/ ٣، ١٨٦، وإسلام الموقعين ٤/ ٢

(١) حاشية للسوقي ٣/ ٣٠٠، ٣٠١، والمهلب ١/ ٣٣٥

(٢) منح الجليل ٢/ ٤٦٢

(٣) ابن عابدين ٤/ ٦، والشرح الصغير ٤/ ١١

(٤) الاختيار ٣/ ١٥٧

فبقيت متقومة في غيرها على الأصل.  
٦- أما في المعاوضات غير المحضة، فإنه يتسامح فيها مالا يتسامح في غيرها، ومن أمثلة ذلك:  
أ- ما جاء في شرح منتهى الإرادات: يصح الخلع على مالا يصح مهرًا لجهالة أو غرر، لأن الخلع إسقاط حقه من البضع، والإسقاط يدخله المساعدة. ومثل ذلك في منح الجليل. (١)

ب- ما جاء في العناية بهامش تكملة فتح القدير: ليس من شرط العوض في الهبة أن يساوي الموهوب، بل القليل والكثير، الجنس وخلافه سواء، لأنها ليست بمعاوضة محضة فلا يتحقق فيها الربا. (٢)

وفي الدسوقي على الشرح الكبير: هبة الثواب تجوز مع جهل عوضها وجهل أجله. (٣)  
ج- ما قاله ابن القاسم: الكتابة بالغرر جائزة، كآبق وشارد وتعلم يد صلاحه. (٤)

٧- في الاعتياض عن الحقوق يجب مراعاة الآتي:  
أ- لا يجوز الاعتياض عن حق الله سبحانه وتعالى، كحد الزنى وشرب الخمر. (٥)  
ب- لا يجوز الاعتياض عن حق الغير كنسب

أ- أن يكون علل العقد مما يمكن تطبيق مقتضى العقد عليه، ويصلح لاستيفائه منه، فلا يجوز الاعتياض عما لا يصلح عللًا للعقد، كالميتة والدم، ولا عن المعلوم كتساج، ولا عن المباحات كالكلأ، ولا الإجارة على المعاصي وهكذا.  
ب- أن يكون علل العقد خاليًا من الغرر الذي يؤدي إلى النزاع والخلاف، فلا يجوز عقد اعتياض على الجمل الشارد، والسلك في الماء، والظير في الهواء، وهكذا.

ج- أن يكون العقد خاليًا من الربا.  
والعوض والمعوض فيها مر سواء. (١)  
ولا يخلو الأمر عند تفصيل ذلك وتطبيقه على الفروع والجزئيات من اختلاف الفقهاء وتشعب آرائهم فيه، يقول الكاساساني: العوض في المعاوضات المطلقة قد يكون عينًا، وقد يكون دينًا، وقد يكون منفعة، إلا أنه يشترط القبض في بعض الأعراف في بعض الأحوال دون بعض. (٢)  
فمثلًا صفة الجسوة في الأموال يجوز الاعتياض عنها، لكن ذلك ساقط في الأموال الربوية تبعًا (٣) لما ورد من قوله ﷺ: «جيدها ورديتها سواء» (٤)

(١) البدائع ١٣٨/٥ وما بعدها، وابن علقين ٥/٤، ٦، والمهذب ٦١/٣، ٢٣١، ٢٤٠، وبداية المجتهد ١٢٥/٢ ط الحلبي ثالثة، ومنع الجليل ٤٧٨/٢، ٤٧٩، ٧٧٨/٣ وما بعدها، والمهذب ٢٦٨/١ وما بعدها، ٤٠١، والمغني ٢٢١/٤ - ٢٨٣، ومنتهى الإرادات ٣٥١/٢

(٢) البدائع ٤٢/٦  
(٣) البدائع ٤٦/٦، والمغني ٤٢/٤  
(٤) حديث: «جيدها ورديتها سواء». أورد الزيلعي في نصب الرأية واستغريه وقال: ومثناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد. وحديث أبي سعيد الحفري أخرجه البخاري بلفظ «أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على غيره فباعه بتمر»

«جنيب، فقال رسول الله ﷺ: أكل تمر غيره هكذا؟ قال: لا والله يارسول الله إنما لأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعل مع الجمع بالدرهم لم ابتع بالدرهم جنينا». (نصب الرأية ٣٧/٤، وفتح الباري ٣٩٩/٤، ٤٠٠ ط السلفية).  
(١) منتهى الإرادات ١١٢/٣ ومنع الجليل ١٨٤/٢  
(٢) المتأني بهامش فتح القدير ٥٠٤/٧  
(٣) الدسوقي ١١٦/٤  
(٤) منح الجليل ٦٠٧/٤  
(٥) الهداية ١٩٤/٣، وكشاف القناع ٤٠٠/٣، ٤٠١

المختلفة في العالم<sup>(١)</sup> ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين المعنيين اللغويين.

٢ - الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأعجم :

من معاني الأعجم أيضا : من لا ينطق من إنسان أو حيوان. ومؤنثه عجماء.

ب - اللعان :

وهو العربي الذي يميل عن جهة الاستقامة في الكلام<sup>(٢)</sup>.

الحكم الإجمالي :

٣ - جمهور الفقهاء على أن الأعجمي إن كان يحسن العربية فإنه لا يميزه التكبير بغيرها من اللغات، والدليل أن النصوص أمرت بذلك اللفظ وهو عربي، وأن النبي ﷺ لم يعدل عنها.

وقال أبو حنيفة يميزه ولو كان يحسنها، لقوله تعالى : (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصْلَى)<sup>(٣)</sup> وهذا قد ذكر اسم ربه، ولكن يكره له ذلك.

أما إن كان الأعجمي لا يحسن العربية، ولم يكن قادرا على النطق بها، فإنه يميزه عند جمهور الفقهاء التكبير بلغته بعد ترجمة معانيها بالعربية على ما صرح به الشافعية والحنابلة، أي كانت تلك اللغة، لأن التكبير ذكر الله تعالى، وذكر الله تعالى يحصل بكل لسان، فاللغة غير العربية بديل لذلك. ويلزمه تعلم ذلك.

الصغير<sup>(١)</sup>.

ج - يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) أنه لا يجوز الاعتياض عن الحقوق التي ثبتت لإزالة الضرر، وهي ما تسمى عند الحنفية بالحقوق المجردة، كحق الشفعة، وهبة الزوجة ليلتها لإحدى ضرائرها. ويجوز ذلك عند المالكية<sup>(٢)</sup>. (ر : إسقاط).

مواطن البحث :

٨ - الاعتياض يأتي في كثير من أبواب الفقه، كالبيع، والإجارة، والصلح، والهبة، والخلع.

## أعجمي

التعريف :

١ - الأعجمي هو من لا يفصح، سواء أكان من العجم أم من العرب. أما المعجمي فهو من كان من غير جنس العرب، سواء أكان فصيحاً أم غير فصيح، وأصل الكلمة : الأعجم، وهو من لا يفصح وإن كان عربياً، فبإيه النسبة في الأعجمي للتوكيد. وجمعه أعجميون، وغالبا ما يطلق على غير العربي ممن ينطق بلغات أخرى من اللغات

(١) الهداية ٣/١٩٤، والبدائع ٦/٤٨، ٤٩.

(٢) ابن حبلدين ٤/١٤، ١٥، وأشباه ابن نجيم ٢/٢١٢، وكشاف القناع ٣/٤٠١، ونهاية المحتاج ٥/٢١٧، ٦/٣٨٢، ومغني الإرادات ٣/١٠٢، وفتح البلي للمالك ١/٣٠٧، ٣١٣.

(١) المصباح للثير، والمغرب مادة : (عجم).

(٢) الكليات لأبي البقاء، ولسان العرب للمحيط مادة : (لحن).

(٣) سورة الأعلى ١٥.



## أَعْذَار

انظر : عذر.

## إِعْذَار

التعريف :

١ - من معاني الإِغْذَار لغة : المبالغة، يقال : أعْذَر في الأمر، إذا بالغ فيه، وفي المثل : أعْذَر من أنْذَر، يقال ذلك لمن يَحْذَر أمراً يخاف، سواء حَذَرَ أم لم يَحْذَر، وأعْذَر أيضاً : صار ذا عذر، قيل : ومنه قولهم : أعْذَر من أنْذَر. وعَدَرْتُ الخَلاَمَ والجارية عذراً : ختنته فهو معذور، وأعْذَرته لغة فيه، والإِعْذَار أيضاً : طعام يتخذ لسرور حاد، ويقال : هو طعام الختان خاصة، وهو مصدر مسمى به، يقال : أعْذَر إِعْذاراً : إذا صنع ذلك الطعام. ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن المعاني السابقة.

قال ابن سهل : والإِعْذار : المبالغة في العذر، ومنه أعْذَر من أنْذَر، أي قد بالغ في الإِعْذار من تقدم إليك فأَنْذَرَك، ومنه إِعْذار القاضي إلى من ثبت عليه حق يؤخذ منه فيعْذَر إليه فيصنَّ شَهِد عليه بذلك. (١)

(١) الصيغ المتبر، وتبصرة الحكام هاشم فتح العلي الملك ١٤٦/١، وجلب الفروق ١٢٩/٤

ومذهب المالكية، وهو وجه عند الحنابلة، أنه إذا عجز عن التكبير بالعربية سقط عنه، ويكتفي منه بنية الدخول في الصلاة. (١) وعلى هذا الخلاف جميع أذكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسيحات الركوع والسجود.

٤ - أما قراءة القرآن، فالجمهور على عدم جوازها بغیر العربية خلافاً لأبي حنيفة، والمعتمد أنه يرجع إلى قول صاحبيه. ودليل عدم الجواز قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)، (٢) ولأن القرآن معجز لفظه ومعناه، فإذا غيّر خرج عن نظمه، فلم يكن قرآناً وإنما يكون تفسيراً له. هذا في الصلاة، وكذلك الحكم في غيرها فلا يسمى قرآناً ما يقرأ من ترجمة معانيه. (٣)

والتفصيل في مصطلحي : (صلاة) و(قراءة).

مواطن البحث :

٥ - يفصل الفقهاء ذلك عند الكلام عن تكبيرة الإحرام وقراءة القرآن في الصلاة، ويتكلمون عن الطلاق بغیر العربية في بابه، وعن الشهادة بالأعجمية في الشهادة.

(١) الفتاوى الهندية ١/٦٩ ط المكتبة الإسلامية، والخطاب ١/٥١٥ ط النجاح، والدمشقي ١/٢٣٣، والقليوبي ١/١٦٣ - ١٦٨ ط الحلبي، والمغني ١/٤٦٢ ط الرياض.

(٢) سورة يوسف ٢/

(٣) الفتاوى الهندية ١/٦٩، والخطاب ١/٢٣٧، والقليوبي ١/٥١٦، والمغني ١/٤٨٦

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإنذار :

٢ - الإنذار : الإبلاغ ، وأكثر ما يستعمل في التخويف كقوله تعالى : (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ<sup>(١)</sup>) أي خوفهم عذاب هذا اليوم .<sup>(٢)</sup> فيجتمع مع الإعذار في أن كلا منهما إبلاغ مع تخويف إلا أن في الإعذار المبالغة .

ب - الإعلام :

٣ - الإعلام : مصدر أعلم . يقال أعلمته الخبر : أي عرفته إياه ، فهو يجمع مع الإعذار في أن في كل منهما تعريفا ، إلا أن في الإعذار المبالغة .

ج - الإبلاغ :

٤ - الإبلاغ : مصدر أبلغ ، والاسم منه البلاغ ، وهو بمعنى الإيصال . يقال : أبلغته السلام : أي أوصلته إياه . فهو يجمع مع الإعذار في أن في كل منهما إيصالا لما يراد ، لكن الإعذار يفرد بالمبالغة .

د - التحذير :

٥ - التحذير : التخويف من فعل الشيء . يقال : حذرته الشيء فحذره : إذا خوفته فخافه ، فهو يجمع مع الإعذار في التخويف ، ويفرد الإعذار بأنه لقطع العذر .<sup>(٣)</sup>

هـ - الإمهال :

٦ - الإمهال لغة ، مصدر أمهل ، وهو التأخير . ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن ذلك . والفرق بينه وبين الإعذار : أن الإعذار قد يكون مع ضرب مدة وقد لا يكون . والإمهال لا يكون إلا مع ضرب

مدة .<sup>(١)</sup> كما أن الإمهال لا تلاحظ فيه المبالغة .

و - التلوم :

٧ - التلوم لغة : الانتظار والتكث ، والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن ذلك ، إذ يراد به عند الفقهاء عدم الفورية في الأمر ، بل يطلق الانتظار في كل أمر بها يناسبه .<sup>(٢)</sup>

والكلام في هذا البحث خاص بالإعذار بمعنى المبالغة في قطع العذر . أما بمعنى الحثان أو الطعام المصنوع لسرور حدث فينظر الكلام فيها تحت عنواني : (ختان ، وليمة) .

حكمه التكليفي :

٨ - مواطن الإعذار متعددة ، وليس لها حكم واحد يجمعها ، لكنه في الجملة مطلوب ، ويختلف حكمه بحسب ما يتعلق به ، فمن الفقهاء من يراه واجبا في بعض المواطن ، ومنهم من يراه مستحبا ، ومنهم من منعه على نحو ما يأتي .

دليل المشروعية :

٩ - الأصل في مشروعية الإعذار قوله تعالى في سورة الإسراء : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا)<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى في سورة النمل في قصة الهدهد : (لَأَعَذِّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ)<sup>(٤)</sup> وجه الاستدلال بالأولى : أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار ، ومن لم تبلغه الدعوة فهو غير مستحق

(١) المصباح المنير .

(٢) المصباح المنير .

(٣) سورة الإسراء / ١٥٠

(٤) سورة النمل / ٢١

(١) سورة طه / ١٨

(٢) المصباح المنير مادة : (نذر) .

(٣) المصباح المنير .

للعذاب.

معزياً للبلخي مايفيد قتله بلا استنابة، لحديث: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>، وكره تنزهها قتله قبل العرض عليه، فإن قتله قبل العرض فلا ضمان، لأن الكفر مبيح للدم.

واستدل القائلون بعدم وجوب الاستنابة بأن النبي ﷺ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ» ولم يذكر استنابته.

ومذهب المالكية، والمعتمد عند الشافعية، والمذهب عند الحنابلة، أن المرتد لا يقتل حتى يستاب وجوباً، ومدة الاستنابة عند المالكية والحنابلة، وفي قول للشافعية ثلاثة أيام بلياليها، وفي قول ابن القاسم من المالكية، أنه يستاب ثلاث مرات في يوم واحد، قال المالكية والأيام الثلاثة، هي من يوم الثبوت لا من يوم الكفر، ولا يحسب يوم الرفع إلى الحاكم، ولا يوم الثبوت إن كان الثبوت بعد طلوع الفجر، ولا يعاقب بجوع ولا عطش ولا بأي نوع من أنواع العقاب، وإن لم يعد بالتوبة فإن تاب ترك، وإن لم يتب قتل، وفي قول عند الشافعية: أن المرتد يقتل في الحال بلا استنابة.

دليل القائلين بالوجوب:

١٢ - احتج القائلون بوجوب الاستنابة بأن النبي ﷺ أمر أن يستاب<sup>(٢)</sup> المرتد، وبما روى الأئمة

(١) حديث: «من بدل دينه فاقتلوه». أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٤٩ ط السلفية).

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ أمر أن يستاب المرتد». أخرجه الدارقطني (٣/١١٩ - ط دار المحاسن) عن جابر بن عبد الله، وأرشدت امرأة عن الإسلام: فأمر رسول الله ﷺ أن يعرضوا عليها الإسلام وضمفه ابن حجر في التلخيص (٤/٤٩ - ط دار المحاسن).

وجه الاستدلال بالثانية: أن فيها دليلاً على أن الإمام يجب عليه أن يقبل عذر عيته، ويدراً العقوبة عنهم في ظاهر أحوالهم بإطاع أعدائهم، لأن سليمان لم يعاقب المهدهد حين اعتذر إليه<sup>(١)</sup>.

الإعذار في الردة (الاستنابة):

١٠ - الردة: الرجوع عن الإسلام قولاً أو فعلاً على خلاف وتفصيل فيما يكون ردة أولاً يكون، ينظر تحت عنواني: (إسلام، ردة).

حكم الإعذار إلى المرتد:

١١ - مذهب الحنفية، وقول للشافعية، ورواية عن الإمام أحمد أن استنابة المرتد مستحبة وليست واجبة، فقد قال الحنفية: من ارتد عَرَضَ عليه الإسلام استحباباً على المذهب، وتكشف شبهته ويحس وجوباً، وقيل: ندباً ثلاثة أيام يعرض عليه الإسلام في كل يوم منها إن طلب المهلة ليتفكر، فإن لم يطلب مهلة بعد عرض الإسلام عليه وكشف شبهته قتل من ساعته، إلا إذا رجي إسلامه فإنه يمهل، قيل: وجوباً، وقيل: استحباباً، وهو الظاهر.

وإذا ارتد ثانياً ثم تاب ضربه الإمام وخطى سبيله، وإن ارتد ثالثاً ضربه الإمام ضرباً وجيعاً وحبسَهُ حتى تظهر عليه آثار التوبة، ويرى أنه مخلص ثم يخطى سبيله، فإن عاد فعل به هكذا. لكن نقل ابن عابدين عن آخر حدود الحنافية

(١) تفسير القرطبي ١٠/٢٣١ - ٢٣٢، ١٣/١٨٩، ومجلب الفرق ٤/١٢٩

تقتلوا امرأة<sup>(١)</sup>، ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي فلا تقتل بالطاريء.

وللها الكية تفصيل إذ قالوا: إنها تقتل إن لم ترجع إلى الإسلام، لكن تستبرأ قبل القتل بحضنة، خشية أن تكون حاملا، فإن حاضت أيام الاستبراء انتظر تمامها فينتظر أقصر الأجلين، فإن ظهر بها حمل أخرت حتى تضع.<sup>(٢)</sup>

ومقتضى ما ذكر أن المرتدة تستاب عند الأئمة الثلاثة، فإن رجعت إلى الإسلام وإلا قتلت، وأن مذهب الحنفية جبرها على العودة إلى الإسلام بالحبس والضرب.

### الإعذار في الجهاد :

١٤ - الحريون هم الكفار الذين يقيمون ببلاذ الكفر ولا صلح لهم مع المسلمين.<sup>(٣)</sup> فهؤلاء هم الذين يحاربون باتفاق الفقهاء، لقوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ).<sup>(٤)</sup> وشرط محاربهم بلوغ الدعوة إليهم فلا تجوز محاربهم قبل ذلك، وهو أمر أجمع عليه المسلمون، لقوله تعالى: (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى

مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن عبد القاري عن أبيه أنه قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى فقال له عمر: هل من مغربة خير؟ قال: نعم. رجل كفر بعد إسلامه، فقال: ما فعلتم به؟ قال: قربناه فضررنا عنقه. فقال عمر: فهلا حبستموه ثلاثا، فأطعتموه رغيفا كل يوم واستبتموه لعله يتوب أو يرجع أمر الله، اللهم إني لم أحضر ولم أرض إذ بلغني.

ولم تجب استأبته لما برئ من فعلهم، ولأنه أمكن استصلاحه فلم يجز إتلافه قبل استصلاحه كالشوب النجس، وأما الأمر بقتله في قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» فالمراد به قتله بعد الاستابة.<sup>(٥)</sup>

### الإعذار إلى المرتدة :

١٣ - مذهب الشافعية والحنابلة أنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب قتل المرتد أو المرتدة بعد الاستابة إن لم يرجعوا إلى الإسلام على التفصيل السابق في وجوب الإعذار أو استحبابه. روي ذلك عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما، وبه قال الحسن والزهرري والنخعي ومكحول ومحمد والليث والأوزاعي مستدلين بقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»، وروي عن علي والحسن وقتادة أنها تسترق ولا تقتل، لأن أبا بكر استرق نساء بني حنيفة.

ومذهب الحنفية: أنها تجبر على الإسلام بالحبس والضرب ولا تقتل، لقول النبي ﷺ: «لا

(١) حديث: «لا تقتلوا امرأة». أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ «وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ، فبنى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان». (فتح الباري ٦/ ١٤٨ - ط السلفية).

(٢) قليوبي وعصيرة ٤/ ١٧٧، والمغني ٨/ ١٢٣ - ط الرياض، والشرح الكبير ٤/ ٣٠٤، ومعين الحكام ٢٢٨. وتروى اللجنة أن قواعد المذاهب الأخرى لا تأمى مثل ذلك، وتروى أنه ينبغي التحقق من خلو المرأة من الحمل قبل إقامة الحد عليها.

(٣) للصباح المنير.

(٤) الأنفال ٣٩.

(٥) الدر المختار ورد المحتار ٣/ ٢٨٦، والشرح الكبير والدمسقي ٤/ ٣٠٤، وقليوبي وعصيرة ٤/ ١٧٧، والمغني ٨/ ١٢٤ - ١٢٥.

ودعوة بالبيان وهي اللسان، وذلك بالتبليغ،  
والثانية أهون من الأولى، لأن في القتال مخاطرة  
الروح والنفس والمال، وليس في دعوة التبليغ شيء  
من ذلك، فإذا احتسب حصول المقصود بأهون  
الدعوتين لزم الافتتاح بها، هذا إذا كانت الدعوة لم  
تبلغهم. فإن كانت قد بلغتهم جاز لهم أن يفتحوا  
القتال من غير تحديد الدعوة، لما بينا أن الحاجة  
لازمة، والعذر في الحقيقة منقطع، وشبهة العذر  
انقطعت بالتبليغ مرة، لكن مع هذا الأفضل ألا  
يفتحوا القتال إلا بعد تحديد الدعوة لرجاء الإجابة  
في الجملة، وقد روي أن رسول الله ﷺ لم يكن  
يقاتل الكفرة حتى يدعوهم إلى الإسلام. (١) فيما  
كان دعاهم غير مرة. دل أن الافتتاح بتجديد  
الدعوة أفضل، ثم إذا دعوهم إلى الإسلام فإن  
أسلموا كفوا عنهم القتال، لقوله عليه الصلاة  
والسلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله  
إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا  
بحقها» (٢) وقوله عليه الصلاة والسلام «ومن قال:

نبعت رسولاً» (٣) ولكن هل يجب تكرار دعوتهم إذا  
تكررت عاربتهم؟ فالجمهور على أنه لا يجب تكرار  
دعوتهم، بل يستحب.

قال الكاساني: وأما بيان ما يجب على الغزاة  
الافتتاح به حالة الوقعة ولقاء العدو، فإن الأمر فيه لا  
يخلو من أحد وجهين: إما أن تكون الدعوة قد  
بلغتهم، وإما أن تكون لم تبلغهم، فإن كانت  
الدعوة لم تبلغهم فعليهم الافتتاح بالدعوة إلى  
الإسلام باللسان، لقول الله تبارك وتعالى: (أَدْعُ  
إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ  
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٤) ولا يجوز لهم القتال قبل  
الدعوة، لأن الإيذان وإن وجب عليهم قبل بلوغ  
الدعوة بمجرد العقل، فاستحقوا القتل بالامتناع،  
لكن الله تبارك وتعالى حرم قتالهم قبل بعث  
الرسول عليه الصلاة والسلام، وبلوغ الدعوة  
إياهم فضلا منه ومنه، قطعاً لمعدرتهم بالكلية، وإن  
كان لا عذر لهم في الحقيقة، لما أقام سبحانه وتعالى  
من الدلائل العقلية التي لو تأملوها حق التأمل  
ونظروا فيها لعرفوا حق الله تبارك وتعالى عليهم،  
لكن تفضل عليهم بإرسال الرسل صلوات الله  
وسلامه عليهم أجمعين، لئلا يبقى لهم شبهة عذر  
فيقولون: (ربنا لولا أُرْسِلَتْ إلينا رسولا فَنَتَّبِعَ  
آيَاتِكَ) (٥) وإن لم يكن لهم أن يقولوا ذلك في  
الحقيقة لما بينا، ولأن القتال مافرض لعينه، بل  
للدعوة إلى الإسلام.

والدعوة دعوتان: دعوة بالبيان وهي القتال،

(١) حديث: «أن رسول الله ﷺ لم يكن يقاتل الكفرة حتى يدعوهم  
إلى الإسلام» أخرجه أحمد والطبراني بلفظ: «ما قاتل رسول الله  
ﷺ قوماً حتى يدعوهم» قال أحمد شاكر: «حق المسند: إسناده  
صحيح». وأورده الفيثي في مجمع الزوائد وقال: «رواه أحمد  
وابن أبي عمير والطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح  
(مسند أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر ٣/ ٢٠٥٥، ٢١٠٥،  
ط دار المعارف بمصر، والمعجم الكبير للطبراني ١١/ ٩٥،  
١٣٢ ط الوطن العربي، وجمع الزوائد ٥/ ٣٠٤ نشر مكتبة  
القدس).

(٢) حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله  
...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ٢٨٨ - ط السلفية)  
ومسلم (٣/ ١٣٣٧ ط الحلبي).

(١) سورة الإسراء / ١٥

(٢) سورة النحل / ١٢٥

(٣) سورة طه / ١٣٤

## الإعذار إلى البغاة :

١٥ - البغاة : هم الخارجون على الإمام الحق بتأويلهم منعة<sup>(١)</sup>. وقد اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أنه لا يجوز قتالهم حتى يبعث إليهم الإمام أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينقمون ، فإن ذكروا مظلمة أو شبهة أزالها ، فإن أصروا بعد الإعذار نصحبهم ، بأن يعظهم ويأمرهم بالعودة إلى طاعته ، فإن استمهلوه اجتهد في الإمهال ، وفعل مارأه صوابا .

وهذا كله مالم يعاجلوا بالقتال ، فإن عاجلوا قوتلوا .

وقال الحنفية : إن دعوتهم إلى طاعة الإمام وكشف شبهتهم أمر مستحب وليس واجبا ، ولو قاتلهم بلا دعوة جاز .<sup>(٢)</sup>

## الإعذار في الدعوى :

١٦ - المدعى عليه هو كل من توجه عليه حق ، إما بإقرار ، إن كان ممن يصح إقراره ، وإما بالشهادة عليه بعد عجزه عن دفع الدعوى وبعد الإعذار إليه قبل الحكم ، وإما بالشهادة عليه مع يمين الاستبراء ، إن كان الحق على ميت أو على غائب ، وإما بلده وتغيه عن حضور مجلس الحكم وقيام البيئة عليه ، وإما بالشهادة عليه ولده عن الجواب عن الدعوى .

والمقتضى عليهم أنواع : منهم الحاضر المالك

لا إله إلا الله فقد عصم مني دمه وماله<sup>(١)</sup> فإن أبوا الإجابة إلى الإسلام دعوهم إلى الذمة إلا مشركي العرب والمتردين (لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام) فإن أجابوا كفوا عنهم ، وإن أبوا استعانوا بالله سبحانه وتعالى على قتالهم .

وذهب المالكية في المشهور إلى أنهم يدعون وجوبا سواء بلغتهم الدعوة أم لا ، مالم يعاجلونا بالقتال أو يكون الجيش قليلا ، قالوا : ومن هذا القبيل كانت إغارة سراياه عليه الصلاة والسلام .

وللحنابلة تفصيل بينه ابن قدامة بقوله : أهل الكتاب والمجوس لا يدعون قبل القتال ، لأن الدعوة قد انتشرت وعمت فلم يبق منهم من لم تبلغه الدعوة إلا نادرا بعيدا . وأما عبدة الأوثان فإن من بلغت الدعوة منهم لا يدعون ، وإن وجد منهم من لم تبلغه الدعوة دعي قبل القتال ، قال أحمد : كان النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام قبل أن يحارب حتى أظهر الله الدين وعلا الإسلام ، ولا أعرف اليوم أحدا يدعى ، قد بلغت الدعوة كل أحد ، فالروم قد بلغتهم الدعوة وعلموها ما يراد منهم ، وإنما كانت الدعوة في أول الإسلام ، وإن دعا فلا بأس .<sup>(٢)</sup>

(١) حديث : من قال لا إله إلا الله فقد عصم مني دمه وماله أعرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ وأمرت أن أناتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا يخطه وحسابه على الله (فتح الباري / ١٢ / ٢٧٥ ط السلفية) ، وصحيح مسلم ٥٢ / ١ ط الحديث .

(٢) بدائع الصنائع ١٠٠ / ٧ نشر دار الكتاب العربي ، والزرقاني ١١١ / ٣ ، وقليوبي وعصية ٢١٨ / ٤ ، والدمسوقي ١٧٦ / ٣ ، واللفني ٣٦١ / ٨ - ٣٦٢

(١) ابن عابدين ٤٢٧ / ٣ ، والشرح الكبير ٢٩٨ / ٤ ، وقليوبي وعصية ١٧٠ / ٤ ، واللفني ١٠٧ / ٨  
(٢) حاشية الدردير ٢٩٩ / ٤ ، وقليوبي وعصية ١٧١ / ٤ ، واللفني ١٠٧ / ٨ ، وابن عابدين ٤٢٩ / ٣

في زمن الإعذار وكيفية. (١)

ما يسقط به الإعذار:

١٧ - قال المالكية: كل من قامت عليه بيعة بحق من معاملة أونحوها، أودعوى بفساد، أوتعد أو غضب، فلا بد من الإعذار إليه قبل الحكم، إلا أن يكون من أهل الفساد الظاهر، أو من الزنادقة المشهورين بما ينسب إليهم، فلا يعذر إليهم فيها شهد به عليهم. كما حدث بالنسبة لأبي الخير الزنديق، لما شهد عليه ثمانية عشر شاهداً أمام قاضي الجماعة منلربن سعيد بأنه يصرح بالكفر والانسلخ من الإيمان، فأشار بعض العلماء بأن يعذر إليه فيها شهد به عليه، وأشار قاضي الجماعة وبعض آخر من العلماء بأنه يقتل بغير إعدار، لأنه ملحد كافر، وقد وجب قتله بدون ماثب عليه فقتل بغير إعدار، فقتل لأحدهم أن يذكر لهم وجه الحكم، فذكر أن الذي اعتمد عليه في الفتيا بالقتل بدون إعدار أن مذهب مالك قطع الإعدار عن استفاضت عليه الشهادات في الظلم، وعلى مذهبه في السلاية والمغربين وأشباههم، إذا شهد عليهم المسلمون والمنتهبون أن تقبل شهادتهم عليهم - إذا كانوا من أهل القبول - بدون إعدار. وكذلك لا يعذر في مثل رجل يتعلق برجل، وسرحه يلدي، فيصدق بقوله. وفي التي تتعلق بالرجل في

أمره، ومنهم الغائب الصغير المحجور عليه، ومنهم السفية المولى عليه، ومنهم الورثة المدعى عليهم في مال الميت وفيهم الصغير والكبير. (١)

فإذا كان المدعى عليه حاضراً بمجلس القضاء، وأدعت الدعوى وكانت مستوفية الشروط، طلب القاضي من المدعى عليه الجواب عنها، وسار القاضي فيها حسبما هو مدون في كتب الفقهاء.

فإن أقر المدعى عليه بالحق المدعى، فهل يحكم القاضي بمقتضى الإقرار حالاً، أو أنه يجوز له أن يتخذ إجراء آخر جائزاً أو واجباً؟

قال الجمهور، وهو المنصوص عن أحمد: يقضى على المدعى عليه بإقراره من غير أمر آخر كالإعذار ونحوه. (٢)

وقال القاضي أبو يعلى من الحنابلة: لا بد للحكم بمقتضى الإقرار أن يشهد على الإقرار شاهدان.

وفي المذاهب تفصيلات في الإعدار إلى الغائب عن مجلس القضاء، في حكم الإعدار وفي وقته، وفي المسافة التي يعذر إليه فيها، وفي المدعى عليه الذي يتمتع بالإعدار إليه.

وفقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة على أنه لا يقضى على الغائب عن مجلس القضاء إلا بعد الإعدار.

وقال الشافعية: يقضى عليه. وتختلف المذاهب

(١) ابن عابدين ٥٢٠/٤، والفتاوى الطرطوسية/٣١٣، وبصرة الحكم ٧٣/١، ١٣٩، والمغني ٩/٥٥، ٦١، وقلوبي وصميرة ٣٠٨/٤

وترى اللجنة أن هذه التفصيلات هي من قبيل الأوضاع الزمنية التي تتغير بغير الظروف والملازمات بما يحقق أطمئنان القاضي إلى أن كلا من الخصمين قد أخذ حقه في المرافعة.

(١) بصرة الحكم ٧٢/١

(٢) ابن عابدين ٦٨٨/٤، وقلوبي وصميرة ٢/٣

الوصول إلى قصده بغير إضرار بخصمه، فإن كان التأجيل للمدعى عليه، وأتى بدفع فيما شهد به عليه، وسأل المدعي التأجيل أيضا، وزعم أن له دفعا فيما جاء به المدعى عليه، ضرب له أجلا أيضا، وتلوم عليه (انتظر) حتى يتبين الحق، ويظهر عجز أحدهما، فيقضي على نحو ما ثبت. (١)

والحكم كذلك في جميع المذاهب.

#### آجال مقدرة من الشارع :

١٩ - هناك آجال لا يدخلها اجتهاد الحاكم، بل هي مقدرة بالشرع لأجل الإعذار، منها: تأجيل العنين، وسبق تفصيله في (أجل) ويأتي في (عنة).

#### إعذار المولي :

٢٠ - فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة، عرفوا الإيلاء بأنه: الحلف على ترك الزوج وطه زوجته أكثر من أربعة أشهر.

وعرفه الحنفية بأنه: الحلف على ترك وطه الزوجة أربعة أشهر فأكثر، فالخلاف بينهم وبين غيرهم في أقل المدة التي يحلف على الترك فيها، فعند الجمهور أكثر من أربعة أشهر، وعند الحنفية أربعة أشهر، والإعذار عند الجمهور أن المولي يقفه (يحضره) القاضي بعد عام الأشهر الأربعة، وإذا رافعت امرأته فيأمره بالقفية، فإن أبى أمره بالطلاق، ولا تطلق بمضي المدة، وهذا هو رأي سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وإسحق وأبي عبيد وابن المنذر. (٢)

المكان الخالي وقد فضحت نفسها بإصابتها لها، فتصلق بغضيحة نفسها. ومثل هذا كثير. واستدلوا على ذلك بأن الرسول ﷺ قال: «إنا أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه» (١). وهذا الحديث هو الأصل في هذا الباب ولا إعذار فيه. وكذلك كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة بن الجراح، وإلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم، وهما أيضا ملاذ الحكماء في الأحكام، ولا إعذار منها ولا إقالة من حجة ولا كلمة، غير أن الإعذار فيما يتحاكم فيه الناس من غير أسباب الديانات استحسن من الأئمة، فأما في إقامة الحدود في الإلحاد والزندقة وتكذيب القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام فلم يرد فيه شيء عندهم. قالوا: وما يتمتع فيه الإعذار كثير. (٢) ولم يعثر على أقوال في المذاهب الأخرى في مثل هذا.

#### التأجيل في الإعذار :

١٨ - الإعذار يكون إلى المدعي، فيقول له القاضي: أبقيت لك حجة؟ وقد يكون إلى المدعى عليه، فيسأله القاضي: ألك دفع فيما ادعي به عليك؟ فإذا أعذر القاضي إلى من توجه الإعذار إليه، سواء أكان مدعيا أم مدعى عليه. وقال: نعم، وسأله التأجيل، ضرب له أجلا بحسب تلك الساقعة حسب اجتتهاده في بلوغ من أجل له

(١) حديث: «إنا أنا بشر وإنكم تختصمون إلي...»

أخرج به البخاري (فتح الباري) ٥/ ٢٨٨ - ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٣٣٧ ط الحلبي).

(٢) تبصرة الحكام ١/ ١٥٠ - ١٥٢

(١) تبصرة الحكام ١/ ١٥٠ - ١٥٢

(٢) حاشية الدسوقي ٢/ ٤٢٦ - ٤٣٦، وتبصرة الحكام ١/ ١٥٤،

وقليسيوس وصميرة ٤/ ٨ - ١٢، والمخني ٧/ ٢٩٨، ٣١٨ -

٣١٩ ط الرياض.



وفي حاشية سعدى جليبي : والظاهر أن لها حقا في الجساع في كل أربعة أشهر مرة لا أقل، يؤيده قصة عمر رضي الله عنه حين سمع من تلك المرأة ما سمع. <sup>(١)</sup>

واستدلوا بقول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «يا عبد الله: أَلَمْ أَخْبَرَ أَنْتَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ. صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ. فَإِنْ لَجَسَدَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَعَيْنُكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَزُوجُكَ عَلَيْكَ حَقًّا» <sup>(٢)</sup>

فأخبر أن للمرأة عليه حقا. وقد اشتهرت قصة كعب بن سور، ولأن الشكاح شرع لمصلحة الزوجين، ودفع الضرر عنها، وهو مفض إلى دفع ضرر الشهوة عن المرأة، كإفضائه إلى دفع ذلك عن الرجل، فيجب تعليقه بذلك، ويكون النكاح حقا لها جميعا. ولأنه لو لم يكن لها فيه حق لما وجب استئذانها في العزل. <sup>(٣)</sup>

الإعذار إلى الممتنع من الإنفاق على زوجته:  
٢٢ - الفقهاء متفقون على أن على الزوج الإنفاق على زوجته متى تحققت الشروط الموجبة لذلك، فإذا امتنع من الإنفاق ففي كل مذهب شروط وتفصيلات.

(١) فتح القدير وحواشيه ٤٢/٤، ٤٣-، والمجموع ٣١٩/١٥ ط الإرساد، وقلبي ومصميه ١٠/٤، وحاشية المدسوقي ٤٣١/٢، والمواق ١٠٨/٤، والحطاب ١١/٤

(٢) حديث: وألم أخبر أنك تصوم النهار... أخرجه البخاري (فتح الباري ٢١٨/٤ ط السلفية).

(٣) المفتي ٢٨/٧ - ٣١، وهذا الأجل الأقصى المفروض لترك المعاشرة يسوغ بعده للمرأة رفع أمر زوجها إلى القضاء، بطلب التفريق إن لم يبقا فيلزم القاضي إليه.

ومذهب الحنفية أنه إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها، فقد بانت منه بطلقة واحدة، ولا حاجة إلى إنشاء تطليق، أو الحكم بالتفريق. والمراد بالأشهر الأشهر القمرية، وتبدأ من تاريخ الخلف وهذا باتفاق الجميع. <sup>(١)</sup> وينظر أيضا مصطلح (أجل) ومصطلح (إيلاء).

إعذار الممتنع من وطء زوجته:  
٢١ - المنصوص عليه في مذهبي الحنفية والشافعية، أن الزوجة لا حق لها في الوطء إلا مرة واحدة يستقر بها المهر وهذا في القضاء، وأما ديانة فلها الحق في كل أربعة أشهر مرة، لأن الله تعالى جعلها أجلا لمن آلى من امرأته.

وقال المالكية والحنابلة: إن الوطء واجب على الزوج إذا لم يكن له عذر. وقال القاضي أبو يعلى: لا يجب إلا أن يترك للإضرار، وقد بين المواق أن من وأصل العادة وترك الوطء لم يته عن تبته، وقيل له: إما وطئت أو فارقته. قال مالك: وأرى أن يقضى بذلك. قال ابن حبيب: إن كان زاهدا قاضته امرأته، وقيل له: تخلو معها في كل أربع ليال ليلة، وهو قسم المرأة مع ضرائرها، قال خليل: بلا أجل على الأصح. وظاهر المدونة أنه يضرب له أجل بمقدار أجل الإيلاء.

وروي أن عمر (في حادثة غيبة أحد الغزاة غيبة طويلة عن زوجته) سأل حفصة - زوج رسول الله ﷺ - كم تصبر المرأة عن النكاح؟ فقالت: أربعة أشهر، وبعدها يفنى صبرها أو يقل، فنأدى حيثئذ ألا تزيد غزوة عن أربعة أشهر.

(١) ابن عابدين ٥٤٥/٢ وما بعدها.

ابتداء، أو بعد الأمر بالطلاق، تصبر له بالاجتهاد بما يراه الحاكم من غير تحديد يوم أو أكثر، وزيد في مدة التلوم إن مرض أو سجن بعد إثبات العسر، لا في زمن إثباته، فيزداد بقدر ما يرجى له شيء، وهذا إذا رجع برؤءه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب، وإلا طلق عليه ويستوي في ذلك غياب الزوج أو حضوره، والزوج الغائب الذي يتلوم له هو الذي لم يوجد عنده ما يقابل النفقة، ولم يعلم موضعه، أو زادت غيبته على عشرة أيام.

وأما قريب الغيبة كثلاثة أيام، فإنه يرسل إليه الحاكم، إما أن تنفق عليها أو يطلق عليك. (١)

ومذهب الشافعية أن الممتنع من الإنفاق إما أن يكون موسرا أو معسرا.

فإن كان موسرا فعندهم قولان، أصحها: أنه لا يفسخ النكاح حاضرا كان الزوج أو غائبا، لانتفاء الإعسار الموجب للفسخ، وهي متمكنة من تحصيل حقها بالرفع إلى الحاكم. والثاني: أن لها الفسخ لتضررها بالمنع.

وإن كان معسرا، فإن صبرت، وأنفقت من مالها أو القرض صارت ديناً عليه، وإلا فلها الفسخ في الأظهر، كما تنفسخ بالجب والعنة، بل هذا أولى، لأن الصبر على عدم الاستمتاع أسهل من الصبر على عدم النفقة، والثاني: لا فسخ لها لأن المعسر مُنْتَظَرٌ لقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة مُنْتَظَرٌ إلى ميسرة) (٢) ولا فسخ حتى يثبت عند قاضٍ إعساره بالإقرار أو البينة.

ثم في قول ينجز الفسخ للإعسار بالنفقة وقت

قال الحنفية: إذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة، ففرض وهو معسر، فإن القاضي يأمرها بالاستدانة، ثم ترجع على الزوج إذا أيسر، ولا يجبره في النفقة إذا علم أنه معسر، وإن لم يعلم القاضي أنه معسر، وسألت المرأة حبسه بالنفقة، لا يجبره القاضي في أول مرة، ولكن يأمره بالإنفاق ويعذر إليه، بأن يخبره أنه يجبره إن لم ينفق. فإن عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثا حبسه القاضي، وكذا في دين آخر غير النفقة. وإذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثة أو أربعة يسأل عنه. والصحيح أنه ليس بمقدر، بل هو مفوض إلى رأي القاضي، إن كان في أكبر رأيه أنه لو كان له مال يضرجر ويؤذي الدين يخلي سبيله، ولا يمنع الطالب عن ملازمته، ولا يمنعه عن التصرف. وإن كان غنيا لا يخرججه حتى يؤدي الدين والنفقة إلا برضى الطالب. فإن كان له مال حاصر أخذ القاضي الدراهم والدنانير من ماله، ويؤدي منها النفقة والدين، لأن صاحب الحق لو ظفر بجنس حقه كان له أن يأخذه، وكذا إذا ظفر بطعام في النفقة: والعجز عن الإنفاق لا يوجب حق المراق. (٣)

ومذهب المالكية: أن للزوجة الفسخ بطلقة رجعية، إن عجز زوجها عن نفقة حاضرة، ولو أنها تبقى معه، وإن علمت فقره عند العقد فليس لها ذلك. وإذا أرادت الفسخ رفعت الأمر للحاكم فيأمره-إن لم يثبت عسره بينة، أو تصديقها بالنفقة أو الكسوة إن شكت عندها، أو الطلاق- ويقول له: إما أن تنفق عليها أو تطلقها. وإن أثبت عسره

(١) حاشية النسوي ٥١٨/٢ - ٥١٩

(٢) سورة البقرة / ٢٨٠

(٣) هامش الهندي ٤٣٢/١ - ٤٣٨

وقال المالكية: إن الزوجة إن طالبت الزوج بالصدّاق الواجب ولم يجده، فإن ادعى العدم، ولم تصدقه، ولا أقام بينة على صدقه، ولا مال له ظاهر، ولم يغلّب على الظنّ عسره أجله الحاكم لإثبات عسره، إن أعطى حميلاً «كفيلة» بالوجه، وإلا حبسه كسائر الديون. ومدة التأجيل متر وكة للقاضي. ثم إذا ثبت عسره بالبينة أو صدقته تلوم له (تمكث) بالنظر، وإذا لم يثبت عسره في مدة التأجيل ولم تصدقه، فقال الخطّاب: الظاهر أنه يحبس إن جهل حاله ليستبين أمره، ولو غلب على الظنّ عسره تلوم له ابتداءً. فاما ظاهر الملاءة (الغنى) فيحبس إلى أن يأتي ببينة تشهد بعسره، إلا أن يحصل لها ضرر بطول المدة فلها طلب التّطليق<sup>(١)</sup>.

ومن ذهب إلى فسخ النكاح بإعسار الزوج بمعجل المهر من الشافعية والحنابلة قالوا: يثبت لها الفسخ بالإعسار، ولم يذكروا إعدارا، لكنهم قالوا: إن الفسخ لا يكون إلا من الحاكم<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنفية: إنه يترتب على عدم قبض الزوجة معجل مهرها أنها تملك أن تمتنع عن الدخول في طاعته، ولا تكون بذلك ناشزة، وليس له حبسها ومنعها من السفر وغيره.

والمفهوم من كلامهم أنه يستوي في ذلك أن يكون سبب عدم الإقباض العسر أو غيره، لأنهم ذكروا أن لها المنع حتى تستوفي المعجل، فيفيد الإطلاق على هذا الوجه أن لها الامتناع مطلقاً في

وجوب تسليمها وهو طلوع الفجر، ولا يلزم الإهمال، والأظهر إهماله ثلاثة أيام ليتحقق عجزه، وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره، ولما الفسخ صبيحة الرابع بنفخته إلا أن يسلم نفخته.

ولورضيت بإعساره العارض، أو نكحته عالمة بإعساره فلها الفسخ بعده<sup>(١)</sup>. ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية في أن زوجة المعسر غيرة بين الصبر عليه وبين فراقه. روي نحو ذلك عن عمر وعلي وأبي هريرة، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز: عة وحساد وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

ولم يشر عند الحنابلة على نص في لزوم الإعدار للإعسار عن النفقة، والظاهر من كلامهم أنه يطلق على الفور.

وتفصيل هذه الأحكام في مصطلحي (إعسار، ونفقة)<sup>(٢)</sup>.

الإعذار إلى المعسر بمعجل المهر :

٢٣ - إذا ثبت إعسار الزوج بمعجل الصّدّاق وطالبته الزوجة به فهل يطلق عليه فور الثبوت، أو يعذر إليه قبل الطلاق، أولا إعدار ولا تطليق؟ اختلف الفقهاء في التّطليق عليه وفي الإعدار إليه، فقال المالكية: إنه يطلق عليه لكن بعد الإعدار. وللشافعية والحنابلة أقوال وتفصيلات في التّطليق عليه. أما الحنفية فقالوا: لا يطلق عليه.

(١) قلوبى وصميرة ٨١/٤ - ٨٣

(٢) للمنفى ٥٧٣/٧ - ٥٧٧. واللجنة ترى أن تحديد الإعدار بمدة - كما تقدم هنا - ليس متبنا على نص وإنها هو اجتهدا زمني تراعى فيه الظروف والملايسات التي تقتض القضي بإعساره أو عدمه.

(١) حاشية النسوتي ٢/٢٩٩، ٣٠٠

(٢) المجموع ٢٥٥/١٥ مكتبة الإرشاد، والمنفى ٥٧٩/٧ ط الرياض.

اليسار والإعسار<sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح (مهر).

إعذار المدين :

٢٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المוסر إذا امتنع من قضاء الدين فإنه يجبس حتى يؤدي الدين مستدلين بقول رسول الله ﷺ : «لَيْتَ الْوَاجِدُ ظَلَمَ، يُحِلُّ عَقوبَتَهُ وَعَرْضَهُ»<sup>(٢)</sup> فعقوبته جسسه، وعرضه أي يحل القول بالإغلاظ له.

وثبوت الجبس يكون بإقرار المدين أو بالبينة، ومدة الحبس محل خلاف كما سيأتي.

وإذا اختلف الدائن والمدين في اليسار أو الإعسار، ففي كل مذهب تفصيلات وأحكام.

وإذا لم يثبت يساره ولا إعساره فإنه يمهل للتحقق من أمره، فإن كان معسرا فغفطرة إلى ميسرة، وإن كان موسرا عوقب بالحبس<sup>(٣)</sup> وتفصيله في (دين).

الإعذار عند الأخذ للاضطرار :

٢٥ - أجمع فقهاء المذاهب على أن الأكل للغذاء والشرب للعطش - ولو من حرام، أو مية أو من مال غيره - فرض يشاب عليه، لقوله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ

كَبَّرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، حتى اللقمة يرفعها العبد إلى فيه<sup>(١)</sup> فإن ترك الأكل والشرب حتى هلك فقد عصى، لأن فيه إلقاء النفس إلى التهلكة وهو منهي عنه في حكم التنزيل بقوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)<sup>(٢)</sup> والقدر الواجب هو ما يدفع به الإنسان الهلاك عن نفسه، والمباح إلى الشبع، وما فوق ذلك فحرام.

وأجمع الفقهاء على أن من خاف الموت جوعا، ومع غيره طعام زائد عن حاجته، أخذ منه قدر ما يسد جوعته، وكذا يأخذ منه قدر ما يدفع العطش، فإن منعه أخذه رغبا عنه، فإن قاتله صاحب الطعام فله مقاتلته.

لكن على المضطر أن يعذر إلى صاحب الطعام، فيقول له : إن لم تعطني قاتلتك عليه، فإن لم يعطه وقتله، قدم صاحب الطعام هدر في صريح مذاهب المالكية والشافعية والحنابلة. ولم يصرح الحنفية بحكم ذلك، ولكن مقتضى قولهم : أنه يباح للمضطر قتال صاحب الطعام أنه إن قتله فلا شيء عليه.<sup>(٣)</sup>

من له حق الإعذار؟ وبم يكون؟ وجزاء الممتنع؟

٢٦ - اتفق فقهاء المذاهب على أن الإعذار إلى

(١) حديث : «إِنَّ اللَّهَ لِيُجِيرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى اللَّقْمَةِ...». أخرجه البخاري من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه باللفظ «وَأَنَّكَ لَنْ تَتَقِيَ نَفَقَةً تَبْنِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَتْ بِهَا، حَتَّى مَا يَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ» ومسلم باللفظ مقارب (فتح الباري ٣/ ١٦٤ ط السلفية، وصحيح مسلم ٣/ ١٢٥٠، ١٢٥١ ط عيسى الحلي).

(٢) سورة البقرة ١٩٥.

(٣) ابن عابدين ٢٩٦/٥ وحاشية الدسوقي ١١٥/٢، وقليوبي وعميرة ٢٦٣/٤، والمغني ٦٠٢/٨، ٦٠٣، ونهاية المحتاج ٢٦٧/٨.

(١) فتح القدير ٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) حديث : «لَيْتَ الْوَاجِدُ يَحِلُّ عَقوبَتَهُ وَعَرْضَهُ». أخرجه أحمد (٢٢٢/٤) - ط للمبينية) وأبو داود (سنن أبي داود ٤/ ٤٥، ٤٦ ط استبصار) وابن ماجه (٢/ ٨١١ - ط الحلي)، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي (المستدرک ٤/ ١٠٢)، قال عبد القادر الأرنؤاوط محقق جامع الأصول : إسناده حسن (جامع الأصول ٤/ ٤٥٤، ٤٥٥ نشر مكتبة الحلواني).

(٣) أنفع الوسائل ٣٢٦ - ٣٢٧، والشرح الكبير مع الدسوقي ٣٧٨، ٣٦٩/٣، وأسنن الطالب ٢/ ١٨٦ - ١٨٨، والمغني ٤٩٨/٤ - ٥٠٠.

## أعراب

انظر : بدو.

## أعرج

التعريف :

١ - الأعرج: من كانت به علة لازمة له في مشيته.  
يقال: عرج فهو أعرج. <sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢ - اعتبر العلماء العرج عيباً يرد به العبد في البيع ،  
ويمنع الإجزاء في الأضحية إذا كان عرجاً بيناً. <sup>(٢)</sup>

كما اعتبروه في الأشخاص من الأعذار التي تعفي  
من الجهاد. <sup>(٣)</sup> لقوله تعالى : (ليس على الأعمى  
حرج ولا على الأعرج حرج) <sup>(٤)</sup>

وتفصيله في : (الأضحية ، والبيع ، والجهاد).

(١) للصباح المنير، ولسان العرب مادة (هـرج).

(٢) الاختيار ١/ ١٣٣ ط دار المعرفة، والمغني ٨/ ٦٢٣ ط الرياض،

ومواهب الجليل ٣/ ٢٤١ ، وتلويح وصيرة ٤/ ٢٥١

(٣) ابن عابدين ٣/ ٢٢١ ط بولاق، والمغني ٨/ ٣٤٧، والحطاب

٣/ ٣٤٩، وإعانة الطالبين ٤/ ١٩٤ ط مصطفى الحلي.

(٤) سورة النور / ٦١

الخصم هو حق القاضي ، فلا يملك الخصم إجبار  
خصمه على حضور مجلس القضاء لساع الخصومة  
من غير أمر القاضي . لكنهم قالوا: إذا طلب  
الخصم من القاضي إحضار المدعى عليه أجابه إلى  
ذلك في حالات ، وفي كل مذهب تفصيل <sup>(١)</sup> ينظر  
في مواطنه من كتاب الدعوى والقضاء .

٢٧ - ويلاحظ أن ما ذكره الفقهاء فيمن له حق  
الإعذار، وفي وسيلته، وجزاء الممتنع ، القصد منه  
إعلام المدعى عليه بما ادعى به عليه، وقطع عذره  
لئلا يقول بعد الحكم عليه : إنه لم يكن يعلم بأن  
الأمر سيؤدي إلى ما أدى إليه من تطلق زوجته ، أو  
إلزامه بما ادعى عليه من دين أو نحو ذلك .

أما الوسائل التي ذكرها الفقهاء للإعذار، وكيفية  
ذلك فإنها تتفق وما عهد في أيامهم من إجراءات ،  
فليست مبنية على نصوص شرعية واجبة الاتباع ،  
بل هي باجتهادهم . وقد استحدثت في هذا العصر  
وسائل يعمل بها في المحاكم ، وهي تتفق وما قرره  
الفقهاء من قصد إعلام المدعى عليه . فتنبط  
بموظفين طلب إعلان الخصوم بأوراق رسمية يوقع  
عليها نفس المدعى عليه ، أو من يقيم معه من زوج  
أو ولد أو خادم ، وهناك حالات يستدعي فيها  
المدعى عليه بواسطة الشرطة إذا امتنع من  
الحضور ، وحالات يحكم عليه بغرامة مالية ،  
والأصل فيها أنها وسائل مشروعة فلا بأس من  
العمل بها والسير عليها .

(١) الفتاوى البرازية هامش المندبة ٢/ ٣٦٦ وحاشية البناي

١٥٥/٧ ، والمغني ٩/ ٦٢

أما الإعسار فقد يكون عن دين أو عن قلة ذات اليد.

ب - الفقر :

٣ - الفقر : لغة الحاجة ، وفي الاصطلاح عرف بعض الفقهاء الفقير : بأنه الذي لا شيء له ، والمسكين : الذي له بعض ما يكفيه ، وعرفهما بعضهم بعكسه . هذا إذا اجتماعا ، كما في قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) (١) أما إذا افترقا بأن ذكر أحدهما دون الآخر ، فإن أحدهما يدل على مطلق الحاجة . (٢)

ما يثبت به الإعسار :

٤ - يثبت الإعسار بأمر منها :

أ - إقرار المستحق (صاحب الدين) فإذا أقر أن مدينه معسر فإنه يؤخذ بإقراره ، ويحلى سبيل المدين ، لأنه استحق الإنظار بالنص . لقوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) . (٣) وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه ليس له ملازمته خلافا للحنفية حيث قالوا : لا يمنع من ملازمته . (٤)

ب - ويثبت الإعسار بأدلة أخرى كالشهادة واليمين والقرائن وغير ذلك . (٥)

(١) سورة التوبة / ٦٠

(٢) لشرح الصغير ١/ ٦٥٧ ط دار المعارف .

(٣) سورة البقرة / ٢٨٠

(٤) الاغتیار شرح المختار للموصلي ١/ ٢٦٠ ط مصطفى البليبي الحلبي ١٩٣٦ ، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٣/ ٣٢١ ،

والشرح الكبير ٣/ ٢٨٠ ، والمغني ٤/ ٤٩٩ ط الرياض الحديثة .

(٥) ابن عابدين ٤/ ٣٧٠ ، ٦٥١ - ٦٥٣ ، وفتح القدير ٦/ ٤٤٦ -

٤٤٧ ، والشرح الكبير ٣/ ٢٨٠ ، ١٨٥ - ١٨٩ ، ١٩٥ -

١٩٨ والتبصرة لابن فرحون المالكي ١/ ١٣٠ وما بعدها ، =

## إعسار

التعريف :

١ - الإعسار في اللغة : مصدر أعسر ، وهو ضد اليسار ، والعسر : اسم مصدر وهو الضيق والشدة والصعوبة ، قال تعالى : (سيجعل الله بعد عُسْرٍ يُسْرًا) (١)

وفي التنزيل : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) (٢)

والعسرة : قلة ذات اليد ، وكذلك الإعسار . (٣) وفي الاصطلاح : هو عدم القدرة على النفقة ، أو أداء ما عليه بهال ولا كسب . (٤)

وقيل : هو زيادة خرجة عن دخله ، (٥) وهما تعريفان متقاربان .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإفلاس :

٢ - الإفلاس معناه في اللغة : الانتقال من حالة اليسر إلى حالة العسر . وفي الاصطلاح : أن يكون السدين الذي على الشخص أكثر من ماله ، فالفرق بينه وبين الإعسار أن الإفلاس لا يتفك عن دين ،

(١) سورة الطلاق / ٧

(٢) سورة البقرة / ٢٨٠

(٣) لسان العرب ، والصحيح مادة (عسر)

(٤) للمذهب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ١٦٦٢

(٥) كليوبي وعميرة ٤/ ٧٠

وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح (إثبات).

### آثار الإعصار

أولاً : آثار الإعصار في حقوق الله المالية :

أ - أثر الإعصار في سقوط الزكاة بعد وجوبها :

٥ - قد يكون سبب الإعصار تلف المال الذي فيه الزكاة على وجه يصير به المزكي معسراً. وعلى هذا إذا لم يكن لدى المزكي غير المال التالف فهو معسر بحق الزكاة، فيثبت في ذمته عند الجمهور، خلافاً للمحنفة<sup>(١)</sup>. وتفصيله في (الزكاة).

ب - أثر الإعصار في منع وجوب الحج ابتداء :

٦ - أجمع المسلمون على أن الحج لا يجب إلا على المستطيع، ومن الاستطاعة القدرة المالية، لقوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)<sup>(٢)</sup> وسئل النبي ﷺ عن السبل فقال : «الزاد والراحلة»<sup>(٣)</sup>.

== والمذهب في فقه الإمام الشافعي ٣٢٤/٢، ٣٣٠ وما بعدها، والمذني لابن قدامة ١٥٠/٤ وما بعدها ط الرياض الحديثة. (١) فتح القدير ١٥٢/٧ - ١٥٤، والمذهب ١٤٧/١، ١٥١، وكشاف الفتاوى ١٦٣/٢، ٦٨٥ ط أنصار السنة، والمذني، لابن قدامة ٦٧٩/٢ - ٦٨٢ ط الرياض الحديثة.

(٢) سورة آل عمران ٩٧

(٣) حديث : «سئل عن السبل . . . أخرجه الدارقطني من حديث جابر، ومن حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث عائشة، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال المباركفوري : طرده كلها ضعيفة، وأخرجه الترمذي وحسنه، والبيهقي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفي إسنادهما إبراهيم الحوزي، قال عنه المباركفوري : «هو متروك الحديث، ورواه البيهقي من الحسن البصري مرسلًا قال أبو بكر بن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مستنداً، والصحيح من الروايات وولاية الحسن المرسله (رسن الدارقطني)»

فمن لم يجد الزاد والراحلة يكون معسراً، فلا يجب عليه الحج ابتداء.

وصرح الحنابلة بأن المعسر لو تكلف الحج بدون إلحاق ضرر بقصره، مثل أن يمشي ويكتسب بصناعته، أو معاونة من ينفق عليه، ولا يسأل الناس، استحب له الحج. واستدلوا لذلك بقوله تعالى : (يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر<sup>(١)</sup>) فقدم ذكر الرجال وهم المشاة.

أما من بلغ واستطاع الحج فلم يجب ثم أعسر، ثبت في ذمته الحج، وعليه أدائه إذا أيسر، ويأثم إذا مات ولم يؤده، فإن أوصى وله تركة وجب الإحجاج عنه قبل تقسيم التركة.<sup>(٢)</sup>

ج - أثر الإعصار في سقوط النذر :

٧ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه إن نذر التصديق بشيء، وليس في ملكه إلا أقل منه، لا يلزمه غيره، لأن النذر لما لا يملك لا يصح.<sup>(٣)</sup>

وذهب المالكية إلى أن من نذر ما لا يملك لزمه إن قدر عليه، فإن لم يقدر لزمه بدله أو بدل بدله، فلو نذر بدنة لزمته، فإن أعسر عنها فبقرة، فإن أعسر عنها فسبع شيء، فلو قدر على ما دون

== ٢١٥/٢ - ٢١٨ ط شركة الطباعة الفنية، ونحفة الأحواني ٥٤٢/٣، ٥٤٣ نشر السلفية، وسنن البيهقي ٣٢٧/٤ ط (المختار).

(١) سورة الحج/ ٢٧

(٢) للمذني ٢١٩/٣ ط الرياض، وكشاف الفتاوى ٣٩٩/٢ ط الرياض، وبيلة البجاعي ٢٤٥/٣ ط المكتبة الإسلامية. والمذني المختار وحاشية ابن عابدين ٢٤٢/٢، وجواهر الإكليل ١٦٦/١

(٣) الاختيار شرح المختار ٣٣/٣، ٣٤ ط مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٣، والمذهب ٢٤٩/١، ٢٥٣

كسوتهم أو تخيير رقية<sup>(١)</sup> على التخير بينها (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه (ثلاثة أيام متتابعات) وقراءته مع شلوذها عند القراءة هي كالخبر المشهور من حيث الرواية. فمقتضى هذا أن الإعصار بالعتق أو الإطعام أو الكسوة ينتقل به العسر إلى الصيام. (٢)

هـ - الإعصار بقيمة الماء للوضوء والغسل :

٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه لو لم يجد الماء مرید الوضوء والغسل إلا أن يشتره بضمن المثل وقدر عليه فإن عليه أن يشتره، ولا يجب عليه أن يشتره بأكثر، والكثير ما فيه غبن فاحش، وفي مقدار الغبن خلاف وتفصيل، وأولى ما قيل فيه : إنه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين. وعلى هذا فإن أعسر بإلزامه شراء الماء به، فإنه يتمم ولو كان الماء موجودا. (٣)

و - أثر الإعصار في الفدية :

١٠ - ذهب الحنفية وبعض الخنابلة إلى أنه إذا

السبعة من الغنم فإنه لا يلزمه إخراج شيء من ذلك، وهو ظاهر كلام خليل والمواق، وفي كلام بعضهم أنه يلزمه إخراج ما دون السبعة من الغنم، ثم يكمل ما بقي متى أيسر، لأنه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد. (١)

وعند الخنابلة : من نذر طاعة لا يطيقها، أو كان قادرا عليها فعجز عنها فعليه كفارة يمين، لما روى عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ، فاستفتيته فقال : ولتَمْشِ ولتَرْكَب. (٢)

وعن عائشة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا نذري مَعْصية الله، وكفارته كفارة يمين ». قال : ومن نذرت نذرا لا يطيقه فكفارته كفارة يمين. (٣)

د - أثر الإعصار في كفارة اليمين :

٨ - إذا حث الحالف في الأيمان فعليه الكفارة، لقوله تعالى (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) (٤) إن شاء اعتق رقية، وإن شاء أطعم عشرة مساكين أو كساهم، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات، لقوله تعالى : (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو

(١) جواهر الإكليل ٢/٤٤٧

(٢) حديث طبعه بن عمر قال : ونذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية... أخرجه البخاري (الفتح ٤/٧٩ ط السلفية) ومسلم ٣/١٣٦٤ ط الحلبي.

(٣) المغني لابن قدامة ٩/٣٠، ٣١ ط الرياض الحديثية. وحديث عائشة أن النبي ﷺ قال : « لا نذري مَعْصية الله... أخرجه أحمد (٢٤٧/٦) ط الميمنية وإسناده صحيح.

(٤) سورة البقرة ٢٢٥

(١) سورة الكاف ٨٩

(٢) الاختصار شرح المختصر ٤/٣٠٤ ط مصطفى الباسي الحلبي ١٩٣٦، ونصب الرامية ٣/٢٩٦، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢/١٣٠، ١٤١-١٤٢، والشرح الكبير ٢/١٣١-١٣٣، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٣/٥٧-٥٩، وفيل المأرب يشرح دليل الطالب ٢/١٦٤-١٦٦، ومنازل السبل في شرح دليل ٢/٤٣٥، ٤٣٩.

(٣) الاختصار ١/١٢، والمهذب ١/٢٣، وقليوبي وعميرة ١/٨٠-٨١، والذخيرة للقراقي ص ٣٤٣-٣٤٤، والشرح الصغير وحاشيته للشافعي عليه ١/٦٥-٦٦، والشرح الكبير ١/١٥٢، ١٥٣، وجواهر الإكليل ١/٢٧، ١٤٦، وابن عابدين ٢/١١٩، ونقطة المحتاج ٣/٤٤٠، والمغني ١/٢٤٠، ١٤١/٣، وفيل المأرب ١/٢٣، والإنصاف ٣/٢٩١، وكشاف القناع ٢/٣١٠ ط الرياض.



العقد إلزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد، وهو الخيس، لأنه قد لا يصدق على عدم مال آخر. (١)

وعند الشافعية: أجر الأجير دين، ومتى كان على رجل، وكان مؤجلا، لم يميز مطالبة به حتى يحين أجله، لأنه لو جاز مطالبة به سقطت فائدة التأجيل. وإن كان حالا، فإن كان معسرا لم يميز مطالبة به لقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ولا يملك ملازمته، لأن كل دين لا يملك المطالبة به لم يملك الملازمة عليه كالدين المؤجل. فإن كان يحسن صنعة فطلب الغريم أن يؤجر نفسه ليكسب ما يعطيه لم يجبر على ذلك، لأنه إجبار على التكسب، فلم يميز كالإجبار على التجارة، وإن أكرى أرضا فأفلس المكثري بالاجرة، فإن كان قبل استيفاء شيء من المنافع فله أن يفسخ، لأن المنافع في الإجارة كالأعيان المبيعة في البيع، ثم إذا أفلس المشتري والعين باقية ثبت له الفسخ، فكذلك إذا أفلس المكثري والمنافع باقية وجب أن يثبت له الفسخ. (٢)

جـ - إعصار المحال عليه:

١٣ - لا يرجع المدين على المحيل إلا أن يموت المحال عليه مفلسا أو يمجد ولا بينة عليه، لأنه عجز عن الوصول إلى حقه، والمقصود من الحوالة سلامة حقه، فكانت مقيدة بالسلامة، فإذا فاتت السلامة انفسخت كالعيب في البيع. هذا عند أبي حنيفة، وزاد الصحابيان أنه يرجع بوجه آخر أيضا فهو أن يحكم الحاكم بإفلاسه في حياته، بناء

(١) تكملة فتح القدير ٧٦/٨ - ٨٧، والاختيار شرح المختار ٢٣٣/١.

(٢) المهذب ١/٣٣٥، ٣٣٤.

أعسر بالفدية في الصوم سقطت، ويستغفر الله تعالى. وذهب الشافعية، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة إلى أنه إذا عجز عن الفدية تبقى في ذمته. أما المالكية فالفدية عندهم مندوبة. (١)

ثانيا: آثار الإعصار في حقوق العباد:

أ - الإعصار بموتة تجهيز الميت وتكفينه:

١١ - إذا مات الإنسان معسرا فكفته على من وجبت عليه نفقته في حال حياته، وهو قول أبي حنيفة فيما نقل عنه - وهو المفتي به - وإذا لم يكن للميت من تجب عليه نفقته، أو كان - وهو فقير - فكفته على بيت المال، فإن لم يكن بيت المال معمورا أو منتظما فعلى المسلمين تكفينه. (٢)

وتفصيله في (تكفين).

ب - الإعصار بأجرة الأجير وأجرة البيت ونحوه:

١٢ - قال الحنفية: إن الإجارة تفسخ بالإعصار، كما لو أجرة دكانا أو دارا ثم أفلس - ولزمته ديون لا يقدر على قضائها إلا بضمن ما أجرة - فسخ القاضي العقد وباعها في الديون، لأن في الجري على موجب

(١) المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/١٨٥، ٢٢١، وجواهر الإكليل ١/١٤٦، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ١/٩٧، ١٠٧، ١٠٨، ط مكتبة الصلاح، والاختيار شرح المختار ١/١٥٩ وما بعدهما، والشرح الصغير ١/٣٢٠ الطبعة الثانية بالطبعة العاصرة للمليحة ١٣٣٥ هـ، ومنار السبيل ١/٢٥١ - ٢٥٣، المكتب الإسلامي.

(٢) شرح السراجية للجرجاني ٣/٧٣، وابن عابدين ١/٥٨٠ - ٥٨١ ط دار إحياء التراث العربي، وفتح القدير ٧٦/٢ - ٧٧، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/١٣٦ - ١٣٧، وحاشية الجمل على شرح المنهاج ٢/١٦٣، ١٦٤، والشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ١/١٨٠ - ١٨١، والشرح الكبير ١/٤١٣ - ٤١٤، ونيل المآرب بشرح دليل الطالب ١/٧٨، والمفتي لابن قدامة ٢/٣٨٨ - ٣٨٩ مكتبة القاهرة.

وأما الحنابلة فقد قالوا : متى توفرت الشروط برئ المحيل من الدين بمجرد الحوالة ، لأنه قد تحول من ذمته ، فإن أفلس المحال عليه بعد ذلك أو مات أو جحد الدين فلا يرجع على المحيل ، كما لو أبراه ، لأن الحوالة بمنزلة الإيفاء .

ومتى لم تتوفر الشروط لم تصح الحوالة ، وإنما تكون وكالة .

قال الشمس ابن أبي عمر : وإذا لم يرض المحال ثم بان المحال عليه مفلسا أو ميتا رجع بغير خلاف . وإن رضي مع الجهل بحاله رجع ، لأن الفلاس عيب في المحال عليه . وإن شرط ملاءة المحال عليه فبان معسرا رجع . لحديث : « المؤمنون عتق شروطهم » (١)

(١) منار السيل في شرح السليل ١/ ٣٦٤ - ٣٦٦ ط المكتب الإسلامي ، نيل المآرب يشرح دليل الطالب ١/ ١٤١ - ١٤٢ وحديث : « المؤمنون . . . » أخرجه الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني مرفوعا بلفظ « المسلمون على شروطهم » وقال : هذا حديث حسن صحيح . ونوقش الترمذي في تصحيح هذا الحديث ، فإن في إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف جدا . قال فيه الشافعي وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب . وأخرجه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعا ، قال الذهبي : لم يصححه (الحاكم) وكثير بضعفه النسائي ومشاه غيره ، قال للتحري في إسناده كثير بن زيد . قال حته ابن معين : ثقة ، وقال مرة : ليس بشيء ، وقال مرة بليس بذلك القوي ، وتكلم فيه غير واحد . وأورد الشوكاني طرق الحديث المختلفة وقال : لا ينبغي أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض ، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا (تحفة الأحوزي ٤/ ٥٨٤ - ٥٨٥ نشر السليمانية ، وعون المبرور ٣/ ٣٣٢ - ٣٣٣ ط الهند ، والمستدرك ٢/ ٤٩ نشر دار الكتاب العربي ، ونيل الأوطار ٥/ ٢٨٦ - ٢٨٧ ط مصطفى الحلبي .

على أن الإفلاس يتحقق عندهما بقضاء القاضي ، وعنده لا . (١)

وهي كذلك عند الشافعية ، فإن أحاله على مليء فافلس أو جحد الحق وحلف عليه لم يرجع إلى المحيل ، لأنه انتقل حقه إلى مال يملك بيعه فسقط حقه في الرجوع ، كما لو أخذ بالدين سلعة ثم تلفت بعد القبض .

وإن أحاله على رجل بشرط أنه مليء فبان أنه معسر ، فقد ذكر المزني أنه لا خيار له ، وإنكر أبو العباس بن سريج هذا وقال : له الخيار ، لأنه غره بالشرط فثبت له الخيار ، كما لو باعه بقرة بشرط أنها حلوب ، ثم بان أنها ليست كذلك .

وقال عامة الأصحاب : لا خيار له لأن الإعصار نقص ، فلو ثبت به الخيار لثبت من غير شرط كالعيب في البيع ، وبخالف الصفة المرغوبة ، فإن عدمها ليس بنقص وإنما هو عدم فضيلة ، فاختلف الأمر فيه بين أن يشترط وبين ألا يشترط . (٢)

والمالكية كذلك يرون أنه إن شرط المحال على المحيل إن أفلس المحال عليه رجع على المحيل فله شرطه . ونقله الساجي كأنه المذهب ، وقال ابن رشد : هذا صحيح لا أعلم فيه خلافا . (٣)

(١) الاختيار شرح المختار ٢/ ٦٧ - ٦٨ ط مصطفى الحلبي ١١٣٦ .

(٢) المذهب في فقه الإمام الشافعي ١/ ٣٤٤ - ٣٤٥ ط مصطفى الحلبي .

(٣) الشرح الكبير وحاشية السموقي عليه ٣/ ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، والشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٢/ ١٣٩ - ١٤١ الطبعة الثانية بالطبعة الممنوعة للمبجبة ١٣٣٥ هـ .

د- إعصار الزوج بالمهر المسمى :

١٤ - يفصل الشافعية في إعصار الزوج بالمهر بين الحالتين :

أولاهما : إن كان قبل الدخول ثبت لها الخيار في فسخ النكاح ، لأنه يلحقه الفسخ بالإفلاس بالمهر ، وهو وجه عند الحنابلة .

الحالة الثانية : إن كان بعد الدخول لم يجر الفسخ ، لأن الزوج استوفى حقه فلم يفسخ بالإعصار ، وقد وافقهم الحنابلة في وجه لهم على ذلك .

وهناك وجه آخر عند الحنابلة أنه لا يثبت لها خيار الفسخ مطلقا ، لا قبل الدخول ولا بعده ، وهو اختيار ابن حامد ، لأن المهردين في الذمة ، فلا يفسخ النكاح للإعصار به ، كالفنقة الماضية ، ولأن تأخيرها ليس فيه ضرر مجحف .

وقال المالكية : إن دعت زوجها للدخول بها ، وطلبت حال الصداق فلم يجده ، وادعى العدم ولم تصدقه ، ولم يثبت علمه ببينة ، وليس له مال ظاهر ، أمهله الحاكم لإثبات عسره (فقره) ، ثم إذا ثبت عسره ، أو صدقته فيه زيد له في الأجل باجتهاد الحاكم ، فإن أتى بشيء وإلا عجزه .

ووجوب التلوم لمن ثبت عسره ولا يرجى يساره - لأن الغيب قد يكشف عن العجائب - هوتاويل الأكثر - وصحح - أي صوبه - المتطعي وعياض ، وعدم التلوم لمن لا يرجى يساره ، فيطلق عليه ناجزا هوتاويل فضل على المدونة .

ثم بعد انقضاء الأجل طلق عليه ، بأن يطلق الحاكم ، أو توقعه الزوجة ثم يحكم الحاكم ، على القولين في ذلك . ووجب على الزوج المطلق لعجزه

عن المهر نصفه يدفعه إن أيسر ، لقوله تعالى : (وإن طلقتموهن من قبل أن تَمْسُوهُنَّ وقد فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) <sup>(١)</sup>

وأما الحنفية : فلا يميزون الفسخ بالإعصار بالمهر أو غيره ، وللزوجة قبل الدخول منع تسليم نفسها للزوج حتى تستوفي معجل صداقها . <sup>(٢)</sup>

ه- إعصار المدين بيا وجب عليه من الدين . وهل يحبس بذلك أم لا ؟

١٥ - قال الحنفية : إذا ثبت الحق للمدعي فطلب من القاضي حبس المدين ، أمره القاضي بدفع ما عليه ، فإن امتنع حبسه ، لأنه ظهر ظلمه . للحديث «لِيِ الْوَأَجِبُ ظِلْمٌ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعَقوبَةُ» <sup>(٣)</sup> والعقوبة الحبس .

فإن أقر المدعي أن غريمه معسر خفي ميبهله ، لأنه استحقq الإنظار بالنص ، ولا يمنع من الملازمة . وإن قال المدعي هو موسر ، وهو يقول أنا معسر ، فإن كان القاضي يعرف يساره ، أو كان الدين بدل مال كالثمن والقرض ، أو التزيمه كالمهر ، والكفالة وبدل الخلع ونحوه حبسه ، لأن الظاهر بقاء ما حصل في يده ، والتزامه بذل على القدرة ،

(١) سورة البقرة/ ٢٧

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٦٥٦ ، ٤/ ٣١٥-٣١٧ ، ولحق القاسمير ٤/ ٢٥٨-٢٦٠ . والمذهب في لغة الإمام الشافعي ٢/ ٦٢ ، وجواهر الإكليل ١/ ٣٠٧-٣٠٨ ، والشرح الكبير وحاشية المدوني عليه ٢/ ٢٩٩-٣٠٠ ، والمغني لابن قدامة ٧/ ٥٧٩ ط الرياض الحليفة ، والمغني لابن قدامة ٣/ ٩٨ ط السلفية .

(٣) حديث «لِيِ الْوَأَجِبُ ظِلْمٌ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعَقوبَةُ» أخرجه أبو داود (٤/ ٤٥) - ط عزت عبيد (دماس) وحسنه ابن حجر في الفتح (٤/ ٦٢) - (السند) .

لا يعرفان له مالا ظاهرا ولا باطنا، ويحلف على ذلك لكن على البت، ويزيد في يمينه: وإن وجدت المال لأقضيه عاجلا، وإن كنت مسافرا عجلت الأوبة (الإياب). وبعد الحلف يجب إطلاقه وإنظاره، لقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة).

فإن لم يثبت عسره وطال حبسه فإنه يطلق، لكن بعد حلفه أنه لا مال عنده.

ولا حبس على معدوم ثابت العدم، للأية المذكورة، لأن حبسه لا يحصل به فائدة، ويجب على المدين أن يوصي بما عليه من الدين، فإن مات ولم يوجد له مال وفي عنه من بيت المال، لقوله عليه السلام «فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فهو لورثته» (١).

وقال الشافعي: إذا ثبت عليه الدين بيع ما ظهر له ودفع ولم يجبس، وإن لم يظهر حبس وبيع ما قدر عليه من ماله، فإن ذكر عسره قبلت منه البيعة، لقوله عز وجل: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة). (٢) وأحلفه مع ذلك بالله وأخليه ومنعت غرماءه من لزومه، حتى تقوم بيعة أنه قد أفاد مالا، فإن شهدوا أنهم رأوا في يده مالا سئل، فإن قال مضاربة قبلت مع يمينه، ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه، فمتى استقر عند الحاكم ما وصفت

ولا يجسبه فيها سوى ذلك إذا ادعى الفقر، لأنه الأصل، وذلك مثل ضمان المتلفات وأروش الجنايات ونفقة الأقارب والزوجات، إلا أن تقوم البيعة أن له مالا فيحبسه، لأنه ظالم. فإذا حبسه مدة يغلب على ظنه أنه لو كان مال له أظهره، وسأل عن حاله فلم يظهر له مال، خلى سبيله، لأن الظاهر إعساره فيستحق الإنظار. وكذلك الحكم لو شهد شاهدان بإعساره. وتقبل بيعة الإعسار بعد الحبس بالإجماع وقبلة لا. والفرق أنه وجد بعد الحبس قرينة، وهو تحمل شدة الحبس ومضايقه، وذلك دليل إعساره ولم يوجد ذلك قبل الحبس، وتقبل تقبل في الحالتين، وإن قامت البيعة على يساره أبد حبسه لظلمه حتى يؤدي ما عليه. واختلفوا في مدة الحبس، قيل: شهران أو ثلاثة، وبعضهم قدره بشهر، وبعضهم بأربعة، وبعضهم بستة. ولما كان الناس يختلفون في احتمال الحبس، ويتفاوتون تفاوتا كثيرا فإنه يفوض إلى رأي القاضي. (١)

وقال المالكية: يجبس المدين (٢) المجهول إذا ادعى العدم ليستبين أمره بإثبات، ويحل حبسه ما لم يسأل العسر والتأخير إلى إثبات عسره، والا آخر مع كفاية كفيول بالنفس، ويجبس إن جهل حاله إلى أن يثبت عسره، وإن لم يأت به الحصيل (الكفيل) غرم ما عليه إلا أن يثبت عسره. وثبوت عسره يكون بشهادة عدلين يشهدان أنها

(١) الفواكه الدواني ٢/٣٢٥، ٣٢٦، والفروق للقرافي ١٠/٢ - ١١ (السألة الرابعة).

وحديث: «من توفي من المؤمنين...». أخرجه البخاري (الفتح ٤/٤٧٦٧، والسلفية)، ومسلم ٢/١٢٣٧ ط الحلي، (٢) سورة البقرة/٤٨٠

(١) الاختيار شرح المختار ١/٢٦٠ - ٢٦١ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٦.

(٢) المراد بالمدين الذي عليه الدين. أحاطت الدينون بآله أم لا سواء كان ذكرا أو أنثى.

متكسبا) وهو دليل عدم وجوبها على الفقير غير المعتمل، ولأنه غير مطبق للأداء حيث لا يقدر على العمل.

لكن صرح الخنفيه بأنه إذا أيسر الفقير بعد وضع الجزية عنه وجبت عليه، لأنه أهل للجزية، وإنها سقطت عنه للعجز وقد زال،<sup>(١)</sup> ولا يحاسب بها مضي.

وعند المالكية: النمي الفقير يضرب عليه بوسعه (أي بقدر طاقته) ولو درهما إن كان له طاقة، وإلا سقطت عنه. فإن أيسر بعد لم يحاسب بها مضي لسقوطه عنه.<sup>(٢)</sup>

وفي قول للشافعية: أنها تجب عليه ولو كان فقيرا، لأنها تجب على سبيل العوض، فاستوى فيه المعتمل وغير المعتمل، فعلى هذا ينظر إلى الميسرة، فإذا أيسر طوبل بجزية ما مضى، وقيل: لا ينظر.<sup>(٣)</sup>

ز - إعصار التركة عن الوفاء بها وجب فيها من حقوق:

١٧ - إذا كانت تركة الميت لا تفي بما عليه من الديون، ففي الأحكام المتعلقة بذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلحي (إرث، وتركه).

ح - الإعصار بالشفقة على النفس:

١٨ - الأصل أن نفقة الإنسان الحر في ماله صغيرا كان أو كبيرا، إلا الزوجة فإن نفقتها على زوجها

لم يكن له حبسه، ولا يغل المسألة عنه.<sup>(١)</sup> وعند الخنابلة: من وجب عليه دين حال فطوبل به ولم يؤده، فنظر الحاكم، فإن كان في يده مال ظاهر أمره بالقضاء، وإن لم يجد له مالا ظاهرا فادعى الإعصار وصدقه غريمه لم يجبس ووجب إنظاره، ولم تجز ملازمته، لقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ولقول النبي ﷺ لغرماء الذي كثر دينه: «خُلُوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»<sup>(٢)</sup>

ولأن الحبس إما أن يكون لإثبات عسرة أو لقضاء دينه، وعسرة ثابتة، والقضاء متعذر، فلا فائدة في الحبس. وإن كذبه غريمه فلا يخلو إما أن يكون عرف له مال أو لم يعرف، فإن عرف له مال لكون الدين ثبت عن معاوضة، كالقرض والبيع، أو عرف له أصل مال سوى هذا، فالقول قول غريمه مع يمينه، فإذا حلف أنه ذو مال حبس حتى تشهد البينة بإعساره. قال ابن المنذر: أكثر من نحفظ عنه من علماء الأمصار وقضاتهم يرون الحبس في الدين.<sup>(٣)</sup>

و - الإعصار بدفع الجزية (الجزية المفروضة، والجزية المصالح عليها):

١٦ - ذهب الخنفيه والخنابلة وهو أحد قولي الشافعية إلى أنه لا جزية على فقير غير متكسب لأن عمر رضي الله عنه شرط كونه معتملا (أي

(١) الاحتصار شرح المختار ٣/ ٩١ - ٩٣ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٦، وضع القير ٥/ ٢٨٨ - ٢٩٤، والمغني لابن قدامة ٥٠٩/ ٨

(٢) الشرح الصغير ١/ ٣٣٤ - ٣٣٥ ط الثانية بالمطبعة الحامدة الميمنية ١٣٣٥ هـ، والشرح الكبير ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢

(٣) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٤

(١) مختصر المزني ١٠٤ ط دار المعرفة. ولا يخرج عنه ما ورد في المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/ ٣٢٦ - ٣٢٧

(٢) حديث: (خلوا ما وجدتم...) صحيح مسلم ٣/ ١١٩١ ط الحلبي.

(٣) المغني لابن قدامة ٤/ ٤٩٩ ط الرياض الحديثة.

### المالكية.

الثالث : تقدر بحال الزوجة . أخذنا بدلالة قوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف). (١) وبحديث هند إذ قال لها : «خذي ما يكفيك ولذاتك بالمعروف». (٢) وهو قول عند الحنفية. (٣)

وعلى هذا فإذا كان الزوج معسرا وهي مثله فعليه نفقة المعسرين اتفاقا، وإن كانت موسرة وهو معسر فعلى القول الأول عليه نفقة المتوسطين، وعلى الثاني عليه نفقة المعسرين، وعلى الثالث نفقة الموسرين.

وإذا عجز الزوج عما وجب عليه من النفقة على التفصيل السابق، وطلبت الزوجة التفريق بينها وبين زوجها بسبب ذلك، فعند المالكية والشافعية والحنابلة يفرق بينهما.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يفرق بينهما بذلك، بل تستدين عليه، ويؤمر بالأداء من تجب عليه نفقتها لولا الزوج. (٤)

وفي المسألة تفصيلات أوفى من هذا يرجع إليها في أبواب النفقات من كتب الفقه (ر: نفقة).

### ي - الإحصار في النفقة على الأقارب :

٢٠ - يجب على الغني أن ينفق على والديه وأولاده

متى استوفت شروط وجوبها عليه . ولا ينتقل حقه إلى مطالبة الغير بها سواء كان هذا الغير أصلا أو فرعاً، إلا إذا كان معسرا وغير قادر على الكسب أو عاجزا عنه في بعض الصور. (١)

وفي من تجب عليه النفقة خلاف وتفصيل يرجع إليه تحت مصطلح (نفقة الأقارب).

### ط - الإحصار بنفقة الزوجة :

١٩ - فيها تقدر به نفقة الزوجة ثلاثة اتجاهات : الأول : تقدر بحال الزوجين جميعا، فإن كانا موسرين فلها عليه نفقة الموسرين، وإن كانا معسرين فعليه لها نفقة المعسرين، وإن كانا متوسطين فعليه نفقة المتوسطين، وإن كان أحدهما موسرا والآخر معسرا فلها نفقة المتوسطين، سواء كان هو الموسر أو هي.

وهذا هو المفتى به عند الحنفية والمعتمد عند المالكية وهو مذهب الحنابلة جمعا بين النصوص المتعارضة ورعاية لكلا الجانبين.

الثاني : تقدر بحال الزوج وحده . ويستدل له بقول الله تعالى : (لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُلِبَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا). (٢)

وهو ظاهر الرواية عند الحنفية، وصححه في البدائع، وهو مذهب الشافعي، وقول عند

(١) فتح القدير ٢٢٠/٤، وحاشية الجمل على شرح المنهاج ٥١٠/٤، والشرح الكبير للردية ٥٢٢/٢-٥٢٣، وتبيل المآرب بشرح دليل الطالب ١١٧/٢ م. الفلاح، ومنازل السبيل في شرح الدليل ٣٠٣/٢ - ٣٠٤ المكب الإسلامي، والمفتع ٣١٩/٣

(٢) سورة الطلاق / ٧

(١) سورة البقرة/ ٢٣٣

(٢) حديث هند : «خذي ما يكفيك...» أخرجه البخاري (٥٠٧/٩) - الفتح ط السلفية.

(٣) ابن عابدين ٦٤٥/٢، والشرح الكبير بحاشية الحسوتي ٥٠٩/٢، والجمل على شرح المنهاج ٤٨٨/٤، والمغني ٥٦٤/٧ ط نشر مكتبة الرياض.

(٤) ابن عابدين ٦٥٦/٢، والشرح الكبير ٥١٨، والمغني ٥٧٣/٧، والجمل على شرح المنهاج ٥٠٦/٤

أطعمتها وسقتها لتعيش»<sup>(١)</sup> ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال.<sup>(٢)</sup>

ثم ذهب الجمهور وأبي يوسف إلى أنه يجبر على الإنفاق عليه، إذ في عدم الإنفاق إضاعة للمال وتعذيب للحيوان، وقد ورد النهي عنها، وليس هذا الحيوان من أهل الاستحقاق ليقضى له بإجبار المالك على نفقته أو بيعه.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يجبر مالكه على الإنفاق. فإن عجز عتس الحيوان عن الإنفاق، فقد ذهب الجمهور في الجملة إلى إجباره على البيع أو التذكية إن كان مما يذكي، وزاد الشافعية أنه يمكن إجباره على التخليه للرعي وورود الماء إن ألف ذلك.<sup>(٣)</sup>

#### م - الإعصار بفكك الأسير :

٢٣ - يجب فكك الأسير المسلم من أيدي الكفار، ويجب ذلك عند الجمهور بأي وسيلة مشروعة، كالقتال والتفاوض والمفاداة بأسراهم أو بالمال.

فإذا وقع القداء على المال فإن فداؤه يكون من بيت مال المسلمين عند الجمهور ولو كان للأسير مال. فإن قصير بيت المال في ذلك فعلى جماعة

المعسرين بالإجماع، ولا تجب عند المالكية النفقة على غير الوالدين والأولاد المباشرين، وكذلك تجب نفقة سائر الأصول والفروع مهما علوا أو نزلوا عند الجمهور، وأما الحواشي كالأخ والعمة وأولادها فإن الحنفية يشترطون لوجوب النفقة عليهم المحرمة، ويشترط الحنابلة التوارث، ويكتفي الشافعية بالقرابة.

ويتحقق الإعصار بالنسبة للمنفق عليه لعدم وجود الكفاية كلا أو جزأ مع العجز عن الكسب. فمن كان يجد كفايته أو كان قادرا على الكسب فنفته على نفسه ولا تجب نفقته على أحد. إلا أن الحنفية والحنابلة أوجبوا نفقة الأصول ولو كانوا قادرين على الكسب.

أما في النفقة على غيرهم فعند الحنابلة في اشتراط عدم القدرة على الكسب روايتان، ولا يشترط ذلك عند الشافعية.<sup>(١)</sup>

#### ك - أجرة الحضنة والإرضاع :

٢١ - الحكم فيهما على ما سبق في النفقة، على أنه إن كان للصغير مال فذلك في ماله.

#### ل - النفقة على الحيوان المحتبس :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أن النفقة على الحيوان المحتبس واجبة ديانة، وبأنه يأثم بحبسه عن البيع، مع عدم الإنفاق عليه، لأن النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان. وفي الحديث «دخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت جوعا فلا هي أطلقتها تأكل من خشاش الأرض، ولا هي

(١) الموسوي ٥٢٢/٢، والاعتنار ٢٤٧/٢، والمغني ٥٨٤/٧ - ٥٨٦، والجمل ٥١٠/٤

(١) حديث : «حببت أسيرة في هرة...» أخرجه البخاري

(١٥/٦) - فتح ط السلفية.

(٢) حديث : «نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال...» أخرجه البخاري (٣٠٦/١١) - فتح ط السلفية.

(٣) الاختصار شرح المختار ٢٥٠/٢ - مصطفى الحلي ١٩٣٦، وفتح القدير ٢٢٩/٤ - ٣٣١، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٥٢٧/٢ - ٥٢٨، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١٦٩/٢ - ١٧٠، والشرح الكبير ٥٢٢/٢، والشرح الصغير ١٧٩/١ ط الشاذلية بالطبعة الحاصرة للملحقة ١٣٣٥ هـ، وجواهر الإكليل ٤٠٧/١، وكشاف الفتاوى ٤٩٤/١

## أعضاء

التعريف :

١ - العضو في اللغة : هو كل عظم وافر يلحمه سواء أكان من إنسان أم حيوان .

يقال : عضى الذبيحة إذا قطعها أعضاء .<sup>(١)</sup>

والفقهاء يطلقون العضو على الجزء المتميز عن غيره من بدن إنسان أو حيوان ، كاللسان والأنف والأصبع .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

الأطراف :

٢ - الأطراف : هي النهايات في البدن كاليدين والرجلين ، وعلى هذا فكل طرف عضو ، وليس كل عضو طرفاً .

الحكم الإجمالي :

٣ - هناك أفعال لا يطلق عليها الاسم الشرعي بمفهومه الشرعي إلا إذا وقعت على أعضاء مخصوصة ، فالوضوء لا يسمى وضوءاً إلا إذا وقع الغسل والمسح فيه على أعضاء مخصوصة سهاها الشارع ، والتيمم لا يكون تيمماً إلا إذا وقع على أعضاء مخصوصة سهاها الشارع أيضاً ، وهكذا كما

(١) القاموس المحيط ، ولسان العرب ، مادة (عضو) والمحکم ٢١٠ / ٢ . طبع مصطفى الباني الحلبي .

(٢) حاشية قليوبي ٣٣٧ / ١

المسلمين ، وذهب الشافعية وهو قول عند المالكية إلى أنه إذا كان له مال فقد أدّاه من ماله ، فإن كان معسراً ففكاكه من بيت مال المسلمين . (ر) : أسرى .<sup>(١)</sup>

ن - إعصار الضامن :

٢٤ - إعصار الكفيل حكمه كحكم إعصار الأصيل في وجوب الإنظار إلى ميسرة ، ولا يسقط به حق المطالبة .<sup>(٢)</sup>

س - إعصار الدولة بالتكاليف الواجبة :

٢٥ - إن لم يكن في بيت المال مال يكفي للجهاد وما في معناه فلا بأس أن يفرض الإمام على أرباب الأموال ما يسد الحاجة ، وتفصيله في (بيت المال) .<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية الجمل على شرح المنهج ١٩٧ / ٥ دار إحياء التراث العربي ، والشرح الكبير ١٧٤ / ٢ ، والشرح الصغير ٣٢٤ / ١ الطبعة الثانية المطبعة المأمورة للمليحة ١٣٣٥ هـ ، وجواهر الإكليل ٢٥٢ / ٢ ، والمغني ٤٩٨ / ١٠ ، والمهذب ٢٦٠ / ٢ والحراج لأبي يوسف ص ١٩٦ ، وحاشية النسوتي مع الشرح الكبير ٢٠٧ / ٢

(٢) البدائع ٢ / ٦ ، وفتح القدير ٦ / ٢٨٥ ، والمغني ٣١٧ / ٦ ، والأختار ٢ / ٦٦ ، والمهذب ٣٤٦ / ١ ، والنسوتي والشرح الكبير ٣ / ٣٣٠ ، والمغني ٥٩٢ / ٤ .

(٣) الفتاوى الهندية ٢ / ١٩١ من كتاب السير ، وفتح القدير والكفاية تعليلاً على ما في الفتح ٥ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى الخليل ٣٣٥ - ٣٣٧ ، والأحكام السلطانية للبارودي ١٨٧ - ١٨٨ ، والشرح الكبير وحاشية النسوتي عليه ١٧٤ / ٢ وينظر جواهر الإكليل ١ / ٢٥١



هو مبين في أبوابه من كتب الفقه .

وهناك أعضاء يعبر بها عن الكل ، كالرأس ، والظهر ، والوجه ، والرقبة ، وهذه الأعضاء لو أطلق الطلاق أو الظهار أو العتق عليها ، كان إطلاقاً على الكل ، فلو قال : وجهك علي كظهر أمي ، كان كقولـه : أنت علي كأمي ، كما هو مبين في أبواب الطلاق والظهار والعتق من كتب الفقه .<sup>(١)</sup>

وتوجد عاهات تصيب بعض الأعضاء كالعمى والعرج والعنة ونحو ذلك ، فيرتب عليها أحكام خاصة ، كعدم قبول شهادة الأعمى فيما يحتاج إلى النظر ، وسقوط وجوب الجمعة عليه عند البعض ، وسقوط الجهاد عنه ، وعدم إجزاء الأضحية العمياء ونحو ذلك ، وسيأتي كل ذلك مفصلاً تحت تلك العاهات في مصطلحاتها .

#### إتلاف الأعضاء :

٤ - الإتلاف قد يكون بئثر العضو ، أو بإذهاب منفعه المقصودة منه شرعاً ، كلها أو بعضها ، ويطلق الفقهاء على ذلك : الجنائية على مادون النفس .<sup>(٢)</sup> وتفصيل أحكام هذا الإتلاف في مصطلح (قصاص) و(ديات) و(تعزير) .

هذا ، وإن خوف فقد لعضو من أعضاء البدن أو تعطله يعتبر علراً يباح به بعض المحظورات ، فيباح التيمم للبرد الشديد الذي يخشى منه ذهاب بعض أعضائه ، والتهديد بئثر عضو من أعضاء البدن - ممن يعتقد أنه يفعل ذلك - يعتبر إكراها

ملجئاً<sup>(١)</sup> كما فصل ذلك الفقهاء في (الإكراه) .

#### ما أبين من أعضاء الحي :

٥ - ما أبين من أعضاء الحيوان الحي المأكول اللحم ، حكمه حكم الميتة ، نجس لا يجوز أكله مالم تعتبر لإسانة العضو تذكية<sup>(٢)</sup> على خلاف وتفصيل للفقهاء في (صيد) و(ذباح) و(أطعمة) .

ب - وما أبين من أعضاء الإنسان حكمه حكم الإنسان الميت في الجملة في النظر إليه ، ووجوب تغسيله وتكفينه ودفنه ، على تفصيل في ذلك مكانه : كتاب الجنائز من كتب الفقه .<sup>(٣)</sup>

## أعطيات

انظر : إعطاء .

## إعفاف

#### التعريف :

١ - الإعفاف : فعل ما يحقق العفاف للنفس أو للخير ، والعفة والعفاف : الكف عن الحرام ، وعما يستهجن كسؤال الناس ، وقيل : هو الصبر والنزاهة عن الشيء .<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٨٠

(٢) للمفني ٨/ ٥٥٦ ، ٥٥٨ وتليوي ٤/ ٢٤٢

(٣) تليوي ١/ ٣٣٨

(٤) تاج العروس ، ولسان العرب ، والمصباح مادة (عَفَ).

(١) تبين الحقائق ٤/ ٣ ، والمفني ٧/ ٣٤٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ١٨٤ ، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص

٥٥ طبعة أولى ١٣٢٢ ، وتبصرة الحكام لابن فرحون ٢/ ٢٠٦

طبعة أولى ١٣٠١

## إعلام

انظر : إشهار

## أعلام الحرم

التعريف :

١ - الأعلام : في اللغة جمع عَلم، والعلم والعلامة شيء ينصب في الأماكن التي تحتاج لعلامة يهتدي به الفضال، ويقال : أعلمت على كذا، جعلت عليه علامة، ويطلق العَلم ويراد به الجبل والراية التي يجتمع إليها الجند. (١)

٢ - وأعلام الحرم - وتسمى أيضا أنصاب الحرم - هي الأشياء التي نصبت في أماكن محددة شرعا لبيان حدود الحرم المكي .

فللحرم المكي أعلام بيّنة، وهي حاليا أنصاب مبنية مكتوب عليها اسم العلم باللغات العربية والأعجمية. (٢)

(١) للقروق في اللغة، والمصباح المنير، والكلديات لأبي الجاه، ولسان العرب للحطط مادة (علم).

(٢) شفاء الغرام بإخبار البلد الحرام للفاسي / ٥٤ ط ٤ الحلبي، وبيدلية المجهد / ١ / ٢٧٦ ط المكتبة التجارية الكبرى، والبدائع / ١٦٤ ط شركة الطبوعات، والشرح الصغير / ٢ / ٢٠ ط دار المنار، والإنتفاع في حل ألفاظ أبي شجاع / ٢ / ١٥٧ ط محمد صبيح، والمغني / ٣ / ٢٥٧ ط الرياض، وكتاب المتناكس لإبراهيم الحريبي تحقيق حمد الجاسر / ٤٧١

وإصطلاحاً: يطلق العفاف في الصرف العام على شرف النفس، فالعفيف - كما في تعريف الجرجاني - من يباشر الأمور على وفق الشرع والمروءة.

ويطلق في الاصطلاح غالباً على ترك الزنى، باستعفاف المسلم أو المسلمة عن الوطء الحرام، فلا ينافي العفة - بالمعنى الاصطلاحي - الوطء المحرم لعارض الحيض أو الصوم أو الإحرام مثلاً. (١)

الحكم الإجمالي :

٢ - إعفاف المرء نفسه، أو من تلزمه نفقته، أو من هو تحت ولايته، مطلوب شرعاً على سبيل الوجوب أو الندب، ويرجع في تفصيل ذلك إلى (النكاح)، (والنفقات).

إعفاف الإنسان أصوله :

٣ - ذهب الجمهور - وهو رأي مرجوح للحنفية - إلى وجوب إعفاف الفرع أباه بتزويجه أو إعطائه ما يتزوج به، وذلك إذا وجبت عليه نفقته .

والراجح عند الحنفية - وهو قول مرجوح للشافعية - أنه لا يلزمه سواء وجبت نفقته أو لم تجب . أما غير الأب كالجد ففيه خلاف، يفصله الفقهاء في (النكاح)، (والنفقات). (٢)

(١) ابن عابدين ٢ / ٥٨٦، وقليوبي ٣ / ٢٦٩

(٢) ابن عابدين ٢ / ٢٨٣، ٦٧٣ ط بولاق، وقليوبي ٣ / ٢٦٩، والجليل ٤ / ٢٢٥، والمغني ٧ / ٥٨٨ ط الرياض، والسنسوقي ٢ / ٥٢٣ ط دار الفكر.

ثم جلدتها قصي بن كلاب، ثم جلدتها رسول الله ﷺ (١)

قال الزهري : قال عبدالله : فلما ولي عمر بن الخطاب بعث بأربعة من قريش فنصبوا أنصاب الحرم : غرمة بن نوفل بن عبدمناف بن زهرة ، وأزهر بن عبد عوف ، وسعيد بن يريوع ، وحويطب بن عبد العزى .

تجديد أعلام الحرم :

٤ - روى البزار في مسنده عن محمد بن الأسود بن خلف عن أبيه «أن النبي ﷺ أمره أن يجدد أعلام الحرم عام الفتح» (٢) . ثم جددتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ثم معاوية رضي الله عنه ، وهكذا إلى وقتنا الحاضر . (٣)

٥ - والحكمة من تنصيب أعلام الحرم أن الله عز وجل جعل مكة حرماً موحده بحدود أرادها الله تعالى ، والحكمة في ذلك تبين المكان الذي ثبتت له أحكام خاصة لم يمكن مزاحمتها ، وللتفصيل ينظر في مصطلح (حرم) .

(١) حديث ابن عباس «أن جبريل عليه السلام أرى إبراهيم موضع أنصاب الحرم فنصبها ثم جلدتها إسحاق ، ثم جلدتها قصي بن كلاب ، ثم جلدتها رسول الله ﷺ» .

أخرجوه إسحاق الحربي موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما (المناقب لأبي إسحاق الحربي/ ٤٧٧) .

(٢) إلام الساجد/ ٦٣ - ٦٤ ، والبدائع ٦٤ / ٢ ط شركة المطبوعات العلمية . وحديث الأسود بن خلف أخرجه البزار والطبراني باللفظ «أن النبي ﷺ أمره أن يجدد أنصاب الحرم . . . . . وزيادة وعام الفتح» للطبراني لفظ . قال الهيثمي : فيه محمد بن الأسود ولبه جهالة (كشف الأستار عن زوائد البزار/ ٤٢ ط مؤسسة الرسالة ، والمعجم الكبير للطبراني ١ / ٢٥٦ ط الدار العربية للطباعة ، ومجمع الزوائد ٣ / ٢١٧ نشر مكتبة القدسي) .

(٣) انظر الخريطة المرفقة مع البحث .

٣ - والأنصاب من الحرم على أطرافه مثل المنار ، وهي مما يلي طريق بستان بني عامر ، في طرف بركة زبيدة ، عند عينها ، عن طرق العراق ثمانية أميال . (١)

ومما يلي عرفات يرى الواقف بعرفة الأنصاب على اثني عشر ميلاً أو نحوها ، ومما يلي طريق المدينة فمن التمتع .

روي عن محمد الأسود «أن أول من نصب الأنصاب إبراهيم ، أراه جبريل ، صلى الله عليه» . (٢)

وقال زبير بن بكار : أول من سمى أنصاب الحرم وبنائها وعمرها قصي بن كلاب ، لما روي عن ابن عباس أن جبريل عليه السلام أرى إبراهيم موضع أنصاب الحرم فنصبها ثم جددتها إسحاق ،

(١) بستان بني عامر - هو بستان ابن معمر - عند ملتقى التختين البشائية والشامية . وعين زبيدة هذه هي التي أجزعها من المشاير وعين الزعفران .

وعين البرود وعين حنين (الشرايع) في شرقي مكة ، فيما بين الطريقين : طريق السيل ، فسوحة ، فالشرايع ، وطريق ذات هرق - الطبرية - فالشامية ، في بستان ابن عامر ، ويلتقي الطريقان في المشاير .

والأنصاب هناك على تسعة أميال من مكة عند ثنية عل الصفا ، يطرف جبل الملقط .

(٢) الأثر عن محمد الأسود «أن أول من نصب الأنصاب إبراهيم أراه جبريل صلى الله عليه» .

أخرجوه عبد الرزاق وأبو إسحاق الحربي ، واللفظ له ، وأوقفاه على محمد الأسود ، وأخرجوه أبو نعيم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما باللفظ «كان إبراهيم وضعها (أنصاب الحرم) يريه إياها جبريل» .

وقال الحافظ بن حجر : إسناده حسن (الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ١٨٣ ، ومصنف عبد الرزاق ٥ / ٢٥٥ ، والمناقب لأبي إسحاق الحربي/ ٤٧١) .

(خريطة تقريبية)  
أعلام الحرم ، ومواقيت الإحرام



الإعلان من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يلزم من الإعلان الإعلام، فقدت يتم الإعلان ولا يتم الإعلام لسفر أو حبس أو نحو ذلك.  
د - الإشهاد :

هـ - هو إظهار المشهود عليه للشاهدين مع طلب الشهادة، وقد لا يظهر لغيرهما، ولذلك لم يكن الإشهاد إعلاناً، لأن الإعلان إظهار للملأ.<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي :

يختلف الإعلان بحسب الأمر والشخص، فمما يطلب فيه الإعلان :

أ - إعلان الإسلام ومبادئه :

٦ - إذا دخل الإيمان قلب إنسان فعليه أن يعلن إيمانه بالنطق بالشهادتين، وعلى المسلمين عامة، والعلماء منهم خاصة، أن يعلنوا مبادئ الإسلام وأهدافه وأحكامه، ويدعوا الناس للإيمان بها عملاً بقوله تعالى : (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) <sup>(٢)</sup> وكما فعل رسول الله ﷺ عندما أعلن رسالته للناس جميعاً : (يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً). <sup>(٣)</sup>

وعلى المسلمين أن يعلنوا شعائر الإسلام كالأذان، وصلاة الجمعة، وصلاة العيد، والحج، والعمرة، ونحو ذلك كما هو مفصل في أبوابه من كتب الفقه.

(١) مختصر خليل بشرح جوامع الإكليل ٢/٢١٣

(٢) سورة آل عمران / ١٠٤

(٣) سورة الأعراف / ١٥٨

## إعلان

التعريف :

١ - الإعلان : المجاهرة، ويلاحظ فيه قصد الشيوخ والانتشار<sup>(١)</sup>، والفقهاء يستعملون كلمة «إعلان» فيما استعملها فيه أهل اللغة بمعنى المبالغة في الإظهار.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإظهار :

٢ - هو مجرد الإبراز بعد الخفاء، وعلى هذا فإن الفرق بين الإظهار والإعلان : أن الإعلان هو المبالغة في الإظهار. ومن هنا قالوا : يستحب إعلان النكاح، ولم يقولوا : إظهاره، لأن إظهاره يكون بالإشهاد عليه فحسب.

ب - الإفشاء :

٣ - يكون الإفشاء بنشر الخبر من غير مجاهرة ولا إعلان، وذلك ببته بين الناس.

ج - الإعلام :

٤ - الإعلام : إيصال الخبر مثلاً إلى شخص أو طائفة من الناس، سواء أكان ذلك بالإعلان، أم بالتحديث من غير إعلان، وعلى هذا فهو يخالف

(١) لسان العرب والمصباح للنير، والمفردات للراغب

أصبهاني، والتهذيب في غريب الحديث (هـ) - جهر - نشر

والفرق في اللغة لأبي هلال العسكري / ٢٨٠

ب - إعلان النكاح :

٧ - جمهور الفقهاء على أن إعلان النكاح مستحب. <sup>(١)</sup> وذهب الزهري إلى أنه فرض، حتى أنه إذا نكح نكاح سر، وأشهد رجلين، وأمرهما بالكتبان وجب التفريق بين الزوجين، وتعتمد الزوجة، ويكون لها المهر حتى إذا ما انقضت عدتها وبدأ له أن يتزوجها تزوجها وأعلن النكاح. <sup>(٢)</sup> كما هو مفصل في كتاب النكاح من كتب الفقه.

ج - إعلان إقامة الحدود :

٨ - إعلان إقامة الحدود واجب، لأنها شرعت رادعة مانعة، ولا يتحقق ذلك إلا بإعلانها، وعملا بقوله تعالى في حد الزنى (وَيُشْهِدُ عَذَابُهَا طَائِفَةٌٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ). <sup>(٣)</sup> وباقى الحدود مثله كما هو مفصل في كتاب الحدود.

د - الإعلان عن المصالح العامة :

٩ - كل عمل يمكن أن ينال المسلمين منه خير ويتزاحموا في طلبه، يجب على ولي الأمر الإعلان عنه لتتاح الفرصة للجميع على قدر متساو، كالإعلان عن الوظائف، والإعلان عن الأعمال التي يفرض ولي الأمر الجوائز لمن يقوم بها، كقول الإمام : من قتل قتيلًا فله سلبه، كما هو مذكور في كتاب الجهاد من كتب الفقه.

هـ - الإعلان عن موت فلان :

١٠ - يسمى الإعلان عن الموت نعيًا، وهو إذا كان لمجرد الإخبار جائز، أما إن كان كفعل الجاهلية بالطواف في المجالس قائلًا : أنعي فلانا ويعدد مفاخره، فإنه مكروه بالاتفاق، لأنه من نعي الجاهلية، وتفصيل ذلك في الجنائز. <sup>(١)</sup>

و - الإعلان للتحذير :

١١ - كل أمر جديد يمكن أن ينال المسلمين منه ضرر لجهلهم بحالته، وجب على ولي الأمر إعلانه، كإعلان الحجر على السفه والمفلس، ليحذر المسلمون التعامل معها. <sup>(٢)</sup> كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الحجر، وفي باب التفليس.

١٢ - وكل مالا يصح إظهاره لا يصح إعلانه، لأن الإعلان أشهر من الإظهار (ر: إظهار).

ما يصح إظهاره ولا يصح إعلانه :

١٣ - هناك أمور يجوز إظهارها، ولكن لا يجوز إعلانها.

منها : إظهار سبب الجرح للشاهد - لأن الجرح لا يقبل إلا مفسرًا - <sup>(٣)</sup> فإنه لا يجوز إعلانه لما فيه من التشهير.

وإظهار الحزن على الميت، لأنه لا يملك إخفاؤه، ولكنه لا يجوز له المبالغة في إظهار هذا الحزن، أي لا يجوز له إعلانه.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٦١ وحاشية قليوبي ٣/ ٢٩٥، والمغني ٥٣٧/٦

(٢) المدونة ٢/ ١٩٤ ومواهب الجليل ٣/ ٤٠٧، والخرشي ٣/ ١٦٧، والدسوقي ٢/ ٢١٦

(٣) سورة النور / ٢

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠٢ وحاشية قليوبي ١/ ٣٤٤، والمغني ٥٧١/ ٢ ط الرياض.

(٢) أسنى المطالب ٢/ ١٨٤، وحاشية قليوبي ٢/ ٢٨٥

(٣) أسنى المطالب ٤/ ٣١٥، والمستصفي ٢/ ١٥٣

## إعمار

## أعمى

انظر : عمى .

التعريف :

١ - يأتي الإعمار بمعنيين :

الأول : مصدر أعمر فلان فلانا : إذا جعله يعتمد ، وفي الحديث أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة رضي الله عنها من التمتع .<sup>(١)</sup>

الثاني : أنه نوع من الهبة ، فيقولون : أعمر فلان فلانا داره ، أي جعلها له عمره ،<sup>(٢)</sup> وقد ورد في السنة قوله ﷺ : « لا عمرى ولا رقى ، فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته وماله »<sup>(٣)</sup> .

٢ - وقد فصل الفقهاء أحكام العمرى والرقى على خلاف بينهم في الأخذ بظاهر الحديث بجعلها تمليكا ، أو تأويله على تفصيل ينظر في : (الهبة ، والمعارية) .<sup>(٤)</sup>

## أعوان

انظر : إعانة .

## أعور

انظر : عور .

## أعيان

التعريف :

١ - الأعيان في اللغة : جمع عين ، والعين لها إطلاقات عديدة منها :

العين بمعنى المال الحاضر الناض . يقال : اشترت بالدين (أي في الذمة) أو بالعين أي المنقود الحاضر .

وعين الشيء نفسه ، يقال أخذت مالي بعينه ، أي نفس مالي .

والعين ماضرب من الذنانير والدراهم<sup>(١)</sup>

(١) لسان العرب لمعط مائة (عين) ، والمغرب ، والواهر ، والمصباح النير ، والتعريفات للجرجاني .

(١) حديث : وأمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر . . . أخرجه البخاري من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر بلفظ وأن النبي ﷺ أمره أن يردف عائشة ويعمرها من التمتع (صح الباري ٦٦/٣ ط السلفية) .

(٢) لسان العرب ، والقاموس المحيط ، والنهاية في غريب الحديث ، ومفردات الرافعي الأصفهاني . مادة : (عمر) .

(٣) حديث : ولا عمرى ولا رقى . . .

أخرجه النسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا . قال الشوكاني : الحديث روي من طريق ابن جريج عن عطاء عن جيب بن أبي ثابت عن ابن عمر ، وقد اختلف في سماع جيب عن ابن عمر فصرح به النسائي ، ورجال إسناده ثقات (سنن النسائي ٧٧٣/٦ ، وتبلي الأوطار ١١٨/٦ ، ١١٩ ط دار الجيل) .

(٤) الاختيار ١١٢/٢ ط حجازي ، ومغني المحتاج ٣٩٨/٢ ، وبداية المجتهد ٣٦١/٢ مكتبة الكليات الأزهرية ، والفروع ٦٤١/٤

أبواب مختلفة كما في (الزكاة والبيع، والإجارة، والرهن، والإتلاف، والضمان) وغيرها.  
والإخوة الأعيان ينظر حكمهم تحت عنوان (أخ).

## إغاثة

انظر : استغاثة .

## إغارة

التعريف :

١ - الإغارة لغة : الهجوم على القوم بغتة والإيقاع بهم.  
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك. ويرادفه الهجوم.<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث :

٢ - الأصل أنه لا تجوز الإغارة على العدو الكافر ابتداء قبل عرض الإسلام عليهم<sup>(٢)</sup>. وقد فصل ذلك الفقهاء في كتاب الجهاد، كما لا تجوز الإغارة على البيعة حتى يبعث إليهم من يسألهم ويكشف لهم الصواب<sup>(٣)</sup>. وفي ذلك تفصيل بسطه الفقهاء

(١) القاموس المحيط، والمصباح (غور).

(٢) أسنى المطالب ٤/١٨٨، وتبيين الحقائق ٣/٢٤٣، والنتاج والإكتل على خليل، بامش مواهب الجليل ٣/٣٥٠.

(٣) المغني ٨/١٠٨، وبهاية المحتاج ٧/٣٨٥، والحرفي على خليل ٦٠/٨.

ومنها العين الباصرة، والعين بمعنى الجاسوس.  
والإخوة الأعيان هم الإخوة الأشقاء.

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذه المعاني اللغوية المذكورة، إلا أن أكثر استعمال الفقهاء للأعيان فيما يقابل الديون، وهي الأموال الحاضرة نقداً كانت أو غيره، يقال: اشترت عينا بعين أي حاضرًا بحاضر.<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدين :

٢ - هو مال حكمي، يثبت في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما، كمقدار من المال في ذمة آخر، في حين أن العين هي مال منقود حاضر مشخص عند التعامل.

ب - العرض :

العرض (يسكون الرأه) من صنف الأموال: ما كان من غير الذهب والفضة اللذين هما ثمن كل عرض، ويقال: اشترت من فلان قلماً بعشرة، وعرضت له من حقه ثوباً أي أعطيته إياه بدل ثمن القلم، فالعرض يقابل العين.<sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالأعيان :

٣ - الأعيان بمعنى الذهب والفضة لها أحكام خاصة يرجع إليها تحت: (ذهب، وفضة، وصرف). والأعيان بمعنى الذوات تختلف أحكامها باختلاف هذه الذوات وهي موزعة تحت عناوين متعددة في

(١) المهذب ١/٢٧٧ ط مصطفى الحلبي، ومجلة الأحكام المعدلة م ١٥٩، والزاهر، والقيسوي ٤/٣١١ ط عيسى الحلبي، والشرح الصغير ١/٦٣٣ ط دار المعارف.  
(٢) الزاهر.



به، يقال: أغريت الكلب بالصيد، وأغريت بينهم  
العداوة.

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - التحريض هو الإحالة على الشيء والإحالة  
عليه. قال تعالى: (يا أيها النبي حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلَى الْقِتَالِ). (٢)

فالتحريض لا بد له من باعث خارجي، أما  
الإغراء فقد يكون الباعث ذاتياً.

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم الإغراء باختلاف أحواله :

فالإغراء بالوسيلة الحلال للفعل الحلال جائز،  
كإغراء المطلقة الرجعية زوجها بالتزويج له، وتفصيله  
في (الطلاق والرجعة) وإغراء الكلب بالصيد،  
وتفصيله في (الصيد).

وقد يكون واجباً كإغراء الأب ابنه بحفظ ما يقيم  
به صلاته من القرآن، وقد يكون حراماً مثل إغراء  
المرأة الرجل الأجنبي بالتزويج له، أو الخوض  
بالقول لغير الزوج، وكذلك عكسه. (٣)

(١) الصحاح، وتاج العروس، والمصباح مادة (غري).

(٢) لسان العرب مادة (حرض)، والآية من سورة الأنفال / ٦٥

(٣) ابن عابدين ١/ ٣٦٠، ٤٠٢، ٥٣٦، ٦٥٢، وقليوبي ٤/ ٧٣٣،  
والمني ٧/ ١٨، والرياض، والسنن ٢/ ١٠٤ ط دار الفكر،  
والخطاب ٣/ ٢١٧، وكتشاف القناع ٦/ ٢٢٢، والفتاوى الهندية  
٥/ ٤٢١، وفتح القدير ٨/ ١٨٠، والفرط ١٤/ ١٧٧ ط دار  
الكتب، وروح المعاني ٢٢/ ٥ ط التبرية، والفخر الرازي  
٢٠٨/ ٢٥ ط عبدالرحمن محمد.

في كتاب البغاة.

وإذا أمر القائد سرية من الجيش بالإغارة على  
العدو، فما غنمته هذه السرية شاركها الجيش في  
هذه الغنيمة. (١) وقد ذكر ذلك الفقهاء في كتاب  
الغنيمة من كتب الفقه.

## اغترار

انظر : تغرير .

## اغتسال

انظر : غسل .

## اغتيال

انظر : غيلة .

## إغراء

التعريف :

١ - الإغراء مصدر أغرى، وأغري بالشيء: أوقع

## إغلاق

التعريف :

١ - الإغلاق لغة، مصدر أغلق. يقال: أغلق الباب، وأغلقه على شيء، أكرهه عليه، ومنه سمي الغضب إغلاقاً.

وذكر الزخسري في أساس البلاغة: أن من المجاز إطلاق الإغلاق على الإكراه<sup>(١)</sup>، ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك.

الحكم الإجمالي :

٢ - الفقهاء يجعلون إغلاق الأبواب والنوافذ مما تتمحق به الخلوة كإرخاء الستور<sup>(٢)</sup> لما روى زرارة ابن أوفى قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب عليه المهر<sup>(٣)</sup>، ويبحث الفقهاء ذلك في كتاب النكاح، عند كلامهم على المهر، وهل هو مستحق كله بالخلوة الصحيحة؟

٣ - وورد في السنة ما يمنع الأمير من إغلاق بابيه دون حاجات الناس. فقال ﷺ: «ومن إمام يغلق بابيه دون ذوي الحاجة والخلّة والمسكنة إلا أغلق الله

(١) المغرب، والمصباح مادة (غلق)، ومقاييس اللغة، وأساس البلاغة.

(٢) المغني ٦/ ٧٢٤، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣٨ وما بعدها.

(٣) الأثر في قضاء الخلفاء الراشدين «بأن من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب عليه المهر». أخرجه عبد الرزاق بإسناده عن زرارة بن أوفى (مصنف عبد الرزاق ٦/ ٢٨٨).

أبواب السبأ دون خلته وحاجته ومسكنته»<sup>(١)</sup> وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرسل من يخلع أبواب الأمراء ويحرقها، لئلا يمنع ذو الحاجة من الدخول عليهم<sup>(٢)</sup>.

٤ - وورد في السنة أيضاً ما يوجب إغلاق الأبواب ليلاً، ففي صحيح مسلم من قول رسول الله ﷺ: «غطوا الإناء، وأكروا السقاء، وأغلقوا الباب، وأطفئوا السرج»، فإن الشيطان لا يخل سقاء، ولا يفتح باباً، ولا يكشف إناء<sup>(٣)</sup>.

٥ - ويطلق الفقهاء الإغلاق على احتباس الكلام عند المتكلم، فيقولون: إن أغلق على الإمام - أي أرتج عليه فلم يتكلم - في القراءة في الصلاة، رجع إن كان قد قرأ القدر المستحب، وهو الظاهر عند الحنفية، وقيل قدر القرض<sup>(٤)</sup>، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة عند كلامهم على الفتح على الإمام.

وإن أغلق على الخطيب في الخطبة، اقتصر على ذكر الله ونزل، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة عند كلامهم على خطبة الجمعة.

٦ - وورد في السنة أن النبي ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»<sup>(٥)</sup> وبناء على هذا الحديث اختلف

(١) حديث: «ما من إمام... أخرجه الترمذي في الأحكام وباب ما جاء في إمام الرحمة، وأخرج أحمد في المسند ٤٤١/ ٣ نحوه.

(٢) المحلى ٩/ ٣٧٠ بوزن الحال ١٤٣/ ٥

(٣) وحديث: «غطوا الإناء...» أخرجه مسلم في الأشربة وباب الأمر بتغطية الإناء وإغلاق الباب، وأخرج نحوه الإمام أحمد في المسند ٤٢٥/ ٥

(٤) الطحطاوي على مراقي الفلاح ١٨٣

(٥) الطحطاوي على مراقي الفلاح ٢٨٠، وحديث: «لا طلاق...» أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه كلهم في الطلاق،

والإمام أحمد ٢/ ٢٧٦

العقل، فيصير صاحبه مختلط العقل، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء، ويعضه كلام المجانين، فالفرق بينه وبين الإغماء: أن الإغماء مؤقت، والعته مستمر غالباً، والإغماء يزول القوي كلها، والعته يضعف القوي المدركة.

جـ - الجنون :

٤ - الجنون مرض يزول العقل، ويزيد القوى غالباً، والفرق بينه وبين الإغماء أن الجنون يسلب العقل بخلاف الإغماء فإنه يجعل من وقع به مغلوباً لا مسلوب العقل. (١)

وهناك ألفاظ أخرى ذات صلة بالإغماء، كالسكر والصرع والغشي، تنظر في مواطنها من أصول الفقه عند الكلام على عوارض الأهلية، ويتكلم عنها الفقهاء في نواقض الوضوء والجنائيات، والطلاق والبيع ونحوه من العقود. (٢)

أثر الإغماء في الأهلية :

٥ - الإغماء لا يؤثر في أهلية الوجوب لأن مناطها الإنسانية، أما أهلية الأداء فإنه ينافيها، لأن مدارها العقل، وهو مغلوب على عقله، وتفصيله في الملحق الأصولي.

أثر الإغماء في العبادات البدنية :

أ - في الوضوء والتميم :

٦ - أجمع الفقهاء على أن الإغماء ناقض للوضوء قياساً على النوم، بل هو أولى، لأن النائم إذا أوقظ استيقظ بخلاف المغمى عليه.

الفقهاء في حكم طلاق المكره والسكران والغضبان (الذي فقد سيطرته على نفسه)، ونحوهم، فأوقع بعضهم طلاق هؤلاء، ولم يوقعه بعضهم الآخر، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الطلاق، وذكره شراح الحديث في شرح هذا الحديث الشريف. (٣)

## إغماء

التعريف :

١ - الإغماء : مصدر (أغمي على الرجل) مبيى للمفعول، والإغماء مرض يزول القوى ويستر العقل، وقيل : فتور عارض لا بمخدر يزول عمل القوى. ولا يخرج التعريف الاصطلاحي عن هذا.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النوم :

٢ - عرف الجرجاني النوم بأنه حالة طبيعية تعطل معها القوى مع سلامتها. (٤)

فبينه وبين الإغماء اشتراك واختلاف في تعطل القوى، ويختلفان في أن الإغماء من المرض، والنوم مع السلامة.

ب - العتة :

٣ - عته : علة ناشئة عن الذات، توجب خللاً في

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٠/٢٥١

(٢) المصباح، وتمريرات الجرجاني، ومراتي الفلاح ص ٥٠، وابن

عابدين ٩٥/٩٧، والمجموع ٢/٢٥

(١) مراقي الفلاح ص ٥٠، وابن عابدين ٩٧/٩٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٧٢

تلك الليلة. وروى أبو مجلز أن سمرة بن جندب قال: المغمى عليه يترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلها قال: قال عمران: زعم، ولكن ليصلهن جميعا، وروى الأثرم هذين الحديثين في سننه وهذا فعل الصحابة وقولهم، ولا يعرف لهم مخالف فكان إجماعا. ولأن الإغناء لا يسقط فرض الصيام، ولا يؤثر في استحقات الولاية على المغمى عليه فاشبه النوم. (١)

#### جـ - أثر الإغناء في الصيام :

٨ - أجمع الفقهاء على أن الإغناء لا يسقط قضاء الصيام، فلو أغمي على شخص جميع الشهور ثم أفاق بعد مضيه يلزمه القضاء إن تحقق ذلك، وهو نادر والنادر لا حكم له، إلا عند الحسن البصري فإنه يقول: سبب وجوب الأداء لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالإغناء، ووجوب القضاء يبتني على وجوب الأداء.

واستدل فقهاء المذاهب بأن الإغناء عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه، لأن سقوطه يكون بزوال الأهلية أو بالخرج، ولا تزول الأهلية به ولا يتحقق الخرج به، لأن الخرج إنما يتحقق فيما يكثرو وجوده، وامتداده في حق الصوم نادر، لأنه مانع من الأكل والشرب. وحياة الإنسان شهرا بدون الأكل والشرب لا يتحقق إلا نادرا فلا يصلح لبناء الحكم عليه.

٩ - ومن نوى الصوم من الليل فأغمي عليه قبل

ونص الفقهاء على أن كل ما يبطل الوضوء يبطل التيمم. (١)

#### ب - أثر الإغناء في سقوط الصلاة :

٧ - ذهب المالكية والشافعية، وهو قول عند الحنابلة، إلى أن المغمى عليه لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفيق في جزء من وقتها، مستلذين بأن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة، فقال ﷺ: «ليس من ذلك قضاء» إلا أن يغمى عليه فيفريق في وقتها فيصليها. (٢)

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن أغمي عليه خمس صلوات قضاها، وإن زادت سقط فرض القضاء في الكل، لأن ذلك يدخل في التكرار فأسقط القضاء كالجنون، وقال محمد بن إسحاق فأسقط القضاء إذا صارت الصلوات ستا ودخل في السابعة، لأن ذلك هو الذي يحصل به التكرار.

لكن أبا حنيفة وأبا يوسف أقاما الوقت مقام الصلوات تيسيرا فتعتبر الزيادة بالساعات.

وذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى أن المغمى عليه يقضي جميع الصلوات التي كانت في حال إغائه، مستلذين بما روي أن عمارا غشي عليه أياما لا يصلي، ثم استفاق بعد ثلاث، فقال (أي عمار): هل صليت؟ فقالوا: ما صليت منذ ثلاث، فقال: أعطوني وضوءا فتوضأ ثم صلى

(١) المغني ١/٢٧٢، وابن عابدين ١/١٦٩، والنسوتي ١/١٥٨.

(٢) حديث: سألت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن الرجل يغمى عليه... أخرجه الدارقطني ٢/٨٢ ط شركة الطباعة الفنية والبيهقي ١/٣٨٨ ط دائرة المعارف العثمانية وأهله البيهقي بضمف أحد رواه.

(١) النسوتي ١/١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، والمجموع ٣/٧، وكشف الأسرار ٤/٢٨٩، والمغني ١/٤٠٠، والإنصاف ١/٣٩٠، واللمع ٢/٣٢٢.

عليه لا يحرم عنه غيره، لأنه ليس بزائل العقل وبرؤه مرجو على القرب. ولو أيس من برئه بأن زاد إغناؤه على ثلاثة أيام فعند الشافعية يحرم الولي عنه في المعتمد، وقاسوا ذلك على أنه ليس لأحد أن يتصرف في ماله وإن لم يبرأ.

ومن يرجى برؤه ليس لأحد أن ينوب عنه، وإن فعل لم يجرئه عند الشافعية والحنابلة، لأنه يرجو القدرة على الحج بنفسه، فلم يكن له الاستنابة ولا تجزئه إن وقعت، وفارق الميئوس من برئه، لأنه عاجز على الإطلاق آيس من القدرة على الأصل فأشبه الميت. (١)

وعند أبي حنيفة أن من أغمى عليه فأهلّ عنه رفقاًه جاز. وقال صاحبان: لا يجوز. ولو أمر إنساناً بأن يحرم عنه إذا أغمى عليه، أو نام فأحرم المأمور عنه صح بإجماع الحنفية، حتى إذا أفاق أو استيقظ وأتى بأفعال الحج جاز. استدلل صاحبان على الأول بأنه لم يحرم بنفسه ولا أذن لغيره به وهذا لأنه لم يصرح بالإذن، والدلالة تنف على العلم وجواز الإذن به لا يعصره كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام؟ بخلاف ما لو أمر غيره بذلك صريحاً. ولأبي حنيفة أنه لما عاقد رفقاه عقد الرفقة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه، والإحرام هو المقصود بهذا السفر، فكان الإذن به ثابتاً دلالة، والعلم ثابت نظراً إلى الدليل، والحكم يدار عليه. (٢)

وعند المالكية أنه لا يصح الإحرام عن المغمى

طلوع الفجر فلم يبق حتى غربت الشمس، فقد قال الشافعية والحنابلة: لا يصح صومه لأن الصوم هو الإمساك مع النية. قال النبي ﷺ: «يقول الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به» يدع طعامه وشرابه من أجله (١) فأضاف ترك الطعام والشراب إليه. فإذا كان مغمى عليه فلا يضاف الإمساك إليه فلم يجزه. وقال أبو حنيفة: يصح صومه لأن النية قد صحت وزوال الاستعثار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم كالنوم. (٢)

ومن أغمى عليه بعد أن نوى الصيام وأفاق لحظة في النهار أجزأه الصوم، أي لحظة كانت، اكتفاء بالنية مع الإفاقة في جزء، لأن الإغناء في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون. فلو قيل: إن المستغرق منه لا يضر لالحق الأقوى بالأضعف. ولو قيل: إن اللحظة منه تضر كالجنون لالحق الأضعف بالأقوى فتوسط بين الأمرين. وقيل: إن الإفاقة في أي لحظة كافية. وفي قول ثان للشافعية، إن الإغناء يضر مطلقاً قل أو كثر. (٣)

#### د - أثره في الحج :

١٠ - الإغناء كما تقدم من عوارض الأهلية. فالمغمى عليه لا يتأتى منه أداء أفعال الحج، ولكن هل يصح إحرام الغير عنه بدون إذن منه؟ وهل إذا أناب أحدًا تقبل الإنابة؟

قال المالكية والشافعية والحنابلة: إن المغمى

(١) حديث: «يقول الله كل عمل ابن آدم له إلا الصوم...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٦٩/١٠ ط السلفية).

(٢) كشف الأسرار ٤/ ٢٨١، والمغني ٩٨/٣

(٣) الجمل ٣٣٣/٢

(١) للمغني ٣/ ٢٢٩، والجمل ٢/ ٣٧٧، والسنن ٢/ ٤٨

(٢) فتح القدير ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، والمغني ٣/ ٤١٦، وكشف القناع ٢/ ٤٩٤ ط النسر، والقيمي ٢/ ١١٤ - ١١٥

بأحاديث منها قوله ﷺ: «كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل»<sup>(٢)</sup>، وقد أجمعوا على أن الرجل إذا طلق في حال نومه لا طلاق له، والمغنى عليه أشد حالا من النائم.

وقال الإمام أحمد في المغنى عليه إذا طلق فلما أفاق علم أنه كان مغنى عليه وهو ذاكر لذلك قال: إذا كان ذاكرًا لذلك فليس هو مغنى عليه، يجوز طلاقه،<sup>(٣)</sup> ومثل ما ذكر كل تصرف قولي.

**أثر الإغناء في عقود المعاوضة:**

١٤ - كل تصرف قولي يصدر في حال الإغناء فهو باطل، لكن إذا تم التصرف في حال الصحة ثم طرأ الإغناء لا ينفسخ لتمامه في حال تصح فيها.<sup>(٤)</sup> ولا تصح وصية المغنى عليه في حالة الإغناء المؤقت، ولا المغنى عليه الذي يش من إفاقته.<sup>(٥)</sup>

**إغناء ولي النكاح:**

١٥ - قال الشافعية: إذا أغمى على ولي النكاح

عليه ولو خيف فوات الحج، لأنه مظنة عدم الطول ثم إن أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم وأدرك ولا دم عليه في عدم إحرامه من الميقات.

١١ - أما بالنسبة للوقوف بعرفة، فالكل مجمع على أنه لو أفاق المغنى عليه في زمن الوقوف ولو لحظة أجزأه. وإن لم يفق من إغائه إلا فاته الحج في ذلك فمذهب المالكية والحنابلة إلى أنه فاته الحج في ذلك العام، ولا عبرة بإحرام أصحابه عنه ووقوفهم في عرفة.<sup>(١)</sup> وللشافعية قولان في إجزاء وقوف المغنى عليه أو عدمه.

والحنفية يكتفون بالكينونة في محل الوقوف وزمنه مع سبق الإحرام، فوقوف المغنى عليه مجزئ. أما أثر الإغناء على باقي أعمال الحج فينظر في الحج.

**أثر الإغناء على الزكاة:**

١٢ - المغنى عليه بالغ عاقل فتجب في ماله الزكاة، فإذا أغمى عليه بعد وجوبها فلا يتأتى منه الأداء، وعليه إذا أفاق قضاؤها ولو امتد به الإغناء، إذ امتداده نادر والناذر لا حكم له.<sup>(٢)</sup>

**أثر الإغناء في التصرفات القولية:**

١٣ - ذهب الفقهاء إلى أن الإغناء كالنوم بل أشد منه في فوت الاختيار، لأن النوم يمكن إزالته بالتنبيه بخلاف الإغناء. وتبطل عبادات النائم في الطلاق والإسلام والردة والبيع والشراء. فبطلانها بالإغناء أولى.

واستدلوا على عدم وقوع طلاق المغنى عليه

(١) الشرح الكبير ٣/٢ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) كشف الأسرار ٤/٢٨١، وبداية المجتهد ١/٢٤٥

(١) حديث «كل الطلاق جائز...» أخرجه الترمذي ٤٩٦/٣ ط الحلبي وقال: هذا حديث لا تعرفه مرفوعاً إلا من حديث بن عجلان، وصطلح بن عجلان ضعيف، ذاهب الحديث.

(٢) حديث «رفع القلم عن ثلاثة...» أخرجه الترمذي من حديث علي بن رضى الله عنه مرفوعاً، وقال: حديث علي بن حسن قريب من هذا الوجه (تحفة الأحوف) ٤/٦٨٥ - ٦٨٦

(٣) المنار ٩٥٢، ٩٥٣، وابن عابدين ٢/٤٢٦، والشرح الكبير ٣٦٥/٢، وقليوبي وعميرة ٣/٣٣٢، والمغني ١١٣/١، ١١٤

(٤) المنار ٩٥٣

(٥) قليوبي وعميرة ٣/١٥٧

## أثر الإغياه في التبرعات :

١٧ - سبق بيان أن التصرفات القولية كلها لا تصح من المغمى عليه، فلا تصح هبته ولا صدقته ولا وقفه وما إلى ذلك، لأن المغمى عليه مغلوب العقل فلا يتوفر فيه شرط صحة التصرف. وهذا بإجماع الفقهاء، ولأن التصرفات يشترط فيها كمال العقل والمغمى عليه ليس كذلك.

## أثر الإغياه في الجنائيات :

١٨ - تقدم أن الإغياه عارض وقتي تسقط فيه المؤاخذه وفهم الخطأ، فإن حالة المغمى عليه هي متر للعقل ينشأ عنه فقد للوعي وفقد للاختيار، لذلك كان سبباً من أسباب عدم المؤاخذه بالنسبة لحقوق الله تعالى حسب البيان السابق.

أما بالنسبة لحقوق العباد فإنها لا تسقط. فإذا وقعت منه جرائم أخذ بها. فإذا انقلب النائم على غيره فهات فإنه يعامل معاملة المخطيء وتجب الدية. وإذا أئلف مال إنسان وهو مغمى عليه وجب عليه ضمان ما أئلف.

## هل يعتبر إغياه المعقود عليه عيباً ؟

١٩ - نص الشافعية على أن الإغياه إذا تبين في الزوج أو الزوجة عقوب عقد النكاح يبيح لكل من الزوجين فسخ النكاح إذا قرر الأطباء اليأس من الإفاسقة، وعلمته أن الإغياه المستديم يمنع من الاستمتاع المقصود من النكاح.

قال الإمام النووي : قد أجمعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه الصفات (الجنون مطبقاً أو منقطعاً ..) ومثله الإغياه الميثوس منه بقول

الأقرب فننتظر إفاقته إن كانت قرية كيوم ويومين وأكثر، لأن من أصول مذهبهم عدم جواز تزويج الولي الأبعد مع جمع وجود الولي الأقرب، وقيل : تنتقل الولاية إلى الأبعد.

قالوا : الأحسن في هذا ما قال إمام الحرمين : إن كانت مدة الإغياه بحيث يعتبر فيها إذن الولي الغائب ذهباً وليابا انتظروا وإلا قام الحاكم بالتزويج. قال الزركشي : لأنه إذا زوج الحاكم مع صحة عبارة الغائب فمع تعدد ذلك بإغياه أولى. (١)

## إغياه القاضي :

١٦ - صرح الشافعية بأن القاضي إذا أغمى عليه فإنه يعزل عن ولاية القضاء، وإذا أفاق لا تعود ولايته على الأصح، ولا ينفذ قضاؤه فيما حكم فيه حال إغياهه، وفي مقابل الأصح تعود ولايته إذا أفاق.

أما غير الشافعية فإنهم لم ينصوا على ذلك صراحة، إلا أن مفهوم النصوص عندهم تدل على أن القاضي لا يعزل بالإغياه، فقد جاء في ابن عابدين : لو فسق القاضي أو ارتد أو عمي ثم صلح وأبصر فهو على قضاائه.

وفي الشرح الصغير : لا يعزل القاضي إلا بالكفر فقط.

وفي شرح منتهى الإرادات : يتعين عزل القاضي مع مرض يمنعه من القضاء لدعاء الحاجة إلى إقامة غيره. (٢)

(١) قلوبى وميمرة ٢/ ٢٤٦

(٢) ابن عابدين ٤/ ٣٠٤، والشرح الصغير ٢/ ٣٣١ ط الحلبي، ومنتهى الإرادات ٣/ ٤٦٥، وقلوبى وميمرة ٤/ ٢٩٩

٣- وتأتي الإفاضة بالمعنى الثاني، كالإفاضة من عرفة ومن مزدلفة، والإفاضة من منى (ر: حج). وتكون هذه الإفاضة صحيحة شرعا إذا وافقت وقتها، وتكون سنة إذا وافقت فعل الرسول ﷺ، مثل الإفاضة من عرفة بعد غروب شمس عرفة، والإفاضة من مزدلفة بعد صلاة الفجر. وتكون جائزة مثل الإفاضة من منى في اليوم الثاني للرمي للمتعمد<sup>(١)</sup> (ر: حج).

٤- كما يضاف طواف الركن إلى الإفاضة فيسمى «طواف الإفاضة» وحكمه أنه ركن في الحج. (٢)

## إفاضة

التعريف :

١ - من معاني الإفاضة في اللغة، الكثرة والإسالة، يقال: أفاض، أفاض الإناء: إذا ملأه حتى فاض، أي كثر ماؤه وسال.

ومن معانيها: دفع الناس من المكان، يقال: أفاض الناس من عرفات، إذا دفعوا منها، وكل دفعة إفاضة. (٣)

وتأتي في الاصطلاح بهذين المعنيين موافقة للمعنى اللغوي.

## إفافة

التعريف :

١ - يقال لغة: أفاف السكران إذا صحا، وأفاف من مرضه رجعت إليه الصحة، وأفاف عنه النعاس أقلع. (٤)

وعند الفقهاء تستعمل الإفافة بمعنى رجوع عقل الإنسان إليه بعد غيابه عنه بسبب الجنون، أو الإغناء، أو السكر، أو النوم. (٥)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - تأتي إفاضة الماء بمعنى كثرته مع الإسالة في رفع الحدث الأصغر في الوضوء، والحدث الأكبر في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وعند الإسلام، فتكون الإسالة واجبة والكثرة مندوبة ما لم يخرج إلى حد السرف، كما تجب في تطهير النجاسات، مثل إزالة النجاسة عن المكان أو الجسد أو الثوب، (ر: غسل، وضوء، نجاسة).

(١) الاختصار ١/٧، ١٢، ٣٤، ١٥١-١٥٥، والرجع ١/١٣، ١٨، ١٢٠، ونسخت الإجازات ١/١٩، والمفاتيح ١/٩٩، ٢١٩ ط للنسار، وحاشية الفسوقي ١/٦٤، ٨٥، ١٣٥، ٢/٤٤-٤٨ ط الحلي، والإنصاف ٤/٢٨-٣٢، ٤٩، وابن عابدين ٢/١٧٦، ١٧٨، ١٨٥، والجمل ٢/٤٥٨، ٤٧٠

(٢) الفسوقي ٢/٤٦، وابن عابدين ٢/١٨٣، والاختصار ١/١٥٤

(٣) لسان العرب، وترتيب القاموس مادة (فوق).

(٤) ابن عابدين ٢/١٦٤

(١) قلوبهم وصمير ٣/٢٦١

(٢) المصباح المنير ولسان العرب في المادة.



صلوات بالغة ما بلغت. (١)

ولا يخالف أحد من الفقهاء في وجوب الصلاة التي حدثت الإفاقة في وقتها المحدد لها شرعا، وقد بقي من الوقت ما يسهل تلك الصلاة، وسواء أكانت الإفاقة عن جنون أم غيره، وذلك لحديث: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل» (٢) فإن ضاق الوقت عنها كلها، فإن من الفقهاء من يقول بوجوبها إن بقي من الوقت قدر تكبيرة، ومنهم من يقول بأنها تجب إن بقي من الوقت ما يدرك به ركعة.

وهل تسقط تلك الصلاة لو صلى صلاة فاتتة، وخرج الوقت أم لا؟  
تفصيل ذلك يذكره الفقهاء في (أوقات الصلاة). (٣)

أثر الإفاقة في الصوم :

• من الفقهاء من أوجب صيام الشهر كله إن أفاق المجنون في جزء منه، ومنهم من لا يجعل للإفاقة أثرا إلا في اليوم الذي حدثت فيه، أما اليوم الذي لم تحدث فيه إفاقة فإنه يسقط صومه عند هؤلاء.

(١) المغني ١/ ٤٠٠ ط الرياض، وقبير التحرير ٢/ ٤٢٩

(٢) حديث : «رفع القلم عن ثلاثة...» أخرجه الترمذي واللفظ له، وأبو داود والحاكم مرفوعا من حديث علي رضي الله عنه وعلقه البخاري وقال الترمذي: حديث على حديث حسن غريب من هذا السوجه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأثره النسخة الأحمدية ٤/ ٦٨٥، ٦٨٦ نشر السلفية، وصون المعبد ٤/ ٢٤٢ ط المحدث، والمستدرک ١/ ٢٥٨ نشر دار الكتاب العربي، وفتح الباري ٩/ ٣٨٨ ط السلفية.  
(٣) الخرشني ١/ ٢٢٠، وجواهر الإكليل ١/ ٣٤ نشر مكة المكرمة، والقلوبي ٢/ ١٢٢ ط الحلبي، والمغني ١/ ٤٠٠

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - يتناول الفقهاء الإفاقة أثناء الكلام عن الجنون، والإغشاء، والسكر، والنوم، وبينون على الإفاقة من هذه العوارض أحكاما منها مايلي :

التطهر عند الإفاقة :

٣ - لا خلاف في انتقاض الوضوء بالجنون أو الإغشاء الأصلي أو العارض، فإذا أفاق عليه الوضوء للصلاة ونحوها، وذكر أغلب الفقهاء أنه يستحب اغتسال المجنون والمغمى عليه إذا أفاق، (١) قال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ اغتسل من الإغشاء. (٢)

الصلاة بعد الإفاقة :

٤ - ذهب الجمهور إلى أنه إذا أفاق المجنون لا يكلف قضاء ما فاتته حال جنونه، ووافق الحنفية الجمهور في الجنون الأصلي (الممتد بعد البلوغ) أما الجنون العارض فكالإغشاء عندهم.

وقد ذهب المالكية والشافعية إلى أن المغمى عليه لا يلزمه قضاء الصلوات التي لم يكن ميقنا في جزء من وقتها، وذهب الحنفية إلى أنه إذا زاد الإغشاء على يوم وليلة تسقط به الصلوات، وذهب الحنابلة إلى أنه لا تسقط الصلاة بالإغشاء قياسا على النوم، وبالإفاقة من النوم يطالب بها فاتته من

(١) الطحطاوي على مرآتي الفلاح ص ٥٨ نشر دار الإبيان، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٨٤، والمغني ١/ ٢١٢ ط الرياض.

(٢) المغني ١/ ٢١٢، وحديث اغتسال النبي ﷺ من الإغشاء، أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها مطولا (فتح الباري ٢/ ١٧٣، ١٧٢ ط السلفية).

إفاقة المحجور عليه :

٧ - لو أفاق المجنون المحجور عليه فإن الحجر ينفك بالإفاقة ، ثم اختلف هل يحتاج إلى فك قاض ، وتفصيله في الحجر .<sup>(١)</sup>

الإفاقة في الحج :

٨ - بالإضافة إلى ما تقدم ، يتكلم الفقهاء عن الإفاقة في الحج ممن أحرم ثم أغمي عليه ، وأدوا به بقية المناسك ، ثم أفاق قبل تمام الحج أو بعده . وتفصيل ذلك في (إحرام) .

تزويج المجنون إذا أفاق :

٩ - هل يزوج الولي موليه المجنون إن كان جنونه منقطعاً في وقت الإفاقة أم لا . انظر (نكاح) .<sup>(٢)</sup>

## إفتاء

انظر : فتوى .

## افتداء

التعريف :

١ - الافتداء لغة : الاستنقاذ بعروض ، كالفداء ،

(١) القليوبي ٢/ ٢٩٩ ، والمغني ٤/ ٥٢٠ ، وجواهر الإكليل

٩٧/٢ ، والفتاوى الهندية ٥/ ٥٤

(٢) ابن عابدين ٢/ ١٨٩ ، والقليوبي ٤/ ٢٣٠

ونذهب البعض إلى أن الشهر يسقط عنه إن كانت إفاقته في ليلة من أوله أو وسطه أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال .<sup>(٣)</sup>

وعند المالكية يقضي المكلف وإن جن سنين عديدة بعد الإفاقة .<sup>(٤)</sup>

ويرجع إلى تفصيل أحكام ذلك تحت عنوان (صوم) .

ولنؤي الصوم ثم جن أو أغمي عليه ثم أفاق في أثناء اليوم ، فهل يصح صومه أولاً؟ خلاف بين الفقهاء ، منهم من يقول بالصحة إن كانت الإفاقة في أول النهار ، ومنهم من يشترط للصحة أن تكون الإفاقة في طرقي النهار ، ومنهم من يقول بالصحة متى وقعت الإفاقة أثناء اليوم ،<sup>(٥)</sup> فإن لم يتعقد صيامه ثم أفاق أثناء النهار هل يندب له الإمساك أم لا؟ فيه خلاف بين الفقهاء يذكر في (الصوم) .<sup>(٦)</sup>

تأخير حد الشرب للإفاقة :

٦ - أجمع الأئمة الأربعة على أنه لا يقام الحد على من ثبت عليه حد الشرب إلا بعد الإفاقة تحصيلًا لمقصود الزجر ، ولأن غيبوبة العقل تخفف الألم .<sup>(٧)</sup> فإن أقامه الإمام حال السكر حرم ويجزئه ، وتفصيل ذلك في (حد الشرب) .<sup>(٨)</sup>

(١) ابن عابدين ١/ ٥١٢ ، ٢/ ٨٢ ، والروضة ٢/ ٣٦٦ ، ٣٧٣ ،

والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٨٤ ، والمغني ٢/ ٩٩

(٢) جواهر الإكليل ١/ ١٤٩

(٣) ابن عابدين ١/ ٥١٢ ، والروضة ٢/ ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، والمغني

٩٨/٢

(٤) جواهر الإكليل ١/ ١٤٦

(٥) ابن عابدين ٣/ ١٦٣ ، ١٦٤ ، والقليوبي ٤/ ٢٠٤

(٦) القليوبي ٤/ ٢٠

واسم ذلك العوض «الفدية» أو «الفداء» وهو عوض الأسير.

ومفاداة الأسرى أن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً، والفداء فكاً لك الأسير.

ويطلق الافتداء في الاصطلاح على ما يشمل المعنى اللغوي وهو الاستقذاذ بعوض، وعلى ما يكون جبراً خطأ، أو عموماً لإثم أو تقصير.<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي :

يختلف حكم الافتداء باختلاف مواضعه ومن ذلك :

أ - افتداء اليمين :

٢ - يرى جمهور الفقهاء أن لمن ادعى عليه بحق ووجهت إليه اليمين، أن يتحاشى الحلف ويفتدي اليمين بأداء المدعى أو الصلح منها على شيء معلوم، لحديث: «دُبُوا عن أعراضكم بأموالكم»<sup>(٢)</sup> والتفصيل في بحث (الدعوى) وفي (الصلح).

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والصلح، مادة (فدى)، وحاشية القليوبي ١٥٩/٤ ط مصطفى البياي الحلبي بمصر، وحاشية الشبراخيتي على نهاية المحتاج ٣٥٨/٧ نشر الكتبة الإسلامية بالرياض.

(٢) حديث: «دُبُوا عن أعراضكم بأموالكم» أخرجه الخطيب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، والحديث سكت عنه المناوي، وحكم الألباني بصحته (تاريخ بغداد ١٠٧/٩ ط السعادة، وفيه التقدير ٣/٥٦٠، وصحيح الجامع الصغير بتحقيق الألباني ٣/١٥٥). وانظر رد المحتار على الدر المختار ٤/٢٩٩ - دار إحياء التراث العربي. وحاشية النسوي على الشرح الكبير ٣/٣١١ ط عيسى البياي الحلبي.

ب - فداء الرجال الأسرى المقاتلة من الكفار :  
٣ - أجاز المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup> قبول افتداء المشركين أسراهم الرجال المقاتلة بآل أو بأسرى من المسلمين، إذا رأى الإمام أو أمير الجيش في ذلك مصلحة وحظاً للمسلمين.

وأجاز أبو يوسف ومحمد<sup>(٢)</sup> مفاداة الأسير بالأسير، والدليل قوله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْبَتْتُمُوهُمْ فَسُدُّوا أَلْوَنَهُمْ فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءً)<sup>(٣)</sup>

افتداء أسرى المسلمين :

٤ - افتدأهم بالمال مندوب إليه، لقول النبي ﷺ: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني» (الأسير)<sup>(٤)</sup>. أما افتدأهم بأسرى الكفار فهو جائز عند جمهور الفقهاء.<sup>(٥)</sup> وتفصيله في مصطلح (أسرى).

ج - الافتداء عن محظورات الإحرام :

٥ - تجب عند جمهور الفقهاء الفدية عن ارتكاب

(١) حاشية النسوي على الشرح الكبير ١٨٤/٢، ونهية المحتاج ٦٥/٨، ٦٦، ٦٧، وكشاف القناع ٥٣/٣ نشر مكتبة العصر الحديثة بالرياض.

(٢) بدائع الصنائع ١١٩/٧ - ١٢١ مطبعة الجبلية.

(٣) سورة محمد ٤/

(٤) حديث: «أطعموا الجائع وعودوا المريض، وفكوا العاني» أخرجه البخاري من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً. (فتح الباري ٩/١٧ ط السلفية).

(٥) الميسوط ١٠/١٢٨، ومرواه الجليل ٣/٣٥٨، والمهذب ٢/٢٣٧، ومطلب أولي النهى ٢/٢٥٢

وفي الخلع. (١) وتقصيل كل مما ذكر في مواطنه.

## افتراء

التعريف :

١ - الافتراء في اللغة، وفي الشريعة: الكذب والاختلاق، (٢) قال تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) (٣) أي اختلقه وكذب به على الله، قال جل شأنه: (وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا نَايِقًا يَقَرِّيهِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأُزْبِجْ لَهُنَّ) (٤) وقال أيضا: (إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَفْلَحُونَ). (٥)

ويطلق بعض الفقهاء الفرية والافتراء على القذف، وهورمي المحصن بالزنى من غير دليل. وقد جاء في كلام علي بن أبي طالب حين استشاره عمر بن الخطاب في حد السكر: أنه إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى (أي قذف كاذباً) وحد المفتري - أي القاذف - ثمانون جلد. (٦)

(١) شرح منهاج الطالبين، وحاشيتي قليوبي وعميرة ٣/٣١٢، ٤٧/٤

(٢) للمصباح المنير، ولسان العرب، والنهاية في غريب الحديث، وتحفة الأديب ياب في القرآن من الغريب لأبي حيان ص ٢١٢ ط المال بقدا.

(٣) سورة يونس/ ٣٨

(٤) سورة المتحة/ ١٢

(٥) سورة يونس/ ٦٩

(٦) المغني ٨/ ٣٠٧

والأثر في استشارة جبر رضي الله عنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حد السكر. أخرجه مالك والشافعي عن ثور بن زيد الدبلي، ولفظ الموطأ: أن جبر بن الخطاب استشار في إخمير بشرها الرجل فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين،

عظور من محظورات الإحرام (١) لقوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) (٢) ولحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: «أُتِيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْحَدِيثِ وَالْقَمَلِ يَتَنَاسَّرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَيُؤْذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَاحْلِقْ وَصِمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ اطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً». (٣)

مواطن البحث :

٦ - أبان الفقهاء أحكام الافتداء في مباحث الدعوى، والأسرى، ومحظورات الإحرام (١) وفي الفطر في رمضان لأهل الأعدار (الحامل والمرضع) أمّا كانت أو ظئرا، ومن أفطر عمدا في رمضان ومات قبل القضاء والكفارة. (٥)

وذكروا الفدية في صوم النذر. (٦)

والفدية للشيخ الفاني العاجز عن الصوم. (٧)

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ١٦١ - ١٦٤ نشر دار إحياء التراث العربي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ - ٥٤ - ٦١، شرح الزركشي ٧/ ٢٩٠ - ٢٩٧، وسدائسة المجتهد ١/ ٣١٠، وبهاية المحتاج ٣/ ٣١٩ - ٣٣٠، ومطالب أولي النهى ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٢، وكشاف الفتاوى ٢/ ٤٥٠ - ٤٦٧، والمغني ٣/ ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠١.

(٢) سورة البقرة/ ١٩٦

(٣) حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: «أُتِيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْحَدِيثِ وَالْقَمَلِ يَتَنَاسَّرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَيُؤْذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَاحْلِقْ وَصِمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ اطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً».

(٤) المراجع السابقة.

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ١١٧، ١١٨، والمغني لابن قدامة ٣/ ١٤١

(٦) رد المحتار على الدر المختار ٣/ ٧١

(٧) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ١١٩

## افتراء

التعريف :

١ - افتراء الشيء لغة : بسطه .

يقال : افتترش ذراعيه إذا بسطهما على الأرض، كالفراش له .

والافتراءش أيضا : وطء مافرشه، ومنه افتراءش البساط، ووطءه والجلوس عليه، وافتراءش المرأة : اتخاذها زوجة، ولذلك سمي كل من الزوجين فراشا للآخر. (١)

والفقههاء يطلقون «الافتراء» على هذين المعنيين .

الحكم الإجمالي :

أ - افتراء اليدين والقدمين :

٢ - كره الفقهاء للرجل - دون المرأة - أن يفترش ذراعيه على الأرض في السجود، ولورود النهي عن ذلك، لحديث ولا يفترش أحدكم ذراعيه افتراءش الكلب» (١)

(١) المغرب، والقوانين المحيطة، المصباح مادة يفرش .

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٤٦، ١٩٢ ط بولاق ١٣٧١ هـ، وكشاف القناع ٣٥٢/١ ط مكتبة العصر الحديثة بالرياض، والمغني ١/٥١٩، والأختيار لتعميل المختار ١/٥٢ ط دار المعرفة بيروت .

والحديث : ولا يفترش أحدكم ذراعيه افتراءش الكلب .

أخرج عنه البخاري ومسلم وأبو داود - واللفظ له - من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعا (فتح الباري ٢/٣٠١ ط السلسلة، وصحيح مسلم ١/٣٥٥ ط عيسى الحلبي، وسنن أبي داود ١/٥٥٤ ط استنبول) .

الفرق بين الكذب والافتراء :

الكذب قد يقع على سبيل الإفساد، وقد يكون على سبيل الإصلاح، كالكذب للإصلاح بين المتخاصمين، أما الافتراء : فإن استعماله لا يكون إلا في الإفساد. (١)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يفطر الصائم بشيء من معاصي الكلام، ومنها الافتراء، ولكنه ينقص أجره، وتفصيل ذلك تجده في بحث الصيام عند كلامهم على ما يفطر الصائم وما لا يفطره. (٢)

٣ - الافتراء إذا استعمل وأريد به القذف، فإن أحكامه هي أحكام القذف المفصلة في باب القذف، أما إذا أريد به غير القذف، ففيه التعزير، لأنه لا حد فيه، وكل إساءة لا حد فيها ففيها التعزير. (٣)

== فإليه إذا شرب سكر وإذا سكر هلوى، وإذا هلوى أوكما قال . فجعلد عمر في الحمر ثمانين . قال الحافظ ابن حجر : إسناده منقطع لأن ثورا لم يلق عمر بلا خلاف . لكن وصله النسائي في الكبرى، وأحكام من وجه آخر من ثور عن حكيمه عن ابن عباس، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن حكيم، ولم يذكر ابن عباس وفي صحيحه نظير (الموطأ ٢/٨٤٢ ط عيسى الحلبي، وتلخيص الجريد ٤/٧٥ ط شركة الطباعة الفنية، وسنن السائر قطي ٣/١٦٦، ١٦٧ ط دار المصليين، وتيسل الأوطار ١٥٢/٧، ١٥٣ ط مصطفى الحلبي) .

(١) مفردات الرافعي الأصهباني .

(٢) الحلبي ١٧٧/٦ وما بعدها .

(٣) الفتاوى الهندية ٢/١٦٧، والمغني ٨/٣٢٤، وقليوبي ٤/٢٠٥

جـ - افتراق الحرير :

٤ - اتفق الفقهاء على جواز افتراق النساء للحرير . أما بالنسبة للرجال فذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة إلى تحريمه ، لقول حذيفة : «هانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وأن نلبس الحرير والديباغ ، وأن نجلس عليه» .<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية وبعض الشافعية وابن الماجشون من المالكية إلى جواز ذلك مع الكراهة . ورنص ابن العربي من المالكية للرجل أن يجلس وينام على فراش الحرير مع زوجته .<sup>(٢)</sup>

## افتراق

التعريف :

١ - الافتراق : مصدر افترق . ومن معانيه في اللغة : انفصال الشيء عن الشيء ، أو انفصال أجزاء الشيء بعضها عن بعض . والاسم (الفرقة) .<sup>(٣)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن هذا المعنى ، لأنهم استعملوه في الانفصال بالأبدان .

(١) حديث : «هانا النبي ﷺ أن نشرب . . . » أخرجه البخاري من حديث حذيفة رضي الله عنه (فتح الباري ١٠ / ٢٩١ ط السلفية)

(٢) للمغني ١ / ٥٨٨ ، والفتاوى الهندية ٥ / ٣٣١ ، والشرح الصغير ١ / ٥٩ ط دار المصروف ، وفتح الباري ١٠ / ٢٤٠ وعمدة القاري ٢٢ / ١٤ ط المطبعة .

(٣) لمصباح اللغوي . ولسان العرب : مادة (فرق) .

ويكره . للرجل افتراق أصابع قدميه في السجود .<sup>(١)</sup>

وكره البعض للرجل في قعود الصلاة افتراق قدميه والجلوس على عقبيه ، ولكن يسن له أن يجلس مفترشا رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب اليمنى .<sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك في كتاب الصلاة عند الكلام على السجود والقعود فيها .

ب - الصلاة على الثوب المفروش على النجاسة :  
٣ - اتفق الفقهاء على جواز الصلاة على الثوب المفروش على النجاسة إذا كان يمنع نفوذ النجاسة إلى الأعلى ، وظاهر كلام أحمد الجواز مع الكراهة ، وفي رواية عنه : لا تجوز الصلاة عليه .<sup>(٣)</sup> وفصل الحنفية فقالوا : إن النجاسة إما أن تكون طرية أو يابسة ، فإن كانت النجاسة طرية وقُرش عليها ثوب ، فإنه يشترط فيه حتى تجوز الصلاة عليه ، أن يكون الثوب غليظا يمكن فصله إلى طبقتين ، وألا تكون النجاسة قد نفذت من الطبقة السفلى إلى الطبقة العليا .

أما إن كانت النجاسة يابسة ، فيشترط في الثوب المفروش عليها حتى تصح الصلاة عليه أن يكون غليظا بحيث يمنع لون النجاسة ورائحتها .<sup>(٤)</sup>

(١) كتشاف الفتاوى ١ / ٣٥١ ، والمغني ١ / ٥١٩ ، وجمواهر الإكليل ٤٨ / ١

(٢) حلية السالكين ٢ / ١٠٤ ، وكتشاف الفتاوى ١ / ٣٥٢ ، والمغني ٣ / ٥٢٤ ، ومرآة الفلاح ص ١٤٦ ، وجمواهر الإكليل ١ / ٥١٠  
(٣) المغني ٢ / ٧٦ ، والمجموع ٣ / ١٥٢ ، ١٥٣ مصدور عن الطيبة الأولى .

(٤) حاشية الطحطاوي على مرآة الفلاح ص ١١٢

العقد تم بالإيجاب والقبول لوجود ركنه وشرائطه،  
فخيار الفسخ لأحدهما بعد ذلك يؤدي إلى عدم  
استقرار المعاملات والإضرار بالآخر، لما فيه من  
إبطال حقه<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية والحنابلة: إنه لا يلزمه البيع إلا  
بافتراقهما عن المجلس، ولكل منهما الخيار مالم  
يفترقا، وذلك استنادا إلى ما ورد في الحديث أن  
النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا»<sup>(٢)</sup>.  
وفي رواية «مالم يفترقا». وحلوا الافتراق في الحديث  
على افتراق الأبدان. وهذا ما سموه بخيار  
المجلس<sup>(٣)</sup>. والحنفية حلوا الحديث على افتراق  
الكلام والأقوال، فلم يأخذوا بخيار المجلس. على  
أن عمل أهل المدينة مقدم على خبر الواحد عند  
المالكية، لأنه بمنزلة التواتر<sup>(٤)</sup>.

وتفصيله في مصطلح (خيار المجلس).

#### مواطن البحث :

٥ - يرد مصطلح (الافتراق) عند الفقهاء في مبحث  
خيار المجلس من كتاب البيع، وفي التفريق بين  
الزوجين بالطلاق والفسخ، وفي اللعان، وكذلك  
في زكاة الأنعام من عدم جواز التفريق بين ماهر  
مجتمع، أو جمع ماهر متفرق.

وعممهم بعضهم ليشمل الانفصال بالأقوال  
وبالأبدان، كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

#### الألفاظ ذات الصلة :

##### أ - التفرق :

٢ - التفرق والافتراق بمعنى واحد. ومنهم من  
جعل التفرق للأبدان والافتراق بالكلام. لكن  
الفقهاء استعملوا الافتراق أيضا في الأبدان كما  
قلنا.

##### ب - التفريق :

٣ - التفريق : مصدر فرق. واستعمله الفقهاء  
كثيرا في الفصل بين الزوجين بحكم القاضي،  
والفصل بين أجزاء المبيع بقبول بعضها ورد بعضها  
كما في (تفريق الصفقة).

#### الحكم الإجمالي :

٤ - افتراق الطرفين بعد الإيجاب وقبل القبول في  
أي عقد من العقود يبطل الإيجاب، فلا يكفي بعده  
القبول لانعقاد العقد. أما افتراق المتبايعين وتركها  
المجلس بعد الإيجاب والقبول فموجب للزوم  
البيع، إذا لم يكن في المبيع عيب خفي، ولم يشترط  
في العقد خيار، فلا يمكن فسخه إلا بالإقالة، كما  
هو الحكم في العقود اللازمة. وهذا القدر متفق عليه  
بين الفقهاء.

وكذلك يلزمها البيع قبل افتراقهما وتركها  
المجلس إذا وجد الإيجاب والقبول عند الحنفية  
والمالكية، ولا يثبت خيار مجلس بعد ذلك، لأن

(١) فتح القدير ٥/٤٦٥، والمهذب ١/٢٦٥، والشرح الصغير  
١٤٣/٣

(١) الاختيار ٥/٢، وبلغة السالك ٣/١٣٤

(٢) حديث: «البيعان بالخيار مالم يفترقا» أخرجه البخاري ومسلم  
من حديث حكيم بن حزام مرثوعا. (فتح الباري ٤/٣٩٩ ط  
السلفية، وصحيح مسلم ٣/١١٦٤ ط عيسى الحلبي).

(٣) نأية المحتاج ٣/٤، والمغني مع الشرح الكبير ٤/١٠ - ٧

(٤) الزيلعي ٤/٣، والشرح الصغير ٣/١٣٤

أصيلاً ولا وكيلاً<sup>(١)</sup> فهو لا ولاية فيما يقدم عليه ، أما المفتات فقد يكون صاحب حق لكن غيره أولى منه به .

## افتضاض

انظر : بكارة .

الحكم الإجمالي :

٤ - الافتيات غير جائز ، لأنه تعد على حق من هو الأولى .

وقد يكون افتياتاً على حق الإمام ، وقد يكون على حق غير الإمام .

فإن كان على حق الإمام ففيه التعزير ، لأنه إساءة إلى الإمام ، ومن أمثلته ما يلي :

أ - الافتيات في إقامة الحدود :

٥ - يتفق الفقهاء على أن الذي يقيم الحد هو الإمام أو نائبه ، سواء كان الحد حقاً لله تعالى كحد الزنى ، أو لأدعي كحد القذف ، لأنه يقتصر إلى الاجتهاد ، ولا يؤمن فيه الحيف ، فوجب أن يفوض إلى الإمام ، ولأن النبي ﷺ كان يقيم الحدود في حياته ، وكذا خلفاؤه من بعده .

ويقوم نائب الإمام فيه مقامه .<sup>(٢)</sup>

لكن إذا افتات المستحق أو غيره فأقام الحد بلون إذن الإمام ، فإن الأئمة متفقون على أن المرتد لو قتله أحد بدون إذن الإمام فإنه يعتد بهذا القتل ، ولا ضمان على القاتل ، لأنه عمل غير معصوم ، وعلى من فعل ذلك التعزير ، لإساءته

١ - الافتيات : الاستبداد بالرأي ، والسبق بفعل شيء دون استئذان من يجب استئذانه ، أو من هو أحق منه بالأمر فيه ، والتعدي على حق من هو أولى منه .<sup>(١)</sup>

واستعمله الفقهاء بهذا المعنى .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعدي :

٢ - التعدي : الظلم ومجاوزة الحد فهو أعم من الافتيات ، لأنه يشمل التعدي على شيء لا حق له فيه ، أو له فيه حق وغيره أولى منه به .<sup>(٣)</sup>

ب - الفضالة :

٣ - الفضولي : من تصرف في أمر لم يكن فيه ولياً ولا

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والمغرب والمفردات للراغب .  
مادة (قوت) .

(٢) التلخيص المستصحب بهامش المذهب ٢/٣٨ ، والمذهب ٢/١٩٤ ط دار المعرفة بيروت ، والشرح الصغير ٢/٣٦٨ ط دار المعارف - مصر .

(٣) لسان العرب والمصباح المنير .

(١) الترمذيات للجرجاني .

(٢) منتهى الإرادات ٣/٣٣٦ ط دار الفكر ، والمذهب ٢/٢٧٠ ،

وقصم القدير ٥/١١٣ ط المكتبة الإسلامية ، ومنع الجليل ٤/٥٠٠ .



وافتياته على الإمام.

وكذلك غير الردة، فلا ضمان على من أقام حدا على من ليس له إقامته عليه فيما حده الإلتلاف كقتل زان محصن، أو قطع يد سارق توجه عليه القطع، لأن هذه حدود لابد أن تقام، لكنه يؤدب لافتياته على الإمام. (١)

وأما بالنسبة للجلد في القذف، وفي زنا البكر ففيه خلاف وتفصيل، ر: (حد، قذف، زنا).

يختلفون في ذلك.

فعند الحنفية والمالكية يصح العقد برضاها بالقول دون السكوت، ويزيد المالكية شرطا آخر، وهو ألا يكون الأقرب غير محرم، فإن كان الأقرب محمرا كالأب فلا يصح العقد.

ويقول الشافعية والحنابلة: إذا زوج المرأة من غيره أولى منه وهو حاضر ولم يعضلها لم يصح النكاح. (١)

ب - الافتيات في استيفاء القصاص :

٦ - الأصل أنه لا يجوز استيفاء القصاص إلا بإذن السلطان وحضرته، لأنه أمر يفتقر إلى الاجتهاد، ويحرم الخيف فيه فلا يؤمن الخيف مع قصد التشفي، ومع ذلك فمن استوفى حقه من القصاص من غير حضرة السلطان وإذنه، وقع الموقع ويعزر، لافتياته على الإمام، وهذا عند الجمهور، وعند الحنفية لا يشترط إذن الإمام. (٢)  
أما الافتيات على غير الإمام، فإن المقصود بالحكم فيه بيان صحة هذا العمل أو فساد، ومن أمثلة ذلك :

مواطن البحث :

٨ - للافتيات مواطن متعددة تأتي في الحدود: كالسرقة، والزنى، وشرب الخمر، والقذف، وتأتي في الإلتلاف، وفي العقود كالنكاح والبيع، وتنظر في مواضعها.

## إفراد

التعريف :

١ - الإفراد لغة : مصدر أفرد، والفرد ما كان وحده، وأفردته جعلته واحدا، وعددت الدراهم أفرادا أي : واحد واحدا، وأفردت الحج عن العمرة، فعلت كل واحد على حدة. (٣)  
وقد استعمله الفقهاء بالمعنى اللغوي في مواطن متعددة سنأتي :

الافتيات في التزويج :

٧ - إذا زوج المرأة وليها الأبعد مع وجود الولي الأقرب الذي هو الأحق بولاية العقد فإن الفقهاء

(١) متهى الإرادات ٣/٣٣٧، والمفني ٨/١٢٨، ط مكتبة الرياض، والمواق بجامع الخطيب ٦/٣٣١، ومفني المحتاج ٤/١٥٧، وقليوبي ٤/١٢٣ ط الحلبي، والاختيار ٤/١٤٦، والبدائع ٧/٨٨

(٢) متهى الإرادات ٣/٧٨٦، ومفني المحتاج ٤/٤٢، ومع الجليل ٥/٣٤٥، وابن عابدين ٥/٢٦٤

(١) المحسني ٧/٢٢٧، والهداية ١/١٩٧، والمفني ٦/٤٧٣، وحاشية البجيرمي على الخطيب ٣/٣٤٠ ط الحلبي.  
(٢) المصباح المنير ولسان العرب مادة (فرد)

أما القرآن : فهو أن يحرم بالعمرة والحج معا فيجمع بينهما في إحرامه، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف لها .  
وأما التمتع : فهو أن يبل بعمرة مفردة من الميقات في أشهر الحج ، فإذا فرغ منها أحرم بالحج من عامه .<sup>(١)</sup>  
وسمّي ما يفترق به الأفراد عن كل من التمتع والقرآن .

المفاضلة بين كل من الأفراد والقرآن والتمتع :  
٧ - اختلف الفقهاء في الأفراد ، والقرآن ، والتمتع أيها أفضل ، والاتجاهات في ذلك كالآتي :  
أ - الأفراد أفضل عند المالكية والشافعية ، لكن أفضليته عند الشافعية ، وفي قول عند المالكية إن اعتمر في نفس العام بعد أداء الحج ، ولذلك يقول الشافعية إن لم يعتمر في نفس العام كان الأفراد مكروها .

واستدل القائلون بأفضلية الأفراد بما صرح عن جابر وعائشة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن النبي ﷺ أفرد الحج ،<sup>(٢)</sup> ثم بالإجماع على أنه لا

(١) للفي ٢٧٦/٣ ط مكتبة الرياض ، والنسوي ٢٨/٢ ، ٢٩ ، والحداد ١٥٤/١ ، ١٥٦ ط المكتبة الإسلامية ، ونهاية المحتاج ٣١٣/٣ ط المكتبة الإسلامية .

(٢) حدث جابر أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر أنه قال : أثبتنا مهلين مع رسول الله ﷺ يصحح مفرد (صحيح مسلم ٨٨١/٢ ط عيسى الحلبي) .

وحدث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم بلفظ : أن رسول الله ﷺ أفرد الحج (صحيح مسلم ٨٧٥/٢ ط عيسى الحلبي) .  
وحدث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه مسلم (في رواية يحيى) بلفظ : أهلكنا مع رسول الله بالحج مفردا . (وفي رواية ابن عون) بلفظ : أن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفردا (صحيح مسلم ٩٠٤/٢ - ٩٠٥ ط عيسى الحلبي) .

١ - الأفراد في البيع :  
٢ - قال الخطّاب : لا يجوز أن يفرد الحنطة في سنبها بالبيع دون السنب .<sup>(١)</sup>

ب - الأفراد في الوصية :  
٣ - جاء في فتح القدير : يجوز لأفراد الأم بالوصية وكذلك يجوز لأفراد الحمل .<sup>(٢)</sup>

ج - الأفراد في الأكل :  
٤ - جاء في الآداب الشرعية لابن مفلح : يكره القرآن في التمر ، وعلى قياسه كل ما العادة جارية بتناوله أفرادا ، وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن القرآن إلا أن يستأذن الرجل أخاه» .<sup>(٣)</sup>

د - أفراد الحج :  
٥ - هو أن يبل بالحج مفردا .  
وسمّيون البحث هنا خاصا بأفراد الحج . أما المواضع الأخرى فتتظر في مواطنها .

الألفاظ ذات الصلة :  
٦ - تقدم أن الأفراد : هو أن يبل بالحج مفردا عن العمرة .

(١) الخطّاب على خليل ٤/٥٠٠ ط النجاشي - ليبيا .  
(٢) فتح القدير ٩/٣٦٣ ط دار إحياء التراث العربي - بيروت .  
(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/١٧٣ ، ١٧٤ ط المطار الأولى .  
وحدث «نهى رسول الله ﷺ عن القرآن ...» أخرجه البخاري ومسلم عن طريق شعبة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : وأن رسول الله ﷺ نهى عن القرآن إلا أن يستأذن الرجل أخاه .  
قال شعبة : لا أرى هذه الكلمة إلا من كلمة ابن عمر ، يعني الاستئذان ، (فتح الباري ٩/٥٦٩ - ٥٧٠ ط السلفية ، وصحيح مسلم ١٦١٧/٣ ط عيسى الحلبي) .

عند الشافعية والمالكية، وبلي التمتع عند الحنابلة  
الإفراد ثم القرآن.

واستدل الحنابلة على أفضلية التمتع بما روى  
ابن عباس وجابر وأبو موسى وعائشة أن النبي ﷺ  
«أمر أصحابه لما طافوا بالبيت أن يحلوا ويجعلوها  
عمرة»<sup>(١)</sup> فنقلهم من الأفراد والقرآن إلى التمتع،  
ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل، ولأن التمتع يجتمع له  
الحج والعمرة في أشهر الحج مع كمالها وكمال أفعالها  
على وجه اليسر والسهولة مع زيادة نسك فكان  
ذلك أولى. (٢)

(١) حديث ابن عباس أخرجه البخاري بلفظ: «وقدم النبي ﷺ  
وأصحابه صبيحة رابعة مغلين بالسيح، فأمرهم أن يجعلوها  
عمرة، فتصاخم ذلك عندهم فقالوا: يا رسول الله أي الحلق؟  
قال: حل كله. (فتح الباري ٤/٢٢٢ ط السلفية).

وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها أخرجه البخاري  
بلفظ: «أنه حج مع النبي ﷺ يوم ساق البदन معه بالحج مفردا  
فقال لهم: أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا  
والمروة وقصروا، ثم أقيموا حللا حتى إذا كان يوم التروية  
فأهلوا بالحج واجعلوا التي قلتم بها متعة، فقالوا: كيف  
نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ فقال: أفعلوا ما أمرتكم به فلو لا  
أن سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم، ولكن لا يحل مني  
حرام حتى يبلغ الهدى محله، ففعلوا. (فتح الباري ٤/٢٢٢ ط  
السلفية).

وحديث ابن عمر أخرجه البخاري بلفظ: «لما قدم النبي ﷺ  
قال للناس: من كان منكم أحدى فليته لا يحل لشيء حرم منه  
حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أحدى فليطه بالبيت  
وبالصفا والمروة وليقصر وليحل ثم ليحل بالحج... (فتح  
الباري ٤/٢٢٩ ط السلفية).

وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري بلفظ  
«خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قلنا نطوفنا  
بالبيت، فأسر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل، فحل  
من لم يكن ساق الهدى، ونسأله أن يسكن فأحلن... (فتح  
الباري ٣/٥٢١ ط السلفية).

(٢) الغني ٢٧٦

كرامة فيه، وأن المفرد لم يربح إحراما من الميقات  
(بالاستغناء عن الرجوع ثانية للإحرام)، ولا ربح  
استباحة المحظورات. (١)

ب- القول الثاني: أن القرآن أفضل: وذلك عند  
الحنفية، وفي قول للإمام أحمد أنه إن ساق الهدى  
فالقرآن أفضل، وإن لم يسق الهدى فالتمتع  
أفضل.

واستدل الحنفية على أفضلية القرآن بقول النبي  
ﷺ: «يأال محمد: أهلوا بحجة وعمرة معا»<sup>(٢)</sup>  
ولأن في القرآن جمعا بين العبادتين.

وبلي القرآن في الأفضلية عند الحنفية التمتع ثم  
الإفراد، وهذا في ظاهر الرواية، لأن في التمتع جمعا  
بين العبادتين فأشبه القرآن، ثم فيه زيادة نسك  
وهي إراقة الدم.

وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه بلي القرآن الإفراد  
ثم التمتع، لأن التمتع سفره واقع لعمركه والمفرد  
سفره واقع لحجته. (٣) ووافق في ذلك أشهب من  
المالكية.

ج- التمتع أفضل: وهذا عند الحنابلة وفي قول

(١) نهاية المحتاج ٣/٣١٤، والدموي ٢/٢٨

(٢) حديث «يأال محمد: أهلوا بحجة وعمرة معا...» أخرجه  
الطحاوي من حديث أم سلمة رضي الله عنها تقول: سمعت  
رسول الله ﷺ يقول: «وأهلوا بأل محمد، بعمرة في حجة» وأورده  
السيوطي في نصب الرامية من غير أن يبين درجته إلا أنه ذكر  
أصحابه أخرى تؤيد هذا المعنى، منها ما أخرجه مسلم عن  
يحيى بن أبي إسحاق وعبد العزيز بن مهيب ومحمد بن أبيهم سمعوا  
أنس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ أهل بها جميعا  
«عليك عمرة وحج»، عليك عمرة وحجاً يشرح معاني الآثار  
٢/١٥٤ نشر مطبعة الأنوار، وصححه مسلم ٢/٩١٥ ط عيسى  
الحلبي، ونسب الرامية ٩٩ ط مطبعة دار المليون.

(٣) الهداية ١/١٥٣

الحج ثم يحج من عامه، وهذا موجود في المكي<sup>(١)</sup>. ويرى الحنفية أن أهل مكة ليس لهم تمتع ولا قرآن، وإنما لهم الأفراد خاصة، لأن شرعها للترفة بإسقاط إحدى السفرتين وهذا في حق الأفاقي<sup>(٢)</sup>.

١٠ - واختلف الفقهاء أيضا في حاضري المسجد الحرام.

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنهم أهل الحرم ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر. فإن كانوا على مسافة القصر فليسوا من الحاضرين.

وذهب الحنفية إلى أنهم أهل المواقيت فمن دونها إلى مكة. وذهب المالكية إلى أنهم أهل مكة وأهل ذي طوى<sup>(٣)</sup>.

وفي ذلك فروع كثيرة (ر: حج - إحرام - ميقات - تمتع).

نية الأفراد :

١١ - ويختلف الفقهاء فيما ينعقد به إحرام المفرد: فعند الشافعية والحنابلة وهو الراجح عند المالكية أن الإحرام ينعقد بمجرد النية مع استحباب التلفظ بها أحرم به فيقول : اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني.

وفي قول للشافعية أن الإطلاق أولى ، لأنه ربما حصل عارض من مرض أو غيره فلا يتمكن من

٨ - وقد ذكر الرملي في نهاية المحتاج أن منشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه ﷺ، لأنه صرح عن جابر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم أنه ﷺ أفرد الحج<sup>(١)</sup>، وعن أنس أنه قرن<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عمر أنه تمتع<sup>(٣)</sup>، ثم قال : إن الصواب الذي نعتقده أنه ﷺ أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة، وخص بجوازه في تلك السنة للحاجة.

وهذا يسهل الجمع بين الروايات، فعلمة رواية الأفراد : أول الإحرام، ورواية القران آخره، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع، وقد انتفع بالاكتماء بفعل واحد، ويؤيد ذلك أنه ﷺ لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة، ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة، ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القران فانظمت الروايات في حجته<sup>(٤)</sup>.

حالة وجوب الأفراد (وجوبه في حق المكي) :

٩ - اختلف الفقهاء بالنسبة للمكي ومن في حكمه هل له تمتع وقرآن، أم ليس له إلا الأفراد خاصة؟ فيرى الجمهور أن لأهل مكة التمتع والقرآن مثل الأنفاقي، ولأن التمتع الذي ورد في الآية أحد الأنساك الثلاثة، فصح من المكي كالتسكين الآخرين، ولأن حقيقة التمتع هو أن يعتمر في أشهر

(١) حديث جابر وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم سبق تحريجه (٧/ف٦)

(٢) حديث أنس رضي الله عنه سبق تحريجه (٧/ف٦)

(٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري بلفظ و تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهلدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة.

(٤) فتح الباري ٣/٥٣٩ ط السلفية.

(٥) نهاية المحتاج ٣/٣٦٤

(١) المكي ٣/٤٧٤، والموسمي ٢/٢٩، ونهاية المحتاج ٣/٣١٥، والتيسيري ٢/٢٥٢، جاش الطبري ط بولاق الأولى.

(٢) المرجع السابقة.

(٣) المرجع السابقة.

الوصول. (١)

وهناك تفريعات كثيرة بالنسبة للتلبية. (ر):  
تلبية).

ما يفترق به المفرد عن المتمتع والقارن :  
أ - الطواف بالنسبة للمفرد :

١٣ - الطواف في الحج ثلاثة أنواع :  
طواف القدوم إلى مكة ، وطواف الإفاضة بعد  
رمي جرة العقبة يوم النحر ، وطواف الوداع .

والفرض من ذلك هو طواف الإفاضة ، ويسمى  
طواف الزيارة أو الفرض أو الركن ، وما عدا ذلك  
فهو سنة أو واجب ينجر بالدم على خلاف بين  
الفقهاء في ذلك (ر: طواف) .

والفرض على المفرد من هذه الأنواع هو طواف  
الإفاضة فقط ، لأنه الركن ، فلا يجب عليه طواف  
القدوم ، بل يطالب به على سبيل السنة. (٢)

ب - عدم وجوب الدم على المفرد :

١٤ - لا يجب على المفرد هدي لإحرامه بالحج مفردا  
بخلاف القارن والمتمتع فإن عليهما الهدي ، لقوله  
تعالى : ﴿فَمَنْ تَخَيَّرَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَمَّا اشْتَمَرَتْ مِنْ  
الْهَدْيِ﴾ (٣) والقارن كالمتمتع ، لإحرامه بالنسكين .  
إلا أنه يستحب للمفرد أن يهدي ويكون  
تطوعا .

ثم إن جزءا الصبيد وفدية الأذى بالنسبة للمفرد

(١) الهداية ١/١٤٧ ، وبهاية المحتاج ٣/٢٩٤ ، والمغني ٣/٤٣٠ ،

والنسوقي ٢/٤٠

(٢) الهداية ١/١٥٤ ، والنسوقي ٣/٢٨٨ ، وبهاية المحتاج

٣/٣١٣ ، والمغني ٣/٤٦٥ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦

صرفه إلى ما لا يخاف فوته ، فإن أحرم إحراما  
مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية - لا باللفظ - إلى  
ما شاء من النسكين أو إليها معا إن كان الوقت  
صالحا لها .

وعند الحنفية لا ينعقد الإحرام إلا بأمرين : النية  
والتلبية ، ولا يصير شارعا في الإحرام بمجرد النية  
ما لم يأت بالتلبية ، لأن التلبية في الحج كتكبيره  
الإحرام في الصلاة .

وفي قول عند المالكية : ينعقد بالنية مع قول  
كالتلبية والإيهال ، أو فعل كالتوجه في الطريق  
والتجر من المخيط .

على أن الذي ذكر لا يختص بالإفراد وحده ،  
وإنما ينطبق على القران والمتمتع ، إذ لا بد في أي  
نسك من هذه الأنساك الثلاثة عند الإحرام بأي  
منها من النية على رأي الجمهور ، أو النية والتلبية  
على رأي أبي حنيفة. (ر: إحرام - قران - تمتع) .

التلبية في الأفراد :

١٢ - التلبية في الحج على اختلاف حكمها من أنها  
سنة أو واجبة تستوى كيفيتها والبدء بها بالنسبة  
للمحرم بأي نسك من الأنساك الثلاثة .

أما قطع التلبية فيكون المتمتع والمفرد والقارن  
بالنسبة لقطعها سواء .

فعند الحنفية والشافعية والحنابلة يقطع التلبية  
عند ابتداء الرمي .

وعند المالكية يقطعها إذا وصل لمصلى عرفة بعد  
الزوال ، وإن كان قد وصل قبل الزوال لمبى إلى  
الزوال ، وإن زالت الشمس قبل الوصول لمبى إلى

يَبِّنُ الفقهاء أنواع القسمة، قالوا: القسمة إما أن تكون قسمة أعيان، أو قسمة منافع، وسموا قسمة المنافع المهايأة.

أما قسمة الأعيان : فقالوا إما أن تكون قسمة إفراد، أو قسمة تعديل، وهم يعنون بقسمة الإفراد: القسمة التي لا يحتاج فيها إلى ردٍّ ولا تقويم. (١)

والفقهاء قد اختلفوا في حقيقة القسمة، فقال بعضهم: هي بيع، وقال بعضهم: هي إفراد، وقال آخرون: هي إفراد بعض الأنصبة عن بعض ومبادلة بعض ببعض. (٢) كما بين الفقهاء ذلك في أول كتاب القسمة. وإذا كانت القسمة في حقيقتها لا تخلو من الإفراد، فإن هذا الإفراد يسقط حق الشفعة عند من يقول: إن الشفعة لا تستحق بالجوار، كما بين الفقهاء ذلك في كتاب الشفعة.

٥ - الإفراد واجب في العقود التي يشترط القبض للزومها أو تمامها، وهي: الوقف، والهبة، والرهن، والقرض، وإذا وردت على مشاع، على خلاف وتفصيل في ذلك تجده في أبوابها من كتب الفقه. (٣)

(١) أسنى الطالب ٣٣١/٤

(٢) بدائع الصنائع ٢١١٢/٩ طبع الإمام، والمغني ١٧٤/٤، ١١٤/٩

(٣) المشايخ بشرح الفتح القدير ٤٠/٥ ط بولاق ١٣١٦، وحاشية ابن عابدين ٣٦١/٤، ١٣٣/٤ ط بولاق الأولى، وتكملة حاشية ابن عابدين ٤٦٢/٨، وبدائع الصنائع ١٢٣/٣ طعة أولى - الجليلية، وكشاية الطالب ٢٠٣/٢ ط مصطفى البياهي الحلبي، وحاشية السوفاي ١٠١/٤ ط مصطفى ععد ١٣٧٣، وروضة الطالبين ٤٣٢/٥ ط المكتب الإسلامي، والأم ٢٧٤/٣ ط بولاق ١٣٦٦، وسفي الحاج ١٢٨/٢، ٤٠١ ط مصطفى البياهي الحلبي، وكشاف القناع ٢٥٣/٤، ٢٥٧، ٢٧٢/٣ ط مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٦، والمغني ٥٨٦/٥، ٤٤٧ ط المطار الثالثة.

والقارن والمتمتع سواء عند الجمهور. (١)  
(ر - دم - هدي - كفارة - قران - تمتع).

## إفراد

التعريف :

١ - الإفراد في اللغة : التثنية، وهي عزل شيء عن شيء وتمييزه، (٢) ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العزل :

٢ - العزل يختلف عن الإفراد. في أن الإفراد يكون لجزء من الأصل، أو كالجزم منه في شدة اختلاطه به، أما العزل فهو التثنية، والشيء المنحى قد يكون جزءا من المنحى عنه، وقد لا يكون، بل قد يكون خارجا عنه. كالعزل عن الزوجة. (٣)

ب - القسمة :

٣ - القسمة قد تكون بالإفراد، (٤) وقد يقصد بها بيان الحصص دون إفراد، كما في المهايأة.

الحكم الإجمالي :

٤ - الإفراد يرد على الأعيان دون المنافع، ولذلك لما

(١) التسويقي ٢٩/٢، وبهاية المحتاج ٣١٥/٣، والمغني ٤٦٥/٣، ٤٦٧، وابن عابدين ٢٠٥/٢، والمجموع ٤٣٧/٧

(٢) الصباح المنير، وتاج العروس.

(٣) لسان العرب مادة: (فرز)، ومادة: (عزل).

(٤) الصباح المنير مادة: (قسم).

لتفريقهم بين الفاسد والباطل ، فقالوا : الفاسد ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه ، والباطل ما ليس مشروعاً بأصله ولا بوصفه . أما غير الخفية فالإفساد والإبطال عندهم بمعنى واحد ، وقد وافقهم الخفية في العبادات .<sup>(١)</sup> ولبعض المذاهب تفرقة بين الباطل والفاسد في بعض الأبواب : كالحج ، والحلج .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإتلاف :

٢ - الإتلاف في اللغة : بمعنى الإهلاك يقال : أتلف الشيء إذا أفناه وأهلكه ، وهو في الشرع بهذا المعنى ، يقول الكاساني : إتلاف الشيء إخراجه من أن يكون منتفعاً به منفعة مطلوبة منه عادة .<sup>(٢)</sup> فالإفساد أعم من الإتلاف ، فإنها يجتمعان في الأمور الحسية ، وينفرد الإفساد في التصرفات القولية .

ب - الإلغاء :

٣ - الإلغاء من معانيه : إبطال العمل بالحكم ، وإسقاطه ، وقد أُلغى ابن عباس طلاق المكره ، أي أبطله وأسقطه . ويستعمل الأصوليون الإلغاء في تقسيم العلة بمعنى عدم تأثير الوصف في الحكم ، وهو المناسب الملغى عندهم ، كما يستعملون الإلغاء في إهدار أثر التصرف من فاقد الأهلية .<sup>(٣)</sup>

٦ - يجب رد العين المستحقة المخلوطة بغيرها إن أمكن إفرازها ، وإن لم يمكن وجب ردّ بدلها ، كما إذا غصب شيئاً فخلطه بما يمكن تمييزه عنه ، وجب إفرازه ورده إلى من غصبه منه<sup>(٤)</sup> كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الاستحقاق والغصب .

٧ - والإفراز يقوم مقام القبض في التبرعات التي يكون القصد منها تحقيق مشيئة الله تعالى ، والتي يكون التملك فيها لله تعالى كالزكاة .<sup>(٥)</sup> فإن وجبت عليه الزكاة فعزلها فهلكت من غير تفریط منه لا يلزمه إخراجها من جديد<sup>(٦)</sup> على خلاف وتفصيل موطنه باب الزكاة .

## إفساد

التعريف :

١ - الإفساد لغة : ضد الإصلاح ، وهو جعل الشيء فاسداً خارجاً عما ينبغي أن يكون عليه .  
وشرعاً : جعل الشيء فاسداً ، سواء وجد صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد - كما لو انعقد الحج صحيحاً ثم طرأ عليه ما يفسده - أو وجد الفساد مع العقد ، كبيع الطعام قبل قبضه .  
وقد فرق الخفية بين الإفساد والإبطال تبعاً

(١) المغني ٥/٢٦٥

(٢) مصنف عبدالرزاق ٤/١٤٣ ، وآثار أبي يوسف ص ٩٢ ، وآثار محمد بن الحسن ص ٥٨ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٢٧٣ ، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٥٠ ، والمحلى ٩/١٢٦ ، والمغني ٥/٩٤

(٣) مواهب الجليل ٢/٣٦٣ ط النجاشي . ليبيا .

(١) لسان العرب مادة : (فسد) . ومفردات الرافعي الأصناف . والكليات لأبي اليقاف في المادة ، وابن عابدين ٤/٩٩ ، ١٠٠ ، والقواعد للركشي ٣/٧ ط الأوقاف الكويتية .  
(٢) القاموس المحيط مادة - تلف - والبدائع ٧/١٦٤ ط الأولى .  
(٣) المصباح المنير في المادة ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/٦٦٣ ، ٣١١/٥

جـ - التوقف :

٤ - المعقد الموقوف ضد النافذ، وهو ما توقف نفاذه على الإجازة من مالئها، كبيع الفضولي. فإنه يكون بهذا المعنى جائزاً في الجملة، بخلاف الفاسد، فإنه غير مشروع. (١)

الحكم التكليفي :

٥ - المقرر شرعاً أن العبادة بعد الفراغ منها صحيحة، لا يلحقها الإفساد ضرورة أن الواقع يستحيل رفعه، إلا بأسباب يصر إليها بالدليل كالردة، فإنها تفسد الأعمال الصالحة والعبادات، كما أن الإسلام يهدم ما قبله والهجرة تهدم ما قبلها، وكذلك التوبة والحج المبرور. أما بعد الشروع في العبادة وقبل الفراغ منها، فيحرم إفساد الفرض بعد التلبس به دون عذر شرعي، وكذلك التفل عند الخفية والمالكية، لقوله تعالى: (ولا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (٢) ولهذا يجب إعادته. أما الشافعية والحنابلة فيكره عندهم إفساد النافلة بعد الشروع فيها ولا إعادة إن أفسد النافلة المطلقة، عدا الحج والعمرة فيحرم إفسادها عند الشافعية والحنابلة، وفي رواية أخرى عن أحمد أنها كسائر التطوعات.

أما التصرفات اللازمة فلا يرد عليها الإفساد بعد نفاذها، إلا أنه يجوز الفسخ برضا العاقدين كما في الإقالة، وفي العقود غير اللازمة من الجانبيين يصح لكل واحد منها إفسادها متى شاء، أما اللازمة من جانب واحد، فلا يجوز إفسادها عن هي لازمة في

(١) المصباح النير في المادة، وبدائع الصنائع ٣٠٥/٥ ط دار الكتاب العربي.

(٢) سورة محمد / ٣٣

حقه ويجوز للآخر. (١)

وفي ذلك تفصيل يرجع إليه في تلك العقود والتصرفات.

أثر الإفساد في العبادات :

٦ - من شرع في عبادة مفروضة فرضاً عينياً أو كفائياً، كالصلاة والصوم، فإنه يجب عليه القيام بها على الوجه المشروع باستيفاء أركانها وشرائطها حتى تبرأ الذمة، فإذا أفسدها فعليه أدائها في الوقت، أما بعده فعليه فعلها تامة، كما لو صلى مسافر خلف مقيم ثم أفسد صلاته لزمه قضاءها تامة، لأنها لا تبرأ الذمة بعد الفساد بلا خلاف.

كما لا يجب المضي في فاسدها أو باطلها في الجملة، لأن فاسد العبادات لا يلحق بصحيحها إلا في الحج والعمرة، فإنه يمضي في فاسدها وعليه القضاء، وهذا يخالف لسائر العبادات حيث إن العبادة الفاسدة ينقطع حكمها ولا يبقى شيء من عهدها. (٢)

أما ما شرع فيه من التطوع فإنه يجب إتمامه، وإذا أفسده يقضيه وجوباً، وهذا عند الحنفية والمالكية.

أما الشافعية والحنابلة فقد قالوا: يستحب إتمام النفل الذي شرع فيه، كما يستحب قضاء ما أفسده بعد الشروع فيه من النوافل، وهذا في غير التطوع

(١) الفروق للزراي ٣٧/٢، ٢٨، وتهذيب الفروق ٣٢/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٨ ط العاصرية، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٨٠، وابن عابدين ١/٤٦٢، ٣/٢٩٩، والإيضاح ١٠/٣٣٨ ط أنصار السنة.

(٢) الخطيب ٢/٩٠ ط التجاع، والمجموع ٦/٣٩٣ ط المنيرية. والمتنور في القواعد ٣/١٨، ١٩، ٢٠، وابن عابدين ٢/١٠٦



ذلك . وأما القبيء فالجمهور على أن من زرعه القبيء فليس بمفسد ، وأن من استقاء فقهاء فإنه يفسد صومه .<sup>(١)</sup> وفي الموضوع تفصيل وخلاف يرجع إلى مصطلح : (صوم) ، و(قبيء) .

#### نية إفساد العبادة :

٩ - نية الإفساد يختلف أثرها صحة وبطلاناً عند العلماء باختلاف العبادات والأفعال والأحوال . فإذا نوى إفساد الإيمان أو قطعه ، صار مرتداً في الحال والعباد بالله ، وإن نوى إفساد الصلاة بعد الفراغ منها لم تبطل ، وكذلك سائر العبادات ، وإن نوى قطع الصلاة في أثناءها بطلت بلا خلاف ، لأنها شبيهة بالإيمان ، ولو نوى قطع السفر بالإقامة صار مقبياً . أما إذا نوى قطع الصيام بالأكل أو الجوع في نهاره ، فإنه لا يفسد صومه حتى يأكل أو يجامع .

ولو نوى قطع الحج أو العمرة لم يبطل بلا خلاف ، لأنه لا يخرج منها بالإفساد ، فلا يخرج بالأولى بنية الإفساد أو الإبطال . ولتفصيل ذلك يرجع إلى مصطلح : (نية) وإلى مواطن تلك العبادات .<sup>(٢)</sup>

#### أثر الشروط الفاسدة في إفساد العقد :

١٠ - إفساد العقد بالشروط الفاسدة يرجع إلى ما يسببه من غرر أو ربا أو نقص في الملك ، أو

بالحج والعمرة ، حيث يجب إتمامها إذا شرع فيها . ولو وقع منه مفسد لهما ، يجب عليه فضلهما حيثنشد مع الجزاء اللازم في ذمته<sup>(٣)</sup> على ما سبق . وينظر تفصيل ذلك في (الإحرام ، والحج)

#### إفساد الصوم :

٧ - أجمع العلماء على أن من جامع أو استمنى أو طعم أو شرب عن قصد ، مع ذكر الصوم في نهاره فقد أفسد صومه ، لقوله تعالى : (فَالَّذِينَ بَشِيرٌ وَمِنْ أَبْتَنُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)<sup>(٤)</sup>

وقد اختلفوا في مفسدات أخرى للصوم ، منها ما يرد إلى الجوف من غير منفذ الطعام والشراب مثل الحقنة ، ومنها ما يرد إلى باطن الأعضاء ولا يرد الجوف ، مثل أن يرد الدماغ ولا يرد المعدة . وسبب اختلافهم في هذه هو قياس المغذي على غير المغذي . فمن رأى المقصود بالصوم معنى معقول لم يلحق المغذي بغير المغذي ، ومن رأى أنها عبادة غير معقولة ، وأن المقصود منها إنما هو الإمساك فقط عما يرد الجوف ، سوى بين المغذي وغيره . ر : (احتقان) ، و(صوم) .

٨ - واختلفوا في الحجامة والقبيء . فأما الحجامة فقد رأى أحمد وداود والأوزاعي وإسحاق بن راهويه أنها تفسد الصوم ، وقال المالكية والشافعية بالكرهية ، وقال الحنفية بعدم الإفساد .

والسبب في ذلك هو تعارض الآثار الواردة في

(١) البدائع ١/٢٨٧ ، وابن عابدين ١/٤٦٣ ، والشرح الصغير ١/٤٠٨ ، ومنتهى الإرادات ١/٤٦١ ، والمهذب ١/١٩٥

(٢) سورة البقرة ١٨٧

(١) الوجيز ١/١٠٠ ، والاختيار ١/١٣١ ، والكنان ١/٣٤١ ، وجواهر الإكليل ١/١٥٢ ، وكشاف القناع ٢/٣١٧ ط النصر الحديثة ، ومنتهى الإرادات ١/٤٦١ ، والمهذب ١/١٩٥ (٢) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ٢٠ ط الحسنية ، والأشياء والنظائر للسيوطي ص ٣٤ ، والفرق للقرافي ١/٢٠٣ ط المعركة ، وتهذيب الفروق بهامشه ١/٢٠١

كأن يقول: بعثك هذه الدار على أن تبني هذه الفرس. فهذا اشتراط عقد في عقد، ومثل: ما إذا اشترط البائع على المشتري ألا يبيع المبيع، وكذلك إن شرط أن الجارية المبيعة لا تحمل، أو تضع الولد في وقت بعينه. فهذا اشتراط بنافي مقصود العقد. (١)

### إفساد النكاح :

١١ - إفساد النكاح بعد وجوده صحيحا لا يسقط حق المرأة في الصداق إن كان بعد الدخول اتفاقا، أما قبل الدخول فإنه لا يسقط حقها في نصف المهر، إذا وقع الإفساد من جهته، كردته. (٢)

أما لو وقع إفساد النكاح من جهتها، فلا مهر لها ولا نفقة، لتسببها في إفساد النكاح الذي هو موجب للمهر. ولتفصيل ذلك ينظر مصطلح: (نكاح) و(رضاع).

### أثر الإفساد في التوارث بين الزوجين :

١٢ - إذا وقعت الفسقة بإفساد النكاح بغير طلاق انتفى التوارث عند موت أحدهما، أما ما كانت الفسقة فيه بطلاق فإنه يثبت فيه التوارث في بعض الأحوال، كما لو طلقها في مرض الموت فآرا من

اشتراط أمر محظور. أولا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد العاقدين.

والعقود عند اقترانها بهذه الشروط: نوعان: (الأول): عقود تفسد عند اقترانها بها، (والثاني): عقود تصح، ويسقط الشرط، وعلى هذا اتفقت المذاهب الأربعة.

وقد اختلفت المذاهب في الأثر الناشئ عن الشروط:

فبعد الحنفية، كل تصرف لا يكون الغرض منه مبادلة مال بهال، لا يفسد بالشروط الفاسدة، وما عدا ذلك يعتر به الفساد.

فالذي يفسد بالشروط الفاسدة مثل: البيع، والقسمة، والإجارة، والذي لا يفسد مثل: النكاح والقرض، والهبة، والوقف، والوصية.

وكذلك الشافعية، إذ يفسد العقد عندهم بالشرط في الجملة، وعند المالكية اشتراط أمر محظور، أو أمر يؤدي إلى غرر فاحش يؤدي إلى فساد العقد، فالأمر المحظور مثل: ما إذا اشترى دارا واشترط اتخاذها مجمعا للفساد. فالشرط حرام والبيع فاسد. والغرر الفاحش مثل: ما إذا باع دارا واشترط أن يكون ثمنها يكفي للنفقة طول حياته، فإنه لا تدري نفقته ولا كم يعيش.

وخالف الحنابلة فقالوا: هذه الشروط محرمة أو

تلك التي تؤدي إلى غرر فاحش، لا تؤدي إلى إفساد العقد، وإنما تلغى، ويصح العقد. أما الشروط التي تؤدي إلى إفساد العقد فهي، اشتراط عقد في عقد، أو شرطين في بيع، أو اشتراط ما ينافي مقصود العقد. مثل: ما إذا اشترط أحد المتبايعين على الآخر عقدا آخر كشرط للبيع،

(١) بدائع الصنائع ١٦٨/٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٤ ط دار الكتاب، وابن عابدين ١٠٧/٤ ط بلاق، وبداية المجتهد ١٧٤/٢، والتمسوقي ٥٧/٣، ٥٨، ٦٥، ومعني المحتاج ١٣٣/٢، ١١٥، ٣٤، ٢١٢، ٣٦٩، ٣٧٠، وكشاف الفتاوى ١٥٧، ١٥٥/٣

(٢) ابن عابدين ٤١١/١، ومناهج الطالبين بهامش قلوبني ومعميرة ٢٨٦/٣، والمغني ٦/٦٣٩، ٧٥٢

(١) توريتها.

إفساد الزوجة على زوجها :

١٣ - يحرم إفساد المرأة على زوجها، لقوله ﷺ : «مَنْ خَبَبَ زَوْجَةً أَمْرِيءَ أَوْ مَمْلُوكَةً فَلَيْسَ مِنَّا» (٢)

فمن أفسد زوجة امرئ أي : أغراها بطلب الطلاق أو التسبب فيه فقد أتى بابا عظيما من أبواب الكبائر. وقد صرح الفقهاء بالتضييق عليه وزجره، حتى قال المالكية بتأييد تحريم المرأة المخببة على من أفسدها على زوجها معاملة له بنقيض قصده، ولئلا يتخذ الناس ذلك ذريعة إلى إفساد الزوجات. (٣) ر - (تخبيب).

الإفساد بين المسلمين :

١٤ - تحرم الوقعة وإفساد ذات البين بين المسلمين، لأمرين :

الأول : الإبقاء على وحدة المسلمين.

الثاني : رعاية حرمتهم، لقوله تعالى : (واعتصموا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) (٤)، ولما روي عن ابن عمر أنه نظر يوما إلى الكعبة فقال : ما أعظمك وأعظم حرمتك، والمؤمن أعظم حرمة عند الله منك (٥) ولهذا كان إصلاح ذات البين من أفضل

(١) القسوين الفقهية ص ١٤٠، والاختيار ٣/ ١٠٤، والمغني ٤٥٣/ ٦، وابن عابدين ٢/ ٣٥٠، وقليوبي وعميرة ٣/ ٧٩، ٢٨٥، ٨٤

(٢) حديث : «من خيب ... أخرجه أبوداود وسكت عنه، ونسبه المنذري للنسائي أيضا، (عون الميود ٤/ ٥٠٨ ط الهند).

(٣) فتح العلي الملك ١/ ٣٣٩، وعون الميود في شرح سنن أبوداود ١٢٣/ ٦

(٤) سورة آل عمران / ١٠٣

(٥) الأثر عن ابن عمر أنه نظر يوما إلى الكعبة. أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب. (تحفة الأحوف ٦/ ١٨١ نشر السلفية).

القربات، وإفساد ذات البين من أكبر الكبائر، لقوله ﷺ : «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات بَيْنٍ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة» (١) ولهذا نهى الرسول ﷺ عن تتبع عورات المسلمين، وعن الغيبة، والنميمة، وسوء الظن، والتباغض، والتحاسد، وكل ما يؤذي إلى الوقعة بين المسلمين: فقال ﷺ : «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا، ولا يحمل مسلم أن يسجر أخاه فوق ثلاثة أيام» (٢)

أما الإفساد في الأرض بقطع الطريق وسلب الأموال والأعراض وإتلاف النفوس فهو محرم، وعقوبته منصوص عليها في قوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) (٣). وتفصيله في حراية.

كما نهى الشارع عن جميع أنواع الإفساد، بفعل المعاصي، وإشاعة الفواحش، وفعل كل ما فيه ضرر على المسلمين. قال الله تعالى : (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ

(١) حديث : «ألا أخبركم ... أخرجه الترمذي وأبوداود وصححه ابن حبان، وقال الترمذي : هذا حديث صحيح (سنن الترمذي ٤/ ٦٦٣، ٦٦٤ ط استنبول، وسنن أبي داود ٥/ ٢١٨ ط استنبول، وموارد القرآن ص ٤٨٦، وشرح السنة للبغوي ١٣/ ١١٦ نشر المكتب الإسلامي.

(٢) حديث : «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ... أخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعا، (فتح الباري ١٠/ ٤٨١ ط السلفية، وصحيح مسلم ٤/ ١٩٨٣ ط عيسى الحلبي).

(٣) سورة المائدة / ٣٣

الله به أن يُوصَلَ ويُفسَّدون في الأرض أولئك هم  
الخاسرون. (١)

## إفشاء السر

التعريف :

١ - الإفشاء لغة : الإظهار ، يقال : أفشا السر : إذا  
أظهره ، ففشا ففشوا وفشوا ، والسر هو ما يكتُم ،  
والإسراع خلاف الإعلان. (٢)  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإشاعة :

٢ - إشاعة الخبر : إظهاره ونشره ، والشيوع :  
الظهور. (٣)

ب - الكتان :

٣ - الكتان : الإخفاء ، يقال : كتمت زيدا  
الحديث : أي أخفيت عنه ، فهو ضد الإفشاء. (٤)  
ج - التجسس :

٤ - هو تتبع الأخبار ، ومنه التجسس ، لأنه يتبع  
الأخبار ، ويفحص عن بواطن الأمور ، وهو  
يستعمل غالباً في الشر. (٥) فالتجسس : السعي  
للحصول على السر .

د - التحسس :

٥ - هو الاستماع إلى حديث الغير ، وهو منهي عنه ،  
لقول رسول الله ﷺ : «ولا تجسسوا ولا تحسسوا  
ولا تحاسدوا ولا تباضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد  
الله إخواناً» (١) والتحسس إن كان لإذاعة أخبار  
الناس السيئة فهو إفشاء السر في الحرمه ، وقد  
يكون التحسس لإشاعة الخير ، كما في قوله  
تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوَسِّفِ  
وَأُخْبِرِ). (٢)

حكمه التكليفي :

أنواع السر :

يتنوع السر إلى ثلاثة أنواع :

أ - ما أمر الشرع بكتانه .

ب - ما طلب صاحبه كتمان .

ج - ما من شأنه الكتمان واطلع عليه بسبب الخلطة  
أو المهنة .

النوع الأول : ما أمر الشرع بكتانه :

٦ - من الأمور ما يحظر الشرع إفشاءه لمصلحة دينية  
أو دنيوية حسب ما يترتب على إفشائه من ضرر .  
فمما لا يجوز إفشاؤه :

ما يجري بين الزوجين حال الوفاق ، فإن إفشاء  
ما يقع بين الرجل وزوجته حال الجلاء أو ما يتصل  
بذلك حرام منهي عنه ، لقول النبي ﷺ «إن من شرِّ  
الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى

(١) حديث «ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تحاسدوا ...» أخرجه  
البخاري (فتح الباري ١٠/ ٤٨١ ط السلفية) ومسلم (٤/ ١٩٨٥  
ط الحديث).

(٢) المصباح ولسان العرب وتاج العروس ، وتفسير ابن كثير  
٤/ ٢٣١ ، والآية من سورة يوسف / ٨٧

(١) سورة البقرة / ٢٧  
(٢) المصباح ولسان العرب وتاج العروس مادة (فش).  
(٣) المصباح ولسان العرب .  
(٤) المصباح ولسان العرب .  
(٥) المصباح ولسان العرب .

وقال: «الحديث بينكم أمانة»<sup>(١)</sup> وقال الحسن إن من الحيانة أن تحدث بسر أخيك»<sup>(٢)</sup>

النوع الثاني: ما طلب صاحبه كتمانته:

٧- ما استكنتمك إياه الغير وأثمتك عليه، فلا يجوز به وإفشائه للغير، حتى أنخص أصدقاء صاحب السر، فلا يكشف شيئاً منه ولو بعد القطعية بين من أسروا من أسر إياه، فإن ذلك من لؤم الطبع وخيث الباطن.<sup>(٣)</sup>

وهذا إذا التزمت بالكتان، أما إذا لم تلتزم، فلا يجب الكتان، ويدل لذلك حديث زينب امرأة ابن مسعود ونصه: «عن زينب امرأة عبد الله قالت: كنت في المسجد، فرأيت النبي ﷺ فقال: تصدقن ولو من حليكن». وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها. فقالت لعبد الله: سل رسول الله ﷺ: أيجزي عني أن أنفق عليك وعلى أيتامي في حجرني من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول ﷺ. فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب، حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال فقلنا: سل النبي ﷺ أيجزي عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجرني. وقلنا: لا تخبر بنا. فدخل فسأله، فقال: من هما؟ قال: زينب. قال: أي الزيناب؟ قال: امرأة عبد الله. قال: نعم، ولها أجران: أجر القرابة

امراتيه وتقصي إليه، ثم ينتشر سرها»<sup>(١)</sup> والمراد من نشر السر، ذكر ما يقع بين الرجل وامراته من أمور الوقاع ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة من قول أو فعل ونحو ذلك.

أما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن لحاجة، فذكره مكروه، لأنه ينافي المروءة، فقد قال النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(٢)</sup>.

فإن دعت إلى ذكره حاجة، وترتبت عليه فائدة فهو مباح. كما لو ادعت الزوجة على زوجها أنه عتین، أو معرض عنها، أو تدعي عليه العجز، فإن لم يكن ما ادعته صحيحاً فلا كراهة في الذكر، فقد قال النبي ﷺ: «إني لأفعل ذلك، أنا وهذه، ثم نفتسل»<sup>(٣)</sup> وقال لأبي طلحة: «أعرستم الليلة؟»<sup>(٤)</sup> والمرأة كالرجل في عدم جواز إفشاء ما يجري من الرجال حال الوقاع.<sup>(٥)</sup>

وإفشاء السر مني عنه لما فيه من الإيذاء والتهاون بحق أصحاب السر من الجيران والأصدقاء ونحوهم. فقد قال النبي ﷺ: «إذا حدث الرجل الحديث ثم ألتفت فهي أمانة»<sup>(٦)</sup>

(١) حديث «إن من شر الناس عند الله... أخرجه مسلم (١٠٦٠/٢) ط الحلي.

(٢) حديث «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر... أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٤٥/١٠ ط السلفية) ومسلم (٦٨/١) ط الحلي.

(٣) حديث: «إني لأفعل ذلك... أخرجه مسلم (٢٧٧/١) ط الحلي.

(٤) حديث: «أعرستم الليلة؟... أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٨٧/٩ ط السلفية) ومسلم (١٦٩٠/٣) ط الحلي.

(٥) سبل السلام ١٤٠/٣ - ١٤١.

(٦) حديث: «إذا حدث الرجل الحديث... أخرجه أبو داود (١٨٩/٤) ط عزت عبيد دھام وحسن المنذري كما في فيض القدير (٣٢٩/١) ط المكتبة التجارية.

(١) حديث: «الحديث بينكم أمانة... أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت، كما في إتحاف السادة (٥٠٥/٧) ط الميمنية وإسناده ضعيف لإرساله.

(٢) قول الحسن: «إن من الحيانة... أخرجه ابن أبي الدنيا كما في الإتحاف والإحياء ١٣٢/٣

(٣) الإحياء ١٣٢/٣، وسبل السلام ١٩٢/٤ - ١٩٣

مصطلح (غيبة).

النوع الثالث .

٨ - ما أطلع عليه صاحبه بمقتضى المهنة، كالطبيب والمفتي وأمين السر وغيرهم .

٩ - وما يكون أحيانا من الإفشاء المحرم للسر النيمة: وهي لغة تبليغ الخبر على وجه الإفساد، وهي كذلك في اصطلاح العلماء، وأكثر إطلاقها على من ينم قول الغير إلى المقول فيه، أي ينقله إليه إذا كان سرا قد استكمته إياه، كان يقول فلان يقول فيك: كذا وكذا .

والنيمة حرام منهي عنها، لقول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة قَتَاتٌ»<sup>(١)</sup>، أي النمام، ولما فيها من الإفساد بين الناس . وقد تجب النيمة كما إذا سمع إنسان شخصا يتحدث بإرادة إيذاء إنسان ظلما وعدوانا، فيجب على من سمع أن يجدر المقصود بالإيذاء، فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمع منه فيقتصر على التحذير، وإلا ذكره باسمه .<sup>(٢)</sup> وتفصيله في مصطلح (نيمة) .

ما يجوز فيه السر والإفشاء، والسر أفضل:

١٠ - نص فقهاء المذاهب على أنه يجوز في الحدود الشهادة والسر، لكن السر أفضل فيها كان حقا لله عز وجل، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة»<sup>(٣)</sup> ويقول عليه الصلاة

وأجر الصدقة»<sup>(١)</sup> .

قال القرطبي - فيما نقله ابن حجر في فتح الباري - : « ليس إخبار بلال باسم المرتين بعد أن استكتمته بإذاعة سر ولا كشف أمانة، لوجهين:

(أحدهما) أنها لم تلزمه بذلك، وإنما علم أنها رأتا أن لا ضرورة تجوز إلى كتابتهما .

(ثانيهما) أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لكون إجابه أوجب من التمسك بما أمرته به من الكتمان .

وهذا كله بناء على أنه التزم لها بذلك . ويحتمل أن تكونا سألتاه (أي ولم يلتزم لها بالكتمان) ولا يجب إسعاف كل سائل .<sup>(٢)</sup>

وقد تتضمن الغيبة إفشاء للسر فيما إذا كان الأمر المكروه الذي يذكره الغير في غيابه من الأمور الخفية، أو ما يطلب صاحبه كتمانها، وقد نهى الشرع عن الغيبة في قوله تعالى: (ولا يفتب بعضكم بعضا يُبَّح أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ)<sup>(٣)</sup>

وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم . قال: ذكرك أخاك بما يكره . قال: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول . قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فقد بهته»<sup>(٤)</sup> وتفصيله في

(١) حديث: «لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٢٨ - ط السلفية، ومسلم ٢/٦٩٥ ط الحلبي).

(٢) فتح الباري ٣/٣٢٨ - ٣٣٠

(٣) سورة الحجرات ١٢/

(٤) حديث: «أتدرون ما الغيبة؟...» أخرجه مسلم ٤/٢٠٠١ ط الحلبي.

(١) حديث: «لا يدخل الجنة قَتَاتٌ...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٤٧٢ - ط السلفية، ومسلم ١/١٠١ ط الحلبي).

(٢) سبل السلام ٤/١٩٨ - ١٩٩، والإحياء ٣/١٥٦

(٣) حديث: «من ستر مسلما...» أخرجه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا. (صحيح مسلم ٤/١٩٩٦ ط حيسى الحلبي)

حكم شرعي كالقصاص والتضمنين، فعليك الإعلام إن جهل، والشهادة إن طلب، وإلا فالكتم. (١)

استعمال المعارض لتجنب إفشاء السر:

١١ - المعارض في الكلام هي التورية بالشيء عن الشيء. وفي الحديث: «إن في المعارض لمنذوحة عن الكذب». (٢)

وقال عمر بن الخطاب: أما في المعارض ما يكفي الرجل عن الكذب؟ وروي ذلك عن ابن عباس وغيره. وهذا إذا اضطر الإنسان إلى الكذب لتجنب إفشاء السر، وتفصيله في مصطلح (تورية)، و(تعريض).

وقال إمام زاده من الحنفية: ويعد الحديث الذي حدثه به أخوه أمانة، ولا يفشيها لغيره إلا بإذنه، وإذا حدث به أحداً أده على أحسن وجه، واختار أجود ما سمع. (٣)

تجنب الإفشاء في الحرب:

١٢ - كتمان أسرار جيش المسلمين عن العدو مطلوب، لأن السر قد يصل إلى العدو فيستفيد من ذلك. (٤)

والسلام: «لو سترته بثوبك كان خيراً لك». (١)  
واستنسوا من ذلك التمهك الذي لا يبالي بإتيان المحظورات ولا يتألم لذكره بالمعاصي. وقال الفقهاء: يقول الشاهد على السرقة: أخذ، لا سرق، إحياء للحق ورعاية للستر. وإذا طعن في الشهود يجوز أن يسأل عنهم القاضي جهراً أو سراً على المفتي به عند الحنفية.

وقال المالكية: إن الشاهد مخير في الرفع إلى القاضي أو الترك، إلا في الحدود فالترك فيها أولى، لما فيه من الستر المطلوب في غير المتجاهر بفسقه، وأما المجاهر فيرفع أمره. وكون الترك مندوباً هو قول لبعض المالكية، وفي المواق: ستر الإنسان على نفسه وعلى غيره واجب، وحينئذ يكون ترك الرفع واجباً.

وقال صاحب الطريقة المحمدية من الحنفية: ما وقع في مجلس مما يكره إفشاؤه إن لم يخالف الشرع يجب كتمان. وإن خالف الشرع، فإن كان حقاً لله تعالى، ولم يتعلق به حكم شرعي، كالحذ والتعزير فكذلك، وإن تعلق به حكم شرعي فلك الخيار، والستر أفضل كالزنا وشرب الخمر. وإن كان حق العبد، فإن تعلق به ضرر لأحد مالي لا بدني، أو

(١) حديث: «لو سترته بثوبك...». أخرجه أبو داود: من حديث نعيم رضي الله عنه بلفظه «أن ما سراً أتى النبي ﷺ فأكرهه أربع مرات فأمر برجه، وقال هزال: لو سترته بثوبك كان خيراً لك». قال الزبيلي: نعيم ذكره ابن حبان في الثقات، وهو مختلف في صحته فإن لم تثبت صحته فالحديث مرسل. كما أخرجه الحاكم عن طريق أبي الطيب من حديث هزال رضي الله عنه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأثره الذهبي. (عون المعبود ٤/ ٢٣٣ ط الهند، والمستدرک ٤/ ٣٦٣ نشر دار الكتاب العربي، ونصب الرأية ٣/ ٣٠٧ ط دار المأمون).

(١) الطريقة الحموية لمحمد بن يعرعي المشهور ببركلي زين الدين. (نسخة مخطوطة بمكتبة الموسوعة برقم خ ٤٣ الورقة ١٣٧ (باب إنشاء السر). وابن عابدين ٤/ ٣٧١، والشرح الكبير ٤/ ١٧٤ - ١٧٥، والمبج ٤/ ٣٧٩)  
(٢) حديث: «إن في المعارض لمنذوحة عن الكذب». رواه ابن عدي كما في فضيل القدير (٢/ ٤٧٢) وقال المناوي: قال الذهبي: داود - يعني الذي في إسناده - تركه أبو داود.  
(٣) شرعة الإسلام، الإمام زاده مخطوطة بمكتبة الموسوعة الفقهية بالكويت، برقم خ (٦٦) الورقة ٥٩ (باب إفشاء السر من آفات اللسان).  
(٤) شرح السير الكبير ٨٩/ ٩٠ - ٩١.

الثاني : الجماع . ومن ذلك قوله تعالى : (وكيف تأخذونه وقد أفشى بعضكم إلى بعض)<sup>(١)</sup> فالمراد بالإفشاء الجماع عند بعض الفقهاء .  
الثالث : خلط السبيلين . مثل أن يجمع الرجل امرأته الصغيرة التي لا تحتمل الجماع ، فيصير مسلكتها مسلكا واحدا .<sup>(٢)</sup>

#### حكم الإفشاء :

٣ - الإفشاء بمعنى إفشاء السر ، ينظر في مصطلح (إفشاء السر) .

أما الإفشاء بمعنى الملامسة . هل هو ناقض للوضوء وموجب للمهر أولا ؟ فموطنه مصطلح : (وضوء ، ومهر) .

أما حكم الإفشاء بمعنى خلط السبيلين : فالمفضي إما أن يكون الزوج أو أجنبية .

#### إفشاء الزوج :

٤ - إذا وطئ الرجل زوجته الكبيرة المحتملة للوطء ، فأفشاءها ، لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو رأي الحنابلة ، لأنه وطئ مستحق ، فلم يجب ما تلف به كالبكارة ، ولأنه فعل مأذون فيه من يصح إذنه ، فلم يضمن ما تلف بسرأيته ، كما لو أذنت في مداومتها بما يفضي إلى ذلك .

وقال أبو يوسف : يجب الضمان ، كما لو كان في أجنبية ، وهو رأي المالكية والشافعية ، غير أنهم اختلفوا في تقدير الواجب ، فقال أبو يوسف : إذا

(١) سورة النساء / ٢١

(٢) الزاهر ص ٤٨ ط وزارة الأوقاف في الكويت .

ولذلك جاز الكذب في الحرب تجنباً لإفشاء أسرار المسلمين للعدو .  
ومن الكتبان ألا يذكر قائد الجيش جنوده الوجه الذي يريدون ، فقد كان رسول الله ﷺ إذا أراد غزوة ورّى بغيرها .<sup>(١)</sup>  
أما السعي للحصول على أسرار العدو فهو مطلوب ، لاتقاء شره ، وقد كان النبي ﷺ يستطلع أخبار العدو .

## إفشاء

التعريف :

١ - الإفشاء : مصدر أفشى ، وفشا المكان فضوا : إذا اتسع ، وأفشى الرجل بيده إلى الأرض : مسها بباطن راحته ، وأفشى إلى امرأته : باشرها وجامعها ، وأفشاءها : جعل مسلكتها بالافتضاض واحداً ، وأفشى إلى الشيء : وصل إليه ، وأفشى إليه بالسر : أعلمه .<sup>(٢)</sup>

٢ - ويطلق الفقهاء الإفشاء ، ويريدون به معاني الأول : الملامسة . قال الشافعي رحمه الله : الملامسة أن يفضي الرجل بشيء من جسده إلى جسد المرأة ، أو تفضي إليه بشيء منها بلا حائل (ر : وضوء ، ومس) .

(١) الآداب الشرعية ١٥٠ / ١٧ ، والأذكار ١٨٦

وحديث : كان إذا أراد غزوة ورّى بغيرها . أخرجه البخاري (الفتح ١١٣ / ٨ ط السلفية) ، ومسلم (٢١٢٨ / ٤ ط الحلبي) .

(٢) للمصباح المنير ، ونحو الصالح مادة (فشا) .



وحكومة عدل، وذهب الشافعية: إلى أن فيه الدية، وذهب الحنابلة: إلى أن فيه ثلث ديتها ومهر مثلها. (١)

#### الإفضاء في نكاح فاسد:

٦- إذا وطئ امرأة بشبهة، أو في نكاح فاسد فأفضاها، فقد نص الحنابلة على أن عليه أرش إفضائها مع مهر مثلها، لأن الفعل إنما أذن فيه اعتقاداً أن المستوفي له هو المستحق، فإذا كان غيره ثبت في حقه وجوب الضمان لما ألتف، كما لو أذن في أخذ الدين لمن يعتقد أنه مستحقه فبان أنه غيره.

وقال أبو حنيفة: يجب لها أكثر الأمرين من مهر مثلها أو أرش إفضائها، لأن الأرض لإتلاف المصو، فلا يجمع بين ضمانه وضمان منفعته، كما لو قلع عينا.

وقال الشافعية: فيه الدية، لأنه إتلاف، ولم يفرقوا بين النكاح الصحيح والفاسد.

وقال المالكية: يجب حكومة عدل للإتلاف والإفضاء زيادة على المهر. (٢)

أفضاها فاستمسك البول فعليه ثلث دية، وقال المالكية: عليه حكومة، وقال الشافعية: فيه دية كاملة.

وإذا لم يستمسك بولها، ففيها دية كاملة عند أبي يوسف، ودية وحكومة، أو ديتان عند الشافعية، وعند المالكية رأيان: الأول للمدونة فيه حكومة فقط. والثاني لابن القاسم، فيه الدية. (٣) وإذا أفضى زوجته الصغيرة، أو التي لا تحتمل الوطء، ففيها الضمان بالإجماع على ما هو مبين عند الفقهاء، وهذا كله إذا كان الجماع في المحل المشروع. وأما إذا كان الإفضاء في غيره فإنه يكون بذلك متعدداً، فيجب عليه الضمان إجماعاً على ما سبق، لأنه استعمال في محل غير مأذون فيه. (٤)

#### إفضاء الأجنبي:

٥- إذا أفضى امرأة في زنى فإن كانت مطاوعة حُذاً، ولا غرم عند الحنفية والمالكية والحنابلة، لأنه ضرر حصل من فعل مأذون فيه منها، فلم يضمه، كأرش بكارتها، وقال الشافعية: عليه دية مع الحد، لأن المأذون فيه الوطء لا الفتق، فأشبهه بالوطء قطع يدها.

وإن كانت المرأة مغتصبة (غير مطاوعة)، فعلى المغتصب الحد والضمان إجماعاً، غير أنهم اختلفوا في مقداره، فقال الحنفية: عليه أرش الإفضاء لا العقر، (٥) وذهب المالكية إلى أن فيه الصداق

(١) ابن عابدين ٥/ ٣٦٤، وحواشي التحفة ٨/ ٤٨١، وحاشية السمسوقي ٦/ ٢٧٨، والمندوة ٦/ ٢٥٤، والمغني ٨/ ٥١ ط الرياض، والجمل ٥/ ٧٦ ط إحياء التراث.

(٢) للمغني ٨/ ٥٢ ط الرياض، وسواشي التحفة ٨/ ٤٨١، وحاشية السمسوقي ٤/ ٢٧٨ ط دار الفكر، وابن عابدين ٥/ ٣٦٤

(١) ابن عابدين ٥/ ٣٦٤، والمغني ٨/ ٥٠ ط السموجية - الرياض، والمندوة ٦/ ٢٥٣ ط دار صادر بيروت، وحاشية السمسوقي ٤/ ٢٧٧ ط دار الفكر، والجمل ٥/ ٧٦

(٢) ابن عابدين ٥/ ٣٦٤، والمغني ٨/ ٥٠، والمندوة ٦/ ٢٥٣

(٣) المقر (بضم العين) دية فرج المرأة إذا غصبت على نفسها، لم استعمال ذلك في معنى المهر (الصباح).

## إفطار

التعريف :

١ - الإفطار لغة : مصدر أفطر : يقال : أفطر الصائم : دخل في وقت الفطر وكان له أن يفطر، ومن ذلك حديث : «إذا أقبل الليل من ها هنا، وأدبر النهار من ها هنا، وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم»<sup>(١)</sup>.  
والإفطار في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

الحكم التكليفي :

٢ - الأصل في الإفطار بالنسبة لمن وجب عليه الصوم الحرمة، إذ الصوم معناه الإمساك عن كل ما يفطر.

أما بالنسبة لصوم رمضان فظاهر، وأما بالنسبة للصوم الواجب بالنذر فكذلك، لأنه يسلك بالنذر مسلك الواجب بالشرع.

وقد يعرض له الرجوب، لوجود مانع من الصوم، سواء أكان المانع من ناحية الشخص، كالمرض المؤدي للهلاك، وكالحائض والنفساء، أم كان المانع من ناحية الأيام التي نهي عن الصيام فيها

(١) حديث : «إذا أقبل الليل من ها هنا، وأدبر النهار من ها هنا أغمرجه البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا. (فتح الباري ٤/ ١٩٦ ط السلفية)  
(٢) المصباح المنير ولسان العرب والمغرب مادة (فطر).

كيومي العيد.

٣ - وقد يكون الفطر مكروها، كالسافر الذي تحققت له شرائط السفر، فإنه يجوز له الفطر مع الكراهة عند المالكية، إذ الصوم أفضل لقوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)<sup>(١)</sup>.

وكالإفطار من شرع في صوم النفل إن كان بغير علم، لقوله تعالى : (وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ)<sup>(٢)</sup>. وللخروج من خلاف من أوجب إتمامه.

٤ - وقد يكون مندوبا :

كما لو كان هناك علم، كمساعدة ضيف في الأكل إذا عز عليه امتناع مضيفه منه أو عكسه، فلا يكره الإفطار بل يستحب، لحديث «وإن لزورك عليك حقا»<sup>(٣)</sup>.

وحديث : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه»<sup>(٤)</sup>.

أما إذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر عن ذلك، فالأفضل عدم خروجه منه.

٥ - وقد يكون مباحا :

كالمرضى الذي لا يخشى الهلاك، ولكنه يخشى زيادة المرض، وكالحامل التي تخاف ضرها يسيرا على حملها أو نفسها.

(١) سورة البقرة/ ١٨٤

(٢) سورة عمه/ ٣٣

(٣) حديث : «وإن لزورك عليك حقا ...» أخرجه البخاري من

حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعا. (فتح الباري ٤/ ٢١٧، ٢١٨ ط السلفية)

(٤) حديث : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ...»

أخرجه مسلم من حديث أبي شريح الخزازي رضي الله عنه مرفوعا. (صحيح مسلم ١/ ٦٩ ط عيسى الحلي).

ومن المباح عند الجمهور الصيام في السفر على خلاف الأفضلية بناء على اعتباره رخصة أو عزيمة. (١)

## إفك

التعريف :

١ - الإفك : لغة : الكذب. (٢)

ويستعمله الفقهاء في باب القذف بمعنى الكذب، وفي الألويسي وغيره، الإفك : أبغ ما يكون من الكذب والافتراء، وكثيرا ما يفسر بالكذب مطلقا. وقيل هو البهتان لا تشعر به حتى يفجأك، وأصله من الأفك (يفتح فسكون) وهو القلب والصرف، لأن الكذب مصروف عن الوجه الحق. (٣)

وقد قال المفسرون في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ) (٤) إن المراد ما افترى على عائشة رضي الله عنها، فتكون (الـ) في «الإفك» للعهد، وجوز بعضهم حمل (الـ) على الجنس، قيل فيفيد القصر: كأنه لا إفك إلا ذلك الإفك، وفي لفظ (المجيب) إشارة إلى أنهم أظهروه من عند أنفسهم من غير أن يكون له أصل. (٥) وقد ورد في سورة النور- الآية ١١ فما بعدها - ذكر حادثة الإفك، وتشريف الله تعالى لعائشة، وتبرئها بالوحي .

أثر الإفطار :

أ - في قطع الصوم المتتابع :

٦ - من أفطر بغير عذر في نهار صوم واجب يجب فيه التسابع، كصوم عن كفارة ظهار أو قتل، انقطع تتابعه ووجب استنافه، فإن كان لعذر فلا ينقطع تتابعه ويبني على ما سبق. (٦)

وهذا في الجملة .

وللفقهاء تفصيل فيما يعتبر عذرا لا يقطع التتابع وما لا يعتبر (ر: صوم - كفارة).

ب - في ترتب القضاء وغيره :

٧ - يجب القضاء على من أفطر في صيام واجب وهذا باتفاق .

وفي صيام التطوع خلاف .

وقد يكون مع القضاء فدية أو كفارة . وفي ذلك تفصيل ينظر في موضعه .

(١) مفردات القرآن للراغب الأصفهاني (الفك).

(٢) النظم المستطاب ٢/٢٨٨ نشر دار المعرفة، وتفسير الألويسي ١٨/١١١ ط المنيرة، وتفسير الرازي ٢٣/١٧٢ ط البهية، والقرطبي ٢/١٩٨ ط دار الكتب.

(٣) سورة النور / ١١

(٤) تفسير الألويسي ١٨/١١١، ١١٢، وتفسير الفخر الرازي

٢٣/١٧٢، ١٧٣

(١) ابن عابدين ١/١٩٣، ٢/١٢٠، ١٢١، والاعتبار ١/١٢٥، ١٣٤، والزبلي ١/٣٣٣، والشرح الصغير ١/٦٩١، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، والمجسوع ٦/٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ومفاتيح المحتاج ١/٤٢٠، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٩، ٣٦٨، ٣٦٥/٤

(٢) المفتي ٧/٣٦٥، ٣٦٦

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٢ - الإفك حرام ، فيه بصور الحق بصورة الباطل ، ولا يخرج في عقوبته عن عقوبة الكذب ، وفيه التعزير ، إلا أن يكون قذفاً بالمفهوم الشرعي ، وهو ما كان موضوعه الاتهام كذباً بالفاحشة ، فيكون فيه الحد .

وتفصيله في (القذف) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفليس :

٢ - التفليس هو : مصدر فلست الرجل ، إذا نسبته إلى الإفلاس .

واصطلاحاً : جعل الحاكم المدين مفلساً بمنعه من التصرف في ماله .<sup>(١)</sup>

وهذا ما صرح به الحنفية والشافعية عندما عرفوا التفليس بالمعنى الخاص .

والعلاقة بين التفليس والإفلاس : أن الإفلاس أثر التفليس في الجملة . وجرى المالكية على أن التفليس يطلق على ما قبل الحجر بعد قيام الغرماء على المدين ، قالوا : ويقال حينئذ : إنه تفليس بالمعنى الأعم ، ويطلق على ما بعد الحجر عليه بحكم الحاكم ، ويكون حينئذ تفليساً بالمعنى الخاص .<sup>(٢)</sup>

ب - الإعسار :

٣ - الإعسار في اللغة : مصدر أعسر ، وهو ضد اليسار . والعُسْر : اسم مصدر ، وهو الضيق والشدة والصعوبة .

وفي الاصطلاح : عدم القدرة على النفقة بهال ولا كسب .

فبين الإعسار والإفلاس عموم وخصوص مطلق ، فكل مفلس معسر ، ولا عكس .

## إفلاس

التعريف :

١ - الإفلاس مصدر أفلس ، وهو لازم ، يقال : أفلس الرجل إذا صار ذا فلوس بعد أن كان ذا ذهب وفضة ، أو صار إلى حال ليس له فلوس . والفلس اسم المصدر ، بمعنى الإفلاس .<sup>(١)</sup>

والإفلاس في الاصطلاح : أن يكون الدين الذي على الرجل أكثر من ماله ، وسواء أكان غير ذي مال أصلاً ، أم كان له مال إلا أنه أقل من دينه .<sup>(٢)</sup>

قال ابن قدامة : وإتيا سمي من غلب دينه ماله مفلساً وإن كان له مال ، لأن ماله مستحق الصرف في جهة دينه ، فكانه معلوم .<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب ، والمصباح ، والمغني ٤/ ٤٠٨ ط ٣ ، والزرقاتي على خليل ٥/ ٢٦١

(٢) كما يفهم من كلام ابن رشد في بداية المجتهد ٢/ ٢٨٤ ، ٢٩٣ ط ثلاثة عيسى الحلبي ١٣٧٩ هـ

(٣) المغني ٤/ ٤٠٨

(١) الجمل على المبهج ٣/ ٣٠٩ ، ونهاية المحتاج ٤/ ٣٠٠ ، ورد المختار ٥/ ٩٦

(٢) النسوتي على الشرح الكبير ٣/ ٢٦٣ ط عيسى الحلبي ، والبياتي على الزرقاني ٥/ ٢٦٢ ، ٢٦٥ والمغني ٤/ ٤٥٣ ط الرياض .

جـ - الحجر :

٤ - الحجر لغة : المنع مطلقا، وشرعا منع نفاذ تصرف قولي .

وهو أعم من التفليس من حيث الأثر، إذ يشمل منع الصبي والسفيه والمجنون ومن في حكمهم من التصرف في المال .

حكم الإفلاس :

٥ - لما كان الإفلاس صفة للشخص لا فعلا له لم يوصف بحل ولا حرمة، ولكن للإفلاس مقدمات هي من فعل المكلف، كالاستدانة، وهذه قد ترد عليها الأحكام التكليفية، ويرجع في ذلك إلى مصطلح (استدانة).

وقد يكون سبب الإفلاس الإعسار، وله أحكام وضعية (أثار) مفصلة في مصطلح (إعسار)، وأما الإفلاس من حيث إنه أثر للتفليس، فإنه يناسب هنا الكلام على أحكام التفليس.

الحكم التكليفي للتفليس :

٦ - إذا أحاط الدين بهال المدين، وطلب الغرماء الحجر عليه، وجب على الحاكم تفليسه عند المالكية والشافعية والحنابلة، وصاحب أبي حنيفة، وهو المفتي به عند الحنفية. واشترط المالكية لوجوب ذلك ألا يمكن للغرماء الوصول إلى حقهم إلا به. أما إذا أمكن الوصول إلى حقهم بغير ذلك كبيع بعض ماله، فإنه لا يصار إلى التفليس.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يفلس، لأنه كامل الأهلية، وفي الحجر عليه إهدار لأدميته. واستدل القائلون بتفليسه : بأن الكل جمع

على الحجر على المريض مرض الموت فيأ زاد على الثلث لحق الورثة، فلأن يمحجر عليه ويمنع من التصرف في أمواله لحق الغرماء أولى .

وبما يتصل بهذا الموضوع : أنه هل يجوز للحاكم أن يبيع ماله جبرا عليه أو لا ؟

ذهب الجمهور إلى جواز ذلك مستدلين بحديث معاذ : «أن النبي ﷺ حَجَّرَ عليه، وباع ماله في دين كان عليه، وقسمه بين غرمائه» (١).

وكذلك أثر أسيفع : أنه كان يشتري الرواحل، فيغالي بها، ثم يسرع في السير فيسبق الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال : «أما بعد : أيها الناس فإن الأسيفع أسفع جهينة رضي من دينه وأمانته أن يقال : سبق الحاج، إلا أنه قد أدان معرضا، فأصبح وقد رين به، فمن كان له دين فليأتنا بالعقدا نقسم ماله بين غرمائه، ولياكم والدين» (٢).

ولأنه محجور عليه محتاج إلى قضاء دينه فجاز بيع ماله بغير رضاه، كالصغير والمجنون.

وقال أبو حنيفة : لا يباع ماله جبرا عنه، لأنه لا ولاية عليه في ماله، إلا أن الحاكم يجبره على البيع إذا لم يمكن الإيفاء بدون إجبار، لقوله تعالى :

(١) حديث معاذ أخرجه البيهقي، وقد روي متصلا ومرسلا، ونقل ابن حجر عن عبدالحق قوله : المرسل أصح من المتصل (سنن البيهقي ٦/ ٤٨ ط الهند، والتلخيص المحبر ٣/ ٣٧ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة).

(٢) الأثر عن عمرو رضي الله عنه أخرجه مالك والبيهقي. وله جملة كذا في التاريخ الكبير للبخاري (السنن الكبرى للبيهقي ٦/ ٤٩ ط الهند، والموطأ للإمام مالك ٢/ ٧٧٠ ط عيسى الحلي، والتاريخ الكبير للبخاري ٥/ ٣٢٨ ط دار المعارف العثمانية).

الحجر عليه. فلو طالبوا بديونهم ولم يطلبوا الحجر لم يحجر عليه.

ولا يشترط أن يطلبه جميع الغرماء، بل لو طلبه واحد منهم لزم، وإن أبى بقية الغرماء، ذلك أو سكتوا، أو طلبوا تركه ليسعى.

وإذا فلس لطلب بعضهم كان للباقيين المحاصة.

ولو طلب المدين تغليس نفسه والحجر عليه لم يجبه الحاكم إلى ذلك من غير طلب الغرماء. وهذا عند المالكية والحنابلة،<sup>(١)</sup> وهو مقابل الأصح عند الشافعية. والأصح عندهم يحجر على المدين بسؤاله أو سؤال وكيله، قيل: وجوبا، وقيل: جوازا.

قالوا: لأن له غرضا ظاهرا في ذلك، وهو صرف ماله إلى ديونه.

وجه الأول أن الحجر ينافي الحرية والرشد، وإنسا حجر بطلب الغرماء للضرورة، وأنهم لا يتمكنون من تحصيل مقصودهم إلا بالحجر، خشية الضياع، بخلاف المدين فإن غرضه الوفاء، وهو متمكن منه ببيع أمواله وقسمتها على غرمائه.

وجعل بعضهم من الحجر بطلب المدين حجر النبي ﷺ على معاذ. قالوا: الأصوب أنه كان بسؤال معاذ نفسه.<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية: ولو كان الدين لقاصر، ولم يسأل وليه الحجر، وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال، لأنه ناظر لمصلحته.

(١) المصنف على الشرح الكبير ٣/١٦٤، وشرح المنهاج بعناية القليوبي ٢/٢٨٥، وشرح المنهاج ٧/٢.

(٢) نهاية المحتاج وحواشيه ٤/٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥.

«لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم».<sup>(١)</sup>

واستثنى أبو حنيفة من ذلك أنه إذا كان دينه دراهم، وفي المال دراهم دفعت للغريم جبرا. وكذلك إن كان دينه دنائير وفي المال دنائير، دفعت للدائنين جبرا.

وكذلك إذا كان عليه أحد النقدين وفي ماله النقد الآخر، لأنها كجنس واحد.

واستدل لذلك بأن الغريم إذا ظفر بمثل دينه أخذه جبرا، فالحاكم أولى، وهذا الاستثناء عنده من قبيل الاستحسان.

وما يتصل بهذا أن المدين المستغرق بالدين، يحرم عليه ديانة كل تصرف يضر بالدائنين، كما يحرم على الآخرين أن يتعاملوا معه بما يضر بدائيته متى علموا.

وتفصيل ذلك في (استدانة).<sup>(٢)</sup>

شرائط الحجر على المفلس:

الشرطة الأولى:

٧ - يشترط للحجر على المفلس عند كل من أجازاه أن يطلب الغرماء أو من ينوب عنهم أو يخلفهم

(١) سورة النساء / ٢٩

(٢) شرح الزرقلاني على حاشية البناي عليه ٥/٢٦١ - ٢٦٥، وبداية المجتهد ٢/٢٨٤، ٢٨٥، وقواعد ابن رجب (قاعدة ١٢ ص ١٤)، والقاعدة ٥٣ ص ٨٧، والمغني ٤/٤٣٨، وشرح المنهاج ٢/٢٧٨ ط مطبعة أنصار السنة، والزيلي ٥/١٩٩، والاختيار ١/٢٦٩، وشرح المنهاج بعناية القليوبي ٢/٢٨٥ ط حسي الحلبي، وكشاف القناع ٣/٤٢٣، والهداية وشرحها ٨/٢٠٢ - ٢٠٧، وحاشية المصنف على الشرح الكبير ٣/٢٦٣، ٢٦٤، ومجلة الأحكام الشرعية بشرح الأناسي ٣/٥٥٣.

مائة وخمسون فقط، فيفلس، إلا إن كان يرجى من تنميته للفضلة - وهي خمسون في مثالنا - وفاء المؤجل. <sup>(١)</sup>

وقال الشافعية: إن كانت ديونه بقدر ماله، فإن كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حجر لعدم الحاجة، وإن لم يكن كسوبا، وكانت نفقته من ماله، فيحجر عليه كيلا يضيع ماله في نفقته على قول عندهم. والأصح عندهم: أنه لا حجر في هذه الحال أيضا، لتمكن الغرماء من المطالبة في الحال. <sup>(٢)</sup>

#### الشريعة الرابعة:

١٠ - الدين الذي يجبر به هودين الأديمين. أما دين الله تعالى فلا يجبر به. نص على ذلك الشافعية. قالوا: ولو فوربا، كنذر، وإن كان مستحقوه معصوريين، وكالزكاة إذا حال الحول وحضر المستحقون. <sup>(٣)</sup>

#### الشريعة الخامسة:

١١ - يشترط أن يكون الدين المحجور به لازما، فلا حجر بالثمن في مدة الخيار، نص على ذلك الشافعية. <sup>(٤)</sup>

#### الحجر على المدين الغائب:

١٢ - يصح عند الحنفية على قول الصاحبين الحجر على المدين الغائب، ولكن يشترط علم المحجور

ومثله عندهم ما لو كانت الديون لمسجد، أو جهة عامة كالفقراء. <sup>(١)</sup>

وقال الشافعية أيضا في حالة ما إذا طلب بعض الدائنين الحجر دون بعض: يشترط أن يكون دين الطالب أكثر من مال المدين، وإلا فلا حجر، لأن دينه يمكن وفاؤه بكأله. وهذا هو المعتمد عندهم، وفي قول: يعتبر أن يزيد دين الجميع على ماله، لا دين طالب الحجر فقط. <sup>(٢)</sup>

#### الشريعة الثانية:

٨ - يشترط أن يكون الدين الذي طلب ربه الحجر على المدين بسببه ديناً حالاً، سواء أكان حالاً أصالة، أم حل بانتهاء أجله، فلا حجر بالدين المؤجل، لأنه لا يطلب به في الحال، ولو طوّل به لم يلزمه الأداء. <sup>(٣)</sup>

#### الشريعة الثالثة:

٩ - يشترط أن تكون الديون على المفلس أكثر من ماله. <sup>(٤)</sup>

وعلى هذا فلا يفلس بدين مساو لماله، وهو قول المالكية، ويفهم أيضا من كلام الحنابلة، وقال المالكية: ولو لم يزد دينه الحال على ماله لكن بقي من مال المدين مالا بقي بالمؤجل يفلس أيضا، كمن عليه مائتان. مئة حالة ومائة مؤجلة، ومعه

(١) المرجع السابق.

(٢) نهاية المحتاج ٣/٤، ٣٠٤، ٣٠٣.

(٣) حاشية السنوسي ٣/٢٦٤، ونهاية المحتاج ٤/٣٠١، ٣٠٤.

(٤) ٣٠٥، وكشاف القناع ٣/٤١٧.

(٤) نهاية المحتاج ٤/٣٠١، والمغني ٤/٤٣٨.

(١) الشرع الكبير وحاشية السنوسي ٣/٢٦٤.

(٢) نهاية المحتاج ٤/٣٠٣.

(٣) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢/٢٨٥، ونهاية المحتاج وحواشيه ٣٠١/٤.

(٤) حاشية القليوبي على المنهاج ٢/٢٨٥، ونهاية المحتاج ٤/٣٠١.

من يحجر على المفلّس :

١٣ - لا يكون المفلّس محجوراً عليه إلا بحجر القاضي عليه . والحجر للقاضي دون غيره ، لاحتياجه إلى نظر واجتهاد . وهذا وإن لقيام الغرماء على المدين الذي أحاط الدين بهاله بعض أحكام التفليس عند المالكية ، ويسمى هذا عند المالكية تفليساً عاماً ، وهو أن يقوم الغرماء على من أحاط الدين بهاله - وقيل أن يحجر عليه الحاكم - فيسجنوه ، أو يقوموا عليه فيستتر عنهم فلا يجدونه ، ويحولون بينه وبين التصرف في ماله بالبيع والشراء والأخذ والإعطاء ، هذا بالإضافة إلى منع تبرعه ، ومنعهم لسفروه ، كما في كل مدين بدين حال أو يحمل في الغيبة ، وليس لهم في هذه الحال منعه من تزوج واحدة ، وتردكوا في حج الفريضة ، والفتوى عندهم على أن لهم منعه منه .<sup>(١)</sup>

ونقل ابن رجب الحنبلي في قواعد ابن تيمية كان لا يرى نفاذ تبرع المدين بالدين المستغرق بعد المطالبة .<sup>(٢)</sup>

ونقل عن الإمام أحمد أن تصرفه بالعين التي له حق الرجوع فيها على المحجور عليه لا ينفذ إن طالبه بها صاحبها ، ولو قبل الحجر .<sup>(٣)</sup>

وأما عند سائر الفقهاء فإن المفلّس قبل الحجر عليه كغير المفلّس ، وما يفعله من بيع أو هبة أو إقرار أو قضاء بعض الغرماء دون بعض فهو جائز نافذ ، لأنه رشيد غير محجور عليه ، فنفذ تصرفه كغيره .

عليه بعد الحجر ، حتى إن كل تصرف باره بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحاً عندهم .<sup>(١)</sup>

وإن ثبت الدين بإقراره ، أو بينه قامت عليه عند القاضي ، فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع من الحضور ، قال أبو يوسف : ينصب القاضي وكيلًا ، ويحكم عليه بالمال ، إن سأل الخصم ذلك ، وإن سأل الخصم أن يحجر عليه ، فعند أبي حنيفة ومحمد لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ، ثم يحكم عليه ، ثم يحجر عليه عند محمد ، لأنه إنما يحجر بعد الحكم لا قبله . كذا في الخيرية .

وفي النوادر عن محمد : إن كانوا قد أثبتوا ديونهم يحجر عليه .<sup>(٢)</sup>

ويصح الحجر على الغائب كذلك عند المالكية ، إن كانت غيبته متوسطة كعشرة أيام ، أو طويلة كشهر مثلاً ، أما الغائب الغيبة القريبة ففي حكم الحاضر .<sup>(٣)</sup>

واشترطوا للحجر على الغائب ألا يتقدم العلم بملاذته قبل سفره . فإن علم ملاذته قبل سفره استصحب ذلك ولم يفلّس . وعند ابن رشد يفلّس في الغيبة الطويلة ، وإن علم ملاذته حال خروجه .<sup>(٤)</sup>

ولم نجد للشافعية والحنابلة كلاماً عن هذه المسألة فيما اطلعنا عليه .

(١) الفتاوى الهندية ٦١/٥ ، وشرح مجلة الأحكام للأنلسي ٥٥٤/٣

(٢) الفتاوى الهندية ٦٢/٥

(٣) واللجنة ترى أن التحديد بالأيام المذكورة أمر اجتهادي يرجع فيه إلى تقدير القاضي .

(٤) الزرقاني على خليل ٢٦٥/٥ ، والدمشقي ٢٦٤/٣

(١) الزرقاني والبناني ٢٦٤/٥

(٢) قواعد ابن رجب ، قاعدة ١٢ ص ١٤

(٣) قواعد ابن رجب ، قاعدة ٥٣ ص ٨٧



فيحتاج إلى إثباته<sup>(١)</sup> ولم يتعرض المالكية لذلك فيما اطلعنا عليه من كلامهم .

آثار الحجر على المفلس :

١٦ - إذا حجر القاضي على المفلس ، تعلق بذلك من الآثار ما يلي :

أ - تعلق حقوق الغرماء بهاله ، ويمنع من الإقرار على ذلك المال والتصرف فيه .

ب - انقطاع الطلب عنه بدين جديد بعد الحكم بالإفلاس .

ج - حلول الدين المؤجل في ذمة المدين .

د - استحقاق من وجد عين ماله عند المدين استرجاعه .

هـ - استحقاق بيع مال المفلس وقسمه بين الغرماء . وفيما يلي تفصيل القول في هذه الآثار .

الأول : تعلق حق الغرماء بالمال :

١٧ - بالحجر يتعلق حق الغرماء بالمال ، نظير تعلق حق السراهن بالمال المرهون ، فلا ينفذ تصرف المحجور عليه في ذلك المال بما يضرهم ، ولا ينفذ إقراره عليه . والمال الذي يتعلق به حق الغرماء هو مال المدين الذي يملكه حال الحجر اتفاقاً عند من يقول بجواز تفليس المدين . وأما ما يحدث له بعد ذلك فلا يشمل الحجر عند صاحبي أبي حنيفة - رحمهم الله - والمالكية ، وعلى قول عند الشافعية -

(١) المفتي ٤٤٠٤/٤ ، والفقوى الهندية ٦٢/٥ ، وبهاية المحتاج ٣٠٥/٤

ونص شارح المنتهى من الخبايلة على أنه يحرم عليه التصرف في ماله بما يضر غريمه<sup>(١)</sup>

وصيغة الحجر أن يقول الحاكم : منعك من التصرف ، أو حجرت عليك للفلس . ويقتضي كلام الجمهور التخيير بين الصيغتين ، ونحوهما - كفلسك - من كل ما يفيد معنى الحجر<sup>(٢)</sup>

الإثبات :

١٤ - لا حجر بالدين إلا إن ثبت لدى القاضي بطريق من طرق الإثبات الشرعية (ر : إثبات) .

إشهار الحجر بالإفلاس والإشهاد عليه :

١٥ - الذين قالوا بمشروعية الحجر على المفلس قالوا : يستحب إظهار الحجر عليه وإشهاره لتجنب معاملته ، كيلا يستضر الناس بضيايع أموالهم<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية - على رأي الصاحبين - والشافعية والخبائلة : ويسن الإشهاد عليه ليتشرك ذلك عنه ، ولأنه ربما عزل الحاكم أومات ، فثبت الحجر عند الآخر فيمضيه ، ولا يحتاج إلى ابتداء حجر ثان . ولأن الحجر يتعلق به أحكام ، وربما يقع التجاحد

(١) المفتي ٤٣٨/٤ ، وشرح المنتهى ٢٧٨/٢ مطبعة أنصار السنة .

(٢) بهاية المحتاج وحاشية الشيرازي ٣٠٢/٤ ، والنسوتي ٢٦٤/٣

(٣) واللجنة ترى أن أي وسيلة من وسائل الإشهار أو الإعلان كالصحف وغيرها كافية . وفي تسجيل الحكم وضبط وقائمه بالطرق المعروفة ما يكفي لدفع الضرر عن الراغبين بالمعاملة مع هذا الشخص .

أطلق، لا إن إضافته إلى ما بعد الحجر.

وعند المالكية تفصيل، قالوا: يقبل إقراره على غرمائه إن أقر بالمجلس الذي حجر عليه فيه، أو قريباً منه، إن كان دينه الذي حجر عليه به ثبت بالإقرار، أو علم تقدم المعاملة بينهما. أما في غير ذلك إن ثبت بالبينة، فلا يقبل إقراره عليه لغيرهم.<sup>(١)</sup>

تصرفات المفلس في المال :

١٩ - تصرفات المفلس ثلاثة أنواع :

الأول : تصرفات نافعة للغرماء، كقبوله الهبة والصدقة، فهذه لا يمنع منها.

الثاني : تصرفات ضارة، كهبته لخاله، ووقفه له، وتصدقته به، والإبراء منه، وسائر التبرعات، فهذه يؤثر فيها الحجر عند الحنفية والمالكية والحنابلة، وعلى الأظهر عند الشافعية. والقول الثاني عند الشافعية: أن التصرف يقع موقوفاً، فإن فضل ذلك عن الدين نفذ وإلا لغا.

ومن أجل ذلك قال الحنابلة: لا يكفر المفلس بغير الصوم، لثلاث يضر بالغرماء. ويستثنى من هذا النوع التصرف بعد الموت، كما لو أوصى بهال. وإنما صح هذا لأن الوصية تخرج من الثلث بعد حق الدائنين.

هو مقابل الأصح عندهم - قالوا: كما لا يتعدى حجر الراهن على نفسه في العين المرهونة إلى غيرها.

والأصح عند الشافعية ومذهب الحنابلة: يشمله الحجر كذلك ما دام الحجر قائماً، نحو ما ملكه بإرث، أو هبة أو اصطیاد أو صدقة أو دية أو وصية، قال الشافعية: أو شراء في النعمة. قالوا: لأن مقصود الحجر وصول الحقوق إلى أهلها، وذلك لا يختص بالمرجود.<sup>(١)</sup>

فعلى قول الحنفية والمالكية يتصرف المحجور عليه لفلس فيما يتحدد له بعد الحجر من المال، سواء كان عن أصل، كبيع مال تركه يده بعض من فلسه، أو عن معاملة جديدة، أو عن غير أصل كميّرات وهبة ووصية. ولا يمنع من ذلك التصرف إلا بحجر جديد على ما صرح به المالكية.<sup>(٢)</sup>

الإقرار :

١٨ - على قول الحنفية والحنابلة - وهو خلاف الأظهر عند الشافعية - لا يقبل على الغرماء إقرار المفلس بشيء من ماله الذي حجر عليه فيه، لا احتيال التواطؤ بين المفلس ومن أقر له، ويلزمه ما أقر به بعد فك الحجر عنه.

والأظهر عند الشافعية: أنه يقبل في حق الغرماء، إن أسند وجوبه إلى ما قبل الحجر عليه أو

(١) الفتاوى الهندية ٥/٦٢، والزرقاتي ٥/٢٦٨، والشرح الكبير مع حاشية السنوسي ٣/٢٦٨، وشرح المنتهى ٢/٢٧٨، وبهاية المحتاج ٤/٣٠٩.

(٢) السررقاتي والبناني على غليل ٥/٢٦٨، والشرح الكبير والسنوسي ٣/٢٦٨.

(١) الفتاوى الهندية ٥/٦٢، والشرح الكبير وحاشية السنوسي ٣/٢٦٧، ٢٦٨، وشرح المنهاج ٢/٢٨٧، والمغني ٤/٤٣٩، وشرح المنتهى ٢/٢٧٨.

وقال الحنفية : إن باع ماله من الغريم، وجعل السدين بالثمن على سبيل المقاصة صح إن كان الغريم واحداً. وإن كان الغريم أكثر من واحد، فباع ماله من أحدهم بمثل قيمته يصح، كما لو باع من أجنبي بمثل قيمته، ولكن المقاصة لا تصح، كما لو قضى دين بعض الغرماء دون بعض.

ولم نجد المالكية تعرضوا لهذه المسألة بخصوصها، فيظهر أنها عندهم أيضاً موقوفة على نظر القاضي أو الغرماء كما تقدم.<sup>(١)</sup>

**التصرف في الذمة من المحجور عليه لفلس :**  
٢٠ - لو تصرف المحجور عليه لفلس تصرفاً في ذمته بشراء أو بيع أو كراء صح، نص على ذلك المالكية، والشافعية على الصحيح عندهم، والحنابلة، وهو مقتضى مذهب الصحاح، لأهليته للتصرف، والحجور يتعلق بهالة لا بذمته، ولأنه لا ضرر فيه على الغرماء، ويتبع به بعد فك الحجر عنه.<sup>(٢)</sup>

**إمضاء التصرفات السابقة على الحجر أو إلغاؤها :**

٢١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن للمفلس بعد الحجر عليه إمضاء خيار، وفسخ لعب فيما اشتراه قبل الحجر، لأنه إتمام لتصرف سابق على حجره فلم يمنع منه، كاسترداد ودعية أودعها قبل الحجر

واستثنى الحنابلة أيضاً تصرفه بالصدقة اليسيرة.<sup>(٣)</sup>

**الثالث : تصرفات دائرة بين النفع والضرر، كالبيع والإجارة.** والأصل في هذا النوع أنه باطل على قول بعض الفقهاء، منهم الحنابلة والشافعية في الأظهر، وابن عبد السلام من المالكية.

**ومذهب المالكية :** أنه يمنع من التصرف المذكور، فإن أوقعه وقع موقوفاً على نظر الحاكم إن اختلف الغرماء، وعلى نظرهم إن اتفقوا، ومذهب الحنفية على قول الصحاحين أن للمفلس أن يبيع ماله بثمن مثله، لأنه لا يبطل حق الغرماء، وإن باع بالغبن لا يصح منه، سواء أكان الغبن يسيراً أم فاحشاً، ويغير المشتري بين إزالة الغبن وبين الفسخ.<sup>(٤)</sup>

**ولسوابق بعض ماله لغريمه بدينه، فقال** الحنابلة : لا يصح، لأنه محجور عليه.  
**وقال الشافعية في الأصح عندهم :** لا يصح إلا بإذن القاضي، لأن الحجر يثبت على العموم، ومن الجائز أن يظهر له غريم آخر.

**ومقابلة عند الشافعية :** يصح، ولو بغير إذن القاضي، لأن الأصل عدم الغريم الآخر. لكن لا يصح إلا بشرط أن يكون البيع للغرماء جميعهم بلفظ واحد، وأن يكون دينهم من نوع واحد.

(١) الفتاوى الهندية ٥/٦٢، وشرح المنهاج ٢/٢٧٨، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢/٢٨٧، والزرقاني على خليل ٥/٢٦٢ -

(٢) الاختيار لتعليل المختار ١/٢٦٩ ط صحيح، وتكملة شرح فتح القدير ٨/٢٠٦، وحاشية المنصوفي على الشرح الكبير ٣/٢٦٥، والزرقاني والبناني ٥/٢٦٦، وشرح المنهاج ٣/٢٨٦، وشرح المنهاج ٢/٢٧٨

(١) الفتاوى الهندية ٥/٦٢، وشرح المنهاج مع حاشية القليوبي ٢/٢٨٦، وشرح المنهاج ٢/٢٧٨  
(٢) الزرقاني والبناني على خليل ٥/٢٦٦، وشرح المنهاج ٢/٢٧٨، وبهاية المحتاج ٤/٣٠٦

الأثر الثاني - انقطاع المطالبة عنه :

٢٣ - وذلك لقول الله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)<sup>(١)</sup> وقول النبي ﷺ لغرماء معاذ : «خلوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك» وفي رواية «ولا سبيل لكم عليه»<sup>(٢)</sup> فمن أقرضه شيئا أو باعه شيئا عالما بحجره لم يملك مطالبة ببذله حتى ينفك الحجر عنه ، لتعلق حق الغرماء حالة الحجر بعين مال المفلس ، ولأنه هو المتلف لماله بمعاملة من لا شيء معه ، لكن إن وجد المقرض أو البائع أعيان مالها فلها أخذها كما سبق ، إن لم يعليا بالحجر.<sup>(٣)</sup>

الأثر الثالث - حلول الدين المؤجل :

٢٤ - في حلول الديون التي على المفلس بالحجر عليه قولان للفقهاء :

الأول وهو قول المالكية المشهور عندهم ، وقول للشافعي هو خلاف الأظهر عند أصحابه ، ورواية عن أحمد : أن الديون المؤجلة التي على المفلس تحل بتفليس . قال المالكية : ما لم يكن المدين قد اشترط عدم حلولها بالتفليس . واحتج أصحاب هذا القول : بأن التفليس يتعلق به الدين بالمال ، فيسقط الأجل ، كالموت .

(١) سورة البقرة / ٢٨٠

(٢) حديث «خلوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك» . وفي رواية «ولا سبيل لكم عليه» أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا بلفظ «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثياب ابتاعها ، فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : «خلوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» (صحيح مسلم ١١٩١/٣ ط حسي الحلبي) .

(٣) كشف القناع ٤٤٢/٣ ، ومطالب أولي النهى ٤٠٠/٣

عليه ، وسواء أكان في ذلك الإمضاء أو الفسخ حظ للمفلس أو لم يكن .

وقال المالكية : ينتقل الخيار للحاكم أو للغرماء ، فلهم الرد أو الإمضاء .

وصرح الحنفية بأن البيع ، إن كان بمثل القيمة جاز من المحجور عليه ، فيؤخذ منه مراعاة حظ الغرماء في الفسخ أو الإمضاء.<sup>(١)</sup>

حكم ما يلزم المفلس من الحقوق في مدة الحجر :

٢٢ - ما يلزم المفلس من دية أو أرض جنائية زاحم مستحقها الغرماء ، وكذا كل حق لزمه بغير رضى الغريم واختياره ، كضمان إتلاف المال ، لانتفاء تقصيره . بخلاف التصرفات التي تقدم ذكر المنع منها ، فإنها تكون برضا الغريم واختياره . قال الشافعية على الأصح عندهم : ولو أقر المفلس بجنائية قبل إقراره على الغرماء ، سواء أسند المفلس سبب الحق إلى ما قبل الحجر أو إلى ما بعده.<sup>(٢)</sup>

وجعل من ذلك صاحب المغني أنه لو أفلس ، وله دار مستأجرة فانهدمت ، بعدما قبض المفلس الأجرة : انفسخت الإجارة فيما بقي من المدة ، وسقط من الأجرة بقدر ذلك . ثم إن وجد عين ماله أخذ بقدر ذلك ، وإن لم يجده شارك الغرماء بقدره.<sup>(٣)</sup>

(١) مطالب أولي النهى ٣/٣٧٦ ، والقليوبي ٢/٧٨٦ ، واللدوي ١٠١/٣ ، والهندية ٦٢/٤

(٢) الفتاوى الهندية ٥/٦٢ ، ونهاية المحتاج ٤/٣٠٨ ، والمغني ٤/٤٤٠ ، ومطالب أولي النهى ٣/٣٧٧

(٣) المغني ٤٤١/٤

أما ديون المفلس على الناس فلا تحل بفلسه إذا كانت مؤجلة، لا يعلم في ذلك خلاف.<sup>(١)</sup>

**الأثر الرابع :** مدى استحقاق الغريم أخذ عين ماله إن وجدها :

إذا أوقع الحجر على المفلس، فوجد أحد أصحاب الديون عين ماله التي باعها للمفلس وأقبضها له،<sup>(٢)</sup> ففي أحقيته باسترجاعها قولان للعلماء :

٢٥ - القول الأول : أن بائعها أحق بها بشروطه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي والعنبري وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر، وروي هذا القول عن بعض الصحابة، منهم عثمان وعلي رضي الله عنهما، وعن عروة بن الزبير من التابعين.

واحتج أصحاب هذا القول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره».<sup>(٣)</sup> واحتجوا أيضا بأن هذا عقد يلحقه الفسخ بالإقالة، فجاز فيه الفسخ لتعذر العوض، كالمسلم فيه إذا تعذر، وبأنه لو شرط في العقد رهنا، فعجز

قال المالكية : ولو طلب الدائن بقاء دينه مؤجلا لم يجب لذلك.

والثاني، وهو قول الحنفية، والشافعي وهو الأظهر عند أصحابه، ورواية عن أحمد هي التي اقتصر عليها في الإقناع : لا يحل للأجل بالتفليس. قالوا : لأن الأجل حق للمفلس، فلا يسقط بفلسه، كسائر حقوقه، ولأنه لا يوجب حلول ما له، فلا يوجب حلول ما عليه، كالجنون والإغفاء، وليس هو كالموت، فإن الموت تخرب به الذمة، بخلاف التفليس.

فعلى هذا القول : لا يشارك أصحاب الديون المؤجلة أصحاب الديون الحالية، إلا إن حل المؤجل قبل قسمة المال فيحاصمهم. أو قبل قسمة بعضه فيشاركهم الدائن في ذلك البعض. قال الرملي من الشافعية، وصاحب الإقناع من الحنابلة : وإذا بيعت أموال المفلس لم يذخر منها شيء للمؤجل.

ولا يرجع رب الدين المؤجل على الغرماء إذا حل دينه بشيء، لأنه لم يستحق مشاركتهم حال القسمة. وقال الحنفية : يرجع عليهم فيما قبضوا بالخصص.

**أما على القول الأول :** فيشارك أصحاب الديون المؤجلة أصحاب الديون الحالية في مال المفلس.<sup>(١)</sup>

(١) الزرقاني على خليل ٢٦٧/٥، والشرح الكبير مع الفسوفي ٢٦٦/٣، والمغني ٤/٤٣٥، وشرح الإقناع ٣/٤٣٨، ونهية المحتاج ٤/٣٠٥، وشرح للمحتاج، وحاشية القليوبي ٢/٢٨٥، والفتاوى المختبة ٥/٦٤

(١) كشف القناع شرح الإقناع للبهوتي ٣/٤٣٧

(٢) أما إن لم يقبضها له فهو أحق بها اتفاقا، لأنها من ضيمه (بداية المجتهد).

(٣) للشرح الكبير مع حاشيته ٣/٢٨٧، شرح للمحتاج ٢/٢٩٣، والمغني ٤/٤٣٥ ط الرياض.

وحديث «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره». أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. (فتح الباري ٥/٦٢ ط السلفية، وصحيح مسلم ٣/١١٩٣ ط ميسر الحديث).

قالوا: وهذا الحديث أولى من غيره، لموافقته الأصول العامة، ولأن اللزمة باقية وحقة فيها. (١)

الرجوع فيما قبضه المدين بغير الشراء:

٢٧ - اختلف القائلون بالرجوع فيما قبضه الغريم بغير الشراء

أ - فقد عمم الشافعية القول بأن له الرجوع في عين ماله بالفسخ في سائر المعاملات المالية المحضة كالقرض والسلم، بخلاف غيرها، كالمطبخ، والتكاح والصلح عن دم العمد والخلع.

وصنيع المناخلة يرحي بأن قولهم في ذلك كقول الشافعية، وإن لم نرهم صرحوا بذلك، لكن تمثيلهم لما يرجع فيه بعين القرض ورأس مال السلم والعين المؤجرة يدل على ذلك.

ب - وأجاز المالكية الرجوع للوارث، ومن ذهب له الثمن، أو تصدق عليه به، أو أحيل به.

وأبوا الرجوع فيما لا يمكن الرجوع فيه كعصمة، فلونخلعت زوجها على مال، ثم فلتست قبل أداء البذل، لم يكن لمخالعها الرجوع بالعصمة لأنها خرجت منه، وبخاص الغرماء ببذل الخلع، وكما لو فلتس الجاني بعد الصلح عن القصاص لم يكن لأولياء القتل الرجوع إلى القصاص، لتعذر ذلك شرعا بعد العفو، بل يحاصون الغرماء بعوض الصلح. (٢)

عن تسليمه، استحق الفسخ، وهو وثيقة بالثمن، فالعجز عن تسليم الثمن نفسه أولى. (١)

٢٦ - القول الثاني: قول أبي حنيفة وأهل الكوفة وقول ابن سيرين وإبراهيم من التابعين وابن شبرمة. وروي عن علي رضي الله عنه: أنه ليس أحق بها، بل هو في ثمنها أسوة الغرماء.

واحتجوا بأن هذا مقتضى الأصول اليقينية المقطوع بها، قالوا: وخبر الواحد إذا خالف الأصول يرد، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لحديث امرأة.

قالوا: ولما روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: وأبيا رجل مات أو أفلس فوجد بعض غرمائه ماله بعينه فهو أسوة الغرماء (٢)

(١) المغني ٤/٤١٠، وبسبب المسأب ١/١٢١، وشرح المنهاج مع حاشية القليوبي ٢/٢٩٣، وحاشية النسوتي على الشرح الكبير ٢٨٢/٣

(٢) حديث: وأبيا رجل مات أو أفلس فوجد بعض غرمائه ماله بعينه فهو أسوة الغرماء، أورده ابن رشد في بداية المجتهد بهذا اللفظ وقال: رواه الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعا، وذكره الباسري في العناية بلفظ مغارب وقال: رواه الحفص بإسناده، إلا أننا لم نجد الحديث بهذا اللفظ في لدينا من مراجع السنن والآثار، وإنما أورد العمري حديثا بهذا المعنى وهواه إلى الشارطوني ولفظه: وأبيا رجل باع سلعة فأدركها عند رجل قد أفلس فهو ماله بين غرمائه، ثم نقل قول الشارطوني: لا يثبت هذا الحديث عن الزهري رحمه الله مستندا وإنما هو مرسل، وتعقبه بقوله: وقلت أرسد عندنا (الخفية) حجة، وأسندته المحصف والرازي (بداية المجتهد ٢/٢٨٧ نشر دار المعرفة، والعناية بجامع فتح القدير ٨/٢١٠ ط دار إحياء التراث العربي، والعناية شرح الهداية ٨/٢٧٦ ط دار الفكر).

(١) بداية المجتهد ٢/٢٨٨ وضع القدير ٨/٢١٠

(٢) الفتح الكبير وحاشية النسوتي ٣/٢٨٣، والزرقياني ٢٨٢/٥، وكشاف القناع ٣/٤٢٥، ومطالب أولي النهى ٣٧٨/٣، ونهاية المحتاج ٤/٣٢٦، والقليوبي ٢/٢٩٣

الرجوع، ولا يمنع تلف بعضه الرجوع، على تفصيل عندهم في ذلك يرجع إليه في باب<sup>(١)</sup>.

### الشرط الثالث :

٣٠ - أن تكون السلعة عند المفلس على حالها التي اشتراها عليها. فإن انتقلت عين السلعة عن الحال التي اشتراها عليها، بعد شرائه لها - قال الخنابلة : بما يزيل اسمها - منع ذلك الرجوع، كما لو طحن الخنطة، أو فصل الثوب، أو ذبح الكبش، أو تنمّر رطبه، أو نجر الخشبة بابا، أو نسج الغزل، أو فصل القماش قميصا. وهذا عند المالكية والخنابلة. وقالوا : لأنه لم يحد عين ماله.

وقال الشافعية : إن لم تزد القيمة بهذا الانتقال رجح ولا شيء للمفلس. وإن نقصت فلا شيء للبائع إن رجح به. وإن زادت، فالأظهر أنه يباع للمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد.<sup>(٢)</sup>

### الشرط الرابع :

٣١ - ألا يكون المبيع قد زاد عند المفلس زيادة متصلة، كالسمن والكبر، وتجدد الحمل - ما لم تلد - وهذا على قول في مذهب أحمد.

وقول المالكية والشافعية، وهو رواية عن أحمد : أن الزيادة المتصلة المتولدة لا تمنع الرجوع، ويفوز بها البائع، إلا أن المالكية يغيرون الغرماء بين أن يعطوا السلعة، أو ثمنها الذي باعها به.<sup>(٣)</sup>

شروط الرجوع في عين المال :

جملة الشروط التي اشترطها القائلون بالرجوع في عين المال التي عند المفلس هي كما يلي :

### الشرط الأول :

٢٨ - أن يكون المفلس قد ملكها قبل الحجر لا بعده. فإن كان ملكها بعد الحجر فليس البائع أحق بها، ولو لم يكن عالما بالحجر، وذلك لأنه ليس له المطالبة بشئها في الحال، فلم يملك الفسخ. وقيل : ليس هذا شرطا، لعدم الخبر. وقيل بالتفريق بين العالم ومن لم يعلم.<sup>(١)</sup>

### الشرط الثاني :

٢٩ - قال الخنابلة : أن تكون السلعة باقية بعينها، ولم يتلف بعضها، فإن تلفت كلها أو تلف جزء منها، كما لو انهدم بعض الدار، أو تلفت ثمرة البستان، لم يكن للبائع الرجوع، وكان أسوة الغرماء.

واحتجوا بقول النبي ﷺ : «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره»<sup>(٢)</sup> قالوا : فإن قوله : «بعينه» يقتضي ذلك. ولأنه إذا أدركه بعينه فأخذة انقطعت الخصومة بينهما.

وعند المالكية والشافعية يمنع تلف كله

(١) للمفني ٤/٤١٣، وشرح المنهاج ٢/٢٩٤، وبلغة السالك ٢/١٣٥.

(٢) الزرقاني ٥/٢٨٣، والمفني ٤/٤١٦، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ٢/٢٩٧.

(٣) للمفني ٤/٤٦٥.

(١) للمفني ٤/٤١٠، وحاشية الدسوقي ٣/٢٨٢، والزرقاني ٥/٢٨٢.

(٢) حديث «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به» سبق تخريجه. ف ٢٥.

### الشرط السابع :

٣٤ - قال الشافعية : أن يكون الثمن حالا عند الرجوع ، فلا رجوع فيما كان ثمنه مؤجلا ولم يجل ، إذ لا مطالبة في الحال .

وقال الحنابلة : إن كان الثمن مؤجلا لم يجل رجع البائع في السلعة ، فتوقف إلى الأجل ، فيختار البائع حينئذ بين الفسخ والترك . ولا تباع فيها يباع من مال المفسس . قالوا : لأن حق البائع تعلق بها ، فقدم على غيره ، وإن كان مؤجلا ، كالمترهن .<sup>(١)</sup>

### الشرط الثامن :

٣٥ - وهو للحنابلة ، قالوا : يشترط ألا يكون البائع قد قبض من ثمنها شيئا . وإلا سقط حقه في الرجوع . قالوا : والإبراء من بعض الثمن كقبضه . واحتجوا بما روى السدرا قطني من حديث أبي هريرة مرفوعا : «أبى رجل باع سلعة ، فأدرك سلعته بعينها عند رجل قد أفلس ، ولم يكن قبض من ثمنها شيئا ، فهي له . وإن كان قبض من ثمنها شيئا فهو أسوة الغرماء» .<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعي في مذهبه الجديد : للبائع أن يرجع بما يقابل الباقي من دينه . وقال مالك : هو غير إن شاء رد ما أخذه ورجع في جميع العين ، وإن شاء حاص الغرماء ولم يرجع .<sup>(٣)</sup>

وهذا بخلاف نقص الصفة فلا يمنع الرجوع .<sup>(٤)</sup>

أما الزيادة المنفصلة فإنها لا تمنع الرجوع ، وذلك كالثمرة والولد . وهذا قول مالك والشافعي وأحمد ، سواء أنقص بها المبيع أم لم ينقص ، إذا كان نقص صفة . والزيادة المنفصلة للمشتري وهو المفسس .<sup>(٥)</sup>

### الشرط الخامس :

٣٦ - ألا يكون قد تعلق بالسلعة حق للغير ، كأن وهبها المشتري أو باعها أو وقفها فلا رجوع ، لأنه لم يدرك متاعه بعينه عند المفسس ، فلا يدخل في النص .<sup>(٦)</sup>

وقال المالكية في المرهون : إن للدائن أن يفك الرهن بدفع ما رهنت به العين ، ويأخذها ، ويحاص الغرماء بها دفع .<sup>(٧)</sup>

### الشرط السادس :

٣٣ - وهو للشافعية . قالوا : أن يكون الثمن ديناً ، فلو كان الثمن عينا قدم على الغرماء بقبض العين التي هي ثمن ، وذلك كما لو باع بقرة ببعير ، ثم أفلس المشتري ، فالبائع بالبعير ولا يرجع بالمبيع ، أي البقرة .<sup>(٨)</sup>

(١) نهاية المحتاج ٤/ ٣٢٨ ، وكشاف القناع ٣/ ٤٢٥

(٢) حديث «أبى رجل باع سلعة فأدرك سلعته بعينها عند رجل قد أفلس...» أخرجه الدارقطني وفي إسناده إسحاق بن عمار ، قال الدارقطني : إسحاق بن عمار مضطرب الحديث ولا يثبت هذا عن الزهري مستدا وإياها هو مرسل (سنن الدارقطني ٣/ ٢٩ - ٣٠ ط دار المحاسن) .

(٣) المغني ٤/ ٤٣٠ ، وكشاف القناع ٤/ ٤٢٦ ، وبهية المحتاج .

(٤) المغني ٤/ ٤٦٤

(٥) المغني ٤/ ٤٦٥

(٦) المغني ٤/ ٤٣١ ، ٤٣٢ ، وبهية المحتاج ٤/ ٣٣٢

(٧) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٨٥

(٨) بهية المحتاج وحاشية الرشيدي ٤/ ٣٣٢



### الشرط التاسع :

«أيضا امرىء مات، وعنده مال امرىء بعينه، اقتضى منه شيئا أو لم يقتضى فهو أسوة الغرماء»<sup>(١)</sup> قالوا: ولأنه تعلق به حق غير المفلس، وهم الورثة، كالمرهون، وكما لو باعته.

وقال الشافعي: له الفسخ واسترجاع العين، لحديث أبي هريرة مرفوعا: «أيضا رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه، إذا وجده بعينه»<sup>(٢)</sup>.

### الشرط الحادي عشر :

٣٨ - أن يكون البائع أيضا حيا، فلو مات قبل الرجوع فلا رجوع على قول عند الحنابلة. وفي الإنصاف: للورثة الرجوع<sup>(٣)</sup>.

### الشرط العاشر :

٣٧ - أن يكون المفلس حيا إلى أخذها، فإن مات بعد الحجر عليه، سقط حق البائع في الرجوع. وهذا مذهب مالك وأحمد. لحديث: «... فإن مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء»<sup>(٤)</sup> وفي رواية:

= ٣٣٢/٤، ٣٣٣، وبداية المجتهد ٢/٢٨٨، والمصنوع على الشرح الكبير ٣/٢٨٦

(١) الزرقاني ٥/٢٨٢، وبداية المحتاج ٤/٣٢٩، وكشف النقا ٣/٤٢٥

(٢) حديث: «... فإن مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء».

أخرجه أبو داود من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، بلفظ: «وأن رسول الله ﷺ قال: «أيضا رجل باع متاعا، فأفلس الذي ابتاعه، ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا، فوجد متاعه بعينه فهو أحق به، وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء». قال المنذري: وهذا مرسل، أبو بكر بن عبد الرحمن تأييد. (عون الميعود ٣/٣٠٩ قال المنذري

(٣)

(١) حديث «أيضا امرىء مات وعنده مال امرىء بعينه...»

أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وفي إسناده البيان بن عدي، قال عنه الدارقطني: ضعيف الحديث (سنن ابن ماجه ٢/٧٩١ ط حيسى الحلبي، وسنن الدارقطني ٣/٣٠ ط دار المحاسن).

(٢) الخفي ٤/٤٥٣، ٤٥٤، ومطالب أولي النهى ٣/٣٧٩، وبداية المحتاج ٤/٣٢٥

وحديث «أيضا رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه» أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وفي إسناده أبو المعتمر، قال عنه أبو داود: لا يعرف، قال الحافظ ابن حجر من حديث حسن يحتج بمثله، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي. (عون الميعود ٣/٣٠٩ ط الهند، وتختصر سنن أبي داود للمنذري ٥/١٧٧ نشر دار المعرفة، وسنن ابن ماجه ٢/٧٩٠ ط حيسى الحلبي، ونسخ اليساري ٤/٦٤ ط السلفية، والمستدرك ٢/٥٠-٥١ نشر دار الكتب العربي).

(٣) كشف النقا ٣/٤٢٨، ٤٢٩

الشرط الثاني عشر :

٣٩ - قال الشافعية على الأصح عندهم : له أن يرجع فور علمه بالحجر، فإن تراخى في الرجوع، وادعى أنه جهل أن الرجوع على الفور، قبل منه. ولو صولح عن الرجوع على مال لم يصح الصلح، ويطل حقه من الفسخ إن علم.

ووجه اشتراطه عندهم أنه كالرد بالعيب، بجماع دفع الضرر.

والقول الآخر للشافعية، وهو مذهب الحنابلة: أن الرجوع على التراخي. قالوا: وهو كرجوع الأب في حبه لابنه. (١)

الرجوع بعين الثمن :

٤٠ - لو كان الغريم اشترى من المفلس شيئاً في الدعة، وأسلم الثمن، ولم يقبض السلعة، حتى حاجر على المفلس، فهل يرجع الغريم بها أسلمه من النقود؟ قال المالكية : نعم يرجع إن ثبت عينها بينة أو طبع، قياساً للثمن على الثمن.

وقال أشهب من المالكية : لا يرجع، لأن الأحاديث إنما فيها ومن وجد سلعته... (٢)

و: «من وجد متاعه...» (١) والنقدان لا يطلق عليهما ذلك عرفاً. (٢)

ثم قد قال المالكية : ولو اشترى شراء فاسداً ففسخه الحاكم وأفلس البائع، فالمشتري أحق بالثمن إن كان موجوداً لم يفت. (٣)  
ولم نثر على نص في هذه المسألة لسائر المذاهب.

استحقاق مشتري العين أخذها إن حجر على البائع للمفلس قبل تقييضها :

٤١ - نص الحنابلة على أن الرجل لو باع عيناً، ثم أفلس قبل تقييضها، فالمشتري أحق بها من الغرماء، لأنها عين ملكه، وذلك صادق عندهم سواء كانت السلعة مما لا يحتاج لحق توفية، كدار وسيارة، أو ما يحتاج إليه، كالكميل والموزون. (٤)  
ولم نجد تعرضاً لهذه المسألة في المذاهب الأخرى.

هل يحتاج الرجوع إلى حكم حاكم :

٤٢ - لا ينتظر الرجوع في العين إلى حكم حاكم، على مذهب الحنابلة، وعلى الأصح في مذهب الشافعية. قالوا: لأنه ثبت بالنص. (٥)

(١) حديث «من وجد متاعه...» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به».

(٢) صحيح مسلم ١١٩٤/٣ ط عيسى الحلبي.

(٣) الزركاني ٧٨٢/٥، والدموقي ٨٣/٣

(٤) الشرح الكبير والدموقي ٣/٢٩٠، وجواهر الإكليل ١٧/٢

(٥) كشف القناع ٣/٤٣٧

(٥) كشف القناع ٣/٤٢٩، ونهاية المحتاج ٤/٣٢٦، وشرح المحلى

على المنهاج ٢/٢٩٣

(١) نهاية المحتاج ٤/٣٢٦، وكشاف القناع ٣/٤٢٩

(٢) حديث «من وجد سلعته...» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «إذا أفلس الرجل فوجد الرجل عنده سلعته بعينها فهو أحق به» (صحيح مسلم ١١٩٤/٣ ط عيسى الحلبي).

والقول الآخر : أنه يحصل بذلك ، كالبيع في مدة الخيار. (١)  
ولم نجد للملكية نصا في ذلك .

ظهور عين مستحقة في مال المفلس :

٤٤ - لو ظهر شيء مستحق في مال المفلس فهو لصاحبه .

ولو أن المفلس باعه قبل الحجر ثم استحق - والتمن تالف - فإن المشتري يشارك الغرماء كواحد منهم ، وسواء أكان تالف الثمن قبل الحجر أو بعده ، لأن دينه من جملة الديون الثابتة في ذمة المفلس قبل إفلاسه .

وإن كان الثمن غير تالف ، فالمشتري أولى به على ما صرح به الشافعية ، ويفهم من كلام الحنابلة ، لأنه عين ماله. (٢)

الرجوع في الأرض بعد البناء فيها أو غرسها :

٤٥ - عند الشافعية والحنابلة : إذا أفلس مشتري الأرض وحجر عليه ، وكان قد غرس فيها غراسا أو بنى بناء ، لم يمنع ذلك من رجوع البائع فيها . والزرع الذي يجلد مرة بعد أخرى وتبقى أصوله كالغراس في هذا .

ثم إن تراضى الطرفان - البائع من جهة ، والغرماء مع المفلس من الجهة الأخرى - على القلع ، أو أباه البائع وطلبوه هم فلهم ذلك ، لأنه

ولو حكم بمنع الفسخ حاكم فعند الشافعية : لا ينقض حكمه . قالوا : لأن المسألة اجتهادية ، والخلاف فيها قوي ، إذ النص كما يحتمل أنه «أحق بعين متاعه» يحتمل أنه «أحق بثمنه» وإن كان الأول أظهر .

وعند الحنابلة : يجوز نقض حكمه ، نقل صاحب المغني عن نص أحمد : لو حكم حاكم بأن صاحب المتاع أسوة الغرماء ، ثم رفع إلى رجل يرى العمل بالحدوث ، جازله نقض حكمه. (١) أي فيما كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى حكم حاكم .

ما يحصل به الرجوع :

٤٣ - يحصل الرجوع بالقول ، بأن يقول : فسخت البيع أوفقته أو نقضته أو أبطلته أو رددت . نص على هذا الشافعية والحنابلة ، قال الحنابلة : فلو قال ذلك صح رجوعه ولو لم يقبض العين . فلورجع كذلك ثم تلفت العين تلفت من مال البائع ما لم يتبين أنها تلفت قبل رجوعه ، أو كانت بحالة لا يصح الرجوع فيها لفقد شريطة من شرائط الرجوع المعتبرة ، أو لمانع يمنع الرجوع ، كما لو كان دقيقا فاتخذ خبزا ، أو حليدا فاتخذ سيفا. (٢)

أما الرجوع بالفعل : فقد نص الشافعية - في الأصح عندهم - والحنابلة على أن الرجوع لا يحصل بالتصرف الناقل للملكية كالبيع ، ولو نوى به الرجوع . قال صاحب مطالب أولي النهى : حتى لو أخذ العين بنية الرجوع لم يحصل الرجوع .

(١) مطالب أولي النهى ٣/ ٣٨٢ ، ونهاية المحتاج ٤/ ٣٢٦

(٢) نهاية المحتاج ٤/ ٣١٧ ، والراجح الرجوع ص ٢٢٥ ط مصطفى الحلي ، وكشاف القناع ٣/ ٤٣٦ ، وحاشية الدسوقي مع الفرح الكبير ٣/ ٢٧٥

(١) نهاية المحتاج ٤/ ٣٢٦ ، وكشاف القناع ٣/ ٤٢٩

(٢) نهاية المحتاج ٤/ ٣٢٦ ، وكشاف القناع ٣/ ٤٢٩

بالفسخ، وإن شاء ترك ذلك للغرماء وحاص  
بجميع الأجرة.

وإن اختار الفسخ، وكان قد مضى شيء من  
المدة، فقال المالكية والشافعية: يشارك المؤجر  
الغرماء بأجرة ما مضى، ويفسخ في الباقي.

وقال الحنابلة: في هذه الحال يسقط حقه في  
الفسخ بناء على قولهم: إن تلف بعض السلعة  
يمنع الرجوع.<sup>(١)</sup>

#### إفلاس المؤجر:

٤٧ - إن أجر دارا بعينها ثم أفلس المؤجر، فالإجارة  
ماضية ولا تنفسخ بفلسه للزومها، وسواء أقبض  
العين أم لم يقبضها. وإن طلب الغرماء بيع الدار  
المعينة في الحال بيعت مؤجرة، وإن اتفقوا على  
تأخير بيعها حتى تنقضي الإجارة جاز.

أما إن استأجر دارا موصوفة في الذمة، ثم أفلس  
المؤجر قبل القبض، فالمستأجر أسوة الغرماء، لعدم  
تعلق حقه بعين.<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية والشافعية: وإن أفلس ملتزم عمل  
في الذمة، وقد سلم للمستأجر عينا ليستوفي منها،  
قدم بها كالمعينة في العقد. ثم قال الشافعية: فإن لم  
يكن سلم له عينا، وكانت الأجرة باقية في يد  
المؤجر، فللمستأجر الفسخ ويسترد الأجرة. فإن  
كانت تالفة ضرب مع الغرماء بأجرة المثل للمنفعة،

ملك للمفلس لا حق للبائع فيه، ولا يمنع الإنسان  
من أخذ ملكه. ويلزم حيثئذ تسوية الأرض من  
الحقير، وأرش نقص الأرض بسبب القلع يجب  
ذلك في مال المفلس، لأنه نقص حصل لتخليص  
ملك المفلس، فكان عليه، ويقدم به الأخذ على  
حقوق الغرماء عند الشافعية، لأنه لمصلحة تحصيل  
المال، وبخاصهم به عند الحنابلة.

وإن أبى المفلس والغرماء القلع، لم يجبروا  
عليه، لأنه وضع بحق. وللاخذ حيثئذ تملك  
الغرس والبناء بقيمته قائما، لأنه غرس أوبنى وهو  
صاحب حق، وإن شاء فله القلع وإعطؤه للغرماء  
مع أرش نقصه، فإن أبى الأخذ تملك الغرس  
والبناء، وأبى أداء أرش النقص، فلا رجوع له  
على الأظهر عند الشافعية والمقدم عند الحنابلة،  
لأن الرجوع حيثئذ ضرر على الغرماء، ولا يزال  
الضرر بالضرر.

والوجه الآخر عند الطرفين: له الرجوع،  
وتكون الأرض على ملكه، والغرس والبناء  
للمفلس.<sup>(٣)</sup>

ولم يتعرض المالكية والحنفية لهذه المسألة فيما  
أطلعنا عليه من كلامهم.

#### إفلاس المستأجر:

٤٦ - عند المالكية والشافعية والحنابلة: إذا أجر عينا  
له بأجرة حالة ولم يقبضها حتى حجر على المستأجر  
لفلس، فالمؤجر غير، إن شاء وجع في العين

(١) شرح المهناج وحاشية الطيوي ٢/ ٢٩٤، وبهية المحتاج  
٤/ ٣٢٧، وحاشية السوقي ٣/ ٢٩٦، ٢٨٨، وكشاف القناع

٣/ ٤٢٦

(٢) كشاف القناع ٣/ ٤٣٦، ٤٣٧، ومطلب أولي البص ٣/ ٣٩٣،  
وبهية المحتاج ٤/ ٣٢٨

(٣) شرح المهناج ٢/ ٢٩٦، وبهية المحتاج ٤/ ٣٣٥ وما بعدها،  
وشرح المنهاج ٢/ ٢٨٢، وكشاف القناع ٣/ ٤٣١، والمغني  
٤/ ٤٢٦ - ٤٢٨

عين ماله فيأخذها .  
د - يستحب بيع كل شيء في سوقه ، لأنه أحوط وأكثر لطلابيه وعارفي قيمته .  
هـ - يترك للمفلس من ماله شيء ، ويأتي تفصيل الكلام فيه .

و - يلاحظ الحاكم نوعاً من الترتيب تتحقق به المصلحة ، فيما يقدم ببيعته وما يؤخره ، فيقدم الأيسر فالأيسر ، حسباً هو أنظر للمفلس ، إذ قد يكفي بيع البعض ، فيبدأ ببيع الرهن ، ويدفع إلى المرتهن قدر دينه ، ويرد ما فضل من الثمن على الغرماء ، وإن بقيت من دينه بقية ضرب بها مع الغرماء .

ثم يبيع ما يسرع إليه الفساد من الطعام الرطب وغيره ، لأن إبقائه يتلفه . وقدمه الشافعية على بيع الرهن .

ثم يبيع الحيوان ، لأنه معرض للتلف ، ويحتاج إلى مؤونة في بقاءه .

ثم يبيع السلع والأناث ، لأنه يخاف عليه الضياع وتناله الأيدي .

ثم يبيع العقار آخر . قال المالكية : يستأني به الشهر والشهرين .

ونص الشافعية على أن هذا الترتيب مستحب في غير الحيوان ، وما يسرع إليه الفساد ، وما يخاف عليه النهب أو استيلاء نحو ظالم عليه .

وذكر المالكية الأمور الآتية أيضاً :  
ز - أنه لا يبيع إلا بعد الإعذار في البينة للمفلس فيما ثبت عنده من الدين ، والإعذار لكل من القائمين (الدائنين المطالبين) ، لأن لكل الطعن في بينة صاحبه ، ويحُلف كلا من الدائنين أنه لم يقبض

ولا تسلم إليه حصته منها بالمحاصة ، لامتناع الاعتياض عن المسلم فيه ، إذ إجارة النعمة مسلم في المنافع ، فيحصل له بعض النعمة الملتزمة إن تبعضت بلا ضرر ، كحصول مائة رطل مثلاً ، وإلا - كخياطة ثوب - فسخ ، ويحاص بالأجرة المبدولة .<sup>(١)</sup> ولم نجد للمحنفة كلاماً في هذه المسائل .

الأثر الخامس من آثار الحجر على المفلس : بيع الحاكم ماله :

٤٨ - يبيع الحاكم مال المحجور عليه لفلس ، عند غير أبي حنيفة ومن وافقه ، ليؤدي ما عليه من الديون .

وإنما يبيعه إن كان من غير جنس الدين . ويراعي الحاكم عند البيع ما فيه المصلحة للمفلس .

وذكر ابن قدامة الأمور التالية ، وذكرها غيره أيضاً :

أ - يبيع بتقد البلد لأنه أوفر ، فإن كان في البلد نقود باع بغاليتها ، فإن تساوت باع بجنس الدين .

ب - يستحب إحضار المفلس البيع ، قال : ليحصى ثمنه ويضبطه ليكون أطيب لقلبه ، ولأنه أعرف بجيد متاعه ورديته ، فإذا حضر تكلم عليه ، فتكثر الرغبة فيه .

ج - يستحب إحضار الغرماء أيضاً ، لأنه يباع لهم ، وربما رغبوا في شراء شيء منه ، فزادوا في ثمنه ، فيكون أصلح لهم وللمفلس ، وأطيب لنفوسهم وأبعد من التهمة ، وربما وجد أحدهم

(١) نهاية المحتاج وحاشية الشبراخيلي ٣٣٨/٤

جُمِعَتْهُ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهَا، وَيَشْتَرِي لَهُ دُونَهَا، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا صَرَحَ بِهِ الْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ مِنْ أَنَّ الثِّيَابَ إِنْ كَانَتْ رَفِيعَةً لَا يَلْبَسُ مِثْلَهُ مِثْلَهَا تَبَاعٌ، وَيَتْرَكَ لَهُ أَقْلٌ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الثِّيَابِ.

وقال المالكية والشافعية: يترك لعياله كما يترك له من الملابس.<sup>(١)</sup>

#### ب - الكتب :

وتترك له الكتب التي يحتاج إليها في العلوم الشرعية وألقتها، إِنْ كَانَ عَالِمًا لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا. عند الشافعية، وعلى قول في مذهب المالكية. والمقدم عند المالكية أنها تباع أيضا.<sup>(٢)</sup>

#### ج - دار السكنى :

قال مالك والشافعي - في الأصح عنه - وشريح: تباع دار المفلس ويكتري له بدلها، واختار هذا ابن المنذر، لأن النبي ﷺ قال لغرماء الذي أصيب في ثمار ابتاعها: «خلوها ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك».<sup>(٣)</sup>

وقال أحمد وإسحاق: وهو قول عند الحنفية والشافعية: لا تباع داره التي لا غنى له عن سكنها. فإن كانت الدار نفيسة بيعت واشترى له

من دينه شيئا، ولا أحال به، ولا أسقطه، وأنه باق في ذمته إلى الآن.

ح - وأنه يبيع بالخيار ثلاثا لطلب الزيادة في كل سلعة، إلا ما يفسده التأخير.

ط - وقال الشافعية: لا يبيع بأقل من ثمن المثل، وهو مذهب الحنابلة، كما في مطالب أولي النهى، وبعض الشافعية قال: يبيع بما تنتهي إليه الرغبات، قالوا جميعا: فإن ظهر رغب في السلعة بأكثر مما يبعث به - وكان ذلك في مدة خيار، ومنه خيار المجلس - وجب الفسخ، والبيع للزائد. وبعد مدة الخيار لا يلزم الفسخ، ولكن يستحب للمشتري الإقالة.

ي - وقالوا أيضا: لا يبيع إلا بنقد، ولا يبيع بشئ مؤجل، ولا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن.<sup>(٤)</sup>

ما يترك للمفلس من ماله :

٤٩ - يترك للمفلس من ماله ما يأتي :

أ - الثياب :

يترك للمفلس بالاتفاق دست<sup>(٥)</sup> من ثيابه، وقال الحنفية: أودستان. ويبيع ما عداهما من الثياب. وقال الحنفية: يباع ما لا يحتاج إليه في الحال، كتياب الشتاء في الصيف. وقال المالكية: يباع ثوبا

(١) الزرقاني على خليل ٥/ ٢٧٠، والدمسوقي ٣/ ٢٧٠، ٢٧١، وبهائية المحتاج ٤/ ٣١٠-٣١٢، والمغني ٤/ ٤٤٣، ٤٤٤، ومطالب أولي النهى ٣/ ٣٨٩، ٣٩٠، وانظر فتح القدير ٨/ ٢٠٧، والفتاوى الهندية ٥/ ٦٢، والدر المختار وحاشيته ٥/ ٩٨ ط بولاق ١٣٢٦هـ.

(٢) الدست - كما في المصباح - ما يلبسه الإنسان ويكفيه لترده في حوائجه، وجمعه دست، كفلس وقلوس. وصبر عنه ابن عابدين بالبدلة.

(١) ابن عابدين ٥/ ٩٥، والزرقاني على خليل ٥/ ٢٧٠، والدمسوقي ٣/ ٢٧٧، وبهائية المحتاج ٤/ ٣١٩، وشرح المحلى على المحتاج ٢/ ٢٩١، والمغني لابن قدامة ٤/ ٤٤١، ٤٤٥.  
(٢) الزرقاني ٥/ ٢٧٠، وبهائية المحتاج وحاشية الفهراملي ٤/ ٣١٩.  
(٣) حديث: «خلوها ما وجدتم...» سبق تخريجه (ف ٢٣)

بعض ثمنها مسكن يبيت فيه، ويصرف الباقي إلى الغرماء. <sup>(١)</sup>

#### د - آلات الصانع :

قال الحنابلة وبعض المالكية : تترك للمفلس آلة صنعته، ثم قال المالكية من هؤلاء : إنها تترك إن كانت قليلة القيمة، كمطرقة الحداد : وقال بعضهم : تباع أيضا. ونص الشافعية أنها تباع. <sup>(٢)</sup>

#### هـ - رأس مال التجارة :

قال الحنابلة وابن سريج من الشافعية : يترك للمفلس رأس مال يتجر فيه، إذا لم يحسن الكسب إلا به. قال الرمي : وأظنه يريد الشيء اليسير. أما الكثير فلا. ولم نر نصا في ذلك للحنفية والمالكية. <sup>(٣)</sup>

#### و - القوت الضروري :

عند المالكية والحنابلة : يترك للمفلس أيضا من ماله قدر ما يكفيه وعياله من القوت الضروري الذي تقوم به البنية، لا ما يترفع. قال المالكية : وتترك له ولزوجاته وأولاده والديه النفقة الواجبة عليه، بالقدر الذي تقوم به البنية. وهذا إن كان ممن لا يمكنه الكسب، أما إن كان ذا صنعة

يكتسب منها، أو يمكنه أن يؤجر نفسه فلا يترك له شيء.

ثم قد قال المالكية : يترك ذلك له ولبن ذكر قدر ما يكفيهم إلى وقت يظن بحسب الاجتهاد أنه يحصل له فيه ما تنأى معه المعيشة.

أما عند الشافعية فلا يترك له من القوت شيء ما عدا قوت يوم القسمة، ولا نفقة عليه أيضا لقريب، لأنه معسر بخلاف حاله قبل القسمة. وتسقط نفقة القريب لما بعد القسمة أيضا عند الحنابلة. <sup>(١)</sup>

#### الإفناق على المفلس وعلى عياله مدة الحجر وقبل قسمة ماله على الغرماء :

٥٠ - عند الحنفية على قول صاحبين، والشافعية والحنابلة، وهو مقتضى مذهب المالكية كما تقدم : يجب على الحاكم أن ينفق من مال المفلس عليه - أي على المفلس - بالمعروف، وهو أدنى ما ينفق على مثله، إلى أن يقسم ماله. وذلك لأن ملكه لم يزل عن ماله قبل القسمة. وكذلك ينفق على من تلزم المفلس نفقته، من زوجة وقريب ولو حدث بعد الحجر، لقول النبي ﷺ «أبدأ بنفسك ثم بمن تعول» <sup>(٢)</sup> وهذا ما لم يستغن المفلس بكسب

(١) الشرح الكبير وحاشية السنوسي ٢٧٧/٣، وبهاية المحتاج ٣١٧/٤، وشرح المنهاج مع حاشية القليوبي ٢٩١/٢، ٢٩١، والمغني ٤٤٦/٤، ومطلب أولي النهي ٣٩١/٣

(٢) حديث : «أبدأ بنفسك ثم بمن تعول». أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ «أبدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فقله قريبتك، فإن فضل عن ذي قريبتك شيء فلكذا وهكذا» يقول : فبين يديك، ومن يمينك وعن شمالك. (صحيح مسلم ٦٩٢/٢ - ٦٩٣ طبعه الحلبي).

(١) الفتاوى الهندية ٦٢/٥، وبهاية المحتاج ٣١٨/٤، ٣١٩، والمغني ٤٤٤/٤، ٤٤٥  
(٢) الزرقاني ٥/٣٧٠، وبهاية المحتاج ٣١٩/٤، ومطلب أولي النهي ٣٩١/٣  
(٣) بهاية المحتاج ٣١٧/٤

هل يلزم قبل القسمة حصر الدائنين؟

٥٢ - نص المالكية والشافعية والحنابلة على أنه لا يكلف القاضي غرماء المفلّس إثبات أنه لا غريم غيرهم، وذلك لاشتهار الحجر، فلو كان ثمة غريم لظهر. وهذا بخلاف قسمة التركة عند جميعهم، فإن القاضي لا يقسم حتى يكلفهم بيّنة تشهد بحصرهم.<sup>(١)</sup>

ظهور غريم بعد القسمة :

٥٣ - لو قسم الحاكم مال المفلّس بين غرمائه، فظهر غريم بعد ذلك بدين سابق على الحجر، شارك كل واحد منهم بالحصة، ولم تنقض القسمة. فإن أئلف أحدهم ما أخذه رجع عليه كذلك، على ما نص عليه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ثم قال الشافعية: فإن كان الأخذ معسرا جعل ما أخذه كالمعوم، وشارك من ظهر الآخرين.

وقال المالكية: إن اقتسموا، ولم يعلموا بالغريم الآخر، يرجع على كل واحد منهم بما ينوبه، ولا يأخذ أحدا عن أحد. وإن كانوا عالمين يرجع عليهم بحصته، ولكن يأخذ المليء عن المعدم، والحاضر عن الغائب، والحي عن الميت، أي في حدود ما قبضه كل منهم. وفي قول عند الشافعية: تنقض القسمة بكل حال، كما لو ظهر وارث بعد قسمة التركة.<sup>(٢)</sup>

حلال لائق به.<sup>(١)</sup>

وفي الحانبة من كتب الحنفية: ولا يضيق عليه في مأكوله ومشروبه وملبوسه، ويقدر له المعروف والكفاف.<sup>(٢)</sup>  
أما بعد القسمة فقد تقدم بيان ما يترك له من النفقة.

المبادرة بقسم مال المفلّس بين غرمائه :

٥١ - نص المالكية على أنه لا ينبغي الامتناء (التمهل والتأخير) بقسم مال المفلّس، وقال الشافعية والحنابلة: يندب المبادرة بالقسم لراحة ذمة المدين، ولئلا يطول زمن الحجر عليه، ولئلا يتأخر إيصال الحق لمستحقه، وتأخير قسّمه مطلق وظلم للغرماء. قال الشافعية: ولا يفرط في الاستعجال، كيلا يطمع فيه بضمن بخس. وقال المالكية: إن كان يخشى أن يكون على المفلّس دين لغير الغرماء الحاضرين فإن القاضي يستأني بالقسم باجتهاده.<sup>(٣)</sup>

ونص الشافعية على أنه لا يلزم الحاكم أن ينتظر ليتم بيع الأموال كلها، بل يندب للحاكم عندهم أن يقسم بالتدريج كل ما يقبضه. فإن طلب الغرماء ذلك وجب. فإن تعسر ذلك قللة الحاصل يؤخر القسمة حتى يجتمع ما تسهل قسمته، فيقسمه، ولو طلبه الغرماء لم يلزمه.<sup>(٤)</sup>

(١) مائة المحتاج ٣١٧/٤، وشرح التلج بحاشية القليوبي ٢٩٠/٢، وكشاف القناع ٤٣٤/٣، والفتاوى المحتبة ٦٣/٥، والشرح الكبير، وحاشية الدسوقي عليه ٣٧٧/٣

(٢) شرح المجلة للأئسي ٣/٣٥٥٦م ١٠٠٠

(٣) مائة المحتاج ٣١١/٤، وحاشية الدسوقي ٣١٥/٤، ومطالب أولي النهى ٣٨٩/٣

(٤) مائة المحتاج ٣١٥/٤

(١) حاشية الدسوقي ٣/٢٧١، ٧٢٧٢ وبهاية المحتاج ٤/٣١٦،

وكشاف القناع ٣/٣٧٤

(٢) الفتاوى المحتبة ٥/٦٤، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي

٣/٢٧٤، ٢٧٦، والزرقاني ٥/٢٧٥، وبهاية المحتاج ٤/٣١٦،

٣١٧، وكشاف القناع ٣/٤٣٨



كيفية قسمة مال المفلس بين غرمائه :

٥٤ - أ - يبدأ من مال المفلس بإعطاء أجرة من يصنع ما فيه مصلحة للمال، من مناد وسمسار وحافظ وجمال وكيال ووزان ونحوهم، تقدم على ديون الغرماء. ذكر ذلك صاحب الإقناع من الحنابلة. وذكر الدردير من المالكية تقديم ساقى الزرع الذي أفلس ربه على المرتين، وقال: إذ لولاه لما انتفع بالزرع.<sup>(١)</sup>

ب - ثم بمن له رهن لازم أي مقبوض، فيختص بثمنه إن كان قدر دينه، لأن حقه متعلق بعين الرهن وذمة الراهن. وما زاد من ثمن الرهن رد على المال، وما نقص ضرب به الغريم مع الغرماء. وأضاف المالكية: إن الصانع أحق من الغرماء بما في يده إذا أفلس رب الشيء المصنوع بعد تمام العمل حتى يستوفي أجرته منه، لأنه وهو تمت يده كالرهن، حائزه أحق به في الفلاس، وإلا فليس أحق به إذا سلمه لربه قبل أن يفلس، أو أفلس ربه قبل تمام العمل.<sup>(٢)</sup>

قالوا: ومن استأجر دابة ونحوها كسفينة، وأفلس، فربها أحق بالمحمول عليها من أمتعة المكري، يأخذه في أجرة دابته وإن لم يكن ربا معها، ما لم يقبض المحمول ربه - وهو المكري - قبض تسليم. وهذا بخلاف مكري الحائوت ونحوه فلا يختص بها فيه. والفرق أن حيازة الظهر لما

فيها من الحمل والنقل أقوى من حيازة الحائوت والدار.<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية أيضا: وكذلك المكري لدابة ونحوها أحق بها حتى يستوفي من منافعتها ما نقده من الكراء، سواء أكانت معينة أو غير معينة، إلا أنها إن كانت غير معينة لم يكن أحق بها ما لم يقبضها قبل فليس المؤجر.<sup>(٤)</sup>

ج - ثم من وجد عين ماله أخذها بشروطها المتقدمة. وكذا من له عين مؤجرة استأجرها منه المفلس، فله أخذها وفسخ الإجارة على الخلاف والتفصيل المتقدم.<sup>(٥)</sup>

د - ثم تقسم أموال المفلس المتحصلة بين غرمائه. وهذا إن كانت الديون كلها من النقد. وكذلك إن كانت كلها عروضاً موافقة لمال المفلس في الجنس والصفة، فلا حاجة للتقويم، بل يتحاصون بنسبة عرض كل منهم إلى مجموع الديون.<sup>(٦)</sup>

فإن كانت الديون كلها أو بعضها عروضاً وكان مال المفلس نقداً، قومت العروض بقيمتها يوم القسمة، وحاص كل غريم بقيمة عروضه، يشتري له بها من جنس عروضه وصفتها. ويجوز مع التراضي أخذ الثمن إن خلا من مانع، كما لو كان دينه ذهباً، وثابه في القسم فضة، فلا يجوز له أخذ ما ثابه، لأنه يؤدي إلى الصرف المؤخر. وهذا التفصيل منصوص المالكية.

(١) الشرح الكبير وحاشية النسوي ٢/٢٨٩

(٢) المرجع السابق.

(٣) كتاب الفتاوى ٣/٤٣٦

(٤) حاشية النسوي على الشرح الكبير ٣/٢٧١، وكتاب الفتاوى

٣/٤٣٥

(١) كتاب الفتاوى ٣/٤٣٦، ومطالب أولي النهى ٣/٣٩١، والشرح

الكبير على خليل ٣/٢٨٨، ونهاية المحتاج ٤/٣١٧

(٢) كتاب الفتاوى ٣/٤٣٦

(٣) حاشية النسوي ٣/٢٨٨

شروط على نفسه ذلك في عقد الدين . قالوا : لأن الدين إنما تعلق بلمته .<sup>(١)</sup>

وأما الخنابلة فقد أطلقوا القول بإجبار المفلس المحترف على الكسب ، وإيجار نفسه فيما يليق به من الصنائع ، واحتجوا بأن المنافع تجري مجرى الأعيان في صحة العقد عليها ، فاجبر على العقد عليها ، كما يبيع ماله رغبا عنه .<sup>(٢)</sup>

ثم قال المالكية والحنابلة : لا يجبر المفلس على قبول التبرعات ، من هبة أو وصية أو عطية أو صدقة ، لئلا يلزم بتحمل منه لا يرضاه ، ولا على اقتراض . وكذا لا يجبر على خلع زوجته وإن بذلت ، لأن عليه في ذلك ضررا ، ولا على أخذ دية عن قود وجب له بجناية عليه أو على مورثه ، لأن ذلك يفوت المعنى الذي لأجله شرع القصاص . ثم إن عفا باختياره على مال ثبت وتعلقت به حقوق الغرماء .

وزعم الخنابلة إلى أنه لا يجبر على التكسب ، ولا يؤجره القاضي ، لسداد ديونه من الأجرة .<sup>(٣)</sup>

ما ينفك به الحجر عن المفلس :

٥٦ - عند الشافعية - ومثلهم الخنابلة فيما لو بقي على المفلس شيء من الديون - لا ينفك الحجر عنه بقسمة ماله بين الغرماء ، قال الشافعية : ولا ينفك الحجر أيضا باتفاق الغرماء على فكه ، ولا بإبراءهم

ولو أن المفلس أو الحاكم قضى ديون بعضهم دون بعض ، أو قضى بعضا منهم أكثر مما تقتضيه التسوية المذكورة شاركه فيها أخذ بالنسبة .<sup>(١)</sup>

ما يطالب به المفلس بعد قسمة ماله :

٥٥ - لا تسقط ديون المفلس التي لم يف ماله بها ، بل تبقى في ذمته .

ثم إن كان هناك أرض أو عقار موصى له بنفعه أو موقوف عليه ، يلزم بإيجارته ، ويصرف بدل المنفعة إلى الديون ، ويؤجر مرة بعد أخرى إلى إن تتم البراءة ، صرح بذلك الشافعية والحنابلة . أما تكليف المفلس حينئذ بالتكسب ، بإيجار نفسه لسداد الديون الباقية ، فقد قسم الشافعية الديون إلى قسمين :

الأول : ما كان المفلس عاصيا بسببه ، كفاصب ، وجان متعمد ، فهذا يلزم بالتكسب ، ولو بإجارة نفسه ، ولو كان ذلك مزريا به ، بل متى أطاقه لزمه ، قالوا : إذ لا نظر للمروءات في جنب الخروج من المعصية ، ولأن التوبة من المعصية واجبة ، وهي متوقفة في حقوق الأديين على الوفاء .

الثاني : ما لم يعص به من الديون ، فهذا لا يلزمه التكسب ولا إيجار نفسه .<sup>(٢)</sup>

وأما المالكية فقد أطلقوا القول بأن المفلس لا يلزم بالتكسب ولو كان قادرا عليه ، ولو كان قد

(١) حاشية الدمشقي ٣/ ٢٧٠

(٢) كشف القناع ٣/ ٤٣٩

(٣) كشف القناع ٣/ ٤٤٠ ، والشرح الكبير وحاشية الدمشقي

٣/ ٢٧٠ ، والفتاوى الهندية ٥/ ٦٣ ، والفتاوى البرازية

٥/ ٢٢٤ ، والزيلعي ٥/ ١٩٩

(١) حاشية الدمشقي على الشرح الكبير ٣/ ٢٧٢ ، والزرقاتي على

خليل ٥/ ٢٧٣ ، وبهاية المحتاج ٤/ ٣١٤ ، ومطالب أولي النهى

٣/ ٣٩٣

(٢) بهاية المحتاج ٤/ ٣١٩ ، ٣٧٠

المبذر (الماله): لا يرتفع الحجر عنه إلا بحكم القاضي عند أي يوسف.<sup>(١)</sup>

ما يلزم المفلس من الديون بعد فك الحجر :

٥٧ - إذا انفك الحجر عن المفلس بقسم ماله أو بفك القاضي الحجر عنه على التفصيل المتقدم، وبقي عليه شيء من الدين، فلزمته ديون أخرى بعد فك الحجر عنه، وتجدد له مال، فحجر عليه مرة أخرى بطلب الغرماء، قال الحنابلة: يشارك أصحاب الحجر الأول ببقية ديونهم أصحاب الحجر الثاني بجميع ديونهم، لأنهم تساوا في ثبوت حقوقهم في ذمته، فتساوا في الاستحقاق.<sup>(٢)</sup>

أما المالكية فقد فصلوا، فقالوا: يشارك الأولون الآخرين فيما تجدد بسبب مستقل، كإرث وصلة وأرث جناية ووصية ونحو ذلك، ولا يشاركونهم في إثبات ما أخذه من الآخرين، وفيما تجدد عن ذلك إلا أن يفضل عن ديونهم فضلة.

ومذهب الشافعية أنه لو فك الحجر عن المفلس، وحدث له مال بعده فلا تعلق لأحد به، فيتصرف فيه كيف شاء، فلو ظهر له مال - كان قبل الفك - تبين بقاء الحجر فيه، سواء حدث له بعد الفك مال وغرماء أولاً، والمال الذي ظهر أنه كان قبل فك الحجر للغرماء الأولين، ويشاركون من حدث بعدهم فيما حدث بعد الفك، ولا يشارك غريم حادث من قبله في مال حدث قبله أو معه.

للمفلس، بل إنما ينفك بفك القاضي، لأنه لا يثبت إلا بإثبات القاضي، فلا ينفك إلا بفكه، ولأنه يحتاج إلى نظروا وجهاد، ولا احتمال ظهور غريم آخر. ولا ينتظر البراءة من كل الديون، بل متى ثبت إعساره بالباقي يفك الحجر عليه كما لا يحجر على المعسر أصالة. وقال القليوبي من الشافعية: المعتمد يبقى محجوراً إلى تمام الأداء.

وصرح الحنابلة بأن الحجر ينفك عن المفلس إن لم يبق عليه للغرماء شيء، دون حاجة إلى فكه من قبل الحاكم. قالوا: لأن المعنى الذي حجر عليه لأجله قد زال.

أما عند المالكية، وهو وجه آخر عند الحنابلة ذكره صاحب المغني: فإن حجر المفلس ينفك بمجرد قسمة الموجود من ماله. قال المالكية: ويخلف أنه لم يكتم شيئاً، فينفك حيث ولو بلا حكم حاكم.

ثم قد قال المالكية والحنابلة: وإذا انفك الحجر عن المفلس، ثم ثبت أن عنده مالا غير ما قسم، أو اكتسب بعد فك الحجر مالا، يصاد الحجر عليه بطلب الغرماء، وتصرفه حيث يشاء الحجر صحيح. ولا يعاد الحجر عليه بعد انفكاكه ما لم يثبت أو يتجدد له مال.<sup>(٣)</sup>

ولم نجد تصريحاً بحكم هذه المسألة لدى الحنفية، غير أنهم قالوا في الحجر على السفينة (وهو

(١) البدائع ١٧٢/٧ - ١٧٣

(٢) كشاف الفتاوى ٤٤١/٣، وحاشية الدسوقي ٢٦٨/٣، ٢٦٩،

والمغني ٤٥٠/٤، والقليوبي ٢٨٩/٢

(٣) حاشية الدسوقي ٢٦٨/٣، ٢٦٩، وكشاف الفتاوى ٤٤١/٣،

والمغني ٤٤٩/٤، وشرح المنهاج مع حاشية القليوبي ٢٩١/٢،

ومحنة المحتاج لابن حجر ١٢٩/٤، وبهاية المحتاج ٣٢٠/٤

وأحكام من مات مفلسا :  
٥٨ - من ماله مفلسا تجري بعض أحكام الإفلاس في حق ديونته، ويمتنع جريان بعض أحكام الإفلاس الأخرى. ويرجع للتفصيل إلى مصطلح (تركة).<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البيع :

٢ - تختلف الإقالة عن البيع في أمور منها :  
أنهم اختلفوا في الإقالة، فقبل بعضهم : إنها فسخ، وقال آخرون : هي بيع، وهناك أقوال أخرى سيأتي تفصيلها.

ومنها أن الإقالة يمكن أن يقع فيها الإيجاب بلفظ الاستقبال كقول أحدهما : أقتني، بخلاف البيع فإنه لا يقع إلا بلفظ الماضي، لأن لفظة الاستقبال للمساومة حقيقة، والمساومة في البيع معتادة، فكانت اللفظة محمولة على حقيقتها، فلم تقع إيجابا، بخلاف الإقالة، لأن المساومة فيها ليست معتادة، فيحمل اللفظ فيها على الإيجاب.<sup>(٣)</sup>

ب - الفسخ :

٣ - تختلف الإقالة عن الفسخ في أن الفسخ هو رفع جميع أحكام العقد وأثاره واعتباره كإن لم يكن

أحكام أخرى يستتبعها التفليس :

٥٩ - إذا فلس المدين استتبع تفليسه أحكاما في بعض ما كان صدر منه من التصرفات، كما في توكيله أو ضمانه أو غير ذلك. وينظر حكم كل شيء من ذلك في باب.

## أقارب

انظر : قرابة

## إقالة

التعريف :

١ - الإقالة في اللغة : الرفع والإزالة، ومن ذلك قولهم : أقال الله عثرته إذا رفعه من سقوطه.

(١) للمصباح المتبرع : (قبل)  
(٢) هناك تعريفات متعددة للإقالة في المذاهب المختلفة، واختارت اللجنة التعريف للشار إليه، لأنه أجمع لأراء الفقهاء في تكييفها، وانظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١١٠/٦، ومنع الله المنع على شرح الكنتز. محمد منلا مسكين ٥٨٤/٢، وجميع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٢/٢٥٤، والخروشي على مختصر خليل وباشق حاشية العدوي ١٦٩/٥، والأم للشافعي ٦٧/٣، والمغني لابن قدامة ١٣٥/٤  
(٣) بدائع الصنائع ٣٠٦/٥

(١) ابن عابدين ٤/٤٤، وبداية المجتهد ٢/٢٥٢، والوجيز ١٨٢/١، والعلوي ٣/١٣٥، وجواهر الإكليل ٢/٩٤، ١١١، والنسوتي ٣/٣٣١

باليسير هنا، لأن الغبن الفاحش يجب الرد إن غره البائع على الصحيح.<sup>(١)</sup>

### ركن الإقالة :

٥ - ركن الإقالة الإيجاب والقبول الدالان عليها. فإذا وجد الإيجاب من أحدهما والقبول من الآخر بلفظ يدل عليه فقد تم الركن، وهي تتوقف على القبول في المجلس، نصاً بالقول أو دلالة بالفعل. ويأتي القبول من الآخر بعد الإيجاب، أو تقدم السؤال، أو قبض الآخر ما هوله في مجلس الإقالة أو مجلس علمها، لأن مجلس العلم في حق الغائب كمجلس اللفظ في الحاضر، فلا يصح من الحاضر في غير مجلسها.<sup>(٢)</sup>

### الألفاظ التي تنعقد بها الإقالة :

٦ - لا خلاف في أن الإقالة تنعقد بصيغة بلفظ الإقالة أو ما يدل عليها، كما لا خلاف في أنها تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي. ولكن الخلاف في صيغة اللفظ الذي تنعقد به إذا كان أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً. فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنها تصح بلفظين أحدهما مستقبل والآخر ماضٍ، كما لو قال: أقبلني، فقال: أقلتك، أو قال: له جئتك لتقبلني، فقال: أقلتك، فهي تنعقد عندهما بهذين اللفظين كما ينعقد النكاح.

بالنسبة للمستقبل. وأما الإقالة فقد اعتبرها بعضهم فسحاً، واعتبرها آخرون بيعاً.<sup>(٣)</sup>

### حكم الإقالة التكليفي :

٤ - الإقالة دائرة بين الندب والوجوب بحسب حالة العقد، فإنها تكون مندوباً إليها إذا ندم أحد الطرفين، لحديث رسول الله ﷺ فيها يرويه أبو هريرة رضي الله عنه: «من أقال مسلماً ببيعته أقال الله عثرته».<sup>(٤)</sup>

وقد دل الحديث على مشروعية الإقالة، وعلى أنها مندوب إليها، لوعده المقليلين بالثواب يوم القيامة.

وأما كون المقال مسلماً فليس بشرط، وإنما ذكره لكونه حكماً أغلباً، وإلا فتوابع الإقالة ثابت في إقالة غير المسلم، وقد ورد بلفظ: «من أقال نادماً».

وتكون الإقالة واجبة إذا كانت بعد عقد مكروه أو بيع فاسد، لأنه إذا وقع البيع فاسداً أو مكروهاً وجب على كل من المتعاقدين الرجوع إلى ما كان له من رأس المال صوناً لها عن المحذور، لأن رفع المعصية واجب بقدر الإمكان، ويكون ذلك بالإقالة أو بالفسخ.

كما ينبغي أن تكون الإقالة واجبة إذا كان البائع غاراً للمشتري وكان الغبن يسيراً، وإنما قيد الغبن

(١) سبل السلام للصنعاني ٤٢/٣ - ٤٣، ٤٩١/٤؛ وشرح العناية على الهداية للبيهقي ٨٦/٦، والبحر الرائق ١١٠/٦ - ١١١/٦.  
(٢) البدائع ٣٩٤/٧، وجمع الأنهر ٥٤/٢، والبحر الرائق ١١٠/٦.

(٣) فتح القدير ٤٨٩/٦ - ٤٩١.  
(٤) حديث «من أقال مسلماً...» أخرجه أبو داود ٣/٧٣٨ - ط عزت حميد دهاس. وصححه ابن حقيق العيد كما في الفيز للمناوي ٧٩/٦ - ط المكتبة التجارية.

جـ- أن يكون التصرف قابلاً للفسخ كالبيع والإجارة، فإن كان التصرف لا يقبل الفسخ كالنكاح والطلاق فلا تصح الإقالة. (١)  
د- بقاء المحل وقت الإقالة، فإن كان هالكا وقت الإقالة لم تصح، فأما قيام الثمن وقت الإقالة فليس بشرط. (٢)

هـ- تقابض بدلي الصرف في إقالة الصرف، وهذا على قول من يقول: إنها بيع، لأن قبض البدلين إنما وجب حقا لله تعالى، وهذا الحق لا يسقط بإسقاط العبد.

و- ألا يكون البيع بأكثر من ثمن المثل في بيع الوصي، فإن كان لم تصح إقالته. (٣)  
حقيقتها الشرعية :

٨ - للفقهاء في تكييف الإقالة اتجاهات :

الأول : أنها فسخ ينحل به العقد في حق العاقدین وغيرهما، وهو قول الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن. (٤)

وجه هذا القول أن الإقالة في اللغة عبارة عن الرفع، يقال في الدعاء: اللهم أقلني عثراتي، أي ارفعها، والأصل أن معنى التصرف شرعا ما ينشأ عنه اللفظ لغة، ورفع العقد فسخه، ولأن البيع والإقالة اختلفا أسما، فتخالفا حكما، فإذا كانت رفعا لا تكون بيعا، لأن البيع إثبات والرفع نفي، وبينهما تناف، فكانت الإقالة على هذا التقدير فسحا عضوا، فتظهر في حق كافة الناس.

ومع أن الإقالة بيع عند أبي يوسف، فإنه لم يعط الإقالة حكمه، لأن المساومة لا تجري في الإقالة، فحمل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع.  
وأما محمد فهو يقول: إنها لا تنعقد إلا بلفظين يعبر بهما عن الماضي، لأنها كالبيع فأعطيت بسبب الشبه حكم البيع، وذلك بأن يقول أحدهما: أقلت، والآخر: قبلت، أورضيت، أوهويت، أو نحو ذلك. (١)

وتنعقد بفاسختك وتاركت، كما تصح بلفظ «المصالحة» وتصبح بلفظ «البيع» وما يدل على المعاوضة، لأن المقصود المعنى، وكل ما يتوصل إليه أجزأ. (٢) خلافا للقسامي من الحنابلة في أن ما يصلح للعقد لا يصلح للحل، وما يصلح للحل لا يصلح للعقد.

وتنعقد الإقالة بالتعاطي كالبيع، كما لو قال له: أقلتك فرد إليه الثمن، وتصح بالكتابة والإشارة من الآخر. (٣)

شروط الإقالة :

٧ - يشترط لصحة الإقالة ما يلي :

أ- رضی المتقابلين : لأنها رفع عقد لازم، فلا بد من رضی الطرفين.

ب- اتحاد المجلس : لأن معنى البيع موجود فيها، فيشترط لها المجلس، كما يشترط للبيع.

(١) بدائع الصنائع ٧/ ٣٣٩٤، والبحر الرائق ٦/ ١١٠، وجميع الأثر ٢/ ٥٤، وشرح العناية على الهداية بهامش فتح القدير ٤٨٧/٦

(٢) شرح العناية على الهداية ٦/ ٤٨٧، والبحر الرائق ٦/ ١١٠، وكشاف القناع ٣/ ٢٠٤

(٣) البحر الرائق ٦/ ١١٠، وشرح العناية على الهداية بهامش فتح القدير ٦/ ٤٨٧.

(١) ابن عابدين ٥/ ١٢٣، ١٢٤

(٢) البدائع ٧/ ٣٤٠١

(٣) البدائع ٧/ ٣٤٠٠ - ٣٤٠١، والبحر الرائق ٦/ ١١٠

(٤) المغني ٤/ ١٣٥، والاختيار ١/ ١٨٤

الإقالة فسخ، سواء أكانت الإقالة قبل القبض أو بعده، وسواء أكان المبيع منقولاً أم غير منقول، لأن الفسخ رفع العقد الأول، والعقد وقع بالثمن الأول، فيكون فسخه بالثمن الأول، وحكم الفسخ لا يختلف بين ما قبل القبض وما بعده، وبين المنقول وغير المنقول، وتبطل تسمية الزيادة والنقصان والجنس الآخر والأجل، وتبقى الإقالة صحيحة، لأن تسمية هذه الأشياء لا تؤثر في الإقالة،<sup>(١)</sup> ولأن الإقالة رفع ما كان لا رفع ما لم يكن، حيث أن رفع ما لم يكن ثابتاً محال.<sup>(٢)</sup>

وتكون الإقالة أيضاً بمثل الثمن الأول المسمى، لا بما يدفع بدلاً عنه، حتى لو كان عشرة دنانير فدفعت إليه دراهم عوضاً عنها، ثم تقايلاً - وقد رخصت الدنانير - رجع بالدنانير لا بما دفع، لأنه لما اعتبرت الإقالة فسخاً، والفسخ يرد على عين ما يرد عليه العقد، كان اشتراط خلاف الثمن الأول باطلاً.<sup>(٣)</sup>

ثانياً - الشفعة فيما يرد بالإقالة :

١٠ - يقتضي القياس ألا يكون للشفيع حق الشفعة فيما رد بالإقالة إذا اعتبرت هذه الإقالة فسخاً مطلقاً، وهذا قياس على أصل محمد وزفر من الحنفية، لأن الإقالة عند محمد فسخ، إلا إذا لم يمكن جعلها فسخاً فتجعل بيعاً.

وعن زفر : هي فسخ في حق الناس كافة. أما سائر الحنفية، وكذلك بقية المذاهب

الثاني : أنها بيع في حق العاقلين وغيرهما، إلا إذا تعذر جعلها بيعاً فإنها تكون فسخاً، وهذا قول أبي يوسف والإمام مالك. ومن أمثلة ذلك أن تقع الإقالة في الطعام قبل قبضه. وجه هذا القول أن معنى البيع هو مبادلة المال بالمال، وهو أخذ بدل وإعطاء بدل، وقد وجد، فكانت الإقالة بيعاً لوجود معنى البيع فيها، والعبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني.<sup>(١)</sup>

الثالث : أنها فسخ في حق العاقلين بيع في حق غيرهما، وهو قول أبي حنيفة.

وجه هذا القول أن الإقالة تنبئ عن الفسخ والإزالة، فلا تحتمل معنى آخر نفيها للاشتراك، والأصل العمل بحقيقة اللفظ، وإنما جعل بيعاً في حق غير العاقلين، لأن فيها نقل ملك بإيجاب وقبول بعوض مالي، فجعلت بيعاً في حق غير العاقلين محافظة على حقه من الإسقاط، إذ لا يملك العاقدان إسقاط حق غيرهما.<sup>(٢)</sup>

آثار اختلاف الفقهاء في حقيقة الإقالة :

يترتب على اختلاف الفقهاء في حقيقة الإقالة آثار في التطبيق في أحوال كثيرة منها ما يلي :

أولاً - الإقالة بأقل أو أكثر من الثمن :

٩ - إذا تقاييل المتبايعان ولم يسميا الثمن الأول، أو سميا زيادة على الثمن الأول، أو سميا جنساً آخر سوى الجنس الأول، قل أو أكثر، أو أجلاً الثمن الأول، فالإقالة على الثمن الأول، وتسمية الزيادة والأجل والجنس الآخر باطلة على القول بأن

(١) البدائع ٧/ ٣٣٩٦ - ٣٣٩٧

(٢) شرح العناية على الهداية بهامش فتح القدير ٦/ ٤٨٧ - ٤٩١

(٣) البدائع ٦/ ٣٣٩٧

(١) البدائع ٧/ ٣٣٩٤، والحري ٥/ ١٦٦، والمدينة ٩/ ٧٦١

(٢) الاختيار ١/ ١٨٤

تمت قبل قبض الثمن. فإن أقال بعد قبضه يضمن الثمن للموكل، إذ تعتبر الإقالة من الوكيل حينئذ شراء لنفسه. وإيقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد، ويلزم المبيع الوكيل. وعند أبي يوسف لا يسقط الثمن المشتري أصلا. وتجوز الإقالة من الوكيل بالسلم في قول أبي حنيفة ومحمد كالإبراء، خلافا لأبي يوسف. والمراد بإقالة الوكيل بالسلم: الوكيل بشراء السلم، بخلاف الوكيل بشراء العين.

وإقالة الوكيل بالشراء لا تجوز بإجماع الحنفية بخلاف الوكيل بالبيع، وعند مالك لا تجوز إقالة الوكيل بالبيع مطلقا.

واتفق الشافعية والحنابلة على صحة التوكيل في حق كل آدمي من العقود والفسوخ. وعلى هذا فيصح التوكيل بالإقالة عندهم ابتداء، سواء أقالنا: أن الإقالة فسخ على المذهب عندهم جميعا أم بيع.

هذا، ولم يذكر الشافعية والحنابلة من له حق الإقالة من غير المتعاقدين سوى الورثة على الصحيح من المذهبين.

أما حكم الإقالة الصادرة من الوكيل بالبيع والوكيل بالشراء فلم يتطرقوا له.

والتولي على الوقف إذا اشترى شيئا بأقل من قيمته فإن إقالته لا تصح. (١)

الأخرى، فإنها تعطي الشفيع حق الشفعة فيما رد بالإقالة.

فعلى اعتبار أنها فسخ في حق العاقلين بيع في حق ثالث، كما هو عند أبي حنيفة، أو على اعتبار أنها بيع في حقها، كما هو عند أبي يوسف، فإن الشفيع يأخذ بالشفعة بعد تقابل البيع بين البائع والمشتري، فمن اشترى دارا ولها شفيع، فسلم الشفعة، ثم تقايلا البيع، أو اشترها ولم يكن بجنيها دار، ثم بنيت بجنيها دار، ثم تقايلا البيع، فإن الشفيع يأخذها بالشفعة. وعلى أصل أبي حنيفة تكون الإقالة بيعا في حق غير العاقلين، والشفيع غيرهما، فتكون بيعا في حقه فيستحق. وعلى أصل أبي يوسف تعد الإقالة بيعا جديدا في حق الكل، ولا مانع من جعلها بيعا في حق الشفيع، ولهذا الشفيع الأخذ بالشفعة، إن شاء بالبيع الأول، وإن شاء بالبيع الحاصل بالإقالة، أو بمعنى آخر من أيها شاء: من المشتري لأجل الشراء، أو من البائع لشراؤه من المشتري بالإقالة، حيث تكون الإقالة بيعا من المشتري للبائع، وحيث تكون فسخ بيع فتؤخذ من المشتري فقط، ولا يتم فسخه إلا إن رضي الشفيع لأن الشراء له. (١)

إقالة الوكيل :

١١ - من ملك البيع ملك الإقالة، فصحت إقالة الموكل يبيع وكيله، وتصح إقالة الوكيل بالبيع إذا

(١) شرح العناية على الهداية ٦/٤٩٣، والبحر الرائق وحاشية ابن عابدين عليه ٦/١١١، والمبدونة ٥/٨٣، والروضة ٣/٤٩٤، والجمل ٣/١٥٦، وشرح الزهجة ٣/١٧٣، وقليوبي على شرح المهناج ٢/٢١٠، والشرواني على التحفة ٤/٣٩٢، والمبدع ٤/١٢٦، والإنصاف ٤/٤٨٠، ٥/٣٥٦.

(١) البدائع ٦/٢٦٨٩، ٧/٣٣٩٩، وابن عابدين على البحر ١١٢/٦ - ١١٣، وحاشية سعدى جلبي بهمش فتح القدير ٤٨٧/٦.



### محل الإقالة :

١٢ - محل الإقالة العقود اللازمة في حق الطرفين مما يقبل الفسخ بالخيار، لأن هذه العقود لا يمكن فسخها إلا باتفاق الطرفين المتعاقدين، وعلى ذلك فإن الإقالة تصح في العقود الآتية :

البيع - المضاربة - الشركة - الإجارة - الرهن (بالنسبة للراهن فهي موقوفة على إجارة المرتهن أو قضاء الراهن دينه) - السلم - الصلح.

وأما العقود التي لا تصح فيها الإقالة فهي العقود غير اللازمة، كالإجارة والوصية والجماعة، أو العقود اللازمة التي لا تقبل الفسخ بالخيار، مثل الوقف والنكاح حيث لا يجوز فسخ أحدهما بالخيار.<sup>(١)</sup>

### أثر الشروط الفاسدة في الإقالة :

١٣ - إذا اعتبرنا الإقالة فسخا، فإنها لا تبطل بالشروط الفاسدة، بل تكون هذه الشروط لغوا، وتصح الإقالة.

ففي الإقالة في البيع، إذا شرط أكثر مما دفع، فالإقالة على الثمن الأول، لتعذر الفسخ على الزيادة، ويبطل الشرط، لأنه يشبه الربا، وفيه نفع لأحد المتعاقدين مستحق بعقد المعاوضة خال عن العوض.

وكذا إذا شرط أقل من الثمن الأول، لتعذر الفسخ على الأقل، لأن فسخ العقد عبارة عن رفعه على الوصف الذي كان قبله، والفسخ على الأقل

ليس كذلك، لأن فيه رفع ما لم يكن ثابتا وهو محال. والنقصان لم يكن ثابتا فرفعه يكون محالا، إلا أن يحدث في المبيع عيب فتجاوز الإقالة بالأقل، لأن الخط يجعل بإزاء ما فات من العيب.

وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد وغيرهما من يرون الإقالة فسخا، وأما على قياس قول من قال: إن الإقالة بيع، فإنها تبطل بالشروط الفاسدة، لأن البيع يبطل بالشروط الفاسدة، فإذا زاد كان قاصدا بهذا ابتداء البيع، وإذا شرط الأقل فكذلك.<sup>(١)</sup>

### الإقالة في الصرف :

١٤ - الإقالة في الصرف كالإقالة في البيع، أي يشترط فيها التقاض من الجانين قبل الافتراق كما في ابتداء عقد الصرف.

فلو تقايلا الصرف، وتقاضيا قبل الافتراق، مضت الإقالة على الصحة. وإن افتراقا قبل التقاض بطلت الإقالة، سواء اعتبرت بيعا أم فسخا.

فعلى اعتبارها بيعا كانت المصارفة مبتدأة، فلا بد من التقاض يدا بيد، أما دامت الإقالة بيعا مستقلا يحملها ما يحل البيوع، وعمرها ما يحرم البيوع، فلا تصلح الإقالة إذ حصل الافتراق قبل القبض.

وعلى اعتبارها فسخا في حق المتعاقدين، فهي بيع جديد في حق ثالث، واستحقاق القبض حق

(١) المبسوط ٢٩/٥٥، والبدائع ٧/٣١٧٩، ٣٣٩٦، وشرح العناية على الهداية ٦/٤٩٢، وابن عابدين على البحر الرائق ٦/١١١، والمندونة ٥/٨٣، ومختصر للزني على الأم ٢/٢٨، ومعني المحتاج ٣/٤٣٣، والمهذب للشيرازي ١/٤١٨، وكشاف القناع ٣/٢٥٢.

(١) البدائع ٧/٣١٨٠، ٣٣٩٥-٣٣٩٦، والعناية وحاشية سمعي جلي بهامش فتح القدير ٦/٤٨٩، ٤٩١، والبحر الرائق ٦/١١١-١١٣، وكشاف القناع ٣/٢٠٤.

بطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض دون الثمن .  
وهذا إذا لم يكن الثمن قيميا ، فإن كان قيميا  
فهلك بطلت الإقالة .

ولكن لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة  
الإقالة إقالة السلم قبل قبض المسلم فيه ، لأنها  
صحيحة سواء أكان رأس المال عينا أم دينا ، وسواء  
أكان قائما في يد المسلم إليه أم هالكا . لأن المسلم  
فيه وإن كان دينا حقيقة فله حكم العين حتى لا  
يجوز الاستبدال به قبل قبضه .<sup>(١)</sup>

ب - تغير المبيع : كأن زاد المبيع زيادة منفصلة  
متولدة ، كما لو ولدت الدابة بعد الإقالة ، فلها تبطل  
بذلك ، وكذلك الزيادة المتصلة غير المتولدة كصنع  
الثوب .

وعند المالكية تبطل الإقالة بتغير ذات المبيع مهما  
كان . كتغير الدابة بالسمن والهزال ، بخلاف  
الحنابلة .<sup>(٢)</sup>

#### اختلاف المتقابلين :

١٧ - قد يقع الاختلاف بين المتقابلين على صحة  
البيع ، أو على كفيته ، أو على الثمن ، أو على  
الإقالة من أساسها .

فإنهما إذا اتفقا على صحة البيع ، ثم اختلفا في  
كفيته تحالفا ، فيحلف كل على نفي قول صاحبه  
وإثبات قوله .

ويستثنى من التحالف ما لو تقايلا العقد ثم

للشرع ، وهو هنا ثالث ، فيعتبر بيعا جديدا في حق  
هذا الحكم فيشترط فيه التقابض . وهلاك البدلين  
في الصرف لا يعد مانعا من الإقالة ، لأنه في  
الصرف لا يلزمه رد المقبوض بعد الإقالة ، بل رده أو  
رد مثله ، فلم تتعلق الإقالة بعينها ، فلا تبطل  
بهلاكها .<sup>(٣)</sup>

#### إقالة الإقالة :

١٥ - إقالة الإقالة إلغاء لما والعودة إلى أصل  
العقد ، وهي تصح في أحوال معينة ، فلو تقايلا  
البيع ، ثم تقايلا الإقالة ، ارتفعت الإقالة وعاد  
البيع .<sup>(٤)</sup>

وقد استثنى العلماء من إقالة الإقالة إقالة السلم  
قبل قبض المسلم فيه ، فإنها لا تصح ، لأن المسلم  
فيه دين وقد سقط بالإقالة الأولى ، فلو انفسخت  
لعاد المسلم فيه الذي سقط ، والساقط لا يعود .<sup>(٥)</sup>

#### ما يبطل الإقالة :

١٦ - من الأحوال التي تبطل فيها الإقالة بعد  
وجودها ما يأتي :

أ - هلاك المبيع : فلو هلك المبيع بعد الإقالة  
وقبل التسليم بطلت ، لأن من شرطها بقاء المبيع ،  
لأنها رفع العقد وهو محله ، بخلاف هلاك الثمن  
فإنه لا يمنع الإقالة لكونه ليس بمحل العقد ، ولذا

(١) المبسوط ١٤/١٠ ، والبدائع ٣١٠٢/٧ ، والذائع ٣١٠٣/٩ ،  
وشرح المنية على الهداية بهامش فتح القدير ٤٩٣/٦ ،  
والمدونة ٦٩/٥

(٢) البحر الرائق ١١١/٦

(٣) البدائع ٣٣٩٧/٧ ، والمهذب للشيرازي ٣٨٦/١ ، وكشاف  
القناع ١٣٠/٤ ، والمدونة ٧٥/٩

(١) البحر الرائق ١١٤-١١٥ ، وشرح المنية على الهداية

٤٨٩/٦ - ٤٩١ ، وكشاف القناع ٢٠٤/٣

(٢) مجمع الأمهر ٥٥/٢ ، والحشرى على مختصر خليل ٨٨/٥ ،

وكشاف القناع ٢٠٤/٣ ، وبداية المجتهد ٢٦٣/٢

## إقالة ١٧

وفسد البيع بذلك، وقال البائع: بل تقايلناه،  
فالقول للمشتري مع يمينه في إنكار الإقالة.

فإن كان البائع هو الذي يدعي أنه اشتراه من  
المشتري بأقل مما باعه، والمشتري يدعي الإقالة  
يحلف كل على دعوى صاحبه. (١)

اختلفا في قدر الثمن فلا تحالف، بل القول قول  
البائع لأنه غارم.

ولو اختلف البائع والمشتري، فقال المشتري:  
بعته من البائع بأقل من الثمن الأول قبل نقده



(١) مغني المحتاج ٢/٩٥، والبحر الرائق ٦/١١٤، وشرح العناية  
على الهداية بهامش فتح القدير ٦/٤٩٤



# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الخامس



## ع

ابن تيمية، تقي الدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر الهيتمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن رستم (٩ - ٢٩١ هـ)

هو إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي، من مَرُو الشاهجيان. فقيه حنفي من أصحاب محمد بن الحسن. أخذ عن محمد وغيره من أصحاب أبي حنيفة، وسمع من مالك والثوري وحماد بن سلمة وغيرهم، وعرض للأموال عليه القضاء فامتنع. وثقه بعض أهل الحديث، وقال بعضهم. منكر الحديث. من تصانيفه : «النوادر» كتبها عن محمد.

[الجواهر المضية ٣٨/١، والفوائد البهية ص ٩].

ابن رشد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

الالوسي (١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ)

هو محمود بن عبدالله، شهاب الدين، أبو النشاء الحسيني الالوسي. مفسر، محدث، فقيه، أديب، لغوي، مشارك في بعض العلوم. من أهل بغداد، كان سلفي الاعتقاد مجتهدا، تقلد الإفتاء ببلده سنة ١٢٤٨ هـ، وعزل فانقطع للعلم.

من تصانيفه : «روح المعاني» في تفسير القرآن، و«الأجوبة العراقية والأسئلة الإيرانية»، و«الحريدة الغيبية»، و«كشف الطرة عن الغرة».

[معجم المؤلفين ١٢/١٧٥، والأعلام ٨/٥٣].

الأمدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن بطة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن بكير : هو يحيى بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن شبرمة :

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عقيل الحنبلي :

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن الشحنة :

تقلمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن عمر :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عباس :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن القاسم :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عبدالبر :

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عمرو : هو عبدالله بن عمرو :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن قدامة :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عبدالسلام المالكي :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن الماجشون :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عدلان (٦٦٣ - ٧٤٩ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان، الشافعي المصري. المعروف بابن عدلان، فقيه، أصولي، نحوي. أخذ عن ابن السكري، والقوافي، وابن النحاس وغيرهم ويرع في العلوم، وحدث، وأفنى، وناظر ودرس بعدة أماكن. قال الأسنوي كان فقيها إماما يضرب به المثل في الفقه.

ابن مسعود :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المسيب : هو سعيد بن المسيب :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

من تصانيفه : «شرح مطول على مختصر الزني» لم يكمله.

ابن المنذر :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

[شذرات الذهب ١/٦، والدرر الكامنة ٢/٢٩٥، ومعجم المؤلفين ٨/٢٨٨].

ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن العربي :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن وهب :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥



أبي بكر الرازي (الخصائص):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبي بكر الصديق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر (٩ - ٥٢ هـ)

هو نفع بن الحارث بن كلدة، أبو بكره الثقي. صحابي، من أهل الطائف. له ١٣٢ حديثاً، توفي بالبصرة. وإنما قيل له «أبو بكر» لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبي ﷺ. وهو ممن اعتزل الفتنة يوم «الجملة» وأيام «حذرة». روى عن النبي ﷺ وروى عنه أولاده.

[الإصابة ٥٧١/٣، وأسد الغابة ٣٨/٥، والأعلام ١٧/٩].

أبو ثور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حفص العكري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حنيفة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الزبير المكي (٩ - ١٢٨ هـ)

هو محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير المكي الأسدي. روى عن العبادة الأربعة وعن عائشة وجابر وسعيد بن جبير وطلوس وغيرهم. روى عنه عطاء وهو من شيوخه والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. قال يعلى بن عطاء: حدثنا أبو الزبير وكان من أكمل الناس عقلاً وأحفظهم. وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

[تهذيب التهذيب ٤٤١/٩، وتذكرة الحفاظ ١٢٦/١].

أبو الزناد (٦٥ - ١٣١ هـ)

هو عبدالله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن، القرشي المدني، المعروف بأبي الزناد. محدث، من كبارهم. قال الليث: رأيت أبا الزناد وخلقه ثلاثاً تابع، من طالب فقه وعلم وشعر وصراف. وكان سفياً يسميه أمير المؤمنين في الحديث، قال مصعب الزبيري: كان فقيه أهل المدينة. روى عن أنس وعائشة وسعيد بن المسيب وغيرهم. وعنه أبناء عبد الرحمن وأبو القاسم وصالح بن كيسان وغيرهم.

[تذكرة الحفاظ ١٣٤/١، وتهذيب التهذيب ٢٠٣/٥، والأعلام ٢١٧/٤].

أبو سعيد الخدري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو طالب الحنبلي: هو أحمد بن حيد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

أبو علي ابن أبي هريرة (؟ - ٣٤٥ هـ)

هو الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي،  
الفقيه الشافعي، أخذ الفقه عن أبي العباس ابن  
سريج وأبي إسحاق المروزي. انتهت إليه إمامة  
الشافعية في العراق. كان عظيم القدر مهيبا.

ومن تصانيفه: «شرح مختصر المزني»، وله مسائل في  
الفروع.

[طبقات الشافعية ٢/٢٠٦، ووفيات الأعيان  
٧٥/٢، والأعلام ٢/٢٠٧].

أبو واقد الليثي (؟ - ٦٨ وقيل ٧٥ هـ)

هو الحارث بن مالك وقيل عوف بن الحارث بن  
أسيد. قيل شهد بلرا، وكان معه لواء بني ضمرة وبني  
ليث وبني سعد يوم الفتح، وشهد اليرموك بالشام،  
وجاور بمكة سنة ومات بها. روى عن النبي ﷺ وعن  
أبي بكر وعمر رضي الله عنه. وعنه ابنه عبد الملك  
وواقده وعبيد الله وعطاء بن يسار وغيرهم.

[الإصابة ٤/٢١٥، وأسد الغابة ٥/٣١٩،  
وتهذيب التهذيب ١٢/٢٧٠].

أبويوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسباط بنت أبي بكر الصديق :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

أشهب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إمام الحرمين :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أبو وائل (١ - ٨٢ هـ وقيل غير ذلك)

هو شقيق بن سلمة، أبو وائل، الأسدي الكوفي.  
من كبار التابعين. أدرك النبي ﷺ ولم يره. وروى عن  
أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم. وعنه  
الأعمش وحصين بن عبد الرحمن وسعيد بن مسروق  
الشوري وغيرهم. وقال ابن سعد «كان ثقة كثير  
الحدith. وقال ابن حبان في الثقات» سكن الكوفة.  
[تهذيب التهذيب ٤/٣٦١].

أم سلمة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

بلال :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

البهوتي : هو منصور بن يونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ت

ب

\*

التسولي (؟ - ١٢٥٨ هـ)

هو علي بن عبد السلام التسولي، أبو الحسن القاضي المالكي المدعو بمديش، الفقيه النوازي. من أهل فاس بالمغرب. أخذ عن الشيخ محمد بن إبراهيم ومحمد بن الحاج وغيرهما.

من تصانيفه : «البهجة في شرح التحفة»، و«شرح الشامل»، و«جمع فتاوى»، وحاشية على شرح الشيخ التاودي.

[شجرة النور الزكية ٣٩٧، ومعجم المؤلفين ١٢٢/٧، وهدية العارفين ١/٧٧٥].

البرزّازي (؟ - ٨٢٧ هـ)

هو محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي، المعروف بالبرزّازي. فقيه حنفي، أصولي، حاز قصبات السبق في العلوم. أخذ عن أبيه، واشتهر في بلاده، وكان يفتي بكفر «تيمورلنك».

من تصانيفه : «الفتاوى البرزّازية»، و«شرح مختصر القدوري» في فروع الفقه الحنفي، و«مناسك الحج»، و«آداب القضاء»، و«الجامع الوجيز».

[الفوائد البهية ١٨٧، وشذرات الذهب ١٨٣/٧، ومعجم المؤلفين ٢٢٣/١١، والأعلام ٧/٢٧٤].

ث

بشر المريسي :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٥

الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البغوي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

## ج

الحكم بن عمرو (؟ - ٥٠ هـ)

هو الحكم بن عمرو بن مجدع الغفاري، صحابي، له رواية، وحديثه في البخاري. روى عنه الحسن وابن سيرين وعبدالله بن الصامت، وكان صالحاً فاضلاً مقداماً، فغزا وغنم.

وفي الإصصابة: «أن معاوية عتب عليه في شيء فأرسل عاملاً غيره فحبسه وقيده فهات في قيوده».

[الإصابة ١/٣٤٦، وأسد الغابة ٢/٣٧، والأعلام ٢/٢٩٦].

جابر بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحليمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

جبير بن مطعم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٣

حامد : هو حماد بن أبي سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الجرجاني : هو علي بن محمد الجرجاني :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

## خ

## ح

الحطيب الشرييني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الحاكم الشهيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

خليل : هو خليل بن إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

د

الدردير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

اللمسوقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الرافعي : هو عبد الكريم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملي : هو أحمد بن حمزة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرويانى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزبيدي (١١٤٥-١٢٠٥ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد، أبو الفيص، الحسيني  
الزبيدي الملقب «بمرتضى» لغوي، نحوي، محدث،  
أصولي، مؤرخ، مشارك في عدة علوم. أصله من  
واسط (في العراق) ومولده بالهند (في بلجرام)، ومنشؤه  
في زييد باليمن.

من تصانيفه: «تاج العروس في شرح القاموس»،  
و«تحاف السادة المتقين»، شرح إحياء علوم الدين،  
و«أسانيد الكتب الستة»، و«عقد الجواهر المنيفة في أدلة  
مذهب الإمام أبي حنيفة».

[هـدية العارفين ٣٤٧/٢، ومعجم المؤلفين  
٧٨٢/١١، والأعلام ٢٩٧/٧].

الزركشي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زكريا الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

## س

السرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سفيان الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

سَمُرَة بن جُنْدُب (؟ - ٦٠ هـ)

هو سمرة بن جندب بن هلال بن جريح الفزاري .  
صحابي ، من الشجعان القادة . نشأ في المدينة ونزل  
البصرة . فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى  
الكوفة . روى عن النبي ﷺ وعن أبي عبيدة . وعنه  
ابنائه سليمان وسعد ، وعبدالله بن بريدة وغيرهم .

[الإصابة ٧٨/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٣٦/٤ ،  
والأعلام ٢٠٣/٣] .

السيوطي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

السائب بن يزيد (؟ - ٩١ هـ)

هو السائب بن يزيد بن سعيد بن غمامة الكندي .  
صحابي ، مولده قبيل السنة الأولى من الهجرة ، وكان  
مع أبيه يوم حج النبي ﷺ حجة الوداع ، واستعمله  
عمر على سوق المدينة . وهو آخر من توفي بها من  
الصحابة . وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث ، وعن أبيه  
وعمر وعثمان وعبدالله بن السعدي وغيرهم ، وروى  
عنه الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهما .  
له ٢٢ حديثا .

[الإصابة ١٢/٢ ، وأسد الغابة ٢٥٦/٢ ،  
والأعلام ١١٠/٣] .

سالم بن عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

سالم بن وابصة (؟ - نحو ١٢٥ هـ)

هو سالم بن وابصة بن معبد الأسدي الرقي ، أمير ،  
من أهل الحديث ، من التابعين ، كان شاعرا ، وذكر  
ابن حجر في الإصابة نقلا عن الطبري أنه من  
الصحابة ، دمشقي ، سكن الكوفة ، وولي إمرة الرقة  
لمحمد بن مروان واستمر بها نحو ثلاثين عاما ، ومات في  
آخر خلافة هشام .

[تهذيب ابن عساكر ٥٦/٦ ، والإصابة ٦/٢ ،  
والأعلام ١١٦/٣] .

صاحب البزازية : ز : البرازي.

صاحب التمة : هو عبدالرحمن بن مأمون المتولي :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

صاحب الخلاصة : ر : طاهر البخاري.

صاحب الدرر : ر : ملا خسرو.

صاحب الشرح الصغير : ر : الدردير :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

صاحب الطريقة المحمدية : ر : البركوي :  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١ ، وفي كشف الظنون  
والاعلام : البركلي .

صاحب الكافي : هو الحاكم الشهيد :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

صاحب مراقي الفلاح : ر : الشرنبلالي :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب مطالب أولي النهى : ر : الرحياني :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

صاحب المغني : ر : ابن قدامة :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب الملتقى : هو إبراهيم بن محمد الحلبي :  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

## ش

شارح المنتهى : هو محمد بن أحمد الفتوحى :  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

شريك : هو شريك بن عبدالله النخعي :  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٩

الشمسي :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي الشوكاني :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ تقي الدين ابن تيمية :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

## ص

صاحب الإقناع : هو موسى بن أحمد الحجاوي :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

صاحب البدائع : ر : الكاساني :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الصنعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ)

هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد،  
أبو إسماعيل، البجلي ثم الصنعاني، المعروف  
كأسلافه بالأمير. مجتهد، يلقب «المؤيد بالله» ابن  
المتوكل على الله، وأخذ عن زيد بن محمد بن الحسن  
وصلاح بن الحسين الأخفش وعبدالله بن علي الوزير  
وغیره، وقرأ الحديث على أكابر علماء صنعاء وعلماء  
المدينة، وبرع في جميع العلوم.

ومن تصانيفه: «توضيح الأفكار»، شرح تنقيح  
الأنظار، «سبل السلام»، شرح بلوغ المرام من أدلة  
الأحكام، «اليواقيت في المواقيت»، وإرشاد النقاد إلى  
تيسير الاجتهاد.

البلد الطالع ١٣٣/٢، والأعلام ٢٦٣/٦،  
وفهرس المكتبة الأزهرية ٥٠٦/١.

(الفوائد البهية ٨٤، والجواهر المضيئة ١/٢٦٥،  
والأعلام ٣١٨/٣)

طاووس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبري .

هو أحمد بن عبدالله الطبري : تقدمت ترجمته في ج ١

ص ٣٦٩

ع

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٤١٦

عبد الرحمن بن عوف :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

ط

طاهر البخاري (٤٨٢ - ٥٤٢ هـ)

هو طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين، افتخار  
الدين البخاري، فقيه من كبار الحنفية. أخذ عن أبيه  
وجده، وهما بن إبراهيم الصفار وأبي جعفر الهنتواني  
وأبي بكر الاسكاف، وغيرهم. من أهل بخارى.

من تصانيفه: «خلاصة الفتاوى»، و«خزانة  
الواقعات»، و«النصاب».

عبد الله بن أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عبد الله بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠



عبد الملك بن يعلى . قاضي البصرة ( ؟ - مات بعد المائة ) .

هو عبد الملك بن يعلى الليثي البصري . قاضي البصرة . قال ابن حجر في التقريب : ثقة من الطبقة الرابعة ، قال إياس بن معاوية لحبيب بن الشهيد : إن أردت الفتيا فعليك بعبد الملك بن يعلى . قال يزيد بن هارون : إن عبد الملك بن يعلى - كان قاضي البصرة - قال : من ترك ثلاث جمع من غير علم لم تجز شهادته . [ أخبار القضاة ١٥/٢ ، وتقريب التهذيب ١/٥٢٤ ، وشرح أدب القاضي للخفاف ٣/٣٣٨ ]

عروة بن الزبير :

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عز الدين بن عبد السلام :

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عكرمة :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن الخطاب :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

العنبري :

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عيسى بن دينار ( ؟ - ٢١٧ هـ )

هو عيسى بن دينار بن واقد ، وقيل ابن وهب ، أبو محمد ، القرطبي ، المالكي فقيه الأندلس في عصره ، وأحد علمائها المشهورين . قال الرازي : كان عيسى عالما زاهدا حجاج حجات وولي قضاء طليطلة للحكم ، والشورى بقرطبة . وقام برحلة في طلب الحديث . من تصانيفه : « كتاب الهدية » عشرة أجزاء .

[ شجرة النور الزكية ٦٤ ، والديباج المذهب ١٧٨ ، والأعلام ٥/٢٨٦ ]

ع

الغزالي :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ق

القاضي أبو يعلى :

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي حسين :

تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي عياض :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قتادة :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القدوري :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي :

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القليوبي :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

مالك :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوري :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المتولي :

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المجدد :

هو عبد السلام ابن تيمية : ر : ابن تيمية

محمد بن الحسن :

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

كعب بن عجرة :

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ل

م

ك

محمد بن صفوان (؟ - ؟)

هو محمد بن صفوان ، أبو محمد ، الأنصاري .  
صحابي . وقيل صفوان بن محمد . وقال الطبري :  
محمد بن صفوان بن هوالصواب . وقال ابن عبد البر :  
صفوان بن محمد أكثر . قال ابن أبي خيثمة : لا أدرى  
من أي الأنصار هو ، وقال العسكري : هومن بني  
مالك من الأوس .

[ تهذيب التهذيب ٩/ ٢٣١ ، والإصابة ٣/ ٣٧٣ ،  
وأسد الغابة ٤/ ٣٢٠ ]

محمد بن مسلمة ( ٣٥ ق . هـ - ٤٣ ق . هـ ) وقيل ٤٦ هـ وله  
٧٧ سنة

هو محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد ،  
أبو عبد الرحمن ، الأوسي الأنصاري الحارثي المدني .  
صحابي . من الأمراء ، شهد بدرًا وما بعدها إلا غزوة  
تبوك ، واستخلفه النبي ﷺ على المدينة في بعض  
غزواته . وروى عن النبي ﷺ أحاديث . وروى عنه  
ابنه محمود وفؤيد والمسور بن مخرمة وغيرهم .  
وكان عند عمر رضي الله عنه معدا لكشف أمور  
الولاية في البلاد . وكان ممن اعتزل الفتنة فلم يشهد  
الجليل ولا صفين .

[ الإصابة ٣/ ٣٨٣ ، وأسد الغابة ٤/ ٣٣٠ ، والأعلام  
٣١٨/ ٧ ]

محمد بن نصر المروزي ( ٢٠٢ - ٢٩٤ هـ )

هو محمد بن نصر ، أبو عبد الله المروزي . إمام في  
الفقه والحديث . كان من أعلم الناس باختلاف  
الصحابة فمن بعدهم في الأحكام . نشأ بَنيسابور  
ورحل رحلة طويلة استوطن بعدها سمرقند وتوفي بها .  
روى عن يحيى بن يحيى النيسابوري وإسحاق بن  
راهويه ، وإبراهيم بن النخعي وغيرهم . وعنه ابنه

إسماعيل ، ومحمد بن إسحاق الرشادي وغيرهما . ومن  
تصانيفه : «القسام» في الفقه ، و«المسند» في  
الحديث ، وما خالف به أبو حنيفة عليا وابن مسعود ،  
و«السنن» .

[ تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٩ ، وتاريخ بغداد  
٣/ ٣١٥ ، والأعلام ٧/ ٣٤٦ ]

المزني : هو إسماعيل بن يحيى المزني :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المستظهر : هو محمد بن أحمد النقال :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

مسلم :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاذ بن جبل :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مكحول :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

ملا خسرو (؟ - ٨٨٥ هـ)

هو محمد بن فراموز بن علي ، الرومي الحنفي .  
المعروف بملا - أو مثلا أو مولى - خسرو . فقيه .  
أصولي . أخذ العلوم عن المولى برهان الدين حيدر  
الهروي وغيره . وصار مدرسا في دولة السلطان مراد  
خان بمدرسة أخيه ، ثم صار قاضيا للعسكر ، ثم تولى  
قضاء القسطنطينية . قال ابن العماد : صار مفتيا  
بالتخت السلطاني وعظم أمره ، وعمر عدة مساجد  
بالقسطنطينية .

## ن

من تصانيفه : « در الحکام في شرح غرر الأحكام » ، و « مرآة الوصول في علم الأصول » و « حاشية على التلويح » .

[ شذرات الذهب ٣٤٢/٧ ، والفوائد البهية ١٨٤ ، والأعلام ٢١٩/٧ ] .

النخعي : ر : إبراهيم النخعي :

النعمان بن بشير ( ٢ - ٦٥ هـ )

هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة ، أبو عبد الله ، الحنزي ، الأنصاري . أمير ، خطيب ، شاعر ، من أجلاء الصحابة ، من أهل المدينة . وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد الهجرة . روى عن النبي ﷺ وعن خاله عبدالله بن رواحة وعمر وعائشة رضي الله عنهم . وعنه ابنه عماد الشعبي وسماك بن حرب . وله ١٢٤ حديثاً ، وشهد « صفين » مع معاوية ، وولي القضاء بدمشق .

[ الإصابة ٥٥٩/٣ ، وأسد الغابة ٢٢/٥ ، والأعلام ٤/٩ ] .

النوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

النيسابوري :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

منظر بن سعيد ( ٢٧٣ - ٣٥٥ هـ ) .

هو منظر بن سعيد بن عبد الله ، أبو الحكم البلوطي ، النفري القرطبي . قاضي قضاة الأندلس في عصره . كان فقيهاً خطيباً شاعراً فصيحاً . وكان يتفقه بفقهاء داود الأصبهاني ويؤثر مذهبه ، ويحتج لمقالاته ، فإذا جلس مجلس الحكم قضى بمذهب مالك وأصحابه .

من تصانيفه : « الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله » ، و « الإبانة عن حقائق أصول الديانة » ، و « الناسخ والمنسوخ » .

[ تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ١٤٢/٢ ، ويغية الوعاة ٣٠١/٢ ، والأعلام ٢٢٩/٨ ]

الموفق : ر : ابن قدامة :



# فهرس تفصیلی



الصفحة	العنوان	الفقرات
٦-٥	إشراف	٧-١
٥	التعريف	١
٥	الإشراف بمعنى العلو	
٥	أ- إشراف القبر	٢
٥	ب- إشراف البيوت	٣
٥	الإشراف بمعنى الاطلاع من أعلى	٤
٦	الإشراف بمعنى المراقبة المهيمنة	٦
٦	الإشراف بمعنى المقاربة والدنو	٧
١١-٦	إشراك	١٢-١
٦	التعريف	١
٦	الإشراك بالله تعالى	٢
٦	أ- الشرك الأكبر	
٧	ب- الشرك الأصغر وهو الشرك الخفي	
٧	ما يكون به الشرك	٣
٧	أ- شرك الاستقلال	
٧	ب- شرك التبعية	
٧	ج- شرك التقريب	
٧	د- شرك التقليد	
٧	هـ- الحكم بغير ما أنزل الله مع استحلال ذلك	
٨	و- شرك الأغراض	
٨	ز- شرك الأسباب	
٨	الألفاظ ذات الصلة : الكفر ، التشريك	٤-٥
٨	صفته : ( حكمه التكليفي )	٦
٨	إسلام المشرك	٧
٩	نكاح المشرك والمشركة	٨
٩	الاستعانة بالمشركين في الجهاد	٩
٩	أخذ الجزية من المشركين	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠	إعطاء الأمان للمشارك	١١
١٠	صيد المشارك وذبيحته	١٢
٣٠ - ١١	أشربة	٣٧ - ١
١١	التعريف	١
١٢	أنواع الأشربة المسكرة وحقيقة كل نوع	٢
١٢	النوع الأول : الخمر	
١٢	التعريف	٣ - ٤
١٣	النوع الثاني : الأشربة المسكرة الأخرى	٥
١٤	أحكام الخمر :	٣٧ - ٦
١٥	الأول : تحريم شربها قليها وكثيرها	٩ - ٧
١٧	شرب دردي الخمر	١٠
١٧	حكم المطبوخ من العنب أو عصيره	١١
١٧	حكم المطبوخ من نبيذ التمر ونقيع الزبيب وسائر الأنبذة	١٢ - ١٤
١٩	حكم الأشربة الأخرى	١٥
١٩	تفصيلات لبعض المذاهب في بعض الأشربة	١٦
٢٠	أ - الخليلطان	
٢٠	ب - النبيذ غير المسكر	١٧
٢٠	الانتباز في الأوعية	١٨
٢١	حالات الاضطراب	١٩
٢٢	أ - الإكراه	٢٠
٢٢	ب - الغصص أو العطش	٢١
٢٢	الثاني : من أحكام الخمر : أنه يكفر مستحلها	٢٢
٢٣	الثالث : عقوبة شاربها	٢٣
٢٣	ضابط السكر	٢٣
٢٤	طرق إثبات السكر	٢٤
٢٤	حرمه تملك وتمليك الخمر	٢٥
٢٥	ضمان إتلاف الخمر أو غصبها	٢٦
٢٥	حكم الانتفاع بالخمر	٢٧
٢٦	حكم سقيها لغير المكلفين	٢٨
		٢٩



الصفحة العنوان الفقرات

٢٦	الاحتقان أو الاستعاط بالخمير	٣٠
٢٦	حكم مجالس شاربى الخمير	٣١
٢٧	نجاسة الخمير	٣٢
٢٧	أثر تخلل الخمير وتخليلها	٣٣
٢٧	تخليل الخمير بعلاج	٣٤
٢٩	تخليل الخمير بنقلها أو بخلطها بخل	٣٥
٢٩	إمساك الخمير لتخليلها	٣٦
٢٩	طهارة الإناء	٣٧
٣٠	إشعار	٤-١
٣٠	التعريف	١
٣٠	الألفاظ ذات الصلة : التقليد	٢
٣٠	صفته ( الحكم الإجمالي )	٣
٣٠	مواطن البحث	٤
٣١	إشلاء	٤-١
٣١	التعريف	١
٣١	الألفاظ ذات الصلة : الزجر	٢
٣١	صفته ( الحكم الإجمالي )	٣
٣١	مواطن البحث	٤
٣١-٤٨	إشهاد	٤٢-١
٣١	التعريف	١
٣٢	الألفاظ ذات الصلة : الشهادة ، الاستشارة ، الاعلان والإشهار	٤-٢
٣٢	صفته ( الحكم التكليفي )	٥
٣٢	مواطن الإشهاد	٦
٣٢	رجوع الأجنبي بقيمة ما جهزه الميت إذا أشهد	٦
٣٣	الإشهاد على إخراج زكاة الصغير	٧
٣٣-٣٤	الإشهاد في البيع	٨-١٠
٣٣	الإشهاد على عقد البيع	٨
٣٤	طلب الإشهاد من الوكيل بالبيع	٩
٣٤	الإشهاد على بيع مال الصغير نسيئة	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٤	الإشهاد على سائر العقود	١١
٣٥	الإشهاد عند الامتناع عن تسليم وثيقة الدين	١٢
٣٥	الإشهاد على قضاء الدين عن الغير	١٣
٣٥	الإشهاد على رد الموهون	١٤
٣٥	الإشهاد عند إقراض مال الصغير	١٥
٣٦	الإشهاد على الحكم بالحجر	١٦
٣٦	الإشهاد على فك الحجر	١٧
٣٦	الإشهاد على دفع المال إلى الصغير بعد بلوغه	١٨
٣٧	الإشهاد على ما وكل في قبضه	١٩
٣٧	إشهاد الوكيل بقضاء الدين ونحوه	٢٠
٣٧	الإشهاد على الوديعة	
٣٧	إشهاد المودع	٢١
٣٨	الإشهاد على رد الوديعة إلى مالكها	٢٢
٣٨	الإشهاد في الرد على رسول المالك أو وكيله	٢٣
٣٨	الإشهاد عند قيام بعض الأعداء بالمودع	٢٤
٣٩	الإشهاد في الشفعة	٢٥
٤٠	تأخير الرد للإشهاد	٢٦
٤١	قيام الإشهاد مقام القبض في الهبة	٢٧
٤١	الإشهاد على التصرف في الموهوب قبل قبضه	٢٨
٤١	الإشهاد في الوقف	٢٩
٤٢	الإشهاد على بناء الإنسان لنفسه في أرض الوقف	٣٠
٤٢	الإشهاد في اللقطة	٣١
٤٣	نفي الضمان مع الإشهاد	٣٢
٤٣	الإشهاد والتعريف	٣٣
٤٣	الإشهاد على اللقيط	٣٤
٤٤	الإشهاد على نفقة اللقيط	٣٥
٤٤	الإشهاد بالباطل للتوصل إلى الحق	٣٦
٤٥	الإشهاد على كتابة الوصية	٣٧
٤٦	الإشهاد على النكاح	٣٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤٧	الإشهاد على الرجعة	٣٩
٤٧	إشهاد المنفق على الصغير	٤٠
٤٧	الإشهاد بالإنفاق على من لا تحب عليه النفقة ليرجع بها أنفق	٤١
٤٨	الإشهاد على الحائض المائل للمضيان	٤٢
٤٨ - ٤٩	إشهار	٣ - ١
٤٨	التعريف	١
٤٨	الحكم الإجمالي	٢
٤٩	مواطن البحث	٣
٤٩ - ٥٠	أشهر الحج	٤ - ١
٤٩	تحديد الفقهاء لأشهر الحج وثمرة الخلاف	١
٥٠	علاقة أشهر الحج بالأشهر الحرم	٢
٥٠	الحكم الإجمالي	٣
٥٠	مواطن البحث	٤
٥٠ - ٥٢	الأشهر الحرم	٦ - ١
٥٠	المراد بالأشهر الحرم	١
٥١	المقارنة بينها وبين أشهر الحج	٢
٥١	فضل الأشهر الحرم	٣
٥١	ما تختص به من الأحكام	٦ - ٤
٥١	أ - القتال في الأشهر الحرم	٤
٥٢	ب - هل نسخ القتال في الأشهر الحرم ؟	٥
٥٢	تغليب الديات في الأشهر الحرم	٦
٥٢ - ٥٤	إصبع	٦ - ١
٥٢	التعريف	١
٥٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٦ - ٢
٥٣	أ - تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء	٢
٥٣	كيفية التخليل	٣
٥٣	ب - وضع الأصابع في الأذنين عند الأذان	٤
٥٣	ج - ما يتعلق بالأصابع في الصلاة	٥
٥٤	د - قطع الأصابع	٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥٥-٥٤	إصرار	١-٤
٥٤	التعريف	١
٥٤	الحكم الإجمالي	٢
٥٥	مبطلات الإصرار	٣
٥٥	مواطن البحث	٤
٥٥	اصطيداد	
	انظر : صيد	
٦١-٥٥	أصل	١-٢٠
٥٥	التعريف	١
٥٦	أ- الأصل بمعنى الدليل	٣
٥٦	ب- الأصل بمعنى القاعدة الكلية	٤
٥٦	ج- الأصل بمعنى الحالة الماضية المستصحبة	٥
٥٦	د- الأصل بمعنى ما قابل الوصف	٦
٥٦	هـ- أصول الإنسان	٧
٥٨	و- الأصل بمعنى المتفرع منه	١٠
٥٨	ز- الأصل بمعنى المبدل منه	١١
٥٨	ح- الأصل في القياس	١٢
٥٨	ط- الأصول بمعنى الدور والأشجار في مقابل المنفعة والثمرة	١٣
٥٩	ك- أصل المسألة	١٤
٥٩	تغير أصول المسائل	١٥
٦٠	الأصل في باب الرواية	١٦
٦٠	أصول العلوم	١٧
٦١	أ- أصول التفسير	١٨
٦١	ب- أصول الحديث	١٩
٦١	ج- أصول الفقه	٢٠
٦٢	أصل المسألة	
-	انظر : أصل	
٦٣-٦٢	إصلاح	١-٦
٦٢	التعريف	١

الصفحة العنوان الفقرات

٦٢	الألفاظ ذات الصلة : الترميم ، والإرشاد	٣-٢
٦٢	ما يدخله الإصلاح وما لا يدخله	٤
٦٣	الحكم الإجمالي للإصلاح	٥
٦٣	وسائل الإصلاح ومواطن البحث	٦
٦٣	أ- إكمال النقص	٦
٦٣	ب- التعويض عن الضرر	٦
٦٣	ج- الزكوات	٦
٦٣	د- العقوبات	٦
٦٣	هـ- الكفارات	٦
٦٤	و- منع التصرف بنزع اليد لإيقاف الضرر	٦
٦٤	ز- الولاية والوصاية والحضانة	٦
٦٤	ح- الوعظ	٦
٦٤	ط- التوبة	٦
٦٤	ي- إحياء الموات	٦
٦٤-٦٥	أصم	٥-١
٦٤	التعريف	
٦٤	الحكم الإجمالي	٤-٢
٦٤	في العبادات	٢
٦٥	في المعاملات	
٦٥	أ- قضاء الأصم وشهادته	٣
٦٥	ب- الجنائية على السمع	٤
٦٥	مواطن البحث	٥
٦٥-٦٦	أصيل	٢-١
٦٥	التعريف	١
٦٥	الحكم الإجمالي	٢
٦٦-٦٧	إضافة	٢٩-١
٦٦	التعريف	١
٦٦	الألفاظ ذات الصلة : التعليق، التقييد، الاستثناء، التوقف، والتعيين	٧-٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٨	شروط الإضافة	٨
٦٨	أنواع الإضافة	٩-٢٩
٦٨	النوع الأول : الإضافة إلى الوقت	١٠-٢٥
٦٨	التصرفات التي تقبل الإضافة إلى الوقت	١١
٦٨	أ- الطلاق	١١
٦٩	ب- إضافة تفويض الطلاق للمستقبل	١٢
٦٩	ج- إضافة الخلع إلى الوقت	١٣
٦٩	إضافة الإيلاء إلى الوقت	١٤
٦٩	إضافة الظهار إلى الوقت	١٥
٦٩	إضافة اليمين إلى الوقت	١٦
٦٩	إضافة النذر إلى الوقت	١٧
٧٠	إضافة الإجارة إلى الوقت	١٨
٧٠	إضافة المضاربة إلى المستقبل	١٩
٧٠	إضافة الكفالة	٢٠
٧٠	إضافة الوقف	٢١
٧٠	إضافة المزارعة والمعاملة	٢٢
٧١	إضافة الوصية والإيصاء إلى الوقت	٢٣
٧١	إضافة الوكالة إلى الوقت	٢٤
٧١	العقود لا تصح إضافتها إلى المستقبل	٢٥
٧٢	النوع الثاني : الإضافة إلى الشخص	٢٦-٢٩
٧٢	أ- إضافة التصرف إلى المباشر نفسه	٢٧
٧٢	ب- إضافة المباشر التصرف إلى غيره	٢٨
٧٣	إضجاع	١-٤
٧٣	التعريف	١
٧٣	الألفاظ ذات الصلة : الإضطجاع ، الاستلقاء	٢-٣
٧٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٧٤-١٠٧	أضحية	١-٦٨
٧٤	التعريف	١
٧٤	الألفاظ ذات الصلة ، القربان ، الهدى ، العقيقة ، الفرع ، والعنبرة	٢-٥

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٧٥	مشروعية الأضحية ودليلها	٦
٧٦	حكم الأضحية	٧ - ٢٠
٧٨	الأضحية المنذورة	١١
٧٩	أضحية التطوع	١٢
٧٩	شروط وجوب الأضحية أو سنيتها	١٣
٨١	تضحية الإنسان من ماله عن ولده	٢١
٨١	شروط صحة الأضحية	٢٢ - ٣٨
٨١	النوع الأول : شروط الأضحية في ذاتها	٢٣ - ٣٤
٨١	الشرط الأول : أن تكون من الأنعام	٢٣
٨٢	الشرط الثاني : أن تبلغ سن التضحية	٢٤
٨٣	الشرط الثالث : سلامتها من العيوب الفاحشة	٢٦
٨٧	طروء العيب المخل بعد تعيين الأضحية	٣٠
٨٨	الشرط الرابع : أن تكون مملوكة للذابح أو مأذونا له	٣٢
٨٩	النوع الثاني : شرائط ترجع إلى المضحي	٣٥ - ٣٨
٨٩	الشرط الأول : نية التضحية	٣٥
٨٩	الشرط الثاني : أن تكون النية مقارنة للذبح	٣٦
٩٠	الشرط الثالث : ألا يشارك المضحي فيها بحتمل الشركة	٣٨
	من لا يريد القربة	
٩١	وقت التضحية مبدأ ونهاية	٣٩ - ٤٦
٩١	مبدأ الوقت	٣٩
٩٣	نهاية وقت التضحية	٤٠
٩٣	التضحية في ليالي أيام النحر	٤١
٩٣	ما يجب بفوات وقت التضحية	٤٢
٩٤	ما يستحب قبل التضحية	٤٥
٩٥	ما يكره قبل التضحية	٤٦
٩٨	ما يستحب وما يكره عند إرادة التضحية	٥٠
٩٨	ما يرجع إلى الأضحية من المستحبات والمكروهات عند التضحية	٥١
١٠٠	ما يستحب في التضحية من أمور ترجع إلى المضحي	٥٣
١٠١	ما يرجع إلى وقت التضحية من المستحبات والمكروهات	٥٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠١	ما يستحب وما يكره بعد التضحية	٥٧ - ٦٣
١٠١	أ- يستحب للمضحي بعد الذبح أمور	٥٧
١٠٤	ب- يكره للمضحي بعد الذبح عند الحنفية أمور	٦١
١٠٥	النيابة في ذبح الأضحية	٦٤
١٠٦	التضحية عن الميت	٦٦
١٠٦	هل يقوم غير الأضحية من الصدقات مقامها	٦٧
١٠٧	المفاضلة بين الضحية والصدقة	٦٨
١٠٧ - ١٠٨	إضراب	١ - ٤
١٠٧	التعريف	١
١٠٨	الألفاظ ذات الصلة : الاستثناء ، والنسخ	٢ - ٣
١٠٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
	إضرار	
	انظر : ضرر	
١٠٩ - ١١٠	اضطباع	١ - ٥
١٠٩	التعريف	١
١٠٩	الألفاظ ذات الصلة : الإسدال ، اشتغال الصباء	٢ - ٤
١٠٩	الحكم الإجمالي	٤
١١٠	مواطن البحث	٥
١١٠ - ١١١	اضطجاع	١ - ٦
١١٠	التعريف	١
١١٠	الألفاظ ذات الصلة : الاتكاء ، الاستناد ، والإضجاع	٢
١١٠	الحكم الإجمالي	٥
١١١	مواطن البحث	٦
١١١	اضطرار	
	انظر : ضرورة	
١١١	إطاعة	
	انظر : استطاعة	



الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٢ - ١١١	أطراف	٤ - ١
١١١	التعريف	١
١١١	الحكم الإجمالي :	
١١١	الجنابة على الأطراف	٢
١١٢	الأطراف في السجود	٣
١١٤ - ١١٢	اطراد	٨ - ١
١١٢	التعريف	١
١١٢	الألفاظ ذات الصلة : العكس، الدوران، الغلبة، العموم	٥ - ٢
١١٣	الحكم الإجمالي :	
١١٣	أ - اطراد العلة	٦
١١٣	ب - الاطراد في العادة	٧
١١٤	مواطن البحث	٨
١٢٣ - ١١٤	إطعام	٣١ - ١
١١٤	التعريف	١
١١٤	الألفاظ ذات الصلة : التملك ، الإباحة	٣ - ٢
١١٤	حكمه التكليفي	٤
١١٥	أسباب الإطعام المطلوب شرعا	٧ - ٥
١١٥	أ - الاحتباس	٥
١١٥	ب - الاضطراب	٦
١١٥	ج - الإكرام	٧
١١٥	الإطعام في الكفارات	١١ - ٨
١١٦	الكفارات التي فيها إطعام	٩
١١٦	أ - كفارة الصوم	٩
١١٦	ب - كفارة اليمين	١٠
١١٦	ج - كفارة الظهار	١١
١١٧	مقدار الإطعام الواجب في الكفارة	١٢
١١٧	الإباحة والتمليك في الكفارات	١٣
١١٧	الإطعام في الفدية	١٤
١١٧	أ - فدية الصيام	١٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٧	ب - الإطعام في فدية الصيد	١٥
١١٨	الإطعام في النفقات	١٦ - ١٨
١١٨	الإطعام في حالة الضرورة	١٦
١١٨	الامتناع عن إطعام المضطر	١٧
١١٨	تحديد الإطعام	١٨
١١٩	التوسعة في الإطعام	١٩
١١٩	إطعام المسجون	٢٠
١١٩	إطعام الحيوان المحتبس	٢١
١٢٠	الإطعام من الأضحية	٢٢
١٢٠	إطعام أهل الميت	٢٣
١٢٠	المناسبات التي يستحب الإطعام فيها	٢٤
١٢١	القدرة على الإطعام	٢٥
١٢٢	الإطعام عن الغير	٢٧
١٢٢	إطعام الزوجة من مال زوجها	٢٨
١٢٢	الحلف عن الإطعام	٢٩
١٢٢	الوصية بالإطعام	٣٠
١٢٢	الوقف على الإطعام	٣١
١٢٣ - ١٦٢	أطعمة	١ - ١٠١
١٢٣	التعريف	١
١٢٤	تقسيم الأطعمة	٢
١٢٤	الحكم التكليفي	٦ - ١٤
١٢٥	ما يحرم أكله لأسباب مختلفة	٧
١٢٧	ما يكره أكله لأسباب مختلفة	١٤
١٢٧	الحيوان المائي : حلاله وحرامه	١٥
١٣٢	الحيوان البري : حلاله وحرامه	٢١ - ٦٣
١٣٣	النوع الأول : الأنعام	٢٢
١٣٣	النوع الثاني : الأرنب	٢٣
١٣٣	النوع الثالث : الحيوانات المفترسة	٢٤

١٣٤	النوع الرابع : كل وحش ليس له ناب يقتصر به وليس من الحشرات	٣٠
١٣٥	النوع الخامس : كل طائر له غلب صائد	٣١
١٣٥	النوع السادس : الطائر الذي لا يأكل إلا الجيفة غالباً	٣٣
١٣٧	النوع السابع : كل طائر ذي دم سائل وليس له غلب صائد	٤١
١٣٨	النوع الثامن : الخيل	٤٤
١٣٩	النوع التاسع : الحمار الأهلي	٤٦
١٤٠	النوع العاشر : الخنزير	٤٨
١٤١	النوع الحادي عشر : الحشرات	٥١
١٤٢	الجراد	٥٣
١٤٢	الضب	٥٤
١٤٣	الدود	٥٥
١٤٤	بقية الحشرات	٥٦
١٤٤	النوع الثاني عشر : المتولدات ومنها : البغال	٥٧
١٤٦	النوع الثالث عشر : كل حيوان لم يعرفه العرب في أمصارهم	٦٢
١٤٧	ما يحرم أو يكره من الحيوان المأكول لسبب عارض	٦٤
١٤٧	أسباب التحريم العارضة	٦٨-٦٥
١٤٧	أ- الإحرام بالحج أو العمرة	٦٥
١٤٨	ب- وجود حيوان الصيد في نطاق الحرم المكي	٦٧
١٤٨	السبب العارض الموجب للكره ( الحيوانات الجلالة )	٦٩
١٥١	أجزاء الحيوان وما انفصل منه	٨٦-٧٤
١٥١	حكم العضو المبان :	٧٤
١٥١	أ- العضو المبان من حيوان حي	
١٥١	ب- العضو المبان من الميتة	
١٥١	ج- العضو المبان من المذكي المأكول في أثناء تزكيته قبل تمامها	
١٥١	د- العضو المبان من المذكي المأكول بعد تمام تزكيته وقبل زهوق روحه	
١٥٢	هـ- العضو المبان من المصيد بآلة الصيد	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥٢	حكم أجزاء الحيوان المذكي	٧٥
١٥٣	حكم ما انفصل من الحيوان :	٨٠
١٥٣	أولا : البيض	٨١
١٥٤	ثانيا : اللبن	٨٤
١٥٥	ثالثا : الإنفحة	٨٥
١٥٦	رابعا : الجنين	٨٦
١٥٧	تناول المضطر للميتة ونحوها	٨٧
١٥٨	المقصود بإباحة الميتة ونحوها	٩٠
١٥٨	حد الضرورة للمبيحة	٩٢
١٥٩	تفصيل المحرمات التي تبيحها الضرورة	٩٣
١٦٠	شروط إباحة الميتة ونحوها للمضطر	٩٥-١١١
١٦٠	أولا : الشروط العامة المتفق عليها	٩٦
١٦١	ثانيا : الشروط العامة المختلف فيها	٩٩
١٦٦-١٦٧	إطلاق	١٥-١
١٦٢	التعريف	١
١٦٣	الألفاظ ذات الصلة : العموم ، التنكير	٢-٣
١٦٣	الشيء المطلق ، ومطلق الشيء	٤
١٦٤	مواطن الإطلاق	٥-١٤
١٦٤	أولا : إطلاق النية في الطهارة	
١٦٤	أ- الوضوء والغسل	٦
١٦٤	ب- التيمم	٧
١٦٥	إطلاق النية في الصلاة :	
١٦٥	أ- صلاة الفرض	٨
١٦٥	ب- النقل المطلق	٩
١٦٥	ج- السنن الرواتب ، والمؤقتة	١٠
١٦٥	إطلاق النية في الصوم	١١
١٦٦	إطلاق نية الإحرام	١٢
١٦٦	هل الإطلاق أفضل أم التعيين	١٤
١٦٧	مواطن البحث	١٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٧ - ١٦٩	اطمئنان	١ - ٧
١٦٧	التعريف	١
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة : العلم ، اليقين	٢ - ٣
١٦٨	اطمئنان النفس	٤
١٦٨	ما يحصل به الاطمئنان	٥
١٦٨	الاطمئنان الحسي	٦
١٦٨	آثار الاطمئنان	٧
١٦٩ - ١٧٣	أظفار	١ - ١٢
١٦٩	التعريف	١
١٦٩	الأحكام المتعلقة بالأظفار	٢ - ١٢
١٦٩	تقليم الأظفار	٢
١٧٠	توفير الأظفار للمجاهدين في بلاد العدو	٣
١٧٠	قص الأظفار في الحج وما يجب فيه	٤
١٧٠	إمسك المضحى عن قص أظفاره	٥
١٧١	دفن قلامة الظفر	٦
١٧١	الذبح بالأظفار	٧
١٧١	طلاء الأظفار	٨
١٧٢	أثر الوسخ المتجمع تحت الأظفار في الطهارة	٩
١٧٢	الجناية على الظفر	١٠
١٧٣	الجناية بالظفر	١١
١٧٣	طهارة الظفر ونجاسته	١٢
١٧٣ - ١٧٧	إظهار	١ - ١٢
١٧٣	التعريف	١
١٧٤	الألفاظ ذات الصلة : الإفشاء، الجهر، الإعلان	٢ - ٤
١٧٤	الحكم التكليفي	٥ - ١٢
١٧٤	الإظهار عند علماء التجويد	٥
١٧٤	إظهار نعم الله تعالى	٦
١٧٥	إظهار المرء غير ما يبطن في العقائد	٧
١٧٥	إظهار المتعاقدين خلاف قصدهما	٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٥	إظهار خلاف قصد الشارع بالحيلة	٩
١٧٦	ما يشرع فيه الإظهار	١٠
١٧٦	ما يجوز إظهاره	١١
١٧٦	ما لا يجوز إظهاره	١٢
١٧٧ - ١٨١	إعادة	١١ - ١
١٧٧	التعريف	١
١٧٧	الألفاظ ذات الصلة: التكرار، القضاء، الاستئناف	٢ - ٤
١٧٨	الحكم التكليفي	٥
١٧٩	أسباب الإعادة	٦ - ١٠
١٧٩	أ- وقوع الفعل غير صحيح لعدم توفر شروط صحته.	٦
١٧٩	ب- الشك في وقوع الفعل	٧
١٧٩	ج- الإبطال بعد الوقوع	٨
١٨٠	د- زوال المانع	٩
١٨٠	هـ- الافتيات على صاحب الحق	١٠
١٨٠	سقوط الواجب	١١
١٨١ - ١٩٥	إعارة	٢٦ - ١
١٨١	التعريف	١
١٨١	الألفاظ ذات الصلة: العمري، الإجارة، الانتفاع	٢ - ٤
١٨٢	دليل مشروعيتها	٥
١٨٢	حكمها التكليفي	٦
١٨٣	أركان الإعارة	٧
١٨٣	ما تجوز إعارته	٨
١٨٤	طبيعتها من حيث اللزوم وعدمه	٩
١٨٥	آثار الرجوع	١٠
١٨٦	إعارة الأرض للزرع	١١
١٨٧	إعارة الدواب وما في معناها	١٢
١٨٨	تعليقها وإضافتها	١٣
١٨٨	حكم الإعارة وأثرها	١٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٩	ضمان الإعارة	١٥
١٩٠	شروط نفي الضمان	١٦
١٩١	كيفية التضمين	١٧
١٩١	الاختلاف بين المعير والمستعير	١٨
١٩٣	نفقة العارية	٢٠
١٩٣	مؤونة رد العارية	٢١
١٩٣	ما يبرأ به المستعير	٢٢
١٩٤	ما تنتهي به الإعارة	٢٣
١٩٥	استحقاق العارية وتلف المستعار المستحق ونقصانه	٢٤
١٩٥	أثر استحقاق العارية على الانتفاع	٢٥
١٩٥	الوصية بالإعارة	٢٦
٢٠٠ - ١٩٥	إعانة	١٨ - ١
١٩٥	التعريف	١
١٩٦	الألفاظ ذات الصلة : الإغاثة ، والاستعانة	٣ - ٢
١٩٦	الحكم التكليفي	١٤ - ٤
١٩٦	الإعانة الواجبة :	
١٩٦	أ- إعانة المضطر	٥
١٩٦	ب- الإعانة لإنقاذ المال	٦
١٩٦	ج- الإعانة في دفع الضرر عن المسلمين	٧
١٩٧	د- إعانة البهائم	٨
١٩٧	الإعانة المندوبة	٩
١٩٧	الإعانة المكروهة	١٠
١٩٧	الإعانة على الحرام	١١
١٩٨	إعانة الكافر :	
١٩٨	أ- الإعانة بصدقة التطوع	١٢
١٩٨	ب- الإعانة في النفقة	١٣
١٩٨	ج- الإعانة في حالة الاضطراب	١٤
١٩٩	آثار الإعانة	١٨ - ١٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٩	أ- الأجر على الإعانة	١٥
١٩٩	ب- العقاب على الإعانة	١٦
٢٠٠	ج- الضمان	١٨
٢٠٠	إعتاق	
	انظر : عتق	
٢٠١-٢٠٠	اعتبار	٣-١
٢٠٠	التعريف	١
٢٠١	الحكم الإجمالي	٢
٢٠١	مواطن البحث	٣
٢٠١-٢٠٢	اعتجار	٣-١
٢٠١	التعريف	!
٢٠١	حكمه التكليفي	٢
٢٠٢-٢٠٣	اعتداء	٣-١
٢٠٢	التعريف	١
٢٠٢	الحكم الإجمالي	٢
٢٠٢	دفع الاعتداء	٣
	اعتداد	
٢٠٣	انظر : عدة	
٢٠٣	اعتدال	٢-١
٢٠٣	التعريف	١
٢٠٣	الحكم التكليفي ومواطن البحث	٢
٢٠٣	اعتراف	
	انظر : إقرار	
٢٠٣-٢٠٤	اعتصار	٢-١
٢٠٣	التعريف	١
٢٠٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٠٤-٢٠٦	اعتقاد	٨-١
٢٠٤	التعريف	١
٢٠٥	الألفاظ ذات الصلة : الاعتناق، العلم، اليقين، والظن	٥-٢



الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٥	الحكم الإجمالي	٦
٢٠٥	أثر الاعتقاد في التصرفات	٧
٢٠٦	المزول والاعتقاد	٨
٢٠٦	اعتقال	
	انتظر : احتباس ، أمان	
٢٠٦ - ٢٢٨	اعتكاف	١ - ٥٢
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٧	الألفاظ ذات الصلة : الحلقوة ، الرباط والمرابطة ، والجوار	٢ - ٤
٢٠٧	حكمه الاعتكاف	٥
٢٠٧	حكمه التكليفي	٦
٢٠٨	أقسام الاعتكاف :	٧ - ٩
٢٠٨	أ - الاعتكاف المنسوب	٧
٢٠٨	ب - الاعتكاف الواجب	٨
٢٠٩	ج - الاعتكاف المسنون	٩
٢٠٩	أركان الاعتكاف	١٠ - ١٦
٢٠٩	المعتكف	١١
٢٠٩	اعتكاف المرأة	١٢
٢١٠	النية في الاعتكاف	١٣
٢١١	مكان الاعتكاف	١٤
٢١١	أ - مكان الاعتكاف للرجل	
٢١١	ب - مكان اعتكاف المرأة	١٥
٢١٢	اللبث في المسجد	١٦
٢١٣	الصوم في الاعتكاف	١٧
٢١٤	نية الصوم للاعتكاف للمنذور	١٨
٢١٥	نذر الاعتكاف	١٩
٢١٥	أ - النذر المتتابع	٢٠
٢١٥	ب - النذر المطلق والمدة المعنية	٢١
٢١٦	زمن دخول الاعتكاف الواجب	٢٢
٢١٦	نذر الصوم مع الاعتكاف للمنذور	٢٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٧	نذر الصلاة في الاعتكاف	٢٤
٢١٧	نذر الاعتكاف في مكان معين	٢٥
٢١٨	الاشتراط في الاعتكاف	٢٦
٢١٩	ما يفسد الاعتكاف	٢٧ - ٤٦
٢١٩	الأول : الجماع ودواعيه	٢٧
٢٢٠	الثاني : الخروج من المسجد	٢٨
٢٢٠	أ - الخروج لقضاء الحاجة والوضوء والغسل الواجب	٢٩
٢٢١	ب - الخروج للأكل والشرب	٣٠
٢٢١	ج - الخروج لغسل الجمعة والعيد	٣١
٢٢١	د - الخروج لصلاة الجمعة	٣٢
٢٢٢	هـ - الخروج لعيادة المرضى وصلاة الجنازة	٣٣
٢٢٢	و - الخروج في حالة النسيان	٣٤
٢٢٣	ز - الخروج لأداء الشهادة	٣٥
٢٢٣	ح - الخروج للمرض	٣٦
٢٢٤	ط - الخروج لانهدام المسجد	٣٨
٢٢٤	ي - الخروج حالة الإكراه	٣٩
٢٢٤	ك - خروج المعتكف بغير عذر	٤٠
٢٢٤	ل - حد الخروج من المسجد	٤١
٢٢٤	م - ما يعتبر من المسجد وما لا يعتبر	٤٢
٢٢٥	الثالث : الجنون	٤٣
٢٢٥	الرابع : الردة	٤٤
٢٢٥	الخامس : السكر	٤٥
٢٢٦	السادس : الحيض والنفاس	٤٦
٢٢٦	ما يباح للمعتكف وما يكره له	٤٧ - ٥٢
٢٢٦	أ - الأكل والشرب والنوم	٤٧
٢٢٦	ب - العقود والصنائع في المسجد	٤٨
٢٢٧	ج - الصمت	٥٠
٢٢٧	د - الكلام	٥١
٢٢٨	هـ - الطيب واللباس	٥٢

الصفحة العنوان الفقرات

٢٢٨	اعتبار	
	انظر : عمرة	
٢٢٨	اعتنام	
	انظر : عمامة	
٢٢٩	اعتناق	
	انظر : معانقة ، اعتقاد	
٢٢٩	اعتناب	
	انظر : عادة	
٢٢٩ - ٢٣٢	اعتياض	٨ - ١
٢٢٩	التعريف	١
٢٢٩	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٠	ما يجري فيه الاعتياض وأسبابه	٣
٢٣٠	أقسام المعاوضات :	
٢٣٠	أ - معاوضة محضة	٤
٢٣٠	ب - معاوضات غير محضة	٤
٢٣٠	شروط إجمالية للاعتياض	٥
٢٣٢	مواطن البحث	٨
٢٣٢ - ٢٣٣	أعجمي	٥ - ١
٢٣٢	التعريف	١
٢٣٢	الألفاظ ذات الصلة : الأعجم ، اللحان	٢
٢٣٢	الحكم الإجمالي	٣
٢٣٣	مواطن البحث	٥
٢٣٣	أعذار	
	انظر : عذر	
٢٣٣ - ٢٤٥	إعذار	٢٧ - ١
٢٣٣	التعريف	١
٢٣٤	الألفاظ ذات الصلة : الإنذار ، الإعلام ، الإبلاغ ، التحذير ، الإمهال ، والتلوم	٧ - ٢
٢٣٤	حكمه التكليفي	٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٤	دليل المشروعية	٩
٢٣٥	الإعذار في الردة (الاستتابة)	١٠
٢٣٥	حكم الإعذار إلى المرتد	١١
٢٣٥	دليل القائلين بالوجوب	١٢
٢٣٦	الإعذار إلى المرتدة	١٣
٢٣٦	الإعذار في الجهاد	١٤
٢٣٨	الإعذار إلى البغاة	١٥
٢٣٨	الإعذار في الدعوى	١٦
٢٣٩	ما يسقط به الإعذار	١٧
٢٤٠	التأجيل في الإعذار	١٨
٢٤٠	آجال مقدرة من الشارع	١٩
٢٤٠	إعذار المولي	٢٠
٢٤١	إعذار الممتنع من وطء زوجته	٢١
٢٤١	الإعذار إلى الممتنع من الإنفاق على زوجته	٢٢
٢٤٣	الإعذار إلى المعسر بمعجل المهر	٢٣
٢٤٤	إعذار المدين	٢٤
٢٤٤	الإعذار عند الأخذ للاضطرار	٢٥
٢٤٤	من له حق الإعذار؟ وبم يكون؟ وجزاء الممتنع	٢٦
٢٤٥	أعراب	
	انظر : بدو	
٢٤٥	أخرج	٢-١
٢٤٥	التعريف	١
٢٤٥	الحكم الإجمالي	٢
٢٥٦-٢٤٦	إعصار	٢٥-١
٢٤٦	التعريف	١
٢٤٦	الانفاذ ذات الصلة : الإفلاس، الفقر	٣-٢
٢٤٦	ما يثبت به الإعصار	٤
٢٤٧	آثار الإعصار	٢٤-٥
٢٤٧	أولا : آثار الإعصار في حقوق الله المالية	١٠-٥

٥	أ - أثر الإعسار في سقوط الزكاة بعد وجوبها	٢٤٧
٦	ب - أثر الإعسار في منع وجوب الحج ابتداء	٢٤٧
٧	ج - أثر الإعسار في سقوط النذر	٢٤٧
٨	د - أثر الإعسار في كفارة اليمين	٢٤٨
٩	هـ - الإعسار بقيمة الماء للوضوء والغسل	٢٤٨
١٠	و - أثر الإعسار في الفدية	٢٤٨
٢٤ - ١١	ثانيا : آثار الإعسار في حقوق العباد	
١١	أ - الإعسار بمؤونة تجهيز الميت وتكفينه	٢٤٩
١٢	ب - الإعسار بأجرة الأجير وأجرة البيت ونحوه	٢٤٩
١٣	ج - إعسار المحال عليه	٢٤٩
١٤	د - إعسار الزوج بالمهر المسمى	٢٥١
١٥	هـ - إعسار المدين بها وجب عليه من الدين	٢٥١
١٦	و - الإعسار بدفع الجزية	٢٥٣
١٧	ز - إعسار التركة عن الوفاء بها وجب فيها من حقوق	٢٥٣
١٨	ح - الإعسار بالنفقة على النفس	٢٥٣
١٩	ط - الإعسار بنفقة الزوجة	٢٥٤
٢٠	ي - ٢٥٤ الإعسار في النفقة على الأقارب	
٢١	ك - أجرة الحصانة والإرضاع	٢٥٥
٢٢	ل - النفقة على الحيوان المحتبس	٢٥٥
٢٣	م - الإعسار بفكاك الأسير	٢٥٥
٢٤	ن - إعسار الضامن	٢٥٦
٢٥	س - إعسار الدولة بالتكاليف الواجبة	٢٥٦
٥ - ١	أعضاء	٢٥٦ - ٢٥٧
١	التعريف	٢٥٦
٢	الألفاظ ذات الصلة : الأطراف	٢٥٦
٣	الحكم الإجمالي	٢٥٦
٤	إتلاف الأعضاء	٢٥٧
٥	ما أبين من أعضاء الحي	٢٥٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥٧	أعطيات	
	انظر : إعطاء	
٢٥٨-٢٥٧	إعفاف	١-٣
٢٥٧	التعريف	١
٢٥٨	الحكم الإجمالي	٢
٢٥٨	إعفاف الإنسان أصوله	٣
٢٥٨	إعلام	
	انظر : إشهار	
٢٦١-٢٥٨	أعلام الحرم	١-٥
٢٥٨	التعريف	١
٢٥٩	مصور منطقة الحرم	
٢٦١	تجديد أعلام الحرم	٤
٢٦٢-٢٦٣	إعلان	١-١٣
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الألفاظ ذات الصلة : الإظهار ، الإقضاء ، الإعلام ، والإشهاد	٢-٥
٢٦٢	الحكم الإجمالي :	
٢٦٢	أ- إعلان الإسلام ومبادئه	٦
٢٦٣	ب- إعلان النكاح	٧
٢٦٣	ج- إعلان إقامة الحدود	٨
٢٦٣	د- الإعلان عن المصالح العامة	٩
٢٦٣	هـ- الإعلان عن موت فلان	١٠
٢٦٣	و- الإعلان للتحذير	١١
٢٦٣	ما يصح إظهاره ولا يصح إعلانه	١٣
٢٦٤	إشهار	١-٢
٢٦٤	التعريف	١
٢٦٤	أعمى	
	انظر : عمى	

	أعوان	
	انظر : إعانة	
	أعور	
	انظر : عور	
٣-١	أعيان	٢٦٤
١	التعريف	٢٦٤
٢	الألفاظ ذات الصلة : الدين ، والعرض	٢٦٥
٣	الأحكام المتعلقة بالأعيان	٢٦٥
	إغاثة	٢٦٥
	انظر : استغاثة	
٢-١	إغارة	٢٦٥-٢٦٦
١	التعريف	٢٦٥
٢	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢٦٥
	اغترار	٢٦٦
	انظر : تغرير	
	اغتمسال	٢٦٦
	انظر : غسل	
	اغتيال	٢٦٦
	انظر : غيلة	
٣-١	إغراء	٢٦٦
١	التعريف	٢٦٦
٢	الألفاظ ذات الصلة : التحريض	٢٦٦
٣	الحكم الإجمالي	٢٦٦
٦-١	إغلاق	٢٦٧-٢٦٨
١	التعريف	٢٦٧
٢	الحكم الإجمالي	٢٦٧
١٩-١	إغواء	٢٦٨-٢٧٣
١	التعريف	٢٦٨
٤-٢	الألفاظ ذات الصلة : النوم ، العته ، والجنون	٢٦٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٨	أثر الإغناء في الأهلية	٦ - ١٠
٢٦٨	أثر الإغناء في العبادات البدنية	
٢٦٨	أ - في الوضوء والتيمم	٦
٢٦٩	ب - أثر الإغناء في سقوط الصلاة	٧
٢٦٩	ج - أثر الإغناء في الصيام	٨
٢٧٠	د - أثره في الحج	١٠
٢٧١	أثر الإغناء في الزكاة	١٢
٢٧١	أثر الإغناء في التصرفات القولية	١٣ - ١٦
٢٧١	أثر الإغناء في عقود المعاوضة	١٤
٢٧١	إغناء ولي النكاح	١٥
٢٧٢	إغناء القاضي	١٦
٢٧٢	أثر الإغناء في التبرعات	١٧
٢٧٢	أثر الإغناء في الجنايات	١٨
٢٧٢	هل يعتبر الإغناء المعقود عليه عيباً	١٩
٢٧٣	إفاضة	١ - ٤
٢٧٣	التعريف	١
٢٧٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٧٣ - ٢٧٥	إفاقة	١ - ٩
٢٧٣	التعريف	١
٢٧٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٧٤	التطهر عند الإفاقة	٣
٢٧٤	الصلاة بعد الإفاقة	٤
٢٧٤	أثر الإفاقة في الصوم	٥
٢٧٥	تأخير حد الشرب للإفاقة	٦
٢٧٥	إفاقة المحجور عليه	٧
٢٧٥	الإفاقة في الحج	٨
٢٧٥	تزويج المجنون إذا أفاق	٩
	إفتاء	
	انظر : فتوى	



الصفحة	المنوان	الفقرات
٢٧٥ - ٢٧٧	افتداء	٦ - ١
٢٧٥	التعريف	١
٢٧٦	الحكم الإجمالي :	
٢٧٦	أ - افتداء اليمين	٢
٢٧٦	ب - فداء الرجال الأسري المقاتلة من الكفار	٣
٢٧٦	افتداء أسرى المسلمين	٤
٢٧٦	ج - الافتداء عن محظورات الإحرام	٥
٢٧٧	مواطن البحث	٦
٢٧٧ - ٢٧٨	افتراء	٣ - ١
٢٧٧	التعريف	١
٢٧٨	الفرق بين الكذب والافتراء	
٢٧٨	الحكم الإجمالي	٢
٢٧٨ - ٢٧٩	افتراض	٤ - ١
٢٧٨	التعريف	١
٢٧٨	الحكم الإجمالي :	
٢٧٨	أ - افتراض اليدين والقدمين	٢
٢٧٩	ب - الصلاة على الثوب المفروش على النجاسة	٣
٢٧٩	ج - افتراض الحرير	٤
٢٧٩ - ٢٨١	افتراق	٥ - ١
٢٧٩	التعريف	١
٢٨٠	الألفاظ ذات الصلة : التفرق ، والتفريق	٣ - ٢
٢٨٠	الحكم الإجمالي	٤
٢٨٠	مواطن البحث	٥
٢٨١	انتفاض	
	انتظر : بكرة	
٢٨١ - ٢٨٢	افتيات	٨ - ١
٢٨١	التعريف	١
٢٨١	الألفاظ ذات الصلة : التعدّي ، والفضالة	٣ - ٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
	الحكم الإجمالي :	٤
٢٨١	أ- الافتيات في إقامة الحدود	٥
٢٨٢	ب- الافتيات في استيفاء القصاص	٦
٢٨٢	ج- الافتيات في التزويج	٧
٢٨٢	مواطن البحث	٨
٢٨٢ - ٢٨٧	إفراد	١٤ - ١
٢٨٢	التعريف :	١
٢٨٣	أ- الأفراد في البيع	٢
٢٨٣	ب- الأفراد في الوصية	٣
٢٨٣	ج- الأفراد في الأكل	٤
٢٨٣	د- أفراد الحج	٥
٢٨٣	الألفاظ ذات الصلة : القران ، والتمتع	٦
٢٨٣	المفاضلة بين كل من الأفراد والقران والتمتع	٧
٢٨٥	حالة وجوب الأفراد ( وجوبه في حق المكبي )	٩
٢٨٥	نية الأفراد	١١
٢٨٦	التلبية في الأفراد	١٢
٢٨٦	ما يفترض به المفرد عن المتمتع والقارن	
٢٨٦	أ- الطواف بالنسبة للمفرد	١٣
٢٨٦	ب- عدم وجوب الدم على المفرد	١٤
	إفراز	٧ - ١
	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة : العزل ، والقسمة	٣ - ٢
	الحكم الإجمالي	٤
٢٨٨ - ٢٩٣	إفساد	١٤ - ١
٢٨٨	التعريف	١
٢٨٨	الألفاظ ذات الصلة : الإنثالاف ، الإلغاء ، والتوقف	٤ - ٢
٢٨٩	الحكم التكليفي	٥
٢٨٩	أثر الإفساد في العبادات	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٠	إفساد الصوم	٧
٢٩٠	نية إفساد العبادة	٩
٢٩٠	أثر الشروط الفاصلة في إفساد العقد	١٠
٢٩١	إفساد النكاح	١١
٢٩١	أثر الإفساد في التوارث بين الزوجين	١٢
٢٩٢	إفساد الزوجة في التوارث بين الزوجين	١٢
٢٩٢	إفساد الزوجة على زوجها	١٣
٢٩٢	الإفساد بين المسلمين	١٤
٢٩٣ - ٢٩٧	إفشاء السر	١ - ١٢
٢٩٣	التعريف	١
٢٩٣	الألفاظ ذات الصلة : الإشاعة، الكتمان، التجسس، والتحسس	٢ - ٥
٢٩٣	حكمه التكليفي	
٢٩٣	أنواع السر	
٢٩٣	النوع الأول : ما أمر الشرع بكتمانه	٦
٢٩٤	النوع الثاني : ما طلب صاحبه كتمان	٧
٢٩٥	النوع الثالث : ما اطلع عليه صاحبه بمقتضى المهنة	٨
٢٩٥	ما يجوز فيه السر والإفشاء	١٠
٢٩٦	استعمال المعارض لتجنب إفشاء السر	١١
٢٩٦	تجنب الإفشاء في الحرب	١٢
٢٩٧ - ٢٩٨	إفضاء	١ - ٦
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	حكم الإفضاء	٣
٢٩٧	إفضاء الزوج	٤
٢٩٨	إفضاء الأجنبي	٥
٢٩٨	الإفضاء في نكاح فاسد	٦
٢٩٩ - ٣٠٠	إفطار	١ - ٧
٢٩٩	التعريف	١
٢٩٩	الحكم التكليفي	٢ - ٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٠٠	أثر الإنظار :	
	أ- في قطع الصوم المتتابع	٦
	ب- في ترتيب القضاء وغيره	٧
٣٠٠-٣٢٤	إفلاس	٥٩-١
٣٠٠	التعريف	١
٣٠٠	الألفاظ ذات الصلة : التفليس ، الإعسار ، الحجر	٤-٢
٣٠١	حكم الإفلاس	٥
٣٠١	الحكم التكليفي للتفليس	٦
٣٠٢	شرائط الحجر على المفلس	١١-٧
٣٠٣	الحجر على المدين الغائب	١٢
٣٠٤	من يحجر على المفلس	١٣
٣٠٥	الإنابات	١٤
٣٠٥	إشهار الحجر بالإفلاس والإشهاد عليه	١٥
٣٠٥	آثار الحجر على المفلس	٥٧-١٦
٣٠٥	الأثر الأول : تعلق حق الغرماء بالمال	٢٢-١٧
٣٠٦	الإقرار	١٨
٣٠٦	تصرفات المفلس في المال	١٩
٣٠٧	التصرف في الذمة من المحجور عليه لفلس	٢٠
٣٠٧	إمضاء التصرفات السابقة على الحجر أو إلغاؤها	٢١
٣٠٨	حكم ما يلزم المفلس من الحقوق في مدة الحجر	٢٢
٣٠٨	الأثر الثاني : انقطاع المطالبة عنه	٢٣
٣٠٨	الأثر الثالث : حلول الدين المؤجل	٢٤
٣٠٩	الأثر الرابع : مدى استحقاق الغريم أخذ عين ماله إذا وجدته	٤٧-٢٥
٣١٠	الرجوع فيما قبضه للمدين بغير الشراء	٢٧
٣١١	شروط الرجوع في عين المال	٣٩-٢٨
٣١٤	الرجوع بعين الثمن	٤٠
٣١٤	استحقاق مشتري العين أخذها إن حجر على البائع للفلس قبل تقييضها	٤١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣١٤	هل يحتاج الرجوع إلى حكم الحاكم؟	٤٢
٣١٥	ما يحصل به الرجوع	٤٣
٣١٥	ظهور عين مستحقة في مال المفلس	٤٤
٣١٥	الرجوع في الأرض بعد البناء فيها أو غرسها	٤٥
٣١٦	إفلاس المستأجر	٤٦
٣١٦	إفلاس المؤجر	٤٧
٣١٧	الأثر الخامس : بيع الحاكم ماله	٤٨ - ٥٧
٣١٨	ما يترك للمفلس من ماله :	٤٩
	أ - الثياب	
	ب - الكتب	٤٨
	ج - دار السكنى	٤٨
	د - آلات الصانع	٤٨
	هـ - رأس مال التجارة	٤٨
	و - القوت الضروري	٤٨
٣١٩	الإففاق على المفلس وعلى عياله مدة الحجر وقبل قسمة ماله على الغرماء	٥٠
٣٢٠	المبادرة بقسم مال المفلس بين غرمائه	٥١
٣٢٠	هل يلزم قبل القسمة حصر الدائنين	٥٢
٣٢٠	ظهور غريم بعد القسمة	٥٣
٣٢١	كيفية قسمة مال المفلس بين غرمائه	٥٤
٣٢٢	ما يطالب به المفلس بعد قسمة ماله	٥٥
٣٢٢	ما ينفك به الحجر عن المفلس	٥٦
٣٢٣	ما يلزم المفلس من الديون بعد فك الحجر	٥٧
٣٢٤	أحكام من مات مفلساً	٥٨
٣٢٤	أحكام أخرى يستتبعها التفليس	٥٩
٣٢٤	أقارب	
	انظر: قرابة	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٤ - ٣٣١	إقالة	١٧-١
٣٢٤	التعريف	١
٣٢٤	الألفاظ ذات الصلة: البيع، والفسخ	٣-٢
٣٢٥	حكم الإقالة التكليفي	٤
٣٢٥	ركن الإقالة	٥
٣٢٥	الألفاظ التي تنعقد بها الإقالة	٦
٣٢٦	شروط الإقالة	٧
٣٢٦	حقيقتها الشرعية	٨
٣٢٧	أثر اختلاف الفقهاء في حقيقة الإقالة	
٣٢٧	أولاً: الإقالة بأقل أو أكثر من الثمن	٩
٣٢٧	ثانياً: الشفعة فيما يرد بالإقالة	١٠
٣٢٨	إقالة الوكيل	١١
٣٢٩	محل الإقالة	١٢
٣٢٩	أثر الشروط الفاسدة في الإقالة	١٣
٣٢٩	الإقالة في الصرف	١٤
٣٣٠	إقالة الإقالة	١٥
٣٣٠	ما يبطل الإقالة	١٦
٣٣٠	اختلاف المتقايين	١٧















Bibliotheca Alexandrina



0597413